

شرح الامام العالم العلامة الحبر النجم الفهامة وحيد دهره
وفريد عصره ملا علي قاري المسمى المسلك المقسط
في المناسك المتوسطة على باب المناسك للشيخ
الامام رجة الله السندى نقى
الله بهما واخاد عليهما
بركاتهما
آمين

وبها مشه كتاب ادعية الحج والعمرة وما يتعلق بهما
جمع العلامة قطب الدين الحنفى اياه الله الثواب الوفي

الطبعة الاولى

طبع في المطبعة الميرية الكائنة بمكة المكرمة

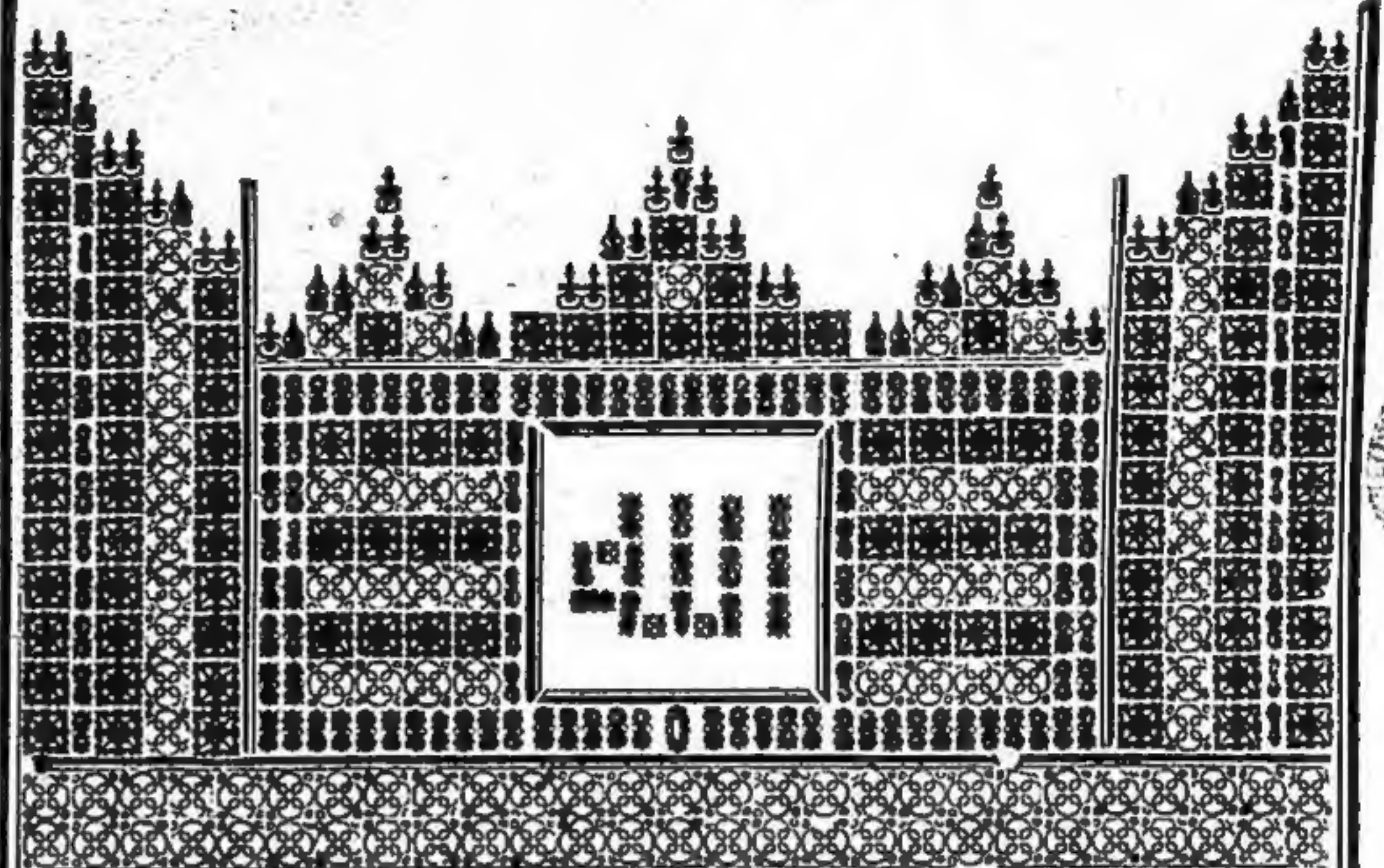
سنة ١٣١٩ هجرية

Author	Qasbi
Title	Manasik
Year	1319
Page	899/1-2



5487

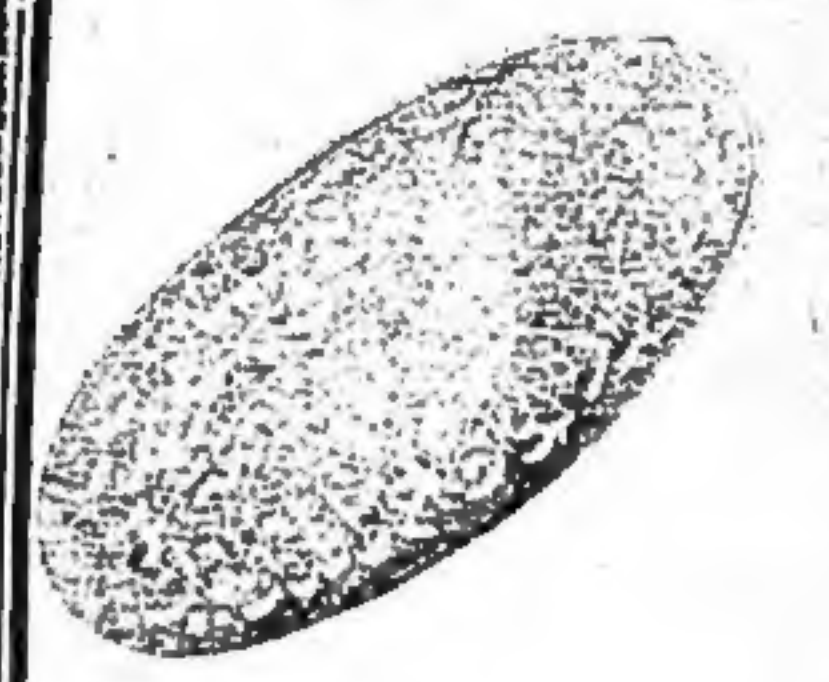
631



(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

الحمد لله الذي اوضح المحجة بأوضح اللمحة واوجب اركان الاسلام من الصلاة والزكاة والصيام والجمعة وافضل الصلوات واكمل التسليمات على من بين يدينا من ماسكننا للالتقاء في الجنة و... الى آله الكرام واصحابه الغمام واتباعه العظام المنورين لليلة على الامة حذرا من الدجبة والظلمة * (امامنا) فيقول المنجي الى حرم كرم ربه الباري على بن سلطان محمد القاري اني لما رايت لباب المناك منحصر نفع التامك للعالم العلامة والفاضل الفهامة مرشد السالكين ومفيد الناسكين الشيخ رجة الله السندي رجة الله الابدي اجمع المناك واخصر المسالك منحى بسالى ان اشرحه شرحا بين اعراب مباتيه ويعين اغراب مباتيه ويوضح مشكلات مباتيه * (واسميته) * المسالك المنقسط في المناسك المتوسط فقوله (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكلام القديم واقتفاء بالحديث الكريم والكلام على متعلقات البعثة وجزيات التسمية بخرجننا عن المقصود الى حد الملاحة لكن من القوائد البدعية لابن القيم الجوزية ان الحذف العامل في هذا المقام حكما عديدا دالة على تحقيق المرام * منها انه موطن لا ينبغي ان يقدم فيه سوى ذكر اسم الله تعالى فلو ذكر الفعل وهو لا يستغنى عن فاعله كان ذلك مناقضا لمقصود وهو تجريد ذكر العبود فكان في حذفه مشاكسة المبني للمعنى ليكون البدوء باسمه سبحانه وتعالى كما تقول في الصلاة الله اكبر ومعناه من كل شيء ولكن لا تذكر هذا المقدر ليكون اللفظ في اللسان مطابقا لمقصود الجنان وهو ان لا يكون في القلب ذكر الا الله وحده فكما تجرد ذكره في قلب المصلي تجرد ذكره في لسانه ومنها ان الفعل اذا حذف صح الابتداء به في كل قول وعمل وليس فعل اولي بها من فعل فكان الحذف اعم من الذكر فان اى فعل ذكرته كان المحذوف اعم منه * ومنها ان الحذف ابلغ لان المتكلم

(بهذه)



(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى (أما بعد) فان نعم الله تعالى أكثر من أن تحصى وأوسع دائرة من أن تعدوان تستقصى وان من أعظم النعم وأكلها وأجلها وأفضلها على أهل الحرم الشريفين وخدامهم هذين المحلدين المنعمين بنعمة الحج عليهم في كل عام وتيسير ذلك لهم لزيد اللطف والأنعام (وكنتم) من نعمته هذه المناسبة

بهذه الكلمة كأنه يدعى الاستغناء بالشهادة من النطق بالفعل وكأنه لا حاجة الى النطق به لان الشهادة والحال دالة على ان هذا الفعل وكل فعل فانما هو باسمه تبارك وتعالى والحوالة على شاهد الحال ابلغ من الحوالة على شاهد النطق والقول كاقيل ومن عجب قول العواذل من به * وهل غير من اهوى بحب وبمشق (الحمد لله اكل الحمد) منصوب على المصدرية عند البصرية وعلى الحالية عند الكوفية ولا شك ان اكله هو ما جده بنفسه لذاته او مدحه من بعض صفاته كما يشير اليه حديث لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ففيه إيماء الى ان اللام في الحمد اغاوى للهدو ويؤيده تقييده المقيد تضمنين شكره بقوله (على ما هدانا للإسلام) أى الايمان وما يتعلق به من الاحكام فانه لولا هداية الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا على ما ورد في السنة وهو مقتبس من قوله تعالى حكاية عن أهل الجنة الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله ثم لامرية ان الهداية الموصلة ليس أمرها اليه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه انك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وانما هو سبب الهداية وباعت حفظ الامة عن الضلالة لقوله تعالى وانك لنهتدى الى صراط مستقيم فصار معنى الآيتين باعتبار اشارات الدلائل كقوله تعالى وما رميت اى حقيقة اذ رميت اى صورة ولكن الله رعى اى خلقا وقوة (وخصنا) اى معشر اهل الاسلام (بوجوب حج بيته الحرام) اى المحترم المعظم في كل زمان ومقام وكان المصنف في هذا الكلام تبع الامام محب الدين الطبري في قوله الصحيح ان الحج لم يجب الا على هذه الامة لكن نظرية العز بن جاعة ورد ايضا جاعة بما جاء في نداء ابراهيم عليه السلام لما امر ان يؤذن في الناس بالحج من انه قال ان الله كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فأجيبوا ربكم فهذه صيغة امر والاصل فيها الوجوب اقول على تقدير صحته وثبوت روايته ونحقيق دلالة يمكن دفع ارادته بأن الحج انما فرض على نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى الامة بعد الهجرة على خلاف في تلك السنة فلو كان الحج فرضا على عموم الناس من زمن ابراهيم عليه السلام لكان فرضا من اول ظهور امر نبينا صلى الله عليه وسلم خصوصا على قول من قال شرع من قبلنا شرع لنا اذ لم يثبت نفعه عندنا لاسيما وهو صلى الله عليه وسلم لم يأمر بتابعة ابراهيم عليه السلام وملتة فعمل بهذا ان الامر اولا كان الاستحباب والله اعلم بالصواب واغرب الشيخ ابن حجر المكي في استدلاله لرد على الحب الطبري حيث قال وفي قوله تعالى والله على الناس حج البيت دليل ظاهر في ذلك انتهى وغرابته لا تخفى فان الآية نزلت بالمدينة بعد الهجرة ولا مريية انها لا تشمل الناس السابقين الا اذ ارد بها الاخبار لا الانشاء واجمع العلماء على ان فرض الحج انما هو بأشمال هذه الآية بعد الهجرة على خلاف في انه سنة او سبع او ثمان او تسع ثم قد يجمع بأنه كان واجبا على الانبياء دون ائمتهم من الاولياء كما يدل عليه ما قاله ابن امير المؤمنين عليه السلام واما بعد ابراهيم الا وقد حج البيت اى بطريق الوجوب والاقصد حج آدم عليه السلام وقال له الملائكة برحمتك وقد حجنا قبلك وحج كثير من الانبياء ايضا بعد آدم قبل ابراهيم عليهم السلام وقد حج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها قبل الهجرة حججا لا يعرف عددها على ما ذكره ابن حزم ثم قال ابن حجر والناس يشمل الانس والجن بناء على انه من نوس كما

الربانية وحصلت له هذه السعادة العلية وكتبت في ذلك منسكا حافلا وكتبا لاكثر ما يحتاج اليه من الحج شامل فأنى بعض من يتبع موافقته ولا يسوغ مخالفته أن أفرد أدعية الحج والعمرة برسالة مستقلة ينتفع بها الحاج والمعمرون من أهل مكة وأهل الأفاق بخفاجلها ويكثر نفعها فأجبت الى سؤاله (وجعت) في هذه الاوراق ما ورد في الحج والعمرة ومقدماتها من الادعية المأثورة والآثار المشهورة انتقيتها من كتب المناسك وغيرها

في القاموس وصرح به قبله صاحب صباب اللغة وعليه ففرض الحج يشمل الجن ايضا وصرح به السبكي في فتاواه انتهى وفيه بحث فان الآيات القرآنية دالة على المغايرة بينهما كقوله تعالى من الجنة والناس ويامعشر الجن والناس وامثالهما وكذا الاطلاقات العرفية ناطقة بما بينهما في معانيها عموم الحكم الشرعي لمجرد اعتبار مادة الاشتقاق القوي المختلف مع انه غير القوي (وافضل الصلاة والسلام على رسوله سيد الانام) اي على افضل المخلوقات واكل الموجودات (الذي اوضح لنا السبل السلام) اي اظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والندامة والملازمة او طرق دار السلام السالم من جميع الآفات الجامع لسائر الذات اولكتزة سلام بعضهم على بعض في جميع الحالات اولسلام الملائكة عليه سلام تعظيم وتكريم اولسلام قولاً من رب رحيم اوبين لنا السبل الموصلة الى الله بالقرب والوصلة فان السلام من اسمائه اطلاقاً لمصدر على الوصف بالمبالغة فانه تعالى منزّه عن صفات نقصان ومقدس عن سمات الحدثان (وعلينا الناسك) اي بارادة الله تعالى له كافي دعاء ابراهيم عليه والسلام وارنا مناسكتنا (وسائر الاحكام) اي وعرفنا باقي احكام شرائع الاسلام لقوله تعالى واتزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم (وعلى آله) اي اهل بيته وآثاره وعترته (وصحبه) اي كل من رآه مؤمناً به ومات عليه ولو من اجابه وفيه ان المصنف رافض مذهب الخوارج والروافض وانه على المذهب الحق العدل الذي هو الجمع بين حجة جميع اهل الفضل (الفر) بضم فتشديد جمع الاخر وهو بمعنى الانور (الكرام) بكسر جمع الكريم بمعنى حسن السير والوصفان لكل منهما او موزع بينهما (وبعد) اي بعد البسملة والحمدلة والتصلية والتحية (فهذا) اشارة الى ما في الخاطر او الى ما في الدفاتر (لباب الناسك) بضم اللام اي خلاصة ما يتعلق بهم الحج وما يتبعه من المسائل (وحباب المسالك) بضم العين اي ومعظم ما ينبغي معرفته لسالك تلك المسالك من الوسائل (لخصته) اي اقتصرته واختصرته (من كتابي جمع الناسك) اراد به المنك الكبير الجامع الحاوي لمسائل الحج من النفي والتعطير (عونا لساالك) اي امانة لساالك العاجز عن تلك المسالك (وتسهيلاً للناسك) اي وتيسيراً للعابد بالحج وما يتعلق به هناك (سائلاً) اي حال كوني طالباً (من فضل المالك) اي الحقيقي الذي ليس لاحد غيره ملك ولا ملك بل هو مالك لكل ملك ومالك في جميع الممالك (ان ينفع به كل آمل) بعد وتشديدهم اي قاصد (لذلك) اي لذلك الكتاب المعبر عنه بالباب او الاشارة الى الحج وهو الانسب لقوله تعالى ولا آمن البيت الحرام والله اعلم بحقيقة المرام ثم نقول بعون الملك العبود قبل الشروع في المقصود ان ملخص الاخبار والآثار على ما ذكره اخبار الاخبار في تحقيق سبب تعظيم هذه البقعة الكريمة من الكعبة العظيمة بعد اصطفاؤه الله ماشاء من الافراد الانسانية والحيوانية والاضنايف النباتية والجمادية والامكنة العلوية والسفوية والازمنة النهارية واليلية هو ان الله سبحانه لما خلق عرشه على الماء قبل خلق الارض والسما بأق طام على ما نقله مجاهد من الانباء فنظر الله الى الماء وتجلّى على الهواء فتموج واضطرب الماء وخرج منه دخان مرتفع خلق منه السماء وتزبد فوق الماء قطعة بل لعة مقدار البقعة فبطلت الارض منها ودجيت من جوانبها والمرفاه ولذا سميت أم القرى ثم لما كانت تلك القطعة كالوحة تميد وتجل مراراً ولم تستقر

وربما زدت أدعية مجربة
القبول وضراحت صح
فيها النقول واستطردت
الى ماورد في الحج الاكبر
وفضله ومذاهب العلماء
في ذلك على وجه الاختصار
راجيا بذلك حسن القبول
لينتفع بها الحاج والمسافرون
وعباد الله المخلصون رجاء
للثواب من الله الكريم يوم
لا ينفع مال ولا بنون الا من
أتى الله بقلب سليم وعلى الله
أنوكل وبه أستعين انه خير
ميسر وخير معين
(مقدمة في دعاء الاستخارة)
روينا عن الامام الحافظ
أبي عبد الله محمد بن اسمعيل
البخاري رحمه الله تعالى
بعثته الى

قرارا خلق الله الجبال أو نادا ومدارا وأولها جبل أبي قبيس ولذا سمي بأب الجبال اشتهارا ثم وقع البناء على تلك البقعة للاشارة الى الوقفة كما يروى اليه قوله سبحانه ان أول بيت وضع للناس اي لعبادتهم وجعل متعبدا لطاعتهم والواضع هو الله تعالى كما يدل عليه انه قرئ بصيغة الفاعل للذي بيكة اي للبيت الذي بيكة فانه الله فيها وسميت بها لانها تيك وتندق أعتاق الجبابرة اولها يزدهج عليه الكرام البررة وقد روى انه كان في موضعه قبل آدم بناء عليه ثم رفع يقال له الضراح لانه ضرح من الارض وأبعد وهو المشهور بالبيت المحجور المخاضى لبيت الله كور ويطوف به الملائكة فلما أهب آدم عليه السلام امر بأن يحججه ويطوف حوله ثم رفع في الطوفان الى السماء الرابعة يطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفا لا تحصل لهم نوبة الا إعادة وهو لا ينافي ظاهر الآية فان موضع التشريف هو تلك البقعة الشريفة والقطعة النيفة وهي لا يمكن رفعها وتمازج البناء الموضوع في محلها التشريف بوضعه في مكانها العلى شأنها ثم بنى بدله ابراهيم عليه السلام ثم هدم فيها قوم من جرهم وهم حى من الذين اصهار اسمعيل عليه السلام ثم العمالة من ملوك مصر والشام ثم قريش قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ووقع تنازع عظيم بين القبائل الاربعة المتعلق بكل منهم جدار من بناء ذلك المقام في وضع الحجر الاسود والركن الاسعد حيث أراد كل رئيس قبيلة ان يضعه هو مستقلا ومنعه بقية الرؤساء لا دعاء كل منهم اجلالا الى ان اتفقوا في دفع المنازعة ورفع المناقشة المؤدية الى المقاتلة أن كل من دخل من باب السلام في صباح تلك الايام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال ومنع فدخل صلى الله عليه وسلم بتوفيق رب العالمين فقالوا فرحاً بقدمه هذا محمد الامين فذكروا له القضية وما جرى لهم من القصة والفتنة فاستطرداه المكرم ووضع عليه الحجر العظيم وأشار لكل رئيس أن يأخذ طرفاً من رداءه وأخذ هو صلى الله عليه وسلم مكان الاوسط من ورائه ووضعوه جولة في محله ثم بناء عبد الله بن الزبير رضى الله عنه لما تولى الخلافة بمكة وقد بلغه حديث عن عائشة رضى الله عنها من فوما انه لولا حديث عهد قومك بالاسلام لبنيت البيت على قواعد ابراهيم عليه السلام وادخلت الحجر المسمى بالحطيم في الكعبة وقمعت الباب الغربي من البقعة وأنصقت العتبة العلية بالارض السنية يسيراً للداخلين وتسهيلاً للخارجين فبناء عبد الله على طبق ما فاته صلى الله عليه وسلم فتعقبه الحاج وسد الباب الثاني وأخرج الحطيم من المبنى ورد الجدار الذي يليه الى ما كان عليه ولعل الحكمة الالهية ان كل احد يتمكن من دخول البيت هنالك ولو بالدليل الظنى كما امر صلى الله عليه وسلم عائشة بذلك وان يتم ما ثبت من البيت بالدليل القطعى من غيره مراعاة للاحتياط اليقنى في استقبال الصلاة التي هي الركن الدينى والحاصل انه بنى سبع مرات على طبق سبع محورات ووفق سبع شواط ثم ان الله سبحانه جعل هذا البيت مباركا كثير الخير السديوى والاخرى لمن حجه واعتمره واعتكف دونه وطاف حوله خصوصا وهذى أى مرشدا للعالمين عموما لانه قبلة لخيرهم وميتهم وسبب هداية الى جهة عبادتهم وادب جلستهم في طاعتهم وقد قال الامام ابو القاسم القشيري قدس الله سره الجلى البيت حجره والعبد مدرة فربط المدرة بالحجرة فالمدرة مع الحجر وتقدس وتغز من لم يزل عن الغير فالبيت مطانة النفوس والحق سبحانه مقصود القلوب البيت

جابر بن عبد الله رضى الله
عنهما انه قال كان رسول الله
يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا
السورة من القرآن يقول
اذا هم أحدكم بالامر
فليرك ركعتين من غير
الفريضة ثم ليقل (اللهم انى
استخيرك بعلمك واستقدرك
بقدرتك وأسألك من
فضلك العظيم فانك تقدر
ولا أقدر وتعلم ولا أعلم
وأنت علام الغيوب) (اللهم
ان كنت تعلم ان هذا
الامر خير لى في دينى ودنياى
ومعاشى وما قبله امرى أو
قال فى ما جل امرى وآجله
فاقدره لى ويسره لى ثم بارك
لى فيه وان كنت

اطلال وآثار ورسوم وأحجار ولكن
 ان آثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا الى الآثار
 ويقال الكعبة بيت الحق سبحانه في الجهر والقلب بيت الحق سبحانه في السر قال قائلهم
 لست من جملة المحبين ان لم * اجعل القلب بينه والمقام
 وطوافي اجالة السر فيه * وهو ركني اذا اردت اعتلا ما
 وذكر في الاحياء عن مجنون بن عامر من الاحياء
 امر على الديار ديار ليلي * اقبل ذا الجدار وذا الجدارا
 وما حب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا
 فهو بيت ظاهره الاحجار والاسرار وباطنه الانوار والامرار احجاره مغناطيس القلوب القدسية
 والنفوس الانسية واستاره اسباب لكشوف التجليات الرجائية والنزلات
 الصمدانية ومن احجاره المتضمنة لانوار اسراره ماسمي بيمين الله النور بلا دة يصاغ بها
 عبادته ثم اعلم ان هذا الكتاب المسمى بالابواب مشتمل على ابواب وفصول كثيرة مهمة عند
 ارباب الالباب منها قوله

باب شرائط الحج

وسيا في انها انواع ولكن المصنف اتي بمحالة معترضة حيث قال (الحج فرض مرة بالاجماع على
 كل من اجتمعت فيه الشرائط) أي الآية بكاملها ووجوبه على التراخي في الصحيح خلافا
 للكرخي حيث قال يجب على الفور مع الاتفاق على صحة تقديمه وتأخيرها وانما الخلاف في تأنيب
 من آخره بغير عذر عن أول زمان امكانه فاعلم اولان الحج يفتح الحائز ويكسر افة القصد المطلق
 أو بقيد التكرار أو قصد المعظم وهو المختار وشما قصد البيت المكرم لاداء ركن من اركان
 الدين الاقوم فالمعنى الاصطلاحي اخص من عموم المعنى لغوي قال الامام ابن الهمام الظاهر
 انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرمانية الحج ما بقا أي على
 الافعال لكن قوله بينة الحج مستدرك لانه لا يتم الاحرام بدون النية والتلبية الا أن يشكك
 ويحمل على التأكيد أو يؤول بالتجريد ويقال أراد بمجرد ما ملينا ثم قال تعليلا لقوله الظاهر
 لا نأثقل أن كانه اثنتان الطواف والوقوف بعرفة انتهى ولا شك ان تعريف القوم يستفاد منه ذلك
 فانيته انهم اجلوا في القضية والمحقق فصله في الجملة واما على ما ذكر في القاموس من ان الحج هو
 التقصد والردد وقصد مكة للنسك فيطابق المعنى لغوي للمصطلح الشرعي ثم قول المصنف فرض
 مصدر بمعنى المفعول او ما مضى بصيغة المجهول واصل الفرض القطع فيطلق على ما ثبت
 بالدليل القطعي دون الظني خلافا لشافعي وحكمة الثواب بالفعل والعقاب بالترك وكفر جاحده
 وهو فرض عين بلا خلاف مرة وقال بعض الشافعية هو فرض كفاية أيضا بعد ادائه مرة
 وهو غير ظاهر بحسب الادلة مع ما فيه من الحرج العظيم على الامانة قد يفرض لعارض
 كندرا وقضاء بعد فساد او احضار او اشروع فيه مباشرة الاحرام كما يدل عليه صريح ما قوله
 تعالى واقوا الحج والعمرة لله فحينما قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ثم اقتصره على قوله بالاجماع
 مع ثبوته ايضا بالكتاب والسنة لكونه أقوى الادلة اما الكتاب فقوله تعالى والله على الناس

حج البيت من استطاع اليه سبيلا الآية وقوله سبحانه واذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى
 سبل ضامرا يأتين من كل فج عميق الى أن قال وليطوفوا بالبيت العتيق وقوله تعالى اليوم
 اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي الآية واما السنة فبها ما يدل على فرضيته وفصيلته
 ومنها ما يشير الى ذم تاركه واستحقاق عقوبته فمن القسم الاول ما روى عنه صلى الله عليه وسلم
 يا ايها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل اكل ما يارسل الله فسكت حتى قالها
 ثلاثا فقال او قلت نعم اوجبتموها واستطعتم رواه مسلم وزاد في رواية الحج مرة فمن زاد تطوع
 وعنه صلى الله عليه وسلم من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه رواه البخاري ومسلم
 وعنه صلى الله عليه وسلم الحج البرور ليس له جزاء الا الجنة رواه الشيخان والبرور الذي
 لا يخاطب اثم وقيل المتقبل وقيل الذي لا رياء فيه ولا معة ولا رث ولا فسوف وقيل الذي
 لا مصيبة بعده وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راغيا في العقبى ومعه
 ليس له جزاء الا الجنة انه لا يقتصر فيه على تكفير بعض الذنوب بل لا بد ان يبلغ به الى الجنة
 وعنه صلى الله عليه وسلم الحاج والعمرار وفد الله ان دعوه أجابهم وان استغفروه غفر لهم
 رواه ابن ماجه وعنه صلى الله عليه وسلم من خرج حاجا أو معتمرا أو غازيا ثم مات في طريقه كتب
 الله له أجر الغازي والحاج والمعتبر رواه البيهقي في شعب الايمان وعنه صلى الله عليه وسلم بنى
 الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة والحج
 وصوم رمضان رواه الشيخان وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا ين عمرا ما علمت أن الاسلام
 يهدم ما قبله وان الهجرة تهدم ما قبلها وان الحج يهدم ما قبله رواه مسلم وعنه صلى الله عليه
 وسلم تابعوا بين الحج والعمرة فانها ينقيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب
 والفضة رواه الترمذي وغيره وعنه صلى الله عليه وسلم ان الحاج اذا قضى آخر طواف بالبيت
 خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه رواه ابن حبان وجارجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 اني أريد الجهاد في سبيل الله فقال الا ذلك على جهاد لا شوكة فيه قال بلى قال الحج رواه عبد
 الرزاق في مصنفه وراه أيضا مرفوعا وجارجل استفتوا وعنه صلى الله عليه وسلم جهاد الكبير
 والصغير والضعيف والمرأة الحج والعمرة رواه النسائي وعنه صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر
 للحاج ولمن امتنفر له الحاج رواه البيهقي في سننه وعنه صلى الله عليه وسلم ان دعوة الحاج لا ترد
 حتى يرجع رواه ابن الجوزي وعنه صلى الله عليه وسلم قال ما أمر حاج رواه الفاكهي وغيره
 والمعنى ما اقترا وما في زاده أو ما انقطع به الاجل وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال للسائل من
 خرج من بيته يؤم البيت الحرام ان له بكل وطأة تطوؤه ارحلته حسنة ونجى عنه بها سيئة رواه
 عبد الرزاق وابن حبان بمعناه ومن القسم الثاني ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من ملك زادا
 وراحلة تلبسه الى بيت الله الحرام ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا وذلك ان الله
 تبارك وتعالى يقول والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن
 العالمين رواه الترمذي وعنه صلى الله عليه وسلم من لم يجنعه من الحج حاجه ظاهرة أو سلطان جاز
 أو مرض حابس فمات ولم يحج فليمت ان شاء يهوديا أو نصرانيا رواه الدارمي وعنه صلى الله
 عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول ان عبدا صححت له جسمه ووسعت عليه في العيشة تمضى عليه

الله عليه وسلم قال من
 معادة ابن آدم استخارة الله
 تعالى ومن شقائه ترك
 استخارة الله (وبدعي) ان
 يقرأ في الركعة الاولى بعد
 الفاتحة قل يا ايها
 الكافرون ثم يقرأ وربك
 بخالق ما يشاء ويختار ما كان
 لهم الخيرة سبحانه الله
 وتعالى عما يشركون
 وربك يعلم ما تكن صدورهم
 وما يعلنون وهو الله لا اله
 الا هو له الحمد في الاولى
 والاخرة وله الحكم واليه
 ترجعون ويقرأ في الثانية
 بعد الفاتحة قل هو الله احد
 ثم يقرأ أو ما كان مؤمن ولا

تعلم ان هذا الامر شرعي
 في ديني وديني ومعاشي
 وما قبله امرى أو قال في
 ما قبل امرى وأجمله
 فاصرفه عنى واصرفنى عنه
 واقدري الخبر حيث كان
 ثم رضنى به وفي رواية ثم
 أرضنى به ويعنى حاجته
 عند قوله هذا الامر فان
 كانت الاستخارة للحج
 فهي راجعة الى الوقت
 والحال لا الى نفس الحج
 فانه خبر كله وكذلك كل
 عمل ترجع فيه الاستخارة
 الى الوقت والحال ونحو
 ذلك فيقول في الحج اللهم
 ان كنت تعلم ان ذهباي
 الى الحج في هذا الحال
 (روينا) عن الحاكم باسناد
 صحيح ان رسول الله صلى

خمس احوام لا يقضى الحروم رواء ابن أبي شيبة وابن حبان في صحيحه ومعناه انه محروم عن الخير الجزيل والثواب الجليل فهو محمول عند الجمهور على الاستيجاب خلافاً لمن حمله على الإيجاب والله أعلم بالصواب وقد تقدم ان ركناً الحج اثنان الوقوف والطواف والاول معهما فانه لا يقوت الحج الا بقوته ولذا ورد الحج مرفة وسببه ان وقته مضى بخلاف الطواف فان وقته متسع الى آخر العمر وأما سبب الحج فهو البيت والعلم بوجوده وتحقق محله وأما شرائطه فيها المصنف بقوله (وهي أنواع) أي أربعة شرط الوجوب وشرط الأداء وشرط صحة الاداء وشرط وقوعه من الفرض وسبب أني بيان أحكامها في تعداد أنواعها (النوع الاول) أي من أنواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي اذا وجدت جبهها وجب الحج على صاحبها واذا فقد واحد منها لا يجب أصلاً بالنيابة ولا بالوصاية والمراد بالوجوب هنا معني الفرض وهي سبعة (الاول منها الاسلام) أي الشرط الاول من شرائط الوجوب هو تحقق الاسلام لا مجرد اظهاره أي بين الانام (فلا يجب) أي الحج (على كافر) سواء كان ذمياً او حربياً كقوله ظاهره بالنيابة والمسلم يازم من عدم وجوب الشيء عدم صحته كافي حتى لا يجب عليه ظاهرياً وبالنيابة والمسلم يازم من عدم وجوب الشيء عدم صحته كافي حتى لا يجب عليه ابتداءً لكن ان اداء صح منه وقطع عنه فرضه حتى اوصار غنياً بعده لا يجب عليه ثانياً قال (ولا يصح منه) أي من الكافر (اداءه) أي مباشرته للحج (بنفسه) لعدم صلاحته له لفقد أهليته لمطلق العبادة (ولان مسلم له) أي لكافر نيابة عنه (ولو بأمره) أي بأمر الكافرين لا فرضاً ولا نقلاً اذ ليس له استحقاق الثبوت بل تتعين عليه العقوبة فلو حج ثم لم يستدبها حج حال الكفر لعدم صحته ولا يصير مسلماً بمجرد مباشرته على خلاف ما يأتى في قضيته وأما ما وقع في الكبير من قوله والاسلام شرط الوجوب والصحة والوقوع عن الفرض فقوله الوقوع غير واقع في محله لانه مستغنى عنه بعد قوله الصحة اذ الحج اذا لم يكن صحيحاً لا يتصور وقوعه من الفرض ولا عن النفل وانما ذكره لتوضيح ما قبله (ولو أحرم مسلم ثم ارتد) أي في أثناء احرامه (بطل احرامه) أي شبهه بالركن والافارقة لا تبطل الشرط الحقيقى كالمطهارة للصلاة وكذا بطل بالاولى كل ما فعل من أفعال الحج (واوحي) أي مسلم مرة أو مرات (ثم ارتد) أي بعد تمامه (فعلية الامادة) أي إعادة حجة الاسلام (حجاً) أي وجوباً (اذا استطاع) أي استطاعة ثانية لانه لو ملك التكفر ما به استطاعة حال كفره ثم لم يعد ما انقرا لا يجب عليه شيء تلك الاستطاعة فكذا حكم المرتد بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يخرج حتى صار فقيراً فانه يتقرر في ذمته ديناً وقد صرح بقيد الاستطاعة في وجوب الاعادة صاحب الفتاوى السراجية (بعد الاسلام) متعلق بالاعادة وذلك لانه من فريضة العمر وقد بطل ما فعله حال الاسلام بارتداده فيكون بمنزلة المسلم الجديد ولهذا لا يجب على المرتد اذا لم يقض الصلوات السابقة نعم لو صلى الظهر مثلاً ثم ارتد ثم أسلم ووقت الظهر باق يجب عليه ادائه ثانياً ومن فروع هذه المسئلة ان الصحابي اوارتد بطلت صحبته فلو أسلم ولقيه صلى الله عليه وسلم ثانياً صار صحابياً ولا يكون تابعياً وهذا كله عندنا بناء على ان مجرد الكفر يحبط الاعمال لقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله خلافاً للشافعي فان البطالان عنده مقيدون على كفره لقوله سبحانه ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة ولنا ان قيد الموت في هذه الآية انما هو

مؤمناً اذا قضى الله ورسوله أمره ان يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ لا يبينوا ولا يصليهم ما في وقت الكراهة ويستحب أن يفتضح دعاء الاستخارة وكل دعاء بالصيغة والله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يكرر هذه الصلاة ثلاث مرات وقبل سبع مرات وان يقرأ خلف كل ركعتين من دعاء الاستخارة ثلاث مرات ليكون أقرب الى القبول وأنجح ثم يقول (اللهم) خذني واختر لي ثلاث مرات ثم ينظر الى ما يسبق الى قلبه فان الخير فيه ان شاء الله تعالى

لشعول البطالان حال الدنيا والآخرة ولحصول خلوده في النار وأما من آمن وعمل صالحاً بعد ارتداده ومات على إيمانه فليس حكمه كذلك بل عمله الثاني مقبول في الدنيا والعقبى وهو محمل في الجنة وله الثبوت الحسن (ولو أسلم بعد الاحرام) أي قبل الوقوف بعرفة (كافر) أي أصلي (أو مرتد) أي بأمر عارض (ان جدد الاحرام له) أي للحج (صح عن الفرض والافلا) أي وان لم يجد الاحرام فلا يصح من الفرض كذا في البحر وهو موهم أنه يصح عن النفل لكن سبق ان من احرم وهو مسلم ثم ارتد بطل احرامه وظاهره الاطلاق على ما بيناه وهو يقيد بطلان احرام الكافر قبل الاسلام بالاول وقد قال المصنف في الكبير وأما قول صاحب البحر فان مضى على احرامه يكون تطوعاً فیه نظر لما قال صاحب البدائع من ان احرام الكافر والمجنون لا يعتد أصلاً لعدم الأهلية وانت تعلم ان احرام المرتد يقع حال اسلامه فلا يرد عليه هذا التعليل بل يتعين ما قدمناه من التفصيل ولعل صاحب البحر مال الى جانب شرطية الاحرام بخصوص وقوعه حال الاسلام وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد قبل ارتداده وانما قيده بالتطوع لتوسع أمره ولشبهة شبهه بالركن وهو لا يساخ به في الفرض بخلاف النفل فانه سوح بترك القيام فيه مع وجود القدرة عليه وكان صاحب النيبات نظر الى أن الاحرام شرط وهو عبارة عن النية والتلبية والكافر ليس له قابلية قبول النية فلا يعتد احرامه لا فرضاً ولا نقلاً وكذا المجنون ليس له أهلية النية لكن قد نقل ابن أمير حاج أن مشايخنا قالوا بصحة حج المجنون وصيأتي الجمع بين القولين في محله بقي الكلام في أن حج الكافر هل هو علامة الاسلام كالصلاة بالجماعة أم لا فذهب الى الاول صاحب النيبات والبدائع حيث قالوا لو شهد الشهود انهم رأوه قد حج أو تهيأ للاحرام ولي وشهد الناس كراهته ومسلم فان امتنع بعد ذلك عن الاسلام فهو مرتد وخالفهما آخرون بقوله ان حج الكافر لا يعتد به في عبده أو أسلم وهو دليل على انه لا يحكم باسلامه على ما في البحر وغيره وصححه بعض المتأخرين ويمكن الجمع بينهما بأن يحصل عدم الاعتداد فيمن يكون ظاهر الكفر والاعتداد في خلافه ومثل الحكم في اسلامه يكون الحكم في احرامه قال في الكبير وعلى القول باسلامه هل يسقط عنه فرض الحج أولاً ذكر بعضهم أنه يسقط وهذا في حكم الظاهر ظاهراً وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان مسلماً قبل الاحرام يسقط عنه والافلا انتهى وقوله قبل الاحرام أي قبل تحققه فانه اذا وجد منه الاسلام عند قصد الاحرام سقط عنه الفرض بلا كلام ثم اعلم ان الكافر مؤاخذه في الآخرة بترك اعتقاده الشرائع بلا خلاف واختلفوا في حق المؤاخذه بترك الفعل فالجمهور على عدمه وبعض المشايخ ذهبوا الى المؤاخذه في الآخرة بترك الفعل أيضاً كما هو مذهب الشافعي مع الاتفاق على عدم المؤاخذه في حق احكام الدنيا (الثاني) أي الشرط الثاني من شرائط وجوب الحج (العلم) يكون الحج فرضاً لمن في دار الحرب أي نشأ فيها بالاسلام أو سكن بها ثم أسلم فيها (بغير عدل) متعلق بالعلم وهذا عند أبي حنيفة وأما عند مالك فلا تشترط العدالة والبلوغ والحرية في هذا الاخبار على ما ذكره ابن أمير حاج في منسكه (وكذا) أي ويجب العلم أيضاً بغير عدل (لوتحول) أي المسلم الساكن في دار الحرب (الى دار الاسلام) يعني ولم ينشأ فيها فاعلم ما يعرف فيها شرائع الاسلام وقواعد الاحكام كما يدل عليه قوله (لان في دارنا) أي لا يشترط العلم بمن وجد في دارنا

ومما علمني وأوصاني به الشيخ العارف ولي الله تعالى مولانا علي المنقي أخا رضي الله عليه من بركاته دعاء الاستخارة العسامة وذكر انه نقل ذلك من كتاب الاوراد للشيخ شهاب الدين السهروردي رحمه الله تعالى فقال يقرأ كل يوم عند الاشراق بعد صلاة ركعتين هذا الدعاء مصلياً على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوله وآخره اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم

وأسلم فيها (ولو لم يشأ على الإسلام) أي في بدء أمره وابتداء عمره فإنه لا يعذر في جهله حينئذ بمعرفة الأحكام لتقصيره ولكن ذكر في مناسك الفارسي والحراني لو أسلم الكافر في دار الحرب وهو موسر فكثرت سنين ثم تحول إلى دار الإسلام فلم يعلم بوجود الحج إلا بعد مضي سنين فيها أيضا لا يجب عليه الحج حتى يعلم بخبر عدلين أو رجل وامرأتين انتهى وفيه نظر من وجهين (الثالث البلوغ) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لأن الجواز أو الصحة (فلا يجب على صبي) أي غير مميز أو غير مميز (فلو حج) أي غير نفسه أو غير مميز بأحرام ولابه (فهو نقل) أي خجده نقل لا فرض لكونه غير مكلف فلما أحرم ثم بلغ فلو جدد إحرامه بقع عن فرضه والأفلاو انما جوزه الجدد لكونه شروعه غير ملزم له بخلاف العبد البالغ إذا اعتق فإنه ليس له أن يحدد إحرامه بالفرض للزوم الإحرام الأول في حقه بشروعه فليس له أن يخرج عنه الأبدان وبقتضائه لفساده (الرابع العقل) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض واختلف هل هو شرط الجواز أم لا في البدائع لا يجوز أداء الحج من المجنون والصبي الذي لا يعقل كالأبواب عليهما وقال ابن أمير حاج قال مشايخنا وغيرهم بصحة حج الصبي ولو كان غير مميز وكذا بصحة حج المجنون قلت فينبغي أن يجمع بينهما بحمل كلام صاحب البدائع في المجنون على من ليس له قابلية النية في الإحرام كالصبي الذي لا يعقل وكلام غيره على المجنون الذي له بعض الإدراكات الشرعية وعلى صحة حج الصبي الغير المميز إذا تاب عنه ووليه في النية ويؤيده ما في الحاوي والفاية والمنتقى من محمد في رجل أحرم بالحج وهو صحيح ثم أصابه مائة نقصى به أصحاب المناسك فلبث على ذلك سنين ثم أفاق قال يحزبه ذلك عن حجة الإسلام وأما عند الشافعي فيشترط أن يكون مقيما في كل من الأركان (فلا يلزم المجنون والمعتوه) والعته نوع من فنون الجنون في الشئ هو مختلط الكلام فامد التدبير لأنه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون وقبل العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الأندرا والمجنون ضده والمعتوه من يستوى ذلك منه وقبل المجنون من يفعل لأن قصد مع ظهور الفساد والمعتوه من يفعل فعل المجنون عن قصد مع ظهور الفساد (فلو حج فهو نقل) الظاهر أنه مقيد بما إذا عقل النية وتلفظ بالتلبية كما قدمنا والافيكون كصلاته بلا طهارة حيث لا يصح عن فرض ولا نقل (وان أفاق) أي عقل وارفع عنه الجنون (قبل الوقوف فجدد الإحرام) أي كالصبي إذا بلغ (سقط عنه الفرض والأفلاو حج) أي أفلا (ثم جن بقى المؤدى فرضا) أي أن نواه فيما أداه أو أطلقه (فلو أفاق لا يقضى) لأن الأفلاقة بعد الجنون ليست كالإسلام بعد الارتداد (ولو أحرم صحيح) أي أقل ليس فيه مرض الجنون (ثم جن فأدى المناسك) أي بجاشرته لها أي بناية عنه في بعضها (ثم أفاق ولو بعد سنين يحزبه عن الفرض) لأنه يلزمه الطواف فإنه يشترط فيه أصل النية ولا تجزى فيه النيابة (والسفيه) أي حكم المبذر المحجور عليه (كالعاقل الخامس الحرية) أي الأصلية أو العارضية وهي شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لا الجواز اتفاقا (فلا حج على مملوك) أي سواء كان قنאו مكنابا أو مدبرا أو مملوكا (فإن حج ولو بأذن المولى فهو نقل لا يسقط به الفرض) أي لعدم كونه واجبا عليه حيث لا يملك المال ومقتضى قاعدة الإمام مالك أنه يملك العبد أن يملكه مالكة فلو حج بماله صح فرضه (السادس الاستطاعة) وهي شرط الوجوب لا شرط الجواز والوقوع عن الفرض حتى لو تكلف الفقير وحج ونوى حج الفرض أو أطلق جازله

(وسقط)

وأنت علام الغيوب اللهم
إني لأملك لنفسي ضرا ولا
نفعا ولا موتا ولا حياة ولا
نشورا ولا استطيع أن
أخذ إلا ما أعطيتني ولا
أن أنق إلا ما وقيتني اللهم
وفقني لما تحب ورضني من
القول والعمل في يسر
وسايرة اللهم خزلني واخترني
ولا تكن لي إلى اختيارى
اللهم اجعل الخيرة في كل
قول وعمل أريده في هذا
اليوم واليلة وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم ومنذ ههنا
رضى الله عنه هذا الدعاء
ما رأيت الأخير ولم أروه
قط والله الحمد والمنة وأيت
بخط العلامة

وسقط عنه فرضه (وهي ملك الزاد) أي النفقة في المأوى والمعاد (والتمكن من الرحلة) أي
الاقتدار على ركوب الركوب حيث شاء من بعير أو خيل أو بغل لأنه كره ركوب الحمار
في المسافة البعيدة لعدم تحميله على المشقة الشديدة (بملك أو اجارة في حق الآفاق) أي ومن
في معناه من يندوب بين حرفة مسافة سفر كما سيأتي بيانه (والزاد فقط في حق المكي) أي ومن
في حكمه من ليس يوجد في حقه تلك المسافة (أن قدر على المشي) أي بلا كلفة ومشقة (والأفلا
فكلا فاق) أي وإن لم يقدر المكي على المشي فحكمه كالأفلا في اشتراط الرحلة له أيضا
وأما جلتنا الأفلا في ما ذكرنا لأن وجوب المشي على أهل الخيف والصغراء ونحوهما فيه
حرج عظيم لكن المصنف جعل الأفلا في ظاهره كإظهاره من قوله (والفقير الأفلا في إذا وصل
إلى ميقات فهو كالمكي) أي حيث لا يشترط في حقه الزاد دون الرحلة أن لم يكن عاجزا عن
المشي وينبغي أن يكون الغنى الأفلا كذلك إذا عدم الركوب بعد وصوله إلى أحد المواقيت
فالتقييد بالفقر لظهور عجزه عن الركوب وليفيد أنه يتعين عليه أن يذوي حج الفرض ليقع عن
حجة الإسلام ولا ينوي نقلا على زعم أنه فقير لا يجب عليه الحج لأنه ما كان واجبا عليه وهو أفلا في
فما صار كالمكي وجب عليه فلو حج فلا يجب عليه أن يحج جانا تابا ولو أطلق بصرف إلى الفرض
وعند الشافعي لو نوى نقلا يقع عن فرضه فعمل بهذا أن قولنا الحج لا يجب على الفقير إنما المراد
به الأفلا قبل وصوله إلى الميقات فإنه حينئذ إذا أراد دخول الحرم يجب إحرام أحد النسكين
وبدخوله إلى مكة ووصوله إلى الكعبة تعين عليه فرضية الحج سواء أحرم به أم لا وسيأتي زيادة
تحقيق لذلك (ونصاب الوجوب) أي مقدار ما يتعلق به وجوب الحج من الغنى وليس له حدم من
نصاب شرعي على ما في الزكاة بل هو (ملك مال يبلغه) بالتشديد والتخفيف أي بوصوله (إلى مكة)
بل إلى حرفة (ذاهبا) أي إليها (وجابيا) أي راجعا منها إلى وطنه (راكبا في جميع السفر لا ماشيا)
أي في جميعه ولا في بعضه إلا باختباره فلا يلزم ركوب العقبة والنوبة فهو أبا ركوب زاملة
أو شق محمل وأما الحرفة فمن مبتدعات المترفة فليس لها عبرة (بنفقة متوسطة) متعلق ببلغه أي
يجعله وأصلا باتفاق وسط معتدل لا يكثر أو لا ينقص لقوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا
ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما (فاضلا) أي حال كونه ملك المال أو ما ذكر من الزاد والراحلة
زائدا (عن مسكنه) بفتح الكاف وكثرها أي منزله الذي يسكنه هو ومن يجب عليه سكنه
(وخادمه) أي من عبده وجاربه المحتاج إلى خدمتهما (وفرسه) أي المفتقر إلى ركوبه ولو
أحيانا في معناه غيره من البعير ونحوه (وسلاحه) بكسر السين أي عدة حربه أن كان من أهله
(وآلات حرفته) بكسر ففتح جمع حرفة أي وعدة صنائعه التي يستعين بها على معيشته (وإياه)
التي يكتسبها (وآثانه) أي مناع بيته من فراشه وأوعيته (ومرمة مسكنه) أي إصلاح مكانه
ولو في بعض ضرورات شأنه (ونفقة من عليه نفقة وكسوته) أي نفقة من يجب عليه من عياله
كنسائه وأولاده الصغار والبنات البالغات إذا كانوا من أهل الافتقار وأقارب الفقراء من
ذوي أرحام يحارمهم (وقضاء ديونه) أي المعجلة والمؤجلة (واصدقة نسائه) أي وهو رهن
(ولو مؤجلة) أي فضلا عن المعجلة وقيل لا يشترط كونه فاضلا عن اصدقة نسائه يعني المؤجلة
دون المعجلة (إلى حين موته) متعلق بفاضلا أي من ابتداء سفره إلى وقت رجوعه (ولا يشترط

قاضى القضاة أبي البقاء بن
الضياء رحمه الله تعالى عن
الشيخ الصالح أبي الحسن
علي بن يعقوب البجلي قال
وجدت منقولا من بعض
الصالحين أنه قال إذا اشكل
عليك وجه الخيرة في أمر
فانظر ليلة الجمعة فإذا هدت
العيون فقم وتوضأ وافرش
فراشك مستقبل القبلة
وصل ركعتين وأقرأ في
الأولى فاتحة الكتاب
وقل يا أيها الكافرون وفي
الثانية الفاتحة والاختلاص
فإذا فرغت من الصلاة
فاضطجع على جنبك الأيمن
وارفع يديك وقيل اللهم
يا كاشفا

نفقة (أي بقاء نفقة) لما بعد اياه) أي لاسنة ولا شهر ولا يوم كما ورد فيه روايات من بعضهم قال ابن الهمام والمسطور عندنا أنه لا يعتبر نفقة لما بعد اياه في ظاهر الرواية (ومن له مال يبلغه) أي إلى مكة ذهابا وإيابا (ولا مسكن له ولا خادم) أي والحال أنه ليس له مسكن يأوي إليه ولا عبد يجزئه ويكون حوالبه وهو محتاج إلى كل منهما أو أحدهما (فليس له صرفه إليه) أي صرف المال إلى ما ذكر من المسكن والخادم (أن حضر الوقت) أي وقت خروج أهل بلده للحج فانه تبين أداء النسك عليه فليس عليه أن يدفعه عنه إليه (بخلاف من له مسكن يسكنه لا يلزمه بيعه) والفرق بينهما ما في البدق وغيره عن أبي يوسف أنه قال إذا لم يكن له مسكن ولا خادم وله مال يكفيه لقوت عياله من وقت ذهابه إلى حين إيايه وعنده دراهم تبلغه إلى الحج لا ينبغي أن يجعل ذلك في غير الحج فإن فعل أم لا لأنه مستطيع بملك الدراهم فلا يعذر في الترك ولا يتضرر بترك شراء المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فانه يتضرر ببيعهما (وإن كان له) أي الشخص (مسكن فاضل) أي من سكنه وعن يجب عليه مسكنه وانما يجزئه أو بعيره (أو عبد) أي لا يستعمله (أو متاع) أي لا يتنهنه (أو كتب) أي لا يحتاج إليها وإلى بعضها وهي من العلوم الشرعية وما يتبعها من الآلات العربية وأما كتب الطب والنجوم والهيئة وأمثالها من الكتب الرياضية أو الأدبية فيثبت بها الاستطاعة سواء احتساج إلى استعمالها أم لا كما في التناثر خاتبة (أو ثياب) أي لا يحتاج إلى لبسها (أو أرض) أي لا يزرعها أو زيادة على قدر حاجته من غلتها (أو كرم) أي بستان غيب ونحوه من أشجار ثمار زائدة على مقدار النفقة بها (أو حوائط) أي من دكاكين وحجرات وسائر مستغلات فاضلة عن مقدار الحاجات (أو نحو ذلك) أي من إبل وبقر وغنم ترضى (بما لا يحتاج إليها) أي إلى لبنها وشعرها ولحما (يجب بيعها) أي على صاحبها (أن كان به) أي ثمنها (وفاء بالحج) أي بنفقة أداء الحج وكذا يحرم عليه أخذ الزكاة إذا بلغ نصيبا ولو لم يحمل عليه الحول ويتعلق به وجوب الأصحية وصدقة الفطر ونفقة ذوي الرحم المحرم (وإن كان له منزل واسع يكفيه بعضه أو منزل) أي يكفيه منزل آخر (دونه) أي أقل منه وسعة أو لطافة سواء وجد معه ذلك المنزل الثاني أم لا (أو عبد نفيس) أي من تركى أو حبش ويكفيه الخدمة عبده ندي أو نوبي (فليس عليه بيعه) أي بيع ما ذكر من الواسع والنفيس والنفيس (والاقتصار بالدون) أي على ابتدائه بما دونه لكنه لو فعل فهو أفضل لكن لا يجب عليه لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه كما لا يجب عليه بيع المنزل والاقتصار على السكنى بالاجارة أو الامارة اتفاقا وفي شرح الكرخي هشام عن محمد بن كان في مسكنه أو في كسوته أو في خدمه فضل عن الكفاف يبلغه زادا وراحلة فعليه الحج والمذهب عندنا ما تقدم قاله في الجروذ كره المصنف في الكبير وسكت عليه والصواب حمل كلام محمد على ما إذا كان له مساكن وثياب وخدام زائدة عن مسكنه ولبسه وخدمته لئلا ينساق المذهب (وإذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه الحج) أي بيع بعضه وصرفه في طريقه (وإن كان) أي الطعام (أكثر منه) أي من طعام سنة (يلزمه) أي يلزمه الحج أن كان في بيع الزائد وفاء لأداء حجه (ولا تثبت الاستطاعة ببذل الغير) أي باعطاء غيره له (مالا) أي قدر زاد وراحلة (أو طاعة) أي خدمة لمن يحتاج إليها في الطريق كالزمن (ملكا) أي من جهة التملك في المال والخادم

قبل الكوفة أنت كنت ولا كون نامت العيون وزهرت النجوم يا حي يا قيوم اللهم ان كان لي في هذا الأمر خير فأرني في ليلتي هذه يا صاحب الضر وان لم يكن في هذا الأمر خير فأرني في ليلتي سوادا بحمرة وما كان الله ليجزه من شيء في السموات ولا في الأرض انه كان عليما قديرا قال فان الله تعالى يريه أحد الأمرين ان كان أحدهما متعين الخير وان كانا متساويين فانه لا يرى شيئا وفي مسك ابن الجبلي ولا يأخذ المال من المحف فان العلماء

(أو اياحة) أي بالامارة في الخادم والراحلة أو بالاجارة في استعمال الزاد من المال فان ثقل المنة تدفع حصول الاستطاعة وفي الخزانة أنه لو تبرع ولده بالزاد والراحلة لا تثبت بذلك الاستطاعة وإن كان المتبرع أجنبيا ففيه قولان أصحهما أنها لا تثبت انتهى والظاهر أن القضية تكون منعكسة فان منة الأجنبي أثقل من عطية القريب لاسيما وقد وردت ومالك لا يك وثبت أن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم قالوا وكذا لو تصدق به عليه أو وهبه انسان مالا يحج به لا يجب عليه القبول عندنا بخلاف هبة الماء للتيمم انتهى ولعل الفرق أن امر الماء سهل مبذول عادة لاسيما وقد وجب عليه الطهارة الحقيقية والتيمم طهارة ضرورية على وجه البدلية بخلاف ما هنا فان الحج لا يجب قبل حصول المال ولذا قال (فان قبل المال وجب) أي عليه الحج اجابا (ولو امتنع الباذل) أي من البذل (بعد احرام البذل) أي بأمر الباذل على ما هو الظاهر أو نزل التزامه منزلة الأمر له (يجبر) أي الباذل (على البذل) كذا في المحيط وفيه بحث لأن الوعد لا يجب عندنا مقتضاء والقبول قبل القبض لا يفيد التملك خلافا لما لك في المستثنين فلعن امتناعه محمول على قصور جوعه إلى هبته فانه لا يمكن في ذلك بعد احرامه لانه اوقعه في امر لازم الاقسام بغيره فانه ولو بقي عين الموهوب في يد الموهوب له لكنه صار في حكم المستهلكات تعلق حق الخالق والمخلوق به والله سبحانه أعلم (والمعتبر) أي شرعا (في حق كل) أي كل أحد من مريد الحج (ما يليق بحاله) أي عرفا وعادة (من شق محمل) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية أو بالعكس أي نصفه أو طرفة والمراد بالحمل الهودج وفي معناه الشقذف المتعارف (أو رأس زاملة) أي بعير مفرد عليه أثنائه ومتاعه وزاده والحمل لغيره والركوب له (أو بحمار) أي بما يؤتى من جهة الشام قد يركب فيه واحد أو اثنان (أو رحل) أي بعير مقرب (أو راحلة) والمقصود من الكل كل ما يمكنه الركوب في جميع اجزاء سفره واثامه لا يجب عليه اذا قدر على قدر ما يركب عقبه بأن يستأجر اثنان بعيرا أو شتر كامل كافي فيتعاقب في الركوب فرسخا فرسخا أو يوافيه ما أو من لا فزلا ومن تعبر ركب أو نزل أو نحو ذلك والحاصل انه يعتبر التمكن على الركوب في جميع السفر الا ان الاعتبار في حق كل أحد ما يلحقه مشقة شديدة فن كان يستمسك على الراحلة لم يعتبر في حقه الا وجدانها عند الاربعة والافعتبر وجدان الحمل ونحوه مع الراحلة قال ابن الهمام وهذا لأن حال الناس مختلف ضعفا وقوة وجلدا ورفاهة فالرفه لا يجب عليه اذا قدر على رأس زاملة وهو الذي يقال في غرنازا كعب مقرب لانه لا يستطيع السفر كذلك بل قد يهلك بهذا الركوب فلا يجب في حق هذا الا إذا قدر على شق محمل ومثل هذا يتأني في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفيه من خبر وجبن دون لحم وطبخ قادر على الزاد بل ربما يهلك مرضا بعد اومته ثلاثة أيام اذا كان مترفها معتادا اللحم والاغذية المرتفعة بل لا يجب على مثل هذا الا اذا قدر على ما يصلح معه بدنه ولذا قال المصنف (وكذا) أي مثل ما اعتبر كل في حق الراحلة ما يليق بحاله يعتبر (في الزاد من خبر وجبن أو لحم) عطف على جبن (وطبخ) عطف على لحم (والواو يفتي أولم أنواع الطبخ الشاملة لطبخ اللحم وشبهه) لاختلاف الناس ضعفا وقوة (حلة للحكمين السابقين من تفاوت الراحلة والزاد ونصب ضعفا وقوة على التمييز وهذا الذي ذكره المصنف كله في حق الأتقي ولذا قال (ومن كان داخل المواقيت فهو كالمسكن)

اختلفوا في ذلك فكرهه بعضهم وأجازوه بعضهم ونص أبو بكر الطرطوشي من متأخري المالكية على تحريره (فصل في الوداع) * يعصب اذا أراد الخروج من منزله ان يصلي في بيته ركعتين يقرأ في الأولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية بعد الفاتحة قل هو الله أحد فقد روى الطبراني عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم يريد سفره ذكره النووي رضي الله عنه في الإيضاح

في عدم اشتراط الرحلة (أي اذا قدر على المشي وقيل الرحلة شرط مطلقا لأن بين مكة وعرفة أربع فراسخ وكل أحد لا يقدر على مشي أربع فراسخ راجدا إلا أي ماشيا كذا في المحيط وهو الظاهر المتبادر من إطلاق تفسيره صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والراحلة من غير تفرقة بين الأفراد الآفاقية والمكية قال المصنف في الكبير فلا يجب عليهم الحج ما لم يقدروا عليها والاول أصح انتهى وفيه نظر ظاهر اذا الحكم السابق مقيد بقدره وهو القليل النادر والاكثر الأغلب أن كل أحد لا يقدر على المشي ومبنى الأحكام الفقهية على الأمور الغالبية فلذا أطلق صاحب المحيط وأما الزاد فلا بد منه في أيام اشتغالهم بنسك الحج كما صرح به غير واحد في التنايع لأبدلهم من الزاد قدر ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف وزاد في السراج الوهاج إلى هودهم لكن قال في فتاوى قاضيان والتهابة أن كان مكيا أو ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وإن كان فقيرا ما يملك الزاد والراحلة قال ابن الهمام وفيه نظر إلا أن يريد إذا كان يملكه تكسبه في الطريق وقال ابن العجمي هو محمول على ما إذا لم تلحقه مشقة أقول هذا بعيد جدا ونادر وقوما أن يعي ش أحد بل زاد في أربعة أيام وأما أمر التوكل فخارج عن حكم العادة وعن فتوى العامة بل هو من أحوال الخاصة ثم اعلم أنه قال الكرمانى وحداهل مكة عندنا من كان داخل المواقيت إلى الحرم وهو بعيد جدا ولذا قال ابن العجمي وهذا فيه نظر فأنالو أوجبنا الحج ماشيا على من كان داخل ذي الحليفة للحقه مشقة زائدة فالمعتبر ما ذكره بعض الأصحاب أن حرم من كان حول مكة هنا أن يكون بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وهو الظاهر المطابق للملة الخفيفة المدفوع عنها الحرج في القضاء الشرعية وهو المنقول عن جماعة من أكابر الحنفية في السراج الوهاج ناقلا من التنايع يجب الحج على أهل مكة ومن حولها يعني من كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام إذا كانوا قادرين على المشي وفي البحر الزاخر واشترط الرحلة في حق من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعدا أما ما دون ذلك فلا يشترط إذا كان قادرا على المشي انتهى وأما ما ذكره غيرهم من الاطلاقات فقابل للتنقيذ بالذكورات في الابيضاح وانما نشترط الرحلة في وجوب الحج على من بعد من مكة فأما أهل مكة ومن حولها فوجب عليهم إذا قدروا بغير رحلة قال في البحر يحتمل أن يكون البعد مفسرا بثلاثة أيام فافوقها كما قال صاحب التنايع وغيره وكذا ما ذكر في شرح مختصر الكرمانى من أن أهل مكة ومن حولهم يجب الحج على القوي منهم بغير رحلة لأنه لا تلحقه مشقة في الاداء فهذا كله قابل للتنقيذ بل متعين كما يدل عليه تعليله بقوله لأنه لا تلحقه مشقة حيث يفهم منه أنه إذا كان تلحقه مشقة لا يكون من هذا القبيل وكان المصنف مال إلى ما فهم الكرمانى من عومات كلام الأصحاب غير ملتفت إلى تنقيذاتهم في هذا الباب فغير عن القول الأقرب إلى الصواب بقوله (وقيل بل من كان دون مدة السفر من كان من مكة على ثلاثة أيام فصاعدا فهو كالآفاق في حق الرحلة) يعني وفي حق الزائد بالاولى (وهو اختيار جماعة) أي عن ذكرناه واختارناه (السابع) من شرائط الوجوب (الوقت وهو أشهر الحج) كما قال تعالى الحج أشهر معلومات أي وقته من فرض فيه الحج الآية يؤول إلى عندنا شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة وسبأ في خلاف بعض أئمة الامامة (أو وقت خروج أهل بلده ان كانوا يخرجون قبلها فلا يجب الأعلى القادر فيها أو في وقت خروجهم فان ملكه) أي المال

(قبل الوقت) أي قبل الأشهر أو قبل أن يتأهب أهل بلده (فله صرفه) أي فهو في سعة من صرف المال (حيث شاء) من شراء مسكن وخادم وتزوج ونحو ذلك (ولا حج عليه) أي وجوبه لأنه لا يلزمه التأهب في الحال (وان ملكه فيه) أي في الوقت (فليس له صرفه إلى غير الحج فلو صرفه لم يسقط الوجوب عنه) وهذا تصريح بما علم ضمنا ومنطوقا لم يعرف مفهومه ما لکن ان صرفه على قصد حيلة إسقاط الحج عنه فكروه عند محمد ولا بأس عند أبي يوسف وقال ابن الهمام والاولى أن يقال إذا كان قادرا وقت خروج أهل بلده ان كانوا يخرجون قبل أشهر الحج بعد المسافة أو قادرا في أشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها ولم يحج حتى افتقر فقر دينا وان ملك في غيرها وصرفها إلى غيره لاشئ عليه ثم قال واقتصر في التنايع على الاول وما ذكرناه أولى لأن هذا أي ما ذكر في التنايع يقتضي أنه لو ملك في أوائل الأشهر وهو يخرج في أواخرها جازله أخراجهما ولا يجب عليه الحج وقال في البدائع أما اذا جاء وقت الخروج والمال في يده فليس له أن يصرفه إلى غيره على قول من يقول بالوجوب على الفور فان صرفه إلى غيره أتم انتهى والحاصل أن الأتم انما هو على القول بالفور وأما على القول بالتراخي فلا وأما وجوب الحج بذلك فثبت بالاتفاق وقال الكرمانى وأما اعتبار القدرة على الخروج إلى الحج عند خروج أهل بلده فان ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب كدخول وقت الصلوة فانه لا يجب قبل وقتها كذا هنا لا أن ذلك يختلف باختلاف البلدان فيعتبر وقت الوجوب في حق كل شخص عند خروج أهل بلده فالتقييد بأشهر الحج في الآية انما هو بالنسبة إلى أهل أم القرى ومن حولها وللشعاع بيان الأفضل أن لا يقع الأحرام فيما قبلها على مقتضى قواعد الحنفية من أن الأحرام شرط خلافا للشافعية من أنه لا يجوز الأحرام قبل الأشهر لكونه ركنا مع الاتفاق على أن سائر أفعال الحج من طواف القدوم وسعي الحج ونحوهما لا يجوز قبلها (ولو أسلم كافر) أي أصلي أو مرتد (أو بلغ صبي أو أفاق مجنون أو عتق عبد) وكذا حكم الاناث (قبل الوقت فخافوا) أي كل واحد منهم (الموت) أي حلوله بأمارات تدل على نزوله (وهم موسرون) أي أغنياء قادرين على أداء الحج بحال أنفسهم (قبل ليس عليهم الابصاء بالحج) أي لانهم ما أدركهم الوقت ولا تأنم عبادة قبل دخول وقتها بناء على أن الوقت شرط الوجوب نفسه (وقيل يجب) أي الابصاء بناء على أن الوقت انما هو شرط للاداء لا للوجوب وقد وجب بالابصار (فان أو صوابه فعلى الاول) أي على القول بأن الوقت من شرائط الوجوب (لا يصح) أي الابصاء (وصح) أي الابصاء (على الثاني) أي القول بأن الوقت من شرائط الاداء وفيه أنه لا يلزم من عدم وجوب الابصاء عدم صحته كما سيأتي بيان تحقيقه (والخلاف) أي المذكور (مبنى على أن الوقت شرط الوجوب أو الاداء) كما بيناه (قولان) أي همار وايتان عن أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر ورجح ابن الهمام القول بأنه شرط الوجوب ونسب صاحب الجمع صحة الابصاء إلى الامام وصاحبيه وخلافه إلى زفر معللا بأنهم كانوا أهلا للوجوب وقت الوصية فيصح ابصاؤهم بأن يحج عنهم في وقته ليجزهم عنه وبؤيده ما في فتاوى قاضيان فلو بلغ الصبي خضرته الوفاة وأوصى بأن يحج عنه جهة الاسلام جازت وصيته عندنا ويحج فجعل المذهب الجواز وهو لا ينافي جعل الوقت من شرائط الوجوب على المشهور والرجح خلاف ما فهم المصنف على ما ذكره في الكبير وبني عليه ما في المتوسط من صحة

والسلام اللهم اني لم أخرج
أشرا ولا بطرا ولا رياء ولا
سمعة بل خرجت اتقاء
مخاطبك وابتغاء مرضاتك
وقضاء امرضك واتباعا
لسنة نبيك محمد صلى الله
عليه وسلم وشوقا إلى لقاءك
اللهم فتقبل ذلك مني وصل
على أشرف عبادك سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه
الطيبين الطاهرين أجمعين
فأذنهم قال اللهم اليسك
نوجهت وبك اعتصمت
اللهم اكني ما أمني وما لا
أهمني اللهم زدني التقوى
واغفر لي ذنبي ذكركم ابن
جماعة وزاد فيه فقال ومن
انس بن مالك رضي الله عنه

وفي بعض نسخ صحبة
ويقرأ بعد السلام آية الكرسي
ولا يلاف قريش ويسأل
الله تعالى الاثاق والتوفيق
ويقرأ هذا الدعاء اللهم
أنت الصاحب في السفر
والخليفة في الأهل والمال
اللهم انا نسألك في مسيرنا
هذا البر والتقوى ومن
العمل ما نحب وترضى
اللهم انا نسألك أن تطوى
لنا الأرض وتكون علينا
السفر وترزقنا في سفرنا
هذا السلامة في العقل
والدين والبدن والمال
والولد وتبلغنا حجتك
الحرام وزيارة نبيك عليه
أفضل الصلاة

انه قال لم ير در رسول الله صلى
الله عليه وسلم سقرا الا قال
حين ينقض من جلوسه اللهم
بك انتشرت واليك توجهت
وبك اعتصمت انت تقسى
ورجائي اللهم اكفنى
ما أهمنى وما لا أهمنى وما
انت اعلم به منى فزجارك
وجل ثناؤك ولا اله غيرك
اللهم زدنى التقوى
واغفرلى ذنبي ووجهنى الى
الخير انما كنت وحيدا
توجهت فاذا اخرج من بيته
قال بسم الله آمنت بالله
توكلت على الله لا حول ولا
قوة الا بالله المتكلمان على
الله اللهم انى اعوذ بك من
ان اضل او اضل

()

حقيقة قال ابن الهمام انها الواجب وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء وصاحب البدائع انتهى فتبين ان الحسن رواه ابا عبد الله وهو انه يجب على هؤلاء الاجحاج والاخرى انه يجب الحج عليهم بأقربهم وهي رواية شاذة على ما اشار اليه ابن الهمام والله اعلم بحقيقة المرام (والخلاف) اي المذكور (فمن وجد الاستطاعة وهو معذور) اي بالنوع المذكور (اما ان وجدها وهو صحيح) اي سالم (ثم طرأ عليه العذر فلا تقا) اي اتفاق الروايات واتفاق العلماء (على الوجوب) اي وجوب الحج (عليه) اي في ماله (فيجب عليه الاجحاج) اي في الحال او الايصاء في المال (الثاني) ان من شرائط الاداء على الاصح (امن الطريق للنفس والمال) وقد اختلف فيه فذهب من قال انه شرط الوجوب وهو رواية ابن شجاع عن ابي حنيفة ومنهم من قال شرط وجوب الاداء على ما ذكره جماعة من اصحابنا كصاحب البدائع والجمع والكرمانى وصاحب الهداية وغيرهم (من خاف من ظالم او عدو او سبع او غرق او غير ذلك) اي غير ما ذكر من قاطع طريق او مكاس او مناع (لم يلزمه اداء الحج) اي بنفسه بل بماله (والعبرة بالغالب) اي في الامن وغيره (برأويحرا فان كان الغالب السلامة يجب) اي عليه ان يؤدي بنفسه (والا) اي بان كان الغالب القتل والهلاك (فلا) اي فلا يجب كذا قاله ابو الليث وعليه الفتوى وفي القنية وعليه الاعتماد والمراد انه لا يجب عليه ان يؤدي بنفسه بل اما ان يحج غيره او يوحي به (ويعتبر وجود الامن وقت خروج اهل بلده) اي الى زمان عودته (لاما قبله وبعده) على ما ذكره ابن الهمام ثم اعلم انه قال الكرمانى ولولم يتفكر من المضى واصلوك الطريق لا بدفع شيء من ماله ونفقته كالمكس ونحوه قال بعض اصحابنا هو عذر ولا يجب الحج حتى انهم قالوا يا نعم بدفع ذلك الى الظلمة ويجوز له ان يرجع من المكان الذي يؤخذ منه المكس والخفارة اى قبل الاخذ منه وفي القنية والمجتبي قال الوبرى للقادر على الحج ان يمنع منه بسبب المكس الذي يؤخذ من القافلة وكذا لو كان في الطريق خفارة وقال غير الوبرى يجب الحج وان علم انه يؤخذ منه المكس قال صاحب القنية والمجتبي وجب له الاعتماد وفي المنهاج وعليه الفتوى وقال ابن الهمام ما حاصله ان الاثم في مثله على الاخذ لاعلى المعطى فلا يترك الفرض لمعصية ماص ثم على هذا يحتسب في الفاضل عن الحوائج الاصلية القدرة على ما يؤخذ منه من المكس والخفارة كما نص عليه الكرمانى (الثالث) اى من شرائط الاداء على الصحيح كما ذكره ابن الهمام (عدم الحبس) اى بالفعل (والمنع) اى بالسان (والخوف) اى بالقلب (من السلطان) اى الذي يمنع الناس من الخروج الى الحج ففي الكفاية والخائف من السلطان كالمرضى او جود المانع ونقل عن شمس الاسلام ان السلطان ومن بمضاء من الامراء ذوي الشأن ملحق بالمحبوس في هذا الحكم فيجب الحج في ماله يعني اذا كان له مال غير مستغرق لحقوق الناس في ذمته دون نفسه لانه متى خرج من مملكته يخرب البلاد وتقع الفتنة بين العباد وربما يقتل في تلك الحالة وربما لا يمكنه ملك آخر من الدخول في حوزة مملكته فتقع فتنة عظيمة تقضى الى مضرة بليغة لعامة المسلمين في امر الدنيا والدين انتهى والظاهر ان هذا بالنسبة الى من تكون سلطنته ثابتة بالشرائط الشرعية والا فيجب عليه خلع نفسه واقامة من يستحق الخلافة مقامه في امره ان لم يتفرع عليه فساد مسكوكه (الرابع) اى من شرائط الاداء

أو ازل أو ازل أو اظم أو اظم
 أو اجهل أو يجهل - على
 وذلك مستحب لكل خارج
 من بيته وقد جمع من عدة
 أحاديث صحت عن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 (ويستحب) أن يودع أهله
 وأقاربه وجيرانه وأصدقاءه
 ويغسل منهم ويسألهم
 الدماء ويسأل كل واحد في
 كل وقت الدماء فإنه لا يدري
 أسان من يستجاب له وإن
 الغير إذا دأله أسان لم يعص
 الله تعالى المدحوله بذلك
 الأسان فهو أقرب إلى
 القبول وإذا ودع أحدا
 يقول كل منهما للآخر
 أمتودع الله دينك وأمانتك

في خصوص حق النساء (المحرم الامين) وهو كل رجل مأمون مائل بالغ منا ككنها حرام عليه بالتأيد سواء كان بالقراءة أو الرضاة أو الصهرية بنكاح أو سفاح في الاصح كذا ذكره الكرخي وصاحب الهداية في باب الكراهة وذكر قوام الدين شارح الهداية انه اذا كان محرما بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه نأخذ انتهى وهو الاحوط في الدين وابتعد عن التهمة لاسيما في المسئلة خلاف الشافعية في ثبوت الحرمة ثم يستوى في هذا أن يكون المحرم حرا أو عبدا مسلما أو كافرا الا ان يعتقد حل منا ككنها كالجوسى او يكون فاسقا ما جئنا مما لا يبالى أو صيبا أو مجنونا لا يفيق والنساء الصالحات فلا يجوز لهن المسافرة مع هؤلاء وقال جاد لا بأس للمرأة ان تسافر به - ير محرم مع الصالحين وهو قول مالك وفي قول آخر لما لك والشافعي تخرج مع نساء ثقات وفي آخر لها أن تخرج وحدها اذا امنت على نفسها قال السروجي وما بعد من الصواب قول من اوجب على المرأة من مسيرة سنة ونحوها من غير محرم قال ابن امير الحاج والامر كما قال والامة والمكاتب والمذبة وام الولد ومعتقة البعض يجوز لهن السفر به - ير محرم والفتوى على انه يكره في زماننا وعبد المرأة ليس بمحرم ولو خصيا وكذا المحبوب الذي جف مأواه في الاصح (او الزوج للمرأة اذا كانت على مسافة السفر من مكة) اي وانما يشترط المحرم او الزوج اذا كان بينهما وبين مكة ثلاثة ايام فصاعدا اما لو كان اقل من ذلك فلها ان تخرج بغير محرم أو زوج الا ان تكون معتدة وروى عن ابي حنيفة وابي يوسف كراهة الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم فينبغي أن يكون الفتوى عليه لقاعد الزمان (ولا يجبر) لا يكره (المحرم ولا الزوج على الخروج معها) اي في القول الصحيح خلافا لابي يوسف في رواية عنه انه يجبر الزوج بالخروج معها وينفق عليها (ولا يجب عليها) اي على المرأة اذا لم يكن لها محرم (أن تزوج بمن يحج بها) كذا في البدائع وقاضيجان وغيرهما وعن ابي شعيب عن ابي حنيفة ان من لا محرم لها يجب عليها أن تزوج بمن يحج معها اذا كانت موسرة (وهل يجب عليها نفقة المحرم أو الزوج) اي ان امتنع من الخروج معها الا بأن تنفق عليه (قبل نم) اي وجب عليها ذلك ان كان لها غنى كما ذكره القدوري وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقيل لا) اي لا يلزمها ولا يجب عليها ما لم يخرج المحرم بنفقه على ما ذكره الطحاوي وهو قول ابي حنيفة البخاري وفي منسك ابن امير الحاج وهل يجب عليها نفقة المحرم والقيام براحلته اختلفوا فيه وصحوا عدم الوجوب وفي السراج الوهاج التوفيق بين قول من يوجب عليها نفقة المحرم وبين قول من لا يوجب أن المحرم اذا قال لا أخرج الا بالنفقة وجب عليها النفقة بالاجماع واذا خرج من غير اشتراط ذلك لم يجب انتهى وهو تفصيل حسن واما اذا حج الزوج معها فلها نفقة الحضر دون السفر ولا يجب الكراهة ثم اختلفوا في ان المحرم والزوج شرط الوجوب أو الاداء كما اختلفوا في أمن الطريق فصحيح قاضيجان وغيره أنه من شرائط الاداء وصحيح صاحب البدائع والسروجي أنه من شرائط الوجوب وغرة الخلاف مشهورة وصنيع المصنف يشعر بأنه من شرائط الاداء على الأرجح (والنكح) أي المشكل (كالأنثى) أي في الاحكام المختصة بالنساء فيشترط في حقها ما يشترط في حق المرأة احتياطا (الخامس) أي من شرائط الاداء وقيل من شرائط الوجوب في حق النساء (عدم العدة) أي من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة أو فسخ (فلو

وخواتيم علات وفقر ذنبك
وإمراتك الخير حيثما كنت
زودك الله التقوى وجنتك
الردى فاذا قال ذلك فهو
جدير بأن يحفظ الله تعالى
وديعته ويرده ماله ويجد
من استودعه أيضا ماله
بكرم الله تعالى وجزيل
الطافه وجبل عوائده
ويتصدق بشئ من ماله قبل
خروجه وبعده على الفقراء
قال الكرمانى وأقله سبع
فان ذلك سبب السلامة
ورأيت في كتاب آلات السفر
والغربة للمعالي ابي اسحاق
ابن علي المثنى التميمي
رحمه الله تعالى ينبغي
للمسافر ان يشتري سلامته

كانت معتدة عند خروج أهل بلدها لا يجب عليها) أي الحج كافي شرح المجمع لابن فرشته وهو مشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن امير الحاج أنه شرط الاداء وهو الاظهر في حكم القضاء ثم ان سافر بها فطلقها فنفقة تفصيل كثير يطلب من المنكح الكبير (ثم اعلم ان شرائط هذا النوع) أي النوع الثاني (كلها مختلفة فيها) أي كما بيناه في محالها (فصحح بعضهم انها شرائط الوجوب وصحح آخرون أنها شرائط الاداء ومنهم من فرق فجعل بعضهم من القسم الاول وبعضهم من القسم الثاني وغرة الخلاف تظهر في الوضعية اذا شارف الموت) أي قاربه بكبر سن أو بضعف بنية لمرض (قبل حصول هذه الشرائط فن جعلها شرائط الوجوب لا يوجب عليه) أي على من وجدت فيه (الوصية بالاجاج ومن جعلها شرائط الاداء يوجب عليه الوضعية) أي بالاجاج وهذا كله ظاهر ووجه بآمرهم اغل انه قبل يشترط أيضا أن يكون الحاج متمكنا من اداء المكتوبات على الوجه المفروض في الاوقات قال الكرمانى لانه لا يليق بالحكمة ايجاب فرض على وجه يفوت فرض آخر قلت ولهذا الوصل محرم الى عرفات وبقي من وقت الوقوف زمن قليل بحيث لو ذهب الى الموقف فانه المشاء وان صلى المشاء فانه الوقوف فليل يصلي المشاء ويصير في حق الحج فائلا لاداء وطاملا لقضاء وهو الظاهر وقيل يدرك الوقوف ويقضى المشاء فان في فوت الوقوف حرجا عظيما وتكليفات جسيما ويؤيد الاول أيضا ما قال ابن الحاج المالكي لوضع صلاة وأخرجهما من وقتها لاجل فريضة الحج لا يجوز اجاها قال وقد قال علماؤنا في المكلف اذا علم انه نفوته صلات واحدة اذا خرج الى الحج فقد سقط الحج عنه انتهى وقد قال أبو القاسم الحكيم من أصحابنا من غزا في هذا الزمان غزوة واحدة ففاته صلاة من وقتها يحتاج الى مائة غزوة لتكون كفارة لما فاته من الصلاة قلت ويدل عليه ما شرع من صلاة الخوف فانه لو كان يجوز تأخيرها لما ارتكبوا فيها ما لا يجوز في غيرها حال الامن بها ولما فاته صلى الله عليه وسلم صلاة في غزوة الخندق لاجل اشتغاله بأمر الكفار قال شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة بونهم وقبورهم ناروا عن ابي بكر الوراق أنه خرج حاجا الى بيت الله الحرام فلما صار مرحلة قال لأصحابه ردوني فاني ارتكبت سبع مائة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه قلت ولعله عد الخواطر الذميمة ومداخل الرياء والسمعة والاحوال الدنيئة والغفلات الدنيوية كبار معنوية صوفية فان حسنات الارار سيأت المقربين الاحرار والافار تكاب سبع مائة في مرحلة واحدة من الحالات العادية من آحاد فساق الزمان فكيف يتصور من افراد المشايخ الاعيان ثم رأيت في حاشية المنية ان المراد به ترك اداء الصلاة مع الجماعة في الحديث من ترك اداء الصلاة بجماعة فكأنما ارتكب سبع مائة كبيرة وقال عليه السلام في ترك الصلاة عن وقتها مثل هذا انتهى والهدية في رواية الحديثين على ناقلهما ولا شك ان تأخير الصلاة عن آخر وقتها أعظم وزرا من ترك الصلاة بجماعة بلا شبهة ثم كثير من الرجال والنساء يصلون فوق الدابة من غير الاذكار المعروفة كخوف الحص أو السبع أو كون الدابة جوحا لا يقدر على نزولها وركوبها الا بعين وليس بحضوره معين وأما ما نوهم العامة من أن الجالين لم يرضوا بذلك فهذا من حجتهم وجهاتهم وغفلتهم عن أمر الدين فانه يجب عليهم أن يرضوا بذلك فهذا ايضا لا شرط لهم فانه من الامور الضرورية من الاحوال الاخرية فلا عذر لاحد في ترك شيء

من الله تعالى بما ييسره من
الصدقة يأخذها يديه
ويقول اللهم اني اشتريت
سلامتي وسلامة من معي
وبصمهم وسلامة ما معي
ويعدده شيئا منك
يا مولاي بهذه الصدقة
فبعني وسلمني ثم تصدق به
على أول من يستقبله من
الفقراء ويقول خرجت
بحول الله وقوته بغير حول
معي ولا قوة اللهم اني أسألك
بركة يومى هذا وبركة أهله
(فصل في الركوب) *
يختار دابة قوية ولا يحملها
فوق طاقتها ولا يجبعها ولا
يعطشها واذا وصل الى
مكان مباح كثير العشب

منها ولا ياء عنها

فصل في موانع وجوب الحج وأهذار مقوطه أي من الاداء بنفسه (قها) أي من الموانع (الصبا) أي كونه صبيًا أو صبية من أهل التمييز وغيره (والرق) أي ولو بتويع منه (والجنون) أي المطلق (والعتة) يقتضيان أي نوع من الجنون (والمدوت) أي قبل أدراك الوقت (والكفر) أي بأنواعه وكذا الفقر على ما صرح به في الكبير وهذه الأشياء كلها من موانع وجوب الحج بنفسه اتفاقا ولهذا غير العبارة بقوله (وفي عدم أمن الطريق) ومنه البحر (وسلامة البدن) أي وعدم صحته (والهرم) أي وعدم الهرم أو الزوج الهرم (والحبس) أي المنع بأنواعه (واخذ الخفارة) بفتح الخاء المعجمة وثلاثين أجرة من الطريق (والكسر) أي الظلم والعشور الغير المشروع (اختلاف) أي في أن وجود هذه الأشياء هل هو من شرائط الوجوب أو شرائط الاداء وهو الأرجح (ولا يسقط) أي وجوب الحج (بهلاك المال) أي بضياعه وكذا بالامتهلاك إذا تعلق به الوجوب (وفوت القدرة) أي بعد تحققها (اتفاقا) أي بين علمائنا فيجب عليه حينئذ أن يحج بنفسه أو يوحي غيره أو يوحي به في النوع الثالث شرائط صحة الاداء وهي تسعة (وهي الاسلام) وقد تقدم فيه الكلام (والاحرام) لأنه من شروط صحة الحج كالطهارة من شروط الصلاة ولا يصح المشروط بدون الشرط (والزمان) وهو أشهر الحج لطواف القدوم والسعي ونحو ذلك وكذلك وقوع الوقوف والطواف وامتثالهما في أوقانهما (والمكان) أي باعتبار الوقوف والرمي والخطى والنحوها (والتمييز) أي بين ماله وعليه ويصح من غير الميراث (والعقل) لكن يصح من غير العاقل نيابة بأشياء (ومباشرة الافعال) أي من الشرائط والاركان والواجبات بنفسه من غير نيابة (والعذر) أي في بعض الافعال (وعدم الجماع) أي بعد الاحرام قبل الوقوف (والاداء) أي اداء الحج (من عام الاحرام) أي من غير تأخير إلى سنة آتية (فلا يصح) أي الحج (من كافر) أي لا فرضا ولا نفلا (ولا بالأحرام) أي أصلا (ولا يجوز أهله) أي شيء منها (نحو الطواف) أي طواف القدوم (والسعي) أي سعي الحج (قبل شهره) يعني بخلاف الاحرام فإنه يصح قبلها لكنه يكره (ولا الوقوف قبل يوم عرفة) ولا في يوم عرفة قبل الزوال (ولا بعده) أي بعد يوم عرفة وهو العاشر بعد الزوال منه (الضرورة الاشتباه) كما سيأتي بيانه وهو استئذان الحكم الثاني (ولا يصح طواف الزيارة) وكذا طواف الوداع (قبل يوم النحر) ويصح بعده (أي ويصح طواف الزيارة بعد أيام النحر) لكن يجب إتيانها فيها عند أبي حنيفة خلافا لغيره (والمكان المسجد) أي ولو سطحه للطواف والسعي للسعي (وعرفات) أي الوقوف (ومزدلفة) أي للجمع والمبيت والوقوف (ومنى) أي رمي الجمار (والحرم) أي الذبح (فلا يصح شيء من أفعاله) أي من أعمال الحج ركنا أو واجبا أو سنة (في غير ما خصص به) أي من أماكنها (ولا يصح حج من جامع قبل الوقوف) أي ولو كان يجب عليه إقامة وقضاؤه (ولا أدائه) أي لا يصح اداء الحج (بأحرام القانت) أي للحج بأن فاته الوقوف (في الثانية) أي في السنة الثانية بل يجب عليه أن يأتي بأفضل العمرة لذلك الاحرام ويحل منه ثم في العالم المقبل يأتي بأحرام مجدد لعمرة (وأما غير المميز) أي من الصغار (فلا تصح منه المباشرة) أي مباشرة الاحرام والطواف ما

أرخص عنائها التزوي وكان أهل الورع لا ينامون على الدواب الا غفوة من قعود وينزل عنها أحيانا خصوصا في العقبات فإذا ركبها قال الحمد لله الذي هدانا للإسلام ومن علينا بمحمد عليه أفضل الصلاة والسلام سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا المنقلبون اللهم إنا نعوذ بك من وعاء السفر وكآبة المنظر وسوء المنقلب في الأهل والمال والولد اللهم أطو لنا الأرض وسيرنا فيها بطاعتك اللهم إني أعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال

بحتاج إلى نية لكن يصح منه ما لا يتعلق بالنية كالوقوفين (وكذا المجنون ونصح) أي المباشرة (من وليهما) أي بأن يئوي عنهما وينوب عنهما في سائر ما من مباشرته كالسعي والرمي وكذا فيما لا يصح له مباشرة كالتطواف ثم إنهما لا يؤخذان بترك الواجبات وارتكاب المحظورات (وقيل تصح) أي المباشرة (من المجنون) وقد سبق مستوفى (النوع الرابع) (شرائط وقوع الحج عن الفرض) سواء يصح النفل بدونه أم لا والجملة تسعة (الاسلام) فهو شرط لصحة وقوعه عن الفرض والنفل أيضا كما سبق (وبقاؤه) أي بقاء الاسلام (إلى الموت) أي إلى أن يموت عليه من غير ارتداد بينه وبين (والعقل) فإن الجنون وإن صح مباشرة وليه عنه فإنه يصير نفلا لفرضا ثم لو كان حال الاحرام مقيما بقول النية والتلبية وأتى بهما ثم أوقفه وليه وباشر عنه سائر أموره صح جهده فرضا إلا أنه يبقى عليه طواف الزيارة حتى يفيق فيؤدي بنفسه (والحرية والبلوغ) فإن الملوك والصغير إذا جابقع جهما نفلا (والاداء بنفسه) أن قدر (أي على الاداء بنفسه) بأن يكون صحافلا أو مرغبه بأن يحج عنه لا يجزئه عن الفرض وأما إذا كان هناك مانع من الاداء بنفسه بأن يكون مريضا أو مجبوسا ونحوهما فإنه إذا حج غيره صح عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر إلى الموت وأما إذا لم يقدر على الاداء بنفسه كالعمى عليه لكن أحرم عنه رقاؤه ووقفاته يصح جهده فرضا كالعمى والمقعود والمفلوج ونحو ذلك فإنه إذا تكلف وحج بقع عن فرضه (وعدم نية النفل) أي في أحرام جهده فإنه إذا نوى نفلا سواء كان غنيا أو فقيرا فإنه يقع نفلا خلافا للشافعي وأما نية الفرض فليست بشرط حتى يقع من الفرض مطلق نية الحج (والافساد) أي وعدم إفساده بالجماع قبل الوقوف (وعدم النية عن الفرض) أي بالنسبة إلى المأمور والافهوي يقع عن فرض الأمر بشرطه (فلا يقع حج الكافر عن الفرض) ولا عن النفل (إذا أسلم) إذا حصل له ثواب العبادة حال أدائه في الكفر (ولا المسلم) أي ولا يقع حج المسلم عن الفرض ولا عن النفل لبطان كل منهما (إذا ارتد بعد الحج وان تاب) أي عن الكفر وأسلم (ولا المجنون والصبي والعبد) أي ولا يقع حج هؤلاء عن الفرض بخلاف النفل لما تقدم (وان أفاق) أي المجنون (وبلغ) أي الصبي (وعتق) أي العبد (بعده) أي بعد أدائه جهده (ولا بأداء الغير) أي كالرفيق مأمورا ولا للمعنى عليه (قبل العذر) أي قبل حصول الانغماس في الزمان والعمى وكل مانع من الاداء فإنه لا يقع حيثئذ عن الفرض بل يقع نفلا إذا حج أحدهم بل ولو تحقق بعد العذر إلا أن العذر ما استمر وارتفع فإنه يتقلب نفلا (ولا نية النفل) أي ولا يقع الفرض بنية النفل بل لا بد من نية الفرض أو مطلق النية ليقع عن الفرض (أو عن الغير) أي ولا يقع الفرض بنية من الغير فإنه إذا حج عن الغير بأمر منه أو بدونه ونواه عنه نفلا أو فرضا سواء قلنا بأن الحج عن الغير يقع عن الأمر أو المأمور فإنه لا يصح أن يقع من فرض المأمور وفيه إيماء إلى أن المأمور يجوز أن يحج عن الغير مع أنه لم يحج عن نفسه إلا أنه مع الكراهة عندنا ولا يصح عند الشافعي بل يقع عن فرضا ولا تصح نيابته عن غيره (أو مع الفساد) أي لا يقع الحج عن الفرض إذا باشر أفعال الحج مع تحقق فساد الجماع قبل الوقوف (فهؤلاء) أي المجنون والصبي والعبد ومن بعدهم (أو جوا ولو بعد الاستطاعة) أي في الصورة لأن العبد ليس له الاستطاعة وهي غير معتبرة في حق المجنون والصبي حيث لا يجب

الحمد لله الحمد لله الله أكبر
الله أكبر الله أكبر سبحانك
إني ظلمت نفسي فأغفر لي
فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت
(ثم) يذكر الله تعالى في
جميع أحواله ولا يقبل
ساعة من ذكر الله تعالى
فإنه جليس من ذكره وإذا
علا شرفه من الأرض كبر
وإذا هبط سجد (فصل في
الزوال) إذا حضر رحله
فليقل بسم الله توكلت على
الله أعوذ بكلمات الله
التسلمات كلها من شر
ما خلق وذراؤه وأوسلام
على نوح في العالمين (اللهم)
اعطنا خير هذا المنزل
وخير ما فيه واكفنا شره
وشر ما فيه

الحل (وترك طواف الصدر لهما) أى لهما ثنى والنساء الدال عليهما الخيض والنفاس أى لاجل تحقق الخيض والنفاس (وترك الوقوف بمزدلفة) أى بالذهاب إلى منى في الليل (خلوف الزحمة) أى ازدحام الناس والقبلة (والضعف) أى وضعف البنية من الشيوخ والنسوة (وأما ارتكاب محظورات فليس بمسقط الجزاء) أى بالكلية بل عليه الجزاء لكن على وجه التخيير والتخفيف حيث أنه صدر عنه من غير ارتكاب المعصية

فصل في سننه أى سنن الحج (طواف القدوم) أى على الصحيح خلافا لمن قال بوجوبه (للأفاقي) أى دون المنى ومن في معناه (المفرد بالحج) أى بالعمرة (والقارن) أى دون المتمتع فإنه في حكم المفرد بالعمرة أولا وفي حكم المنى بالحج ثانيا وأما القارن فلكونه محرما بهما يأتي بطواف العمرة وسعيها أو لا يتم بأى بطواف القدوم ويقدم معنى الحج أو يؤخره إلى ما بعد طواف الزيارة (والابتداء من الجبل الأسود) أى على الأصح ومع هذا هو من سنن الطواف لأن سنن الحج (وخطبة الإمام في ثلاثة مواضع) الأولى بمكة يوم السابع والثاني بعرفة يوم التاسع والثالث بمنى يوم الحادي عشر (والخروج من مكة إلى حرفة يوم القروية) أى بعد فجره حتى يصلى خمس صلوات في منى (والبيتوتة) أى كون أكثر الليل (بمنى ليلة حرفة) أى لا بمكة ولا بعرفات إلا حادث من الضرورات (والدفع منه) أى من منى بالتأخير وذكرا باعتبار المكان والموضع (إلى حرفة) أى متوجها إليها (بعد طلوع الشمس والفصل بعرفة) أى على خلاف أنه اليوم أو الوقوف وهو الأصح كالخلاف في فصل الجمعة هل هو يوم أو للصلاة وكذا الفصل للإحرام من سنن الحج ولعله آخره لذكره في محله (والبيتوتة بمزدلفة والدفع منها إلى منى قبل طلوع الشمس) أى لمن وقف بها (والبيتوتة بمنى ليلي أيامه) أى لمن اختار التأخر إلى يوم الرابع والأفاقي ليلتين والمراد بالبال هنا الآية بعد أيامها لا الماضية قبلها (والنزول بأبطح) أى بالمصب ولو ساحة (وهذه) أى هذه المذكورات (هى المؤكدة) أى السنن المؤكدة (وهى) أى باختيار جميعها (أكثر ما ذكر) أى ههنا (كما سيأتى إن شاء الله تعالى) أى بقيتها في أثناء أفعال الحج وأبوابها وقدر كرفى الصغير تسع عشرة سنة مؤكدة (وحكم السنن) أى المؤكدة (الأساءة بتركها) أى لو تركها عمدا (وعدم لزوم شئ) أى من دم أو صدقة على فاعلها وحصول الاجر على الاتيان بالسنن لكن دون أجر الواجبات كأن أجر الواجب دون أجر الفرض ولذا ثواب الحنيفة في ركعتي الطواف والوتر ونحوهما أكثر من الشافعية كما في ثواب قراءة الفاتحة للشافعية في الصلاة أزيد من الحنيفة

فصل في مستحباته وهى أكثر من أن تحصى أى تعد ونحصى (ولندكر نبذا) بفتح فسكون شيئا قليلا يسيرا على ما في القاموس وقوله (منها) يحتمل أن يكون من متعلقات ما قبله أو من مستحبات ما بعده (أفضل الحج) أى أفضل أعماله بعد فروضه وأجباته وسنن مؤكداته (الحج) وهو رفع الصوت بالتلبية لكن لغير المرأة فان صوتها موهرة وإظهارها عبارة موجبة للفتنة والغيرة (والتج) أى سيلان دم الهدى والمراد هنا ما يشغل تطوعا (والفصل لدخول مكة) أى للأفاقي (والمزدلفة) أى للمكى وغيره أن يسير (والنزول بقرب جبل الرحمة) أى أن لم يكن هناك زحمة ولا غلظة ولا ظهور معصية وأما طلوع الجبل فليس له أصل بل بدعة منكورة لا يختلط الرجال بالنسوة (والجمع بين الصلاتين) أى بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطه

المذكورة في محله (بعرفة) أى للمسافر وغيره خلافا للشافعية ومن تبعه من خصه بالمسافر (والاكثر من الدماء) أى حال الوقوف وكذا أكثر التلبية مطلقا (والوقوف خلف الإمام) أى حال الدماء أن وجد هناك القضاء (وقربه) أى الوقوف بقرب الإمام أن كان من يتقرب بقربه كما ذكره في قرب الخطيب ومنبره (والوقوف بالمسح الحرام) أى في جريوم الجبر وهو موضع معروف من جلة المزدلفة والافعى كلها موقف الابطن محصر (وأداء الصلاة) أى صلاة الصبح (به) أى بالمسح بفس (ورعى جرة العقبة في فوره) أى بعد طلوع الشمس فإنه يجوز الرى بعد جرة الأمانة يستحب بعد طلوعها (في اليوم الأول) أى أن لم يكن من حاجة مؤذية (وطواف الزيارة يوم النحر) أى أول أيامه والا فهو واجب في أيامه (والمواظبة على الأعمال) أى الأذكار المتكررة في الأحوال (وحكمها) أى حكم المستحبات (حصول الاجر) أى الزائد (بالاتيان) لكن دون حصول أجر السنة وفوق أجر التافلة (وفوائه) أى وفوات الاجر الكامل (بالترك) لأنه لا يلزم تاركها الأساءة بخلاف السنة المؤكدة وبهذا يتميز عنها المستحبة والإفاد كرها مشتركة القضية

فصل في مكروهاته وهى كثيرة منها خطبة الإمام بعرفة قبل الزوال (فان السنة أن تقع بعده) (وتأخير الوقوف) أى في غير أرض عرفة (بعد الجمع بين الصلاتين) أى في مسجد غرة (وتقديم الدفع من حرفة على الإمام وتأخير عنه) وهو ما كراهه تحريم أو تنزيه فيها بناء على الخلاف في أن المتابعة في الأفاضة واجبة أو سنة (والرى بحصى الجمار) أى المرمية في الجمرات قائما غير مقبولة على ما في بعض الروايات (والمجد) أى ويحصى المساجد لأن أخذها في المسجد وإخراجها منه مكروه لاسيما في الرى به مما نقله (وبمجر كبير) لأن السنة مقدار النواة أو الباقل مع ما فيه من احتفال الأذى فكثير وكذا كسر الكبير لتحصيل الصغير يكره لأنه فعل عبت يستغنى بغيره عنه (والاقتصار على حلق الرى) أو تقصيره (عند الفحل) أى عند خروجه من إحرام الحج أو العمرة بل في مطلق أحوال الحلق فان القزع منى عنه حتى في حق أولياء الصغير وأما ما نقله بعض علماء الروام وجهالهم من تخلية بعض الشعر في وسط الرأس المسمى بالكاكل فهو من المكروهات الشنيعة والافتات لما يذ كروته من الاعتذار البديعة بل يختار ابن الهمام أنه لا يصح الخروج من الإحرام إلا بحلق الكل كما هو مذهب مالك وهو ظاهر الأدلة في هذه المسئلة (والميت بمكة) الأولى أن يقال بغير منى (ليلة عرفة وبغير منى أيام الرى) أى ليلها (قيل والوقوف بعرفة) بضم ففتح واديين الجرم وعرفات (ومحصر) بكسر السين المهملة المشددة وهو واد بين المزدلفة ومنى (وقيل لا يصح) أى كل من الوقوفين (بهما) وهو الصحيح (وترك كل واجب) كراهة تحريم (وسنة مؤكدة) أى كراهة تنزيه (وحكمها) أى حكم المكروهات (دخول النقص) أى نقص الثواب (في العمل) أى الذى ترك فيه المستحب (وخوف العقاب) أى وتحقق العقاب فيما ترك فيه السنة المؤكدة وتحقق العذاب في ترك الإيجاب (وعدم الجزاء فيما عدا الواجب) أى وعدم لزوم الجزاء من الدم والصدقة في ترك شئ من المكروهات بخلاف ترك شئ من الواجبات (وأما محرماته) أى محظورات إحرامه وكذا مكروهاته وآدابها (ومفسده) وهو الجماع قبل الوقوف (ومباحاته) أى ما عدا المذكورات (فستأتى بعد) أى في

أحفظنى يارب من شر ابليس وجنوده وشر الانس والقول ومن صاحب مكارم وارب واحفظنى يارب من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوقى ومن تحتي حتى تردنى الى اهلى مغفورا واجعل عملى مشكورا وسعئ متقبلا ولا توفنى حتى تبلغنى الى اهلى برحمتك يا ارحم الراحمين ذكره في البحر العميق (دما الخوف) اذا أصابه خوف في ليل أو نهار يقرأ هذه الآيات ولوان قرأ ناسيت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى بل لله الأمر جيعا

ويا غياث المستغيثين ويارجاء المذنبين اصرف عني يا الهى سوءه من لا يخافك واكفى شره وغازيته وحيله ومكره وفائده وخديعته ومكره ولا تسلط احداهم يارب على نفسى واهلى ومالى وولدى واصرف عني يا الهى وعن جميع المسلمين بأسمهم واجعل بينى وبينهم سدا وردما وجبلا محيطا من حديد عليهم وردهم عني بكما وعميا وصما لا يبصرون ولا يبطشون ولا ينطقون واجعلنى يارب في حركتك وكفك وحباطتك وقوتك يا ارحم الراحمين

فصول على حدة إلا أن كلها من متعلقات الاحرام مطلقا لا تنطبق لها بالحج خصوصا

باب المواقيت

جمع الميقات وهو زمان موقت أو مكان معين ولذا قال (وهي نومان زمان ومكان) أي نوع منهما منسوب إلى الزمان وآخر إلى المكان (فالاول) وهو الزمان (شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة) أي ههنا وتسعة من ذي الحجة بليلة النحر عند الشافعي وذو الحجة كله عند مالك وبناء الخلاف على أن المراد بقوله تعالى الحج أشهر مطومات وقت أعماله ومناسكه أو وقت احرامه أو مالا يحسن فيه غيره من المناسك مطلقا فان مالكا كره العمرة في بقية ذي الحجة وأبا حنيفة وإن صحح الاحرام به قبل شوال لكنه عدله مكروها وانما سمي بعض الشهر شهرا عند الجمهور اقامة لبعض مقام الكل أو اطلاقا للجمع على ما فوق الواحد مع السكوت عن الكسر (ومن أحكامها) أي ومن أحكام المواقيت التي من جعلها الميقات الزمان فكان حقه أن يقول ومن أحكامه ولا يبعد أن يقال المعنى ومن أحكام أشهر الحج (صحة أفعال الحج فيها) أي من طواف القدوم وسعى الحج ونحوهما (ومنها عدم صحة شيء من أفعاله الواجبة) وكذلك السنن والمستحبة (قبلها سوى الاحرام) فانه يجوز عندنا مع الكراهة ولا يجوز عند الشافعية لكونه ركنا عندنا وشرطا من وجهه عندنا (فلو أحرم به) أي بالحج ولو قبل الأشهر (وطاف) أي أكثر طواف القدوم (وسعى) أي بعد الطواف (له) أي للحج (في شوال يقع سعيه) أي يعتبر (عن سعي الحج) ويجعل طوافه للقدوم عن سنن الحج أو واجباته على ما قيل (ولو فعل ذلك) أي ما ذكره (في رمضان لم يجز) عندنا وكذا لو كان أكثر طوافه في رمضان واقفه في شوال فانه لم يجز وكذا لو كان سعيه قبل طواف القدوم ولو في شوال (ومنها اشتراط وقوع الوقوف فيها) أي في الحجة (فلو اشتبه عليهم يوم عرفه فوقفوا) أي في يوم ظنوا انه يوم عرفه (فأذاه يوم النحر جاز ولو ظهر انه الحادي عشر لم يجز) لمسايق في محله لوقوعه في زمانه (ومنها اشتراط وجود أكثر أهل العمرة) الصواب أكثر اشواط طواف العمرة فيها لصحة التمتع وكذا القرآن) يحتمل الرفع والخفض أي حكمه أو وكذا بشرط لصحة القرآن وكان الأولى أن يقول والقرآن) ومنها لو أحرم يوم النحر بحج وسعى له) أي فيه بعد طواف (ثم حج بذلك الاحرام من قابل يصح سعيه) لوقوعهما في الأشهر وأما احرامه فقد تقدم انه يجوز تقدمه مطلقا ومنها لو أحرم يوم النحر بعمره واتي بأفعالها) أي في يوم النحر وإن كان تكراه العمرة في أيام النحر (ثم أحرم) أي بعد خروجه من احرامها (في يومه بحج وحج من قابل يكون متمما) وهل يكون مسنونا أو غير مسنون الظاهر الثاني قياسا على التمتع للمكي (وقيل لا) أي لا يكون متمما أصلا بشرط صحة التمتع أن يكون أداء العمرة والحج في سنة واحدة على قول الأكثر صريح به غير واحد وكذا ذكره في الكبير) ومنها جواز صوم التمتع والقرآن) أي بالثلاثة (فيها لا قبلها) أي ولا بعدها حتى لا يجوز في أيام النحر كلها لحرمة الصوم فيها (ومنها كراهة العمرة فيها للمكي) أي إذا خرج من ماله لأنه ممنوع عن التمتع والقرآن دون الآفاقي ولأن العمرة جازت في السنة كلها إلا أنها كرهت يوم عرفه إلى آخر أيام التشريق وقبل تكراه العمرة للمكي فيها مطلقا ووجهه غير ظاهر نقلا (والثاني المكان) وهو يختلف باختلاف الناس وهم في حق المواقيت أي المكاتب (اصناف ثلاثة أهل الآفاقي) أي حقيقة

أو حكمها وهو من يكون خارج المواقيت (وأهل الحل) وهو من كان داخل الميقات فوق الحرم (وأهل الحرم) من المكي وغيره

فصل في مواقيت الصنف الاول وهم كل من كان منزله خارج المواقيت وكذا كل من خرج اليهم وصار لمخابهم (فيقات أهل المدينة) وكذا من مر بها من غير أهلها (ذو الحليفة) بالتصغير وبهذا المكان آثار تسميها العوام آثار على قيل لانه رضى الله عنه قاتل الجن في بعض تلك الآثار وهو كذب من قلته ذكره ابن أمير الحاج (ولاهل مصر والشام والمغرب من طريق تبوك) بفتح فضم غير منصرف وقيل منصرف وهي على ما في القاموس أرض بين الشام والمدينة (الحجفة) بضم الجيم وسكون الحاء (وهي بالقرب من رابغ) بكسر الموحدة وأدبين الحرمين قرب البحر (فن أحرم من رابغ) وهو الموضع الذي يحرم الناس منه على يسار الذهاب إلى مكة (فقد أحرم قبلها) أي قبل الحجفة لأنها من آخره منه فيجوز التقدم عليها (وقيل الاحوط) أي الموجب للجواب (أن يحرم من رابغ أو قبله لعدم التيقن بمكان الحجفة) وذلك لأنها كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهيعة فنزل بنو عبيد وهم أخوة ماد وكان آخر جهنم العماليق من يثرب فجاءهم سبل فاجتفهم الجحاف فسميت الحجفة (ولاهل نجد اليمن) بالاضافة وكذا قوله (ونجد الجاز ونجد تهامة) بكسر أولها (قرن) بفتح فسكون وهي قرية عند الطائف واسم الوادي كله وغلط الجوهرى في تحريكه وفي نسبة أويس القرني إليه لانه منسوب إلى قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده كذا في القاموس (ولباقي أهل اليمن وتهامة ظلم) ويقال ألم جبل على مرحلتين من مكة (ولاهل العراق) أي أهل البصرة والكوفة ويسمونهم أهل العراقيين (وسائر أهل المشرق ذات عرق) بكسر فسكون ففي القاموس ذات عرق بالبادية ميقات العراقيين (والأفضل أن يحرم من العقيق) أي احتياطا (وهي) أي العقيق ولعله أنه باعتبار البقعة (قبل ذات عرق برحلة أو مرحلتين) أي على خلاف فيه (وهي) أي هذه المواقيت (لهن) أي لاهلن كما في نسخة والمعنى لاهل الأماكن المذكورة المختصة لهذه المواقيت (ولن أتى عليهن) أي على هذه المواقيت (من غير أهلن) أي من غير أصحاب هذه المواقيت من المواضع المذكورة (وحكمها وجوب الاحرام منها لأحد النسكين) أي بالإجماع مع جواز تقديمه عليها باختلاف (وتحريم تأخيرها عنها) أي لمن أراد أحد النسكين أيضا بالاتفاق وانما الخلاف ما ذكره بقوله (لمن أراد دخول مكة أو الحرم وإن كان لقصد التجارة أو غيرها) أي من أراد الزاخرة أو دخول بيته (ولم يرد نسكا) أي عند دخوله فيها فعندنا يجب الاحرام مطلقا وعند الشافعي لا يجب إلا إذا قصد نسكا (ولزوم الدم بالتأخير) أي بتأخير الاحرام عنها زاد في نسخة (وجوب أحد النسكين) أي أن لم يحرم عند دخولها أو بعده إلى أن دخل مكة فيلزم التلبس بعمره أو حجة ليقوم بحق حرمة البقعة (وأعيان هذه) أي المواقيت فقط (ليست بشرط) ولهذا يصح الاحرام قبلها (بل الواجب عينها أو حذوها) أي محاذاتها ومقابلتها (فمن سلك غير ميقات) أي طريقا ليس فيه ميقات معين (برا أو بحرا اجتهد وأحرم إذا حاذى ميقاتها) أي من المواقيت المعروفة (ومن حذو الأبعد أولى) فان الأفضل أن يحرم من أول الميقات وهو الطرف الأبعد من

بشيء من علمه إلا بما شاموس
كرسيه السموات والأرض
ولا يؤده حفظهما وهو
العلي العظيم شهد الله أنه
لا إله إلا هو والملائكة وأولوا
العلم قائما بالقسط لا إله إلا
هو العزيز الحكيم إن الدين
عند الله الاسلام ويقرأ
سورة الاخلاص والمعوذتين
فانه مجرب لدفع ما يخاف
منه ذكره في البحر العميق
وعن أبي موسى الأشعري
أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان إذا خاف قوما قال اللهم
انا نجعلك في نحورهم ونعوذ
بك من شرورهم رواه أبو
داود

قل من يكلوكم بالليل
والنهار من الرحمن بل هم
عن ذكر ربهم معرضون
لا يحزنهم الفزع الأكبر
وتلقاهم الملائكة هذا
يومكم الذي كنتم توعدون
إن الذين قالوا ربنا الله ثم
استقاموا ننزل عليهم
الملائكة أن تنطقوا ولا
تقرنوا أو أشركوا بالجنة التي
كنتم توعدون الله لا إله إلا
هو الخالق القيوم لا تأخذه
سنة ولا نوم له ما في السموات
وما في الأرض من ذا الذي
يشفع عنده إلا بإذنه يعلم
ما بين أيديهم وما خلفهم ولا
يحيطون

مكة حتى لا يمر بشيء مما يسمى بمقانا في حرم ولو أحرم من الطرف الأقرب إلى مكة جاز باتفاق الأربعة (وان لم يعلم المجازاة) فإنه لا يتصور عدم المجازاة (فعلى من حلت من مكة) بكثرة الحروسة من طرف البحر (ولو ترك وقته) أي ميقاته الذي جاوز (وأحرم من آخر) أي من ميقات آخر ولو أقرب من الأول إلا أن الأول هو الأفضل (سقط عنه الدم) أي ولا يشترط في سقوط الدم عنه بعود إلى ميقاته الذي تجاوز عنه بخصوصه لأن المقصود من الميقات تعظيم الحرم المحترم وهو يحصل بأي ميقات اعتبره الشرع المكرم يستوى فيه القريب والبعيد في هذا المعنى ويمكن أن يكون التقدير ولو ترك وقته المنص به وأحرم من ميقات آخر كالشاي إذا أحرم من ميقات المديني أو عكسه جاز لكن قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قدمناه من المعنى (والمديني) أي ومن بعينه (أن جاوز وقته) أي تجاوز عن ميقاته المعروف بذي الحليفة (غير محرم) حال معترضة بين جاز ومتعلقه وهو (إلى الجحفة كره وفاقا) أي بين علمائنا خلافا لابن أمير الحاج حيث قال هو الأفضل في هذا الزمان (وفي لزوم الدم خلاف) وفيه أنه لا معنى للخلاف لجوازه مع الكراهة وفاقا ولعله أشار إلى ما في النجدة أن من كان في طريقه ميقانين يجوز أن يتعدى إلى الثاني صلى الأصح فالدم يكون متفرعا على القول المقابل للأصح (وصحح سقطه) لأن الواجب عليه وقته مطلقا إذا مر به إلا أنه يسقط عنه بالأحرام من غيره وهذا ظاهر كما قاله في الكبير لكن الأظهر أن يقال وصحح عدم وجوبه لأنه إذا كان في طريقه ميقانان فالسالك مخير في أن يحرم من الأول وهو الأفضل عند الجمهور خروجا عن الخلاف فإنه متعين عند الشافعي أو يحرم من الثاني فإنه رخصة له وقيل بل أنه أفضل بالنسبة إلى أكثر أبواب النسيك فإنهم إذا أحرموا من الميقات الأولى ارتكبوا كثيرا من المحظورات بعدد وبغيره قبل وصولهم إلى الميقات الثاني فيكون الأفضل في حقهم هو التأخير والله أعلم وهذا ما ينافي ما في البدائع من جواز ميقان من هذه المواقيت من غير إحرام إلى ميقات آخر جاز إلا أن المسحوب أن يحرم من الميقات الأولى كذا روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة إذا مروا على المدينة فجاءوا بها إلى الجحفة فلا بأس بذلك وأحب إلى أن يحرموا من ذي الحليفة لأنهم لما وصلوا إلى الميقات الأولى لم يزلهم بمحافظه حرمة فيكره لهم تركها انتهى ومثله ذكره القدروي في شرحه وبه قال عطارد وبعض المالكية والحنابلة ووجه عدم التناهي أن حكم الإحصاب المذكور نظرا إلى الاحتياط خروجا عن الخلاف في المسئلة والمسارعة والمبادرة إلى الطاعة في التقديم وأن قوله الأفضل التأخير بناء على فساد أهل الزمان ومكثرة مباشرة العصيان ومثله قولهم التقديم على الميقات أفضل حتى قال بعض السلف من إقام الحج الأحرام من ديرة أهله لكنه مقيد بكون ماؤنا من الوقوع في محظورات أحرامه إلا أن قول أبي حنيفة في غير أهل المدينة إشارة إلى أن أهل المدينة ليس لهم أن يتجاوزوا عن ميقاتهم المعين لهم على لسان الشارع وبه يجمع بين الرويتين المختلفتين عن أبي حنيفة فنهاته لولم يحرم من ذي الحليفة وأحرم من الجحفة أن عليه دما وبه قال مالك والشافعي وأحمد وعنه ما سبق من قوله لا بأس فيحمل رواية وجوب الدم على المدينيين وخذمة على غيرهم والله أعلم

فصل في الصنف الثاني وهم الذين منازلهم في نفس الميقات أو داخل الميقات إلى الحرم فوقتهم الحل أي ميقاتهم جميع المسافة من الميقات إلى انتهاء الحل (للحج والعمره) وهم في

سنة) أي جواز ورخصة وعدم لزوم كفارة (مالم يدخلوا أرض الحرم) أي بلا إحرام (ومن ديرة أهلهم أفضل) أي لها (ولهم دخول مكة بغير إحرام إذا لم يريد أن يسكوا ولا) أي وإن أرادوا نسكاً فإن في التقي الثبات (فحب) أي الإحرام حينئذ وهذا قد علم مما تقدم والله أعلم وبما ينبغي أن يعلم أن مذهب الطحاوي من أصحابنا أن من كان في نفس الميقات فهو في حكم أهل الآفاق وتقل عن بعض العلماء أن من كان بين الميقات والحرم فحكمه حكم أهل الآفاق أيضا وقد قال معبد بن جبير لا حج لتارك الأحرام من الميقات وظاهره أنه جعله ركنا والمشهور عند الجمهور أنه واجب بغير دم ويمكن جعل كلاله على مذهب السامة بأن يقال التقدير لا حج كاملا

فصل في الصنف الثالث وهم من كان منزله في الحرم كسكان مكة ومثلي (فوقته الحرم للحج) ومن المعبد أفضل أو من ديرة أهله (والحل للعمرة) ليحصل لهم نوع من السفرو في الجملة مشقة توجب زيادة الإحرام المسكن من التعميم أفضل عند العمرة ومن الجعراثة عند الشافعي بناء على أن الدليل القولي أقوى وهو مذهبنا أو الدليل الفعلي وهو مذهبه (وكذلك) أي مثل حكم أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهله وإن لم ينو الإقامة به كالغريب للعمرة والمتعم) أي من أهل الآفاق (والحلل) أي وكغير الحرم (من أهل الحل إذا دخله) أي الحرم لحاجة أي غير إرادة لنفسك (الامن دخله) أي الحرم (ناركا وقته) أي ميقاته من الحل (فحب عليه) أي على الداخل من غير إحرام (العود إليه) أي إلى الحل والأحرام منه فإن لم يعد وجب عليه الدم والله أعلم ثم هل يأثم بترك العود فإن كان قادرا عليه ثم والافلا لأنه لا يجب عليه دم آخر بترك هذا الواجب فتأمل فإنه ما أوجبوا عليه العود لا لتدارك العصيان الأول ليكون فعله على الوجه الأكمل

فصل وقد تغير الميقات بتغير الحال أي من كون الواحد في الحرم أو الآفاق أو ما بينهما من غير أهلها (فيكون ميقات الآفاق الحرم) أو الحل أي إذا صار من أهلها (والمسكن الحل أو الآفاق) أي على حسب اختلاف حاله (والضابط فيه) أي المساعدة الكلية في هذا الحكم (أن من وصل إلى مكان صار حكمه حكم أهله) أي إذا كان قصده إليه على وجه مشروع بخلاف ما إذا كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير إحرام ودخل الحرم أو خرج المسكن إلى الحل لأحرام الحج فإنه لا يصير حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل إليه (فلو خرج المسكن إلى الآفاق أو الحل لحاجة فهو وقته للحج أو العمرة) أي بطريق الأفراد إذا خرج في الأشهر وأما أن يخرج قبلها فله القران والتمتع أيضا (إذا قصد) أي في خروجه إلى الآفاق أو الحل (ترك وقته) أي ترك ميقاته (عدا) لا لقصد آخر بل لاجل أن يدخل للأحرام كما قدمناه (والآفاق أو الحل) أي المنسوب إلى ما بين الميقاتين (إذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته) أي فالحرم صار ميقاته (للحج والحل للعمرة إذا قصد) أي بالجواز (ترك وقته) أي عدا (بأن) دخل لاجل الأحرام لا غير أي لا غير الأحرام من المقاصد في الخروج

فصل في مجاوزة الميقات بغير إحرام من جاوز وقته أي ميقاته الذي وصل إليه سواء كان ميقاته الموضوع المعين له شرطا أم لا (غير محرم) بالنسبة إلى الحل (ثم أحرم) أي بعد المجاوزة (أو لا) أي لم يحرم بعدها (فليس العود) أي فيجب عليه الرجوع (إلى وقت) أي إلى ميقات

والنساق والحاكم وصحبه على شرط الشيعين (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما قال إذا أتيت سلطانا مهيبا تخاف أن يسوط عليك قل الله أكبر الله أكبر الله أعز من خلقه جميعا الله أعز ما أخاف وأحذر أعود بالله الذي لا اله الا هو المسك السموات السبع أن تقع على الأرض إلا بأذنه من شر عبده ذلك وجنوده وأتباعه وأشياعه من الجن والإنس (اللهم) كن لي جارا من شرهم جل ثناؤك وعز جارك وتبارك اسمك ولا اله غيرك ثلاث مرات رواء

ابن أبي شيبة (وعن يحيى بن سعيد) قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى هفريا يطلبه بشعلة من نار فكألتفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رأي فقال جبريل أملا أم لك كلمات تقولهن إذا قلتهن طفتت شعلته وخربت فقال النبي صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء وشر ما يخرج فيها وشر ما ذرأ في الأرض وشر ما يخرج

من المواقف ولو كان اقربها الى مكة ولم يبين عليه العود الى خصوص ميقاته الذي تجاوز
عنه بلا احرام الا في رواية عن ابي يوسف قال ولا يحرّم من وقته كما صرح به في المحيط خروجا
عن الخلاف (وان لم يعد) اي مطلقا (فعليه دم) اي لجأوزه الوقت (فلو احرم آفاق داخل الوقت)
اي في داخل الميقات (واهل الحرم) اي اخرموا (من الحل للحج ومن الحرم للعمرة واهل
الحل من الحرم) اي على عكس ما عين لهم من الوقت (فليهم العود الى وقت) اي ميقات شرعي
لهم لا ارتفاع الحرم وسقوط الكفارة (وان لم يعودوا فليهم الدم) والائتم لازم لهم (فان ماد) اي
التجاوز (قبل شروعه في طواف) اي من طواف نسك كطواف عمرة وقدم (او وقوف) اي
في وقوف بعرفة (سقط) اي الدم (ان لم يمه) اي من الميقات على فرض انه احرم بعده والا
فلا بد ان ينوي ويأبى بصير محرما حينئذ وقبل يسقط عنه بمجرد العود وان لم يلب (وان ماد) اي
التجاوز الى الوقت (بعد شروعه) اي في احدهما (كان استل الحجر) الاولى كان نوى الطواف
سواء استله او لا وسواء ابتداء منه ام لا بل الصواب ان يقال بأن نوى فانه ليس له ولما بعده نظير
في الباب (او وقف بعرفة) اي من غير طواف قدوم (لا يسقط) اي الدم (والعود الى ميقاته) اي
الذي تجاوز (افضل) اي ولو كان أبعد للخروج عن الخلاف السابق ولان الاجر على قدر المشقة
(وليس) اي العود المذكور (بشرط) اي في سقوط الدم على ظاهر الرواية خلافا لابي يوسف في
رواية (بل اليه) اي الرجوع الى وقته (وغیره) اي غير وقته (سواء في سقوط الدم ومن جاوز وقته)
اي الذي وصل اليه حال كونه (يقصده كنافي الحل) كبستان بنى عامر أو جدة أو حدة مثلا بحيث
لم يمر على الحرم وليس له عند الجأوزه قصد أن يدخل الحرم بعد دخول ذلك المكان (ثم بداله)
اي ظهر رأى حادث (أن يدخل مكة) اي او الحرم ولم يرد نسكا حينئذ (فله أن يدخلها) اي مكة
وكذا الحرم (بغير احرام) وفيه اشكال اذ ذكر الفقهاء في حيلة دخول الحرم بغير احرام ان يقصد
بستان بنى عامر ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقرره انه لم يحصل الجلة كالابحفي فالوجه في
الجملة ان يقصد البستان قصد اوليا ولا يضره قصده دخول الحرم بعده قصد اضمنا أو طارضا
كاذا قصد مدنى جده لبيع وشراء أو لا ويكون في خاطره أنه اذا فرغ منه ان يدخل مكة ثانيا
بخلاف من جاء من الهند مثلا بقصد الحج أو لا وأنه يقصد دخول جدة لتناول قفصه يباع وشراء
لا يقال فصار كذهب الشافعي أنه اذا كان قصده الاصل أحد النسكين يجب عليه الاحرام
والا فلا فانه قول هذا الذي ذكرنا فيما اذا لم يقصد أو لا في دخوله أرض الحرم فانه اذا قصد دخول
بغير احرام يجب عليه دم لنتك حرمة الحرم والله اعلم (ومن دخل) اي من أهل الآفاق (مكة)
او الحرم (بغير احرام فليهدأ أحد النسكين) اي من الحج أو العمرة وكذا عليه دم الجأوزه أو العود
(فان ماد الى ميقات من عامه فأحرّم بحج فرض) اي اداه (أو قضاء أو تدار أو عمرة تدار أو قضاء)
وكذا عمرة سنة ومستحب (سقط به) اي بتلبينه للاحرام من الوقت (مالزمه بالدخول من النسك)
اي الغير المتعين (ودم الجأوزه وان لم ينو) اي بالاحرام (عنازمه) اي بالخصوص لان المقصود
تحصيل تعظيم البقعة وهو حاصل في ضمن كل ما ذكره هذا استحصان والقياس ان لا يسقط ولا
يجوز الا ان ينوي ما وجب عليه الدخول وهو قول زكريا لو تحولت السنة فانه لا يجزئه بالاتفاق
عنازمه الاتبعين النية لعل الفرق بين الصورتين عند الأئمة الثلاثة ان السنة الاولى كالعباد

منها ومن فتن الليل والتهار
ومن طوارق الليل والتهار
الاطار فابطرق بغير يارحن
رواه الامام مالك في الموطأ
هكذا ورواه النسائي مرفوعا
من حديث عبد الله بن مسعود
(دعا الكرب والهم والهم)
عن ابن عباس رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يقول
عند الكرب لا اله الا الله
العظيم الجليل لا اله الا الله
رب العرش العظيم لا اله الا
الله رب السموات والارض
 ورب العرش الكريم رواء
البخاري ومسلم وان توقع
بلا أو أمرا فهو لاحسبنا

لما التزمه فيندرج في ضمن مطلق النية ومقيد بها بخلاف السنة القابلة لانه ليست لمساذا كراه
قابلة (وان لم يعد الى وقت) اي بل احرم بعد الجأوزه (لم يسقط الدم ولو لم يحرّم من عامه) اي لذات
النسك (لم يسقط) اي مالزمه (الا ان ينوي عنازمه) اي خصوصا (بالدخول) اي بسبب دخوله
(بغير حرام) اي حينئذ (ولو دخلها مرارا) اي بغير احرام (فعليه لكل دخول نسك حج أو عمرة)
يسان لنسك وكذلك لكل دخول دم جأوزه ومن وهم جدم وجوب الدم اذا لم يرد احد النسكين
كصاحب الايضاح شرح الاصلاح فقد خالف الصواب فانه مخالف لاطلاق الاصحاب بأن
من جأوزه فأحرّم يجب عليه دم الجأوزه ان لم يعد الى الميقات (فان احرم) اي المتجاوز من
الميقات مرارا (من عامه بفرض أو تدار فهو) اي فأحرّمه معتبر (عن الاخير منها) اي من
التجاوز الاخير من المرات (وعليه قضاء البقية وان لم يحرّم من عامه فكما مر) اي من التفصيل
الذي سبق (ولو جأوزه كافر فأحرّم أو صبي فبلغ أو مجنون فأفاق ثم أحرم من حيث هو) اي من حيث
وصل بعد تقيده من حال عدم التكليف اليه (ولو في مكة أحراه) اي احرامه (ولادم عليه) لانه
صار من أهل محل احرامه والمجاوزه وقعت له في غير حال تكليفه (والعبد اذا جاز) اي من غير
احرام وكذا اذا باشر محظورا آخر بما يجب فيه كفارة مالية وهو بالغ (ثم عتق فليهدأ دم) اي
بعد عتقه (وكذا لو لم يعتق ويؤديه بعد العتق) وهذا فرع غريب وحكم عجيب حيث لا يتصور
أن يؤديه بعد العتق اذا لم يعتق اللهم الا ان يشكك في وقال التقدير ثم عتق بعد جأوزه فوراً
وكذا لو لم يعتق اي حينئذ ويؤديه بعد العتق اذا عتق

باب الاحرام

وهو الدخول في التزام حرمة ما يكون حلالا عليه قبل التزام الاحرام بالنية والتلبية (شرائط
صحته) اي صحة الاحرام (الاسلام) وتقدم عليه الكلام (والنية والذكر) والاولى أن يقول
والتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر (او تقليد البنية) اي مع السوق وفيه ان النية والتلبية
نفس الاحرام وحقيقته لا شرطه بل الاحرام شرط للنسك والنية من فرائض الاحرام اذ
لا يغتد بدونها اجابا وان لم يكن وكذا التلبية أو ما يقوم مقامها من فرائض الاحرام عند اصحابنا
لانهم صرحوا انه لا يدخل في الاحرام بمجرد النية بل لابد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى
لو نوى ولم يلب لا يصير محرما وكذا لو لم ينو ومن أبي يوسف انه يصير محرما بمجرد النية وهو
مذهب الشافعي ومن تبعه وعلى المذهب انه يكون شارفا عند وجودهما هل يصير محرما بالنية
والتلبية جميعا أو بأحدهما بشرط وجود الآخر فالمتقدم ما ذكره حسام الدين الشهيد انه يصير
شارفا بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارفا في الصلاة بالنية لكن عند التكبير
لا بالتكبير (وتعين النسك ليس بشرط) بل يكفي في صحته أن ينوي بقلبه ما يحرّم به من حج أو عمرة
او قرآن أو نسك من غير تعيين (فصح) اي احرامه (مبهما) وان كان لا بد من ان يصير مبينا
ومعينا (وبما احرم به الغير) اي معلقا به كافي حديث على كرم الله وجهه حيث قال احرم من
بما احرم به النبي صلى الله عليه وسلم (وشرط بقاء صحته ترك الجماع) اي قبل الوقوف في الحج وقبل
الطواف في العمرة لان الجماع حينئذ مقصد لهمساوق مدرك المفيد شرطا مساححة لا تخفى لان
الشرط هو الفرض المتقدم على الركن سواء براد بقاؤه الى آخر الفعل أو لا كالطهارة والنية

الله ونعم الوكيل على الله
توكلنا ورواه الترمذي (وان)
استصعب عليه شيء قال
الله لا سهل الا ما جعله
سهلا وانت تجعل الحزن
اذا شئت سهلا ورواه ابن
حبان (واذا) عطاس فليقل
الحمد لله رب العالمين على كل
حال فقد روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم ذلك
ومن قال ذلك عند كل عطسة
لم يحدو جمع ضرر ولا اذن
أبدار ورواه ابن شبة ويزيد
عليه من سمعه يهديكم الله
ويصلح بالكم رواء البخاري
أو يرجئ الله وإياكم ويغفر
لنا ولكم

في الصلاة وكذا ترك الارتداد مطلقا (وشرط بقائه) أي بقاء الاحرام على حاله من غير رخصه (ان لا يدخله) أي الاحرام بحجة أو عمرة أخرى (على جنسه) أي من احرام حجة أو عمرة سابقة (قبل اقام الاول) أي قبل اتمام العمل المتعلق بالاحرام الاول وخروجه عن أعماله جميعا (وكذا على خلاف جنسه) بأن يكون الاحرام الاول بحج أو عمرة والثاني على خلافه (في صور) أي خاصة (ثاني) أي سيأتي بيانها واحكامها من الرخص وما يترتب عليه من الدم في باب اضافة أحد النسكين إلى الآخر (وواجباته) أي واجبات الاحرام (كونه من الميقات وصونه عن المحظورات) أي باعتبار انجبار تركها بالدماء والكفارات فلا ينافي أن ترك المحظورات من المفروضات (وسننه كونه) أي كون احرامه بالحج لا مطلقا احرامه لقيده بقوله (في أشهر الحج) أي لا قبلها فانه مكروه عندنا غير جائز عند الشافعي (ومن ميقات بلده) أي ان مره كافي لمحنة صحيحة لان الواجب هو الاحرام من الميقات ويصح من غير الميقات أيضا والسنة أن لا يعدل من خصوص ميقات بلده أو طريقه وهذا عام لمطلق الاحرام وكذا قوله (والفصل) وهو سنة للاحرام مطلقا (أو الوضوء) أي في النيابة عنه لكن عند اعادة صلاة ركعتي الاحرام ثم هذا الفصل للظافة في الاصل حتى يلزم الحائض والنفساء ولا يقوم مقامه التيمم بخلاف المحدث اذا اراد ان يصلي صلاة الاحرام (والبس ازارا ورداء) فالأزار من الحقوق والرداء من الكتف ويدخل الرداء تحت اليد اليمنى ويلقيه على كتفه الأيسر ويبقى كتفه الأيمن مكشوفًا كذا في الخزانة ذكره البرجندي في هذا المجلد وهو موهم ان الاضطباع يستحب من اول أحوال الاحرام وعليه العوام وايس كذلك فان محل الاضطباع المسنون انما يكون قبيل الطواف الى انتهاء لا غير (والطبيب) أي استعمال الطبيب في البدن والثوب قبل الاحرام سواء بقي جرمه بعده أو لم يبق وفي الاول خلاف (وأداء الركعتين) أي لسنة الاحرام (الافى وقت الكراهة) أي كراهة الفرض أو النفل (وتعيين التلبية) أي الواردة في الروايات الحديثية من غير زيادة ونقصان وقبل ان زاد جاز بل أحب (وتكرارها) أي ثلاثا في كل ما ذكرها (ورفع الصوت بها) لشهادة الارض والجرو والمدرو الشجر له الامراة فان صوتها عورة فيجب صونها (ومستحباته ازالة التفت) أي ما يوجب الوسخ (قبل الفصل) بيان للافضل والافهم من السن قبل الاحرام مطلقا (كقلم الاظفار) أي اظفار اليد والرجل (وتف الابط) أي شعره وينوب عن التفت الأفضل لمن اعتاده حلقه (وحلق العانة) ويقوم مقام التفت والحلق ازالة الشعر بالنورة (ونية الفصل للاحرام) فان مطلق النية يكفي لحصول أصل السنة وكذا نية غسل الجنابة أو الحيض (وليس ثوبين) أي ايضين كافي لمحنة (جديدين) أي غير ملبوسين قياسا على الكفن أولكوتهما لم يعص الله فيهما (أو غسيلين) تبعدا عن الجساسة وتزنيها عن الوساخة فيفيدان اصل لبس الازار والرداء سنة وبقيصة الاوصاف مستحبة (والصلين) أي ولبس النعلين وأن يجوز لبس غيرهما مما لا يستر الكعبين في وسط الرجلين (والنية بالسان) لان المعبر المشروط هو قصد الجنان وان جرى على لسانه خلاف ما توى بقلبه فلا عبرة به (ويته بعد الصلاة) أي على تقدير انه صلى (بلا فصل) أي بلا فاصلة كثيرة (جالسا) أي حال كونه جالسا قبل ان يقوم أو يركب أو يمشي (وسوق الهدى) أي بئته والتوجه معه والهدى شامل للابل والبقر والغنم (وتقليده) أي

تقليد الهدى تطوعا أو غيره لكنه مقيد بالابل والبقر والحاصل ان تقليد الشاة ليس بسنة اجابا والابل والبقر يقدان اجابا والتقليد هو أن يربط على عنق البدنة قطعة نعل أو شرا النعل أو عروة مزادة أو حذاء شجرة أي قشرها ونحو ذلك ما يكون علامة على انه هدى قال الكرمانى ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله اكبر لاله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد (وتقديم الاحرام على وقته) أي ميقاته (المكاني) للآفاق (ان ملك نفسه) أي بالاحترار عن المحظورات والحفظ من المحذورات

• (فصل في محرماته) أي محرمات الاحرام (وهي كثيرة وسيأتي بعضها) أي في المحظورات مفصلا (ومنها تأخير الاحرام عن الميقات) فان الاحرام منه واجب بقوله (وترك الواجبات) تعميم بعد تخصيص (و) اما قوله (ارتكاب المحظورات) أي المحرمات المقيدة بحال الاحرام من بين الحالات (والانتفاع بها) أي الارتفاق بالمحظورات ولو بغير ارتكاب المباشرة بأن يكون اكرها أو نسيانا أو خطأ أو جهلا فانه يفيد رفع الائم مع تحقق الكفارات (واما فسد ما بالجسم) أي الحقيقي (قبل الوقوف) أي في الحج وقبل الطواف في العمرة بخلاف ما بعدهما وزاد في نسخه (ومبطله الردة) أي الارتداد مطلقا (للاجنون والاغصاء) أي الجانثان بعد الاحرام أو بعد الاقسام (ومانع من المضى) أي مضى متلبسه وشارعه (في وجهه) يتخ الجيم أي مقتضاه من أد النسك الذي احرم به (فوت الوقوف) أي في الحج (أو الحصر) أي حبس العدو وغيره في الحج أو العمرة وسيأتي حكمهما (ورافعه الرخص) على ما سيأتي بيانه (ومن مكروهاته تقديمه على وقته ازماني مطلقا) أي سواء ملك نفسه أو لم يملكها للخروج من الخلاف (وعلى المكاني ان لم يملك نفسه) والافالاحرام من ديرة اهله افضل وقيل لزومه وتضييقه اكل (والاحرام بلا غسل) حتى للحائض والنفساء (أو وضوء) أي نيابة عن الفصل لمن اراد الصلاة (وترك كل سنة) أي الابدور وعدم قدرة وهو تعميم بعد تخصيص (واحرام القارن بالحج قبل العمرة) فان السنة في حقه ان يحرم بالعمرة قبل الحج حتى في النية (والجمع بين النسكين المحدثين) كحجتين وعمرتين (مطلقا) أي للآفاق وغيره بلا خلاف (وبين المختلفين) كالقران والتنع (لمكي) خلافا للشافعي رحمه الله

• (فصل في حكم الاحرام) أي بعد صحتهم (لزوم المضى) أي باقامه وبفسره قوله (وعدم امكان الخروج منه الا بعمل النسك) أي جنسه (الذي احرم به) أي من حج أو عمرة وان كانا قائلين (وان افسده) أي الاحرام بالجساع (الافى القوات) هذا استثناء من الاستثناء وما بينهما جملة اعتراضية من شرطية ووصفية والمعنى لا يخرج عن الاجرام بشئ الا بعمل نسكه في جميع الحالات الا في حال فوات الحج بفوات وقوفه (فبعمل العمرة) يخرج من احرامه (والاحصار) أي والافى حال الاحصار في الحج والعمرة (فبذبح الهدى) أي يخرج (والجمع) أي والا في الجمع (بين النسكين فنية الرخص مع ترك الاعمال في صور) أي في بعض الصور المفروضة من المسائل (وبالشروع في الاعمال في أخرى) أي في صور أخرى (ولو بلا نية الرخص في صور) كما سيأتي تفصيلها في محالها (ووجوب القضاء) بالرفع عطفًا على لزوم (اذا خرج بغير فعل ما احرم به) كافي القوات والاحصار (او بفعله فاصدا) كافي الجساع المذكور (قبيل

تعطيهما من نشاء وتنع
منهما من نشاء حتى رجة
تفتني بهما من رجة من
سواله صلى الله عليه
وسلم لعادروا الطبراني
في مجله الصغير (واذا)
انفلتت دابة فليقل يا عباد
الله احبسوا فان الله عز
وجل يحب سهاروا ابن
السني قال الامام النووي
رضي الله عنه انه جرب هذا
في دابة انفلتت وعجزوا عنها
فقال يا عباد الله احبسوا
فوقفت بمجر ذلك (وحكى)
شيخنا أبو محمد بن أبي اليسر
انه جربه فقال له في بغلة
انفلتت فوقفت في الحال
(واذا) صعبت

رواه مالك في الموطأ (واذا)
اتلى بالدين قال اللهم
اكفني بحلالك من حرامك
وأغني بفضلك عن سؤلك
اللهم فارج اللهم كاشف
الغم يجيب دعوة المضطرب
رحمن الدنيا والآخرة
ورحيمهما أنت ترحمني
فارحني رجة تفتني بها
من رجة من سؤلك رواء
الترمذي أو يقول اللهم
مالك الملك تؤتي الملك من
تشاء وتنزع الملك ممن تشاء
وتعز من تشاء وتذل من تشاء
يدك الخير أنك على كل شيء
قدير رحمن الدنيا والآخرة

الافق المظنون) اي الاقبح شرعيا حرام يظن انه عليه (اذا احصر) فانه لا يجب حينئذ عليه القضاء لانه لا يجب عليه الاداء كافي الصلاة والصوم ولكن هذا الحكم مقيد بحال الاحصار لانه اذا احصر وتخلل بالدم لا يحتاج الى الانغال للخروج فلا يلزم القضاء بخلاف ما اذا كان احرامه على غيره وجه الظن ثم احصر فانه يجب عليه القضاء عند اخلافاً للشافعي وأما لو احرم بحجة أو عرفة على ظن انهما عليه ثم بين انهما ليست عليه يلزم المضي بخلاف الصلاة والصوم لعدم قوله تعالى وأقموا الحج والعمرة لله ولانه لم يشرع فسخ الاحرام ابداً بالدم والقضاء وذلك يدل على لزوم المضي مطلقاً بخلاف المظنون في الصلاة على ما حققه ابن التمام (وشرط الخروج منه) اي من احرام العمرة والحج في الجملة (الحلق والتقصير) اي قدر ربع شعر الرأس (في وقته) وهو باعتبار صحته بعد طلوع الفجر في الحج وبعد كثر الطواف في العمرة وأما باعتبار وجوبه فوقته بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة وأما باعتبار جواز فوقته طول عمره (الا اذا تضرع) اي الحلق أو بدله بأن لا يوجد حلق أو آفة أو وجد الكفن في الرأس علة مانعة من الحلق (نيسباً) اي التحلل (بلا شيء) اي من وجوب دم أو صدقة وأما اذا لم يكن في الرأس شعراً أو يكون فيه عقر فيجب أو يستحب امرار الموصى عليه (الافق الرافض كامر) فانه يخرج من الاحرام بدون الحلق وما يعم مقامه (وتحليل زوجته) اي والافق لتحليل زوجته (ومملوكه) اعم من عبده وجاريته (بفعل محظور) اي محظور ما كافي لنسخة اي محظور من محظورات الاحرام كالجماع للمرأة والجارية والتطيب والحلق ونحوهما لهما ونفيهما (فانه) اي المحرم من الزوجة والمملوك (يخرج منه) اي من الاحرام (بلا حلق) اي ولا تقصير بل بفعل ذلك المحظور

فصل في الاحرام في حق الانما كن في اي اعتبار اصحابها (على وجوه) اي انواع مختلفة الاحكام (الواجب) اي منها الواجب كون احرامه (من اي ميقات كان) اي سواء كان ميقات بلده او غيره (والسنة) اي والشرعية المقررة ان يكون احرامه (من ميقات بلده) اي دفعا للخرج عن الامة فلا ينافيه قوله (والافضل من دورة اهله) لانه من باب المبادرة الى الطاعات والمسارة الى الخيرات ولما فسره بعض السلف قوله تعالى وأقموا الحج والعمرة لله (والفاضل كل ما قدمه على وقته) اي من غير دورة اهله قبل وصول ميقاته لكن بشرط كونه في اشهر الحج (والحرام) اي المحرم (تأخيره عن الوقت) اي الميقات المعينه (والمكروه تجاوز وقته الى ادنى منه) اي اذا كان في طريقه ميقاتان وهو بمن عاك نفسه بالحفظ عن المحذور والانقذ بقى ان تأخيره الى الميقات الثاني افضل من احرامه في الميقات الاول (ويصح في الكل) اي ويصح الاحرام في جميع الصور الموافقة والمخالفة حتى في المحرم مما تقدم الا انه يجب فيه الدم (فلا يشترط لصحته) اي لصحة الاحرام (مكان ولا زمان) خلافاً للشافعي في الثاني فان الاحرام ركن عنده فلا يصح قبل وقته وشرط عندنا فيصح الا انه يكره سواء ملك نفسه ام لا وكذا لا يشترط اي لصحة الاحرام (هيئة) اي صورية ولا حالة فلو احرم لابسا الخيط او بحامها انعقد في الاول صحيحاً اي ويجب عليه دم ان دام لبسه يوماً والافسدة (وفي الثاني فاسداً) اي انعقد حال كونه فاسداً فيعمل ما يعمل مفسد الحج من المضي فيه ثم قضاؤه من قابل وفي المطلب

عليه دأته عمل بالاثرو هو مارويته عن أبي عبد الله يونس بن عبيد بن دينار التابعي المشهور قال ليس رجل ما يكون على دابة صعبة فيقول في اذنها انغير دين الله يغيرون وله اسم من في السموات والارض طوما وكرهاوا اليه ترجعون الا وقفت باذن الله تعالى رواه ابن السني (واذا) عصف الرجمة - وللهم اني اسألك خير ما اوتيت بها فيها وخير ما ارسلت به واعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما ارسلت به رواه مسلم والترمذي والنسائي والطبراني

الفائقي من السفناني لو احرم بحامها يفسد حجها ويلزمه المضي فيه هكذا أطلق وقياس ما ذكرنا في الصوم انه ان نزع في الخلال لم يفسد احرامه والافسدة انتهى ومعنى في الخلال انه لا يقع منه الا دخال بعد تحقق التنية والتلبس فان الاخراج لا يسمى جسا طامن كل وجهه فهو بمنزلة خلخ الثياب فانه لا يسمى لبسا لكنه لا يخلو عن التلبس والمباشرة بالكلية ولعل هذا هو وجه الاطلاق والقياس على الصوم قد يقال انه مع الفارق لان امر الصوم مما سوغ فيه جاع الناسي بخلاف حال الاحرام والله اعلم بالمرام

فصل في وجوه الاحرام في اي انواعه بالنسبة الى الخاص والعام وهي أربعة (فران) وهو الجمع بين العمرة والحج (وتنعم) اي باتتفاع المحظورات بين تحلله من العمرة وبين احرامه بحج اذا لم يسبق الهدى (وافراد بحجة) اي سواء في عمرة بعدها أو قبلها لسكن في فدير الاشهر (أو عمرة) اي سواء حج قبلها أو بعدها لكن يقع في اشهره أو لم يحج أصلاً او من غير حج أو قبل وقته (وافضلها الاول) اي القران وهو اختيار الجمهور من السلف وكثير من الخلف (ثم الثاني) اي التنعم وهو افضل عند الامام احمد بن حنبل (ثم الثالث) اي الافراد بالحج وهو الافضل عند الامام مالك والشافعي (ثم الرابع) وفيه انه لا وجه للافضلية في حق افراد العمرة بل الافضل عند القائل بأفضلية افراد الحج هو ان يفرد الحج ويفرد العمرة ايضا والافضل خلاف ان الايمان بالعبادتين افضل من الاكتفاء بواحدة على سبيل الانفراد (وهذه الوجوه) اي الاربعة (هي المشروعة) اي في الجملة لكن في جوازها تفصيل بالنسبة الى اهل الامكنة ولذا قال (الاولان) اي القران والتنعم (للافاقي) اي جائزان او مشروعان له (والاخيران) وهما الافراد ان المذكوران (مطلقاً) اي لاطلق الناس من الافاق والمكي لقوله تعالى ذلك اي التنعم وفي معناه القران لمن لم يكن اهله حاضري المجد الحرام ثم هذا حكم وجوه الاحرام المشروعة المأمور بها في الجملة (واما المنهى عنها) اي من انواع الاحرام المتصورة (فالجمع بين الجنتين) اي باحرام واحد او بادخال واحدة على اخرى قبل الفراغ من الاولى (او العمرتين) اي بينهما كذلك وهما منى تحريم فيجب عليه الرض ودمه على ما سألني في محله (وادخال العمرة على الحج مطلقاً) اي للافاقي وغيره لكنه نهى تنزيه للافاقي ونهى تحريم للمكي قال الشافعي رحمه الله لو احرم من الميقات بحجة ثم احرم بعمرة قبل ان يطوف كان قارناً وهو قول الشافعي لفعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ولو احرم بعمرة بعد ما طاف طواف القدوم كان قارناً ايضا ويلزمه في هذه دم جبر على الصحيح انتهى واما بالصورة الاولى فيصير قارناً مسيئاً وعليه دم شكر ونحن نزه فعله صلى الله عليه وسلم عن هذا النوع بل نقول انه نواهها معا ونوى بالعمرة اولاً ثم بالحج والله اعلم ولذا قال (وادخال الحج على العمرة للمكي خاصة) الا انه يضح اذا وهما ويكون قارناً مسيئاً يجب عليه دم جبر لا شكر (وكذا القران) اي الجمع بين النسكين معا او باحرام عمرة ثم حج من غير تحلل بينهما (والتنعم) وهو الايمان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط وقوعها في اشهر الحج (له) اي منى للمكي خاصة لما سبق وعلى ما تقدم حكمه (وأما تفسير الوجوه الاربعة فان افراد الاحرام بالحج) اي ولم يدخل عليه شيئاً (فرد) اي فهو مفرد وجه افراد (وان افراد العمرة) اي ولم يدخل عليها شيئاً (فما في اشهر الحج وقبلها) وهو شامل لما بعدها (الا انه

في كتاب الدماء وزاد الله اجعلها رباحاً ولا تجعلها ربحاً اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً (واذا) خاف ضرر المطر قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم الاكام والظراب والاولدية ومنابت الشجر متفق عليه (واذا) سمع الرعد قال اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك ووافنا قبل ذلك رواه الترمذي ويقول سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته رواه مالك في الموطأ (واذا) رأى الهلال قال الله اكبر الله اكبر اللهم

أوقع أكثر شواطئ طوافها (أي العمرة فيها) أي في الأشهر وكذا إذا وقع من غير اختياره
بنيان وغيره (أولا) أي لم يقع أول بقع أكثر شواطئ طوافها فيها (الثاني مفرد بالعمرة والأول)
أي وهو الذي أوقع أكثر شواطئ طوافها فيها (أيضا كذلك) أي مفرد بالعمرة (أن لم يحج من
حماه) كما قد منا (أوحج) أي من حماه (والم) أي زل (بأهله) أي الكائن بالآفاق (المأما صحبا)
بأن يكون ما بين الأحرار من (وأن لم يلب بينهما) وهو ظاهر (أو الم المأما فدا) بأن الم بأهله حال
كونه محرما يحج (فتمتع) أي مسنون (أن سلف الفساد) أي في عمرته أو حجه (والا) أي فأن لم يسلم
فيهما أو في أحدهما (فأن أفسد عمرته ففرد بالحج أو حجه فبالعمرة) أي وإن أفسد حجه ففرد
بالعمرة (وأن لم يفرد بالأحرار بواحد منهما بل أحرم بهما معا) أي في زمان واحد (أو أدخل
أحرار الحج على أحرار العمرة قبل أن يطوف للعمرة أزيد من شواطئ طوافها) أي بحسب
الشرع سواء كان مسيئا أولا (أو أوقع أكثر شواطئ طوافها في الأشهر والا) أي بأن أوقع
أكثر شواطئ طوافها في الأشهر (فلغة) أي ففارق من جهة اللغة دون الشريعة (فلزمه دمه)
أي دم القران شكرا أو جبرا (في الشرعي لا غيره) أي لا في غيره وهو الغوى لأنه ليس بما يجب
الشكر ولا بما يقتضي الجبر (وأن أدخل) أي الآفاق (أحرار العمرة على الحج) أي على أحراره
(قبل أن يطوف للقدوم) أي قبل أن يشرع فيه (ولو شوطا ففارق مسمى) أو بعد ما طاف له (أي
للقدوم والمعنى أن وقع دخاله بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطا) أي ولو كل شوطا
(فأبضامسى) أي فارق مسمى (الأنه أكثر أسامة من الأول) فكان حقه ما يقول في الأول
شوطا وفي الثاني ولو شوطا لفتى القارئان وبين حكمهما فأنما لم يظهر لك وجه الخلط وسبب
بأنه في محله الإتيان به

فصل في صفة الأحرار أي في كيفية صفة دخول الحرم في الأحرار لأحد النسكين على
وجه السنة والاحتياط والافضلية (إذا أراد أي الناسك (أن يحرم) أي يحج أو عمرة أو بهما
(يستحب أن يقص شاربه) أي تنظيفا وخشية لأطالته لو طال زمان الأحرار ولم يذ كر حلق رأسه
لأن المستحب هو إبقاء شعره لوقت الخروج من الأحرار بحلقه تنظيلا لمير أن أجره ولأنه صلى الله
عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يحلقون رؤسهم إلا بعد فراغهم من مناسكهم غير ما وقع لسيدنا علي
رضي الله تعالى عنه ولا عبرة بما فعله العامة من أهل مكة وغيرهم من حلق رؤسهم عند قصد
أحرارهم ولو كان مدة أحرارهم بسيرة (ويقلم) بتشديد اللام المكسورة وتخفيفها أي يقطع
(أظفاره) أي من يديه ورجليه (ويشتم) وهو الأفضل لمن اعتاده (أو يحلق أبطيه) أي شعرهما
وهو متنازع فيه (ويحلق مائه) أي شعرها والمقصود النظافة بأي نوع من أنواع الإزالة
ولو بالنورة فيها أو فمائها أو بجماع أهله أي امرأته أو جاريته (أن كان) أي أهله (معه) تحصينا
للفرج وحفظا عن النظر لهما (ويجرد عن لبس الخيط) أي قبل النية والتلبية (ويغتسل بسدر
أو نحوه) كالدلوك وماه الجار وغيره (ينوبه) أي حال كونه يقصد اغتساله (للأحرار) أي
لحصول له الأجر التام والافيكفيه أصل الفعل أو مطلق النية أو انضمام نية غسل الجنابة معه
(أو ينوضا) أي يغسل أعضاء وضوئه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله (والغسل أفضل) أي لأنه
سنة مؤكدة (والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة) أي المستحبة (للافضلية) أي لافضلية

أهله علينا بالامن واليمن
والايمان والسلام والاسلام
والنوفيق لما تحب وترضى
ربي وربك الله هلال خير
ورشد اللهم اني أسألك من
خير هذا الشهر وخير القدر
وأعوذ بك من شره ثلاث
مرات رواه الطبراني
(فصل)

في أدعية صحت عن النبي
صلى الله عليه وسلم وهي
مطلقة غير مقيدة ذكرها
الحافظ ابن الجزري رحمه
الله تعالى في كتاب
عدة الحصن الحصين من
كلام سيد المرسلين صلى
الله عليه وسلم ذكرها هكذا
فليواظب عليها طالب

السنة المؤكدة وفيد اشارت إلى أن التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقا إلا إذا اراد به صلاة
الأحرار ثم الغسل انما يقع عن السنة إذا تحقق معه الأحرار سواء صلى به أم لا (ويستاك) أي
في أول طهارته (ويشرح) بتشديد الراء أي يمشط (رأسه) أو شعر رأسه بعد تدهينه أو قبله وكذا
حكم لحينه (غيب الغسل) أي حال بقاء رطوبته (وهذا الغسل أو الوضوء يستحب للحائض
والنفساء والصبي) أي الذي لا يصلي (ولا يقوم التيمم مقامه عند العجز عن الماء) أي إلا أن جازله
أن يصلي صلاة سنة الأحرار فانه تيمم حينئذ ولو اغتسل ثم أحدث ثم توضأ (أي أو تيمم) وأحرم
لم ينل فضل الغسل لأن كماله أن يصلي به (وقيل ينال) أي فضيلة السنة لأن الغسل من سنة
الأحرار ولهذا يستحب لمن لا يصح له الصلاة أيضا أن يكون في وقت كراهة الصلاة وهذا هو
الأظهر وإن كان الجمع إذا أمكن أفضل وأكل قسأمل (ولو أحرم بلا غسل ووضوء) وكذا
بلا صلاة (جاز) لأنه ليس من شرائط الأحرار ولا من واجباته (ويكره) أي حيث ترك السنة
بلا عذرة (ويستحب أن يتطيب ويدهن) بتشديد الدال أي يستعمل الطيب والدهن في يده
وكان الأولى أن يقول يدهن ويتطيب ليتوجه قوله (وبالأيقي أثره) أي من الطيب (أفضل)
أي خروجا عن خلاف محمد وغيره (ويستحب أن يكون بالمسك واذهاب جرمه بما الورود نحوه)
أي من الماء الصافي (والأولى أن لا يتطيب ثيابه) لأنه نوع من أثر بقاءه لاسيما وقد يفصل أحيانا
من يدهن فيكون كأنه لا لبس ثوب مطيب أو مستعمل للطيب في أثناء أحراره والله أعلم

فصل في (ثم يجرد عن الملبوس المحرم) بتشديد الراء المفتوحة أي المنوع الممنوع (هـ) أي
المحرم (من الخيط والمصفر ونحو ذلك) (ويلبس من أحسن ثيابه) أقوله تعالى خذوا زينتكم
عند كل مسجد أي إرادة كل عبادة (توبين جديدين) تشبيها بكفن الميت وهو الأفضل
أو غسلين) أي للطهارة والنظافة (أبيضين) وصف ثوبين وهو الأفضل من لون آخر كالأبيض
في أمر الكفن مقرر وأقوله صلى الله عليه وسلم لبسوا الثياب البيض فانها أظهر وأطيب
وكفتوا فيها موتاكم رواه جماعة (غير مخيطين) بيان للأفضل والأفاد لم تكن الخياطة على وجه
الخيط المنوع جاز (أزارا) أي بستر العورة (وردا) بستر الكنفين فان الصلاة مع كشفهما
أو كشف أحدهما مكروهة وانما ليسن الاضطباع حال الطواف فقط خلافا لما توجهه السوام
من مباشرته في جميع أحوال الأحرار (ويجوز) أي الأحرار (في ثوب واحد) أي بأن يكن في
بما يجب عليه من ستر العورة (وأكثر من ثوبين) بأن يجعل واحدا فوق واحد أو يبدل
أحدهما بالآخر (وفي أودين) وكذا في أخضرين وأزرقين (أو قطع خرق) أي وفي خرق
مقطعة أولا (مخيطة) ثانيا (والأفضل أن لا يكون فيها خياطة) أي أصلا

فصل في ثم يصلي ركعتين بعد اللبس أي لبس الأزرارين وكذا بعد التطيب (ينوي بهما أي
بالركعتين سنة الأحرار ليحرز فضيلة السنة وأو أطلق جاز بقرا فيهما الكافرون والاخلص
أي بعد الفاتحة لحديث ورد بذلك لما فيهما من البراءة عن الشرك ونحقق التوحيد فهو بيان
الأفضل وفي الظهيرة أن كثيرا من علمائنا يقرؤون بعد الكافرون ربنا لاترغ قلوبنا الآية وبعد
الاخلص ربنا آتينا من لدنك رحمة الآية (ويستحب أن كان بالمسجد) أي مأثور (أن
يصليهما فيه) أي لتحصل له زيادة بركة المكان (ولو أحرم بغير صلاة جاز) أي جاز أحراره لأفعله

النجاح ليفوز بالفلاح ان
شاء الله تعالى وهي اللهم اني
اعوذ بك من الكسل
والهرم والمغرم والمأثم اللهم
اني اعوذ بك من عذاب
النار وفتنة القبر وعذاب
القبر وشر فتنة المسح
الدجال اللهم اغسل
خطاياي بما التلج والبرد
ونقي قلبي من الخطايا كما ينقي
الثوب الأبيض من الدنس
وباعد بيني وبين خطاياي
كما باعدت بين الماء وبين
المغرب اللهم اني اعوذ
بك من العجز والكسل
والجن والهرم والجن
وأعوذ بك من عذاب القبر
وأعوذ بك من فتنة

لكونه ترك السنة ولذا قال (وكره) أي فعله إلا إذا كان وقت كراهة الصلاة لقوله (ولا يصلي في وقت مكروه) أي لفرائض والنوافل اتفاقاً لا تمتنا خلافاً للشافعي وإياه حيث جوزوا الصلاة التي لها سبب في الأوقات المكروهة تقول المصنف في الكبير لا يصلي في الأوقات المكروهة بالاجماع ليس في محله وإن كان يمكن حمله على إجماع أئمتنا (وتجزئ المكتوبة عنها) أي من صلاة الاحرام وفيه نظر لأن صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تقوم الفريضة مقامها بخلاف تحية المجر وشكر الوضوء فإنه ليس له صلاة على حدة كما حققه الجلة فتأدى في ضمن غيرها أيضاً لقول المصنف في الكبير وتجزئ المكتوبة عنها كتحية المسجد قياس مع الفارق وهو غير صحيح (وإذا سلم) أي فرغ من صلاته (فلا فضل إن يحرم) أي بشرع في الاحرام (وهو جالس) أي قبل أن يقوم (مستقبل القبلة في مكانه) هذا مستدرك زائد على الكبير مستغنى عنه بقوله حال كونه جالساً (فيقول بلسانه) أي استحباباً (مطابقاً لجنته) يقع الجيم أي موافقاً لما في قلبه وجوباً (اللهم أني أريد الحج) أي أحرامه وإنشأه وينبغي أن يقيد بالفرض أن لم يكن حج قبله بخلاف في جواز الاطلاق عن الفرض ولا ينبغي أن يقيد بالنفل إذا كان فقيراً فإنه حينئذ لا يقع عن فرضه حتى إذا صار غنياً بعده يجب عليه الحج ثانياً على أن بعضهم قالوا إذا وصل إلى الميقات صار فرضاً عليه فحينئذ يقع عنه بنية النفل فلا يلزم في ذمته أن يحج لفرض بعده أيضاً (فيسر لي) أي سهل أسبابه ووفق أعماله (وتقبله مني) أي بعد مقامه وزاد بعضهم وأهني عليه وبارك لي فيه ولما كان الدعاء ظاهراً لاخباراً بحتملاً للإنشاء وقابلان ينوي به الأداء زاد المصنف احتياطاً قوله (نويت الحج) فإنه نص برأيه الإنشاء قطعاً إلا إذا قصد به الاخبار أيضاً (وأحرمت به) أي دخلت في التزام اجتناب محرماته (لله تعالى) أي خالصاً مخلصاً من غير رياء وسمة وقد تقدم أن الاحرام لا يصح إلا بقرآن النية والتلبية لقول المصنف (ثم يلبى) ليس كما ينبغي بل حقه أن يقول فيلبى أو يلبى أي بالتلبية المأثورة لأنها السنة وهي المذكورة بقوله (ليكن اللهم ليكن) أي أقترباً بك إقامة بعد أخرى واجبت هناك مرة بعد أخرى وجلة اللهم بمعنى يا الله معترضة بين المؤكد والمؤكد (ليكن لا شريك لك) أي على الاطلاق المراد في التوحيد الخفي رداً على المشركين حيث كانوا يستنون ويقيدون بقولهم لا شريكاً هو لك فلكم وما ملك شيئاً من الملك حتى نفسه لا حقيقة ولا مجازاً وفي هذا جهة واضحة عليهم لكن عقول أضلها باريها (ليكن إن الحمد والنعمة) هو بالكرم أولى من الفخ لتوهم العلة والمعنى إن الثناء الجميل والشكر الجزيل (لك) أي لا تفكر لعدم استحقاقه سوى (والمالك) بالنصب وجوز الرفع وعلى كل فالخير محذوف أي لك وقوله (لا شريك لك) تأكيد لإفادة التوحيد واستحسن الوقف على الملك لا يتوهم أن ما بعده خبره ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفض صوته (ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) اجلالاً لكبرياء الله وعظمته (ثم يدهو بإشاه) ومن المأثور اللهم أني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وكذا يستحب أن يقول اللهم أحرم لك شرى وبشرى ودمى من النساء والطيب وكل شيء حرمته على المحرم ابتغى بذلك وجهك الكريم وأماماً ذكره صاحب المراج الوهاج أنه يقول ذلك ثم يلبى فليس في محله لأن الاحرام لم يقتضِ إلا بقرآن النية والتلبية فلا معنى لفصل

بينهما بهذا الدعاء والله أعلم وفي شرح الكنز واستحب بعضهم أن يقول بعد التلبية اللهم أعني على فرض الحج وتقبله مني واجعلني من وفدك الذين رضيت عنهم وارضيت وقبلت اللهم قد أحرم لك شرى وبشرى ودمى وعظامي (وإن أحرم بعد ما سأرت أو ركب جاز) وكذا إذا قام أو مشى (ويستحب أن يذكرك في أهلاله) أي في رفع صوته بالتلبية حال أحرامه (ما أحرم به من حج أو عمرة) أي بغير أحدهما (أو قرآن) أي باجماعهما (فيقول ليكن بحجة) أي إذا أراد الحج فقط أو لا فيقول ليكن بعمرة أو ليكن بعمرة وحجة ولو اكتفى بما عينه منها في النية لكفى ولما كان الدعاء والنية المذكوران سابقاً مصدورين في الحج فقط قال (وإن أراد العمرة) أي وحدها (أو القرآن يذكركهما) أي العمرة وحدها أو القرآن بأن يقول اللهم أني أريد العمرة فيسر هالي وتقبله مني نويت العمرة وأحرمت بها لله تعالى ليكن بعمرة أو العمرة والجنة جميعاً (في الدعاء والنية) أي كليهما فإنه في النية بطريق الفريضة لإفادة التعيين وفي الدعاء على سبيل الاستحباب كما في التلبية (وفي القرآن) أي دعاء ونية (يقدم) أي بطريق الاستحباب (ذكر العمرة على الحج في اللفظ) أي المقرون بالنية بأن يقول اللهم أني أريد العمرة والحج فيسر هالي وتقبله مني نويت العمرة والحج وأحرمت بهما لله تعالى ليكن بعمرة وحجة ويستحب زيادة قوله حقاً تعبداً وورعاً (وإن كان أحرامه عن الغير) أي نيابة أو تطوعاً (فليؤم عنه) وهذا متعين ويستحب في الدعاء ذكره أيضاً (ثم إن شاء قال ليكن من فلان) أي بحجة ونحوها وهو الأفضل ولو مرة (وإن شاء اكتفى بالنية) أي عنه ولم يذكرك في الدعاء ولا في التلبية

فصل وشرط النية أن تكون بالقلب فلا معتبر للسان إجماعاً بل قيل أنه بدعي الأناها مستحسنة أو مستحبة لتذكير القلب واستحضاره (فينوي بقلبه ما يحرم به) أي ما يقصد به الاحرام (من حج أو عمرة) أي مفرداً (أو قرآن) أي مجتمعين (أو نفسك من غير تعيين) أي ولو احتاج بعده إلى تبين وكذا إذا كان بهما مطلقاً بنسبك غيره (وذكره) أي بيان ما يحرم به (بالسان مع ذلك) أي مع قصده بقلبه (أفضل وليس) أي الجمع بينهما (بشرط) اتفاقاً (ولو نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أي إذا لم يلبسه (وإن جرى على لسانه) أي نوع من النية (خلاف ما نوى بقلبه) أي بالخصوص (فالعمرة بما نوى) أي في جنانه (لا بما جرى) أي مضى على لسانه كما في باب الصلاة وهذا حكم النية وفي معناه حكم التلبية ولذا قال (فلو لبى بحجة ونوى بقلبه العمرة أو لبى بعمرة ونوى بقلبه الحج أو لبى بهما جميعاً ونوى أحدهما أو لبى بأحدهما ونوى كليهما فالعمرة بما نوى) ثم التلبية وإن كانت فريضة لا تنصح إلا بالسان مع القدرة لكن لا بشرط فيها التعيين بل مطلق التلبية كاف في حصول الشرط

فصل وشرط النية أن تكون بالسان فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها أي تلك التلبية السانية المبردة عن احضار النية الجنانية (والآخر يلزمه تحريك لسانه) أي أن قدر فإنه نص بحمد على أنه شرط (وقيل لا) أي لا يلزم (بل يستحب) أي تحريكه في المحيط تحريك لسانه مستحب كما في الصلاة وظاهر كلام غيره أنه شرط أما في حق القراءة في الصلاة فاختلّفوا فيه والأصح أنه لا يلزمه التحريك قلت فينبغي أن لا يلزمه في الحج بالاولى فإن باب الحج أوسع مع أن القراءة فرض قطعي متفق عليه والتلبية أمر ظني مختلف فيه (وكل ذكر يقصد به تعظيم الله سبحانه) أي

(اللهم) أني أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول عافيتك وفجأة نعمتك وجيع سخطك (اللهم) أني أعوذ بك من الهدم والزلزال وأعوذ بك من الفرق والحرق وأعوذ بك من أن يخطبني الشيطان عند الموت وأعوذ بك من أن أموت في سبيلك مدبراً وأعوذ بك من أن أموت أديفاً (اللهم) أني أعوذ بك من منكرات الاخلاق والاعمال والاهواء والادواء (اللهم) أني أعوذ بك من خيبة الدين وخيبة العدو وشجاة الأعداء (اللهم) اغفر لي ذنوبي وخطي وعمدي (اللهم) أني أعوذ بك

الحياء والمات وأعوذ بك من القسوة والغفلة والعيلة والذلة والمسكنة وأعوذ بك من الكفر والفقر والنسوق والشقاق والسمة والرياء وأعوذ بك من الصمم والبكم والجنون والجذام وسوء الاخلاق اللهم آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكها وأنت وليها ومولاه اللهم أني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا تستجاب اللهم أني أعوذ بك من شر ما علمت ومن شر ما لم أعلم

ولو مشوا بالدعاء على الصحيح (يقوم مقام التلبية كالتلهيل والتسبيح والتحميد والتكبير وغير ذلك) أي من أنواع الثناء والتعظيم (ولو قال اللهم) بمعنى بالله (يجزئه) وهو الأصح في الصلاة أيضا كما في المحيط (وقيل لا) أي قياما على الصلاة حيث لا يجوز فيها بدلا من تكبير الافتتاح عند بعضهم والفرق ظاهر (ويجوز الذكرك) وكذا التلبية (بالعربية والفارسية وغيرهما) كالتركية والهندية ونحوهما (بأي لسان) أي بأي لغة وبيان (كان) والجمهور على أنه يستوي فيه من يحسن العربية ومن لا يحسنها وهو الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالفرق أن باب الحج أوسع (والتلبية مرة فرض) وهو عند الشروع لا غير (وتكرارها سنة) أي في المجلس الأول وكذا في سائر المجالس إذا ذكرها (وعند تغير الحالات) كالاصباح والامساء والسماء والخروج والدخول والقيام والقعود والمشي والوقوف وملاقة الناس ومفارقتهم والمزاجية والنوم واليقظة وأمثال ذلك (مستحب مؤكدا) أي زائدا تأكيدا على سائر المستحبات (والاكثار) مطلقا (أي من غير تعييد بتغير الحال) (مندوب) أي مطلوب شرعا ومثاب عليه أجر الكثر مرتبة الذنب دون مرتبة الاستحباب (ويستحب أن يكرر التلبية في كل مرة) أي إذا شرعها (ثلاثا) وأن يأتي بها (أي بالثلاثة) (على الولا) بالكسر أي الموالاة والمناجاة من غير فصل بينهما فهو أكل طعام وشرب ماء ولا يقطعها بكلام) أي أجني عن التلبية (ولو رد السلام في خلالها جاز) يعني وجاز أن لا يرد في خلالها بل يؤخره حتى يرد بعد فراغها إن لم يفته الجواب بالتأخير عنها (ويكره لغيره أن يسلم عليه) أن حال تليته جهرا وهل يستحق الجواب حينئذ لا يظهر (فم) (ولا يذبح أن يخل) أي بوقع خللا (بشيء من التلبية) أي من بنائها وأمرائها (المسئونة) أي التي تقدمت والمقصود أنه لا ينقص شيئا منها (فإن زاد عليها) أي بعد فراغها لا في خلالها (فحسن) بل مستحب بأن يقول ليبيك وسعديك والخير كله يديك والرضا اليك ليبيك الله الخالق ليبيك بحجة حقنا تعبدا ورقا ليبيك إن العيش عيش الآخرة ونحو ذلك فواقع ما ثورا فيستحب زيادته وما ليس مرويا فيجاءز أو حسن * وقد أخرج البراء والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه قال يجمع الله الناس في صعيد واحد لا تكلم نفس فيكون أول من يدي محمد صلى الله عليه وسلم فيقول ليبيك وسعديك والخير في يديك والمهدي من هديت وعبدك بين يديك بك واليك لا فقام منك إلا اليك تباركت وتعاليت سبحانك رب البيت فعند ذلك يشفع ذلك قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا كذا في البدور المسافرة لسيوطي فهو صلى الله عليه وسلم أول من قال ليبي وأول من قال ليبيك في عالم الأرواح وأول من ليبي في بعث الأشباح (ويستحب اكثارها) أي غير مقيد بحال من الأحوال بل يستحب (قائما وقائما) وكذا مضطجعا وما شيا (را كباونا زلا واقفا وسائرا طاهرا) وهو الأكل (ومعدنا) أي بالحدث الأصفر لقوله (جنبوا حائضا) وكذا نساء (وعند تغير الأحوال) أي بما ذكره وعالم يذكر كجوب الرخ وطلوع الشمس وغروبها وأمثالها ويستثنى منها حال قضاء الحاجة (والأزمان) أي وتغير الأزمان المشتملة على تغير الأحوال وكذا تغير المكان (وكما عاشرنا) يعقبتين أي صعدا مكانا ماليا إلا أنه يستحب حينئذ ضم التكبير معها (أو هبط وأدنا) أي نزل مكانا منخفضا لكن يستحب زيادة التسبيح أيضا (وعند أقبال الليل والنهار) أي كآفهم من اختلاف الزمان (وبالاسفار) بكسر

الهجرة أي بالدخول في وقت السفر لقولهم وإذا سحر و يجوز فتح الهجرة على أنها جمع مصر أي أوقاتها (وبعد الصلوات) أي فراغها (فرضا) أي إذا وقضاه وكذا الوتر لأنه فرض عملا (ونفلا) أي ما ليس بفرض فيشمل السنة والنطوع وهذا الإطلاق وهو الصحيح المعتمد المطابق لظاهر الرواية وأما ما خصه الطحاوي بالمكتوبات دون النوافل والفوائت فهو رواية شاذة كقوله الاستيعاب فيهم ألا إن يقال أراد زيادة الاستحباب بعد الفرائض الوقفية ولذا قال ابن القيم والنعم أول (وعند كل ركوب ونزل) كما استفيد من قوله را كباونا زلا (ولقاء بعضهم بعضا) أي بعضا آخر كما قدمناه (وإذا استيقظ من النوم) أي استنبه وكذا إذا قصد النوم وأراد له لأنه من جلة تغير الحالة (أو استعطف راحته) أي صرف عنان دابته من طريق إلى أخرى (وإذا كانوا جماعة) وأقلها هنا اثنان ولذا قال (لا يثنى أحد على تلبية الآخر) لأنه يشوش الخواطر ويقت كمال سمع الحاضر (بل كل إنسان يلبي نفسه) أي منفردا بصوته (دون أن يثنى على صوت غيره) أي على وجه المعبلة الشبهية وكذا قيل إن المدبرة القرآنية انما تستحب إذا كان يقرأ واحد بعد واحد دون الهيئة الاجتماعية على ما أحدثه القراء المصرية والشامية (ويستحب أن يرفع بها) أي بالتلبية (صوته) وكما بالغ فهو أحب لشهادة كل من بلغه لكن لا يجب أن ينقطع صوته وتضربه نفسه لما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم قال لبعض أصحابه حين تجاوزوا عن الحد في رفع أصواتهم لبعض الأذكار في الاسفار اربعوا على أنفسكم فانكم لا تدمون أصم ولا بعيدا بل تدعون سميعا قريبا ولهذا قال ابن الحاج السالكي ولجذر مما يفعله بعضهم من أنهم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى يعقروا حلقهم وبعضهم يخفضون أصواتهم حتى لا تنكاد تسمع والسنة في ذلك التوسط انتهى فاذكره المصنف من أن رفع الصوت بالتلبية مستحب فيه مسامحة لأن المعتمد أنه منه كما صرح به قوام الدين في شرح الهداية وكذا قال المحقق ابن القيم هو سنة فإن تركه كان مسيا ولا شيء عليه ولا بالغ فيه فيهد نفسه كيلا يتضرر ثم قال ولا يخفى أنه لا منافاة بين قولنا لا يجهد نفسه بشدة رفع الصوت وبين الأدلة الدالة على استحباب رفع الصوت بشدة إذا تلازم بين ذلك وبين الاجتهاد إذ قد يكون الرجل جهوري الصوت ماله طبع فيحصل الرفع العالي مع عدم تعبه به (الأن يكون في مصر) فانه لا يستحب أن يرفع صوته خوفا من الزيادة الجمجمة والظاهر أن يكون يتضرر فيصيح على بعض من حرز (أو امرأة) فانه لا ترفع صوتها بل تسمع نفسها لا غير كما صرح به شارح الكنز ولأن صوتها عورة فرفع بكشفه عبرة (ويلي) أي حال احرامه (في مسجد مكة) الظاهر أنه من غير رفع صوت مبالغ يشوش على المصلين والطائفين فإن ابن الضياء من علمائنا صرح بأن رفع الصوت في المسجد ولو بالذكور حرام (وهي) أي وفي منى أو في مسجد كاذكرنا (وعرفات) وكذا بعده في مزدلفة إلى أن يرى (لا في الطواف) أي لا يلبي حال طوافه مطلقا لأن اشتغاله حينئذ بالادعية الماثورة أفضل وهذا إذا أريد به طواف القدوم أو طواف الفرض على فرض تقديمه على الرمي والأفلا تلبية في طواف العمرة ولا في طواف الفرض بعد الرمي (وهي العمرة) أي ولا في سعي العمرة فإن التلبية تقطع بأول شروعه في طوافها وأما أطلق بعضهم من أنه لا يلبي حالة السعي فتعين خله على سعي العمرة أو سعي الحج إذا أخره وأما ما صرح في الأصل

من البرص والجنون والجدام وسمى الاقسام (اللهم) اغفر لي جدي وهزلي وخطي وعمدي وكل ذلك هدي (اللهم) أصلي ديني الذي هو عصمة امرئ وأصلي لي دنياي التي فيها معاشي وأصلي لي آخري التي اليها معادي واجمل الحياة زيادة لي في كل خير واجعل الموت راحتي من كل شر رب أعني ولا تنعن علي وانصرني ولا تنصر علي وامكر لي ولا تمكر علي واهدني ويسر لي الهدى وانصرني على من بغى علي رب اجعلني لك ذكرا لك شكرا لك رهبا لك مطوا

لك محبتا إليك أو اهامني يا رب تقبل توبتي واغسل حوبتي وأجب دعوتي وثبت حجتي وسدد لساني وأهد قلبي واسئل ضخمة صدي (اللهم) اني أسألك الثبات في الأمور والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك لسانا صادقا وقلبا سليما وأعوذ بك من شر ما تعلم وأسألك من خير ما تعلم واستغفر لك ما تعلم أنك أنت علام الغيوب (اللهم) ألهمني رشدني وأهتني من شرنقي (اللهم) اني أسألك فعل الخيرات وترك

من أنه باي في السعي فيحمل على سعي الحج اذا قدمه ثم لا خلاف في أن التلبية اجابة الدعوة وانما الخلاف في الداعي من هو فقل هو الله تعالى وقيل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هو الخليل عليه السلام قال المصنف في الكبير وهو الاظهر قلت ان كان المراد الاجابة الروحية فلا شك انه الاظهر والا فهو صلى الله عليه وسلم امر بالنداء أيضا لقوله تعالى وأذن في الناس بالحج على خلاف فيه ان المأمور به ابراهيم أو هو عليهما الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج عام الوداع ثم لا مريية ان الداعي الحقيقى هو الله سبحانه فالصواب ان الخطاب في ليك رب الارباب لدلالة ما بعده من لفظ اللهم ولا شريك لك وغيره ودعوى الالتفات عمال بلغت اليه ولا يرج عليه (ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية) الهدى يشمل الابل والبقر والغنم فكان حقه أن يقول تقليد البدنة كما صرح بقوله (وهو) أى تقليده (أن يربط) بكسر الموحدة وهى الفصحى وبضمها (فى عنق بدنة) أى فى رقبتهأ وهى متناولة للبقرة عندنا خلافاً للشافعى ولذا عطف عليها نصريحاً للمراد بقوله (أوبقرة واجب) أى هديها كقران ومتعة وتذرو كقارة (أو تفل) أى تطوع شاهل السنة فانه يستحب الهدى لكل ناسك ان قدر عليه فقد أهدى صلى الله تعالى عليه وسلم عام حجة الوداع مائة بدنة فحرم منها ثلاثة وستين بده الشريعة عدد سنى عمره المنيفة وأمر المرتضى بفخر البقية (قطعة نعل) أى كاملة أو نافصة (أو مزداة) أى قطعة مزداة وعروتها وهى بنخ الميم بجراب زوادة أو السفر التى ظالبها من الجلد المصكوب فى السفر (أو لحاء شجرة) وهى بكسر اللام عدود أى قشرها (أو نحوه) من شراك نعل وغير ذلك مما يكون علامة على أنه هدى ثلاثين رضوا له وان عطب ونج فلا يأكل منه الا الفقراء دون الاغنياء (وبسوقها) أى يدهنها من ورائها فان السوق ضد القود (ويتوجه معها ناويا بالاحرام) أى بأحد النسكين معنا أو مبهما أوجعا قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد (فبصير بذلك) أى بما ذكر من التقليد والسوق مع النية على الصواب كما صرح به الاصحاب (محرم) أى ولو لم يلب لقيامهما مقام التلبية (لكن الافضل أن يقدم التلبية على التقليد) أى اذا جمع بينهما (للابصير محرم) بالتقليد (أى اولا) لان السنة ان يكون الشروع بالتلبية (يعنى فلو عكس القضية فانه الفضيلة) ولا يقوم الاشعار وهو بكسر الهمزة شق جلد البدنة أو طعناتها حتى يظهر الدم منها (مقام التلبية) ولو توجه معها ناويا (بل هو مكروه عند خوف السراية) أى فى قولهم جميعا فان ابا حنيفة قال بكراهته مطلقا وهما قالا بإباحته لكنه بكراهته عند خوف سرايته (والا) أى بأن لا يكون خوف السراية (فحسن) أى عندهما (فى الابل) دون البقر والغنم وكذا الوجه للبدنة من غير تقليد ونوى الحج لا يصير محرما وان توجه معها (والابل تقلد وتجلل) بنشد اللام المفتوحة فيهما (وتشعر) من الاشعار (والبقر لا تشعر) أى بل تقلد وتجلل لكن يستحب التجليل والتقليد احب منه والجمع بينهما افضل (والغنم لا يفعل بها شئ من ذلك) أى بما ذكر من الاشياء الثلاثة (ولو اشترك بسبعة) أو اقل (فى بدنة) أى ابل أو بقرة (تقلدها احدهم بأمرهم) أى بأمر يقيتهم (صاروا) أى كلهم (محرمين ان صاروا معها وبغير أمرهم صار هو) أى وحده (محرم) أى لا يقيتهم (ولو بعث بالهدى) أى ارسله مع شخص أو يديه وقدمه (ثم توجه) أى بعد

المنكرات وحب المساكين وان تغفرلى وترحمنى واذا أردت بقوم فتنة فتوفنى غير مفتون وأسألك حبك وحب من يحبك وحب عمل يقربنى الى حبك (اللهم) متعنى بسمعى وبصبرى واجعلهما الوارث منى وانصرنى على من ظلمنى وخذ منه بثارى يامن لا تراه العيون ولا تحاطه الظنون ولا يصفه الواصفون ولا تغير الحوادث ولا تخشى الدوائر ويعلم مناقيل الجبال ومكايل البحار وعدد قطر الامطار وعدد ورق الاشجار وعدد ما أظلم عليه الليل وأشرق عليه النهار

ذلك (فان كان) أى الهدى البعوث (هدى قران أو متعة) أى هدى تمتع (فى أشهر الحج) وسأئى بيانه (صار) أى صاحب الهدى المذكور (ان صار ناويا) أى الاحرام والجملة الشرطية معترضة بين العامل وهو صار ومعموله وهو (محرما بالوجه) أى الى الكعبة حال سيره (وان لم يكن لهما) أى للقران والمتعة (أولهما فى غير أشهره لا يصير محرما حتى يلحقها وبسوقها) والحاصل ان لاقامة البدنة مقام التلبية شرائط فنها التنية وقد تقدمت ومنها سوق البدنة والتوجه معها والادراك والسوق ان يبعث بها ولم توجه معها فى بدنة المتعة والقران فلو قلده هديه ولم يسقى أو ساق ولم توجه معه لم يكن محرما على المشهور فى المذهب وأما اذا قلده البدنة وبعث بها على يد رجل ولم توجه معها ثم توجه بعد ذلك يريد النسك فان كانت البدنة بغير المتعة والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا أدركها وساقها صار محرما لكن الحقوق شرط بالانفاق وأما السوق بعد الحقوق فيختلف فيه فى الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه فى الاصل فقال بسوقه ويتوجه معه قال فخر الاسلام ذلك أمر اتفاقى وانما الشرط ان يلحقه وفى الكافى قال شمس الأئمة المرخسى فى المبسوط اختلف الصحابة فى هذه المسئلة فمنهم من يقول اذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه فى اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا أدركها فساقها صار محرما فأخذنا بالمتيقن من ذلك وقتنا اذا أدركها وساقها صار محرما لانفاق الصحابة على ذلك رضى الله تعالى عنهم وأما قوله فى أشهر الحج فراه انه يصير محرما فى هدى المتعة بالتقليد والتوجه اذا حصل فى أشهر الحج وأما اذا حصل فى غير هدا فلا يصير محرما لم يدركها أو يسر معها وكذا دم القران على ما ذكره بعضهم وأما بدنة التطوع والنذر والجزاء فلا يصير محرما كيفما كان سواء كان فى أشهر الحج أم لا مالم يدركها وبسوقها

فصل فى ايهام التنية وأما لاقها ومن نوى الاحرام أى نفسه وكذا اذا نوى النسك (من غير تعيين جهة أو عمرة) أى او ارادة جمع بينهما فكان حقه أن يقول أو قران كافى الكبير (صح) أى احرامه اجابا فترتب عليه المحظورات (وزمه) أى المضى فى احد النسكين (وله ان يجعله) أى بغير احرامه المبهم (لا يهـ ما شاء) أى من احد النسكين (قبل ان يشرع فى اعمال احدهما) أى من اركانهما (فان لم يعين حتى طاف) أى للعمرة او مطلقا (ولو شوطا كان) أى صار (احرامه للعمرة) أى منقلباً ومصرفاً (أو وقف بعرفة) أى قبل الطواف (فللحجة) أى فصار احرامه متعينا للحجة وان لم ينو (أى وان لم يقصد الحج فى وقوفه فانه ينصرف اليه شرعا وكذا اذا لم ينو فى طوافه فرض العمرة فانه يتقلب اليه) ولو احصر قبل الافعال (أى افعال الحج او العمرة من اركانها) وتخلل بدم (أو فاته الوقوف) أى بقوت وقته (أو جامع) أى قبل الوقوف أى فأفسده (تعين) أى احرامه المبهم (للمعة) فى الصور الثلاثة فى الاولى يجب عليه قضاءؤها لا قضاء جهة وفى الثانية بفعل افعال العمرة وتخلل ولا حج عليه من قابل وفى الثالثة يجب عليه المضى فى عمرة وقضاؤها (ولو احرم مبهما) أى اولا (ثم احرم ثانيا بحجة فالاول للعمرة) أى فالاحرام الاول المبهم معين بها (أو بعمرة) أى بأن احرم مبهما ثم احرم بها (فالاول للحجة) أى تعين لها (وان لم ينو بالثانى شياً) أى معيناً فى الصورتين (فهو قارن) فى ازمه حجة أو عمرة اما اذا خرج من بيته يريد الحج فأحرم ولم ينو شياً فن أبى يوسف ومحمد انه حج بسا على جواز العبادة بنية سابقة

ولا يوارى منه سماء ولا أرض أرضا ولا بحر مافى قعره ولا جبل مافى وعرة اجعل خير عرى آخره وخير على خواتمه واجعل خير أيامى يوم ألقاك فيه (اللهم) انى أسألك عيشة نقية وميتة سوية ومردا غير محزى ولا فاضح (اللهم) اجعلنى صبوراً واجملى شاكوراً واجعلنى فى عبى صغيراً وفى أصبى الناس كبيراً رب اغفر وارحم واهدنى السبيل الاقوم ثم نورك فهديت ذلك الحمد عظم حلك فغفوت ذلك الحمد بسطت يدك

(ولو أحرمت ما أحرم به غيره) أي ولم يعلم ما أحرم به غيره (فهو مبهم) أي ما أحرم الله أو حكمه كالجهنم (فيلزمه حجة أو عمرة) أي على ما سبق (وان فات) أي قوته (تعين للعمرة فيلزمه وكذا لو أحصر) وكذا لو جامع فأفسده كما تقدم

(فصل) ولو أحرمت بالحج (أي مطلقا) ولم ينو فرضا ولا تطوعا فهو فرض (لان المطلق ينصرف الى الكامل فان كان عليه حجة الاسلام يقع عنها استحصانا بالاتفاق في ظاهر المذهب وقيل اذا بدأ بحجة وعليه حجة الاسلام فأحرمت مطلقا كان نفلا ذكره الزاهد (ولو نوى) أي الحج (من الغير أو الذر أو النفل) أي التطوع (كان) أي حجه (عائوى) أي معين له (وان لم يحج لفرض) أي حجة الاسلام بعد كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المتمدن في هذا الباب وروى عن ابو يوسف وهو مذهب الشافعي انه اذا حج بنية النفل يقع من حجة الاسلام وكأنه قاس على الصيام المفروض لكن الفرق ان رمضان معيار لصوم الفرض بخلاف وقت الحج فانه موسع الى آخر العمر ونظيره وقت الصلاة وعنه ايضا اذا نذر بحجة وعليه حجة الاسلام فأحرمت مطلقا كان نفلا (ولو نوى للمندور والنفل) أي معا (قبل فهو نفل) وهو قول محمد (وقيل نذر) وهو قول ابو يوسف والاول اظهر واحوط والثاني اوسع ويؤيد الثاني قوله (ولو نوى فرضا) أي حجة (ونفلا فهو فرض) أي عند محمد وكذا عند ابو يوسف على الاصح كافي البحر المكنى في المكافى ولو نوى حجة الاسلام والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقا اما عند ابو يوسف لانه لا ينفذ التطوع غير محتاج اليها فلفت وعند محمد لما بطأت الجهتان فانهما اذا تعارضا ساقتا في الحج فتعين صرفه اليه (ولو نوى نصف نسك) أي مثلا (او جملا بطوافه) أي طواف الزيارة (ولا يقف) أي يعرف لاجله (فعليه نسك) أي كامل لانه لا يجزأ وحكم المبهمة تقدم (او حج كامل) أي عليه بطواف ووقوف لانهم جاز كنهان له وكذا عليه سائر الواجبات واجتناب المحظورات (ولو أحرمت) أي يحج (على ظن انه عليه) أي فرضا ونذرا (فتبين عدمه) أي خلاف ظنه (لزمه المضى) أي لشروعه (وان افسده فقتضاه) أي لزمه وهذا بخلاف الصلاة لما قدمناه (وان احصر) أي الظان المذكور (يقبل) أي على ما في البردوى وكشف الاسرار شرح المنار (لا يلزمه القضاء) لانه اذا احصر ونحل بالدم لا يحتاج الى الافعال للفروج (وقيل يلزمه وصححه) أي لزوم (في الغاية)

(فصل في نسيان ما أحرم به) أي الحرم بعد تعيين احرامه او لا (أحرمت بشئ) أي معين كحج أو عمرة أو قرآن (ثم نسيه) أي ما أحرم به ولم يترجم بقلبه ظنه شئ (لزمه حج وعمرة) أي احتياطا اولانه الفرد الاكمل فانه النوع الافضل (يقدم افعاله عليه) كالقرآن المعروف (ولا يلزمه هدى القرآن) أي تخفيفا عليه بسبب النسيان فان اللزوم نوع مؤاخذة ولو كان بالقيام للشكر بتوفيق الجمع بين النسيان ويكون فرقا بين احرام المذكر والناسي في الجملة لا يكون حكمها واحدا من جميع الوجوه (ولو احصر بمحل) أي يتحمل (بهدي واحد) وهو دم النحل من مطلق نسكه لما سبق (ويقتضى حجه وعمرة) أي احتياطا (ان شامع بينهما) أي بالقرآن (او فرق) أي فصل بالتمتع أو غيره (وان جامع) أي قبل طواف العمرة (فعليه المضى فيها) وقضاؤها (أي لقضاءهما بالجماع وعليه شتان وسقط عنه دم القرآن كما تقدم واما اذا جامع بعد طوافها قبل

الوقوف فيفسد حجه دون عمرته وعليه دم لفساد الحج ودم للجماع في احرام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وسقط عنه دم القران وباقي الصور سيأتي في محله (وعبارة بعضهم) أي كالكرماني والسروجي ومؤدى العبارتين واحدا لانه زاد حكم الشك فيه (وان أحرمت بنسك واحد معين فنسيه او شك فيه قبل الافعال) أي قبل ان يأتي بفعل من افعال النسك (فحرم) أي اجتهد وطلب الاخرى لانه غلبه الظن تقوم مقام اليقين في فروع مسائل الدين (وان لم يقع تحريره على شئ) أي معين (لزمه ان يقرن) أي قرانا لغويا وهو الجمع الصوري لا القران الشرعي الموجب للدم ولذا قال (بلاهدى) أي دم للقران على ما صرح به في الغاية واما قوله في المحيط فلا يكون قارنا فعمول على القران الشرعي للجمع بين العبارات فانه اولى من الجمل على اختلاف الروايات (ولو اهل بشيتين) أي نسكين معينين (فتسبهما) أي انهما ساجدتان أو عمرتان أو حجة وعمرة (لزمه القران) أي الشرعي جلا لفعل المؤمن على الصلاح المستحسن في الدين (ودمه) أي دم القران الموجب للشكر وهذا في الاستحسان والقياس أن يلزمه جتان أو عمرتان (فلو أحصر بعث بهديين) أي لانه في احرامين (وعليه قضاء حجة وعمرتين) لانا جعلناه قارنا بخلاف ما قبله اذ لم يعلم بقينا أن احرامه كان بشيتين

(فصل في احرام المغمى عليه) من أغى عليه أي من توجه الى البيت الحرام يريد حجة الاسلام فأغى عليه قبل الاحرام (أو نام) أي وهو مريض كما سيأتي (فدوى ولي عنه رقيقة) أي بعد ما نوى رقيقه عن نفسه أو قبله بأن قال اللهم انه يريد الحج أو أريد الحج له فيسره وتقبله منه ثم يلي عنه (أو غيره) أي غير رقيقه (بأمره) أي السابق على اغماؤه ونومه (اولا) أي أولا بأمره فصالح فعل الغير باختياره (صح) أي احرام الرفيق أو غيره عنه مطلقا وسيأتي بيان الخلاف فيه (وبصير) أي المغمى عليه (محرما) أي بنية رقيقة وتليته وربما يقال يكفي تليته رقيقه عنه بناء على جواز العبادة بنية سابقة (ولا بشرط) لصحة احرامه (تجزيده من لبس المحيط) لانه باب من ارتكاب المحظور (ويجزيده من حجة الاسلام) أي بالاختلاف (ولو ارتكب) أي المغمى عليه الحرم عنه غيره (محظورا) أي ممنوعا من محرمات الاحرام (لزمه وجبه) بفتح الجيم أي مقتضى المحظور من الدم أو الصدقة أو غيرهما وان كان غير قاصد (للمحظور لا لالرفيق) أي لا غيره لانه أحرم من نفسه بطريق الاصاله وعن المغمى عليه بطريق النيابة كالولي يحرم عن الصغير فينتقل احرامه عنه محرما كما نوى هو ولي ولذا لو ارتكب هو ايضا محظورا لزمه جزاء واحد لاحرام نفسه ولا شئ عليه من جهة اهلاله من غيره ثم اعلم انه اذا امر احدهما بوجوبه ورقيقه بذلك فلا خلاف فيه واما ان لم يأمرهم بذلك نصا فأهلوا عنه جاز ذلك ايضا عند أبي حنيفة خلافا لما لو أحرمت عنه غير رقيقه بغير أمره لاروايه فيه واختلف المشايخ على قول أبي حنيفة فيسب يجوز عنه وقيل لا يجوز وقد ذكر القولين في المحيط والذخيرة قال ابن الهمام والجواز هو الاولى قلت وهو الظاهر لثبوت عقد الاخوة بدليل قوله تعالى انما المؤمنون اخوة وقوله عليه الصلاة والسلام السلم اخو المسلم لا يخذله (ولو وافق) أي المغمى عليه بعد الاحرام عنه (او استيقظ) أي النائم المريض بعد نومه الباعث على الاحرام عنه (لزمه مباشرة الافعال) أي بقية أعمال الحج وكذا اجتناب المحظورات (وان لم يبق فقبل لا يجب) أي على الرفقاء (ان يشهدوا به) بضم

وحق ايمانى وارفع درجتي
وتقبل صلاتي واغفر
خطيئتي وأسألك الدرجات
العليا من الجنة آمين (اللهم)
اني أسألك ان ترفع ذكرى
وتضع وزري وتصلح امرى
وتطهر قلبي وتحصن فريقي
وتنور قلبي وتفقر ذنبي
واسألك الدرجات العلا
من الجنة آمين (اللهم) اني
أسألك ان تبارك لي في سمعي
وبصري وفي روعي وفي
خلي وفي أهلي وفي عملي
وحياي وفي عملي وتقبل
حسناتي وأسألك الدرجات
العليا من الجنة آمين يا من
أظهر الجليل وصتر القبيح
يا من

فهديت فلك الحمد ربنا
وجعلناك أكرم الوجوه
وجاءك أعظم الجاه
وعطيتك أعظم العطية
وأهناها طاع ربنا فتشكر
وتعصى فتغفر وتجب
المضطرو وتكشف الضر
وتشفي السقيم وتنقر الذنب
وتقبل التوبة ولا يحد
بألائك أجد ولا يبلغ
مدحك قول قائل (اللهم)
اني أسألك علما نافعا وأعوذ
بك من علم لا ينفع (اللهم)
اني أسألك خير كل المسئلة
وخير الدماء وخير النجاة
وخير العمل وخير الثواب
وخير الحياة وخير الممات
ثبتي وثقل موازيني

أوله أي يحضروه (المشاهد) أي المشاهر (كالطواف) أي طواف الزيارة (والوقوف) أي يعرفه
يعني وسائر الواجبات من وقوف مزدلفة ورمي الجمر والسعي وانما اقتصر على الركنين لأنها
المهم في صحة الحج (بل مباشرة الرقعة) يضم فسكون ويحوز تثليث الرام وهم جماعة يترافقون
في الطريق (تجزيه) لأن عهد المرافقة قام مقام الأمر بالنيابة وهذا القول اختاره جماعة
وجعله صاحب الميسر والاصح وفي العناية الاصح أن نيابتهم عنه في أدائه صحيحة إلا أن احضاره
أولى لا تعين وقيل لا تنادي بأداء رفقته واليه مال قاضيهان وصاحب البدائع وغيرهما في
فتاوى قاضيهان لو أحرم بالحج ثم أغنى عليه فطافوا به حول البيت على غير وأوقوه بعرقات
ومن دلفة ووضعوا الأجار في يده ورموا به وسعوا به بين الصفا والمروة جازي عنى والأفلا لكن
عن محمد لورمي عنه بالأجار ولم يحمل إلى موضع رمي جازوا الأفضل أن يرمي الجمار يده ولا يجوز
أن يطاف منه حتى يحمل إلى الطواف ويطاف به وكذا الوقوف يعرفه انتهى كلامه وهذا
التفصيل حسن جدا وإليه أشار المصنف بقوله (وقيل يجب حمله في الطواف) أي طواف
الفاضة بأن يحمله الرقيق على ظهره أو ظهر غيره وينوي منه الطواف في أوله (والوقوف) أي
باحضاره في موقف عرفه ولو ساعة ليكون أقرب إلى أدائه لو كان مقيما واليه مال شمس الأئمة
السرخسي (لا في الرمي ونحوه) من وقوف المزدلفة والسعي لكونهما من الواجبات وهي دون
الأركان في الاعتبارات (ولو أغنى عليه بعد الإحرام) أي بعد تحقق إحرامه لنفسه (فحمله
متعين) أي على رفقائه (وفاقا) أي اتفاقا فقد ذكر فخر الإسلام أنه إذا أغنى عليه بعد الإحرام
فيطاف به المناك فانه يجزيه عند أصحابنا جيمعا لأنه هو الفاعل وقد سبق النية منه قال ابن
الهيتم وبشكل عليه اشتراط النية في الطواف حيث لم توجد منه فالأولى أن يعمل بأن جواز
الاستنابة فيما يعجز عنه ثابت فيجوز النيابة في الأفعال ويشترط نيتهم الطواف كما يشترط نيته إلا
أن هذا يقتضي عدم تعين حمله والشهود أي الحضور وهو الاصح على ما ذكره في محل آخر

نص - في إحرام الصبي * يعتقد إحرام الصبي المميز للنفل لا للعرض * إذا لم يعتقد إحرامه
عن حجة الإسلام إجماعا قوله في الكبير عندنا ليس في حمله (ويصح أدائه) أي مباشرة أفعاله
(بنفسه) أي دون غيره بأمره أو بغير أمره لعدم جواز النيابة عند عدم الضرورة (ولا يصح
من غيره) أي من غير الصبي المميز (في الأداء) أي مباشرة الأفعال (ولا الإحرام) على ما في
البدائع من أنه لا يجوز أدائه الحج بنفسه وكان حق المصنف أن يعكس في ذكرهما حكمهما
المرتبة بينهما في وضعهما حيث قدم الإحرام على الأداء شرعا (بل يمكن من وليه) أي
نيابة عنه (فيحرم عنه من كان أقرب إليه) أي في النسب (فلو اجتمع والدواخ بحرمه الوالد)
على ما في فتاوى قاضيهان والظاهر أنه شرط الأولوية وهذا كله مبنى على انعقاده نفلا
لكن في شرح الجمع وعندنا إذا أهل الصبي أو وليه لم يعتقد فرضا ولا نفلا وفي الهداية ما يدل
على انعقاده نفلا ثم قال صاحب الهداية واختلف المتأخرون فتح بعضهم انعقاده أصلا وقيل
يعقد ويكون حج مقبرين واعتباد انتهى ويمكن الجمع بأنه لا ينعقد انعقادا ملزما ويعقد نفلا
غير ملزم لأنه غير مكلف ففائدته التعود بعمل الخير ويتفرع عليه أنه لو لم يفعل شيئا من
المأمورات أو ارتكب شيئا من المحظورات لا يجب عليه شيء من القضاء والكفارات ويقوى

لا يؤخذ بالجريرة ولا يهتك
الستر يا حسن الصاوي
يا واسع المفطرة يا باسط
اليد بالرجة يا صاحب
كل نجوى يا منتهى كل
شكوى يا كريم الصنع
يا عظيم المن يا مبتدئ التعم
قبل استحقاقها يا ربنا
ويا سيدنا ويا مولانا ويا غاية
رغبتنا أسألك أن لا تشوي
خلق النار نعوذ بالله من
عذاب النار نعوذ بالله من
عذاب القبر نعوذ بالله من
الذنن ما ظهر منها وما بطن
نعوذ بالله من فتنة المسيح
الدجال (اللهم) أنا نعوذ بك
من جهد البلاء ودرك الشقاء

ما ذكرنا في اختلاف المسائل واختلفوا في حج الصبي قال أبو حنيفة لا يصح منه قال يحيى بن
محمد معنى قول أبي حنيفة لا يصح منه على ما ذكره أصحابه أنه لا يصح صحة يتعلق بها وجوب
الكفارات عليه إذا فعل محظورات الإحرام زيادة في الرقعة لانه يخرج منه من ثواب الحج وكذا
يؤيد ما قلنا في الغاية من أن احتكاف الصبي وصومه وجه صحيح شرعي بلا خلاف وأجره له
دون أبويه انتهى وانعقدت الأئمة الأربعة على أن الصبي يثاب على طاعته وتكتب له حسنات
سواء كان عمرا أو غير مميز لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسناته دون أبويه أو يكون الأجر
لوالديه من غير أن ينقص من أجر الولد شيئا ففي قاضيهان قال أبو بكر الاسكاف حسناته تكون له
دون أبويه وانما يكون هو والد من ذلك أجر التعليم والارشاد إذا فعل ذلك وقال بعضهم
حسناته تكون لأبويه يعني أيضا بناء على التسبب والحاديث يدل عليه فقد روى عن أنس بن
مالك رضي الله عنه أنه قال من جلة ما ينتفع به المرء بعد موته أن ترك ولداته القرآن والعلم
فيكون لوالديه أجر ذلك من غير أن ينقص من أجر الولد شيئا (وينبغي لوليه أن يجنيه) بتشديد نونه
أي يحفظه ويبيعه (من محظورات الإحرام) كلبس الخيط واستعمال الطيب ونحوهما (وان
ارتكبه) أي الصبي شيئا من المحظورات (لا شيء عليه) أي ولو بعد بلوغه لعدم تكليفه قبله
(ولا على وليه) أي وان كان سييا لإحرامه وقام مقامه في مباشرة أفعاله وكذا إذا فعل وليه
محظورا فعليه دم واحد ولا يجب عليه من جهة أهله من غيره شيء (وكل ما قدر الصبي عليه) أي
المميز (بنفسه لا يجوز فيه النيابة عنه) بل يفعله هو بنفسه (والأ) أي وان لم يقدر بنفسه عليه
سواء كان عمرا أو غير مميز (جاز) أي فيه النيابة عنه (الركعتي الطواف) فان الولي لا يصليهما
عن الصبي مطلقا كما أن الوصي لا يصلي ولا يصوم عن الموصي عندنا خلافا لما في فقهنا من أن
كان الصبي مميزا يصلي ركعتي الطواف والائنة طوعه كسائر الواجبات وأما الطواف فسلابا
أنه بطوف بنفسه أن كان مميزا أو لفعله وليه ويطوف به وكذا حكم الوقوف وسائر المأمورات
كالسعي ورمي الجمرات (ولو أفسد نسكه) فيه أنه لا يتصور منه الفساد بالجماع فلعني أنه لو ترك
أركانه جميعا كما يدل عليه قوله (أو ترك شيئا منه) أي من أركانه أو واجباته (لاجزاء عليه) أي ترك
الواجبات (ولا قضاء) أي ترك الأركان من المأمورات حيث شرعه ليس يلزم له لأنه غير مكلف
في فعله (ولو بلغ في إحرامه) أي في أثنائه (فان جدد) أي إحرامه (للعرض) أي بعد بلوغه
(قبل الوقوف) أي قبل فوته (سقط عنه) أي العرض (والأ) أي وان لم يجد إحرامه للعرض
بأن دام على إحرامه المتعقد للنفل (فهو) أي فعليه (نفل) وكان القياس أن يصح فرضا لو نوى
حجة الإسلام حال وقوفه لأن الإحرام شرط كما أن الصبي إذا ظهر ثم بلغ فإنه يصح أداء فرضه
بتلك الطهارة إلا أن الإحرام له شبه بالركن لاشتماله على النية فحسب أنه لم يعد ما صح له كما أن
الصبي لو شرع في صلاة ثم بلغ فان جدد إحرام الصلاة ونوى بها للعرض يقع منه والأفلا
(والجنون كالصبي الغير المميز) أي في جميع ما ذكرناه من الاعتقاد وغيره فلو أفلح الجنون الذي
أحرم عنه وليه وجدد الإحرام قبل الوقوف يكون ذلك من حجة الإسلام ثم الجنون حال جنونه
لا شيء عليه إذا فعل المحظورات أو ترك الواجبات وذكر فخر الإسلام البرزوي وغيره أنه يثاب
عليه إذا فعل شيئا من الطاعات وأدام الواجبات فقوله (إلا أنه إذا جن بعد الإحرام يلزمه الجزاء) يعني

وسوء القضاء وشتمائه
الاعداء (اللهم) مصرف
القلوب صرف قلوبنا على
طاعتك (اللهم) اغفر لنا
وارحنا وارضى عنا وتقبل
مننا وأدخلنا الجنة ونجنا
من النار وأصلح لنا شأننا
كله (اللهم) زدنا ولا تنقصنا
وأكرمنا ولا تهنا وأعطنا
ولا تحرمنا وآثرنا ولا تؤثر
علينا وأرضنا وأرض عنا
(اللهم) أعنا على ذكرك
وشكرك وحسن عبادتك
(اللهم) احسن طاعتنا في
الأمور كلها وأجرنا من
خزي الدنيا وعذاب
الآخرة (اللهم) أقسم لنا

على ما ذكره في الذخيرة من النواذر من انه اذا جن البالغ بعده ثم ارتكب شيئا من محظورات الاحرام فان فيه الكفارة فرأيناه وبين الصبي لكنه مخالف لما صرح به الكرماني من ان الجنون لو ارتكب بعض محظورات الاحرام لاشي عليه وهو محمول على اطلاقة المتناول لجنونه بعد الاحرام وهو المطابق لقواعد الاصولية ان الجنون والصبي خارجان عن التكليف الشرعية بل اظن ان هذا مما اتفق عليه الامة الاربعة وكذا قال عز بن جماعة وقيل عليه الكفارة ثم قوله (ويصح منه الاداء) اي بخلاف بخلاف ما اذا احرم حال جنونه فانه مما اختلف في صحته ففي البدائع احرام الكافر والجنون لم ينقضي لعدم الاعلية وهو لا يتنافى ما قاله ايضا من انه ملحق بالصبي الذي لا يعقل فقال لا يصح منه اداء الحج بنفسه يعني بل فعله عنه وليه فوافقه ما قاله صاحب المحيط وخزانة الاكل انه يحرم عنه ادائه

فصل في احرام المرأة هي فيه اي المرأة في حق الاحرام (كارجل الا) في اثني عشر شيئا منها (ان لها ان تلبس الخيط) اي المحرم على الرجل (غير المصبوغ) اي بورس اوزعفران او عصفرا لان يكون غسلا لا يتقضى (والخفين) اي ولها ان تلبس الخفين (والقفازين) على ما في شرح العوفي للقدوري وشرح الكرخي وغيرهما وهو بضم القاف وتشديد الفاء ما تلبسه المرأة وتغطي به يدها قال في البدائع لان لبس القفازين ليس بالانقضائية يدها وانها غير ممنوعة من ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين فهي تدب جلنائه عليه جعابين الدلائل بقدر الامكان وسبأ في زيادة تحقيق في البيان (وتغطي رأسها) اي لا وجهها الا انها ان غطت وجهها بشيء متجاف جاز وفي النهاية ان سد الشئ على وجهها واجب عليها ودلت المسئلة على ان المرأة منهية عن اظهار وجهها الا الجانب بالضرورة وكذا في المحيط وفي القمع قالوا والمستحب ان تسدل على وجهها شيئا متجافيه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) اي لان صوتها عورة فيفيد الحكم بنفي عند الجانب (ولا تزل) اي في الطواف (ولا تضطجع ولا تسمى بين المبلين) اي بالاسراع والهرولة (ولا تخلق رأسها) لانه مثله كخلق الرجل لحية بل تقصر (ولا تستلم الحجر) اي الامود (عند المزاوجة) اي اذا كان هناك جمع من الرجال (ولا تصعد الصفا كذلك) اي عند المزاوجة (ولا تصلي عند المقام) اي قرب مقام ابراهيم عليه السلام (كذلك) اي وقت التراحم (ولا يلزمها دم لتترك الصدر) اي طواف الوداع وتأخير طواف الزيارة عن وقته اي ولتاخير طواف الافاضة عن ايام النحر (لعذر الحيض والنفاس) قيد في المستثنين لكن على ما في البدائع من ان ترك الواجب بعدر لا يوجب شيئا لا تكون الصورتان مما يختص به النساء وان كان لا يتصور وقوعهما من غيرهن وكأنه في الكبير اعتمد عليه حيث قال انه لا دم عليها لتأخير طواف الزيارة عن ايامه بمنزلة ما في زاد في الكبير ان لها ان تلبس الحرير والذهب وتصلي بأي حلي شأت عند طاعة العلماء وعن عطاء انه كره لها ذلك ثم قال وهذا الفرق في البصر والعناية ولم يذكر الكرماني وهو اولى لانه غير مختص بحال الاحرام قلت بل الخلاف المذكور مختص بالاحرام والافلا خلاف لعطاء وغيره في عدم كراهة لبس المرأة حريرا او حليا (والخشي) اي المشكل (فيه) اي في هذا الفصل (كالانثى) اي احتياطاً لكن حاله في هيئة اللبس مشكل

فصل في احرام العبد والامة اي ولو كان لهما الرقية من حبيبة (ينقذ) اي اجابا (احرام

المملوك) اي من كرا كان أو مؤثنا (ياذن سيده) اي مالكة أو مالكته (وبغير اذنه لنقل) اي وينقذ ايضا لتطوع اي لا لفرض في الصورتين (والمولى ان يحمله) اي يخرج منه من احرامه بمحذور (ان احرم بلا اذن وكره) اي تحمله (بعده) اي بعد اذنه لانه رجوع من وعده وفي زواية من أبي يوسف ان المولى اذا اذن لعبده في الحج فليس له ان يحمله لانه اسقط حق نفسه بالاذن فصار كالحرة فلا يخلل الا بالاحصار ثم ليس على المولى هدي تحمله بل على العبد اذا اذن عليه ايضا ان يقضي ما احرم به (وان ارتكب) اي المملوك (محظورات احرامه لزمه جزاؤه) اي في الجملة (فان كان) جزاؤه (ضوما) كلبسه مذنورا (ففي الحال) اي يلزمه قبل عقده (والا) بأن كان الجزاء ماليا (بعد العتق) يكلف بأدائه ولو لم يملكه الا في ذمته (ولو عتق في الاحرام لا يمكن فحظه) اي فخرج احرامه وتجدد احرام آخر لفرض لان احرامه ملزم له فيجب عليه اقامه (بخلاف الصبي اذا بلغ) اي فانه يجوز له فحظه اي فخرج احرامه وتجدد كصبي (فيقضي) اي المملوك (فيه) اي في احرامه نقلا (ولا يسقط به) اي بهذا الحج (الفرض) اي ولو فرض عليه بعد عتقه

فصل في محرمات الاحرام اي محظورات احرام أحد النساكين ومنمواته المشتملة على المكروهات الشرعية والشاملة للمفسد منها (الرفث والفسوق والجدال) اي المذكورة في الآية حيث قال في فرض فيه الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فارت هو الجماع عند الجمهور او ذكره او دواحيه مطلقا قيل وهو الاصح لانه ابلغ في افادة المبالغة أو محضرة النساء أو كل كلام فحش وفجور وزور والفسوق المعاصي كلها وخصت بحال الاحرام لانها اقبح حيث لا كلبس الحرير حالة الصلاة وقيل هو السباب وأما الجدال فهو ان يجادل رفيقه حتى يفضيه بالنزاع القبيحة بخلاف الجدال على وجه النظر في أمر من الامور الدينية فانه لا بأس به وأما الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل أحد في كل حال (والجماع) خص بالذكر اهتماما بحاله فانه مفسد للنسك في بعض احوال احرامه (ودواحيه كالقبلة والمس) وفي معناهما النظر بشهوة والكلام بمفسدة في الاجنية (والمفاخضة والمعاينة) كان الاولى ذكرهما بالعكس (بشهوة) هذا القيد لاعداد الجماع بالنسبة الى حلاله من المرأة والامة (وازالة الشعر) من الابط والعانة وغيرهما (حلق وتقاوتورا) اي استعمالا للنورة (واحراقا) لو امكنه (مباشرة) اي بنفسه (او تمكينا) اي لغيره حتى يترتب عليه الاثم والا ففي وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون تمكينه او بغيره كما راهما وما نأمنوهما (وحلق الرأس) اي وحلق المحرم رأسه او رأس غيره حلالا كان او محرما لم يفرض ان اداه نكحها وهو تخصيص بتدعيم وكذا الحكم في قوله (وتقصيره والشارب والابطو العانة والرقية) موضع المحاجم (وكذا ما وضع بحجم) (وقص الحية) وكذا تنفها (وحلق رأسه او رأس غيره ولو حلالا) اي ولو كان غيره حلالا وهذا تصرف محال على حتمنا ويستثنى من ذلك قلع الشعر النابت في العين (وقلم الاغافر) الاولى وقلم الظفر (ولبس الخيط) اي على وجه المعتاد (والقميص) خص بالذكر لانه لا يجوز لبسه ولو عدم الا زارا فاقاله لا يمكنه ان يأتريه وفي البدائع وان لم يجد رداء شق فيصبه ولارتدى به يعني ليكون اقرب الى السنة في خصوص الهيئة فلا ينافي ما في البصر لا يحتاج الى شق

والغنية من كل بر والفوز بالجنة والنجاة من النار (اللهم) لا تدخ لنا ذنبا الا فترته ولا هملا لافرجته ولا ديننا الا قضيته ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة الا قضيتها يا ارحم الراحمين ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (اللهم) انا نسألك من خير ما سألت منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ونعوذ بك من شر ما استعانك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ونسألك فيما قضيت من أمر أن تجعل طاعته لى رشدا وأنت

من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا والآخرة ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا واجعله الوارث منا واجعل ثارنا على من نلنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا (اللهم) انا نسألك عزائم مفرتك ومجيبات أمرك وموجبات رحمتك والسلامة من كل اثم

قيصه لانه لو ارادى بالقصيص من غير شق لا بأس به (والسرايل) أى الاخذ بدم الأزار على ما صرح به الرازي لكنه ينبغي أن يحمل على سر والغير قابل لأن يشق ويؤثر به ثلاثا فى قول الجمهور وان لم يجد الأزار بفتح ماحول السراويل ما خلا موضع التكة ويؤثر به ولو لبسه كما عولم يشقه فعليه دم (والعمامة) يكسر العين والمراد به انتهى من تغطية الرأس بلبس المعتاد الاعمال من العمامة وغيره فاقوله (والقلنسوة) كالنخشب (والبرقع) أى على الوجه (والبرنس) بضمين كالبرقع وهو قلنسوة طويلة أو كلب ثوب زاهى منه دراعة كانت أوجبة أو مطرا على ماني القاموس فكان حقه أن يذ كر بعد القلنسوة (وزر الطيلسان) مثلثة اللام والزر بفتح الزاى أى ربطه بالزر وعقد على عنقه ومحل فصل المكروهات كما سيأتى فانه ان أراد لبسه فوق رأسه فلا يحتاج الى قيد زره (والقباء) الظاهر انه عطف على الطيلسان ففيه ما فيه الأولى أن يعطف على الخيط أى ولبسه لكن اذا أدخل يده فى كه والافان أدخل منكبيه فيه بلا ادخال يد فانه يكره وقال زفر عليه دم (ونحوه) أى من الجبة والفروة والباد والعباء (وليس الخفين) أى الا ان لا يجدن عليهما فانه يقطعهما أسفل من الكعبين (والجورين) أى ولبسه سواء كانا متعلين أو غير متعلين (وكل ما يوارى الكعب الذى عند مفصل شراك النعل) أى فى المفصل الذى فى وسط القدم لا الكعب المعبر عند مفصل الرجلين وكذا لبس المحرم القفازين لما نقل عز الدين بن جماعة من انه يحرم عليه لبس القفازين في يديه عند الاشارة الاربعه وقال الفارسي ولبس المحرم القفازين ولعله يحمل على جوازه مع الكراهة فى حق الرجل فان المرأة ليست بمنوعة من لبسهما وان كان الأولى لها ان لا تلبسهما فقله صلى الله عليه وسلم ولا تلبس القفازين جميعا بين الدلائل كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يدل على ان الرجل ممنوع من تغطية يديه اللهم الا ان يقال هو ممنوع من لبس الخيط والله اعلم (وليس ثوب مصبوغ بطيب) أى بورس اوز عفران أو مصفر أو غيرهما بطيب به غطيظا كان أو غير غطيظا (الا ان يكون غسلا) أى غسولا كثيرا بحيث انه (لا ينفذ) بتشديد الضاد المعجمة أى لا يثارت راي صبغه لمسا روى عن محمد انه لا ينعدي أثر الصبغ الى غيره ولا تقوح منه رائحة الطيب وهو الاصح على ما فى البحر الاخر والبحر العميق وقاوى قاضيان والبدايع فالعبرة للرائحة لا للون ولهذا لو كان الثوب مصبوغا بصبغ ليس فيه طيب كالغرة ونحوها فلا بأس بلبسه ولو قبل الفصل لان فيه الزينة فقط والاحرام لا يمنعها واما ما فى المنقطات من قوله ولا يترين المحرم فحمل على خلاف الأولى ونهى التنزيه عنه (وتغطية الرأس) أى كله أو بعضه لكنه فى حق الرجل (والوجه) أى للرجل والمرأه كذا قوله (والطيب) أى استعمال الطيب بعد الاحرام (والتدهين) أى تدهين نفسه والأولى أن يقول والتدهن أو الدهن بالفتح والادهان أى استعمال الدهن مطيبا أو غير مطيب فى بدنه واما قوله فى الكبير فى ثوبه أو بدنه فيمنع بالدهن المطيب على ما هو الظاهر (والكل الطيب) أى وحده لكن عنده خلافا لما وسيا تى زيادة بيان (وشده بطرق ثوبه) أى ربط طيب بفوح ريحه بخلاف شده هودا وصندل مثلا فى الفتح لا يجوز له ان يشده مسكا فى طرف ازاره وهو لا يفيد العموم المستفاد من اطلاق المصنف (وقتل صيد البر) أى دون البحر وكذا اصطياده (وأخذه) أى امساكه ابتداء والامانة عليه (ودوام امساكه فى يده) أى انتهائه

المستعان عليك التكلان
ولاحول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم
« (فصل) فى ذكر أدمية
جليلة المقدار ورد فيه آثار
عظيمة
رأيت أن اذكرها لك أيها
الحاج تصوز ثوابها
والأدمية والاذكار الواردة
كثيرة والانسان ملول
بالطبع ويجب الاحترار
من الملل من دماء الله تعالى
ومن ذكره الكريم فقد
ورد لآيل الله حتى قلوا
فيتمين على الانسان السالك
الى الله تعالى ان يختار من
الأدمية والذكر ما يمكنه
المواظبة عليه ويحفظ
من ذلك ما هو

(والاشارة اليه) أى حال حضوره (والدلالة) أى حال غيبته (والامانة عليه) أى بتوهم من أنواع الامانة كما مره سكين أو مناولته ربح وسوط (وتغيره) أى لاخر اجد من محله من غير ضرورة داعية اليه (وكسر بيضه وتغير ريشه وكسر قوائمه وجناحه وحليه) أى حلب لبسه (وشبه) وكان حقه أن يذ كر عقب قوله وكسر بيضه لما عبر فى الكبير عنه بقوله وشى بيضه أو المراد بالشى طخه الشامل للصيد وبيضه بأى نوع من أنواعه (وبعده وشراؤه وأكله) فيفيد أن قتله وطبخه وأكله كل واحد منها لا يحل فعلة (وقتل القملة ورعيها) أى فى الشمس وغيرها (ودفعها لغيره) مطلقا (والامر بقتلها والاشارة اليها ان قتلها المشار اليه) وفيه ان الاشارة منهى عنها وان كان الجزء لا يترتب الا على مباشرة المشار اليه قتلها (والقاء ثوبه فى الشمس) أى فى غير يده بفضحه وتخلبته (وغسله لئلا كها) أى لاجل موتها قيدله ولما قبله (وخضب رأسه وحليته أو عضوا آخر بالجناح وغسله بالخطمي والوصفة وتليده شعره) أى شعر رأسه (بشئين) أى بشئ خليط (غير مائث) هذا بيان للواقع والافهه مستدرك لفظا ومعنى حيث لا يتصور التلييد بالمائث ولو تصور منع عنه أيضا (ولو من غير طيب) واما اذا كان تلييد بطيب فمما حرامان قال ابن الهمام وما ذكره رشيد الدين البصري وحسن ان يلبد رأسه قبل الاحرام مشكل لانه لا يجوز استحباب التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطيب انتهى ولعله قاله عليه وهو ليس بعيد ولا يظهر له قارق بل هو دون الطيب فى مقام الارتفاق لانه الصاق شعر الرأس بالصمغ ونحوه كيلا يتخلله الغبار ولا يصيبه شئ من الهوام وبقيها من حر الشمس وهذا جائز عند الشافعى ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ملبد أى يرفع صوته بالتلبية حال كونه ملبدا لله الا أن يقال تلييده كان لضرورة (وقطع شجر الحرم وقلعه ورعيه الا الاذخر) ذكره استطرادا تبعا لما فى النهاية وان كانت حرمة لا تتعلق بحالة الاحرام على الخصوصية ولعل الوجه فى ذكره ههنا ان تعرض الحرم لصيد الحرم ونحوه أشد حرمة واقبح معصية وللتنبية ان كل حج ليس فيه ارتكاب المحذور فهو الحج المبرور كما اشار اليه صلى الله عليه وسلم بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه والنخشب بالرفث مع دخوله فى عموم الفسق لكونه مفسدا للحج ولثلايتهم جواز الجماع مع الحلال فانه حرام بالاجماع (وغالب هذه المحظورات) أى المذكورة فى فصل الحرمات (يجب الجزاء بمباشرتها) أى ما عدا الفسوق والجدال (وأما التى) أى المحظورات بمعنى المنومات التى (لا جزاء فيها سوى الكراهة) استثناء منقطع (فهى هذه) أى المذكورات الآتية بعد قوله هذا

فصل فى مكروهاته ازالة التفتيح بفممين أى الوسخ والدرن وكذا الشعث وهو تفرق الشعر لحديث الحاج الشعث التفل ولقوله تعالى ثم ليقتضوا قنصهم وظاهر الآية ان ازالة التفتيح حال الاحرام حرام ويؤيده ما فى المحيط ازالة التفتيح حرام لكنه مقيد بما اذا كان الاغتسال بالماء الحار كما قال ابن الاثير (وغسل الرأس والحية والجسد) أى سائر البدن (بالسدر ونحوه) كالاشنان والدلوك والصابون (ومشط رأسه) لاحتمال قطع شعره ولما فيه من التزين وازالة الشعث فكان الأولى ان يقول ومشط شعره ليشمل لحيته أيضا (وحكته) أى حك

أوفى لحاله وأرق لقلبه
وأخف على لسانه قاله ليل
مع المدامة أفضل وأشد
تأثيرا فى القلب من الكثير
المنقطع ومثال القليل
الدائم مثال قطرات الماء
فانه اذا دام تقاها على
الحجر الصلد أحدث فيه
حفرة بخلاف الماء الكثير
اذا انصب دفعة أو دفعت
متفرقة متباعدة الاوقات
لم يظهر له أثر وقد ورد لكل
واحدة من هذه الكلمات
العشر تأثيرات عظيمة فاختر
ان تكرر كل واحدة منها
أو بعضها صبح كل يوم ثلاث
مرات وهو أفضلها

شعر رأسه وكذا لحينه وسائر جسده حكا شديدا لما فيه من التعرض لقطع الشعر وإزالته وتنفه وأما قوله (إن أفضى إلى قتل الهوام وإزالة الشعر) فغير ظاهر لأنه حيثئذ يعد من المحرمات لأن المكروهات (وعدا الطبيب على عنقه) فلو تطيل من غير عقد فلا بأس به (والقائمات بالعباء ونحوهما) كالجبة والقرو واللباد (على منكبيه من غير إدخال يديه في كيه) والظاهر أن إدخال أحدهما كذلك (وعدا الأزار والرداء) أي ربط طرف أحدهما بطرف الآخر (وإن يخله) أي كل واحد منهما (بخلال) كخوابة (وشدهما بحبل ونحوه) من رباط ومنطقة (وليس الثوب المنخر) أي الذي ينخره بعد الإحرام قال صاحب المراج الوهاج ولا بأس أن يلبس الثوب المنخر لأنه غير مستعمل بجزء من الطبيب وإنما يحصل منه مجرد الرائحة وذلك لا يكون طيبا لكن قد مع العطارين وأغرب المصنف بقوله في الكبير ويرد قولهم أن المنسج لطيب والرائحة لا لون انتهى حيث لا كلام في اللون ولا في الطيب لعدم الخلاف فيهما ولا في قصد الرائحة بالفعل كالثم وإنما الكلام للرائحة التي تحصل في الثوب أو البدن من غير قصد كالعود مع العطار ونحوه ممن لا يكون له ريح قائم فانه جائز بخلاف فاس عليه ليس الثوب المنخر فإن بخوره لم يقع بفعله وشدهما يحصل بقصده مع أنه قال في المحيط على ما نقله عنه الفارسي إذا شم الطبيب لا يكره وكذا لو أجاز أي ثوبه بطيب ثوب رائحته بعد الإحرام بقوله (وشم الطبيب) أما مختلف فيه وأما محمول على قصده وكذا ما ذكره في البحر الزاخر ويكره له شم الریحان والطيب والمفرجل والأترج وما أشبه ذلك انتهى وأبعد بعض الشافعية حيث قال يكره له شم أن يرى الطبيب ولو من بعد (ومسه) أي لمس الطبيب (أن لم يلتزق) أي شئ من جرمه إلى بدنه فانه حيثئذ نوع من استعماله بخلاف ما إذا تعلق به ريحه وعقب به فوحده فانه لا يضره (وشم الریحان) أي المعهود (والثمار الطيبة وكل نبات له رائحة طيبة والجلوس في مكان عطار) وكذا معه (لا شتم الرائحة) بهذه النية (والزينة) لما قدمناه (وتعصيب شئ من جسده) قال ابن الهمام ويكره تعصيب رأسه ولو صب غير الرأس من بدنه يكره أيضا إن كان بلا علة انتهى وهو يفيد أن تعصيب أجزاء الرأس مكروه مطلقا موجب (الجزاء) بعذر أو غير عذر لأن صاحب العذر غير آثم فالصواب أن يذكر تعصيب الرأس والوجه في المحظورات وتعصيب غيرهما في المكروهات (والدخول تحت استار الكعبة) أي مع شرافتها (إن أصاب رأسه أو وجهه) ولو بعضهما (وتغطية أنفه أو ذقنه) أي مابين لحينه (أو مارضه) بفتح الراء أي طرف وجهه (ثوب) متعلق بالتغطية وقيد لها احترازا من تغطيتهما بالبدن (واكل طعام) أي غير مطبوخ (يوجد منه رائحة الطيب) بخلاف المطبوخ فانه لا يكره وكذا إذا كان المخلوط غير مطبوخ ولم يوجد منه ريح فانه حيثئذ مغلوب مستهلك فلا شئ عليه وكذا حكم الشراب وهذا كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فلا شئ عليه بأكل الزعفران فانه يستعمل في الأطعمة فالصحيح بها ولا ي حنيفة أنه طيب حقيقة ولا تسقط هذه الحقيقة بالضرورة التبعية للطعام بأن كان في طعام مسته النار لم يمتد كذا في الشمي (وكب وجهه على وسادة) فانه بمنزلة تغطية وجهه فيكره (بخلاف خديه) أي وضعهما وكذا وضع رأسه عليها فانه وإن كان يلزم منه تغطية بعض وجهه أو رأسه إلا أنه رفع تكليفه لدفع الجرح فانه الهيئة المعتادة في النوم بل

الكيفية المستحبة فيه بخلاف كب الوجه فانه الرقعة الغير المتعارفة بل الكيفية المنبذة عند أبواب المروءة

فصل في مباحاته الفصل في أي الاغتسال بالماء القراح وماء الصابون والاشنان ويكره بالسدر كما سبق لكن يستحب أن لا يزال الوسخ بأي ماء كان بل يقصد الطهارة أو دفع القبار والحرارة (والشمس في الماء) حيث لا فرق بينه وبين الغسل في هذا الباب مع ما فيه من الإيحاء أنه لا يضره التغطية بالماء (ودخول الحمام) لتقوية البدن وغيرهما وكذا الغسل بالماء الحار (وغسل الثوب) أي لطهارة أو النظافة لا لفصد قتل القمل والزينة (وليس الخاتم) أي لأنه سنة لمن احتاج إليه والأفلاوي تركه مطلقا (وتقلد السيف) أي ونحوه (والقتال) أي مقاتلة عدوه بدأ ودفعاً على وجهه جوز شرطا (وشد الهيمان) بكسر فسكون أي ربطه في وسطه سواء كان فيه نفقته أو نفقة غيره (والمنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أي وشدها وفي رواية عن أبي يوسف كراهتها إذا شدها بربسم وفي أخرى عنه يكره إذا كان لها بزيم وهو حلقة لها لسان يكون في رأس المنطقة يشدها وعنه كراهة منطقة الحرير (والسلاح) وهو تعصيم بعد تعصيص السيف فذكر أحدهما فمن عن الآخر (والاستظلال) أي قصد الانقياع إلى الظل (بيت) أي من داخل أو خارج (ومحل وعارية) بفتح العين وتشديد النخبة أي محفة وفي الكبير هي مركب صغير كهد الصبي أو قريب منه (وفسطاط) بضم الفاء أي خيمة كبيرة ولعل المراد بها ما لم يصل رأسه إليها أو فيه تجريد أريده مطلق الخيمة (وثوب) أي مرفوع على عود أو يده أو يده غيره بحيث لا يمس رأسه (وغیرها) أي وغير المذكورات كظل الجدار والجبل والجل وأمثالها (والاكتحال) بالاطيب فيه أي عملا بالسنة وتقوية للبصرة لا قصد الزينة (والنظر في المرأة) أي الاطلاع على الهيئة (والسواك) أي استعمال المسواك (وتزع الضرس) أي قلعه مطلقا (والظفر المكسور) أي قطعه (والفصد) أي الانقصاد (والجامة) أي الاجتنام (بلازالة شعر) أي في موضعها (وقلع الشعر الثابت في العين) وكذا قطع العرق والاختناق وانقواء الدم والقرح (وجبر المكسور) أي إصلاح المكسور (وتعصيبه بخرقه) وكذا تغطيته إذا لم يكن برأسه ووجهه (وليس الخنز) وهو نوع من الثياب كالقطن (والبر) أي سائر أنواع البر (والثوب الهروي والروى والقصب) بفحيتين أصناف من الثياب وهذا كله إذا لم يكن مغطيا ولا حريرا ولا ملونا بطيب (والبرد الملون كالعدني) أصناف من الثياب بخلاف الأبرسيم كما قاله الفارسي (والوشع بالقميص) بأن يأزر به ويجعل باقيه في جانيه أو في أحدهما وأما ما يفعله بعض الجهلة من إخراج كم واحد فقير مفيد إذ يصدق عليه أنه لا يلبس القميص على وجهه المخطط (والارتدابه) أي بالقميص (والأترابه) أي بالقميص على طريق الأفراد أو الاجتماع (وبالمراويل) أي الأترابها (والتمزم بالعمامة) أي الأترابها من غير عقدتها فانه حيثئذ لا يطلق عليه أنه ليس بالعمامة إذ انتهى عنه هو اللبس المعتاد (وغرز طرفي رداءه في أزاره) بل يستحب هذا عند إرادة صلواته لئلا يمتد عن الإقبال (والقاء القباء) ثوب مشهور (والعباء) كساه معروف (والقرو) وكذا اللباد (عليه) أي على نفسه (بلا إدخال منكبيه) وقد سبق عنه هذا في باب المكروهات فيناقضه ذكره في المباحات فالصواب أن يقول والقاء

أو أكثرها وهو سبعون أو أوسطها وهو عشر مرات وهو الوسطا ختره لعلك توفق على مواظبتها أو مواظبة بعضها فتكون من سعد الدنيا والآخرة إن شاء الله تعالى (الأولى) لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير (الثانية) سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (الثالثة) سبحون قدوس رب الملائكة والروح (الرابعة) سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم وبحمده فوله أو مارضه بفتح الصواب بكسر

قوله من عن الآخر الصواب أن الخاص المقدم لا يفتى من العام المؤخر وقوله وانقواء المناسب وفقاً اه (الخامسة) استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحى القيوم وأساله التوبة والغفرة وأساله العفو والمغفرة (السادسة) اللهم لا مذهب لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا راد لما قضيت ولا ينفع ذا الجند منك الجند (السابعة) لا اله الا الله الملك الحق المبين (الثامنة) بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شئ في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم (التاسعة) اللهم صل وسلم وبارك أفضل صلاتك وسلامك وبركاتك على سيدنا

القباء ونحوه على نفسه وهو مضطجع اذا كان لا يعد لابسا اذا قام كاذ كره في الكبير اللهم الا
أن يقال مراده ههنا بالقاء القباء لبسه مقلوبا ومعكوسا لكن صرح في باب المباحات من المنك
الصغير بلفظ والقاء القباء على منكبيه بلا ادخال يديه في كفيه (ووضع خده) وكذا رآه (على
وسادة) اي بلا خلاف لما تقدم (ووضع يده او يديه على راسه او اتفه) اي بالاتفاق لانه
لا يسمى لابسا لرأس ولا مغطيا للأنف (ولبس المداس) بكسر الميم وهو ما يداس به الارض من
النمل المتعارف عند العرب (والجمجم) بفتح الجيمين معرب المداس على ما في القاموس
(والمكعب) وهو الكوش الهندي الذي لا يغطي كعب الاحرام (والشحك) وهو السم موزة
البغدادية التي لا تغطي الكعب (والمصندلة) بصيغة المجهول في البدائع رخص مشايخنا
التأخرون في لبس المصندلة قياسا على الخلف المقطوع لانه في معناه انتهى وهذا كله مع وجود
التعلين وقدرته عليهما الا انهما افضل لكونهما على هيئة السنة والخروج عن خلاف بعض
الائمة (وتغطية اللحية مادون الذقن) لانه ليس من الوجه وهو بدل بعض منها (واذنيه) لانهما
عضوان مستقلان ولو هما من الرأس في حكم المصح عندنا وهذا من الوجه عند بعض السلف
(وقفا) لانه عضو على حدة بلا خلاف في القاموس القفاوراء العنق ويذكر وقد عرفت (وقفا) وهذا
لا يصح مبنى ومعنى اما المبنى فلكونه مجرورا بالاضافة فتحق العبارة أن يقول فيه أو فاه واما المعنى
فلا تخرج من اجزاء وجهه فليس ذلك مباحا بل كره له كتغطية ذقنه واتفه ثم قوله (ويديه)
بظاهاه يفيد جواز لبس القفازين وفيه بحث سبق وتقدم انه حرام عند الاربية فحصل على
تغطية يديه عند بل ونحوه (وسائر يديه سوى الرأس والوجه) اي كلاهما او بعضهما (والحل على
راسه اجانة) بكسر همز وتشديد جيم اي مركنا او طشنا (او عدلا) بكسر الهمزة اي نصف حل
يعدل مثله (او جوالقا) الظاهر انه غير منصرف لانه جمع على ما في القاموس لو هاء معروف
والاظهر انه معرب لجوال وزيد فيه القاف حال التعريب (او طبقا) اي صحن او صحنفة (ونحو
ذلك) كقدر ولو خ وباب (بخلاف حل الثياب) اي على راسه ولو كانت في تيجة واكل
ما اصطاده اي بغير امره (حلال) اي في الحل من غير ان يشاركه فيه محرم بوجه من وجوه الامانة
عليه وذبحه غير محرم في غير الحرم (واكل طعام فيه طيب ان مسته النار) وكذا ان لم يمسسه كما
سبق (او تغير) في الخبة وله اكل طعام فيه طيب بما مسته النار وتغير واما اكل طيب غير نه النار
ولم يخلط بطعام او خلط وطبخ ولم تغيره النار فيكره اكله ان وجد منه رائحة ولا يجب عليه شيء
(واليمن) اي وله استعمال اليمن بالاكل والشرب (والزيت) اي دهن الزيتون (والشيرج)
اي دهن الحميم والمراد بهما انما الصان من الطيب المستفاد من عموم قوله (وكل دهن لا طيب
فيه والشحم) اي دهنه وكذا الآية والمراد اكل هذه الاشياء ويحتمل الادهاان بها ايضا في
الخزافة الاكل لو غسل راسه ولحيته بالصابون او الخمر او دهن زيت او شحم لا بأس به لكن
قال المصنف في الكبير قوله زيت مخالف لما في غيره من ان استعماله لا يجوز الا في جراحة قلت
ولعل كلام غيره من الزيت المطيب او محمول على عدم الضرورة فلا مناقضة ولا مخالفة ولذا
اطلق في قوله (ودهن جرح) بفتح الدال وضم الجيم وقفا (او شقاق) بضم اوله (وقطع شجر
الحل وحشيشه رطبا وياسا) افاد كره عدم القياس للحل على الحرم (وانشاد الشعر الذي)

محمودا له وصحبه اجمعين
والانبياء والمرسلين
والملائكة والقربين وسائر
عبادك الصالحين (العاشرة)
أعوذ بالله العليم العظيم
من الشيطان الرجيم أعوذ
بك من همزات الشياطين
وأعوذ بك رب أن
يحضروني هذه العشرة
كلمات اذا كرر كل واحدة
عشر مرات حصل له
ثواب مائة كلمة وذلك
أفضل من ان يكرر
ذكرها واحدا مائة مرة
لانه لكل واحدة من هذه
الكلمات فضل عظيم
مستقل عن غيره والقلب
بكل واحدة قلبه وتلذذ

لا تم فيه فان انشاد الشعر القبيح وانشاء مذموم مطلقا وفي حال الاحرام أكثر حرمة الا انه
لا يجب فيه شيء الا التوبة (والتزويج والتزويج) اي اصابة ونيابة خلافا لشافعي حيث يحرمه سيما
حال بقاء الاحرام ولو قبل سعي الحج (وذبح الابل والبقر والغنم والدجاج) اجماعا وهو بالتثليث
والفتح اخف واشهر (والبطل الاهلي) بخلاف الوحشي فانه صيد (وقتل الهوام) كالوزغ
والحيتة والعقرب والذباب والبعوض والبرغوث ومن غريب ما وقع أنه سأل عراقى بعض أهل
العلم عن قتل الذباب في حال الاحرام فقال سبحانه الله تقتلون أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم
بغير حق وتخرجون عن قتل الذباب هذا من أعجب العجائب (وحك رأسه برقيق) أي يطون أنامله
لئلا ينقطع شعره وكذا حكم لحيته (وجسده) أي وحك سائر يديه برقيق ان خاف سقوط شيء من
شعره وان لم يخف فلا بأس بالحك الشديد ولو أدى وحك سائر يديه برقيق ان خاف سقوط شيء من
دم والجلوس في دكان عطار) وكذا مع من له رائحة فائحة (لا اشتام رائحة) اي لا يقصد ان
يشم رائحته او يعقب به من رائحته وزاد في الكبير وضرب خادمه أي اذا استحققه لضرب
الصدى بقي عبده الذي اضل الناقة التي كان عليها زاملته بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينعته
ويؤخذ منه ما شتهر ان من غام الحج ضرب الجمل على اضافة المصدر الى مفعوله وان حله
بعضهم على انه من اضافته الى فاعله فيفيد كمال تحمله في سبيله (واذنم احرامه) اي بشرائطه
وكل باجتناب محظوراته ومكروهاته (دخل مكة) اي بأدابه (وفعل ما يأتي في باب هذا) وفيه
اشارة لطيفة الى ان التقدير هذا

باب دخول مكة

اي آداب دخولها (زادها الله تعالى شرفا وكرما) اي كرامة (وتعتظيا) اي مهابة (وصفة اداء
الافعال) اي الالتزام ان يفعلها حيث (اذا وصل الحرم اول الحرم) المحترم وهو معين من كل
جانب بنوع من العلامة يبين بها الحل من الحرم المحترم واما قوله في الكبير ووصل الى العلمين
فهو وهم انه يخص بن رجوع من عرفات وليس كذلك كما يدل عليه بقية كلامه الا في (فعليه
بالسكينة) اي الطمأنينة في الباطن (والوقار) اي الرزاق المنافية للخفة في الظاهر (والدعاء)
اي وجلازمة الدعوات (بقضاء الاوطار) اي لاجل قضاء الحاجات الدينية والدنيوية
(والاكثر من الاستغفار) الاولى بالاكثر (لخطا الاوزار) اي لوضع افعال الاثم ونحو
ما سبق له من الذنوب في الايام (والافضل) اي ان قدر (ان يدخله) اي الحرم (حافيا) لقوله تعالى
فاخلع نعليك انك بالوادي المقدس طوى (راجلا) اي ماشيا لقوله سبحانه يا توكرجالا اي مشاة
وقدمه سم على الركبان بقوله وعلى كل ضامر اي بعير ضعيف لطول الطريق يأتين من كل فج
عقبى الى قوله ليطوفوا بالبيت العتيق وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الانبياء عليهم
الصلاة والسلام كانوا يدخلون الحرم مشاة حفاة وعن ابن الزبير قال حج الف نبي من بني
اسرائيل لم يدخلوا مكة حتى عقلوا انعامهم بنى طوى فدخلوه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما ذكر
لدفع الحرج عن الامة المرحومة لكونه نبي الرحمة وفيه اشارة الى ماله من العظمة الزائدة على كل
من له منة بالمرتبة (حاسرا) اي كاشف الرأس وفيه اشارة اي الحرم لا يكون الامكشوف الرأس
وله اراد ان المعذور ايضا يكشفه ولو ساعة ان لم يكن فيه مضرة ليفيد نوع مذلة في حضرة العزة

اذا لاحظت اذا كر معناه
والنفس في الانتقال من
كلمة الى كلمة نوع رويحة
واسترواح بلا حظة معانيها
المجددة فليتوجه الى ذلك
توجهها تاما من غير أن
يجريها على لسانه من غير
ملاحظة معانيها فان
المعاني للالفاظ كالارواح
للجساد وبدون ملاحظة
المعنى يكون كالجسد الميت
فلا يكون تأثير فليضل
فكره ساعة الصلاة وقراءة
الاوراد من الشواغل فانه
في ذلك الحال يتأخر به
وهل يليق ان يتخاطب
سلطانا من سلاطين الدنيا
وهو ذاهل عما يلفظه

كما اشار اليه بقوله (كمجنون) اي مذنب مجنون او عبد شارد مأخوذ (يعرض على الملك الففار) فان السلطنة تقتضي العزة الموجبة لغير المذلة المتقتضية للمرجعة والمفخرة ويقول الله هم ان هذا حرمك وحرم رسولك فحرم على ودي وعظمى على النار اللهم آمين من عذابك يوم تبعث عبادك (ثم يلبي) اي يستمر على التلبية (ويثنى على الله تعالى) اي بالتسبيح والتحميد والتعظيم والتجديد (ويصلي على نبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم) لانه الهادي الى صراط الحميد (ويدهو) لنفسه أيضا ولو لديه وشايحه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين (الى ان يصل بذي طوى) بضم الطاء متونا وغير متون وقد قرئ بهما في القرآن وفي القاموس مثلثة الطاء وينون موضع قرب مكة من طريق العمرة يعني التمتع وقال ابن جماعة ان ذاطوى ما بين التنية التي يصعد اليها من الوادي المعروف بالزاهر وبين التنية التي ينحدر منها الى الابطح والمقابر وقبل غير ذلك فان نيسر المكان الثمين فيها والافصح اذيه (فيقتل) أي من ما يزه أو غيره (به) أي فيه (ان دخل) مكة (من طريقه) لانه فيما بين الحرمين (والافصح نيسر) أي بمأقوله أو ما بعده أو فأى موضع من قرب مكة ان دخل من غير طريقه كن دخل من طريق العراق مثلا فيقتل من يترميونة ببطحاء مكة الذي يحاذي جبل حراء (وهو) أي هذا الفصل (مستحب) أي الطهارة والنظافة على قصد الدخول (حتى لحائض والنفساء ولا بأس بدخوله) أي الحرم والصواب بدخولها أي مكة (ليلا ونهارا) أي لكن دخولها نهارا (أفضل) أو التقدير لا بأس بالدخول ليلا أو نهارا وهو أعتى النهار أفضل وهذا قول النخعي وأصحى من الشافعية وفي فتاوى قاضيهما المستحب ان يدخلها نهارا لما كان ابن عمر رضي الله عنهما لا يقدم مكة الا بذي طوى حتى يصبح ويقتل ثم يدخل مكة نهارا وبذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله رواه الشيخان واللفظ لمسلم والجمهور على انه يجوز له ان يدخل ليلا أو نهارا متى شاء من غير كراهة بل هما على السواء وقال بعض الناس بكره دخولها ليلا ولعله كراهة تنزيه للمضافة على أسبابه من الحرمانية (ويستحب) أي عند الاربعة (ان يدخل) أي مكة (من تبة كداء) بفتح الكاف مدودا على ما صححه صاحب القاموس وهي العقبة العليا على درب المعلى (من أعلى مكة وهو الجحون لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل منها عام الفتح تفاؤلا بالاستعلاء ولان ابراهيم عليه السلام دعا فيه بأن يجعل أفقده من الناس تهوى اليهم ولان باب البيت مثل الوجه والوجه في أمائل الناس ان يقصد اليهم من وجوههم لامن ظهورهم (قيل) قائله الطرابلسي (وان لم تكن) أي التنية العلية (في طريقه) بأن جاء مثلا من جهة اليمن أو العراق (ينبغي ان يعرج) أي يميل من طريقه (اليها) أي الى تلك التنية ليدرك المذوبة على متابعة السنة السنية (في الحج والعمرة) أي بلافراق بينهما وهو ظاهر بالنسبة الى الآفاقية من طريق المدينة النبوية والافتداعتر صلى الله عليه وسلم من الجمرات ولم يروا احد انه دخل من تلك التنية وهذا كله اذا لم يكن ضيق وزجة فان كان فلا بأس ان يدخلها من أى موضع شاء خصوصا في هذا الزمان الذي ارتفع فيه الزجة من غالب افراد الانسان عند حصول ضيق المكان (وقيل في العمرة بدخل من أسفل مكة) ولعل هذا القيل خص من خرج من مكة على قصد احرام العمرة من التمتع والافس ومعارض بماتت في السنة (واذا رأى مكة) أي بلدها (دعا) أي بقوله اللهم اجعل لي بها قرارا وارزقني فيها رزقا حلالا

حال خطابه مع ان السلطان لا يطلع على سريرة هذا الذي يخاطبه فكيف يخاطب رب العالمين المطلع على السرائر والمنصفي الصدور بخطاب هو فافل من معناه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فان هداه الله تعالى ووفقه اذلك واغلب على ذلك كل يوم وأحسن الاوقات لذلك بعد صلاة الصبح وعلى الله تعالى القبول (وقية-را) أيضا من الآيات والسور القرآنية جلة وردت الآثار بفضلها وهي سورة الفاتحة مرة وسورة الاخلاص ثلاثا

وكذا اذا بلغ رأس الردم من أعلى مكة وهو المعنى الاكن بالمدعى وكان يبدو البيت منه فهناك يقف ويدهو بما شاء من الدماء وأحسن ما يقال فيه وفي غيره ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني أسألك من خير ما سألت منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (ويكون في دخوله مليا) أي تارة (داهيا) أي أخرى (الى ان يصل باب السلام) أو غيره من الابواب الكرام والاول أفضل (فيدأ بالمجد) أي بدخوله تعظيما لبيت الله وتعظيلا لعبادته الا أن يكون له عذربان يخشى على أهله وماله الفتنة والضياح ولهذا قال تعالى ليجر الزاخر وشرح القدوري (بعد حط أقاله) أي في موضع حصين ليكون قلبه قارضا (وقبله) أي قبل حطه (أفضل) أي دخوله في المسجد (ان نيسر وان كانوا جماعة اشتغل بعضهم بحط الاثقال) أو بحفظها بعد حطها (وبعضهم بأداء الاضال ولا يؤخره) أي دخول المسجد والطواف (لتغيير ثياب ونحوه) أي من استجار منزل واكل وشرب (الاعذر وان كانت امرأة لا تبرز للرجال) أي سواء جيلة أو غيرها (يستحب لها ان تؤخر الطواف الى الليل) لانه استرلها فصل يستحب (ان يدخل المسجد من باب السلام) أي ولو دخل من أسفل مكة (مقدما رجلاه اليمنى) أي على اليسرى في الدخول كما هو السنة مطلقا (داهيا مصلبا على النبي صلى الله عليه وسلم) أي يقول هو ذل الله العظيم وبوجهه الكريم وصلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي جميع ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك ويناسب المقام أن يقول ماروى اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام حينارنا بالسلام وأدخلنا دار السلام تباركت ربنا وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام (حافيا الآن يستنصر) كما في الاختيار وزاد في كثر العباد وقبل عتبته (واذا رأى البيت) أي الكعبة المعظمة (هلل وكبر ثلاثا) قبل لهما أو للاخير منهما (وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) (ودعا بما أحب) وقد روى الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا نظر الى البيت قال اللهم زد بيتك هذا شرفا وتعظيما وتكريما وبرامه وعبادة (ومن أهم الادعية طلب الجنة بلا حساب) وهو مستلزم لحسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب (ولا يرفع يديه عند رؤية البيت) أي ولو حال دعاؤه لعدم ذكره في المشاهير من كتب الاصحاب كالقدوري والهداية والكا في البدائع بل قال السروجي المذهب تركه وبه صرح صاحب الباب وكلام الطحاوي في شرح معاني الآثار صريح أنه يكره الرفع عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ونقل عن جابر رضي الله تعالى عنه أن ذلك من فعل اليهود (وقيل يرفع) أي يديه كما ذكره الكرماني وسماه البصري مستحبا وكأنهما اعتمادا على مطلق آداب الدماء ولكن السنة متبعة في الاحوال المختلفة أما ترى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعا في الطواف ولم يرفع يديه حينئذ وأما ما فعله بعض العوام من رفع اليدين في الطواف عند دعاء جماعة من الأئمة الشافعية والحنفية بعد الصلاة فلا وجه له ولا عبرة بما جوزه ابن حجر المدني وقد بلغني أن العلامة ابرهيم طوشي كان يزجر من يرفع يديه في الدعاء حال الطواف (ثم يتوجه نحو الركن الاسود ولا يشتغل بخصية المسجد) لان تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف لمن عليه

والمعوذتين ثلاثا وآية الكرسي ويقرأ آمين الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير لا يكلف الله نفسا الا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤخذنا ان نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا اصرا كنا جنة على الذين من قبلنا ربنا ولا تجعلنا مالا يفاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا

الطواف او اراده بخلاف من لم يردده واراد ان يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد الا ان يكون الوقت مكرها للصلاة (ولا يشي آخر) اي من السنن الزائدة كصلاة الضحى والاشراق والتهجد (الا ان يكون عليه فائتة) من الفروض اي وهو صاحب ترتيب (او) كان (يخاف فوت المكتوبة) اي نفسها (او الوتر) اي فوته (او حنة راتبة) اي من السنن المؤكدة القبلية والبعدية (او فوت الجماعة) اي في المكتوبة وكذا جماعة الجنازة (فيقدم كل ذلك على الطواف) اي طواف التحية وغيرها

فصل في صفة الشروع في الطواف اذا اراد الشروع فيه في اي طواف بعده سعي فانه حينئذ يسكن الاضطباع والزل له (ينبغي ان يضطبع قبله) اي قبل شروعه فيه (بقليل) وليس كما يتوهمه العامة من ان الاضطباع سنة جبرية مع احوال الاحرام بل الاضطباع سنة مع دخوله في الطواف على ما صرح به الطرابعي وغيره لكن قالوا لو اضطبع قبل شروعه في الطواف بقليل فلا بأس به وهذا يقتضي افضلية المعبة وما ذكره في الاصل مطابق لما قاله ابن الهمام فيفيد افضلية القبلة فيهما ما بين في الجملة فقول في الكبير ولا تنافي بين القولين كما لا يخفى غير ظاهر كما لا يخفى هذا واعلم ان الاضطباع سنة في جميع اشواط الطواف كما صرح به ابن الصياغ فاذا فرغ من الطواف فترك الاضطباع حتى اذا صلى ركعتي الطواف مضطجعا يكره لكشف منكبيه وبأني الكلام على انه لا اضطباع في السعي (وهو) اي الاضطباع المسنون (ان يجعل وسط رداءه تحب ابطه الايمن ويلقي طرفه) او طرفه (على كتفه الايسر ويكون المنكب الايمن مكشوفاً) اي على هيئة ارباب الشجاعة اظهار الجلالة في ميدان العبادة (وهو) اي الاضطباع (سنة في كل طواف بعده سعي) كطواف القدوم والعمرة وطواف الزيارة على تقدير تأخير السعي وبغرض انه لم يكن لابسا فلا ينافي ما قال في البحر من انه لا يسكن في طواف الزيارة لانه قد تحصل من احرامه وليس الخيط والاضطباع في حال بقاء الاحرام وهذا ظاهر ولكن من لبس الخيط لم يذره بل يسكن في حقه التشبه به ولم يتعرض له اصحابنا وذكر بعض الشافعية ان الاضطباع انما يسكن ان لم يلبس الخيط اما من لبسه من الرجال فيعذر في حقه الاتيان بالسنتأى على وجه الكمال فلا ينافي ما ذكره بعضهم من انه قد يقال بشرع له جعل وسط رداءه تحت منكبه الايمن وطرفه على الايسر وان كان المنكب مستورا بالخيط لم يذره قال في عدة المتناك وهذا لا بعد لما فيه من التشبه بالاضطباع عند العجز عن الاضطباع وان كان غير مخاطب فيما يظهر قلت الاظهر فضله فان ما لا يدرك كله لا يترك كله ومن تشبهه يقوم فهو منهم (ثم يقف مستقبل البيت بجانب الحجر الاسود مما يلي الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر من يمينه ويكون منكبه الايمن عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه الكيفية مستحبة) اي الخروج عن خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه قال الكرمانى وهو الاكل والافضل عند الكل لان الخروج عن خلاف مستحب بالاجماع (والنية فرض) اي بأصلها وعندنا هذه الهبة مستحبة والافلو استقبال الحجر مطلقا ونوى الطواف كفى عندنا في اصل المقصود الذي هو الابتداء من الحجر سواء قلنا انه سنة او واجب او فريضة او شرط وهذا الاستقبال في ابتداء الطواف سنة عندنا لا واجب كما في شرح النقاية واما ما ذكره المصنف في الكبير ثم يشي

مستقبل الحجر مارا الى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزه انقل وجعل يساره الى البيت ويمينه الى خارج البيت فهذه كيفية مستحبة عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة الامة وليس ما يدل عليه شيء من السنة فلا يكون داخلا في الخروج من الخلاف خلاف ما يشير اليه كلام المصنف في الكبير (ثم يشي مارا الى يمينه) اي الى جهة الايمن من الطائف (حتى يصاحي الحجر) اي يقابله (فيقف بحجائه) اي يقابلته ويدنو منه غير مؤذ (ويستقبله) اي بوجهه وفيه خلاف المالكية وواقفهم الامامية (ويصلي ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو) اي يقول بسم الله والله اكبر والله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم ايمانا بك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتيانا لسنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مار (ويرفع يديه عند التكبير) اي مقابل الحجر (حذاء منكبيه او اذنيه) اي كما في الصلاة وهو الاصح (مستقبلا بطن كفيه الحجر) حال من ضمير يرفع (ولا يرفع يديه عند النية) اي اذا لم يكن له ايامع التكبير معه (فانه) اي رفعه مع عند النية الواقعة قبل محاذة الحجر (بدعة) مكروهة عند الاربعة ولا يفرك ما يفعله المعلوم للطواف من الجملة (ثم يستلم الحجر) اي يلمسه اما بالقبلة او باليد على ما في القاموس (وصفة الاحتلام) اي المسنون على وجهه الكمال (ان يضع كفيه على الحجر) اي لا كفوا واحدا على هيئة التكبير فان الحجر الاسود يعين الله في أرضه يصافح بها عباده (ويضع يديه بين كفيه) اي تشبها بحالة السجدة المسنونة (ويقبله من غير صوت) اي يسمع (ان يسر) اي كل من الوضع والتقبل (والايمنه) اي يسر ويسر الحجر (بالكف) اي الاولى اي باطنه موضع الوضع (ويقبله) اي كفه بدل التقبل (ويستحب ان يعبد عليه) اي يضع وجهه او جبينه عليه على هيئة السجود (ويكرره) اي السجود (مع التقبل) اي مع تحققة قبله (ثلاثا) قبله سا وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في شرح الكنز يعبد وكذا نقل السجود عن اصحابنا العزيز جماعة لكن قال قوام الدين الكاكي الاولى ان لا يعبد عند النية والرواية في المشاهير (وان لم يتيسر ذلك) اي جميع ما ذكر من الوضع والتقبل والسجود والمسح بالكف (امس الحجر شيا) اي من عصا ونحوها (وقبل ذلك الشيء ان امكنه) اي الامساس او التقبل (والا) اي بأن لم يمكنه الامساس ايضا للزحمة وحصول الاذية او لكون الحجر ملطحا بالطيب وهو محرم (يقف بحجائه) اي بمحاذة الركن (مستقبلا له رافعا يديه مشيرا بهما اليه كما نهى وضع يديه عليه) يجوز بالاضافة بالتأني (بمسحلا مكبرا مهلا حامدا مصليا داعيا وقبل كفيه بعد الاشارة صرح به) اي بالتقبل بعد الاشارة (الحدادي) اي شارح القدوري وهو المسمى بالمسح بالوجه والوجه وكذا ذكره قاضيان وغيره وهو موافق للذهب الشافعي ويدل عليه حديث الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم بمسحبه معه ويقبل الحسن واغرب ابن جماعة حيث قال والذي اختاره انه لا بأس به ولكنه ليس مستنونا ثم استدلل برواية البخاري واستدل الحجر كلامه ان استطاع من غير اذى انتهى ووجه غرابته لا يخفى اذ لا دلالة فيه على المدعى مع ان قواعدهم ان المطلق محمول على المقيد والعامة تخص بالدليل مع كون القياس يقتضي ذلك ايضا لان الاشارة بمنزلة وضع الكف فيتفرع التقبيل في البدل على وفق الاصل المبدل منه فتأمل ثم لا يشير بالقول ولا بأسه الى القبلة ان تعذر التقبيل

لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلين رؤسكم ومقصد من لا تخافون فسلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فخا قريبا الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبير ايسم الله الرحمن الرحيم سبح لله ما في السموات والارض وهو العزيز الحكيم له ملك السموات والارض يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير... والاول والاخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم هو الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الارض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم انما كنتم والله بما تعملون بصير له ملك السموات والارض والى الله ترجع الامور يولج الليل في النهار ويولج النهار

فانصرنا على القوم الكافرين شهد الله ان لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شيء قدير لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم فان تولوا فتقل حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق

(ومن الاستلام في كل شوط وان استلمه في أوله وآخره اجزاء) أي من أصل السنة أو المعنى كفاها ولا شيء عليه لكن قال في فتاوى السراجية وشرح المختار ان الاستلام في أول الطواف وآخر سنة وبينهما أدب وصاحب البدائع والكافي صرحا بأن السنة أن يستلم بين كل شوطين وكذا بين الطواف والسعي ولا تثنى بين القولين فان استلام طرفيه أكد بما بينهما ولعل السبب انه يفرغ على استلام ما بينهما نوع من ترك الموالاة بخلاف طرفيهما ثم هل يرفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في مبدأ كل شوط أو يختص بالاول قال ابن الهمام الى ان الثاني هو المعمول وظاهر كلام الكرماني والطحاوي وبعض الاحاديث يؤيد الثاني فينبغي ان يرفعهما مرة ويترك رفعهما أخرى فان الجمع في موضع الخلاف مهمامكن أخرى ثم ان كان معتمرا أو متمتعاً قطع التلبية بالشروع في الطواف بخلاف القارن والمفرد (واذا فرغ من الاستلام) أي وما يتعلق به من الاحكام (أخذ من بين نفسه) أي او عن بين الحجر بانه يبارحها وما كلفها واحداً المقصود التيامن الواجب وهو (بما يلي الباب وجعل البيت من يساره) كما يستلزمه ما قبله (في طواف سبعة أشواط) أي جماعين الركن والواجب (وزاء الحطيم) أي الحجر وجوبا (ومن الحجر) الى الركن الاسعد (اليه) أي الى وصوله اليه ثانياً (شوط) وهذا على تقدير مراعاة الوجوب أو السنة أو القرصية أو الشرطية في الكيفية الابتدائية والا فالدورة حاصلة من كل جزء من اجزاء حول البيت الى انتهائه ولا يترك ما يفعله بعض العامة على هيئة الخاصة من جعل ابتداء طوافهم فيما بين الركنين لانه مخالف للاجماع ولا يحسب القدر الزائد الى الحجر عند الاكثر تأمل وتدبر (ويرمل في الثلاثة) أي في دورات الاشواط (الاول) بضم قفح مخفف جمع الاولى ضد الاخر فان مشى في الشوط الاول ثم تدرج برمل الا في شوطين وان لم يرمل في الاولين رمل في الثالث والحاصل انه لم يرمل في الاربعه الا خيرة تلوته كربعه الثلاثة الاول لا يقال الاصل في الحكم ان يزول بزوال حلقته فانقول قد دفعه صلى الله تعالى عليه وسلم بعد زوال المشروعية تذكراً للنعمه الامن بعد الخوف ليشكر عليها فهذه حلة اخرى والحكم قد ثبت بمثل متبادلة وانتفاء شخص العلة لا يؤثر في انتفاء نوع الحكم ولئن سلم فالحكم هنا مع عدم العلة فهو غير معقول المعنى فيكون بعيداً في المبنى (حول جميع البيت) يعني فيرمل بين الركنين ايضاً خلافاً لمن خالف اي بعض الشافعية (وهو) أي الرمل (أن يسرع في المشي) أي لا مطلقاً بل كما قال (وبهز كتفيه) أي بحركتهما من جانبيه (وبرى) بضم فكسر اي يظهر (من نفسه الجسادة) أي في قيامه بالعبادة المؤذنة للشجاعة في ميدان الجهاد (والقوة) أي على الطاعة والمقاومة كذا فسره قاضيان في شرحه والصنف خلطه بما قبله هو الاسراع مع تقارب الخطا) بالضم والتخفيف جمع خطوة (دون التوب) بالضم اي القفز (والعدو) بفتح فسكون اي الطلق ثم الرمل سنة باقية على الصحيح وقيل الرمل لم يبق سنة في هذا الزمان) ويمشي في الباقي (وهو الاربعه) على هيئته (يكسر الهاء) أي سكونه وطناً ينشئه المعتادة في هيئته (والرمل بالقرب من البيت أفضل عند الامكان) أي من غير مزاحمة في المكان ومدافعة محرمه للانسان وكذا تنص الطواف بلارمل ايضاً لانه ينبغي أن يراعى الخروج عن الخلاف بأن لا يمر بيده أو ثوبه على الشاذروان (والا) أي وان لم يمكنه بسهولة ولا يغير مدافعة (فالطواف بالبعد منه)

في الليل وهو علم بذات الصدور آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الاسماء الحسنى يسبح له ما في السموات والارض وهو العزيز الحكيم (وبواظب) على قراءة المسبحات العشر التي أهداها سيدنا

أي من البيت بالرمل وكذا يغيره حينئذ) أفضل من القرب بعير رمل) أومع مدافعة لان نفس الرمل سنة والقرب فضيلة والاذية بالمدافعة معصية (فان ازدحم الناس) أي بحيث لا يمكنه الرمل لامن قريب ولا من بعيد (صبر) أي من أول الوهلة (حتى تزول الرحة) أي وتنكشف القبة (فيرمل) لان المبادرة مستحبة وهي لا تدافع الرمل الذي هو سنة مؤكدة وهذا معنى قوله (ولا يطوف بلارمل الا اذا تعذر لمرض) وكذا اذا تعذر لكبر وغيره واماً عبارته في الكبير فاذا ازدحم الناس في الرمل يقف حتى تزول الرحة ويجد مسلكاً فيرمل فوهمة انه يقف في الانشاء وهو مستبعد جداً عرفاً ومادة لما فيه من الحرج والمشقة ويكون الموالاة بين الاشواط واجزاء الطواف سنة متفق عليها بل قال بعض العلماء انها واجبة فلا تترك لحصول سنة مختلف فيها والله أعلم فلو حصل التزام في الانشاء بفعل ما يقدر عليه من الرمل ويترك ما لا يقدر عليه فان ما لا يدرك كله لا يترك فبعضه ثم قوله في الكبير ولا يطوف بدون الرمل في تلك الثلاثة لانه لا يدل له بخلاف استلام الحجر حيث لا يقف فيه عند الازدحام لان الإشارة اليه بدل له فينبغي ان يحمل على الاتيان لا في حال الابتداء والانتهاء لعدم ما يترتب عليهما من فوات الموالاة مع الامكان على أصل الاستلام الذي هو سنة مؤكدة فيهما (ويكون في طوافه) أي في جميع اشواطه أو أنواعه (ذاكراً) أي بسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله على ما ورد الحديث به وفي حكمه سائر اذكاره وهو أفضل من قراءة القرآن من حيث عمله صلى الله تعالى عليه وسلم في الاطوفة الواقعة في جهه وعمرته لكن قد يقال انه صلى الله تعالى عليه وسلم قرأ آية ربنا آتانا في الدنيا حسنة الآية بين الركنين مشيراً الى جوازه ومشرباً به عدل عن القراءة دفعا للحرج عن الامة لئلا يتوهمو ان القراءة في الطواف شرط أو واجب فيه كما في الصلاة وأما ما قيل من أن قراءة آية ربنا ان كان على قصد الدعاء دون القراءة فهو مع عدم الاطلاع على الارادة بعيد بحسب العادة انه تقوته الفضيلة الجاثرة بالجمع بين الحالتين كما هو مقتضى مقام أهل الجمع دون اصحاب التفرقة (داعياً) أي بالدعوات المأثورة وغيرها المتعارفة المشهورة في محالها المستورة ومن جلتها اذ تجاوز عن الركن أن يقول اللهم هذا البيت بينك وهذا الحرم حرمك وهذا الامن أمنك وهذا المقام مقام العائد بك من النار ولا يقصده مقام ابراهيم عليه السلام ولا يريد به العائد ايضاً بل أراد بالمقام هذا المكان وبالعائد جنس المستعيد أو خصوص نفسه المتنجس الى حرمه وبه ومن المأثور اللهم قنني ببارزة نبي وبارك لي فيه واخلف على كل غائبة لي بخير لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير واذا حاذى الركن العراقي يقول غير مشير اليه ولا مسلم عليه اللهم اني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب في الاهل والمال والولد ثم يقول وهو في محاذاة الميزاب اللهم أغلظني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك ولا باقى الا وجهك من غير ان يقول ولا تافى الاخلاق لتوهم المعنى الفساد واسقني بكأس محمد صلى الله تعالى عليه وسلم شربة لاظمأ بعدها أبداً وعند الركن الشامي اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعيام مشكوراً وذنباً مغفوراً وتجارة لن تبور يا عالم ما في الصدور أخرجني من الظلمات الى النور وعند الركن اليمني اللهم اني أسألك العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة وفيما بين

الخضر عليه السلام الى ابراهيم النبي رضي الله عنه ووصاه ان يقولها خذوه وعشية وذكروا فضلها كبير او نقلها أبو طالب المكي في فوات القلوب والامام حجة الاسلام أبو حامد الغزالي في الاحياء رضي الله عنهما قال روى عن كرز بن وبرة وكان من الابدال قال أنا في أخ لي من أهل الشام فأهدى لي هدية وقال يا كرز اقبل مني هذه الهدية فانها نعم الهدية فقلت يا أخي من أهدى لك هذه الهدية قال أهداها لي ابراهيم النبي قال كنت جالساً في فناء الكعبة

الركنين ربنا آتينا في الدنيا حسنة الآية واعلم انه لا يقف لدعاء في اثناء الطواف لافي الاركان ولا في غيرها من المطاف فان الموالاة بين الاشواط والاجزاء مستحبة ويصح انفاط الدعوات خصوصا المأثورات الثلاث لئلا يخل فيها فيحتمل عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار (مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) أي في اثناء دعوات الطواف أو بدل الدعوات فانها من أفضل القربات أو بالخصوص عند الاركان لا سيما عند الركن الاعظم ويحذر كل الحذر من قول بعض الجهلة قبالة الحجر الاسود اللهم صل على نبي قبلك فانه موهوم بالكفر من قوله الا انه محمول على الالتفات بناء على حسن الظن بالمؤمن وانما نشأ هذا التركيب من قول بعضهم اللهم صل على نبي قبلك وقول آخرين صلى الله على نبي قبلك وهما كلامان مستقيمان فركب منهما بعض السوام هذا الكلام من غير فهم المرام فوقعوا في الطعن واللام هذا ولم يعين الامام محمد من ائمتنا لمشاهد الحج شيئا من الدعوات فان توقيتها يذهب بالرفقة لانه يصير كمن يكرر محفوظه بل يدعو بما دله ويذكر الله تعالى كيفما ظهر له متضرعا وان تبرك بالمأثور منها فحسن ايضا على ما قاله غير واحد من اصحابنا لكن الاظهر ان اختيار المأثور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب والمروي عن السلف مستحسن ويجوز الاكتفاء بما ورد على السالك ان كان أهلا لذلك (ويستحب استلام الركن الثاني) بتخفيف الياء وجوز تشديدها أي الواقع من جهة اليمن (في كل شوط) أي حين وصوله والمراد بالاستلام هنالسه بكفيه أو يمينه دون يساره كما يفعله بعض الجهلة والمنكبة من دون تقبيله والوجود عليه ثم عند العجز عن المس للزجة ليس فيه النيابة عنه بالاشارة وهذا الذي ذكرناه حسن في ظاهر الرواية كافي رواية الكافي والهداية وغيرهما من كتب الرواية وقال الكرماني وهو الصحيح وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد أن الركن الثاني في الاستلام والتقبيل كالحجر الاسود وقال في النخبة وهو ضعيف جدا وفي البدائع لا خلاف في ان تقبيله ليس بسنة وفي المراجعية ولا يقبله في اصح الاقاويل وذكر الكرماني عن محمد انه يستلمه ويقبل بيده ولا يقبله والخاص ان الاصح هو الاكتفاء بالاستلام والجمهور على عدم التقبيل والاتفاق على ترك اليهود فاذا عجز عن استلامه فلا يشير اليه الا على رواية عن محمد واما الركنان الاخران فلا استلام فيهما ولا اشارة بهما بل بدعة مكروهة باتفاق الاربعة ثم لا خفاء ان الاشارة في الركنين اليسانيين ايضا بدون العجز والزجة غير معتبرة فلا يفرق ما يفعله بعض الجهلة والمنكبة (واذا طاف سبعة اشواط استلم الحجر) أي بطريق السنة المؤكدة كما سبق (فتختمه) أي بكباده ليقع ختمه مسكا وفي الكبير ولا يلبى في حالة الطواف أي جهرا أو يقيد بطواف العمرة والاقاضة (ثم يأتي المقام) وهو مخالف لما ذكره في الكبير في هذا المقام حيث قال ثم يأتي الملتزم ثم يأتي المقام وسيأتي تحقيق المرام في منشأ اختلاف علماء الانام والمراد بالمقام مقام ابراهيم عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى أي صلاة الطواف على وجه الاستحباب عند جمهور المفسرين والفقهاء المعتبرين (فيصلي خلفه) وهو الافضل لفعاله صلى الله تعالى عليه وسلم وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفا أو حيث يمس له من المسجد الحرام أو غيره من الحرم ولو صلى في بلاده جاز (ركعتي الطواف) وهما واجبتان عندنا ستان عند

وانافي التهليل والتسليم والتحميد اذ جاء في رجل فسلم على وجلس من عني ثم ارفى زعماني أحسن وجهها ولا أشد بياض ثياب ولا أطيب ريحاً منه فرددت سلامه وقلت له يا عبد الله من أنت قال أنا الخضر جئتك حبسا لك في الله عز وجل وعندى هدية أريد أن أهديها لك فقلت ما هي قال هي أن تقرأ قبل أن تطلع الشمس وتبسط على وجه الأرض وقبل أن تقرب سورة الفاتحة سبع مرات وقل أعوذ برب الناس سبع مرات وقل أعوذ برب الفلق

الشافعي فيطلق في النية من الفرض أو يقيد بالوجوب لا بالسنة أكن لو نوى سنة الطواف أجزاء لان المراد بالوجوب هنا الفرض العملي لا الاعتقادي (يقرا) أي استحبابا عند الاربعة (في الاولى) أي الركعة الاولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحكة (وفي الثانية الاخلاص) أي سورتها بعد الفاتحة وخصل الدلالة لهما على التوحيد والتعبد (ويستحب ان يدعو بعدها) ومن المأثور دعاء آدم عليه الصلاة والسلام اللهم انك تعلم سرى وعلايتي فأقبل عذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فأغفر لي ذنوبي اللهم اني أسألك ايمانا يا شرف قلبي وبقينا صادقا حتى أعلم انه لا بصيبي الا ما كتبتي لي ورضا بما قسمت لي يا أرحم الراحمين روي انه أوحى الله تعالى الى آدم يا آدم انك دعوته دعوته استجبت لك منه وغفرت ذنوبك وفرجت همومك وغومك وان يدعو به أحد من ذريتك من بعدك الا فعلت ذلك به ونزعت فقره من بين يديه وانجرت له من وراء كل ناجز وأتته الدنيا وهي كارهة وان لم يرد هاهنا مارواه الا زرق والطبراني في الاوسط والبيهقي في الدعوات وابن عساكر ووردان آدم عليه السلام دعاه خلف المقام وفي رواية عند الملتزم وفي رواية عند الركن الثاني ولا منافاة بين الروايات لاحتمال انه دعا في المقامات وأما ما أحدثه بعض الناس من اتيان المقام بعد الطواف في وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده لدعاء مستقبل اليه أو الى الكعبة فلا أصل له في السنة ولا رواية عن فقهاء الامة عن الاثني عشر الاربعة (ثم يأتي الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (بعد أداء الركعتين أو قبلهما) أقول ينبغي أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة الى من عليه السعي بقرينة سوق الكلام وبيان الركن او لا ضبطا في هذا المقام وأما من ليس عليه سعي فينبغي أن لا يكون في حقه خلاف انه يأتي الملتزم ثم يصلي خلف المقام اذ لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة والخاصة وسيأتي زيادة تحقيق ونوضح لهذه المسئلة (فيثبت به) أي يتعلق بالملتزم أو بأستار البيت العظيم (يقرب الحجر ويضع صدره وبطنه وخده الايمن عليه) أي تارة واليسار أخرى والوجه بكما له مرة لان المقصود حصول البركة وهو اتم في هيئة العجدة (رافعا يديه فوق راسه) أي قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن العجيم في منسكه ويبسط يده اليمنى على الباب واليسرى على الحجر (داعيا) أي محاببا ومن المأثور يا واجدا يا ماجدا لا تزل عني نعمحة انعمت بها علي ومن المستحسن الهوى وقت يسألك والتزمت بأعتابك ارجو رحمتك واخشى عقابك اللهم حرم شعري وجسمي على النار اللهم كما صنعت وجهي من السجود لغفرك فصن وجهي من مسئلة غيرك اللهم يا رب البيت العتيق اهدني رقابا ورقابا ثابا وامهانا من النار يا كريم يا غفار يا عزيز يا جبار ويقول ربنا تقبل مناسك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب الرحيم (بالضريح) أي مقرونا بظاهر الضراعة والمسكنة (والا بهال) وهو زيادة المذلة في الخضرة والمعزة (مع الخضوع) أي الخشوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع الباطن (مصليا على النبي المختار) أي اولا وآخر ابعده الحمد والشاء وحاتر الاذكار (ثم يأتي زمزم) أي يثرها (فيشرب من مائها) أي قائما او قاعدا او وراه هامستقبلا مبتدئا بقوله اللهم اني استألك علما نافعاً ورزقا واسعا وشفاء من كل داء ويعمى ويتنفس ثلاثا ويحمد (ويتضلع) أي بالغ في شربه فانه ورد آية ما بيننا وبين المنافقين انهم لا يتضلعون من زمزم ويستحب ان يترج

سبع مرات وسورة الاخلاص سبع مرات وقل يا أيها الكافرون سبع مرات وآية الكرسي سبع مرات وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر سبع مرات ونصلي على النبي صلى الله عليه وسلم سبع مرات وتسع مرات لنفسك ولوالديك وللمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات سبع مرات وتقول (اللهم) افعل بي وبهم ما جلا وأجلا في الدين والدنيا والآخرة ما أنت له أهل ولا تفعل بنا ما هو لنا ما نحن له أهل انك غفور حلیم

دلو انفسه ان قدر وشرب منه وفرغ الباقي على جسده وقيل يفرغ الباقي في البئر وهو مما لا يظهر وجهه وأما ما اشتهر من أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فعلى فرض صحته محمول على خصوصيته مما صح في البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أتى زمزم وهم يستقون فقال لولان تغلبوا التزلت حتى أضاع الحبل على هذه أي رقبته وفي مسند أحمد وغيره عنه أيضا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أتى زمزم فترعنه دلو واشرب ثم مج فيها فأفرغتها في زمزم ثم قال لولا أن تغلبوا أهلها لتزعت يدي فهذا صريح في أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزع يده ولا صلب نفسه وأما صلب غيره للتبرك بسوره على وجه العموم لكل من شرب من مائه كما أشار بمجبه فيها إليه صلى الله عليه وسلم (ثم يعود إلى الجرح) الأسود (فيستله) أي كاسق (ان قدر والاستقبله) أي ويشير كأن تقدم (وكبر وهلل وحده وصلى) أي على المصطفى (ثم مضى إلى الصفا) أي من باب الصفا استحبها (فسي) أي وجوبها وهذا الترتيب على ما ذكره الكرماني والسروجي والاصل ان كل طواف بعده سي فانه يعود إلى استلام الحجر بعد الصلاة وما لا فلا على ما قال قاضيان في شرحه ان هذا الاستلام لافتتاح السعي بين الصفا والمروة فان لم يرد السعي بعده لم يعد إليه انتهى وقوله لافتتاح السعي أي لإرادة افتتاحه ولعل وجهه أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يرد عليه من غير اقبال إليه حال توجهه إلى الصفا بمقتضى المروة والوقوف وموجب الاستعانة بمافيه من محل المدد بالدما والثناء قال الكرماني وفي بعض الروايات يأتي الجرح أولا ثم يأتي زمزم قال الاول أظهر يعني وهو أن يقدم زمزم قال ابن الهمام وينسحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين قبل الخروج إلى الصفا ثم يأتي الملتزم قبل الخروج وقيل يلتزم الملتزم قبل الركعتين ثم يصليهما ثم يأتي زمزم ثم يعود إلى الجرح انتهى والثاني هو الأسهل والأفضل وعليه العمل وفي كثير من الكتب ان يعود بعد طواف القدوم وصلاته إلى الحجر ثم توجه إلى الصفا من غير ذكر زمزم والملتزم فيما بينهما لعل وجه تركهما عدم تأكدهما مع اختلاف تقدم أحدهما (ثم ان كان الحرم مفردا بالحج وقع طوافه) هذا (لقدوم) أي أو نوى غيره لانه وقع في محله وهو سنة للآفاق كما مر (وان كان مفردا بالعمرة) سواء كان في أشهر الحج أو غيره (أو متمتعا) بأن يكون مفردا بالعمرة في الأشهر أو بالجمع في سنته (أو قارنا) أي جامع بين التمسك في أحرامه (وقع) أي طوافه هذا (عن طواف العمرة) أي في الصور الثلاثة (نوامله) أي نوى الطواف لفرض العمرة (أو لغيره) أي من القدوم والنفل ونحوه لتعين معيار الوقت بخصوصه (وعلى القارن) أي بطريق الاستحباب (ان يطوف طوافا آخر للقدوم) أي بعد فراغه من سعي العمرة ولا يتداخل طواف القدوم في فرض عمرته كما ذهب إليه الشافعي رحمه الله تعالى بل مذهبنا ان عليه طوافين وسعين للجمع بين النسكين

باب أنواع الطواف

الظاهر أنواع الطواف (واحكامها) أي المتعلقة بكل منها ومنها بيان اسمائها المتميزة عن أخواتها (أما أنواعها فسبعة) هذا هو ان احكامها ايضا متعددة معينة يذكرها على حدة وليس الامر كذلك حيث لم يأت في كلامه وأما احكامها فكذلك بل انما يذكرا احكامها في ضمن أنواعها فالظاهر ان يقول كما في الكبير وأنواعها سبعة (الاول طواف القدوم) ويسمى طواف النسيئة

وطواف القضاء وطواف أول عهد بالبيت وطواف أحداث العهد بالبيت وطواف السوار والورود (وهو سنة) أي على ما في طامة الكتب المعتمدة وفي خزائن المفتين انه واجب على الاصح (الآفاق) دون الميقاتي والمكي (المفرد بالحج والقارن) أي الجامع بين الحج والعمرة معا (بخلاف المعتمر) أي المفرد بالعمرة مطلقا (والمتنع) ولو آفقا (والمكي) أي وبخلاف المكي اذا كان مفردا بالحج (ومن يمتناه) أي ومن سكن أو أقام من أهل الآفاق بمكة وصار من أهلها (فانه لا يسكن في حقه) أي طواف القدوم اذا افردوا بالحج (الآن المكي اذا خرج إلى الآفاق) أي قبل الأشهر فانه لو خرج فيهما ثم عاد إلى مكة ليس له القارن والتنع على الوجه السنون (ثم عاد بحج ما بالحج) أي مفردا (أو القارن فعليه طواف القدوم) أي مستحبا حيثئذ (وأول وقته) أي وقت أدائه (حين دخوله مكة) لان أول وقت صحته دخول الأثر (وأخره وقته بعرفة) أي ينتهي بوقوفه بعرفة والآخر وقت أدائه باعتبار جواز آخر أول يوم النحر فان غابته الأشهر التي هي محل إضال الحج (فأذا وقف فتمدقات وقته) أي سقط إذاؤه (وان لم يقف على طلوع فجر النحر) أذهو نهاية وقت الوقوف وأما في المشكلات من ان وقته قبل يوم التروية فانه خرج مخرج الغالب أو بيان أوقته الأفضل كذا حرره في الكبير لكن فيه أنه ليس الأفضلية على الإطلاق اذا فضل وقعه حين قدومه وهو مختلف باختلاف زمان وروده (ولو قدم الآفاق مكة يوم النحر أو قبله) وهو يوم عرفة (بعد الوقوف) أي بعد وقوفه بعرفة وهو قبلهما (سقط عنه هذا الطواف) لان محله السنون قبل وقوفه (ولو تركه) أي طواف القدوم مع القدرة عليه وسع وقته (فذهب إلى عرفة) أي بعد ادراك التزم من الوقوف (ثم بدله) أي ظهر له أن بطواف طواف القدوم وتبين له أنه أخطأ في تركه (فرجع) أي إلى مكة (وطافه) أي القدوم (ان رجع قبل الوقوف في وقته) وهو من زوال عرفة إلى فجر يوم النحر (أجزاء) أي طوافه عن سنة القدوم لوقوعه قبل الوقوف (والا) أي وان لم يرجع أو رجع ولم يدرك الوقوف في وقته (لم يجزه) أي طوافه عن سنة القدوم لعدم حصول الوقوف بعده فوقع طوافه في غير محله (ولا اضطباع ولا رمل ولا سعي) أي بالاصالة (لاجل هذا الطواف وأما بفعله فيه) أي في طوافه (ذلك) أي ما ذكر من الاضطباع والرمل (اذا أراد) أي المفرد أو القارن (تقديم سعي الحج على وقته الاصل) وهو (أوقته الاصل) عقيب طواف الزيارة (لان السعي واجب والاصل فيه أن ينجم القرية كافي التعفف لكن رخص لخافة الزجة تقديمه على وقته اذا فعله عقيب طواف ولو تغلوا واختلفوا في الأفضل من التقديم والتأخير في حق الآفاق وكذا بالنسبة إلى المكي لكن الاحوط في حقه التأخير لانه لا زجة في حقه لتوسع زمان السعي بالنسبة إلى فعله ولعل هذا وجه عدم جواز التقديم له عند الشافعي والخروج من الخلاف مستحب بالإجماع (الثاني طواف الزيارة) ويسمى طواف الركن والأفاضة وطواف الحج وطواف الفرض وطواف يوم النحر لكون وقوعه فيه أفضل (وهو ركن لا يتم الحج إلا به) لكنه دون الركن الأعظم وهو الوقوف بعرفة لفوات الحج بدونه بخلاف الطواف فانه يستدرك بأدائه في وقته الموسع إلى آخر عمره أو بلزوم بدنه بقوته عند موته أن أوصى بإتمام الحج (وأول وقته) أي وقت جوازه وصحته (طلوع النحر من يوم النحر ولا آخره في حق الجواز الآن الواجب فعله في أيام النحر) أي عند الامام

كل صف ما بين المشرق إلى المغرب فقلت يا رسول الله ان الخضر أخبرني انه سمع منك كذا فقال صدق الخضر وكل ما يقوله فهو حق وهو عالم أهل الأرض وهو رئيس الأبدال فقلت يا رسول الله فمن فعل مثل ما فعلت هل يعطى مثل ما أعطيت فقال والذي بعثني بالحق نبيا انه يعطى وأنه ليفقره جميع الكبار التي عما ويرفع الله تعالى عنه مقته وغضبه ويؤمر صاحب الشمال أن لا يكتب عليه شيئا من السيئات إلى سنة ولا يعمل بهذا الأمن خلقه الله سعيدا ذكرا

وله رقبته الذي في البخاري يعني مائة وأشار إلى مائة

جواد كريم رؤف رحيم صبح مرات لا تترك ذلك فتوة ولا عسبة فقلت من أعطاك هذه الصلبة فقال أعطانيها محمد صلى الله عليه وسلم فقلت أخبرني ثواب ذلك فقال اذا قلت محمد صلى الله عليه وسلم فسئل من ثوابه فانه يجبرك بذلك فذكر إبراهيم التيمي انه رأى ذات يوم في منامه كأن الملائكة جاثية فاحتمته حتى أدخلوه الجنة فرأى ما فيها ووصف اهورا عظيمة بما رأى في الجنة قال فسألت الملائكة لمن هذا فقالوا لمن عمل بعملك قال ورأيت النبي صلى الله عليه وسلم ومعه سبعون نبيا وسبعون صفاء من الملائكة

(وفيه رمل لا اضطباع) أي ان كان لا بأس كما سبق (وبعده) أي بعد طواف الزيارة (سعي) بالرفع وهو عطف جلة على جلة وقوله لا اضطباع معترضة (الا اذا فعلها) أي الرمل والسعي لا الرمل والاضطباع لتساوي المعنى (في القدام) أي في حال طواف قدومه وفيه مسامحة اذا سعى لا يفعل في طواف القدوم بل في حال القدوم والرمل لا يفعل في حال القدوم بل في طوافه فالصواب ان يقول الا اذا فعله أي السعي في القدوم أي حال قدومه بعد طوافه سواء رمل في طوافه أو لم يرمل (فلا يرمل فيه) أي في طواف الزيارة (ولا يسعى بعده) لان السعي لا يتكرر والرمل تابع لطواف بعده سعي (الثالث طواف الصدر) بفحيتين يعني الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس اثنائا ولذا سمي طواف الرجوع ويسمى طواف الوداع بفتح الواو وبكسر هاء الواو هت البيت أو الحج لعدم صحته بدونه ويسمى حجة صلى الله عليه وسلم حجة الوداع لانه ما حج بعده ويسمى طواف الافاضة لكونه لا يصح الا بعد المراجعة من الوقوف واداء طواف ركعتيه وطواف آخر عهد بالبيت لانه بسن وقوعه حيثئذ عندنا ويجب عند الشافعي وطواف الواجب لكونه واجبا دون الفرض الذي هو طواف الزيارة لكون طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعي وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وبالأجاع على كونه ركعتيه بخلاف طواف الوداع فانه ثبت بالدليل الظني ويؤيده انه بسطة بالعدو ويجبر بالدم غير عذر وهذا معنى قوله (وهو) أي طواف الصدر (واجب) أي على الآفاق دون المكي ومن معناه من استوطن بمكة قبل الفداء (وأول وقته بعد طواف الزيارة) وأما في المشكلات من ان وقته بعد الفداء من منامك الحج فمحمول على وقت استنباهه (ولا آخره) كما تقدم (وأيس فيه رمل) وكذا لا اضطباع فيه (ولا بعده سعي) وكان حقه ان يقول ولا سعي بعده فليس فيه رمل ولا اضطباع لانهما متفرعان على طواف بعده سعي (وهذه الاطوفة الثلاثة) من القدوم والزيارة والصدر (في الحج) أي في حقه خاصة (الرابع طواف العمرة وهو ركن فيها) أي فرض في أدائها (وفيه اضطباع ورمل) وهما شتان فيه (وبعده سعي) أي واجب (وأول وقته) أي وقت طوافه (بعد الاحرام بهار لا آخره) أي في حق أدائها (الخامس طواف النذر وهو واجب) أي فرض عملا لا اعتقادا (ولا يختص بوقت) أي اذا لم يعينه (الا ان يكون عليه) أي على الناذر (غيره) أي غير النذر الذي هو واجب غيره من بوقت (أقوى منه) أي فيقدم حيثئذ الاقوى عليه من طواف فرض او غيره من الفروض او واجب معين من النذر او غيره (السادس طواف تحية المسجد وهو مستحب لكل من دخل المسجد) أي المسجد الحرام (الا اذا كان عليه غيره) أي من الاطوفة (فيقوم هو) أي ذلك الغير (مقامه) أي يتوب منابه ويدخل في ضمنه (كالعمرة) اعم من ان يكون متمما أولا فانه يطوف طواف فرض العمرة ويندرج فيه طواف تحية المسجد كما ارتفع به طواف القدوم الذي هو اقوى من طواف تحية المسجد وكذا اذا دخل المسجد من عليه فرض او غيره فصلى ذلك فانه قام مقام صلاة تحية المسجد وذلك لان تحية هذا المسجد الشريف مخصوصه هو الطواف الا اذا كان له مانع فيمنع ذلك يصلي تحية المسجد ان لم يكن وقت كراهية الصلاة (السابع طواف التطوع) أي النساءة والا فطواف التحية ايضا تطوع وهو لا يختص بوقت أي زمان دون زمان لجوازه في اوقات كراهة

الاعش وقد نقلناه من كتاب قوت القلوب واحياء علوم الدين بقليل اختصار فاحتفظ على ذلك وداوم هداك الله تعالى واهدك في الدارين ان شاء الله تعالى (ورابت) ان ازيدك دعاء شريفا عظيم النفع جدا خفيف المؤنة ورد في صحيح الترمذي احد كتب الصحاح الستة من معتل بن يسار رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح ثلاث مرات اهوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرا ثلاث آيات من آخر

الصلاة عندنا ايضا خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى وقوله (اذا لم يكن عليه غيره) يفيد انه لا ينبغي أن يطوع ويكون عليه غيره من الطواف ونحوه من سائر القروض فانه لا يليق بشخص عليه مثلا اداء ما كانا في تطوع بالصدقة او عليه قضاء صلوات فيأتي بنا فانه من طواف او صلاة وسائر عبادات متطوعات لكن مفهوم عبارته انه اذا كان عليه غيره يختص هو بوقت وهو لا بأس به لا نأقول يختص حيثئذ بالفراغ عما عليه من غيره لكن لا بطريق نفى الجواز والصحة كاقيل بل على سبيل التزوم والفريضة (ولا يختص) أي ولا يختص بجوازه وصحته بأحد (اذا كان مسلما) لكن لا بد ان يكون ميمرا قافلا فانه لا يصح أيضا من المجنون وغير المميز من الصغار (طاهرا) أي من الجنابة والحيض والنفاث لانه يحرم الطواف عليهم وكذا دخولهم المسجد الا انهم لو جمعوا وفعلوا صح وعليهم الاثم والكفارة كما سبأ في محله وكذا سنذكر في محله حكم الطهارة عن الحدث والخبث في البدن والثوب (ويلزم) أي اقامه (بالشروع فيه) أي في طواف التطوع وكذا في طواف تحية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشروع فيه أي بمجرد النية (كالصلاة) أي كأن لم يصح الصلاة بالشروع فيها بالنية مع تحقق سائر شروطها ويستثنى من هذا الحكم اذا شرع بظن انه عليه فانه لا يلزم في الطواف وفي المسئلة خلاف للشافعي حيث يقول المتطوع أمير نفسه ان شاء فعل والا فلا كما ورد لكن يدفع بأن المتطوع أمير نفسه قبل التزامه لقوله تعالى ولا تطولوا أعمالكم ولتلتصير العبادة لمعبدة وللقياس على الحج والعمرة فان الاجماع على ان من شرع فيهما بنية النقل بازمه اقامتهما لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والله اعلم

فصل في شرائط صحة الطواف أي مطلقه (الاسلام) لان الكافر ليس أهلا للعبادة المحتاجة الى النية وقد شرطت فيه لقوله (والنية) وهي شرط فيه عند الجمهور وقيل ليست بشرط أصلا وان نية الحج في ضمن الاحرام كافية ولا يحتاج كسائر الاعمال الى نية مفردة وقبل النية ليست بشرط لكن الشرطان لا ينوي شيئا آخر وهذا كله في طواف الزيارة مع احتمال في طواف القدوم والصدر والعمرة وأما طواف النقل فلا ظن فيه خلافا لعدم اندراجها في ضمن نية سابقة وسبأ في لهذه المسئلة في فصلها ثمة (والوقت) أي لبعض افراده وهو أكثر أنواعه (وكونه بالبيت) أي كون الطواف ملتصبا به من خارجه (لافيه) أي لا واقعافي داخله وكذا قال الشافعي لومر بعض ثبائه أو بدنه على الشاذروان أو على جدار الحجر بطل طوافه وما التفت اليه علمائنا حيث انها ليس من البيت الا بالدليل الظني لكن الاحوط ربطه والمقصود عندنا انه لو طاف داخل البيت حول جداره لا يصح ثم كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لانه شرط (وفي المسجد) أي المسجد الحرام (ولو على سطحه) وسبأ في زيادة تحقيقه (واتبان أكثره) لانه مقدار الفرض منه والباقي واجب فيه وفي عدة شرطا مسامحة له اذ هو ركن أيضا (قيل والابتداء من الحجر) أي عدم من شرائط صحة الطواف في شرح المنار لا كما في المطاب الفائق لشارح كثر الدقائق ان الابتداء من الحجر الاسود شرط على الاصح لكن الأكثر على انه ليس بشرط بل هو سنة في ظاهر الرواية ويكره تركها وعليه طامة المشايخ ونص محمد في الرقيات على انه لا يجزئه أي الافتتاح من غيره قال في الكبير فيجعله فرضا أقول بل جعله شرطا كما سيجي

سورة الحشر وكل الله تعالى به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يسى وان مات في يومه مات شهيدا ومن قرأها حين يسى فكذلك أخرجه الترمذي (قلت) قوله ومن قرأها حين يسى فكذلك يعني وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يصح وان مات في بيلته مات شهيدا ومعنى يصلون عليه يدعون له بالتعظيم فان لفظ الصلاة هو الدعاء بالتعظيم والآيات الثلاث من آخر سورة الحشر هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب

مصرحا في كلام ابن التمام حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الجهر اختلاف فيه المتأخرون قيل لا يجوز به وقيل يجوز غير أن الافتتاح من الجهر واجب لانه عليه الصلاة والسلام لم يتركه قط ثم ذكر في موضع آخر أن افتتاح الطواف من الجهر سنة فلو افتحه من غير جاز وكزه عند طاعة المشايخ ولو قيل انه واجب لا بعد لان المواظبة من غير ترك مرة دليله فيأثم به ويجزيه ولو كان في الآية اجال لكان شرطا كما قال محمد لكنه منتهى في حق الابتداء فيكون مطلق التطوف هو فرض وافتتاحه من الجهر واجب للمواظبة كما قالوا في جعل الكعبة من يساره والحاصل انه اختار الوجوب به صرح في المنهاج نقلا عن الذخيرة حيث قال في عد الواجبات والبداءة بالجهر الاسود وهو الاشبه والاعدل فينبغي أن يكون هو المعلوم

فصل في تحقيق النية (الشرط) أي لصحة الطواف المتوقف على النية على ما عليه جمهور الأئمة (هو أصل النية دون التعيين) أي لا تعيين القرية والوجوب والسنة ولا تعيين كونه للزيارة أو للصوم أو للقدوم ونحو ذلك فإنه ليس بشرط ولا واجب بل هو سنة أو مستحب فإذا ثبت ذلك (فلو طاف) أي دار حول البيت (لا ينوي طوافا) أي أصلا (بأن طاف طالبا لغريم) أي لمديون ونحوه (أو هاربا من عدو) أي ظالم أو غيره (أو ليعلم انه البيت) أي بيت الله تبارك وتعالى أو البيت الذي يجب الطواف به أو يستحب (لم يعتد به) أي لم يعتبر ذلك الطواف حينما وجد فيه النية الشرعية لانه لم يقصد به القرية وإن حصل منه النية القولية وهي مجرد ارادة الدورة (ولو نوى أصل الطواف) أي على جهة القرية (جاز) أي لحصول أصل النية (ولو طاف طوافا في وقت) أي زمانه الذي عين الشارع وقوعه فيه (وقع عنه) أي بعد أن ينوي أصل الطواف لكونه معيارا له كافي صوم ادا من رمضان (نواه بغيره أولا) أي أو ما نواه بغيره بل أطلقه (أو نوى طوافا آخر) وهذا كله مبني على أن التعيين ليس بشرط في نية الطواف بخلاف الصلاة فإن التعيين لا بد منه في الفرض والواجب وأما الصوم ففيه تفصيل ليس هذا محله والحاصل انه إذا نوى طوافا آخر يكون للأول وإن نوى الثاني فلا تعمل النية في تقديم ذلك عليه ولا تأخير عنه كما سيأتي ومثاله ما ينه بقله (ومن فروعه لو قدم) أي من فطره (معترا) وطافه) أي بأي نية كانت (وقع عن العمرة) أي عن طوافها (أو حاجا) أي أو قدم حاجا (وطاف قبل يوم النحر) وقع أي طوافه (للقدوم أو قارنا) أي قدم قارنا وطاف طوافين من غير تعيين فيهما (وقع الأول للعمرة والثاني للقدوم ولو كان) أي طوافه (في يوم النحر) أي ونوى نفلا أو وداعا أو أطلقه (وقع للزيارة أو بعد ما حل النفر) أي بعد ما طاف للزيارة كافي لخدمة (فهو للصوم وإن نواه للتطوع) وكذا إذا أطلقه (فالحاصل أن كل من عليه طواف فرض أو واجب أو سنة إذا طاف) أي مطلقا أو مقيدا (وقع عما يستحقه الوقت) أي من الترتيب المعبر الشرعي (دون غيره) حتى لو رتبته على خلاف ذلك أو أهمل ترتيبه أو تعينه (فيقع الأول من الأول وإن نوى الثاني أو غيره) أي من الثالث ونحوه (والثاني من الثاني وإن نوى غيره) أي من الأول ومثاله (فلا تعمل النية في التقديم والتأخير إلا إذا كان الثاني أقوى من الأول) باعتبار المرتبة المرتبة كالفرض بالاضافة إلى الواجب والواجب بالنسبة إلى السنة فيبدأ بالأقوى) أي يعتبر ابتداءه بالأقوى وإن كان فضله على خلاف الأول (كالوترك

طواف الصدر ثم جاديا حرام عمرة فيبدأ بطواف العمرة) لأن طواف العمرة أقوى لكونه فرضا (ثم الصدر) أي ثم يأتي طواف الصدر ولم يجعل الطواف مصروفا اليه مع أنه سبق تعلق الذم به لكونه واجبا ومرتبته دون الفرض وهذا واضح جدا وأوطاف للعمرة ثلاثة أشواط ثم طواف للقدوم كذلك) أي ثلاثة أشواط (فلا شواطئ التي طاف للقدوم) أي بحسب النية (محدوبة من طواف العمرة) أي بموجب اعتبار الشريعة (فبقى عليه للعمرة شوط واحد فيكمله) أيضا وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا فيمن طاف لعمرة أربعة أشواط ثم طاف يوم النحر للزيارة فإن ثلاثة أشواط منه محمول لعمرة ولو قدم الأقوى لما قالوا بنحو بل ثلاثة أشواط من الزيارة إلى العمرة لأن الثلاثة الأخيرة منه واجبة والزيارة فريضة والجواب انه ليس بنحو بل من الفرض إلى الواجب بل من الواجب المتأخر إلى الواجب المتقدم الذي استحق أن يكون الطواف له أولا فهو الأقوى من هذه الحثية مع أن تدارك الأول لا يتصور بدونه ويتصور تدارك الثاني بغيره وأما ما ذكره في الكبير بقوله بل من الفرض إلى الفرض كما إذا ترك إلا كثر من طواف العمرة ففيه ان الظاهر فيسأل من فيه انه من الواجب إلى الواجب كما حررناه ومع هذا لم يتدفع الإيراد إذا قيل من الفرض إلى الفرض إلى آخره لبقاء الاشكال على حاله اللهم الآن يقال يصرف من طواف الزيارة شوط واحد إلى العمرة ليكمل ركعتيه فيكون من الواجب إلى الفرض ثم قوله أو تقول إذا طاف ولو مفرقا وقع الكل عن الفرض أي السابق كما لو أطال الصلاة بقع الكل فرضا فلا سؤال انتهى وهو من عجيب المقال لأن معنى السؤال انه هو على أن تقديم الأقوى هو المعبر في الحال فإذا استوى الحكم في الفرضين فأين يتصور تقديم الأقوى في البين ثم الظاهر أن المراد بالأقوى أهم من أن يكون حقيقة كما سبق أو مجازا لقوله (ولو طاف للعمرة بعضه) أي وترك بعض أشواطه ولا فرق بين القليل والكثير في الموقوف (ثم طاف للزيارة) أي كاملا (يكمل طواف العمرة من الزيارة) أي لاستحقاق طواف العمرة أولا فهو أقوى من طواف الزيارة من هذه الحثية مع استوائهما في الركبة فصرفه إلى طواف العمرة أولى سواء كانت المكمل من فرائض طواف الزيارة أو من واجباته وأما القارن إذا لم يدخل مكة ووقف بعرفة فعليه دم لرفض العمرة وعليه قضاءها كذا ذكره الشنقي ولعل هذا وجه تقييده ببعضه (وكذا لو طاف للزيارة بفضه ثم للصوم) أي جيعه (يكمل الزيارة من الصدر) وهذا ظاهر لاخبار عليه لأن طواف الزيارة أقوى من الصدر رتبة ومرتبة فالصوم إليه أولى كما لا يخفى ومن جملة الفروع لو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجزئه من النذر ثم تقييد الأحكام المذكورة بالطواف فيبدأ بحكم السعي ليس كذلك فنرى عليه سعي الحج وأحرم بعمرة وطاف وسعي للعمرة لم ينتقل سعيها إلى سعيه مع تقدم سعيه وقوة مرتبته ولعل وجه الفرق هو أن الطواف متكرر في الحج بخلاف السعي فلماذا لو ترك سجدة في ركعة وأتى بثلاث سجعات في ركعة أخرى جاز في تلك الصلاة دون غيرها وبهذا يبين انه لو كان عليه طواف الحج وطاف للعمرة لم ينتقل طوافها اليه مع انه أحق لكونه أسبق

فصل في طواف النسي عليه والتأثم أي من المرضى (ولو طافوا) أي الرقة (بالنسي عليه محمولا أجزأ ذلك) أي الطواف الواحد المشغل على فعل الفاعل والمفعول (عن الحامل) أي

التشريف العظيم الذي يحصل لك بهذا العمل اليسير كما أفاده الحديث الصحيح النبوي صلى الله عليه وآله وسلم (فصل في الاحرام) إذا وصل الأفاقي إلى الميقات توضأ واغتسل وحلق رأسه وقلم أظفاره وحلق أبطه ومائته واستعمل الطيب وتجرد عن الخيط ولبس أزارا ورداءا يرضين جديدين أو خصيلين وصل ركعتين نوى بهما سنة الاحرام يقرأ في الأولى الفاتحة وقل يا أيها الكافرون وفي الثانية الفاتحة وسورة الاخلاص والاحرام اما بالحج

والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الاسماء الحسنى يسبح له ما في السموات والارض وهو العزيز الحكيم فاغتنم هذا الثواب العظيم واحرص عليه ولازم عليه دائما فان الله تعالى يرسل اليك في كل يوم وفي كل ليلة سبعين ألف ملك يدعون جميع النهار وجميع الليل بلفظ الصلاة الذي هو مخصوص بالانبياء ناهيك بهذا

اصالة (والحامل) أي وعنه ثيابة (ان نوى) أي الحامل (من نفسه وعن المحمول) أي معا أو واحدا بعد واحد قبل الشروع (وان كان) أي ولو كان الحمل (بغير أمر المغمى عليه) أي بناء على ان مقدار النقة متضمن لفعل هذه المنفعة وهذا اذا اتفق طوافهما بأن كان لعمرتهم أو زيارتهما ونحوهما (وكذا ان اختلف طوافهما) أي وصفا واعتبارا (بأن كان لاحدهما طواف العمرة وللآخر طواف الحج) أو أحدهما فرضا والآخر واجبا (فيكون طواف المحمول عما أوجبه احرامه) أي من فرض العمرة أو طواف القدوم أو الزيارة (وطواف الحامل كذلك) أي على وفق ما اقتضاه احرامه من الاطوفة المذكورة (ولو طافوا بمرض وهو نائم من غير انغماء) ففيه تفصيل (ان كان بأمره وحملوه على فوره) أي ساعته مرطوادة (يجوز ولا) أي بأن طافوا به من غير ان يأمرهم به او فعلوا بعد أمره لكن لا على فوره (فلا) أي لا يجزئه من الطواف وتفصيله على ما يحصل به توضيحه ما في الكبير وان رجلا مريضا لا يستطيع الطواف الا بحمولا وهو يعقل نام عن غير حمله أصحبه وهو نائم فطافوا به أو أمرهم أن يحملوه ويطوفوا به فلم يفعلوا حتى نام ثم احتملوه وهو نائم ارجلوه حين أمرهم بحمله وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ روى ابن سماعة عن محمد انهم اذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يجزئه أو أمرهم ثم نام فحملوه بعد ذلك وطافوا به أجزاء أو قال لبعض عبيده استأجر لي من يطوف بي ويحملني ثم غلبته عيناه ولم يحض الذي أمره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلا ثم استأجر قوما يحملونه واتوه وهو نائم فطافوا به قال ابن سماعة استحسن اذا كان على فوره ذلك انه يجوز فأما اذا طال ذلك ونام فأتوه وحملوه وهو نائم لا يجزئه من الطواف ولا يمكن الاجر لازم بالامر قال ابن سماعة والقياس في هذه الجملة ان لا يجزئه حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ ينوي الدخول فيه لكن استحسننا اذا حضر ذلك فنام وقدم أن يحمل فطاف به أنه يجزئه قال ابن السماعة وحاصل هذه الفروع الفرق بين النائم والمغمى عليه في اشتراط صريح الاذن وهدمه انتهى وقد أطلقوا الاجزاء بين حالتي النوم والانغماء في الوقوف ولعل الفرق أن الوقوف لا يتوقف صحته على النية لعدم اشتراطها فيه اكتفاء باندراج نيته في ضمن نية الاحرام توسعة على العباد في الرجة بخلاف الطواف فان النية شرط فيه عند الجمهور على ما سبق فألغى وجود حقيقتهما في حق المغمى عليه بالاكتفاء عن تحقق حكمها بالنسبة الى الرقة بناء على عقد المودة والمشاركة في العهدة واعتبر الامر الصريح في المريض النائم لقبام نيته مقام نيته لان حاله اقرب الى الشعور من حال المغمى عليه والله أعلم (وان لم ينو الحامل الطواف) أي أصله (بل نوى) أي الحامل بطوافه (طلب غريم) أي مثالا (فان كان المحمول مائلا) أي مقيفا أو مستقيظا (ونوى الطواف) أي قرينه (أجزاء) أي المحمول لتحقيق نيته (دون الحامل) لفقد قصد التمرعي (وان كان المحمول مغمى عليه) وكذا النائم والمجنون والمثلة بحالها (لم يجزئه) أي الطواف لهما (لاقتفاء النية) أي الشرعية (منه) أي من المحمول (ومنهم) أي الحاملين الدال عليه الحامل وكان الاولى أن يقول منهما وعلم منه انه لو نوى الحامل عن نفسه ولم ينو المحمول جاز للحامل دون غيره سواء كان مقيفا أولا (وان نوى من استأجره لا يعتد بنيته)

أو بالحج والعمرة قال ان اراد الحج اللهم اني اريد الحج فيمسه لي وتقبله مني وأمنى عليه وبارك لي فيه نويت الحج وأحرمت به بحضرة الله تعالى ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك (اللهم) أحرم لك شعري وبشري وعظمي ودمي من النساء والطيب وكل شيء حرمته على الحرم أبغى بذلك وجهك الكريم ليك وسعديك والخيرات كلها بيدك والرضاء اليك والعمل الصالح ليك ذالنعمة والفضل الحسن

أي بنية المستأجر الحامل للمحمول اذا كان مقيفا أو نائما بخلاف ما اذا كان مغمى عليه أو نائما فان فيه تفصيلا كما تقدم والله أعلم وكان حقه ان يقول بنية له والافئته لنفسه صححة ولو كان حمله بناء على اجارته كما اذا علم طائف غيره فان طوافهما بحسب من كل منهما اذا وجد انية لهما

فصل في مكان الطواف مكانه حول البيت لانيه (أي لا في داخله كما مر) (داخل المسجد) أي سواء كان قربا من البيت أو بعيدا عنه بعد أن يكون في المسجد (ويجوز) أي الطواف (في المسجد) أي في جميع أجزائه (ولو من وراء السور) أي الاسطوانات (وزمزم) وكذا المقامات (ولو طاف على سطح المسجد ولو مرتفعاً عن البيت) أي من جدراته كما صرح به صاحب الغاية (جاء) لان حقيقة البيت هو الفضاء الشامل لما فوق البناء من الهوى ولذا صحت الصلاة فوق جبل أبي قبيس اجساما حتى لو انهدم البيت فهو ذباله جاز الصلاة الى البقعة وفيها أيضا عندنا خلافا لما في الصلاة في داخلها بلا حائل لعمدة الحرج العام بالنسبة الى من كان خارجها بخلاف أهل الداخل فانهم يكونون جمعا محصورا أو واحدا مغشورا فلا حرج بالنسبة اليهم لاسيما اذا كان يمكنهم الخروج وبهذا يدفع ما قاله صدر الشريعة في شرح الوقاية ان هذا فرع محجب من الشافعية وانما حقت انا هذه المسئلة من المشايخ البكرية هذا ولو طاف خارج المسجد فخرج وجود الجدران لا يصح اجاها وأما اذا كان جدراته منهدة فكذلك عند طائفة العلماء خلافا لمن لم يعتد بخلافه

فصل في واجبات الطواف أي الافعال التي يصح الطواف بدونها ويغير بالدم لتركها هي سبعة (الاول الطهارة من الحدث الا كبر والا صغر) أي وان فرق بينهما في حكم الاثم والكفارة وهما من التنجسات الحكمية ووجوبها عنهما هو الصحيح من المذهب وهو احدى الروايتين عن الامام احمد وقال ابن شجاع هو سنة ونقل النووي في شرح مسلم عن أبي حنيفة استحبابها وكأنه اخذ من قول ابن شجاع والجمهور على ان الطواف كالصلاة في اعتبار شرائط كلها الا ما استثنى بفعله عليه الصلاة والسلام من ترك الاستقبال وجواز المشي ونحو ذلك ثم اذا ثبت ان الطهارة من النجاسة الحكمية واجبة فلو طاف بها يصح عندنا وعند احمد ولم يحمل له ذلك ويكون ماصيا ويجب عليه الاعادة أو الجزاء ان لم يعد وهذا الحكم في كل واجب تركه (الثاني قيل) أي قال بعضهم ان من واجبات الطواف ايضا (الطهارة من النجاسة الحقيقية) أي سواء في الثياب الملبوسة أو الاعضاء البدنية وفي معناهما الاجزاء الارضية عند بعضهم (والا كثر على انه) أي هذا النوع من الطهارة في الثوب والبدن (سنة) أي وكذا (وقيل) وهو خلاف ظاهر الرواية (قد مر ما يستلزم به هورنه من التوب واجب) أي طهارته (فلوطاف وعليه قدر ما يورى العورة طاهر والباقي نجس جاز) أي ولا يلزمه شيء الا انه بكره له ذلك وقبل عليه دم (والا فهو بمنزلة العريان) لان الاكثر له حكم الكل عند الاعيان وفي النجبة اذا طاف في ثوب كله نجس فهذا والذي طاف عريانا سواء وسبأ في حكم العريان واما ما وقع في الطرابلسي من انه لو غس ثوبه في بول فهو كما لو صلى عريانا فهو بين لعدم القائل باشتراط ذلك لما صرح في البدائع من ان الطهارة من النجس ليست من شرائط الجواز بالاجماع وهذا في التوب والبدن على ما صرح

ليك مرغوبا ومرهوبا
ليك ليك الله الخلق ليك
ليك حقا حقا تعبدا ورعا
ليك عدد التراب والحصى
ليك ليك ذا المعارج ليك
ليك من عبد أبى اليك
ليك ليك فراج الكرب
ليك ليك انا عبدك ليك
ليك غفار الذنوب ليك
(اللهم) اعنى على اداء فرض
الحج وتقبله مني واجعلني
من الذين استجابوا لك
وآمنوا بوعدك وآتوا
أمرك واجعلني من وفدك
الذين رضيت عنهم
وأرضيتهم وقبلتهم
ويستحب تكرار التلبية كلما
علا شرفا أو هبط واديا

بهما الاصحاح واما طهارة مكان الطواف فذكر من جاعة عن صاحب الغاية انه لو كان في موضع طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا يفيد في الشرطية والفرضية واجتماع ثبوت الوجوب أو السنية والارجح عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) أي من الواجبات (ستر العورة فلو طاف مكشوفاً) أي قدر ما لا يجوز الصلاة معه (وجب الدم) أي ان لم يده (والمانع) أي قدره (كشف ربيع العضو) أي من أعضاء العورة بالنسبة الى الرجل أو المرأة والامعة كما فصلت ذلك في محله (فازاد) أي على قدر الربع (كافي الصلاة) أي عند أبي حنيفة ومحمد حيث قال (وان انكشف أقل من الربع لا ينسح ويجمع التفرق) واما ما نقل عن السروجي من انه لو ظهر شعرة من شعرة أو ظفر من ظفر رجلاه لم يصح طوافها كالصلاة فهو غلط من الناقل لان السروجي اعاد ذكر ذلك عن النووي على مقتضى مذهب الشافعي (الرابع) أي من الواجبات (الشيء فيه لقادر) في الفتح الشيء واجب عندنا وعلى هذا النص المشايخ وهو كلام محمد ومافي فتاوى قاضيان من قوله والطواف ماشياً أفضل تساهل أو محمول على النافذة بل ينبغي في النافذة أن يجب لانه اذا شرع فيه وجب فوجب المتي انتهى لكن قد يقال بالفرق بين ما يجب بإيجاب الله تبارك وتعالى وبين ما يجب بفعل العبد ولذا جوز قضاء الزوارة الكراهة دون أداء ركعتي الطواف مع أنه لم يلزمه بوصف الشيء مع الاتساع في التطوع ولهذا جوز بلا عذر في صلاة النفل ترك القيام الذي هو زكن في الفرض عند القدرة (فلو طاف) أي في طواف يجب المتي فيه (راكباً أو محملاً أو زحفاً) أي على استه أو على أربعته أو جنبه أو ظهره كالسطح (بلا عذر فعليه الاعادة) أي مادام يمكنه (أو الدم) أي تركه الواجب (وان كان) أي تركه (بغير شيء عليه) كافي سائر الواجبات (ولونذر) أي وهو قادر على الشيء (ان يطوف زحفاً) وكذا ما في معناه (لزمه) أي الطواف (ماشياً) لان التزامه بالوجه الا كيد بخلاف من شرع زحفاً في النفل فان الشيء في حقه هو الأفضل كما تقدم والله اعلم ويؤيده ما في الكبير ثم ان طافه زحفاً اعادة كذا في الاصل وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي انه اذا طاف زحفاً اجزاء لانه ادى ما وجب على نفسه هكذا حكى في البدائع وذكر الطرابلسي في هذه المسئلة قبل عليه الاعادة والافهم وقيل لا يلزمه شيء انتهى فتحقق ان المسئلة خلافية واما ما ذكره ابن الهمام في المناشة في ان الاجزاء لا ينبغي ما في الاصل من الاعادة والاجزاء فدفع لما يستفاد من تعليقه بقوله لانه ادى ما وجب على نفسه ثم قوله ولو كان خلافاً كان ما في الاصل هو الحق لان من ترك واجبا في الصلاة وجب عليه الاعادة أو سجدة السهو وان لم يفعل قلنا صحة صلاته تندفع بالفرق الذي قررناه سابقاً في التزام عبادته (الخامس) أي من الواجبات (التيامن) صرح بوجوبه الجمهور من الاصحاب وهو الصحيح وقيل سنة وقيل شرط وفي الفتح الاصح الوجوب (وهو أخذ الطائف) أي شروعه (عن يمين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيد لما قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب فتؤدى الكل واحداً لان المراد يمين الحاجر عند استقباله أو وقوعه في يمين الباب) وضده اخذه عن يساره وجعل البيت عن يمينه (وهو الطواف المنكوس) الظاهر انه الطواف المقلوب والمكوس واما المنكوس فهو ان يجعل رأسه من جهة الارض ورجليه من جهة السماء ومنه قوله تعالى ثم نكسوا على رؤوسهم في القاموس نكسه قلبه على رأسه كنكسه واما ما في الكبير من انه

(ذكر)

أولئك ركبا وبالا محارو عند اختلاف الاحوال الى أن يقطع التلبية من متى يوم النحر بأول حصاة يرمى بها عند جرة العقبة وان اراد الحج والعمرة قال (اللهم) اني اريد الحج والعمرة فيسره الي وتقبلها مني واحني عليهما وبارك لي فيهما ثوبت العمرة والحج وأحرمت بهما مخلصاً الله تعالى ثم يأتي بجميع ما تقدم من الفاظ التلبية (فصل في دخول مكة) يسأل الاختصار لدخول مكة بنى طوى ويدخلها نهاراً أوليلاً لكن سيدنا عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يقدم مكة الا بال

ذكر في منسك الرومي عن السروجي وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت الا قبالة الحجر انتهى وهو غلط منه لانه اعاد ذكره السروجي عن الشافعية وقد صرح في الغاية ومنسك السجاري لو استقبل البيت بوجهه وطاف معترضاً أو جعل البيت عن يمينه ومشي القهقري أو معترضاً مستدبر البيت لا يبطل عندنا لان المأمور به مطلق الطواف عندنا وهو الدوران حول الكعبة وقد أتى به الا انه أدخل في وصفه ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بترك الترتيب أو ترك الصفة انتهى ولا ينبغي ان ما نقل عن السروجي يمكن حله على ما وافق المذهب بأن يقال معنى لا يجوز يحرم فعله لترك الواجب واما قبايه بقوله ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بترك الترتيب أو ترك الصفة فمع ظهور الفارق بينهما ليس لترك ترتيب دخول فيه ما والحاصل ان وجوب التيامن يفيدان من أني بخلافه من الصور المذكورة المخالفة للتيامن في الهيئة والكيفية يحرم عليه فعله ويجب عليه الاعادة أو لزوم الجزء ومن ذلك ما رأينا من بعض الجهانين على صورة المجاذيب من أهل الامكار انه طاف على هيئة السماع الدوار فانه لا شك أنه يحرم عليه لاشتماله على الاقبال والادبار والشيء باليمين واليسار (السادس) من الواجبات (قبل الابتداء من الحجر الاسود) وقد تقدم انه المختار لابن الهمام وغيره والاكثرون على انه سنة وقبل فريضة وشرط (السابع) الطواف وراء الحطيم أي جدار الحجر (فلو لم يطف وراءه بل دخل الفرجة التي بينه وبين البيت) أي وخرج من الفرجة الاخرى (فطاف فعليه الاعادة أو الجزء) أي كإتائي (ثم الواجب أن يعيده على الحجر) أي فقط كما يصور (والأفضل اعادة كله) أي ليوذبه على الوجه الحسن المستحسن عند العلماء ولخرج به عن خلاف بعض الفقهاء وهذا عند الأكثر من أئمة المذهب خلافاً لظاهر كلام الكرماني فعليه ان يعيد الطواف ولما صرح به ابن الهمام حيث قال فيجب اعادة كله ليوذبه على الوجه المشروع انتهى وهو ظاهر لانه كما يجب عليه تدارك نقصانه من أصل الطواف يجب عليه تدارك وصفه الواجب كافي ترك حائر الواجبات الاصلية والوصفية وهذا كله بناء على ان كون الحجر من البيت ثبت بالدالة الظنية خلافاً لما قاله الشافعية (وصورة الاعادة على الحجر أن يأخذ من يمينه خارج الحجر) أي مبتدئاً من أول اجزاء الفرجة أو قبله بقليل للاحتياط (حتى ينتهي الى آخره) أي من الشيء الآخر كما قرر (ثم يدخل الحجر من الفرجة) أي التي وصل اليها (ويخرج من الجانب الآخر) وهو الذي ابتدأ من طرفه (أو لا يدخل الحجر بل يرجع ويبتدى من أول الحجر) وهو الاول لئلا يحمل الحطيم الذي هو من الكعبة وهو أفضل المساجد طريقاً الى مقصده الا اذا نوى دخول البيت كل مرة وطلب البركة في كل مرة ثم في الصورة الاولى من الاعادة لا يعده حوده شوطاً لانه منكوس وهو خلاف الشرط أو الواجب فلا يكون محسوباً ولهذا قال (هكذا) أي مثل ما ذكره من صورتي الاعادة (يفعل سبع مرات) أي ان تركه في جميع أشواط الطواف والافقده (ويقضى حقه فيه) أي ويقبل في حال امارته ما ينسحق الطواف وجوباً أو سنة (من زمل) ان كان فيه رمل أو اضطباع (وغيره) من تيامن ونحوه (فاذا اعادة سقط الجزء) وهو ظاهر (وأوطاف على جدار الحجر قبل يجوز) إشارة الى ما في الكبير من انه ينبغي أن يجوز لان الحطيم كله ليس من البيت (وينبغي تقييده بما زاد على حده وهو قدر ستة أو سبعة أذرع) وقال في الكبير لكن يرد عليه ان بعضه

بنى طواحتي يصح ويغسل ثم يدخل مكة نهاراً ويدكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعله متفق عليه وهذا اللفظ لمسلم ويدخل من ثنية كداء بالمد وهو الجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل منها عام الفتح تقاؤلاً بالاستعلاء لان ابراهيم عليه السلام دعا فيه بأن يحمل أفئدة من الناس تهوى اليهم حين دنا لذريرته بالحرم ولان باب البيت مثل الوجه واما مثل الناس بقصدون من وجوههم لامن ظهورهم ويدخل ماشياً خاضعاً داعياً فاذا وصل الى المعلى

منه وهو سبعة أذرع فلا يتوب عن الواجب ذلك القدر انتهى وفيه نظر لا يخفى لأن شارح الكنز صرح بأن الخطيم كله ليس من البيت فعنه أن بعضه منه سواء يكون ستة أذرع أو سبعة ولا شك أن ذلك البعض داخل في الخطيم مع الزيادة بخلاف في ذلك والحائط خارج عن الكل احتياطاً ثم على مقتضى مذهب الشافعية أنهم جعلوا الجدار حكمه حكم البيت وأنه واقع في محل حائط البيت قديماً فلا شبهة أنه حيث لا يجوز عندهم والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع (وقبل غير ذلك) أي غير ما ذكر من الستة والسبعة في مقدار الخطيم من البيت حتى قيل كله منه والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل في ركعتي الطواف وهي أي صلاة الطواف (واجبة) أي مستقلة لسنة كما قال الشافعي في قول (بعد كل طواف) أي ولو أدى ناقصاً (فرضا كان) أي الطواف كركعتي الحج والعمرة (أو واجبا) كالصدر والنذر (أو سنة) كالقدوم وكذا إذا كان مستحباً كتحية المسجد (أو نفلاً) كالنطوع بلفظ بين الاطوافة خلافاً لرشد الدين حيث قال ينبغي أن تكونا واجبتين على أثر الطواف الواجب قال ابن الهمام وهو ليس بشيء لاطلاق الأدلة وفيه أن إطلاق الأدلة لا ينبغي قبول التقييد في المسئلة أن صح فيها وجه من وجوه المقايسة (ولانخص) أي هذه الصلاة (بزمان ولا مكان) أي باعتبار الجواز والصحة والافتقار إلى الفضيلة تختص بوقوعها عقب الطواف أن لم يكن وقت كراهة وتختص بإيقاعها خلف المقام ونحوه من أرض الحرم (ولا نفوت) أي لا بأن يموت (فلو تركها لم يجز بدم) وفيه أنه لم يتصور تركها فكيف يتصور الجبر اللهم إلا أن يقال المراد منه أنه لا يجب عليه الإبقاء بالكفارة للإسقاط بخلاف الصوم والصلاة حتى الوتر الواجب وهل الفرق ما قدمناه هذا والمسئلة خلافية في البحر العميق وحكم الواجبات أنه يلزم عدم مع تركها الأركعتي الطواف انتهى ووجهه واجب مستعمل ليس له تعلق بواجبات الحج أو لعدم تصور تركها كافي في بعض المناسك ولا يجبر بالدم فإنها في ذمته ما لم يصلها ما لا يختصان بزمان ولا مكان لكن ذكر الحدادي في شرح القدوري أنه أن تركها ذكر في بعض المناسك أن عليه دماً وبؤيده ما في البهرازي آخر وهما واجبتان فإن تركها فله دم وفي منسك الأكثر على أنه لو تركها لا يلزم دم وبه قالت الشافعية وقيل يلزم انتهى ولعله مجبول تركه على القوت بالموت فيجب عليه الإبقاء ويستحب للورثة أداء الجزاء (ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جاز ويكره) أي كراهة تنزيه لتركه الاحتياط كما سيأتي أو تحريم لخالفه الموالاة أو لهما جميعاً (والسنة الموالاة بينهما وبين الطواف) أي فراغه أن لم يكن وقت الكراهة والافضل بعد فرض المغرب قبل السنة أن كان في الوقت صفة (وتستحب مؤكداً) أي استحباباً مؤكداً فيفيد أن مراتب الاحتياط مختلفة كراتب السن المؤكدة (خلف المقام) لموافقة فضله صلى الله عليه وسلم على وفق الآية الكريمة واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى لاسيما وقد قيل في الآية أن الأمر للوجوب وهذا يقتضي أن تكون الصلاة خلفه من السنة ويخلفه ماحوله وسائر أماكن الفضيلة من الحرم لأن فيه قولا لبعض المفسرين أن المراد بمقام إبراهيم هو الحرم جميعه ولهذا قال (وأفضل الأماكن لادائها خلف المقام) وفي معناه ماحوله من قرب المقام كما يشير إليه من التبعية في الآية الشريفة

(وكون)

وكون الخلف أفضل لاختياره الحضرة المنيفة (ثم في الكعبة) أي داخلها (ثم في الحجر نحت الميزاب) أي خصوصاً (ثم كل ما قرب من الحجر إلى البيت) أي من قدر سبعة أذرع وما دونها (ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت) أي في حوايه وجوانبه خصوصاً محاذاة الأركان ومقابلة المقام والباب ومقام جبريل عليه الصلاة والسلام (ثم المسجد) أي جميعه لكن المطاف الذي يحل المسجد في زمنه صلى الله عليه وسلم أفضل إلا أنه لا يصح لي بحيث يشوش على الطائفتين ويحوجه إلى المرور بين يدي المصلي (ثم الحرم) أي مكة وما حولها من اعلام الحرم المحترم (ثم لافضيلة بعد الحرم) أي بالنسبة إلى هذه الصلاة من حيثية اختصاصها بالحرم وهو لا ينافي أنه لو صلاها في المسجد النبوي أو المسجد الأقصى لافضيلة لها بالإضافة إلى ما عداهما (بل الإساءة) أي حاصلة لمجاوزه عن حد أدائها من المكان الذي هو المستحب والزمان الذي هو السنة إلى غيرهما من الامكنة والازمنة (والمراد بما خلف المقام) أي بالموضع الذي يسمى خلف المقام (قبل ما يصدق عليه ذلك) أي خلف المقام أو المقام (مادة وعرفاء مع القرب) وهذا القيل متعين فإن من صلى آخر المسجد وراى المقام لا يدرك فضيلة خلف المقام باتفاق علماء الأنام فإن العرف خصه بما هو مفروش بحجارة الرخام (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صفاً أو صفين) أي مقدارهما وأولئك أول التنوع المفيد للتخيير (أو رجلاً أو رجلين) يحتمل الشك والتنوع كذلك ثم يحتمل أن المراد قدر ما يقف رجل أو رجلان فيوافي ما قبله أو كان يتأخر عنهما بالفعل متحرراً إلى مقامه صلى الله عليه وسلم أن صح مرفوعاً ولعل وجه تأخره عليه الصلاة والسلام على تقدير صحته عن قرب المقام التنزه عن مشابهة عبدة الأصنام في تلك الأيام أو كان وقت الزحام وعدم التفات العوام لخير الأنام (رواه عبد الرزاق) وأما في رواية الشيخين عن عائشة رضي الله عنها فركع عند المقام ركعتين وفي روايتهما عن جابر ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأوا التوحيد من مقام إبراهيم مصلى فيجعل المقام بينه وبين البيت هذا وقال الكرماني وحيث ما صلى من الحرم يجوز وقال مالك والثوري أن لم يصلها خلف المقام لم يجز وعليه دم ولنا أن المراد بمقام إبراهيم في الآية الحرم كله لا أن أكثر الصحابة صلوا ركعتي الطواف في المسجد دون المقام وكذا في الحرم بذي طوى وغيره فعملنا فعله عليه الصلاة والسلام على بيان الأفضل في المقام انتهى وفيه بحث لا يخفى لأن الإمام ما كانا صح عنه ما نسب إليه يتمك بأن الأمر للوجوب في حق المقام وفعله عليه الصلاة والسلام مبين للمرام وغاية احتجاجنا عليه بفعل الصحابة الكرام وهو لا ينافي كون الأمر للوجوب غاية الخلاف في أن المراد بالمقام عموم الحرم أو خصوص المقام مسخ أن أحداً من علمائنا لم يقل بالوجوب في هذا المقام (ويستحب) أي عند الأربعة (أن يقرأ في الأولى بسورة الكافرون) القراءة تعدى بالياء وغيرها الكافرون بالرفع على الحكاية (وفي الثانية الاخلاص) أي سورتها (ويستحب أن يدعو بعدها) أي بعد صلاة الطواف (لنفسه ولمن أحب) أي من أقاربه ومشايخه وأصحابه (والمسلمين) أي ولعمومهم (ويدعو بما آتاه عليه السلام) وقد قدمناه (ولو صلى أكثر من ركعتين) أي لطواف واحد (جاز) الآن الزائد على الركعتين يكون تطوعاً (ولا تجزئ المكتوبة) أي المفروضة الإلهية (والمنذورة) أي المفروضة الانسانية (عنها) أي عن صلاة

نسألك خير هذه القرية
وخير أهلها ونعوذ بك من
من شرها وشر أهلها وشر
ما فيها (اللهم) ارزقنا خيرها
وأصرف عنا أذاها (وبشير)
إلى الجانب الأيمن من
المطى ومن أمامه ويمينه
ويقرأ الفاتحة لهم ويقول
السلام عليكم دار قوم
مؤمنين وإنا بكم لآخون
إن شاء الله تعالى آمين (اللهم)
رب هذه الأرواح القائنة
والاجساد البالية والعظام
الفرقة أنزل عليها رحمة
منك وسلاماً مني (اللهم)
آتسهم بكلمة التوحيد
وبأعالمهم الصالحة

الطواف لكونها واجبة مستقلة (ولا يجوز اقتداء بمصلي ركعتي الطواف بمثله لأن طواف هذا) الاولى ان يقول لان طواف كل (غير طواف الاخر) اي لا اختلاف السبب كصلاتي الظهر والعصر وان كان الطوافان من نوع واحد والصلتان من جنس متحد (ولو طواف بصبي) اي غير مميز (لا يصلي) عنه اي ركعتي الطواف لانه لا تصح النيابة عندنا في العبادة من الصوم والصلاة كما حقق في امقاطهما (ويكره تأخيرها عن الطواف) لان الموالاة بينهما سنة (الا في وقت مكروه) فلذا قال كاقيل (ولو طواف بعد العصر يصلي المغرب ثم ركعتي الطواف) لكونهما واجبتين والسبق لعلهما بالذمة قبل السنة (ثم سنة المغرب) ويؤيده ما قالوا في صلاة الجنائز اذا حضرت يصلي المغرب ثم الجنائز ثم سنة المغرب ولا شك ان هذا مثله لان حكم الواجب والفرض سواء في العمل وان كان بينهما فرق في الاعتقاد (ولا تصلي) بصيغة المجهول اي لا تصلي هذه الصلاة (الا في وقت مباح) اي لسعة زمانه (فان صلاها في وقت مكروه) كما سيأتي بانه (قبل صحت مع الكراهة) اي ان اداها (ويجب عليه قطعها) اي في اثنائها (فان مضى فيها) اي بان كملها (فلا حرج ان يعيدها) لعموم القاعدة ان كل صلاة ادبت مع الكراهة التزهية يستحب اعادتها ومع الكراهة التحريمية يجب اعادتها واوقات الكراهة اي لهذه الصلاة وهي اعم من التحريمية والتزهية (بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس قدر رخ) لكن عند الطلوع حرام كما هو عند الغروب وكذا ما خصه بقوله (وقت الاستواء) اي قرب اوانه لعدم ادراك حقيقة زمانه (وبعد العصر) اي اداؤه (الى اداء المغرب) اي حتى بعد الغروب قبل اداء الفرض (وعند الخطبة) اي الخطب كلها الا ان عند خطبة الجمعة اشد كراهة (وشروع الامام) اي امام مذهب (في المكتوبة) لما ورد اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وفي سنة الصبح تفصيل طويل متعلق بالمسئلة (وبين صلاتي الجمع عرفات) اي في جمع التقديم (ومن دلفه) اي في جمع التأخير لمن يجمع بينهما كما يستفاد من قيد الجمع واعلم انه صرح الطحاوي وغيره بكراهة اداء ركعتي الطواف في الاوقات الخمسة المذمومة من الصلاة فيها عند ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد ونقل عن مجاهد والنخعي وعطاء جواز اداؤها بعد العصر قبل اصفرار الشمس وبعد الصبح قبل طلوع الشمس اي قبل احرار آثارها قال الطحاوي واليه ذهب والحاصل انهم فرقوا في المسئلة حيث جوزوها وقت الكراهة التزهية دون زمان الكراهة التحريمية لاطاقا لصلاة الطواف من حيث انه واجب بالفرائض وسائر الواجبات والمحققون فرقوا بين قضاء الوتر واداء ركعتي الطواف ولو كانا واجبتين بأن الاول واجب بايجاب الله تعالى عليه والاخر بايجاب العبد على نفسه بالتزامه لفعل الطواف ولو كان واجبا عليه وهذا تحقيق وتدقيق ويؤيد ما ذكرناه ما علة الطحاوي فيما اختاره بقوله ولما كانت الصلاة على الجنائز كالصلاة الفائتة كانت صلاة الطواف مثله يجوز اداؤها في هذين الوقتين لان وجوبها كوجوب صلاة الجنائز انتهى وفيه مباحث لا تحصى تظهر في المطالعة بين كلامه وبين ما ذكرنا فيما تقدم والله اعلم

فصل في سنن الطواف استلام الحجر مطلقا اي من غير قيد اولية والاخرية والاثنية وان كان بعضها آكدم من بعض بل قيل يستحب فيها هذا طرفه ويمكن ان يكون مراده بالاطلاق

استواء الثقيل والسجود وعدمهما (والاضطباع) اي في جميع اشواط الطواف الذي من فيه كما صرح به ابن الضياء خلافا لما يوهمه قوله (والرمل في الثلاثة الاولى) لان المتبادر ان الطرف قيد لهما (والمشي على هبته في الباقي) من الاشواط الاربعة او المراد في باقي الاطوفة بكما لها بأن لا يصرح اسراما لما يتفرع عليه من تشويش خاطر وأذية التدافع ولا يمشي مشي المتهاون لما يترتب عليه من خوف الرياء والسمعة والعجب والغرور ودهوى الشعور والحضور (في طواف الحج والعمرة) قيدا للاضطباع والرمل لكونهما من سنن طواف بعدهم لا يقال قد زالت حلة الرمل والاضطباع وهي موجبة لزوال حكمهما الا نقول زوال حكمهما من نوع فان النبي صلى الله عليه وسلم رمل واضطبع في حجة الوداع تذكرا للتمعة الامن بعد الخوف ليذكر عليها وقد امرنا تذكرا للتمعة في مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز ان يثبت الحكم بعل متناولة فحين غلبه المشركين كان حلة الرمل ايهام المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان حلة تذكرا لنعمة الامن (والاستلام) اي استلام الحجر (بين الطواف والسعي) اي وبينه لكن لا مطلقا (بل لمن عليه السعي) واراد ان يسعى حيث شاء سواء صلى ما بينهما والتمزم وأنى زعمهم ام لا (ورفع اليدين عند التكبير مقابلة الحجر) اي في ابتداء الخلاف في الانشاء (والابتداء من الحجر) اي ابتداء الطواف منه ان يكون باستلام واستقبال ام لا سنة (هو الصحيح) اي خلافا لمن قال انه شرط او فرض او واجب كما اختاره ابن الهمام وهو باعتبار الدليل اظهر وان كان الاول عليه الاكثر (واستقبال الحجر في ابتداءه) اي بخلاف استقباله في اثنائه فانه مستحب (والموالاة) اي المتابعة (بين الاشواط) اي اشواط الطواف وكذا اشواط السعي وكذا بين الطواف والسعي لكن المتابع بينهما على التوسعة بخلافه فيما بين الاشواط واجزاء الاشواط والظاهر ان يراد بها الموالاة العرفية لا أنه لا يقع فيها مطلق الفاصلة لجوزهم الشرب ونحوه في اثناء الطواف (والظهارة عن النجاسة الحقيقية) اي في الثياب والاعضاء البدنية وكذا في الاجزاء المكانية

فصل في مستحباته استلام الركن اليماني اي من غير قبلة ووضع جبهة (واخذ الطواف من بين الحجر) اي باعتبار وضعه فانه على بين الباب لا باعتبار مستقبله والمراد من الاخذ اي شروعه فيه بالنية بالرفع يديا بقف قبيل الحجر مستقبلا ثم بطوف متيامنا (بحيث يرجع به يده عليه) اي على الحجر (وتقبيل الحجر) اي بالاتفاق والظاهر انه من السنن المؤكدة لشوئنه بالاحاديث الواردة ولعله اراد ان ثلثه مستحب (والسجود عليه) يعني مع التقبيل كما سبق (ثلاثا) لما ورد في بعض الروايات لكنها غير مشهورة (واتباع الاذكار والادعية فيه) اي من المأثورة وغيرها (وان يكون طوافه قريبا من البيت) اي بشرط الاحتراز عن الاذية والبراءة البعد) اي ان كان زوجة الرجال او لم يكن وقت الطواف غنصا بالنساء (وان تطوف لیسلا) لانه استلها وان كانت عجوزة مستورة (والطواف وراء الشاذروان) اي الخروج عن الخلاف فانه مستحب بالاجماع وهو يقع الذال المجمة الزيادة الملاصقة بالبيت من الحجر الاسود الى فرجة الحجر ثم كذلك الى الحجر (واستثناء الطواف لقطع) اي واوبعدرو الظاهر انه مقيد باقبل اتيان اكثره (اوفله) اي ولو بعينه (على وجه مكروه) اي قياسا على استحباب اعادة الواكلة على

وتعيني على اداء فرضك (اللهم) افتح لي ابواب رحمتك وأدخلني فيها وأعذني من الشيطان الرجيم ويكون مليسا في دخول مكة وثنيا على الله تعالى مصليا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ان لا يخرج أول دخوله على شيء غير المسجد الا ان لا يجد من يحفظ متاعه ويحشى عليه الضياع فيحفظ بعض الرقعة الامنة والبعض يبدأ بالطواف بالتوبة ولا يرجع على شيء قبل الطواف فاذا وصل الى باب السلام قدم رجله اليمنى وقال الله اكبر ثلاثا

واقفر لتاولهم الاعمال السيئة وارحنا اذا صرنا مصيرهم بأرحم الراحمين فاذا وصل الى المذبح وهو الموضع الذي كان يرى منه البيت الشريف قبل حدوث الابنية الحائلة الآن عن رؤيتها وقف وقال (اللهم) أنت ربي وأنا عبدك جئت هاربا منك اليك لا تؤذي فرائضك وأطلب رحمتك والتمس رضوانك أما لك مسئلة المضطرب اليك المشفقين من هذاك الخائفين من عقوبتك أن تستقبلني اليوم بعفوك وتحفظني برحمتك وتبصا وزهني بمغفرتك

وجه مكروه (ونترك الكلام) أي الكلام المباح لأنه يتنافى الخضوع (وكل عمل يتنافى الخشوع) أي التذلل له سبحانه كالتلمع على ما صرح به في الكبير وكذلك الالتفات بوجهه إلى الناس لغير ضرورة ووضع اليد على الخاصرة أو على القفا ونحوها وأما ما توهمه بعض من لا رواية له ولا دراية من استحباب وضع اليدين كالصلاة فهو نشأ من غفلته عما تواتر فعله صلى الله عليه وسلم من الأرسال في الطواف فليس فوق أدب من أدبه ربه أدب مستحب ولا فوق آداب الأصحاب وأتباعهم من الأئمة الأربعة واجماعهم ويكفي للمستند عدم ذكره في مناسكهم فإن الأصل هو التقي حتى يتحقق الثبوت بخلاف وضع اليدين في الصلاة لما صرح في البخاري وغيره وما يدل على عدم وضعه صلى الله عليه وسلم كون المحجب في قبضته المانع ظاهرا من قبضته فم كان مقتضى مشابهة الطواف للصلاة من حيث العبادة أن يكون فيه الوضع أيضا لكنه صلى الله عليه وسلم من حيث أنه نبي الرحمة لم يفعله دفعا لخرج من الألة وما يدل على عدم فعله عليه الصلاة والسلام اتفاق الخاص والعام على الأرسال حال طوافهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمتي على الضلالة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم ومآته أصيرا وبهذا يتبين أنه يقال الوضع مكروه لأنه خلاف السنة المأثورة ونظيره ما قال الطرابلسي وينبغي أن تذكر الصلاة على المروءة بعد السعي لأنه ابتداء شعار انتهى فعلى المبتدع الخنزع أثبات الوضع في الطواف والصلاة بعد السعي بدليل من كتاب أوصنة والأقاليع والنافي لا يحتاج إلى دليل كما هو مقرر في آداب البحث ثم لا يخفى ما فيه من الرياء والسمعة والغرور والتعجب واقتداء الجاهلة به لا سيما إذا كان على هيئة طلب العلم أو صورة الصوفية (والأسرار) بالكسري (بالخفاء) بالذكر (والأدعية) وفيه بحث لأنه يجب الاخفاء إذا كان الجهر مشوشا للطائفين والمصلين فقد صرح ابن الضياء أن رفع الصوت في المسجد حرام ولو بالذكر ولعله أراد بالأسرار المبالغة في الاخفاء تبعا عن السمعة والرياء (وصون النظر) أي حفظه (عن كل ما يشغله) أي عما هو في صدره من الحضور

فصل في مباحاته الكلام أي الكلام المباح وأصل أن المباح ما يستوي طرفاه من الفعل والترك والمستحب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق له أن ترك الكلام مستحب فلا يكون الكلام مباحا فتناقض قولاه وقد صرح ابن الهمام بأن المباح من الكلام في المسجد مكروه يأكل الحسنات فكيف في الطواف وهو في حكم الصلاة كما رواه الترمذي وغيره من ابن عباس مرفوعا الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فن تكلم فيه فلا يتكلمن إلا بخير من ذكر الله يعني أو ما في معناه ولا شك أن انتهى المؤكد محمول على الكراهة الشرعية أو التزيهية كما هو مقرر في القواعد الأصولية (والسلام) لكن لا على من يكون مشغولا بذكره وأما جوابه ففرض كفاية على إطلاقه وكذا جواب العاطس الحامد وما قوله في الكبير ولا بأس بأن يفتي في الطواف ويسلم ويرد جوابه ويحمد عند العاطس ويرد جوابه فردود في الردين لفرضيهما ومدفوع في الجحد عند العطسة لأنه من السنن المؤكدة مطلقا والحمد من الأذكار المشروعة في الطواف فلا يقال في حقه لا بأس فانه يوقع في موقع يكون له بعض البأس وأقله أن يكون خلاف الأولى وكذا عده السلام مطلقا من المباح فان فيه نظرا ظاهرا

لا اله الا الله والله أكبر
ثلاثا أو ذ باله العظيم
وبوجه الكرم وطلحاته
القديم من الشيطان الرجيم
بسم الله والحمد لله والصلاة
والسلام على رسول الله
السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين (اللهم) صل
على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا
(اللهم) اخفر لي ذنوبي
وافتح لي أبواب رحمتك
وأدخلني فيها وسهل لنا
أبواب رزقك (اللهم) ان
هذا حرمك وموضع أمرك
فحرم لحى ويشرى ودى
وعنى وعظامى على النار
(اللهم) أنت السلام ومنك
السلام

اذ قالوا انه من السنن التي هي أفضل من الفريضة التي هي جوابها والحاصل أن المسلم عليه لا يتخلو عن أنه مشغول بذكر الله فيكره السلام عليه أن علم اشتغاله والافكون سنة بدليل قول ابن جر اعتذارا عن سلم عليه وهو في غير شعور لاستغراقه في حضور كنانة ترى الله والله أعلم أراد به معنى الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه (والافتاء والاستفتاء) أي الافادة والاستفادة العلمية في نحو القواعد العربية وأما معرفة المسائل الشرعية فهي أفضل من العبادات الفعلية بل قد تجب بطريق الكفاية أو الجهة العينية (والخروج منه لحاجة) أي ضرورة (والشرب) أي لعدم تأديته إلى ترك الموالاة لقلة زمانه بخلاف الأكل المانع من الموالاة وأما قوله في الكبير ويكره الأكل والشرب فتناقض لقوله فيه أيضا وشرب ويفعل كل ما يحتاج إليه (والطواف في نعل أو خف إذا كانا ظاهرين) أي والافكون مكروها لا حراما كما يتوهمه العوام لما سبق من أن الطهارة عن البهاسة الحقيقية سنة مؤكدة لكن في النعلين ولو ظاهرين ترك الأدب كاذ كره في البدائع لأنه محمول على حال عدم العذر (ترك الأذكار) وكذا الأدعية في الكبير وأوصكت في جميع الطواف أو ترك الاضطباع والزم والاسلام فطوافه صحيح باتفاق الأربعة لكنه مسمى انتهى بقوله مسمى لا يصح على إطلاقه بل يحمل على ما عدا السكوت فان فعل المباح لا يوجب الأساءة وانما الإساءة في ترك السنة وفعل الكراهة (وقراءة القرآن) أي في نفسه لما قالوا في غير موضع بكره أن يرفع صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس بقراءته في نفسه فهذا هو الظاهر وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ القرآن راتعا صوته في الطواف ولا في نفسه قال وهو الأصح انتهى وهو مختار بعض الشافعية كالحلي والأوزاعي وفي المتن وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى انتهى وهو قابل أن يحمل على رفع الصوت وأما قوله ولا بأس بذكر الله فهو أن السكوت هو السنة وليس كذلك ولا يتصور أن يقيد برفع الصوت في الذكر فانه ممنوع ولعله أراد بأنه لا بأس بالأذكار المصنوعة المسطورة من غير الأذكار والأدعية المأثورة (وانشاد شعر محمود) وكذا انشأه والمراد بالمحمود ما يباح في الشعر والافكون من قبيل الاشعار المستفاد منها العموم فهو داخل في المستحبات والشعر المذموم حرام أو مكروه مطلقا وفي الطواف أقبح (والطواف راكبا أو محمولا لعذر) فان الضرورات تبيح المحظورات

فصل في محرمانه الطواف أي جنس الطواف حال كون الطائف (جنبيا أو حائضا أو نفساء) حرام أشد حرمة (أو محدثا) وهو دونهم في الحرمة لأنه يحتاج إلى الطهارة الصغرى ولما سبأ من الفرق في الكفارة (أو حائضا) أي كاشف العورة قدر ما لا تصح به الصلاة (أو راكبا أو محمولا أو حفا) أي بأنواعه (بلا عذر) قيد ثلاثة أو الأربعة (أو منكوسا) أي مقبولا وكذا مكروها (أو داخل الحجر) أي الحطيم (وترك شيء منه) أي من الطواف الآن ترك الأربعة حرام وترك الثلاثة كراهة تحريم (ولو تقلا) أي هذا كله حرام ولو كان الطواف تقلا (ولا مفسد للطواف) وانما مبطله الارتداد فهو ذ باله تبارك وتعالى منه

فصل في مكروهاته الكلام الفضول أي ما ما يحتاج إليه بقدر الحاجة فيباح كما سبق لكن الصمت أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فقل خيرا

واليك يرجع السلام فعينا
ربنا بالصلا وأدخلنا دار
السلام برحمتك يا ذا
الجلال والإكرام فاذا
وقع بصره على البيت
الشريف دماجا أحب فان
الدعاء عند رؤية البيت
الشريف مقبول ثم يقول
(اللهم) زد هذا البيت
تكريما وتعلينا وتكريما
ومهاجرة وبراء وإيمانا وزد
من عظمه وشرفه وكرمه
عن جبه أو اعظمه تشريفا
وتعلينا وتكريما وبراء وإيمانا
(اللهم) صل على محمد وعلى
آل محمد عبدك ورسولك
الذي لا اله الا هو وعلى آله
وأصحابه وتابعيه وأحزابه
وسلم تسليما كثيرا

أوليصحت (والبيع والشراء) وهما مكروهان في المسجد مطلقا في الطواف أشد كراهة بل حكايتهما مكروهة أيضا (وافساد شعري) بفتح الراء أي يخلو (من جدوثاء) وفي معناه ما يجاوز من افادة علم وموعظة وترغيب وترهيب (وقيل مطلقا) فيحصل على الكراهة التزنيية لان الاشتغال بالادكار والادعية افضل (ورفع الصوت ولو بالقرآن والذكر والدعاء) أي بحيث يشوش على الطائفين والمصلين (والطواف في ثوب نجس) أي غير قدر مفعو وهذا مبني على ما قيل من ان الطهارة من قدر ما يستبره من التوب واجب أو سنة (وترك الرمل والاضطباع) أي الاحالة الضرورة (من عليه) أي بطريق السنة (وترك الاستلام) أي المستنون وهو استلام الحجر لالركن اليساري فانه ان تركه لا بأس به فانه مستحب وتركه خلاف الاولى (وتفريق الطواف) أي الفصل بين اشواطه (تفريقا كثيرا) فاحشا سواء مرة أو مرات وترك الموالاة لكن قيد الكثرة بظاهاه يفيد في القلة على ما قدمناه من جواز الشرب (والجمع بين أسبوعين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما يترتب عليه من ترك السنة وهي الموالاة بين الطواف وصلاته لكل أسبوع عند أبي حنيفة ومحمد سواء انصرف عن شفع أو وتر وعند أبي يوسف لا بأس به اذا انصرف من وزر وان فعل صلى لكل أسبوع ركعتين فلو انصرف عن شفع كره اتفاقا (الافى وقت كراهة الصلاة) لانه لا كراهة حينئذ بالجمع شفعاً وتراف اتفاقا لكن يؤخر ركعتي الطواف الى وقت مباح (ورفع اليدين عندية الطواف) أي اذا لم تكن مقرونة بالتكبير حال استقبال الحجر والافى سنة كما سبق (والطواف عند الخطبة) أي مطلقا لا شعاره بالارض ولو كان ما كتبا (واقامة المكتوبة) فان ابتداء الطواف حينئذ مكروه بلا شبهة واما اذا كان يمكنه اتمام الواجب عليه والحاقه بالصلاة وادراك الجماعة فالظاهر انه هو الاول من قطعه (والاكل) في أثناء طوافه لزومه ترك الولاء أو مخالفته حسن الاداء (وقيل الشرب) الا أنه سوغ فيه عند الأكثر لقلة زمانه ولورود وقوعه مرفوعا وموقوفا في شأنه (والطواف حاقنا) بكسر القاف وبالنون أي قيا على الصلاة في تلك الحالة أي المشغلة ففي معناه الحاقه بالطواف والجميعان والفضبان والله أعلم

فصل في مسائل شتى المشهور عند أرباب التصنيف أن يصنعوا المسائل المتفرقة التي لا يجمعها فصل ولا باب من كتاب يقولهم مسائل شتى من غير انضمام الفصل أو الباب (طاف) أي كاملا (ونسى ركعتي الطواف) وفي نسخة صحيحة ركعتيه (ولم يتركه الا بعد شروعه في طواف آخر) هذه المسئلة متفرقة على حدة الموالاة بين الطواف وصلاته (فان كان) أي ان ذكر (قبل تمام شوطه فضه) أي تركه وقطعه لتحصيل سنة الموالاة (وبعد تمامه) أي اتمام شوطه الذي بمنزلة ركعة (لا) أي لا يرفضه (بل يتم طوافه الذي شرع فيه) أي كالوتر كبعد شوطين بالاولى (وعليه لكل أسبوع ركعتان) أي اتفاقا لا يندرج أحدهما في الآخر ولو اتصلا بصورة (ولو طاف فرضا) أي طواف فرض لعمرته أو زيارته (أو غيره) أي غير فرض من واجب كطواف صدر وترا ومن سنة كطواف قدوم أو من نفل كطواف تطوع (ثانية اشواط) أي بزيادة واحدة على سبعة (ان كان) أي الطائف حين شرع في هذا الشوط (على ظن أن الثامن سابع فلا شيء عليه كالظنون) أي كطواف المظنون ابتداء فانه ليس عليه شيء بتركه كما سبق في

محله لكن فيه انه اذا غلب على ظنه ان الثامن سابع يجب عليه اتيانه ويحرم عليه تركه فلا معنى لقوله فلا شيء عليه كالظنون اللهم الا أن يقال مراده انه ظن أو لانه سابع ثم يبين له وتيقن ان الثامن فلا شيء عليه بشروعه في طواف آخر حيث كان مبينا على ظنه كما يدل عليه قوله (وان علم) أي حال ابتداءه (انه الثامن) أي لكن فعله بناء على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزمه اتفاقا بخلاف ما قرره فانه كما قال (اختلف فيه) أي لا تردد بينه حين دخوله في ذلك الشوط (والصحيح انه يلزمه) أي احتياطا (تمة سبعة اشواط للشروع) أي لشروعه الملزوم (ولو طاف أسابع) أي متفرقة أو مجمعة ورا أو شفعاً (ولم يصل بينهما) أي بين صكك طوافين منها وكان الاظهر أن يقول بينهما أي بين الأسابيع سواء كان طوافه في أوقات كراهة الصلاة أو لا (فعليه لكل أسبوع ركعتان على حديثين) أي مستقلتين لا منفردتين ولا مندرجتين في ضمن فرض أو سنة (ولو شك في عدد الاشواط) أي بالزيادة أو النقص (في طواف الركن) أي ركن الحج أو العمرة (أما) أي احتياطا (ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلاة) أي ولو كانت نافلة ولعل الفرق بينهما كثرة الصلوات المكتوبة ونادرة الطواف من أركان الحج والعمرة ثم مفهوم المسئلة انه اذا شك في عدد اشواط غير الركن لا يبعد بل يبنى على غلبة ظنه لان أمر غير الفرض على التوسعة والظاهر أن طواف الواجب في حكم الركن لانه فرض على فكان الاولى أن يقال في طوافه الفرض ليشمله (وقيل اذا كان يكتر ذلك) أي الشك في طوافه الموجب لو سوغته سواء كان الطواف ركنا أو غيره (يخبر) أي قيا على الصلاة فانه يستأنف اذا كان أول مرة أو قليلة نادرة ويخبر عند كثرة الشك على غلبة ظنه أو يبنى على الأقل المتيقن في أصله (ولو أخبره عدل بعدد) أي مخصوص بخلاف لما في ظنه أو علمه أيضا (يستحب ان يأخذ بقوله) أي احتياطا فيما فيه الاحتياط فيكذب نفسه لاحتمال نسيانه ويصدق لانه عدل لا فرض له في خبره (ولو أخبره عدلان وجب العمل بقولهما) أي وان لم يشك لان علمين خير من علم واحد ولان اخبارهما بمنزلة شاهدين على انكاره في فعله أو اقراره (وصاحب العذر الدائم) أي حقيقة أو حكما (اذا طاف أربعة اشواط ثم خرج الوقت توشأ) أي قيا على الطواف على الصلاة (وبنى) أي عليه وأتى بالباقي من الواجب (ولا شيء عليه) أي بفعله ذلك اتركه الموالاة بعذر والظاهر ان الحكم كذلك في أقل من الأربعة الا أن الامادة حينئذ افضل لما تقدم والله أعلم (ولو حاذته امرأة في الطواف لا يفسد) أي طوافها لان الطواف ليس كالصلاة حقيقة وانما جاز انما هو بوضوه آخر ولان المصاداة المفسدة لها شرط لم يتصور وجوب جميعها في تلك الحالة (والطواف متعلا) أي لا تخفقا (ترك الادب) أي المستفاد من قوله تعالى فاخلع نعليك الا للضرورة التعبد (والحديث فيه بما لا يعني خفلة عظيمة) أي من مرتبة الحلة الكريمة لقوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن الفحشاء والمنكر حذر وخوف (ولم يتركه الا بعد شوطين بالاولى) أي كالتوتر كبعد شوطين بالاولى (وعليه لكل أسبوع ركعتان) أي اتفاقا لا يندرج أحدهما في الآخر ولو اتصلا بصورة (ولو طاف فرضا) أي طواف فرض لعمرته أو زيارته (أو غيره) أي غير فرض من واجب كطواف صدر وترا ومن سنة كطواف قدوم أو من نفل كطواف تطوع (ثانية اشواط) أي بزيادة واحدة على سبعة (ان كان) أي الطائف حين شرع في هذا الشوط (على ظن أن الثامن سابع فلا شيء عليه كالظنون) أي كطواف المظنون ابتداء فانه ليس عليه شيء بتركه كما سبق في

فاذا قرب من الحجر الأسود قال لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فاذا وصل الى الحجر الاسود وقف على جميع الحجر بحيث يكون جميع الحجر على بين الطائف عند منكبه الايمن ثم يرفع يديه ويقول (الله) أي أريد طواف بيتك الحرام فيسره لي وتقبله مني فان كان مفردا بالحج وقص طوافه للقدوم وان كان مفردا بالعمرة أو متعلا وقارنا وقع من طواف العمرة نواهله أو لغيره وعلى القارئ ان يطوف طوافا آخر للقدوم ثم يمشي وهو مستقبل الحجر ويستلم الحجر يده ثم يقبله

في المكروهات والاشتغال بالأذكار أفضل من قراءة القرآن فيه (أي في الطواف وفيهم من كونه أفضل أنه لو قرأ القرآن جاز لكن لا مطلقاً لأن رفع الصوت به وبالذكر والأدعية فضلاً عن غيرها ممنوع ولذا قال (وان قرأ في نفسه لا بأس) اعلم أن صاحب التبيين صرح بأن الذكر أفضل من القراءة في الطواف وقال الكرماني لا بأس أن يقرأ في نفسه ولفظة لا بأس تدل على أن الأولى هو الاشتغال بالدعاء دون القراءة وسمع ابن عمر رضي الله عنهما رجلاً يقرأ القرآن في الطواف فصكه في صدره فستله عطاءه عنه فقال له محدثه أي بدعة غير مستحسنة وهي بحولته على رفع صوته لا على مجرد القراءة كما يروى إيراده في الكبير من إطلاق العبارة ثم قال في الفتح والحاصل أن هدي النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولا تثبت عنه في الطواف القراءة بل الذكروهو المتوارث عن السلف والجمع عليه فكان الأولى أقول الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم أقامه من القراءة مع أنها أفضل الأذكار والأدعية لقوله صلى الله عليه وسلم من شغله القرآن من ذكرى ومثلتي أعطيه أفضل ما أعطى السائلين للرجة على الأمة بدفع الحرج عن العامة ولم يردني عليه الصلاة والسلام عن القراءة ليدل على الكراهة كما ذكرها جماعة ثم لو قيل إن الدعاء المأثور أفضل من القراءة كما هو القول الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجيه ونبيه نبيه وأما الخلاف في غيره فلا يظهر وجهه وهذا كله ينبغي أن يكون محله طواف الركن فإن أمر التوافل مبني على التوسعة (وينبغي أن يترد طوافه من كل ما لا يرضيه الشرع) أي من القول والفعل ظاهراً وباطناً (ومن النظر إلى ما لا يحل) أي من المردان والنسوان بشهوة (واحتقار من فيه) أي ومن استصغار من فيه (نقص) أي في الخلقة أو الهيئة (أو جهل بالمناسك) أي عداو خطأ (وينبغي أن يعلم) أي الجاهل (برفق) أي بلطافة وسهولة قال الله تبارك وتعالى ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ولا بأس أن أي الطائف الغير المتأدب (عقوبة سوء الأدب) أي في كل باب (فليس الإساءة على البساط) أي بساط قرب الجنب (كالإساءة مع العباد) أي بالبعد ولو على الباب لحصول الجلب (وطواف التطوع أفضل من صلاة التطوع للغيراء وعكسه لاهل مكة) أي ومن في معناهم من المتوطنين بها وذلك لأن الصلاة وإن كانت أهم العبادات وأفضل موضوع في الطاعات إلا أنها تنصرف أكثرتها في جميع الجهات والطواف يخص وجوده بالكعبة ذات البركات وفي المسئلة خلاف للشافعية وبعض المالكية ثم ذكر في البحر نبال عز بن جماعة واعلم أنه لا يسن ولا يستحب رفع اليدين عندنية الطواف قبل استقبال الحجر على المذاهب الأربعة ولا يسن عند استقبال الحجر الأعلى مذهبنا وإنما ذكرنا هذا ونهت عليه لأن كثير من العوام يرفعون أيديهم عندنية الطواف والحجج عن عييتهم بكثير وبالغ بعضهم في الجهل فيتوسوس عندانية مع رفع يديه كما يتوسوس عند افتتاح الصلاة وما هكذا فعله صلى الله عليه وسلم فلم يستحب ذلك فإنه بدعة وكل بدعة ضلالة انتهى والحاصل أن رفع اليدين في غير حال الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غير وجهي الركنتين كما يفعله من لا عقل له وهو في صورة الفقهاء وسيرة المشايخ والأولياء فهو حرام أو مكروه كراهة تحريم أو تنزيه بناء على أقوال عندنا من أن الابتداء بالحجر شرط أو فرض أو واجب أو سنة وإنما يستحب أن يكون الانتهاء بالنية من قبيل الحجر للخروج من الاختلاف لا بحيث أنه يقع في الأمر المكروه بلا خلاف ثم اعلم

أن بعض الشافعية وافقوا مذهبنا في رفع اليدين عند ابتداء الطواف كما في الصلاة ويستحب أيضاً فيه عندهم ابتداء بالتكبير وعن ابن الملقن أنه أوفى بوجوبه لم يعد كما يحسنه الطبري انتهى لكن رده ابن جماعة بقوله والظاهر عندي وجوده أما وجوبه بان ثبت به المواظبة وأما استحباباً أن وجد تركه أحياناً توافق هيئة ابتداء الطواف الصلاة في الجمع بين النية والتكبير ورفع اليدين والارسل مشيراً إلى النفي والاثبات إيساء إلى معنى التوحيد المستفاد من قول لا إله إلا الله ولذا ورد التهليل أيضاً بالخصوص فالجمع أولى في حضرة المولى ومن البدع المستنكرة ما يفعله كثير من الجهلة من ملازمة التزام البيت وتقبيله عند ارادة الطواف قبل الشروع فيه إذا الذي سنده صلى الله عليه وسلم وهو النائب عن الله سبحانه وتعالى إنما هو الابتداء من الحجر فلا يناسب البداءة بتكبيره وأيضاً كان ابتداءه منه مقروناً بالنية لا كما يفعله بعض العامة من تقبيله أولاً ثم النية ثم التقبيل فإنه خلاف الموضوع المشروع ثم مما أحدثه بعض الجهلة الموسوسة بأدب الطواف عن بمخاط في طوافه المرور على الشاذروان ليجر من الخلاف أولاً في مذهبه من حكم شرط الصحة فإنه حين يستلم الركنتين أو أحدهما يرجع ههنا فيؤذي من خلفه ويتأذى بنفسه بحيث قد يؤدي إلى فتنة عظيمة وذلك لجهله بالمسئلة فإنه يصح في الخروج من العهدة بأن يقف في محله ويقم رجله في موضعه ثم يستلم ويرجع إلى حاله فيطوف من غير عود إلى خلفه ومن المنكر القاحش ما يفعله إلا أن نسوان بمكة في تلك البقعة من الاختلاط بالرجال ومن اجتمع لهم في تلك الحالة مع تزينة بأنواع الزينة واستعمالهن ما يفوح منه الروائح العطرة فيشوش بذلك على متورعي الطائفين ويستجلبن بسببه نظر الباقين وربما طاف بعضهم بكشف شيء من أعضائهن لاسيما من أيديهن وأرجلهن وقد تقع مما تنهتن فتنتقض الطهارة عند الشافعية وتعدم صحة طوافهن وطواف من مسهن ومن المنكرات في صورة العبادات دخول بعض الأكابر من الظلمة من عييدهم وخدمهم فيدعون الناس من قدامهم وأطرافهم فيريدون الطاعة ويزيدون المعصية وكذا من أجرة العامة ومدافعتهم في الطواف حال الجملة لاسيما عند استقبال الحجر الأفضل فإنهم لا يراعون الأول من المستحق فالاول بل يتقدمون عليه ويدفعونه ويؤذونه فضررهم أكثر من نفعهم في طوافهم وربما يستقبلون البيت في مزاجاة الطواف ويضيق المطاف أو يستدبرونه في المطاف فيخرجون عن حكم التيامن الذي هو واجب عندنا وشرط عند الشافعي ثم أحسن من يطوف في هذا الزمان القاسد بطريق العجلة أن يقول الطريق الطريق أو حاشاك حاشاك وهو أول بدعة ظهرت في الإسلام حتى في الأسواق وأزقة العام ومن جملة المنكرات قعود الصغار والكبار والعيان والعرجان حتى النسوان في بعض الأحيان من الشهادين حول البيت رافعين أصواتهم بالطلب أو ساكتين أو قاعدين في طريق الطائفين مع كشف عوراتهم وترك صلواتهم مع المصايين ومنها دخول المجانين ورفع أصواتهم بالكلمات المهمة وادخال الصغار المتنجسين وأمثال ذلك من ادخال المحفات والقرب والمحارات وغير ذلك مما يجب انكاره قلباً ولساناً ويبدأ لاسيما على مشايخ الحرم والقضاة وشيخ البواين ورئيس المشدين وغيرهم عن يأكل الوظائف المحرمة من وجوه كثيرة مع غير قيام بما يجب عليه من الخدمة فنسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

وأباً السنة نيك محمد صلى الله عليه وسلم ويقول إذا حاذى المقام (اللهم) أن هذا البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمنك وهذا مقام العائدين من النار فأجري من النار ويقول إذا حاذى الركن الشامي (اللهم) أي أهـ وذلك من الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء الأخلاق وسوء المتقلب في الأهل والناس والولد ويقول إذا حاذى الميزاب (اللهم) أغلطني نعمت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك ولا باقي الا وجهك

من غير أن يظهر صوت في القبلة ويصعد عليه ويكرر التقبيل والعبود ثلاثاً ثم يمشي وهو مستقبل الحجر ماراً إلى صوب بين نفسه حتى يتجاوز الحجر بجميع يديه ثم يجعل البيت من شماله ويأخذ في الرمل وهو مشي المتخير في الحرب بين الصنيين مظهراً لشجاعته وقوته في الثلاثة الأشواط الأولى كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه اظهار الجهد والقوة على المشركين ويقول إذا جاذى الملائكة (اللهم) إيمانك وتصديقاً بكتابك ووفاء بهدك

باب السعي بين الصفا والمروة

(إذا فرغ من الطواف) أي الطواف الذي بعده سعي (فالسنة أن يخرج للسعي على فوره) أي ساعته من غير تأخير (فإن أخره لعذر) أي لضرورة (أو لسترح) أي ليحصل له الراحة وتعود إليه القوة (فلا بأس به) أي لا يكون مسيا (وإن أخره لغير عذر) أي من استراحة وغيرها (قد أساء) أي تركه الموالاة التي هي سنة بين الطواف والسعي (ولاشئ عليه) أي من الجزاء بالدم أو الصدقة (ويستحب أن يخرج) أي للسعي (من باب الصفا) أي المعروف به من أبواب المسجد (فإن خرج من غير جاز) كافي البدائع وغيره (وبقدم رجله اليسرى للخروج) أي كما هو مطلق آداب الخروج من المسجد ولكن هناك حقيقة وهي أنه يستحب أن يقدم اليسرى ويؤخر اليمنى عكس آداب الدخول ويستحب مطلقا خلع اليسرى أولا وكذا اليس اليمنى ابتداء فليك بمحافظه الجمع ومراعاة الجميع (ثم توجه إلى الصفا) لكن قيل أن يصله يستحب أن يقول أبايما بيا الله تعالى به أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم كما ورد في الحديث (ويصعد عليه) أي يطلع على الصفا (حتى يرى البيت) أي الكعبة (من الباب) أي باب الصفا المسمى لها (لأن فوق الجدار) أي لا يلزمه أن يصعد بحيث أنه يرى البيت من فوق جدار المسجد (إن أمكنه) أي الصعود لرؤية البيت من الباب حقيقة أو محاذاة فإن المطلوب الحقيقي هو الابتداء من الصفا ومن سئبه الاستقبال وأما رؤية البيت فشرط الكمال (والأفة قدر ما يمكنه) واعلم أن كثير من درجات الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما يفعله بعض أهل البدعة والجهالة المتوسوسة من الصعود عليه حتى يلمسوا أنفسهم بالجدر فهو خلاف طريقة أهل السنة والجماعة (ويستقبل البيت) أي ولو لم يره لأن الاستقبال أحسن هيآت الأحوال لاسميا وهو من آداب الدعاء (ويرفع يديه حذو منكبيه) أي مقابلهما (جاءا بلطنهما نحو السماء) لأنها قبله الدماء (كالدماء) أي كما يرفعهما لطلق الدعاء في سائر الأمكنة والأزمنة على طبق ما وردت به السنة لا كما يفعله الجهلة خصوصا على الغبراء من رفع أيديهم إلى آذانهم وكتفهم ثلاثا كل مرة مع تكبيرة فإن السنة الثابتة بخلافه فيرفع يديه من غير إرسال إليه (فيحمد الله تبارك وتعالى) أي يشكره (ويثنى عليه ويكبر ثلاثا) قيد للثلاثة من الحمد والتناء والتكبير دون الرفع معها كما توهمه العبارة (ويهل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء) كان من حقه تقديم نفسه (ويكرر الذكر مع التكبير ثلاثا) وهذا مما قد علم وأما ما ذكره من أنه إذا رفع يديه يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد لله الحمد لله على ما هدانا الله على ما أولانا الحمد لله على ما ألهمنا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأمر جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا تعبد الاياه مخلصي له الدين ولو كره الكافرون اللهم كما هديتني للإسلام أسألك أن لاتزعجه مني حتى توفياني وأنا مسلم صحتان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

الله صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين اللهم اغفر لي ولوالدي ولشائعي والمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (ويطيل القيام عليه) أي بالطالة الاذكار والدعوات لديه وفي العدة لصاحب الهداية ومكث فيه قدر ما يقرأ سورة من المفصل وذكر بعضهم قدر ما يقرأ خجسا وعشرين آية من البقرة (ولا يجهل) أي بالنزول عنه فانه مقام اجابة الدعوات وقضاء الحاجات وهل هو مختص بهذه الفضيلة لمن يكون مباشرا بحجة وعمرة أو عام في كل حالة والظاهر الاول وعلى الثاني جرى العمل (ثم يطأ نحو المروة) أي ينزل متوجها إليها حال كونه (داعيا إذا كرما شيا على هيئته) بكسر الهاء أي سكونه في حالته (حتى إذا كان) أي الطائف أو المكان (دون الميل) أي قربه وقبيله (المعلق) أي على يداه الكائن (في ركن المسجد) أي من جداره (قبل نحو سنة أذرع سعي معيا شديدا) المذهب الصحيح هو أنه إذا وصل إلى الميل أو قبيله شرع في الاسراع البالغ فيه وقيل يسعي قبل الميل بنحو ستة أذرع وهو منسوب إلى مذهب الشافعي سقى الله ثراه وذكر أيضا في بعض النسخ لا صحابنا وأمامنا ذكره البرجندى من أن السعي بين الصفا والمروة واجب عندنا على الرجال دون النساء فخطأ واضح إذا السعي المخصوص بالرجال هو الاسراع بين الميلين والافالسعي المطلق بين الصفا والمروة واجب أجماعا على الرجال والنساء ثم أغرب أيضا حيث قال وفي الخزانة أن السعي بين الميلين سنة ولعل مراده بكون السعي بين الميلين سنة أن واجب السعي بتأدي في أي موضع كان مما بين الصفا والمروة والسنة أن يقع السعي الواجب في هذا الموضع انتهى وهو خطأ أيضا حيث توهم أن السعي في الموضعين بمعنى واحد ولم يدرك أن السعي الواجب بين الصفا والمروة بمعنى الشيء المطلق والسعي بين الميلين بمعنى الاسراع ولم يعرف أن ما بين الميلين بعض مما بين الصفا والمروة وأن الطريق منحصر فيما بين الميلين فتأمل فانه موضع زال والحاصل أنه يكون داعيا (في بطن الوادي) أي باعتبار ما كان سابقا فان ما بين الاميال كان منخفضا وطرفاهما من جهة الصفا والمروة مرتفعان وأما الآن فبقي نوع من الارتفاع في شقي الصفا بخلاف طرف المروة فيسعي فيه (حتى يجاوز الميلين) أي الأخضرين أو يحداهما والاول أحوط (بشأن المسجد) بكسر الفاء أي الكائنين بجداره الخارج منه (وفناء دار العباس) والمعنى أن أحدهما ملتصق بالفناء والآخر منهما يخرج دارة المنسوبة إليه في زمنه صلى الله عليه وسلم ويقول في سعيه هذا رب اغفر وارحم ونجاوز عما تعلم أنك أنت الاعز الاكرم اللهم اجعله حجا مبرورا وسعيًا مشكورا وذنبًا مغفورا اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات يا مجيب الدعوات وربنا تقبل منا وربنا آمنا وأمثالهما (ثم) أي بعد وصوله إلى الميلين الأخضرين (يمشي على هيئته حتى يأتي المروة) والمقصود أنه لا يجري من أول الصفا إلى آخر المروة ولا أنه يمشي على هيئته في جميع ما بينهما كما يفعله بعض الجهلة أو التكبر (فيصعد عليه إن كان ثم) بفتح التاء وتشديد الميم أي هناك (مصعد إلى أن يبدو له البيت) أي تظهر الكعبة (إن أمكن) أي الصعود إليه لابسًا واما اليوم فليس ثم مصعد لأن أدنى المروة تحت القعدة المشرف عليها وانما جعلت درجات وراءها واقعة فوقها فمن وقف على الدرجة الأولى بل على أرضها يصدق عليه أنه طلع عليها فلا يحتاج إلى أن يطلع ولأن يلصق بالجدار الذي وراءها كما يفعله الجهلة من البدعة والمتوسوسة (وبفعل على المروة جميع

واسقى من حوض تبارك محمد صلى الله عليه وسلم ثربة هنيئة لأظما بعدها أباؤي يقول إذا حاذى الملتزم اللهم اجعله حجا مبرورا وسعيًا مشكورا وذنبًا مغفورا ونجاة لن تبور يا مالما في الصدور نجسا من الظلمات إلى النور وإذا تجاوز الركن اليماني قال ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقبنا عذاب النار وعذاب القبر وضيق الصدر وأحوال يوم القيامة وهذه الأدعية آثار مروية عن السلف ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم

في ذلك دعاء خاص وكان دعاء آدم عليه السلام في جميع الطواف صحتان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وإذا وقف بالملتزم دعا لنفسه بما شاء فان الدعاء يستجاب هناك وقال (الله) رب هذا البيت العتيق أحق رقابنا من النار واهدنا من الشيطان الرجيم واكفنا كل سوء فنعنا بما رزقنا وبارك لنا فيما أعطيتنا اللهم اجعلنا من أكرم وفدك عليك اللهم لك الحمد على نعمائك وأفضل صلاتك على سيدنا نبيك وجميع رسلك

ما فعله على الصفا من الاستقبال (أي بأن يميل إلى يمينه أدنى ميل ليصير متوجها إلى جهة البيت والاقاليت الشريف لا يبدأ اليوم بناء على حجب البنيان (والتكبير والذكر) أي الشامل للتهليل والتحميد وغيرهما (والدعاء) أي المشتمل على الصلاة والشهادة (ثم ينزل منها) أي متوجها إلى الصفا (داهيا إذا كرا ويمشي على هيئته فإذا بلغ الميادين سعى كما مر) أي آتفا (هكذا) أي مثل ما ذكرنا من الأوصاف (يفعل ذلك) أي في سعيه (سبعة أشواط يبدأ) أي وجوبا (بالصفا) أي أول مرة (ويختم بالمروة) في آخر الكرة وهذا معنى قوله (من الصفا إلى المروة شوط والعود منها إلى الصفا شوط آخر) أي في ظاهر الرواية وهو المختار خلافا للطحاوي وبعض الشافعية حيث قالوا أنه من الصفا إلى المروة ثم العود إلى الصفا شوط وهكذا سبع مرات فيقع البدء والختم كلاهما بالصفا وهو خلاف طريق الاصطفا وسعى المصطفى فانه كان ختمه بالمروة على ما صح في السنة وانما قاموا على شوط الطواف حيث أنه من الحجر إلى الحجر وقد صرحوا بأن الخروج من هذا الخلاف لا يستحب لضعفه (ويستحب أن يكون السعي بين الميادين فوق الرمل) بفتحين وقد سبق (دون العود) بفتح فسكون وهو جرى شديد بكري الفرس ومنه قوله تعالى والمعاديات ضبحا أقسم بخيل الفزاة وفي معناه الناقات للحجاج (وهو) أي السعي بين الميادين (سنة في كل شوط) أي من أشواط السعي بخلاف الرمل في الطواف فانه مختص بالثلاثة الأول خلافاً لخص هذا السعي أيضا بالثلاثة الأول كما ذكر في المحيط والمنك الفارسي لكن الصحيح القول هو الأول على ما نص عليه في الهداية والكافي والبدائع وغير هامن المتن والشروح ثم الاضطباع في السعي مطلقا عندنا كما حققناه في رسالة خلافا للشافعية (فلو تركه) أي السعي بين الميادين (أو هزل) أي أمره (في جميع السعي فداء) أي لترك السنة (ولا شيء عليه) أي من الدم والصدقة (ويلبي في السعي الحاج) أي ان وقع سعيه بعد طواف القدوم (لا المعتمر) ولو كان متمعلا ان تلبسته تنقطع بالشروع في طوافه ولا الحاج اذا سعى بعد طواف الاضاة لانقطاع تلبسته بأول رمي الجمر (وان عجز عن السعي بين الميادين) أي بسبب الازدحام (صبر) أي من أول الودعة (حتى يجد فرجة) أي فرصة من الأزمنة الخالية (والاشبه بالساعي في حركته) أي في الجلة لان ما لا يدرك كله لا يترك كله (وان كان على دابة) أي لعذر فان المشي في السعي واجب عندنا (حركهما من غير ان يؤذي أحدا) أي من الركبان والمشاة (وليخرج) أي كل الاحتراز (من أذى غيره) أي بكل وجه من وجوهه فانه حرام بجمع عليه داخل تحت الفسوق المنهي عنه (وتريض نفسه للأذى) أي للتأذي من غيره مع عدم تحمله وحصول جزعه ووصول نزاعه

(فصل في شرائط صحة السعي) وهي سبعة بعدد أشواطه وقد سبق ان السعي بنفسه واجب خلافا للشافعية حيث قال انه فرض وركن (الأول) أي الشرط الأول وجعله في الكبير ركنا للسعي وهو الصواب (كيتونه بين الصفا والمروة) أي بأن لا يخرف منهما إلى اطرافهما (سواء كان يفعل نفسه) أي ماشيا أو راكبا (أو بفعل غيره) بأن كان منفي عليه ولو بغير أمره (وكذا ان كان يجنونا أو صغيرا غير مميز) أو مريضا أو مجنونا بأمره) أي بأمر كل منهما (فسعى) أي بكل منهم (محمولا أو ركبيا يصح سعيه لحصوله) أي لحصول سعيه (كأن ياتيهما) أي بين المكانين (ولا يجوز

فيه النيابة الالهية عليه قبل الاحرام) يعني اذا دام انما يؤد الى حال سعيه أو افاق حيث ذوق فيه انه اذا حدث له الانباء بعد احرامه مبقيا ينبغي أن يكون كذلك لكن لا ضرورة في نيابته لسعي اذ يمكنه سعيه محمولا بخلاف نيابة الاحرام فان النيابة فيه جوزت للضرورة والبناء على الخروج من هذه عقد الرقة والظاهر ان التقدير لا يجوز في أمر الحج النيابة المطلقة الالهية عليه قبل الاحرام فانه يجوز وحيث نيابة الرقة في عقد الاحرام عنه والافلو كان ضمير فيه راجعا إلى السعي فلا معنى لتقدير الاحرام فتأمل فانه منزلة الاقدام والله أعلم بحقيقة المرام (الثاني أن يكون) أي السعي (بعد طواف) أي كامل ولو ناقلا (أو بعد أكثره) أي أكثر أشواطه (فلو سعى قبل الطواف) أي أكثر جهته (أو بعد اقله لم يصح) لعدم تحقق ركته (ولو سعى بعد أربعة أشواط صح) كرهه للاهتمام بأمره والافلو مستدرك في ذكره (الثالث تقديم الاحرام عليه) أي احرام حجة أو عمرة (فلو سعى قبله) أي قبل الاحرام ولو بعد طواف (لم يجز) لان السعي من واجبات الحج والاحرام شرطه والواجب والركن وغيرهما لا يصح بدون الشرط ولما كان بعض الشروط يشترط بقاؤه إلى الفراغ من جميع الأركان كالطهارة في الصلاة وبعضها لا يشترط دوامه بل يكفي تحققه أولا قبل الشروع في أركانه كالنية قال (وأما وجود الاحرام) أي ثبوت بقائه بعد تحقق ابتداءه (حالة السعي فان كان) أي السعي (سعي الحج) سواء كان قارنا أو متمعا أو مفردا (وقد سعى قبل الوقوف) هذا خطأ بحسب العربية من أن الجملة المصدرية بقدر منصوبة المحل على الحالية المتحققة في الأزمنة الماضية والحال انه ليس كذلك فيما أراد من المسئلة الفقهية اذ كان الصواب أن يقول وهو سعى قبل الوقوف بالصيغة المضارعية بمعنى انه يريد سعيه مقدما عليه بل حسن المقابلة ان يقول فان كان سعيه للحج قبل الوقوف (فيشترط وجوده) أي ثبوت بقائه لعدم حلول زمان تحله (وان كان) أي سعيه (للحج بعده) أي بعد الوقوف (فلا يشترط) أي وجود الاحرام لجواز أن يكون بعد تحله من احرامه (ولا يسن) أي وجوده أيضا لجواز سعيه قبل حلقه لكن مع الكراهة فانه يستن الترتيب بين الرمي والحلق والطواف والسعي فكان خفاه أن يقول بل ويسن عدمه اذ لا يلزم من نفي كونه وجوده سنة وقوع سعيه بعد خروجه من احرامه سنة وان كان أي سعيه (سعي العمرة فلا يشترط فيه وجوده) أي وجود بقائه لانه ليس بشرط بل ركن فيها حال ابتداءه كما سيأتي وينفرد عليه انه لو طاف ثم حلق ثم سعى صح سعيه وعليه دم التحلة قبل وقته وسبقه على أداء واجبه وقد قال الكرماني اما الاحرام فقال بعض أصحابنا هو ركن في العمرة والاصح انه ليس بركن بل هو شرط لصحة اذا نها أي في الجملة وهو لا يدل على كونه شرطا لجميع اجزائها (وهل يجب) أي وجود بقائه (حال سعيه الظاهر) أي المتبادر من إطلاق القوم وما فرغوا عليه بعض المسائل (نعم) أي يجب بل هو المتعين لعدم ظهور رواية بخلافه فقد قال الطرابلسي بعالمنا في المبسوط ولا ينبغي له في العمرة أن يحل حتى يسعي بين الصفا والمروة لان سعي العمرة لا يؤذي الا في احرامها بخلاف سعي الحج فانه يؤذي به بعد الفصل من احرامه انتهى وقوله ولا ينبغي يعني لا يصح له كبديل عليه آخر كلامه وما يشعر بأنه شرط أو معنى يجب أن لا يحل بحلق أو تقصير حتى يسعي به... حاقه لو خالفه يجب عليه دم ولا يسقط منه السعي اتفاقا وهو الذي ينبغي أن لا يقال غيره والله أعلم واضرب كلامه في

إلى بيتك الحرام وقد جئت
طالباً بمرضاة وأنت منذر
على غافرتي وأرجو في
وفاقي وأعرف مني أنك
على كل شيء قدير (اللهم)
يسر لي الآخرة والأولى
واعصمني بألطافك
واجعلني ممن يحبك ويحب
رسولك وملائكتك
ويحب عبادك الصالحين
وأولياك المتقين (اللهم)
كما هديتني للإسلام ثبتني
عليه واستعملني في طاعتك
وطاعة رسولك واجزني
من مضلات الفتن (اللهم)
أنت تعلم سرى وعلائي
فأقبل معذرتي وتعلم حاجتي
فأعطني

وأصفيائك وعلى آله
وصحبه وأوليائك وبصلي
ركعتين صلاة الطواف
خلف مقام إبراهيم أو حيث
تيسر من المسجد أو غيره
وداخل المقام بما أحب
فان الدعاء فيه مستجاب وقال
الله ان هذا بلدك الحرام
ومسجدك الحرام وبيتك
الحرام وأنا عبدك وابن
عبدك وابن أمك أنتسك
بذنوب كثيرة وخطايا جنة
وأعمال سيئة وهذا مقام
العائذ بك من النار اللهم
ما كنا واعف عنا واغفر لنا
أنت أنت الغفور الرحيم
اللهم أنت دعوت عبادك

الكبير عا ليس في نقله نفع كثير (الرابع) من شرائط صحة السعي (البداية بالصفا والختم بالمروة
فلو بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط فإذا طأ من الصفا كان هذا أول سعيه) وهذا في الرواية
المشهورة على ما في البدائع حتى لو بدأ بالمروة وختم بالصفا يلزمه إعادة شوط واحد يعني بأن
يعود من الصفا إلى المروة ليحصل البداية بالصفا والختم بالمروة ويكون شوطه الأول من المروة إلى
الصفا صاقط الاعتبار وهذا يستوي فيه القول بالشرط والوجوب بل بالسنة المؤكدة أيضا لأن
الأداة مطلوبة في تكميل كل من الأحوال الثلاثة ثم قال صاحب البنداء بسع وروى عن أبي حنيفة
أن ذلك ليس بشرط ولا شيء عليه لو بدأ بالمروة كذا في المحيط وهو يدل على كون الابتداء بالصفا
سنة وإنه لا شيء عليه من لزوم الجزاء وإن كان ترتب على تركه الإساءة والأداة كما صرح به في
الكبير حيث قال وعن أبي حنيفة لا شيء عليه لأنه ليس فيه ترك الترتيب أي الذي هو سنة وهو
اختيار الكرماني لأنه قال الترتيب في السعي ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمروة ثم أتى الصفا
يجوز ويعتد به لكنه مكروه لم ينفه من ترك السنة ويستحب إعادة ذلك الشوط ليكون البداية
على وجه السنة وهذا في الطرابلسي يجب البداية بالصفا والختم بالمروة لكل شوط من
الصفا إلى المروة شوط ومن المروة إلى الصفا شوط وهو الأصح وإلى الأصح أشار محمد بن قيس
بالصفا ويختم بالمروة وكذلك في الهداية والكافي وغيرهما البداية بالصفا ثم استدلووا بقوله
صلى الله عليه وسلم إذا بدأ بعبادة الله به أي بصيغة الأمر فإن الأصل فيه أن يكون للوجوب كما قال
ابن الهمام وهو يفيد الوجوب يعني خصوصاً مع ضخمة قوله صلى الله عليه وسلم لنأخذوا
عني مناسككم أي عموماً والحاصل أن القول بالأحد المختار من حيث الدليل هو الوجوب
لا الشرط ولا السنة في ابتداء السعي بين الصفا والمروة وأما هذه في الكبير الختم بالمروة أيضاً من
الشروط أو الواجبات فلا يظهر له وجه لأنه إذا وقع الابتداء على وفق الوجوب وتم عدد السعي
المطلوب حصل المقصود وإن زاد على المقدور لا اتفاق على صحة فعل السعي على وفق مذهب
الطحاوي وغيره مما يلزمه الختم بالصفا مع أنهم قالوا لا يستحب الخروج عن الخلاف في هذه
المسئلة لوضوح ضعفه والله أعلم وقد أغرب في الكبير حيث قال والواجب لنا في الاشتراط
لأن ثمة الخلاف على القولين لا تظهر فانه إذا بدأ من المروة يلزمه إعادة شوط واحد أو جزاءه
إن لم يعد سواء قلنا بالوجوب أو الاشتراط لأن صاحب البدائع صرح بنفسه بوجوب الجزاء
بترك شوط انتهى وفيه أنه إذا قلنا بالاشتراط ولم يعد يلزمه جزاء ترك السعي كله لعدم صحة الشروط
بدون الشرط وإذا قلنا بالوجوب يلزمه جزاء ترك شوط واحد وإن لم يفرق بما قلنا فلا معنى
للإختلاف في التعبير بالشرط الذي هو من الفروض المؤكدة وبالواجب الذي هو احطام رتبة
من الفرض في باب الحج والعمرة أجساماً وعندنا في جميع الأبواب اتفاقاً وأما ذكره صاحب
البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط فهو بناء على رواية كون الابتداء واجباً بالشرط ولا سنة
كما هو ظاهر عند من جمع بين الأقوال المتفرقة اللهم إلا أن يقال الشرط هو حصول الابتداء
بالصفا ولو كان في الانتهاء أنه يلزمه ترك شوط واحد في الانتهاء وهو من ترك الواجبات
فلزمه جزاء الواجب ونظيره الابتداء من الحجر الأسود في الطواف الآن في الطواف يحتاج إلى
إعادة ثمة الابتداء في الانتهاء بخلاف السعي فانه لا يشترط فيه النية ولو في الابتداء والتحقيق أن

الشوط الأول في الطواف والسعي إذا لم يكن مبدؤاً به أو مشروع لا يصح وقوعه ولا يثاب عليه
بناء على القول بالشرط ويصح أداءه لكن يعاقب عليه عقاباً دون عقاب ترك الفرض بناء على
القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزاء أو إعادة الشوط الآخر إما بناء على عدم صحة
الشوط وبما شوط آخر في ذمته إذا قلنا أن الابتداء شرط وإما بناء على عدم ثبوت الشوط الأول
بوصف الوجوب فكأنه لم يأت فيجب عليه إعادة الجزاء لترك الواجب وعدم تداركه
بالإعادة (الخامس أن يكون السعي بعد طواف) أي أي طواف كان (على طهارة من الجنابة
والحيض) وكذا حكم النفاس (فإن لم يكن طاهراً) أي منهما (وقت الطواف لم يجز رأساً) أي
أصلاً (هكذا صرح به صاحب البدائع) وهذا أمانة كون التطهر عنهما شرطاً والأقلو كان
واجباً لجزاءه ناقصاً وانجبر بالدم وقد تقدم أنه واجب (وأما الطهارة عن الحدث الأصغر في
الطواف) وكذا طهارة البدن والثوب والمكان (فليست بشرط لصحة السعي) فيصح سعيه كاملاً
وإن كان طوافه ناقصاً وحاصل ما في البدائع لمختصان حصول الطواف على الطهارة من الحدث
الأكبر بشرط جواز السعي سواء كان طاهراً وقت السعي أم لا وإن لم يكن طاهراً وقت الطواف
عند لم يجز سعيه مطلقاً سواء كان طاهراً في وقت سعيه أم لا لكن فيه اشكال وهو أن الطهارة
ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطاً لكون السعي بعد طواف على طهارة بل
الشرط هو وقوع السعي عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتمل على أداء واجباته وقد
سبق أن الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر من واجبات الطواف لأن شرائط صحته ولذا
قال ابن الهمام وما في البدائع من قولي أن حصول الطواف على الطهارة عن الحيض من شرائط
جواز السعي تساهل أي تسامح حيث نزل الواجب منزلة الشرط ولأن الطواف الذي هو الركن
القوي إذا صح مع الجنابة قال السعي بعده أولى أن يصح ولأنه كان طواف الحدث معتد به من
وجه كذلك طواف الجناب معتد به من وجه ولهذا يتحمل به فكما يصح السعي بعد طواف مع
الحدث اتفاقاً كذلك ينبغي أن يصح مع الجنابة لعدم الفرق بينهما في الاعتداد في حق التحلل
وبهذا ندفع ما قاله في الكبير من أنه يشترط لصحة السعي أن يكون بعد الطواف على الطهارة
عن الجنابة كما قاله في البدائع ولا يشترط كونه على طهارة من الحدث كما في غيره فرقابين
الحدث الغليظ والخفيف وأغرب حيث قال مستدلاً على مداه وقد صرح بالفرق فيما نحن
فيه الكرماني والطرابلسي وصاحب الفتح أيضاً فيمن طاف للتقدم على غير طهارة وسعى بعده
أنه كان جنباً فعليه إعادة السعي وجوباً وإن لم يعد فعله الدم وإن كان محدثاً بعيد السعي
استحباً وإن لم يعد لا شيء عليه فهذا صريح أيضاً في اشتراط الطهارة في الطواف لصحة
السعي انتهى وهذا خطأ ظاهر لا يخفى لأن فيما ذكره من الجماعة نصريحاً بصحة السعي بعد
طوافه جنباً فإنه يجب عليه إعادة السعي بعد طواف كامل وإن لم يعد فعله الدم والله أعلم
(السادس الوقت) وهو أشهر الحج لكن يشترط تقدم الاحرام (لسعي الحج) أي بخلاف سعي
العمرة فإنه لا يشترط أن يقع في الوقت إلا إذا كان قارناً أو متمتعاً (فلو أحرم بالحج وسعى له) أي
كاهلاً أو ناقصاً ولو بعد طواف (قبل أشهر الحج لم يصح سعيه) لأن السعي من الواجبات والوقت
شرط لجميع أفعال الحج إلا أن الاحرام شرط يصح وقوعه قبل الوقت لكن يكره للخروج عن

سؤلي وتعلم ما في نفسي
فاغفر لي ذنوبي (اللهم) أي
أصألت إيماناً يسألك عني
ويقينا صادقا حتى أعلم أنه
لا يصيبني إلا ما كتبت عليّ
ورضيت بما قسمت لي يا ذا
الجلال والإكرام (اللهم)
صل وسلم على حببتك محمد
وعلى خليفك إبراهيم وعلي
إسماعيل وموسى وعيسى
وعلى جميع الأنبياء والمرسلين
وآل كل وأصحابه ومن
اتبعهم بإحسان بأرحم
الراحين ثم يأتي إلى زمزم
ويتنصع من ماءه ويقول
اللهم إني أسألك رزقا واسعا
وعلمنا فاعلمنا متقبلا
وشفا.

من كل داء ثم يأتي إلى الحجر
الأسود فيقبله ويدهس ويوما
شأنه أن الداء هناك مستجاب
ثم يتوجه إلى السعي بين
الصفا والمروة ويخرج من
باب الصفا ويصعد على
درجة الصفا بحيث يرى
البيت الشريف ويرفع
يده كافي الدماء يقول الله
أكبر الله أكبر الله أكبر
لا إله إلا الله والله أكبر
أكبر الله الحمد لله على
ما هدانا الله على ما أولانا
لا إله إلا الله وحده لا شريك
له له الملك وله الحمد يحيي
ويميت بيده الخير وهو على
كل شيء قدير

الخلاف أولان له شهابا ركن (واوسى فيها) بأن أوقع سعيه بعدا كثيرا طواف القدوم (أو بعد مضى) بأن سعى عقيب طواف الأفاضة بعد مضى يوم النحر (صح) والحاصل أنه بشرط السعي الحج دخول وقت ابتداء لاحصوله بقاء فلا يجوز تقديمه عليه ويصح تأخير عنه (السابع) أي أن أكثره فلو سعى أقله فكأنه لم يسع (والظاهر أن الأكثر هو ركنه لا بشرطه

فصل في واجباته أي واجبات السعي منها أو أولها (أكمال عدده سبع مرات) وهو إتيان ثلاثة أشواط من آخره (فإن ترك أقله صح سعيه) لأنه أتى بركنه كاف الطواف (وعليه صدقة لترك ما بقي) أي بعد كل شوط متروكة صدقة وكان القياس أن يجب عليه دم بترك كل ما بقي ولعل الفرق بين الأقل في الطواف والسعي أن الأول تكميل للفرض والثاني تكميل للواجب والأول أقوى فيجب بتركه دم والثاني أدنى فيجب بتركه صدقة (والشيء فيه فإن سعى راكباً أو محملاً أو زحفاً) أي يصح أنواعه مما لا يطلق عليه أنه مشى (بغير عذر فعليه دم ولو بعد ذلك فلا شيء عليه) وهذا واضح (وكونه في حالة الإحرام في سعي العمرة) أي بناء على ما سبق من أن الإحرام فيه واجب لا بشرط لكن فيه أنه إن سعى بعد التحلل هل يجب عليه دم وإن أخذ الجنابة المطلق أو دم آخر أيضاً لا يقع السعي في غير حالة الإحرام (وقطع جميع المسافة بينهما وهو أن يلصق عقبيه بهما) وكذا عقبي حافرتيه إذا كان راكباً وهذا هو الأحوط (أو يلصق عقبيه في الابتداء بالصفاء وأصابع رجليه بالروة وفي الرجوع عكسه) وهذا هو الأظهر لكن تصويرهما إذا كان يتصور في العهد الأول حيث يوجد كل من الصفاء والروة مرتفعاً عن الأرض وإما في هذا الزمان فليكون دفن كثير من أجزائهما لا يمكن حصول ما ذكر فيهما فيكون في المروء فوق أوائلهما ثم الظاهر أن هذا يضاركن أو شرط في الأشواط الأربعة ولذا لم يذكروا لترك قطع المسافة شيئاً من الكفارة ثم رأيت قول الطرابلسي صريحاً والشرط أن يقع جميع المسافة بين الصفاء والروة وتعبه المصنف بقوله في الكبير وهو ليس بظاهر لأنه مذهب الشافعية لا مذهبنا ويحمل قوله على أنه شرط لا ينفاء هذا الواجب لا يبيحه لكن ينبغي أن تستوفي المسافة بينهما لأنه واجب وإن لم يكن شرطاً انتهى وفيه أن الصواب كونه شرطاً لهذا الواجب الذي يجب فيه الاستيفاء وإما بخالف مذهبنا مذهب الشافعي في جعلهم السعي ركناً ونحن نعدّه واجباً والله أعلم

فصل في سنه أي سن السعي وهي خمس (الموالاتية وبين الطواف) وقد سبق الكلام عليها (والصعود على الصفاء والروة) أي بعد تحقق قطع المسافة إن كان ثم يصعد لهما أو لم يحصل صعودهما في ضمن سعيهما (والموالاتية بين أشواطه) هذا مخالف بظاهره لما قاله في الكبير والموالاتية ليست بشرط بل هي مستحبة فلو فرق السعي تفريقاً كثيراً كان سعي كل يوم شوطاً أو أقل لم يطل سعيه ويستحب أن يستأنف يعني أن فعله بغير عذر ثم الظاهر أن الموالاتية بين أجزاء شوط السعي أيضاً مستحبة ومع هذا في إعادة السعي المؤدى بترك الاستحباب محل نظر إذا سعى ليس عبادة مستقلة ولذا لا يند تكرار طاعة بخلاف الصلاة والطواف ونحوهما (والهروالة بين الميادين) وقد تقدمت (وسر العورة) أي سنة فيه مع أنه فرض في كل حال ثلاثتهم وجوب أجزاء بتركه أو لأنه يأتي بتركه في السعي ثم تارك السنة لأجل السعي مع ثبوت ترك

الفرض والتعريف في الكبير بالواجب بدل الفرض تساهل ولعل الفرق بين الطواف والسعي حيث جعل سر العورة واجباً في الطواف وسنة في السعي إيماء إلى تساوت مرتبتهما فإن الطواف ركن في النسكين بخلاف السعي فإنه من واجباتهما وخصوص ورود حديث لا يطوفن بالبيت عريان ولكون الطواف كالصلاة في الجملة والحاصل أنه لو تصور أنه يطوف أو يسعي عريانياً ولم يكن هناك أحد ففي الطواف يكون تاركاً للواجب وفي السعي يكون تاركاً لسنة وإن كان هناك ناس فيحرم عليه أن يترك فعله ولا يجب عليه شيء في سعيه دون طوافه

فصل في مستحباته الذكر والدعاء أي من المأثور وغيره (والطهارة) في التوب والبدن (عن النجاسة) الحقيقية والحكمية كبرى وصغرى (والنية) الأولى ذكرها في السن ليرتب على فعله المثوبة الكاملة ولكونها شرطاً عند الجنابة خلافاً للثلاثة ولعلمهم أدرجوا نيته في ضمن التزام الإحرام بجميع أفعال الحرم به فلو مشى من الصفاء إلى المروة هارباً أو بائعاً أو متزهاً ولم يذكر أنه سعى جاز سعيه وهذا توسعة عظيمة كعدم شرط نية الوقوف ورعى الجمرات والخطى (والخشوع) أي ظاهر أو باطن (وطول القيام عليهما) مر ذكره (وتكرار الذكر) أي المذكر سابقاً عليهما (ثلاثاً واستثنائه لفرقه) أي أشواط سعيه أو أجزاء شوطه بترك الموالاتية التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكتوبة أو الجنابة وهو يسعى ينبغي أن يصلي ويبني وكذا لو عرض له مانع أو باعش ولم يذكر وافي الاستثناء ولعل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السعي غير مشروع بخلاف الطواف (وأداء ركعتين بعد فراقه منه في المسجد) كذا في فتاوى قاضيان وغيره وهو لا ينافي ما في منسك السروجي ليس السعي صلاة لأنه محمول على نفي صلاة واجبة كالطواف قال الطرابلسي وينبغي أن تكرم الصلاة على المروة لأنه ابتداء شعار وسعي زيادة تحقيق لهذه المسئلة

فصل في مباحاته الكلام أي المباح الذي لا يشغله لمسايق والافضل ترك الفضول وما لا يفيده في جميع أوقاته فكيف في سعيه الذي من جملة عباداته (والأكل والشرب) وفيه أن هذا يعارض كون الموالاتية فيه سنة ثم سوح الشرب في الطواف لقلة زمانه بخلاف الأكل اللهم إلا أن يكون الأكل بحيث لا يقطع الموالاتية في السعي مع أن مثل هذا العمل في الطواف مكروه ولعل الفرق أن أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والخروج منه لاداء مكتوبة) أي لجماعة وغيرها وفيه أن هذا الخروج إما فرض أو واجب أو سنة فعده من المباحات غير ظاهر وترك الموالاتية لعذر لا بأس به (أو صلاة جنازة) هذا قد يعده من المباحات إذا كان هناك من يخرج من هذه فروض الكفايات والأبأن يكون هو متعيناً لها فيكون فرضاً عليه

فصل في مكروهاته الركوب من غير عذر هذا ليس كما ينبغي لأن المشي في السعي واجب وتركه حرام موجب للدم اللهم إلا أن يحمل المكروهات على معنى الأعم الشايل للكرهية التعريفي والتنزيهي (وتقريبه تقريباً كثيراً) أي أنه يشافى الموالاتية المبيدودة من السنة (والبيع والشراء والحديث إذا كان يشغله) قيد الثلاثة والمعنى يشغله عن الخضوع

عنى (اللهم) لا تقدرني لعذاب ولا تؤخرني لسع الفتن (اللهم) أحبني صلى الله عليه وسلم وتوفني على ملته وأخذني من مضلات الفتن (اللهم) احسننا بدينك وطواحيك وطول رحمة رسولك صلى الله عليه وسلم وجنبتنا حدودك (اللهم) اجعلنا ممن يحبك ويحب ملائكتك وأنبيائك ورسله وعبادك الصالحين (اللهم) يسر لي اليسرى وجنبني اليسرى (اللهم) أحبني على سنة رسولك محمد صلى الله عليه وسلم وتوفني مسلاً والخطي

لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله محليين له الدين ولو كره الكافرون فسبحان الله حين نعبدون وحين نصلون وله الحمد في السموات والأرض وعشيا وحين تظهرون يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ويحيي الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون (اللهم) انك قلت وقولك الحق ادعوني استجب لكم ولأنكم لا تحفلون بالعباد والى أي أياك كما هديتني للإسلام أن لا تنزع منه مني وإن توفاني مملاً وقد رضيت

ويده من الذكرو الدماء او يجمعه من الموالاة (وترك الصعود) اي اذا كان ثم مصعد او احتاج الى الصعود للتحقق اورؤية الكعبة (والهرولة) اي وتركها فانها سنة (وتأخيرها) اي وتأخير السعي (من وقته) اي من زمانه المختار تأخيرا كثيرا من غير عذر (وترك ستر المورة) وهو من الحرام المحض مطلقا وفي حال السعي أفضح واشنع الا انه لا يجب عليه شيء وكأنه لهذا المعنى ذكره في المكروهات

فصل فاذا فرغ من السعي يستحب له ان يصلي ركعتين في المسجد (لا روى المطلب بن ابي وداعة قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى اذا حاذى الركن فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفين احد رواه احمد وابن ماجه وابن حبان وقال في رواية رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الاسود والرجال والنساء يجرون بين يديه ما بينهم وبينه ستره عنه انه رأى عليه الصلاة والسلام يصلي على باب بني سهم وهو الذي يقال له اليوم باب العمرة لكن على هذا لا يكون حذو الركن الاسود والله اعلم بحقيقة الحال كذا ذكره ابن الهمام وفيه انه لا دلالة في الحديث ان صلاته هذه من مستحب السعي لاحتمال ان تكون تلبية المسجد حين اراد ان يقعد من غير قصد له الى طواف وامامه عليه بعضهم بقوله ليكون ختم السعي كختم الطواف بطريق المقايضة مع انه لا حاجة اليها لما تقدم من الرواية فيعارضه قولهم (ولا يصلي على المروة) فان قياسه كان يقتضي جوازها وانصباها وحل فعله صلى الله عليه وسلم على بان الفضل ان ثبت ان صلاته للسعي والله اعلم (ثم ان كان الفارغ منه) اي من السعي (قارنا او متعنا) لكن لا مطلقا بل مقيدا بما وصفه بقوله (ساق الهدى او مفردا بالحج) اي من اول الوهلة (فانه يقيم بكة حراما) اي محرما محرما عليه محظورات الاحرام (فلا يقصر ولا يحلق ولا يلبس الخيط) وهذا كله من التفريقات الواضحات (ويطوف بالبيت كما بدله) اي ظهر له قصد ارادة لانه عبادة مستقلة واكثره بالاجماع مستحب الان المالكية يقولون بكرامته في الاوقات المكروهة (بلا رسل ولا اضطباع) لاختصاصهما بطواف بعده سعي وهو مني كما صرح به بقوله (ولا سعي بعده) اي بعد طواف النقل لان السعي اقامه من واجبات الحج والعمرة ولا تعلق له بالطواف الا انه لا يصح الا بعد طواف (ويصلي لكل اسبوع ركعتين) لتكون هذه الصلاة من الواجبات عقب كل طواف فرض أو نفل (ولا يترك التلبية في الاحوال كلها في المسجد وخارجه) بالخلف أو التصب الا انه لا يرفع صوته في المسجد وحال الطواف بحيث يشوش على المصلين والطائفين واما قوله في الكبير ولا يلبس حالة الطواف لافي القدوم ولا غيره فغير صحيح على اطلاقه (الي أن يرمي جرة العقبة الاحال كونه في الطواف) لا يخفى ان امتثاله من قوله الي أن يرمي غير مستقيم فهو متعلق بما سبق امتثاله مفرغا من أهم الاحوال وفيه ما تقدم والله اعلم (ولا يعتمر) اي المتع مطلقا (حال اقامته بكة) اي لكونه متلبسا بالاحرام ولان المقيم بكة لما صار من أهلها امتنع التمتع في حقه (فان فعل اماء) اي سواء كان محرما أو حلالا (ولزمه دم) اي لرفض اودم جبر التمتع على خلاف السنة (سواء كان في شهر الحج) وهو ظاهر بالنسبة الى الكل (او قبلها) وهذا مختص بما اذا كان مفردا بالحج واحرم قبلها (وان كان الفارغ متعنا) اي من وصفه انه



بالصالحين واجلسني من ورثة جنة النعيم واغفر لي خطيئتي يوم الدين (اللهم) اناسألت ايماننا خالصا وقلبا خاشعا ونسألك علما نافعنا وديننا قويا ونسألك العفو والعافية من كل بلية ونسألك تمام العافية ونسألك دوام العافية ونسألك الشكر على العافية ونسألك الغنى عن الناس (اللهم) صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كما ذكره اذا كرون

(لم يسق الهدى او مفردا بعمرة) اي في غير الاشهر وساق الهدى أم لا (ففيه ان يحلق) فيه الا انه لا يجب عليه ان يخرج من احرامه بل له اختيار في ابقائه (ويحلق) اي ويخرج من احرامه وهو تأكيذا ولا فليس عليه ان يأتي بسائر محظورات احرامه بمد الحلق والتقصير بل يسأله كما قال تعالى واذا حلقتم فاصطادوا (ويقطع التلبية عند شروعه في طواف العمرة) وهذا مختص بالعمرة والمتنع الذي لم يسق الهدى ومن في معناه دون القارن (وهو) اي المتنع المذكور اي (بعد حلقه) كافي نسخة (حلال) اي خارج عن الاحرام (يفعل) اي ما يريد فعله من الحلال (كافضل الحلال) اي ما يجوز له من الافعال والظاهر انه يجوز له الا ان بان بالعمرة حيث لا يغير ممنوع منها الكراهة في الازمنة المخصوصة وانما كرهت العمرة للمكي في أشهر الحج لان الغالب انه يحج فيبقى متمتعاً سبأ فقله (فان لم يكن متمتعاً) اي بل كان معتمراً (اعتمر كلما بدله قبل أشهر الحج) اليس على اطلاقه يفهمه (والا كثر منها) اي من العمرة (افضل) اي من اقلها وهذا واضح جداً وقوله (قبل أشهر الحج) احتراز عما بعدها في حق البعض وكان حق العبادة ان يقول ويستحب كثرها قبل أشهر الحج وابقاها في رمضان أفضل لكن المالكية يقولون بكرهه امادة العمرة في سنة والشافعية يجوزون كثرها حتى في الأشهر بقى الكلام في ان اكثر الطواف أفضل ام اكثر الاعتكاف والظاهر تفضيل الطواف لكونه مقصودا بالذات ولشروجه في جميع الحالات ولكراهة بعض العلماء كثرها في سنة مع ان بعض الفقهاء قالوا العمرة مختصة بالآفاق فليس لاهل مكة أن يخرجوا الى الحل ويعتروا وجعلوا حديث عائشة رضي الله عنها من اختصاصها انه صلى الله عليه وسلم فصح احرام حج أصحابه الى العمرة بالحكمة المقررة بخصوص تلك السنة عند الجوارح خلافاً للحائلة واثبت رضي الله عنها كان لها غدر في اتيان افعال العمرة حيث لا يميز النبي صلى الله عليه وسلم للخروج من مكة الى المدينة قالت يا رسول الله ذهب كل الناس بحجة وعمرة وانا كوني محرومة عن الاعتكاف فأمر اخاه ان يعتمر بهما من التمتع فكأنها في حكم الآفاق باعتبار هذا المعنى واما ما روى عن ابن الزبير رضي الله عنهما انه اتى العمرة واصر الناس بها عند اقسام بناء الكعبة في سبع وعشرين من رجب فحملوه على انه مذهب صحابي لاجدة فيه على غيره والله اعلم (ويكره فيها) اي في أشهر الحج (الاعتكاف لكل من كان بكة) سواء يكون مكيا أو آفيا سكن بها خوفاً من ان يحج بعده في تلك السنة فيصير متمتعاً مسيئاً لمخالفته السنة (او داخل الميقات) اي لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام الا ان الآية تدل على اختصاص التمتع وما في معناه من القران دون العمرة المفردة من غير افتراءها بحجة في تلك السنة (ولا يخرج التمتع) اي الفارغ من احرام العمرة كما يفهم من ساق كلامه في الكبير ايضا (الي الآفاق لئلا يطل متمتعاً على قول بعض) وتقصيره ما ذكره قوام الدين في شرح الهداية معزى الى شرح الطحاوي لوساق الهدى ومن نيته التمتع فلما فرغ من العمرة بدله ان لا يتمتع كان له ذلك ويفعل به بده ما شاء ولو بدله ان يحج من ماله ذلك فهو على ثلاثة اوجه في وجه يكون متمتعاً عليه هديان هدي لاجل التمتع وهذا لاجل احلاله بعد ساق الهدى وهو فيما اذا احرم بكة ولم يرجع الى اهله وفي وجه لا يكون متمتعاً ولا يجب عليه شيء وهو فيما اذا عاد الى اهله بعدما حل من عمرته وحج من ماله ذلك وفي وجه

وغفل عن ذكر كرك العافلون ويدهو لنفسه بما شاء من خير الدنيا والآخرة فان الدماء هناك مستحب ثم ينزل ويقول ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم فاذا وصل الى الميادين الاخضرين سعى سعياً شديداً ويقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم نجنا من النار سالمين وأدخلنا الجنة آمنين فاذا اتى الميادين

اختلفوا فيه وهو ما اذا خرج من الميقات بعد ما حل ولكنه لم يلم بأهله فغدا في حنيفة كأنه بكعة
وعليه هديان وعنده ما لا يكون متمما كأنه رجع الى داره

باب الخطبة

أي خطبة يوم السابع من ذي الحجة (وخروج الحاج) أي يوم الثامن (من مكة الى حرفة) وكان
الاولى ان يقول الى حرفة من مكة ليستقيم قوله (والاحرام منها) أي من مكة وزاد في الكبير
وما يتعلق بذلك وهو محتاج اليه هنا كذلك ثم الاحرام من مكة هو الافضل لكن الاكل ان
يكون من المسجد والحطيم اولى او من دورته اهله والا فالاحرام للمكي وغيره الحج يجوز من
جميع اجزاء الحرم (اذا كان اليوم السابع من ذي الحجة فالسنة ان يخطب الامام بعد الظهر)
أي بعد صلاته (خطبة واحدة لا يجلس فيها) بيان للوحدة (يبدأ بالتكبير ثم بالتلبية) كان
القياس تقديم التلبية بل لا مناسبة للتكبير الا ان ثبت وروده في السنة ولا يصح قياسه على
خطبتي العيد لان التكبير سنة فيها خاصة (ثم بالخطبة) أي التعارفة كما بينه بقوله (بحمد الله)
أي بشكره على عطائه (ويثني عليه) أي يذكره بأسمائه وصفاته (ويصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم) أي وعلى آله واصحابه واتباعه واحبابه (ثم يعلم الناس فيها المناسك) أي آدابها المتعلقة
من يومه ذلك (كالخروج الى منى) أي في يوم الثامن بعد طلوع الشمس (والمبيت به الليلة حرفة)
أي ليكون جامعافي منى بين خمس صلوات في مسجد الخيف كوردت به السنة (والروح الى
حرفات) أي بعد طلوع الشمس من فجر حرفة (والصلوة) أي بمسجدة بالجمع المعروف لكن
بشرائطه (والوقوف بعرفة) أي في وقته وبيان كيفية آدابه (والاقاضة منها) أي مع الامام
(وغير ذلك) أي من الاحكام المناسكة لمرام ذلك المقام (ثم الخطبة) السنونة (في الحج ثلاث
اولها هذه) أي المذكورة بكعة (والثانية بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين) أي الظهور والعصر
(والثالثة بجنى في اليوم الحادى عشر فيفصل بين كل خطبة يوم) لان المواالات عا ثورت الملاة
خلافها لفر حيث يخطب عنده في ثلاثة ايام متواليات اولها يوم الزوية وآخرها يوم النحر
(كلها خطبة واحدة بلا جلوس) بفتح الجيم أي مرة من الجلوس (في وسطها) أي في اواسط
جميعها (الا خطبة يوم عرفة) أي فانه يخطبتين يفصل بينهما بمجلس واحدة (وكلها) أي يحل
جميعها (بعد ما صلى) أي الامام (الظهر الا بعرفة فانه) أي الشان (قبل ان يصلي الظهر)
أي والعصر بالاولى (وكلها سنة) أي بخلاف خطبة يوم الجمعة فانها فرضية بل شرط
ويجب الانصات عند سماع الخطب كلها وفي الجمعة أكد لانه اذا كان بعد ما جازله القراءة
والذكر خفية

فصل في احرام الحاج من مكة المشرفة اهل ان الحاج بكعة أي مريد الحج من الذين سكنوا
بكعة (على انواع) أي ثلاثة (اما ان يكون مكيًا) أي اصليًا (فلا يجوز له الا افراد بالحج) كما مر
مرارا (أو آقيا دخل بعمرة) أي سواء صار مكيًا بكعة أم لا حال كونه (متمما) أي باتيان
اكثر طواف عمرته في الاشهر (أولا) أي لم يكن متمما بل دخل بعمرة قبل الاشهر وأقام بكعة
(ماق) أي غير المتمم (الهدى ولم يسق حل منها) أي من عمرته أي اهدم سوقه (اولم يحل) أي
منه لاجل سوقه (فحكمه) أي فحكم الآقيا المذكور في جميع الصور المستورة (كالمنكى)

أي فلا يجوز له الا افراد بالحج بالنية وليس معناه انه ليس له الا الافراد بالحج كما سبق وفي قوله
فحكمه كالمنكى اشارة الى ذلك (وان دخل) أي الآقيا (وكان حق العبارة او دخل والمعنى
أو آقيا دخل) (يحج فلا يحتاج الى تجديد الاحرام) أي لعدم خروجه منه (او مقيتيا) عطف
على قوله مكيًا والمراد به من كان بين الميقات والحرم (فهو ان دخل مكة لحاجة) أي لغير حجة
وعمره (فكالمنكى) أي في أنه يحرم بالحج وحده من الحرم (وان دخل) أي اراد دخول مكة
(لقصد الحج فعليه ان يحرم من الحل بالحج المفرد) بفتح الراء وانما لم يذكر العمرة لان الميقاتي
كالمنكى في منعه من العمرة في أشهر الحج بنية التمتع (والافضل للمتنع وغيره) أي مريد الاراد
من مكة (ان يجعل الاحرام) أي بالحج في وقته (فكلما عمل فهو افضل) أي اذا كان مصونا عن
الوقوع في المحذور (بعد دخول أشهر الحج) لان الاحرام قبلها وان جاز لكنه يكره مطلقا مكيًا
كان او غيره مأونا ام لا (واذا اراد الاحرام بالحج من مكة يوم التروية أو قبله فالافضل) أي
باعتبار مجموع ما يذكره والا فالسنة (ان يغسل) لان الغسل أثر في جلاء القلوب لمشاهدة
الحضرة واذهاب درن الغفلة بحس ذلك ارباب القلوب الصافية (ويتطيب) كما مر (ثم يدخل
المسجد فيطوف سبعا) أي طواف تحية المسجد ان قدر عليه (ثم يصلي ركعتين) وفي نسخة
ركعتيه وهو الاول (ثم ركعتي الاحرام) لكون كل منهما عبادة مستقلة الا أن صلاة الطواف
واجبة وصلاة الاحرام سنة مؤكدة قد خولها تحت الافضل بالنسبة الى الترتيب (فيحرم
عقبهما) أي عقب ركعتي الاحرام حال جلوسه قبل القيام على ما سبق (ثم ان اراد) أي المنكى
ومن يمتناه (تقديم السعي على طواف الزيارة) أي مع أن الاصل في السعي أن يكون عقبه
لما سبق تأخير الواجب عن الركن الا أنه رخص تقديمه في الجملة بعلة الزجاجة فحينئذ (ينفل
بطواف) لانه ليس المنكى ومن في حكمه طواف القدوم الذي هو سنة لا آقيا فيأتى المنكى
بطواف قبل (بعد الاحرام بالحج) ليصح سعيه وأما اذا كان متمما سواء ساقى الله سدى أم لا
فيطوف طواف القدوم (يضطرب فيه) أي في أشراط جميع طوافه قدوما ونفلا (ويرمل)
أي في الثلاثة الاول (ثم يسعى بعدد وهل الافضل تقديم السعي أو تأخيره الى وقته الا صلى) وهو
بعد اداء ركنه كما أشرنا اليه (قبل الاول) والاولى ان يقبدا الآقيا (وقيل الثاني) وصححه ابن
الهام وهو الظاهر خصوصاً المنكى فان فيه خلافا لاشان والخروج عن الخلاف لكونه أحوط
مستحب بالاجماع فينبغي أن يكون هو الافضل بخلاف ونزاع (والخلاف) أي المذكور
سابقا (في غير القارن) وهو المفرد مطلقا والمتنح آقيا بلا شبهة او مكيًا ففيه منافسة (اما القارن
فالافضل له تقديم السعي) أي ويجوز تأخير بلا كراهة (أو بسن) أي فيكره تأخير لانه صلى الله

عليه وسلم طواف طوافين وسعى سبعين قبل الوقوف بعرفة
فصل في الرواح أي الذهاب وهو الاولى بأن يعبر به لاختصاصه في أصل اللغة بالسفر في
آخر النهار (من مكة الى منى) بكسر الميم منونا ومقصودا ليعبر به باختصار الموضع والمنع باعتبار
البقعة وسبب ذلك لما بين فيها من الدماء أي راق ويصب من أمشي النطفة ومنها اذا دققها
ومنه قوله تعالى من نطفة ذاتنقى (فاذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة) ونعمى به
لائهم كاتوا بروون ابلهم فيه استعداد الوقوف يوم عرفة اذ لم يكن في حرفات ماء جار كزماننا

الاخضر بن الاخير بن
هش على هين يقول لا اله
الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد يحيي
ويقتل وهو حي لا يموت
يدين الخلق وهو على كل شيء
قدير ويكرر ذلك الى ان
يضع الزوية فقف عليها
مستقبلا ويذهب عادجا
في الصفات يذهب لنفسه بما
أحب فان الدماء هنا
مستجاب وهذا شوط واحد
من السبعة ثم يتقدم الى
الصفا ويصعد عليه وهذا
شوط آخر ويكرر الدماء
الى أن يكمل سبعة أشواط
وان كان قارنا عاد الى
الطواف

وطاف طواف آخر وسعى
سبعا آخر واستمر على
الاحرام الى الفراغ من
الحج وان كان مفردا بالحج
استمر على احرامه الى
ان يؤدي ذلك الحج وان
كان مفردا بالعمرة حل في
رأيه وقال عند الحل
(اللهم) أثبت لي بكل شعرة
حسنة وابعثني بها ليلة
وارفع لي بها عندك درجة
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
كثيرا واستمر حلالا الى ان
يحرم بالحج يوم التروية

جزى الله صاحبه عن الجحاح خيرا (راجع الامام مع الناس) اي يجتنبين او مقترقين (بعد طلوع الشمس) وهو الصحيح كما قال ابن الهمام (من مكة الى منى فيقيم بها) اي فيصبر فيها (ويصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والتغبر) وفي المبسوط والكافي للحاكم الشهيد يستحب ان يصلي الظهر يعني يوم التروية فقيه اياه الى انه لو تأخر بعد طلوع الشمس وخلق صلاة الظهر يعني لم يفته الاحتجاب ولعل هذا معنى قوله (ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به) اي اذا صلى الظهر يعني وأما ما ذكره في الحنبط والمفيد يستحب كونه بعد الزوال فليس بشئ على ما صرح به في الفتح وقد صرحوا بما اذا وافق يوم التروية يوم الجمعة لا يخرج من مكة بل يصل الجمعة لو جوبها عليه فيكره له الخروج قبل ادائها لكن ينبغي ان يقيد بما اذا صلى الامام الجمعة يوم التروية الا انه هل يجب عليه ان لا يخرج حتى يصلي او يستحب في حق من يخرج قبل الزوال محل بحث (وان بات بمكة) وكذا يعرفه وغيرهما فالاولى ان يقول بغير منى (تلك الليلة جاز وأساء) اي ترك السنة على القول بها فقال القاسمي تبعا لما في المحيط البيت بمكة وقال الكرماني ليس بسنة وانما هي التأهب والاستراحة وفي المبسوط ويستحب ان يصلي الظهر يوم التروية يعني ويقوم بها الى صبيحة مرفة وأما ما ذكره المصنف في الكبير من قوله ويدل ايضا على سنة ذلك امتثالهم الدعاء من منى بعد الطلوع فليس في محله فان هذه السنة مختصة لمن بات يعني ثم قوله ولا كلام في ان الخروج من مكة يوم التروية سنة لما في الهداية والكافي وغيرهما ولو بات بمكة ليلة مرفة وصل بها الصبح ثم غدا الى عرفات ومرعى اجزاء ولكنه آساء بتركه الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وزاد الكرماني على هذا وقال لان الرواح الى منى يوم التروية سنة التأهب للخروج الى منى ومرفة وترك السنة مكروه فصرح بسنيتها يعني فكلامه متناقض وهذا وهم فانه ليس الكلام فيمن بات بمكة ليلة مرفة وانما الكلام فيمن بات ليلة مرفة فلا تدافع بين كلاميه ولا منافاة بين قوله وبين ما في شرح الجامع ولو بات بمكة وخرج يوم مرفة الى عرفات كان محالفا لسنة فتأمل فانه موضع زلل ومحل خلل

فصل في الرواح من منى الى عرفات فاذا أصبح (اي يعني) صلى الفجر بها (اي لوقتها المختار وهو زمان الاسفار وفي فتاوى طائفة من فقهائنا فانه كانه قام على فجر مزدلفة والاكثر على الاول فهو الافضل) ثم يمكث (اي هنيهة وسوية) الى ان تطلع الشمس (اي تشرق) على ثبير) يفتح مثلثة وكمر موحدة جبل يعني بحاذية مسجد الخيف على يسار السائر الى عرفات (فاذا طلعت) اي الشمس (توجه الى مرفة) اي ليكن على وفق السنة (مع السكينة) اي في الباطن (والوقار) اي في الظاهر (مليا) اي في حال (مهلا مكبرا) اي في أخرى وكذا احادنا مستغفرا (داعيا اذا كرا) تعميم بعد تخصيص (مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) اي في الابتداء والانهاء والاثاء (ويلبي صاعقة فصاعة) اعادة كراتلبية اهتماما لشأنها لانها افضل الاذكار والادعية حال الاحرام (وان راح قبل طلوع الفجر) اي بعد يتوقف أكثر الجليل فقيه كلام سبقي (او قبل طلوع الشمس او قبل أداء الفجر جاز) اي جبه لافعله قوله (وآساء) ولان ترك أداء الفجر حرام لا يجوز (ويستحب ان يسير الى مرفة على طريق ضب)

(يقيم)

ويدهو بما تقدم في احرام الحج من الادعية (فصل) واذا كانت ليلة التروية وهي ليلة سبع من ذي الحجة قرأ الاستغفار المتقدمة من النار المنسوبة الى الحسن البصري رضي الله عنه في هذه الليلة واطب عليها من خلص اوليائه وعباده الصالحين وكان يواظب عليها والذي الشيخ علاء الدين رحمه الله تعالى وانا رويها عنه بروايتي عن استاذنا حافظ الدنيا شمس الملة والدين محمد بن عبد الرحمن النضاوي رحمه الله

يقع ضاد مجة وتشديد موحدة وهو اسم لجبل الذي حذاء مسجد الخيف في أصله وطريقه في أصل المأزمين من عينك وأنت ذاهب الى عرفات (ويعود على طريق المأزمين) اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم لكن تركه أكثر الناس في زماننا هذا لماسية من كثرة الشوك وغلبة الخوف وقلة الشوكة لاكثر الحاج والمأزمان مضيق بين مزدلفة وعرفة وهو يفتح ميم وسكون همزة ويجوز أبداله وكسر زاي (واذا وقع بصره على جبل الرحمة دعا) اي سجد وكبر وهلل ومجد واستغفر وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي وابن أبي ماصم والطبراني معا في الدماء والبيهقي في الدعوات عن ابن مسعود قال ما من عبد ولا أمة دعا الله في ليلة عرفة بهذه الدعوات وهي عشر كلمات الفمرة الاله بسأ الله شيئا الا أعطاه اياه الا قطيعة رحم او ارادة ما ثم سبحانه الذي في السماء مرثه سبحانه الذي في الارض موطنه سبحانه الذي في البحر سيده سبحانه الذي في النار سلطانه سبحانه الذي في الجنة رحته سبحانه الذي في القبر قضاؤه سبحانه الذي في الهواء روحه سبحانه الذي رفع السماء سبحانه الذي وضع الارض سبحانه الذي لا ملجأ ولا منجأ منه الا اليه قيل له أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (ثم لي الى ان يدخلها) اي عرفات ثم يستمر عليها الى اول رمي الجمرات

باب الوقوف بعرفات واحكامه

وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة كافي السنة (اذا دخل عرفة نزل بها مع الناس حيث شاء لان الاتفراد عنهم نوع نجس وتكبير عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فان الاجابة مع الجماعة أرى فصار هذا كيف أخرى الا اذا كان القرب اليهم مما يبعده عن الذكر والحضور في المناجاة أو يبعثه على رؤية المنكرات وحصول المكروهات لكن لا ينزل بعيدا في المقام المخصوص بحيث لا يأمن من المصوص ولا في الطريق الجادة كيلا يضيق على المارة (والافضل أن ينزل بقرب جبل الرحمة) وهذا لا ينافي ما ذكره ابن الهمام من أن السنة أن ينزل الامام بكرة ولا ما لا وضعه رشيد الدين بقوله ينبغي أن لا يدخلها حتى ينزل بكرة قريبا من المسجد الى زوال الشمس ويضرب بها مضربه ان كان له فان ما ذكره بالنسبة الى الامام لا بالاضافة الى الخاص والعام مع امكان الجمع على سبيل التنزل أنه ينزل أولا بكرة ثم يقرب جبل الرحمة فلا معنى قوله في الكبير وهذا خلاف ما ذكره الاصحاب ولعلهما مشيا على ظاهر الحديث والله أعلم بالصواب ثم انما يستحب النزول بقرب جبل الرحمة على فرض عدم الزجة وفقد نزول الظلمة (فاذا نزل) اي بعرفات (يمكث فيها) اي لا يخرج عنها بحيث يفوت جزء من اوقات وقوفها (ويشغل بالدهاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر) اي بأقواله وفي الحديث افضل ما قلت أنا واليتيون من قبلي يوم مرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ويكثر من الاستغفار لنفسه ولو الذي هو مشايخه وأقاربه واصحابه الاخيار ولعمامة المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات (والتلبية) اي تارة تارة واستمر على الطاعة والعبادة ولم يشغل بأموال العادة الا مقدار الضرورة والحاجة (الى ان تزول الشمس فاذا زالت اغتسل) اي لوقوف مرفة على الصحيح لا يومه وهو سنة مؤكدة (أو توضأ) وهو رخصة (والغسل افضل) يعني وأجره أكل لكن الاولى أن يغتسل قبل

تسالي عن الشيخ الزاهد الصوفي أبي العباس احمد ابن محمد القمي والخيرة الصالحة بقية السلف امام محمد زينب ابنة عبد الله العربي قال الاول انبأنا الشيخة الصالحة امام عيسى حرم ابنة الشاب احمد بن الحسن وقالت الاخرى اخبرنا الشهاب احمد بن النجم أبوب بن ابراهيم القرافي الشهير بابن النفر وكان ضالكا كلاهما عن ابي الحسن علي بن عمر بن ابي بكر الوائلي الصوفي قال فانيهما سمعا أنباء ابو القاسم عبد الرحمن بن مكي الطرابلسي الصوفي

الزوال ليكون أول وقوفه على وجه الكمال (وقدم حواشي) أي مما يتعلق بالاكل والشرب
وأما لهما (قبل الزوال وتفرغ من جميع العلائق وتوجه بقلبه الى رب الخلائق) اقوله تبارك
وتعالى وتبذل اليه تبذلا ففروا الى الله

فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة **اعلم** أن هذا الجمع للنسك عندنا يستوي فيه المسافر
والقيم خلافاً لما في ومن تبعه في تخصيصه بالمسافر ثم له شروط سيأتي بسطها وشرحها فاذا فقد
شروط منها يصلي كل صلاة في الخيفة على حدة وفي وقتها بجماعة أو غيرها (واذا أراد الجمع) وهو متعين
على الامام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فيراعي جميع الشرائط والاحكام (فاذا اغتسل
وزالت الشمس سار الى المسجد) أي مسجدته وهو في أواخر عرفة يقربها بل قيل ان بعضه منها
(من غير تأخير) أي في سيرة ثلاثين شئ من أوقات وقوفه لكن الأولى حيثئذان يسير اليه
قبل الزوال يدرك أوله بعد وصوله والا فليزمه أنه بعد تحقق وقوفه جمع بين صلاته والسنة
بخلافه ولعله صلى الله عليه وسلم لم يزل ولا يفرط في طاعة هذا المعنى ولدفع الحرج بالذهاب والاياب
في المني (فاذا بلغه) أي المسجد (صعد الامام الأعظم المنبر) وهو الخليفة ان وجد فيه شروط
الخلافة أو السلطان ان أخذها بالقوة والشوكة (أو نائبه) وهو الخطيب المنصوب من جانبه
(ويجلس عليه) أي من غير سلام عندنا (ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كافي الجمعة) وهو
الصحيح المطابق لظاهر الرواية وهو لا ينافي ما روى عن أبي يوسف انه يؤذن المؤذن والامام في
الفسطاط ثم يخرج بعد فراغ المؤذن من الاذان فيخطب لان المراد بقوله بين يديه أي قدمه
وعند قرب حضوره فالجملية تجعل حاله وهذا معنى قول صاحب المبسوط هذا معنى قوله الأول
فتأمل (فاذا فرغ) أي المؤذن (قام الامام فخطب خطبتين قائماً) يجلس بينهما جلسة خفيفة
كالجمعة (وصفة الخطبة) أي كيفيتها على طريق السنة (أن يحمد الله تعالى) أي يشكره على
نعمائه (ويثنى عليه) أي وينعت بأشواق ثناء من ذكر صفاته وأسمائه (ويلبي ويلل ويكبر)
وهذا التكبير في محله لان يوم عرفة عندنا من جملة أيام التشريق (ويصلي على النبي صلى الله
وسلم ويعظ الناس) أي ينصهم بأن يزهدهم في الدنيا ويرغبهم في العقبى وبحبب اليهم المولى وبين
لهم ان له الآخرة والأولى فذكره وشكره في كل حال هو الأولى (ويسألهم) أي بالمعروف
(وينهاهم) أي عن المنكر لاسيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تلبس احرامهم من افعالهم (ويعلمهم)
المناسك) أي بقية (كالوقوف بعرفة ومن دلتها والجمع بينهما) أي بشرائطهما وآدابهما (والرمي)
أي رمي جرة العقبة في اليوم الأول (والذبح) أي فحين يجب عليه ويستحب له (والطلاق) أي
وخراطة الترتيب بين الثلاثة ووقوع الآخرين في الحرم (والطواف) أي طواف الزيارة في
أيام النحر وان أولها افضلها وجزا في لياليها (وسائر المناسك التي هي الى الخطبة الثالثة) وهي
الواقعة في ثاني أيام النحر (ثم يدهو الله تعالى) أي له ولعامة المسلمين (ويؤذن ويقيم المؤذن فيصلي
بهم الامام) أي لا غيره (الظهر ثم يقيم فيصلي بهم العصر في وقت الظهر) وهو المسمى بجمع
التقديم (والحاصل انه يصلي بهم الظهر والعصر في وقت واحد) وهو الظهر لكن الابهام فيه
الابهام (بأذان واحد أو اقامتين) وأما ما ذكره قاضيخان في شرح الجامع ويصلي الظهر والعصر
في آخر وقت الظهر فبه انه يلزم منه تأخير الوقوف وينافي حديث جابر رضي الله عنه حتى اذا

زاخت الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر
ولا بعد أن يكون مراده انه يصلي الظهر والعصر بعده لا قبله للاجاء الى انه يصلي الظهر في أول
وقته والعصر في آخر وقته أي الظهر بالاضافة الى صدره لانه يصليهما معاً في آخر وقت الظهر
ولا انه يصلي الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقت العصر كما أول علماؤنا الاحاديث
الدالة على الجمع بين الصلاتين في السفر والله اعلم (ويسر) أي الامام وجوباً (القراءة في الصلاتين
أي على اصلهما عند الاربعة ولا يجر فيهما البتة) بخلاف الجمعة (أي فانها صلاة مستقلة
بشرائطها واحكامها) ويكره للامام والمأموم (أي من اراد الجمع بين الصلاتين على ما صرح
به قاضيخان) ان يشتغل (أي كل منهما) بالسنة (أي بسنة الظهر البعيدة وسنة العصر القبلية
(والتطوع) أي النافلة على ما ذكره في البدائع والتحفة (أو شئ آخر) أي عمل آخر
بالأولى كالاكل والشرب والكلام (فان اشتغل بصلاة أو عمل آخر) أي اشتغلا لا بعد
فصلاً (ولو بغيره) أي لعل أو حاجة (ما) أي مقداراً (يقطع فور الاذان) أي مرعاً (اما
الاذان) أي في ظاهر الرواية وعن محمد لا بعيد (والاقامة للعصر) والمقصود اعادة الاذان
والاقامة لا بد للعصر منها ثم ان وقع الفصل بين الاقامة والعصر فيعيد الاقامة ايضاً
واما ما ذكره في الذخيرة والحيط والكافي بأنه لا يشتغل بين الصلاتين بالنافلة غير سنة الظهر
فغير صحيح لما قال في الفتح هذا يناقض حديث جابر فصلي الظهر ثم اقام فصلي العصر ولم يصلي
بينهما شيئاً وكذا يناقض اطلاق المشايخ في قولهم ولا تطوع بينهما بشئ فان التطوع يقال على
السنة انتهى ولعلمهم لم يطلعوا على الحديث واخذوا من مفهوم التطوع القالب اطلاقه
على غير السن المؤكدة والله اعلم (وان كان التأخير) أي تأخير العصر (من الامام) أي
من جانبه وبسيده (لا يكره للمأموم ان يطوع بينهما) والسنة بالأولى (الى ان يدخل
الامام في العصر) وينبغي ان يكون كذلك حكم اشتغال المأموم بعمل آخر لعذر (ثم ان كان
الامام مقيماً أم الصلاة وأتم معه المسافرون ايضاً) أي وكذا المقيمون (وان كان) أي الامام
(مسافراً قصر) بالخيف لكون القصر واجباً على المسافر فلو اقامه اقامه (وأنتم المقيمون) أي بعد
سلام الامام اذ يحرم قيام المأموم قبل السلام (فاذا سلم قال لهم) أي لاجل المقيمين (أقرو
صلاةكم بأهل مكة) الأولى حذف الجملة التداية (فاقوموا) ففتح فسكون اسم جمع
لسافر بمعنى مسافر كحجب وصاحب والأولى ان يقول فاني مسافر والحاصل ان الامام ان كان
مقيماً فلا يجوز القصر للمسافرين والمقيمين وان كان مسافراً فلا يجوز القصر للمقيمين (ولا يجوز
للمقيم) أي ولو كان اماماً (ان يقصر الصلاة) أي لا يختصص القصر بالمسافر اجماعاً وانما
الخلاف في كون الجمع للنسك والسفر (وللمسافر ان يقتدي به) أي بالمقيم (ان قصر) أي
لعدم صحة صلاته بالقصر هذا وقد قال ابن الضياء في المشرع شرح الجمع ذكر في المناسك ان
الحاج اذا دخل أيام العشر مكة ونوى الاقامة خمسة عشر يوماً أو دخل قبل أيام العشر لكن
يق الى يوم التروية أقل من خمسة عشر يوماً نوى الاقامة لا يصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات
فلا يتحقق منه نية الاقامة خمسة عشر يوماً وقيل كان يجب تقه عيسى بن ابيان هذه المسئلة
قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الاقامة شهر فاجعلت

أوفي المنام حتى اذا كانت
سنة من السنين وأنا واقف
بعرفات عند الزوال واذا
بثابة أنفس عند الاراك
الذي بحبال وادي نعمان
نحو جبل وادي الصخرات
فتحققت انهم القوم
فقصدهم وسلمت عليهم
فردوا على أحسن ردوا اذا
فيهم شبح كبير قد نور الله
وجهه فلا نور الا في
فجلست معهم وقد تصاغر
نفسى عندى لما شهدت
فيهم من الوفاء والسكينة
فقام أحدهم فأذن وأقام
فتقدم الشيخ فصلى بهم
فصليت معهم وأنا أعلم انه

قالاً نبأنا الحافظ ابو طاهر
اجد بن محمد السلفي
الصوفي نبأنا ابو عبد الله
اجد بن علي الاسواني
الصوفي بأصحابنا نبأنا ابو
الحسن علي بن شعاع بن
محمد الشيباني المصنف في
الاذكر انبأنا ابو علي اجد
ابن عثمان الزيدي الصوفي
عن جند البغدادي عن
سري السقطي عن
معروف الكرخي انبأنا
معبدين عبد العزيز العابد
عن الحسن البصري رضي
الله عنه (قال) كنت اقمي
أن أرى في عمري وليامن
أولياء الله تعالى أو صديقا
فأساله عن حاجتي في البقعة

أم الصلاة فلقيني بعض اصحاب أبي حنيفة فقال أخطأت فقلت تخرج الى منى وعرقات فلما رجعت من منى بدا صاحبني ان يخرج وعزمت على ان اصاحبه فجلست اقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة فقلت مقيم بمكة فلم يخرج منها لا يصبر مسافرا قلت في نفسي أخطأت في مسألة واحدة في موضعين ولم ينعتي ما جفت من الاخبار فدخلت مسجد محمد واشتغلت بالقراءة انتهى ولا يخفى ان هذا الخطأ اغاه وعلى مقتضى قواعد الحنفية دون الشافعية فان عندهم مدة الاقامة اربعة ايام ثم بين ظاهر كلامي صاحب الامام نزار من حيث حكم في الاول بأنه مسافر فلا يجوز له التمام وحكم في الثاني بأنه مقيم فلا يجوز له القصر مع ان المسئلة بحالها ولعل التقدير فلما رجعت الى منى ونويت الاقامة بمكة مع صاحبني بدالي الخ هذا واصل المسئلة على ما في المتن وعلى ما صرح به قاضيهم ان الكوفي اذا نوى الاقامة بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يصبر مقيما لا يقيم الاقامة في احدهما خمسة عشر يوما فتقوم هذه المسئلة انه لو نوى في احدهما خمسة عشر يوما صار مقيما فيثبت المسافر اذا دخل مكة واستوطن بها او اراد الاقامة فيها شهرا مثلا فلا شك انه يصبر مقيما ولا يصبره حيث يخرج وجهه الى منى وعرقات ولا تنقض اقامته اذا بشرط تحقق كونه خمسة عشر يوما متواليه بها بحيث لا يخرج منها والله اعلم (ولو خطب قبل الزوال او لم يخطب اصلا صبح الجمع) اي لان الخطبة ليست من شرائط صحة الجمع بل هي سنة (واساء) اي ترك السنة او ايقاعها قبل وقتها المسنون وقبل بيعة الخطبة (ويكره) التنفل بعد اداء العصر في وقت الظهر (وكان الاول ان يقول ولو في وقت الظهر لانه صلاة في وقته المشروع له وقد ذكره الشارع الصلاة بعده مطلقا فلهذا الوأخر فرض العصر من وقت لا يكره التنفل في وقته فعلة الكراهة ليست وصول وقت العصر بل كون الوقت بعد حصول العصر (صرح به بعضهم) وهو موهوم انه جائز عند بعضهم كما يدل عليه قوله في الكبير واعلم انه هل يكره التنفل بعد اداء العصر في وقت الظهر فهذا مشعر بأنه مترك في ذلك مع انه نقل ما في نظم الفرائد الا انه لا يتنفل بعده وعبارته

ولا تنفل بعد العصر في عرقاتها * وقد جعت والظهر ما يتغير

وفي شرحه استد المسئلة الى القنية (ولا يصح اداء الجمعة بعرفة) اي لكونها مسافرا بمصر ولا تنحصر بجميع الخلق فيها لعدم البيوت والمساكن بخلاف منى فانها وان كانت قرية لا يجوز الجمعة بها في غير موسم الحج عندنا على خلاف ما سياتي بيانه وانما ما حكى القرطبي عن أبي حنيفة وأبي يوسف جواز الجمعة بعرقات فهو غلط لانه كيف يتصور انه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع لم يصل صلاة الجمعة بها ويجوز احدهم الا ان جوازها اليهم الان يقال بتداخل خطبة السنة في خطبة الجمعة

* (فصل في شرائط جواز الجمع) * منها يختلف فيها ومنها متفق عليها واختلف ان الجمع سنة او مستحب او اما وقع في بعض المناسك من انه تقديم العصر عند أبي حنيفة واجب لصيانة الجماعة فينبغي ان يحمل الوجوب القوي بمعنى الثبوت (الاول تقديم الاحرام بالحج عليهما) وفيه ايماء الى انه لو كان محرما بالجمعة جند اداء الظهر محرما بالحج جند اداء العصر لا يجوز له الجمع كما هو عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو كان محرما بالجمعة جند الصلواتين لم يجوز عند الكل (فان صلى

الظهر) أي بجماعة مع الامام وهو حلال (ثم أحرم بالحج وصلى العصر لم يجز العصر) أي الا في وقتها كما في ظاهر الرواية عند أبي حنيفة خلافا لهما فهذا من المختلف فيه والمتفق عليه هو وجود الاحرام بالحج في العصر (وقبل بشرط كون الاحرام قبل الزوال) وهذا ضعيف لان الصحيح على ما قاله الزيلعي هو انه يكتفى بالتقديم على الصلوتين لحصول المقصود (الثاني تقديم الظهر على العصر حتى لا يجوز تقديم العصر على الظهر) وهذا من المتفق عليه ووجهه ظاهر ولا يتصور ان يفعل بخلافه الا سهوا او نسيانا فلذا قال (ولو صلى الامام الظهر والعصر فاستبان) أي ظهر وتبين (ان الظهر) أي صلاته (حصلت قبل الزوال والعصر بعده) وان الظهر صلى بغير وضوء والعصر به) أي بوضوء مجدد أو غيره (يلزمه مادتهما جميعا الثالث الزمان وهو يوم عرفة) أي بعد الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذا قوله (الاربع المكان وهو عرفة وما قرب منها) الصحيح ان يكون المكان خارجا عن مكة صلى الله عليه وسلم ولذا كره الخبازي في ضمن قيل وهو سئل ان جواز التقديم للحاجة الى امتداد الوقوف لكن المنفرد غير محتاج الى تقديم العصر لاستدامة الوقوف لانه يمكنه ان يصل العصر في وقته في وضع وقوفه اذا لا يتقطع وقوفه بالصلاة بخلاف المصلين بجماعة حيث لا يمكنهم اداء الصلاة بالجماعة في الموقف لانه موضع هبوط وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون الى الخروج منه والاجتماع للصلاة العصر فيه فيقطع وقوفهم وامتداد الوقوف الى غروب الشمس واجب انتهى لكن فيه أن الصلاة بالجماعة ممكنة في الموقف أيضا لسعة مواقف عرقات واستواء أماكن فيها من الجهات وانما الهبوط والصعود عند جبل الرحمة وعرقات كلها موقف الابطن عرفة مع ان تسوية الصفوف سنة تسقط عند الضرورة على ان العبادة في أثناء الوقوف الذي من جملة الطاعة أفضل فتركه صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بالجماعة خارج عرفة الا اذا صرح عن الامة فانه نهي الرحمة وقدوم مع شرائط صحة الوقفة والحاصل ان المكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى فيها وجمع بين الصلوتين بها ويطلق به ما في معناه مما قرب من عرقات من سائر الجهات لا ايقاعه في عرقات وبهذا تبين فساد قول المصنف في الكبير كذا ذكروا المكان ولم يبينوا أي موضع هو اما عرقات فلا شك فيه واما خارجة فهل يصح الجمع فيه ام لا ثم اغربوا في بما ذكر من الخبازي ظنا انه جهة له وهو عليه كالا يخفى على من أدنى مسكة لديه (الخامس الجماعة فيهما) وهذا عند أبي حنيفة خلافا لهما (فالصلى الظهر وحده والعصر مع الجماعة أو بالعكس أو صلاهما وحده) أي منفردا فيهما (لا يجوز العصر قبل وقته) أي عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد يجوز ذلك فيجمع بينهما المنفرد ايضا حكم الجماعة مع غير الامام الا كبر أو نائبه حكم المنفرد قوله (السادس الامام الاظم أو نائبه فلو صلى بهم رجل بغير اذن الامام) أي وجمع بينهما (لم يجز العصر) أي عند أبي حنيفة وجاز عندهما (ولو ادرك ركعة من كل واحدة من الصلوتين مع الامام جاز) وبانه ادرك ركعة من الظهر ثم قام الامام ودخل في العصر فقام الرجل يقضي ما فات من الظهر فلما فرغ منه دخل في صلاة الامام اي العصر وادرك شيئا من كل واحدة من الصلوتين مع الامام جاز له تقديم العصر بخلاف ولو صلى الظهر بجماعة لكن لامع الامام لم يجز تقديم العصر عنده وهو الصحيح خلافا لهما ثم من الشرائط المختلف فيها ان يكون اداء

تسع و ليلة عشر ولو عدل
قائلها ما يقول وبأي شيء
يتلفظ لكان حقا على الله
أن يرزقه الا من يوم التزع
الا كبر ويخصه بالرحمة
والولاية فقلت علمتها
يرحك الله تعالى فقال لي
هي هذه اللهم اني استغفرك
لكل ذنب قوى عليه بدني
بعافيتك وثالثه قد ربي
بفضل نعمتك وانسبط
اليه يدي بسعة رزقك
واحببت من الناس
بترك وانتكثت فيه عند
خوفي منك على أمانك
ووثقت من سطوتك على
فيه بحلمك وعولت فيه
على كرم وجهك وعفوك

ما كتب في صيفي مثلها
ولا يكتب ثم استقبل القبلة
بعد الصلاة فقال الحمد لله
كثيرا ثم صعد منى وخرجت
أن يكون في أو ينيوا حتى
فقلت لذي يلبني بحرق
الذي اصطفاك بم نلت
هذه المزية وهذه الفضيلة
قال فتغير وجهه وفتح
حينئذ قال له الشيخ من
يهدى الله فهو المهتد اهده
يرحك الله فقال كنت
أقول الاستغفار المتقدم
التار في ثلاث ليال فقلت
لهذا الاستغفار وعلامه
الليالي فقال ليلة سبع من
في الجمعة ليلة

المسلمين جميعا بالامام اوثابه عند أبي حنيفة حتى لو صلى الظهر مع الامام ثم العصر بغيره او بالعكس لم يجز العصر له الا في وقتها قال الطرابلسي ومن محمد فيما اذا مات أميرهم وليس فيهم ذو سلطان فقد موار جلا اقام بهم الجمعة جازة ههنا اذا قدموا رجلا يصلي بهم بجزيتهم وتعقبه المصنف في الكبير لقوله ويمكن ان يقال ان هذا الجمع ليس كالجمعة لانها فريضة فلو لم يقدموا احدا لكانت لهم الفريضة فثبت العذر بخلاف هذا الجمع فانه ليس بفريضة ولا واجب فلا يقاس على الفريضة انتهى وفيه ان الجمعة لها بدل بعد الفوت وهذه الفضيلة تقوت لاصح بدل فهذا قياس بالاولى للجواز

فصل في صفة الوقوف فاذا فرغ الامام في الجمع من مسجد ابراهيم وهو المشهور بمسجد قنطرة (راح الى الموقف والناس) أي الذين صلوا معه ويكره التأخير أي تأخيرهم كاهم بعد الصلاة لان التعجيل هو السنة (فان تخلف احدا ساعة لحاجة لا بأس به لكن الافضل ان يروح مع الامام) وفيه ان التخلف ان كان لحاجة ضرورية فلا يكره لان ترك الواجب يجوز مع العذر فكيف بترك المستحب وحينئذ لا معنى لقوله لكن الافضل ان يروح مع الامام وان كان لحاجة غير ضرورية فلا يقال لا بأس به لما سبق من ان التأخير مكروه بغير عذر ثم قوله الافضل ان يروح مع الامام ليس على الإطلاق بل على فرض ان الامام لا يتأخر اذ المبادرة الى الطاعات والمساعدة الى الخيرات هو الافضل فتأمل (فيقف راجعا وهو الافضل) والا لكل ان يكون المراكب بغيره (والا فقاما) أي ان قدر عليه (والا فساعدوا) أي والاضطجعا لقوله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم (بقرب الامام) أي ان لم يكن زحام ويكون الامام بمن يتقرب به في ذلك المقام (وبقرب جبل الرحمة افضل) اذا كان خاليا عن الزحمة وعن هجوم الظلمة خصوصا (عند الصخرات) أي الحجارات الكبيرة المفروشات (السود) فانها مظنة موقفه صلى الله عليه وسلم (مستقبل القبلة) لكونه اشرف الجهات ومن آداب الدماء (خلف الامام) أي ان يسير (والا فمن عينه او بحذاءه) أي قدماه (او شماله) والظاهر ان شماله اولى من حذاءه (رافعا يديه بسطا) أي باسطهما غير قابض لهما كما أنه ينتظر اخذ الفيض بهما وحصول نزول البركة ليمسح بهما الوجه مشيرا الى الاقبال والقبول (مكبرا مهنه لا مسجعا مليحا مدها مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا) أي بالدعوات الماثورة وغير ها وقد جاءت الدعوات القرآنية والمناجاة النبوية قائلا ان يقرأ ذلك الحزب الاعظم في ذلك الموقف المفضّل ويجعله اللهم اني اسألك من خير ما سألتك به نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وهو ذك من شر ما استعاضدك منه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول رب ظننا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب الرحيم (مستغفرا هو والديه واقاربه واحباؤه) أي عموما وخصوصا (ولجميع المؤمنين والمؤمنات) بأن يقول رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا ونقبل دعائنا ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وسألت بعض الدعوات الماثورة بخصوص وقفة عرفة (ويحمد في الدماء) أي التضرع والالاحاح والا ككناز

فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي يا خير
الغافرين اللهم اني استغفرك
لكل ذنب بدعو الى فضلك
او يدني من سطوتك او يعيل
في الى ما لهيتني منه او
يباعدني عاده وتني اليه
فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي يا خير
الغافرين اللهم اني استغفرك
لكل ذنب أسلمت اليه احدا
من خلقك بغيري او
خدمته بجعلتي فعلته منه
ما جهل وزينت له ما قد علم
ولقيتك غدا

والاستغفار (ويقوى الرجاء) أي بطلب الظن لرجاء الاجابة وقبول الحج (ولا يغتر في الجهر بصوته) أي في التلبية بحيث يتعجب نفسه وأما الادعية والاذكار فبالخفية اولى قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال صلى الله عليه وسلم في جهر بالذكر والدعاء انكم لا تدعون اسم ولا غائبا وانكم تدعون سمعا قريبا وربا مجيبا كما أشار اليه سبحانه وتعالى بقوله واذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان (ويكرر الدعاء) أي يحلل دعا بدعوه (ثلاثا يستغفره بالتحميد والتعظيم والتسبيح) أي تعظيم الله بأنواع ثلثه وبيان صفاته وأسمائه يقول لاحول ولا قوة الا بالله (والصلاة) أي على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى سائر اخوانه من الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين وأصحابه المكرمين وآله العظمين وتابعه المتقين الى يوم الدين (ويحمد) أي كل دعاء (يها) أي بالمذكورات من التحميد وغيره (ويأمين) فانه من جملة الدعوات لان معناه اللهم اسجب أو انفل وفي الحديث آمين خاتم رب العالمين وروى الطبراني في الاوسط انه صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفات قال ليبيك اللهم ليبيك ثم قال اغفر لي خير الاخرة وفي رواية اللهم لا عيش الا عيش الآخرة وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم في وقت سعة وكثرة تباعده وكالملكته وصدر عنه أيضا هذا الدعاء يوم الاحزاب وقت محنته وشدة أحواله لانه لا شعاع بان الدنيا لا هبة بها ولا لايامه بأنه لا يدوم شرها كما لا يدوم خيرها وروى ابن أبي شيبة موقفا عن ابن عمر رضي الله عنهما انه اذا صلى العصر ووقف بعرفة برفع يديه ويقول اللهم اكبر الله اكبرا ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد اللهم اهدني بالهدى ونقي وفي رواية واعصمني بالتقوى واغفر لي في الآخرة والاولى ثلاث مرات اللهم اجعل جهنم روا وذنبا مغفورا ثم يردد يديه فيسكت قدر ما يقرأ السان فاتحة الكتاب ثم يعود ويرفع يديه ويقول مثل ذلك حتى أفاض وأخرج الترمذي وابن خزيمة والبيهقي عن علي رضي الله تعالى عنه قال كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم لك الحمد كالذي تقول وخير مما تقول اللهم لك الصلاة ونسبي ومحبي ومحبي واليك ما آتي ولك ربي ترائي اللهم اني اسألك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الامر اللهم اني اسألك من خير ما ينبغي به الرجوع وأعوذ بك من شر ما ينبغي به الرجوع وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عمر انه كان يرفع صوته عشية عرفة يقول اللهم اهدنا بالهدى وزينا بالتقوى واغفر لنا في الآخرة والاولى ثم يخفف صوته ويقول اللهم اني اسألك رزقا طيبا مباركا اللهم انك أحمرت بالدماء وقضيت على نفسك بالاجابة وانك لا تخلف الميعاد ولا تنكث عهدك اللهم ما أحبيت من خير فحبيه البنا وبسرته لنا وما كرهت من شر ففكره البنا وجنبناه ولا تنزع منا الاسلام بعد اذ هديتنا وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكاني وتسمع كلامي وتعلم سرى وعلانيتي ولا يخفي عليك شيء من أمرى انا البائس الفقير المستغيث المتعجير الوجيل المشفق المقر المعترف بذنبي أسألك مسألة المسكين وانهل اليك انهار المذهب الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضروب من خضعت لك رقبتك وقاضيتك عيناه ونحل لك جسده ورغم أنه اللهم لا تجعلني دعائك ربي شقيا وكن لي رؤفا رحما يا خير المؤمنين يا خير المعطين وأخرج البيهقي في

بأوزاري وأوزار مع
أوزاري فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب
يدعو الى النقي ويضل عن
الهدى ويضل عن الهدى
الثاني فصل يارب وسلم
العدد فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير الغافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب اتعبت
فيه جوارحي في ليلى
ونهارى وقد استقرت حياه
من عبادك بصرك ولا تتر
الاما تترني به

الشعب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يقف عشية عرفة بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله أحد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد وعلينا معهم مائة مرة الا قال الله تعالى يا ملائكتي ما جزاء عبيدي هذا سمعني وهلني وكبرني وعظمي وعرفني وأثنى علي وصلي على نبيي اشهدوا يا ملائكتي اني قد غفرت له وشققت في نفسه ولو سألتني عبيدي لشققت في أهل الموقف انتهى ولعل بعض العلماء أخذوا من هذا الحديث انه يقال في الموقف سبعان الله مائة مرة والحمد لله مائة والله أكبر مائة ولا حول ولا قوة الا بالله مائة والاستغفار مائة وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر دعائي ودعاء الانبياء قبلي بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في سمعي نورا وفي بصري نورا وفي قلبي نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحذ بك من وساوس الصدور وتشيت الامر وعذاب القبر اللهم اني احذ بك من شر ما يلج في الليل وشر ما يلج في النهار وشر ما يهب به الريح وشر ما ياتي الدهر وأخرج الجندی عن ابن جريج قال قال بلقي انه كان يأمر أن يكون أكثر دعاء المسلم في الموقف ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (يقف) أي الامام وغيره (هكذا) أي مستقبلا داعيا (الي غروب الشمس) لما أخرجه البيهقي في الشعب عن بكير بن عتيق قال سمعت رجلا اقدمي به فاذنوا لم بن عبد الله في الموقف يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يده الخبير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده ونحن له مسلمون لا اله الا الله ولو كره المشركون لا اله الا الله ربنا ورب آبائنا الاولين فليرزل يقول هذا حتى غابت الشمس ثم نظر الى وقال حدثني ابي عن ابيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول تبارك وتعالى من شغله ذكرى من مسئلتى أعطيته افضل ما أعطى السائلين انتهى وفيه اجماع الى دفع اشكال مشهور وهو انه صلى الله عليه وسلم قال أكثر دعائي ودعاء الانبياء قبلي بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ مع انه ليس فيه دعاء فأشار الى جوابه بأن الله تعالى يعطى على هذا التمام افضل ما يعطى على الدعاء واجيب أيضا بأن غرض التمام هو تعرض للدعاء بل هو ابلغ في مقام الاعتناء لكن يؤيد الاول المراد به مطلق الذكرا ما أخرجه ابن أبي شيبة عن صدقة بن يسار قال سألت مجاهدا عن قراءة القرآن افضل يوم عرفه أم الذكرا قال لا بل قراءة القرآن انتهى ويؤيده ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من شغله القرآن من ذكرى ومسئلتى أعطيته افضل ما أعطى الذكرا بن والسائلين هذا وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه قال وهو بعرفات لا ادع هذا الموقف ما وجدت اليه سبيلا لانه ليس في الارض يوم أكثر عتقا لرقاب فيه من يوم عرفه فأكثر وافيه من قول اللهم أمتق ربقتي من النار وأوسع لي في الرزق الحلال وأصرف عني فسقة الجن والانس فإنه مائة ما أدعوك به ويروى عن الفضيل بن عياض انه لم يزد عشية عرفة على واسوا تاه منك وان غفرت لي (وبلي) أي الواقف (ساعة فساعة) أي بعد ساعة (في أثناء الدعاء) أي جنسه من الدعوات فإن التلبية حال الاحرام من أفضل العبادات

(ويعلم)

(ويعلم) أي الامام القوم (المناسك) أي مناسك الحج والظاهر أن هذا مستدرك لان محل التعليم وقت الخطبة المهدودة اللهم الآن يحمل على انه ان سئل عن شيء من المناسك في اتساء الدعاء هنالك (وليجتهدي أن يقتر من عبيده فطرات فانه دليل الاجابة) وعلامة السعادة كما ان خلافه اشارة القساوة فان لم يقدر على البكاء فليتبك بالتضرع والدعاء (وليكن على طهارة) أي ظاهرة وباطنة (وليتباعد من الحرام) أي من استعماله (في اكله وشربه ولبسه وزكوبه ونظره وكلامه ويحذر من ذلك) أي من مجموع ما ذكر (كل الحذر) أي خصوصا في ذلك اليوم المعبر (وليجتهدي أن يصادف) أي يجتهد ويوافق (موقف النبي صلى الله عليه وسلم) أي ان يسير من غير حصول ضرر والافقد قال صلى الله عليه وسلم وقفت ههنا وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة (قبل هو) أي موقف النبي الاعظم صلى الله عليه وسلم (النجوة) بفتح القاف هو الفرجة وما اتسع من الارض (المستطبة) أي المرتفعة بالنسبة الى سائر ارض عرفات (التي عند الصخرات السود والكبار عند جبل الرحمة بحيث يكون الجبل بينك) وأما ما في بعض النسخ موافقا لما في الكبير من زيادة قبالتك بين نصدر عن غير يقين ثم اليقين مقيد بقوله (اذا استقبلت القبلة والبناء المربع) أي الموضع في رأس العين (من يسارك قليل وراه) أي وراء ذلك الموقف (فان ظفرت بموقفه الشريف فهو الغاية في الفضل والافق ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع الصخرات والا ما كن التي بينهما فاعلى سهلها نارة وعلى جبلها) الاول وعلى حزنها بمعنى صعبها (أخرى رجاء ان تصادف فيفاض عليك من بركاته) أي بركات موقف النبي صلى الله عليه وسلم لكن قد يقال هذا لم يقع من السلف ولم يحفظ من أئمة الخلف مع ما فيه من تغير الحال وتشويش البال فالاولى أن يقف في مقام يحصل له الحضور من غير توز ولا قصور وأما صعود الناس الجبل فليس له أصل أصلا وحرص الناس على الوقوف فيه ومكثهم عليه قبل وقته وبعده وابقاد النيران عليه ليلة عرفة واختلاط الرجال والنساء يومها من البدع المستنكرة هذا وأخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاض من عرفات وهو يقول اليك تعدو قلعا وضيقا ومخالفات النصارى دينها كذا في الدر المنثور قال صاحب القاموس قلقي وضيقا بطائنها هز الا وفي النهاية الوضين بطائنها وسوج بعضه على بعض يشد به الرجل للبعير كالخزام للسرير

فصل في شرائط صحة الوقوف في أي من سبقي الاحرام وغيره (وقدر الفرض) منه وهو ساعة في وقته (والواجب) كالاستدامة بعده (وسننه) كالنفل (ومستحباته) كدعواته (ومكروهاته) كالقفلة في حالته (امام شرائطه) أي الخمسة (فالاول) أي منها الاسلام فلا يصح وقوف الكافر (كاتبني) (الثاني الاحرام) لزوم تحقق الاحرام ووجود الاسلام بسبب النية والتلبية فانهما فرضان فيه ولذا لا يجوز الاحرام قبل الاسلام بخلاف سائر شرائط الاحكام كالوضوء قبل الصلاة فان النية ليست بشرط لها عند علمائنا الاعلام ثم المراد بالاحرام (بمحج) أي لا بممرة (صحج) أي معتبر شرعا (غير فائت) بدل عنه اوبان منه لكن فيه انه لا يقال من شرائط صحة الوقوف عدم فوت وقته بل يقال من شرائط صحة وقوفه وقوعه في وقته فلا يجوز قبله ولا بعده مع ان الوقت جعل شرطا برأيه كاشيحي في محله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يخلو من

فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي يا خير
القاسرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب
قصدي فيه اعدائي لهتك
فصرفت كيدهم عني
ولم تمنهم على فضيحتي كافي
لك مطيع ونصرتني حتى
كأني لك ولي والى متى يارب
أعصى فقهني وطاعنا
عصيتك فلم تؤاخذني
وسألتك على سوء فعلي
فأعطيتني فأني شكر يقوم
عندك بنعمة من نعمك على
فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي

يا خير القاسرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب قدمت
اليك توبتي منه وواجهتك
بقسمي بك وآليت بنبينا
محمد صلى الله عليه وسلم
وأشهدت على نفسي بذلك
أوليا لك من عبادك اني غير
ماتدالي معصيتك فلما قصدت
اليه بكيد الشيطان ومال
بي اليه الخذلان ودعتني
نفسى الى العصيان استترت
حياء من عبادك جرما مني
عليك وأنا أعلم انه لا يكفني
منك سترا ولا باب ولا يحجب
نظرك حجاب فخا لثقت
في المعصية الى ما نهيتني عنه

نوع مساحدة لأن الشرط حكم وجوبى تقدم لا يتعلق به أمر عدى تأخرا (فلو وقف غير محرم) أى مطلقا (أو محرما بصرة أو محرما بجمع فائت لم يصح وقوفه) أن كان المراد بجمع فائت أى فائت الآن بأن سبق له الوقت وخرج زمانه فهذا لا بأس به لكن أخذه من العبارة حتى جدامع أنه إذا تحلل القسائم بصرة ثم أحرم بجمع صح أحرامه وتحقق شرط وقوفه في قابل وإن كان المراد محرما بجمع فائت قبل ذلك فقول لم يصح لم يصح لصحة وقوفه حيث نكذ الكلام في قوله (وكذا لو وقف بأحرام حج فائت) ثم قوله (لم يسقط به الحج) بحث خارج عما نحن فيه لأن الكلام في صحة الوقوف وعدمها (وإن لم يزمه المضي) وفيه أنه إذا لم يصح المضي فكيف يلزمه المضي فيه والحاصل أنه أراد إذا أحرم وانفسد أحرامه بالجمع قبل الوقوف لا يصح وقوفه بعد ذلك كاحرامه وإن كان يلزمه الوقوف والمضي في بقية أفضاله ثم القضاء من قابل وخلصته أن فساد الحج ليس كفساد الصلاة وبقي صورة أخرى وهي أنه إذا فسد أحرامه بالجمع قبل وقوفه فلو أحرم بجمع مجدد لا يصح له ذلك (الثالث المكان) أى عرفات (فوأخطأه) أى فضلا عن تعدد ونسبائه وجهله (لم يجوز وقوفه بغير عرفة) أى ولو بطن عرفة (الرابع الوقت) أى الزمان (وأوله زوال الشمس يوم عرفة) أى حقيقة أو حكما كما تقدم وهذا عند الأئمة الثلاثة خلافا للحنابلة فإن زمان الوقوف عندهم يصح في يوم عرفة مطلقا وإنما السنة بعد الزوال والله اعلم (وأخره طلوع الفجر الثاني) أى الصادق المعبر عنه بالصبح المستبديرون المستطيل المشبه بذهب المرحان المسمى بالصبح الكاذب (من يوم النحر) وهذا من المنفق عليه عند الأربعة (الخامس كينونه بعرفة في وقته) الظاهر أن هذا كونه لعدم تصور بدونه ثم وقته شرطه ثم كونه فيه يكفي لحصول الفرض الذى هو الركن (ولو لحظة) أى ساعة لغوية (مراء كان ناويا) أى الوقوف أو الحج (أولا) أى لا يكون ناويا لكن بشرط تقدم أحرامه (طالما أنه) أى بأن مكانه (عرفة) وكذا حكم زمانه (أوجاهلا) أى فافلا أو مشتقلا عنه (ثامنا أو بقطان) أى مستيقظا مستنبها (مقيفا أو مضى عليه مجنوننا) كان حقه أن يقول فافلا أو مجنوننا لأن الأغصاء مرض يغشى العقل ويغلبه والجنون مريض بسلبه وتقدم ما يتعلق به من جهة أحرامهما (أو سكران) أى بوجه مشرور أو بغيره وكان حقه أن يقول صاحبا أو سكران لا كما قال في الكبير فافلا أو سكران (مجتازا) أى مارا غير واقف (مسرحا) كان الأولى أن يقول أو مسرحا لئلا يتوهم أن يكون وصفا لما را مفيدا قيدا احترازا (طائما أو مكرها محدثا أو جنبا حائضا ونفساء) وكذا سائر الشروط المعتبرة في صحة الصلاة من كونه طاريا أو لابسًا أو قائما أو جالسا (ليلا) أى ليلة النحر الذى يلي الوقفة إلى طلوع الفجر (أو نهارا) أى بعد الزوال إلى الغروب والأولى تقديم التماس على الليل وذلك لما في المحيط وغيره أن الليالي كلها تابعة للأيام المستقلة للأيام الماضية الآتى الحج فأنها في حكم الأيام الماضية قليلة عرفة تابعة ليوم التروية وليلة النحر تابعة ليوم عرفة (وأما القدر المفروض من الوقوف فساعة لطيفة) أى لحظ قليلة وهي الساعة الغوية دون الجوية والعرفية ثم لا يظهر فرق بين القدر المفروض وبين الشرط الخامس الذى هو كينونه بعرفة في وقته ولو لحظة (وأما الواجب) أى فيه كفى في صحة الوقوف وهذا من وقف بعرفة قبل الغروب لا مطلقا كبدل عليه قوله (هذا الوقوف من الزوال إلى الغروب) والأولى أن يقال مد

الوقوف بعد تحققة مطلقا إلى الغروب وهذا الواجب نص عليه في البداي وغيره ومع ذلك أيضا صرح في المحيط وغيره بواجب آخر وهو قوله (ووقوف جزء من الليل) وهذا متلازمان ولا يتصور انفكا كما لا يفي من وقف في آخر جزء من أجزاء عرفة بحيث إذا تحقق غيبة قرص الشمس صار من غير وقفة والحاصل أنه إذا وقف ليلا فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة أو مرتين ففات ليلا لا يلزمه شيء لأن امتداده ليس بواجب على من وقف ليلا وأما إذا وقف نهارا فيجب عليه امتداده منه إلى حين الغروب وأما قوله في الكبير فقد روي أن الواجب عليه الامتداد من حيث تزول الشمس إلى أن تغرب فغير صحيح على الإطلاق بل مقيد بزمان وقف قبل الزوال أو عنده وأما أن وقف بعده من حين وقف فيجب الامتداد (وأما حقه فالفصل) كما سبق (والخطبة) أى بمسجد غرة (وكونها) أى الخطبة (بعد الزوال قبل الصلاة والجمع بين الصلاتين) أى الظهر والعصر بشرطه ولا يخفى أن هذه الثلاثة ليست من سنن أصل الوقوف بل من سنن مستقلة إلا أن لها تبعية بالوقوف فلذا عدت منها ولذا قال (والتوجه إلى الوقوف بعده) أى بعد الجمع أو بعد ما ذكر من الجمع (بلا تأخير) وفيه أنه يجوز لمن يكون بعرفة يوم عرفة وبفوقه من أول الزوال لكنه متى ترك السنة وإذا وقف يجب استدامته إلى الغروب وهذا من مقتضى لقوله الواجب مد الوقوف من الزوال إلى الغروب قدس (والدفع مع الإمام) أى لا قبله (والإضافة في الحال) أى لا بعد (بعد وقوف جزء من الليل) أى ولو تأخر الإمام بعد أوبة بغيره (وأما مستحباته فلا كثر من التلبية) الظاهر أنه من مستحبات الأحرام ولعله هذه من مستحبات الوقوف زيادة الاهتمام (والدعاء والدعاء والذكر والاستغفار) أى المأثورة وغيرها (والنضرح) أى اظهار الضراعة والمسكنة (والخشوع) أى القرون بالخضوع (وتقوية الرجاء) أى غلبة الظن بقبول الدعاء (والوقوف بقرب الإمام) أى أن كان في قربه قربا للمقام (وخلفه) أى مع قربه وكذا يمينه ويساره ويجوز قدامه (وكونه) أى كون الواقف (راكبا والزول مع الناس) كما سبق (والتوجه إلى القبلة) وهي عين الكعبة أو الجهة (والاستعداد للوقوف قبل الزوال) أى بالفراغ عن الاشتغال لحضور البال وحصول الحال (والنية) أى نية الوقوف بقلبه (ورفع اليدين) أى إلى جهة السماء التى هي قبله مطلق الدعاء (لدعاء) أى لاجله كما هو من آدابه (وتكرار الدعاء ثلاثا) وافتتاحه وختمه بالحمد والصلاة وهذه الثلاثة أيضا من مستحبات مطلق الدعاء (والطهارة) أى الظاهرية والباطنية (والصوم لمن قوى) أى قدر عليه بلا مشقة حاصلة لديه (والفطر للضعيف) أى العاجز عنه وعن القيام بالدعاء وعن سعة العمل بضيق الخلق المؤدى إلى أن يكون مؤذى الخلق وأما ما في الخاتمة ويكره صوم يوم عرفة بعرفة وكذا صوم يوم التروية لأنه يعجز عن أداء أفعال الحج فبني على حكم الاغلب فلا ينافيه ما في الكرماني من أنه لا يكره لصوم في يوم عرفة عندنا إلا إذا كان يضعفه عن أداء المناكح فحينئذ تركه أولى وفي الفتح أن كان يضعفه من الوقوف والدعوات فالمستحب تركه وقيل يكره أى صومه وهي كراهة تنزيه ثلاثية خلفه في محذور أو محذور وكذا صوم يوم التروية لأنه يعجز عن أداء أفعال الحج انتهى وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أفطر يوم عرفة مع كمال القوة إلا أنه أراد دفع الحرج عن الأمة لكنه لم يشأ أحدا من صومه فلوجه لكرهه على الإطلاق بل لا بد أن تقيد بالتنزيه على الوجه

الساقرين (اللهم) إلى
استغفر لك ذنب سهرت
فيه ليلتي في ليلتي في التأتى
لا يسهل والغفلين إلى
وجوده ونقصه حتى إذا
أصبحت حضرت إليك
بجيلة الصالحين وأنا ماضى
خلاف رضاك يارب العالمين
فصل وصل وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد وأخبره لي يا خير
الساقرين (اللهم) إلى
استغفر لك ذنب غفلت
بسيه ولبانك أو
نصرت به هدوا من
اهدائك أو تكلمت فيه لنير
محبتك أو نهضت فيه إلى
غير طاعتك أو ذهبت فيه
إلى غير أمرك فصل

ثم ما حكتك شفقت الله
وساوتني بأوليائك كأتى
لازال لك مطيعا وإلى
أمرك مسرعا ومن وصيك
فارقا فابست على عبادك
ولا يعلم سريري غيرك فلم
تنبني بغيرهم بل اسبغت
على مثل نعمتهم ثم فضلتني
بذلك عليهم كأتى عندك في
درجتهم وما ذاك إلا
ظلمتك وفضل نعمتك
فضلا منك على تلك الحمد
يا مولاي فأسألك يا الله كما
مترته على في الدينان
لا تنقصني به يوم القيامة
يا أرحم الراحمين فصل
وسل وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد وأخبره
لي يا خير

المشروع فيما تقدم والله أعلم (والبروز) أي الظهور (الشمس) (الاعذار) ففي منسك أبي التيجاء ولا يستظل من الشمس في الموقف إذا لم يشغله ذلك من دماؤه (وترك الخاضعة) وهي المجادلة والمنافرة مع المكاري والرفقة بحيث يجرى إلى العداوة ونحوها من الخصامات النبوية بخلاف المضايقات في الأمور الدينية (والاكثر من أعمال الخير) من إطعام الطعام وسقي الشرب والتصديق على الفقراء والأحسن إلى الجيران والتزجج على المساكين واعتناق الرقاب وأمثال ذلك (وأما مكرهاته فتأخير الروح إلى الموقف بعد الجمع) أي ترك السنة (والوقوف بعرفة) والصحيح أنه لا يجوز وهذا قول ضعيف ينسب إلى الإمام مالك كما صرح به السكراماني بأنه يجوز الوقوف بها حيث قال قال مالك هي من عرفه حتى لو وقف بعرفة أجزاء وعليه دم كذا روى القاضي أبو الطيب عن مالك وهذا خلاف مذهب الفقهاء جميعاً ونص أصحابه أنه لا يجوز أن يقف بعرفة كما هو مذهبننا انتهى ونقل القرافي فيمن نص من السالكية اتفاق الأربعة على عدم جواز الوقوف بعرفة فافهم واغتم والله سبحانه أعلم وقال ابن القيم وأعلم أن ظاهر كلام القدوري والهداية وغيرهما في قولهم عرفة كلها موقف إلا بطن عرنة ومن دافقه كلها موقف إلا وادي محسر أن المكانين ليسا مكان وقوف فلو وقف فيهما لا يجزئيه كالأوقوف في منى سواء قلنا أن عرنة ومحسر من عرفته ومن دافقه أو لا وهكذا ظاهر الحديث وكذا عبارة الأصل عن كلام محمد ووقع في البدائع حيث قال وأما مكانه يعني الوقوف بعرفة فيجزئ من أجزاء من دافقه إلا أنه لا ينبغي أن ينزل في وادي محسر وروى الحديث ثم قال فلو وقف به أجزاء مع الكراهة وذكر مثل هذا في بطن عرنة أعني قوله إلا أنه لا ينبغي أن يقف في بطن عرنة لأنه عليه السلام نهى عن ذلك وأخبر أنه وادي الشيطان انتهى ولم يصرح فيه بالأجزاء مع الكراهة كما صرح به في وادي محسر ولا ينبغي أن الكلام فيهما واحد وما ذكره غير مشهور من كلام الأصحاب بل الذي يقتضيه كلامهم عدم الأجزاء (والنزول على الطريق والخطبة قبل الزوال) لا تنزل أصلاً ترك السنة (والوقوف مع الغفلة) إلا أنه ليس فيه الإساءة لأن ترك الغفلة خصلة مستحبة فكراهته تنزيهية (وتأخير الأفاضة بعد الغروب) أي من غير ضرورة (والتوجه قبل الغروب) وهو خلاف الأولى لأنه يجوز له أن يتوجه قبل الغروب إلا أنه لا يخرج من أرض عرفة قبل الغروب لاسيما إذا كان بعد الزحمة فإنه حينئذ لا يتوجه إليه مطلق الكراهة وإن كان مراده بالتوجه الأفاضة بالخروج قبل الغروب فهو حرام موجب للدم لكن قوله بطريق الوصول (وإن لم يجاوز حدود عرفة) صريح في إرادته المعنى الأول فأمل (وأداء المغرب بعرفة) وكذا أداء العشاء بها وكذا حكمهما في الطريق قبل وصوله إلى من دافقه في وقت العشاء وكان ينبغي أن يقال أنه حرام لأن الجمع بعرفة واجب وأداؤها حينئذ فاسد إلا أنه لما كان التدارك يمكنه بإدائه مكانه وزمانه عدم مكرها ثم فسادها موقوف لأنه يجب عليه الإفادة ما لم يطلع العجر فاذلم بعدها انقلب صحة وهذا يقتضي قواعداً وأما في مذهب الشافعي فيجب على المكي أن يصل إلى المغرب في وقتها والمسافر غير في أفرادها وجميعها مع غير حاجج تقديم أو تأخير (والابيضاع) أي الاسراع في السير ركبا أو ماشيا وفيه اختلاف كثير فقل كما قال (أن أدى إلى الإيذاء) فالابيضاع مكروه والإيذاء حرام والحاصل أنه إذا دفع الإمام والناس فعلهم السكينة والوقار وإن وجد

وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وأخبره لي يا خير الغافرين (اللهم) أني استغفرك لكل ذنب بورث الضمائم على البلاد ويشمت الأعداء ويكشف القطاء ويحبس القطر من السماء فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وأخبره لي يا خير الغافرين (اللهم) أني استغفرك لكل ذنب ألهاني عما هديتني إليه أو أمرتني به أو نهيتني عنه أو دللتني عليه بما فيه الخطي والبلوغ إلى رضاك وإتيان محبتك وإبارة القرب منك فصل يارب وسلم

فرجة أسرع من غير أن يؤدي أحد في المحيط لأن اسراع الكل يؤدي إلى إيذاء البعض فيكره حتى أن أمكنه الاسراع بلا إيذاء فالسنة أن يسرع فيبقى بذلك الخواص لا العوام وفي مبسوط شمس الأئمة زعم بعض الناس أن الابيضاع فيه منة ولنا قول به انتهى ولا منافاة بينهما على ما توهم المصنف وقال في الكبير وعلى هذا أكثر المتون والشروح كمال الهداية والبدائع والمجمع والعناية والقح والكفاية وعلى الأول صاحب المحيط والكرمانى والزيلعي والطرابلسي والشمسي انتهى ووجه عدم المناقاة أن من يقول الابيضاع سنة يشترط أن لا يرتب عليه اذية وأما من شاهد الابيضاع في هذه الأيام من الخواص والعوام كالانعام فلا يتوقف عن الافتاء بأنه حرام (والدفع قبل الغروب حرام) أي موجب للدم وفيه تفصيل مذكوراً في فصله

فصل في حدود عرفة وفيه اختلاف كثير فقل كما قال (الحسد الأول ينتهي إلى جادة طريق الشرق) أي المشرق كما في نسخة (والثاني إلى حافات الجبل الذي وراء أرض عرفات) أي ينتهي إلى الحواف الجبال التي من ورائها (والثالث إلى البساتين التي تسلي قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة إذا وقف بأرض عرفات والرابع ينتهي إلى وادي عرنة)

فصل في الدفع قبل الغروب فإذا دفع قبل الغروب فإن جاوز حد عرفة بعده أي بعد الغروب (فلاشي عليه) أي اتفاقاً (وإن جاوز) أي حد عرفة (قبله فعليه دم) أي قابل للسقوط بالعود إليه في وقته (فإن لم يعد أصلاً) أي مطلقاً (أو ما بعد الغروب لم يسقط الدم) لأنه لم يتدارك ما فات من الأفاضة بعد الغروب (وإن ما قبله دفع) أي مع الإمام (بعد الغروب سقط) أي الدم (على الصحيح) أي على القول الصحيح كافي القح وهذا هو المختص والافقه أن استدامة الوقوف إذا كانت من الواجبات فينبغي أن لا يسقط عنه الدم لعدم تداركها إلا أن يقال سقوط الدم من ترك واجب وهو لا ينافي وجوبه عن ترك واجب آخر (ولوند) بفتح النون وتشديد الدال المحملة أي نفر (به) أي بالغلبة عليه (بعيره) أي مثلاً (فأخرجته) أي فحمله على خروجه اضطراراً (من عرفة قبل الغروب لم يدم) وفيه أن ترك الواجب لعذر مسقط للدم (وكذا لو تبعه) أي شرد وحده (فقبه) أي صاحبه باختياره لا خذه

فصل في اشتباه يوم عرفة وإذا التبس هلال ذي الحجة أي اشتبهت عرته بسلخ ذي القعدة (فوقوا بعد كمال ذي القعدة ثلاثين يوماً تبيين بشهادة) أي مقبولة وفي الكبير شهادة قوم (أن ذلك اليوم) أي الذي وقفوا فيه (كان يوم النحر) على مقتضى الشهادة (فوقوه) أي صحح وجههم تام) أي كامل غير ناقص استحسننا (ولا تقبل الشهادة) أي بصدده بخلافه حيث قالوا وينبغي للمحكم أن لا يسمع هذه الشهادة وإن كانوا عدولاً ويقول قد تم حج الناس انصرفوا (ولو ظهر أنه يوم التزوية أو الحادي عشر لا يجزئهم فيه) وفيه أن قوله ولو ظهر لا يتصور تقريباً على ما سبق فلا ظهر أن يقول ولو وقفوا يوم التزوية على ظن أنه يوم عرفة لا يجزئهم وكذا لو وقفوا في الحادي عشر لا يجزئهم (ولو شهدوا) أي الشهود عند الامام (عشية عرفة) أي ليلتها (برؤية الهلال) أي في ليلة تكون الليلة ما شر شهره (فان بقي من الليل ما) أي مقدار (يمكن أن يقف فيه الإمام) أي يعدو صوله إليه (مع طامة الناس) أي جميعهم (أو أكثرهم) أي يقف أي فيه أو قبل تلك الشهادة (وإن لم يقف) أي بعد تلك الشهادة وإمكان ادراك أكثرهم

على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وأخبره لي يا خير الغافرين (اللهم) أني استغفرك لكل ذنب نسيت به فأحسيت به ونسوت به فأبنته وجاهرت به فسترته على ولونيت اليك منه فغفرته فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وأخبره لي يا خير الغافرين (اللهم) أني استغفرك لكل ذنب توفعت منك قبل انقضائه تعجيل العقوبة فأمهلتني وأصابت على ستر أظلم آل في هتكه في جهدا فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل

(فاتحهم) أي فيحلبون بأضال العمرة من احرامهم (وان لم يبق من الليل) أي من تلك الليلة التي وقت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم) أي من أسرع معه يدرك الوقوف وأما المشاة (جمع الماشي) (وأصحاب الثقل) من أرباب العيال وأصحاب الأزمال التتقال (فلا يدركونه) لم يحصل تلك الشهادة ويقف من الغد بعد الزوال (وان كان) أي بحال (يمكن الوقوف) أي يمكن أن يلحق الإمام الوقوف (مع أكثر الناس) فوقف مع أكثرهم إلا أنه قد ترك ضعة الناس جاز وقوفهم وان لم يقفوا فانهم الحج فالتعبير فيه الأعم الأكثر لا الأقل (على ما صرح به في الهداية والكافي والبدائع والكرمان وغيرهم خلافا لما روي عن محمد بن أبيه إذا جاء الإمام أمر مكشوف وهو يقدر على الذهاب إلى عرفة ومن أسرع معه فليذهب هو وليقف ومن لم يقف معه فاته الحج وان كان لا يدرك هو ولا غيره فلا ينبغي أن يقبل شهادتهم على هذا وان كثروا ولا يقف الا من اتفق لكن قال الطرابلسي ولا ينبغي أن يقبل في هذه شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان وأما في القياس فتقبل شهادة العدلين وأما السني فتقبل فيه شهادة العدلين قياسا واستحسانا إذا كان القوم يقفون على الوقوف على ما مروا به ومعناه أن الشهود إذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف نهارا أو يحتاجون إلى الوقوف بها ليلا لا تقبل فيه شهادة العدلين وتقبل ما في شرح الكنتز أن شهدوا يوم التروية أن اليوم يوم عرفة بنظر فان أمكن للإمام أن يقف مع الناس أو أكثرهم نهارا قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا للتمكن من الوقوف وان لم يقفوا عشيتهم فانهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم ليلا لانهارا فكذلك استحسانا حتى إذا لم يقفوا فانهم الوقوف وان لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم وبأمرهم ان يقفوا من القدر استحسانا (ولو وقف الشهود بعد ما ردت شهادتهم على رؤسهم) أي بناء على ما رواه عليه السلام (لم يجوز قوفهم وعليهم ان يعدوا الوقوف مع الإمام وان لم يعدوه فقد فانهم الحج) أي لان وقوفهم بعد رد شهادتهم كلا وقوف وعليهم ان يحلوا بحجرة وقضاء الحج من قابل) وكذا لو وقف بشهادتهم قوم لم يجوزهم ولو وقف الشهود مع الإمام بعد ما ردت شهادتهم فحجهم تام وهم وغيرهم في الحج سواء وان استيقنوا أنه يوم النحر (ولو شهد عدول) أي ثلاثة أو أكثر (على رؤية الهلال في أول العشر من ذي الحجة فرأى الإمام) أي القاضي (أن لا يقبل ذلك) أي كلام الشهود (حتى يشهد جماعة كثيرة ومضى على رأيه) أي استمر على ما رأى ووقف في يوم هو يوم النحر في شهادة الشهود ووقف الناس معه والشهود (أجزأهم ولو خالفه الشهود ووقفوا قبله لا يجوزهم ولا عبرة باختلاف المطالع فلزم برؤية أهل المغرب أهل المشرق واذ ثبت في مصر زم سائر الناس) تأكيده لما قبله وكان الأولى تقديم هذا وتأخير ما قبله لانه متفرغ عليه (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ وبه كان يفتي الفقيه أبو الليث وشيخنا الأئمة الحلواني وهو مختار صاحب التحرير والكافي وغيرهم من المشايخ وقال شارح الكنتز والجمع والنقابة الاشبه الاعتبار بالمطالع وقال في الفتح الأخذ بظاهر الرواية أحوط (وقبل يعتبر في أهل كل بلد مطالع بلدهم إذا كان بينهما مسافة صكثير توقد الكثير بالشهر

(فصل في الأفاضة من عرفة وإذا ضربت الشمس أفاض الإمام والناس معه) أي قبله أو بعده

(من)

سيدنا محمد واخبره لي ياخير
الغافرين (اللهم) أي
استغفرك لكل ذنب نيتني
عنه فحالفك اليه وحذرتني
إياه فأنت عليه وقصته
على فزيتني لي نفسي فصل
يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واخبره لي ياخير
الغافرين (اللهم) أي
استغفرك لكل ذنب بصرف
عني رجلك أو يحل بي
تصمتك أو يحرم مني كرامتك
أو يزيل عني نعمتك فصل
يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واخبره لي ياخير
الغافرين

من غير تأخر عنه لغير ضرورة (وعليهم السكينة) أي يكون الباطن المبرهنه بالطمأنينة (والوقار) أي الزانة في الظاهر هو ضد الخفة (فان وجد فرجة) أي فضاء وسعة (أسرع المشي بلا إيهاء) لان الأسراع سنة ولا يذم حرام (وقيل لا يسن الايضاع) أي الأسراع المؤدى إلى الإيهاء أو الضياع كما تقدم أو لا يسن في زماننا لكثرة الأذى على ما شاهدناه والأفلا وجه لنا في سنة الايضاع الثابت بالإجماع مع أن الأسراع هو المفهوم القوي للأفاضة بموجب السماع في القاموس أفاض الناس من عرفت أسرعوا منها إلى مكان آخر وكل دفعة أفاضة وفي الحديث اندفعوا (ويستحب أن يسير إلى مزدلفة على طريق المأزمين دون طريق ضب) كما تقدم (وان أخذ غيره) أي غير طريق المأزمين (جاز) أي لكنه خلاف الأولى وأما ما يرويه العوام من أن المرور عابثين المبلين شرط أو واجب أو سنة فهو من وساوس الشيطان ليوقعهم في المهلكة (ولا يتقدم أحد على الإمام) أي عند الأفاضة (الأذاخاف الزحام) أي شدة المزاحمة (أو كان به علة) أي مرض أو حاجة ضرورية (ولو تقدم أحد على الإمام أو الغروب) بأن توجه قبل أفاضة الإمام أو قبل غروب الشمس (ولم يجوز حدوده عرفة) أي لم يجاوز هابل وقف في أواخر أجزائها (فلا بأس به وان ثبت مع الإمام) أي حتى يقبض بعد الغروب معه (فهو أفضل) أي ان لم يكن له عذر (ولو مكث قليلا بعد الغروب وأفاضة الإمام) أي لو تأخر في زماننا قليلا لا بعد في العرف تأخر (جاز) وإذا كان كثير اجاز به ذكره بغيره (ولو أبطل الإمام بالدفع) أي بالأفاضة بعد تحقق وقتها (دفعوا قبله) أي سواء كان تأخره بغيره أو بغيره (ويستحب أن يكون في يده مليا مكبرا مهلا مستغفرا داعيا صليبا على النبي صلى الله عليه وسلم ذاكرا كثيرا بآيات) أي وان لم يقدر على البكاء يكون متباكيا (حتى يأتي من دلفة ولا يصلي المغرب ولا العشاء بعرفات ولا في الطريق) لما سبق (ولا يبرج على شيء) أي في الطريق (حتى يدخل من دلفة وينزل بها)

باب أحكام المزدلفة

أعم من الواجب والسنة (فإذا وافى من دلفة) أي قاربها (يستحب أن يدخلها ماشيا) أي تادبا وتواضعا لأنها من الحرم المحترم (وينقل لدخولها) أي زيادة لطهارة والنظافة (ان تيسر) أي كل من المشي والغسل (وينزل بقرب جبل قروح) أي ان تيسر وهو يضم القاف وفتح الزاي جبل بالمزدلفة عنده معبد ويسمى بالشعر الحرام وهو أفضل مواضع من دلفة (عن يمين الطريق أو يساره) متعلق ينزل (ويكره النزول على الطريق) أي الجادة التي يمر عليه كل جنس من الرقيق

(فصل في الجمع بين الصلاتين باستحب التحيل في هذا الجمع) أي فلا ينبغي أن يؤخره إلا بعذر (فبصلى القرص) أي جنسه الشامل للجمع بينهما (قبل حط رحله) أي قبل أن كان في أمن ورضى المكاري به (ويخرج جاله) أي لانه أهون عليه من وقوفها ولا رادة حفظها كما يدل عليه قوله (ويقلها) بكسر القاف أي يربط رجلها بالعقال وهو الحبل الذي يربط به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اعقل وتوكل أي تسبب واعتمد على الرب (فإذا دخل وقت العشاء) أي تحقق دخوله (أذن المؤذن ويقيم) أي سواء يصلي وحده أو جماعة (فبصلى الإمام المغرب) أي صلاته (بجماعة في وقت العشاء) أي أولا (ثم يتبعها) أي يقبض صلاة المغرب (العشاء بجماعة) أي

(اللهم) أي استغفرك لكل
ذنب غيرت به أحدا من
خلقت أو قصت من فعل
أحد من ربك ثم تجمعت
عليه وانتهكت جرماته مني
عليك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واخبره
لي ياخير الغافرين (اللهم)
أي استغفرك لكل ذنب
ثبت اليك منه وأقدمت
على فعله فاصفيت منك
وأنا عليه ورجعتك وأنا
فيه ثم استغفرك منه وعدت
إليه فصل وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واخبره لي ياخير
الغافرين

ثانياً جمع تأخير فلو عكس بينهما أحاد العشاء (ولا يعيد الاذان ولا الإقامة لعشاء بل يكتفى بأذان واحد وإقامة واحدة) وقال زفر بأذان واقامتين وهو اختيار الطحاوي وهو القياس على الجمع الاول وظاهر الحديث ولذا اختاره ابن الهمام أيضاً (ولا يطوع بينهما) أي بل يصلى سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجاني قدس الله سبحانه وتعالى سره السامي في منسكه (ولا يشتغل بشيء آخر) أي من أكل وشرب وغيرهما بالضرورة (فان تطوع) أي مطلقاً (أو تشاغل) أي بغير قصد فصل في العرف (أباد الإقامة للعشاء دون الاذان) خلافاً لفر حيث يعيدهما وقبل تعاد الإقامة في التطوع والاذان في التشغى وقيد الفصل بالنفل اذ لو فصل بفائنة لا يباد الاذان اتفاقاً على ما في شرح الدرر (وينوي المغرب اداء لا قضاء) كما صرح به في البحر الزاخر وغيره خلافاً لثوبهم العامة فانه صلى الله عليه وسلم قال لمن قال له في وقت المغرب امانصلي يا رسول الله الصلاة امامك اي وقتها وراك (والجماعة سنة) اي مؤكدة (في هذا الجمع) اي كما هي سنة في سائر الصلوات المكتوبة وقد يقال انه واجب ان لم يكن مانع (وليس) الصواب ايست اي الجماعة (بشرط) اي في هذا الجمع اتفاقاً (فلو صلاهما وحده) اي منفرداً (جاز) اي ولو جعاً لكن الافضل ان تصلي بجماعة والسنة ان تصلي مع الامام كافي الطحاوي واما ما ذكره البرجندى في شرح النقاية معزيا الى الروضة من انه لا يجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة الا مع امام ذي سلطان عنداني حنيفة وعندهما يجمع بينهما فهو خلاف المشهور في المذهب وليس عليه العمل (وشرايط هذا الجمع الاحرام بالجمع) اي لا بالعمرة فلا يجوز هذا الجمع لغير الحرم بالجمع واما ما ذكره الامام الجبوري من ان الاحرام لا يشترط بجمع المزدلفة فغير صحيح لتصريحهم بان هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكاً الا باحرام الجمع (وتقديم الوقوف بعرفة عليه) اي - وان وقف نهاراً اوليلاً اما لو قدم هذا الجمع بمزدلفة ثم وقف فلا يجوز جعده السابق (والزمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان ان الثاني اعم كما فصله بقوله (فاما الزمان فليلة النحر) اي الى طلوع فجر العبد (واما المكان فمزدلفة حتى لو صلى الصلوتين او احدهما قبل الوصول الى مزدلفة) وكذا بعد التجاوز عنها الى منى مثلاً (لم يجز) اي جعده في غيرها (وعليه اعادتها اذا وصل) وكذا اذا رجع وفي تلقيب العقول للمجبوري اذا صلى المغرب في يوم عرفة في وقتها في الطريق او بعرفات يجب عليه الامادة عندها خلافاً لابي يوسف ولو أخرها عن وقتها وصلاها في وقت العشاء لا يلزمه الامادة بالاجماع اي بالاتفاق الا انه لا بد ان يقيد بأن صلاهما في مزدلفة (ولا يصلي) أي احدهما (خارج المزدلفة) أي مطلقاً (الا اذا خاف طلوع الفجر ففصل) أي فيه كافي نخصة (حيث هو) أي لضرورة اذ الوقت أصل الصلاة وفوت وقت الواجب لجمع ولو كان في الطريق أو بعرفات أو منى ونحوها وهذا بلا خلاف وهما مسألة مهمة عرفتها متعينة وهي انه لو أدرك العشاء ليلة النحر وخاف لو ذهب الى عرفات بفوته العشاء ولو اشتغل بالعشاء بفوته الوقوف قبل يشتغل بالعشاء وان فاته الوقوف لانها فرض عين ووقتها سبق متعين وتأخيرها معصية بخلاف فوت الوقوف فانه لا حرج على صاحبه اذا كان من هذرونيكته التدارك فان الحج وقته متسع الى آخر الحرم مع ان حصول الوقوف امر موهوم او منظون وهذا محقق مقطوع على انه ليس في الشرع انه

(اللهم) اني استغفرك لكل ذنب تورك على ووجب في شئ فعلته بسبب جهل ما هدتك عليه أو فقد عقده لك أو ذمته لايت بها من أجهلك لاحد من خلقك ثم نقصت ذلك من غير ضرورة لزمته فيبه بل استنزلني من الوفاء به البطر وأصطفى عن رمايته الاثر فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واخبره لي يا خير الفاضلين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب خلقتني بسبب نعمة انعمت بها علي فتقويت بها علي معاصيك وخالف

يترك وصول فرض لحصول فرض آخر لا سيما والصلاة أم العبادات ولازمة للعبد في جميع الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة الثقلية والاعتبارات العقلية وهو مختار الرافعي خلافاً لنووي قدس الله سرهما من الائمة الشافعية وبهذا بين خسارة من تفوته الصلوات في طريق الحج أو يؤدبها على وجوه غير جائزة كما هو مبين في محلها وذكر صاحب السراج الوهاج انه يدع الصلاة ويذهب الى عرفات وكأنه نظر الى دفع الحرج بالنسبة الى المتبلى به في هذا الوقت فان قضاء العشاء أمر سهل سريع التدارك على فرض وقوع العمر بخلاف ما يترتب على فوت الحج من التحلل بأضال العمرة وقضاء الحج في العام المقبل فانه صعب الوصول وشديد الحصول وربما لا يكون له القدرة بالمجاورة ولا القدرة على المراجعة ولذا قال صاحب النخبة يصلي الفرض ماشياً وميلاً على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطاً وهذا قول حسن وجع مستحسن خلافاً لمصنف حيث قال وفيه ما فيه ولم يبين ما فيه ولا ما ينساق فيه وينبغي أن يكون هذا في حج الفرض والنفل قلت وهذا متعين فيهما لان النفل يصير فرضاً بالشروع في احرامه اجاباً وحكم فوتهما واحداً اتفاقاً ثم زيد في بعض النسخ (نا) ولولم بعدهما حتى طلع الفجر مادت الى الجواز انتهى وهو في غير محله اذ موضعنا لا يصلحهما في عرفات أو في الطريق فانه لو صلاهما في غير مزدلفة في وقتيهما فانه يجب عليه اعادتهما فيها فلولم بعدهما حتى طلع انقلاب صلاة المغرب الى الجواز بعد ما حكم عليه بالفساد فان ذلك الحكم موقوف لا يجب الامادة والاقصد صلاهما في وقتيهما الا انه ترك الجمع الواجب عليه ثم اعلم أن تأخير المغرب والعشاء الى مزدلفة واجب كما صرح به البردوي ومال اليه بعض المشايخ واختاره ابن الهمام وذهب بعضهم الى فرضيته كالترتيب بين الفرائض وعليه مثنى أكثر الشراح لكن الظاهر ان المراد بالفرض هو الفرض العملي ههنا لانه ثابت بالدليل القطعي وكذا يجب الترتيب بين الصلوتين حتى لو قدم العشاء بمزدلفة يصلي المغرب ثم يعيد العشاء وان لم يعد العشاء حتى طلع الفجر مادت العشاء الى الجواز (وأما الوقت) اي الخاص (فوق العشاء) اي للصلتين لكن على خلاف في اشتراطه في شرح المنظومة لحافظ الدين ان المشايخ اختلفوا على قول ابي حنيفة ومحمد فیهما اذا صلى المغرب بمزدلفة قبل غيوبة الشفق ففهم من اعتبر شرط الجواز للمكان فقال بجزئه ومنهم من قال لا يجوز فكأنه اعتبر الوقت والمكان جميعاً انتهى وعليه مثنى صاحب البدائع فقال فيما اذا صلى في غيرها قد دل الحديث على اختصاص جوازها في حال الاختيار والامكان زمان ومكان وهو وقت العشاء بمزدلفة ولم يوجد فلا يجوز ويؤمر بالحادثة في وقتها ومكانها مادام الوقت قائماً وكذا في كشف البردوي وذكر في المتن لو صلاها بعد ما جاوز المزدلفة جاز وهو خلاف ما عليه الجمهور واذا ثبت وجوب هذا الجمع بالمزدلفة في وقت العشاء فلو صلى المغرب في وقتها والعشاء والمغرب في وقت العشاء قبل ان يأتي مزدلفة او بعد ما جاوزها لم يجز وعليه اعادتها ما لم يطلع الفجر في قول ابي حنيفة ومحمد وزفر والحسن وقال ابو يوسف يجزئه ولا يعيد وقد اصابه ترك السنة ولو لم يعد حتى طلع الفجر مادت الى الجواز وسقط القضاء اتفاقاً الا انه يأثم لتركه وعن ابي حنيفة اذا ذهب نصف الليل سقطت الامادة لذهاب وقت الاستقبال فلو وصل الى مزدلفة قبل العشاء لا يصلي المغرب حتى يدخل وقت العشاء (صرح به

فيها أمرك وأقدمت بها على وعيدك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واخبره لي يا خير الفاضلين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب قدمت فيه شهوتي على طاعتك وآثرت فيه محبي على أمرك فأرضيت نفسي بفضلك وحرضتها ليعطيك اذ تهبتي وقدمت الي فيه التدارك وتنجست على فيه بوعيدك واستغفرك اللهم وأتوب اليك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واخبره لي يا خير الفاضلين

غير واحد في غير موضع وأما إذا بات بعرفة مثلاً أو تعدى إلى منى فيصعب عليه أن يصلحها في أوقاتها (ويشارك هذا الجمع جمع عرفة من وجوه الأول أن هذا الجمع واجب بخلاف جمع عرفة فانه سنة أو مستحب) وكان الفارق هو الحديث السابق (الثاني لا يشترط فيه السلطان ولا نائه) أي من القاضي والخطيب (الثالث لا يشترط فيه الجماعة) أي بخلاف الجمع بعرفة فانه لا يصح بدون الجماعة (الرابع انه لا تنس له الخطبة) وهذا مندرج في الشرط الثاني (الخامس انه باقاة واحدة) أي عند من يقول به وهو الأكثر من أصحاب المذهب (بخلاف الجمع بعرفة فانه باقائتين) أي اتفاقاً

فصل في البيوتات بزدلفة وهي على ما في القوموس موضع بين عرفات ومنى لانه يقرب فيها إلى الله تبارك وتعالى أو لا قرب الناس إلى منى بعد الاقامة أو يجي الناس إليها في زلف من الليل أو لأنها أرض مستوية مكنوسة وهذا أقرب قلت لكن ما قبله للمقام انصب وذكر الطحاوي أن للزدلفة ثلاثة أسماء مزدلفة والمشر الحرام وجمع والاصح كما قال الكرماني أن المشر الحرام فيها لا عينها الا انه يطلق عليها أيضاً جازاً ومنه قوله تعالى فإذا أنضم من عرفات فإذا كروا الله عند المشر الحرام لانه أريد به المزدلفة جميعها لكن ذكر الجزء الأفضل وأراد الكل في مطلق العمل فتأمل (والبيوتات بها سنة مؤكدة إلى العبر) عندنا (لا واجبة) أي كما عند الشافعي ولا ركن كما قال بعضهم ونسبه صاحب الهداية إلى الشافعي والمراد بها كون أكثر الليل فيها (فيبيت تلك الليلة بها) أي كالأيدرك الوقوف بها فجمراً (ويشتغل بالدماء) أي وغيره من الأذكار وتلاوة القرآن والتلبية ونحوها (بجل ما اشتغل به بعرفة أن يسرله وينبغي أحياء هذه الليلة) أي (بالصلاة والتلاوة والذكر) أي بأقوامه (والتضرع والدعاء) وهذا مستدرك وأصل وجه اعادته تعليله بقوله (لأنها) أي ليلة مزدلفة (جعت شرف الزمان) أي لكونها ليلة العبد من وجه وليلة عرفة من آخر بل آخر أشهر الحج عند قوم (والكان) أي الحرم عموماً والمشر خصوصاً (ويسأل الله تعالى إرضاء الخصوم ولا يتهاون في ذلك) أي لا يتساهل بل يبالغ بالتضرع إلى الحق تبارك وتعالى ليخلص من مظالم الخلق (فان الإجابة موجودة فيها) والصواب أن الإجابة موجودة واقعة في وقوف صحتها للارواح من ماجه وغيره من عباس بن مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لامتة أي الحاجين عشية عرفة بالمغفرة فأجاب أني قد غفرت لهم ما خلا المظالم فأي أخذ المظالم منه قال أي رب ان شئت أعطيت المظلوم من الجنة وغفرت لظالم فلم يجب عشية فلما أصبح بالزدلفة أعاد الدعاء فأجيب إلى ما سأل قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال تبسم فقال له أبو بكر وعمر يا أي انت وإي ان هذه الساعة ما كنت تضحك فيها فقال الذي اضحكك اضحك الله منك قال ان عدوا الله ابليس لما علم ان الله مزوج له قد استجاب دعائي وغفر لامي اخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعو بالويل والثبور فأضحكني ما رأيت من جزاه

فصل في الوقوف بها الوقوف بها أي بطلوع الفجر (واجب) أي عندنا لاسنة كما عليه الشافعي (وشرائط صحته شرائط جمع الصلاة) أي من تقديم الاحرام والوقوف بعرفة والزمان والمكان والوقت الا انه لا فرق هنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأول وقته

طلوع الفجر الثاني) أي ظهور الصبح الصادق (من يوم النحر) أي الأول (وأخيره طلوع الشمس منه من وقف بها قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به) وهذا واضح (وقدر الواجب منه ما عذ ولو لطيفة) أي قليلة ولو لحظة واحدة (وقدر السنة امتداد الوقوف) أي من مبدأ الصبح (إلى الاصفر جداً) أي إلى الاضائة بطريق المبالغة بحيث تكاد الشمس تطلع (وأما ركنه) أي ركن هذا الواجب (فكيفية بزدلفة) أي دون غيرها كوادى محسر (سواء كان) أي وقوفه (يفعل نفسه أو بفعل غيره بأن يكون محمولاً بأمره أو بفعل أمره وهو قائم أو مضى عليه أو يجنون أو سكران نواه) أي الوقوف (أولم ينو حليها) أي بالزدلفة انها محل وقوف (أولم يعلم ولو ترك الوقوف بها فدفع) الأول بأن دفع (ليلا فليسه دم) أي يحتمل تركه الواجب (الأذا كان ليلة) أي مرض (أو ضعف) أي ضعف بنية من كبر أو صغر (أو يكون) أي التماسك (أمرأة تخاف الزحام فلا تمشي عليه ولو مر بها في وقته) أي وقت وقوفه (من غير أن يبيت بها) صوابه من غير أن يمكث فيها (جاز) أي وقوفه (ولا تمشي عليه) لانه أي ركن الواجب وهو حصول الوقوف في ضمن المروك في عرفة والامتداد غير واجبة هنا بخلافها بعرفة (ولو وقف بعدما أفاض الإمام قبل طلوع الشمس) ظرف لوقف لا فاض (أو دفع قبله) أي قبل الإمام بفسدان وقف بعد الفجر (أو قبل أن يصلي الفجر) أي فيه (أجزاء ولا تمشي عليه) أي من الدم والكفارة (وأما لتركه الامتداد أداء الصلاة بها) وكذلك تركه الاقامة مع الإمام منها (وأما مكان الوقوف فجزء من أجزاء مزدلفة أي جزء كان) لكن الموضع المسمى بالمشر الحرام أفضل أجزائه لوقوفه صلى الله عليه وسلم (والمزدلفة كلها موقوف لأودى محسر) بكسر السين المشددة (وحد المزدلفة ما بين مأزعى عرفة) أي مضيق طريق عرفة (وقرى محسرينا وشمس الامن تلك الشعاب) أي الأودية (والجبال) وكذا التلال (وليس المأزمان ولا وادى محسر من المزدلفة وطول مزدلفة فيل ميل وقيل ميلان وأول محسر من القرن) أي أعلى الجبل (المشرف من الجبل الذي على يسار الذهاب إلى منى)

فصل في آداب الوقوف بزدلفة فإذا انشأ الفجر (أي فلق الصبح) يستحب أن يصلي الفجر بطلوع الشمس بغير صلاة من غير احتفال لا يورد من فعله صلى الله عليه وسلم بها هكذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم أسفروا يا أيها النعمان أعظمم للأجر ولعمل وجه تعبيلها فيها فترغبه لوقوف بها والامتداد للزول إلى منى (مع الإمام) أي الخليفة أو غيره من الأئمة (وان صلى فرداً جازاً فاذفرغ منها فاستحب أن يأتي الإمام والناس) أي هو منهم (المشر الحرام) أي أن لم يصل فيه (وهو جبل فزح الذي عليه البناء اليوم ويقف مستقبل القبلة والناس وراءه) أي خلف الإمام أو يمينه أو يساره (والأفضل أن يقف على جبل فزح ان أمكنه والا فمقته أو بقره) في القاموس المشر الحرام وتكسر ميمه وضع بالزدلفة وعليه بناء اليوم وهو من فتنه جيلاً بقرب ذلك البناء انتهى وفي الكشف المشر الحرام فزح وهو الجبل الذي يقف عليه الإمام وعليه الميمنة وكذا صحح الشافعية أن المشر الحرام هو فزح لاجتماع المزدلفة كاقبل وقال حافظ الدين في نفسه بـه وفزح جبل صغير في آخر مزدلفة وفي القاموس فزح جبل بالزدلفة والله أعلم وأما ما زعمه العوام أن من طلع إلى سطح البناء فيدو زل

على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) أي
استغفر لك لكل ذنب دخلت
فيه بحسني ظني فيك أنك
لا تعذبني عليه ورجوتك
لغفرته فأقدمت عليه وقد
عولت نفسي على معرفتي
بكركم ان لا تغضبنى به
بعد استغفرتك على فصل
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين (اللهم)
أي استغفر لك لكل ذنب
استوجبته منك رد الدماء
وحرمان الإجابة وخيبة
الطمع وانقطاع الرجاء
فصل

(اللهم) أي استغفر لك لكل
ذنب علمته من نفسي
فأنسيته أو ذكرته أو
تعمدته أو أخطأت فيه
وهو مما أشك أنك مسألتي
عنه وان نفسي به مرتنة
لديك وان كنت قد نسيت
وغفلت عنه نفسي فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) أي استغفر لك لكل
ذنب واجهتك فيه وقد
أيقنت أنك ترائي عليه
فنويت أن أتوب اليك منه
وأنسيت أن استغفر منك منه
أنساه الشيطان فصل
يارب وسلم وبارك

على رأسه من درجة في وسط هذا البناء إلى أن يخرج من أسفله فخر له ما كان عليه من قبل
النفس ونحوه فهو باطل لأصله بل الوارد في هذا المقام أن الله تعالى يفرغ لبيده حقوق
العباد إذا كان جسد مقبولا (ويستحب أن يدعو ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى وثني عليه
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويرفع يديه للدعاء بسطا) أي مبسوطين
(يستقبل بهما وجهه ويذكر الله كثيرا أو يسأل الله حاجته ولا يزال كذلك إلى أن يسفر
جدا) أي أسفارا كثيرا (وهو) أي على ما يرى من محمد في حده (أن يبقى من طلوع الشمس
قدر ركعتين أو نحوها فيدفع) أي هذا بطريق التريب (والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة)
أي قلوبا وقف أو لا ثم صلى مسرعا جازا والله أعلم

فصل في آداب التوجه إلى منى (فإذا فرغ من الوقوف) أي من وقوف مزدلفة
(وأحضر جدا السنة أن يفيض مع الإمام) أي مع أفاضته (قبل طلوع الشمس) وأما في مختصر
القدوري فإذا طلعت الشمس أفاض فؤول يعني قرب طلوعها وقفاوى المراجعة ثم يأبى إلى
منى قبل طلوع الشمس وأحين طلوعها أو بعدها كيف يتيسر قال المصنف في الكبير وهذا
خلاف ما تقدم لأن براديه الجواز فلا خلاف أقول ولا منافاة في كلامه لأنه أراد إذا أفاض
قبل طلوع الشمس من المشعر فبأى منى بحسب ما يتيسر سواء كان قبل طلوع الشمس أو حين
طلوعها أو بعدها والحاصل أن الأفاضة على وجه السنة أن يكون بعد الأسفار من المشعر
الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو مزدلفة لا يكون مخالفا لسنة (فإن تقدم على الإمام أو
تأخر عنه جاز) أي ولو لم تكن الأفاضة معه (ولا شيء عليه وكذا لو دفع بعد طلوع الشمس) سواء
أفاض معه أم لا (لا يلزمه شيء ويكون مسبا) لتركه السنة والحاصل أن الأفاضة مع الإمام من
مزدلفة سنة بخلاف الأفاضة معه من عرفته فإنه واجب (فإذا دفع) أي أفاض (فليكن
بالسكينة والوقار شعاره) أي دأبه ومادته (التلبية) أي كثرته (والأذكار إذا بلغ بطن محسر)
أي أول واديه (أسرع قدر رمية حجران كان ماشيا وحرك دابته) أي للأسراع (أن كان راكبا)
وهذا يستحب عند الأئمة الأربعة فقد روى أحمد عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أوضع في
وادي محسر أي أسرع وفي الموطأ أن ابن عمر كان يهرك راحلته في محسر قدر رمية حجر وسمى
بذلك لأن قبل أصحاب الفيل حصر فيه أي عصى وقبل لأن إبليس وقف فيه محسرا وسمى
وادي النار لأن رجلا اصطاد فيه فزلت عليه نار فأحرقتة كذا ذكره الحبيب الطبري ويقول
في مروره اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وفاننا قبل ذلك (ثم خرج إلى منى سالكا
الطريق الواسع التي تخرج إلى العقبة) أي أن يتيسر ولم يكن فيه زحمة

فصل في رفع الحصى يستحب أن يرفع من المزدلفة سبع حصيات مثل التواة أو الباقلاء
وهو المختار (وقيل مثل بندقة القوس وقيل مقدار الحصاة) برمي بها جرة العقبة (أي في اليوم
الأول) وأن رفع من المزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق (أي طريق مزدلفة) فهو جائز وقيل
مستحب (أي أخذ السبعين على ما ذكره بعض الشايع لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة
وليس مذهبا وأما في البدائع والأصحاحي والصفحة من أنه يأخذ حصى الجمار من المزدلفة أو
من الطريق فيبني حوله على الجمار السبعة وكذا ما في الظهير بقية من أنه يستحب التقاطها من

قوارع الطريق وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يأخذ الحصى من جمع وكذا ما في المحيط
والكافي أنه يأخذ الحصى من قوارع الطريق ثم يجهز الشافية على أنه يلتقط ليللا وقال
البغوي نهار الحديث ورد فيه (ويجوز أخذها من كل موضع) أي بلا كراهة إلا من عند الجرة
أي فانه مكروه لأن جراتها الموجدة علامة أنها المردودة فان المقبولة منها ترفع لتقبل ميراث
صاحبها إلا أنه لو فعل ذلك جاز وكروه وقال مالك لا يجوز وفي الهداية يأخذ الحصى من أي
موضع شاء (إلا من عند الجرة) فان ذلك يكره قال ابن القيم فأدائه لأمنه في ذلك بوجب
خلافها إلا أنه (والمجد) أي مسجد الخليف وغيره فان حصى المسجد صار محرما بركه
أخراجه خصوصا بقصد ابتذاله (ومكان نجس فان فعل) أي كلا منهما (جاز وكروه) قال في
الفتح وما هي إلا كراهة تنزيه (ويكره أن يأخذ جارا كبيرا فيكسره صفارا ولو أخذها) أي
السبعة وغيرها (من غير مزدلفة جاز بلا كراهة ولو روى كبارا أو نجسا جاز مع الكراهة وتندب
غسلها) أي يستحب أن يغسل الحصى مطلقا والله أعلم

باب مناسك منى

أعلم أن منى شعب طوله ميلان وحره يسير والجبال المحيطة بها مأقيل منها طاية فهو من منى
وايضا العقبة منها (فإذا أتى منى يوم النحر) أي بعد الوقوف (تجاوز عن الجرة الأولى) وهي
التي تلي مسجد الخليف (والثانية إلى جرة العقبة وهي التي تلي مكة) أي جانبها (من غير أن يشتغل
بشيء آخر قبل رميها بعد دخول وقتها) وهو أول النحر جوازا وبعد طلوع الشمس استحبابا
وبعد الزوال جوازا وفي الليل كراهة (ويقف) أي حيث يرى موقع الحصاة (في بطن الوادي)
أي من أسفله لا أسلاه (ويجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويستقبل الجرة ثم يرميها
بسبع حصيات) أي متفرقات واحدة بعد واحدة (يكبر مع كل حصاة ويدعو) فيقول بسم الله
الله أكبر غما للشيطان ورضا للرحمن اللهم اجعله جبارا ورا وسعيام شكورا وذنبامفورا
ويقطع التلبية بأولها) أي بأول الحصيات (وكيفية الرمي) أي المستحبة والأختيار مشارح
بخاري أنه كيفما روى جاز على ما في الرغيفاني (قيل) وهو الذي ذكره صاحب الهداية وقال
شارح الجمع هو الأول (أن يضع الحصاة على ظهر إبهامه اليمنى ويستعين عليها) أي على رميها
(بالسجدة) أي بإصبعها (وقيل) وهو الذي صرح به في النهاية والفتح وغيره (يأخذ بطرف
إبهامه وسبائه) الأول مستحبته (وهو الأصح) لأنه الأصبر والمتعاد عند الأكثر (وهذا) أي
كله (بيان الأولوية وأما الجواز فلا يتقيد بهيئة) أي كيفية دون أخرى (بل يجوز كيفما كان
إلا أنه لا يجوز وضع الحصاة ويجوز طرحها لكنه خلاف السنة والأفضل رمي جرة العقبة
راكبا أو غيرها) أي ورمى غيرها (ماشيا ولو روى من فوق العقبة جاز) أي اجزاه (وكروه) لأنه
خلاف السنة إلا من عذر (ويستحب أن يكون بينه) أي بين الرامي (وبين الجرة) أي موضع
وقوع الحصى (خمسة أذرع فأكثر) لأن مادونهما وضع وهو غير جائز أو طرح وهو خلاف السنة
وفي الفتح وما قدر به خمسة أذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في
السنون (ويسن أن يكبر مع كل حصاة) كما سبق (ولو سجد أو هلك أو أتى به كره فيهما) كالصعيد
والتمديد وما أراد كاره سبحانه (مكان التكبير جاز ولو ترك الذكر) أي راسا ورمى بالغفلة عن

(اللهم) أي استغفرك لكل
ذنب مدحته بلساني أو
أخبرته بلساني أو هتت
إليه نفسي أو أثبته بلساني
أو أثبته بفعالي أو كتبت به
يدي أو ارتكبته أو أركبت
فيه عبادك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واخبره
لي يا خير الغافرين (اللهم)
أي استغفرك لكل ذنب
خلوت به في ليلي ونهارى
وارتيت فيه على الأستار
حيث لا يراني فيه إلا أنت
يا جبارا ثابت قلمي فيه
ونصيرت بسين تركي له
بحرفك وانها كى له بحسن
الظن فيك فسولت لي

يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واخبره لي يا خير
الغافرين (اللهم) أي
استغفرك لكل ذنب يورث
الاسقام والضيق ويوجب
النقم والبلاء ويكون يوم
القيامة حمرة وندامة
فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واخبره لي يا خير
الغافرين (اللهم) أي
استغفرك لكل ذنب يعقب
الحمرة ويورث الندامة
ويحبس الرزق ويرد الدماء
فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واخبره لي يا خير
الغافرين

المولى والاشتغال بأموال الدنيا (فقد أساء) أى تركه سنة المصطفى (ويستحب الرى باليمنى) أى وحدها (ويرفع يده حتى يرى بياض إبطه) كما صرح به فى النخبة (وإذا فرغ من الرى لا يقف للدعاء عند هذه الجرة فى الأيام كلها بل ينصرف داعيا) ولعل وجه عدم الوقوف للدعاء هنا على طبق سائر الجرات تضيق المكان ومن حاجة أهل الزمان (ولا يرى يومئذ غيرها) أى سوى جرة العقبة من الجرات وسياقى بيان أحكام الرى وشرايطه وواجباته فى فصل على حدة

فصل فى قطع التلبية - بقطع التلبية مع أول حصاة يرميها من جرة العقبة فى الحج الصحيح والسليم سواء كان مفردا (أى بالحج) أو متعما أو قارنا) وهذا هو الصحيح من الرواية على ما ذكره قاضيان والطرابلسي (وقيل لا يقطع التلبية إلا بعد الزوال) كفى المحيط ولعله محمول على من لم يرم قبله فأن السنة فى حقه أن يرمى قبل الزوال فله أن يلبي قبل رميته بخلاف ما بعد الزوال فإنه خرج وقت السنة لرمى فيقطع التلبية ولا يلزم أنه لم يرم مطلقا جازله التلبية إلى آخر عمره وهو بعيد جدا ثم رأيت أنه مبنى على رواية أبي يوسف كما سيجي صريحها وأما نقله شارح الجمع من المحيط أن القارن يقطع حين يأخذ فى الطواف الثاني لأنه يحصل بعده فيعين حله على أن المراد به القارن الذى قامه الحج لى فى الحاقى قال محمد فأن الحج إذا نحل بالعمرة يقطع التلبية حيث يأخذ فى الطواف وان كان قارنا فأنه الحج يقطع التلبية حيث يأخذ فى الطواف الثاني (ولو حلق قبل الرى أو طاف قبل الرى والحلق والذبح قطعهما) أى قطع التلبية وما بعد الحلق قبل الرى فى الاتفاق وما بعد طواف الزيارة قبل الرى والحلق فعلى قول أبي حنيفة ومحمد وروى عن أبي يوسف أنه يلبي ما لم يحلق ولم تزل الشمس من يوم النحر فهذا يؤيد ما قرناه سابقا (وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى إلا أن تغيب الشمس يوم النحر فيحتد يقطعها) وهذا مروي عن أبي حنيفة وكأنه رضى الله عنه رأى جانب الجواز فى الجملة وان كان فأنه وقت السنة وعن محمد ثلاث روايات فظاهر رواية كآبى حنيفة ورواية ابن جماعة فين لم يرم قطع التلبية إذا غربت الشمس من يوم النحر وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ورواية هشام إذا مضت أيام النحر ذكره فى البداية وغيره كذا فى الكبير ولا يظهر فرق بين الروايتين المذكورتين عن أبي حنيفة وأيضا تقييد الحكم بمضى أيام النحر دون التشريق غير واضح إذ وجه التأخير هو بقاء وقت القضاء اللهم إلا أن يقال مضى أيام النحر أول جواز النحر فلا معنى لجواز التلبية بعده (ولو ذبح قبل الرى فأن كان قارنا أو متعما قطع) أى التلبية (وان كان مفردا لا) وهو قول أبي حنيفة ورواية عن محمد وروى عن ابن جماعة عن محمد أنه لا يقطع **فصل فى الذبح** - فإذا فرغ من رمى جرة العقبة يوم النحر انصرف إلى رحله (أى منزله) ولا يشتغل بشئ آخر (أى من البيع والشراء ونحوهما بالضرورة له فيه) ثم ان كان مفردا (أى بالحج) يستحب له الذبح (أى مرتبا) فيذبح ويحلق (فلو حلق فذبح لاشى عليه) وان كان قارنا أو متعما يجب عليه الذبح (أى أن قدر على قيمته أو على ذبحته) (والأضحية) أى فصيام عشرة أيام على ما سبق فلو لم يصم الثلاثة أو صام عند مجزئه ثم قدر على الذبح فعين عليه الذبح (وتقديم الذبح على الحلق واجب عليهما) أى حيثن (ومستحب لمفرد) أى مطلقا (والأفضل أن يذبح بنفسه ان كان يحسن ذلك) والاستحب له الحضور عند الذبح ويدعو قبل الذبح أو بعده (

(فيقول)

فيقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض إلى قوله وإنا من المسلمين اللهم تقبل منى هذا النسك أو هذه الأضحية واجعلها قرى بالوجهك وعظم أجرى عليها (ويكره الدعاء بين التسمية والذبح ولا يحتاج إلى التنية عند الذبح ويكفيه التنية السابقة وكلما كان الهدى أعظم) أى هيئة أو كثرة قيمة (وإيمن فهو أفضل ويستحب كون الشاة بيضاء وقيل قوائمها ورأسها أسود وسائرها بيض) وتغامه يعرف فى باب الأضحية (ويستحب أن يكون مذبحها أو منحرها مستقبلا للقبلة) وان يكون شفرته حادة قابضة الحدة ويحفر حفرة فى الأرض لدمها ويشد ثلاث قوائمها يدها واحد يرجلها ثم يستقبل القبلة والشفرة فى يده على هيئة إحرام الصلاة ويقول ما تقدم ويأخذ مقدمة الهدى بيده اليمنى ويغشى عينه التى ينظر بها إلى الذابح ثم يأخذ الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحه أو منحره ويمر الشفرة سريعا ويسمى الله تعالى حالة وضع الشفرة والأمر أن يقول بسم الله والله أكبر وعن شمس الأئمة يكره مع الواو ويقطع العروق الأربعة أو الأربعة أو الأربعة أو الأربعة أو الأربعة ثم يقوم ويدعو بالقبول لله ولا كافة المسلمين

فصل فى الحلق والتقصير - قدم الحلق لأنه أفضل وفى ميراث العمل أنقل ولتقديمه فى قوله تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرين فأما دوا وأما دوا حتى قال فى الثالثة أو الأربعة والمقصرين لاسيما واللفظ له إيماء إلى التقصير من جهة تعلقهم بالشعر الذى هو زينة عند العرب بالوصف الكشيم وهذا فى حق الرجل أما المرأة فلا يس لها إلا التقصير لاسيما - بقى من أن حلق رأسها ثلثة حلق الرجل الحجة (فإذا فرغ من الذبح حلق رأسه ويستقبل القبلة للحلق وبدأ بالجانب الأيمن من رأس المحلق وهو الخشار) كما فى منسك ابن الجهمى والبحر وقال فى النخبة وهو الصحيح وقد روى رجوع الإمام عما نقل عنه الأصحاب لأنه قال أخطأت فى الحج فى وضع كذا وكذا فذكره البداة بيمين الحلق التى فصيح تصحيح قوله الأخير واندفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ أن العترة فى البداية بيمين الحلق فبدأ بشقه الأيسر من المحلق ولو وقف الحلق من وراء المحلق حال كونهما مستقبليين لاجتماع الابتداء بيمين الحلق والمحلق وارتفع الخلاف وبقي الحال على الوجه إلا كل ثم إذا تعدد هذا الجمع فلا بد من الترجيح ولعل هذا هو بسبب الإمام مع اطلاعه على ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام حيث نظر إلى أن التيامن هل هو معتبر بالنسبة إلى الفاعل أو المفعول والمتبادر هو الأول فتأمل قال فى الفتح بعد ما ذكر حديث حلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يفيد أن السنة فى الحلق الابتداء بيمين المحلق رأسه وهو خلاف ما ذكر فى المذهب وهو الصواب وقال السروجي وعند الشافعي بدأ بيمين المحلق وذكر كذلك بعض أصحابنا ولم يعز إلى أحد السنة أولى وقد صح بدء رسول الله صلى الله عليه وسلم بيمينه رأسه الكريم من الجانب الأيمن وأيسر لاحد بعده كلام وقد كان يحب التيامن فى شأنه كله وقد أخذ الإمام بقول الجمهور ولم يكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه قلت لعله لما كان مترددا فى القضية وفى القول بالارحية ورأى فعل الجمهور على وجه النظام الموروث من زمته عليه الصلاة والسلام انقاد له فى ذلك المقام واعترف عنه بخطأه فيما وقع له من خلافه فى المرام والله سبحانه أعلم ثم إذا أراد الحلق يستحب أن يفيض الماء على ناصيته (ويدعو) أى عند الحلق فيقول الحمد لله على ما هدانا لهذا

(١٦) المثلث المنقسط

أو أشرت به إلى غيرى أو دللت عليه - سوى وأصررت عليه بعمدى أو اغت عليه بجهلى فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر له لى يا خير الغافرين (اللهم) أى استغفرك لكل ذنب سخطت به أمانتى أو حسنت لى تقضى فعله أو أخطأت به على بدنى أو قدمت فيه عليك شهونى أو كثرت فيه لذتى أو سميت فيه لغيرى أو استغويت إليه من تابعنى أو كبرت فيه من مانعنى أو فهرت عليه من غابتنى أو غلبت عليه بجهلى - حتى أو استغفرك لى

تقضى الأقدام عليه وأنا طارف بصيصى فبهلك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر له لى يا خير الغافرين (اللهم) أى استغفرك لكل ذنب استغفركه فاستغفركه واستغفركه فاستغفركه ورطنى فيه جهلى به فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر له لى يا خير الغافرين (اللهم) أى استغفرك لكل ذنب أضللت به أحدا من خلقك أو أسأت به إلى أحد من ريتك أو زينت لى تقضى

ما بنا وقضى هنا سكتنا اللهم هذه ناصيتي يدك فاجعل لي بكل شرة نور يوم القيامة واعني
بهاينة وارفع لي بهادرجة في الجنة العالية اللهم بارك لي في نفسي وقبيل مني اللهم اغفر لي
ولجميع المؤمنين والمؤمنات يا واسع المغفرة آمين (ويكبر عند الخلق وبعده) ولعل وجه التكبير كونه
في أيام التشريق (ويدهو له ولوالديه ولشأنه) لأنهم في مناسك الصوم الترية وربما يكونون
أولى منها لمخصوص تربيتهم في الأمور الدينية (ويدفن ما خلق أو قصر وهو مستحب) لأنه بعض
أجزائه فيقاس على كاه حال موته (ولا يأخذ من شعر لحية ولا من شارب ولا ظفره قبل الخلق)
وكذا بعده لما خلق الطرابلسي حيث قال وإن فعل لم يضره قال الكرماني وعندنا لا يستحب
وإن فعل لم يضره وقال الزيلعي ويستحب إذا خلق رأسه أن يقص ظفرو وشواربه ولا يأخذ
من لحية شيئا لأنه مثله أو فعله لا يجب عليه شيء انتهى وفيه أنه ورد في السنة إصلاح العجة
بما يزيد على القبضة فلا يكون أخذها مثله بل حلقها مثله كإسباقي ثم الظاهر أنه لا يستحب شيء
من ذلك سوى الخلق أو التقصير في هذا المقام اقتداء به صلى الله عليه وسلم وإن كان الخلق متضمنا
للأذن بقضاء التفث بعد فراغ الأحرام في البدائع وليس على الحاج إذا خلق أن يأخذ من
لحيته شيء لأنه قال هذا ليس بشيء لأن الواجب خلق الرأس بالنص ولأن خلق العجة من باب
الثلة ولأن ذلك تشبيه بالنصاري وفي القبح ولا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من ظفرو فإن فعل
لم يضره لأنه وإن التحلل وهذا كله مما يحصل بالتحلل لأنه قضاء التفث كذا علمه في المبسوط
فقوله) ويستحب بعده أخذ الشارب وقص الظفر (ليس على الطالقة) ولو قص أظفاره أو شارب
أو لحية أو طيب قبل الخلق فليده موجب جنائته (فيه أنه إذا كان شيء مما ذكر قبل الخلق
لكنه في أو أنه لا يوجب شيئا كإقتله ابن الهمام من المبسوط معلا لكنه مناقض بما نقله عنه
المصنف في الكبير حيث قال وصبرة المبسوط ليس على الحاج إذا قصر أن يأخذ شيئا من لحية
أو شارب أو أظفاره أو يتنور فإن فعل لم يضره ثم علمه بما مر ذكره في آخر الباب وأذا لم يبق على
الحرم غير التقصير فبدأ بقص أظفاره فعليه كفارة لذلك لأن أحرامه باق ما لم يخلق أو يقصر ففعله
يكون جنابة على الأحرام ويؤيده ما في خزائن الأكل إذا لم يبق على الحرم إلا التقصير فبدأ
الأظفار وقص الشارب وأخذ العجة لزمه كفارة لذلك وفي الكافي وليس للحرم أن يقص أظفاره
قبل الخلق أو التقصير لبقائه في الأحرام وفي المحبب أبيع التحلل ففصل رأسه بالخطمي وقص
أظفاره قبل الخلق فعليه دم لأن الأحرام باق في حقه لأنه لا يتحلل إلا بالخلق لكن ذكر الطحاوي
أنه لا دم عليه عند أبي يوسف ومحمد لأنه أبيع التحلل فيقع به التحلل انتهى فدل على أن المسئلة
خلافية بين الأئمة الثلاثة ويؤيده ما في القبح ولو غسل رأسه بالخطمي بعد الرمي قبل الخلق لزمه
دم على قول أبي حنيفة على الأصح لأن أحرامه باق لا يزول إلا بالخلق انتهى والحاصل أن قول
أبي حنيفة هذا هو الأصح بل قال الجصاص لا صرف فيه خلافا والصحيح أنه يلزمه الدم لأن
الخلق أو التقصير واجب فلا يقع التحلل إلا بأحدهما ولم يوجد فكان أحرامه باقيا فإذا غسل
رأسه بالخطمي فقد زال التفث في حال قيام الأحرام فليزمه الدم انتهى وما يؤيد من هذا
الاختلاف في الحاج لأن المعتز لا يحل له قبل الخلق شيء مما مر اتفاقا على ما ذكره المصنف مستندا
إلى ما في الآثار من الطحاوي والله أعلم (والسنة خلق جميع الرأس أو تقصير جميعه وإن اقتصر

(على)

على الرابع جازع الكراهة) أي تركه السنة والاكتفاء بمجرد الواجب (وهو) أي الرابع (أقل
الواجب في الخلق) وكذا في التقصير وفيه إيحاء إلى أنه إذا خلق كله أو قصره يكون من كمال
الواجب ويندرج الواجب في ضمن السنة كاندراج الفرض في ضمن الواجب إذا قرأ الفاتحة في
الصلاة وهذا عندنا وعند مالك قيل واحد أيضا لا يخرج من الأحرام إلا بالخلق الكل أو تقصيره
واختاره ابن الهمام وهو الظاهر من حيث الأدلة الظاهرة في هذا المقام ومفارقة القياس بينه
وبين المسح في المرام (وأما التقصير فأقله قدر أغلة) وهو بتليث الميم والهزة تسع لفات فيها
الظفر (من شعر ربيع الرأس والخلق مسنون للرجال) أي أفضل (ومكروه للنساء والتقصير مباح
لهم) والظاهر أنه مستحب لهم لتقريبه صلى الله عليه وسلم فعل بعض الصحابة له ودعاه له لم
(ومسنون) أي مؤكد (بل واجب لهم) لكراهة الخلق كراهة تحريم في حقهم الضرورة
(ومن لا شعر له على رأسه يجرى الموصي) وهو آلة الخلق (على رأسه وجوبا هو المختار وقيل
استحبابا) وقيل استنابا وهو الأظهر (ولو أزال الشعر بالنورة أو الخلق أو التقصير أو أسنانه
يعني في التقصير) بفعله أو بفعل غيره أجزأ عن الخلق (فيه إيحاء إلى أن الخلق أفضل فقوله
أو الخلق مستدرك مستغنى عنه وصوابه بالحرق بالراء كافي الكبير) (ولو تعدد الخلق لعارض)
أي لمة في رأسه توجب حلقه كصداع ونحوه أو قدانة الخلق أو الخلق (تعين التقصير) يراد
التقصير) أي تذر السكون الشعر قصيرا (تعين الخلق) وإن تعدد أجزأه العلة في رأسه (بأن يكون
شعره قصيرا أو رأسه قروح بضره الخلق) (مقطاعه وحل بلا شيء) أي بلا وجوب دم عليه لأنه ترك
الواجب بضره كإصراره في الجمر الآخر (والأحسن أن يؤخر) هذا الشخص (الاحلال
إلى آخر أيام النحر) أي أن كان برجوز والعدر (وإن لم يؤخره فلا شيء عليه) لحلول وقته
وتحقق عذره وتوهم زواله (ولو خرج إلى البادية لم يجد آلة أو من يحلقه لا يجزئه إلا الخلق
أو التقصير) إذ ليس خروجه هذا بضر (وإذا خلق) أي الحرم (رأسه) أي رأس نفسه (أو رأس
غيره) أي ولو كان محرما (هندجواز التحلل) أي الخروج من الأحرام بأداء أفعال النسك
(لم يلزمه شيء) الأولى لم يلزمه شيء وهذا حكم به كل محرم في كل وقت فلا مفهوم لتفديد المصنف
في الكبير بقوله عند جواز الخلق يوم النحر

فوفصل في زمان الخلق وما كانه وشروط جوازه (يختص خلق الحاج بالزمان والمكان) أي عند
أبي حنيفة ولا يختص بواحد منهما عند أبي يوسف على ما في الهداية وشرح الجامع وغيرهما
وذكر الكرماني والسروجي عن أبي يوسف أن الخلق يختص بالزمان لا بالمكان وعند محمد
يتوقت بالمكان وعند زفر بن عيين بالزمان لا المكان (وخلق المعتز بالمكان) أي يختص عند أبي
حنيفة ومحمد بخلاف أبي يوسف وزفر وأما الزمان في خلق المعتز فلا يتوقت بالاجماع (فالزمان) أي
في خلق الحج (أيام النحر الثلاثة) أي ولياليها (والمكان الحرم) أي للحج والعمره (والنقص) أي
في التوقيت (التخصيص) أي بالدم (لأنه لا يخلل فلو خلق أو قصر في غير ما توقت به لزمه الدم ولكن
يحصّل به التحلل في أي مكان وزمان أتى به بعد دخول وقته) أي أو أن تحلقه (وأول وقت صحة
الخلق في الحج طلوع فجر يوم النحر وقت جوازه بلا جبر) أي بلا كفارة (بعد رمي جرة العقبة)
لأنه قبله موجب لدم عند أبي حنيفة (وأخروقت الوجوب غروب الشمس من آخر أيام النحر

(الله) أي استغفر لك لكل
ذنب كتبت له على بسبب
عجب كان مني بغيري أورياه
أو سمع أو جحد أو شخصاه
أو خيانة أو خيلاء أو فرح
أو مرخ أو عند أو حسد
أو أشر أو بطر أو حجة أو
عصية أو رضاه أو رجاء
أو شح أو هذاء أو غل أو
حيلة أو سرقة أو كذب أو
غيلة أو لهو أو نقو أو غيبة
أو لعب أو نوع من الأنواع
مما يكتسب بمثله الذنوب
ويكون في اتباعه العطب
والحوب فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير الغافرين

إليه مبلى فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين (الله)
أي استغفر لك لكل ذنب
استغنت عليه بحيلة تدني
من غضبك أو استظهرت
بذله على أهل طاعتك
أو أطلت به أحدا من خلقك
إلى معصيتك أو رمته
ورأيت به عبادك أو لبست
عليه بفعالي كافي بحيايتي
أو يدك والمراد به معصيتك
والهوى منصرف عن
طاعتك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين

ولا آخره في حق التحلل (أي خروجه من احرامه) واول وقت صحته في العمرة بعد اكثر طوافها واول وقت حله بعد السعي لها (كذا في بعض النسخ ويزيد في بعضها) فشرط وقوع الحلق معتبرا فعلة بعد طلوع فجر النحر في الحج واثبات اكثر الطواف في العمرة (انتهى وهو مستدرك مستغنى عنه) وذبح الهدى في الحرم في المحصر (أي مطلقا وهو مرفوع عطف على قوله فعلة في النسخة الزائدة) وكان حقه ان يقول وبعد ذبح الهدى في الحرم في حق المحصر لهما ولا خدما وجوده قبل ذلك كعدمه في حق التحلل والله اعلم

فصل في حكم الحلق حكمه التحلل أي حصول التحلل به وهو ضروريته حلالا (فيباح به جميع ما حظر) بصيغة المفعول أي منع (بالاحرام من الطيب) وفيه خلاف مالك على ما ذكره الزيلعي لانه من دواعي الجماع كما يحرم سائر الدواعي من القبلة والمس وذكر ابن فرشته في شرح الجمع معزيا الى الخاتمة الصحيح ان الطيب لا يحل له لانه من دواعي الجماع انتهى والذي صرح به غيره واحد اباحة جميع المحظورات من الطيب (والصيد ولبس الخيط وغير ذلك الا الجماع ودواعيه) كالقبيل والمس على ما ذكره الكرماني لكن في منسك الفارسي والطرابلسي ولا يحل الجماع فيمادون الفرج بخلاف المس والقبلة انتهى ولعل مرادهما ان المس والقبلة مكروهان بخلاف الجماع فيمادون الفرج فانه حينئذ حرام فلا تنافي (فانه) أي الجماع (وتوابعه يتوقف حله على الطواف) أي طواف الافاضة (ولكن ان وجد) أي الطواف (بعد الحلق وان طاف قبل الحلق لم يحل له النساء كغيرها) في النسخة ذكر الفارسي ان المذهب عندنا ان الرمي ليس بمحل وان بعد الرمي قبل الحلق لا يحل له شيء من المحظورات وفي الجوهر شرح القدوري ولو طاف للزيارة قبل الحلق لم يحل له الطيب والنساء وصار بمنزلة من لم يطف كذا في الكرخي وهذا يقيدان الطيب حكمه حكم الجماع يلحق به نفيا واثباتا والحاصل انه لا يحصل التحلل عندنا الا بالحلق او ما يقوم مقامه وان الرمي ليس بمحل حتى اورى لا يتحلل في حق اللبس ونحوه ما لم يلحق او يقصر كما صرح به الكرماني وغيره الا انه محل في حق الحلق ولكن لو حل في حق الرمي حل بالاتفاق وكذا الذبح ليس بمحل الا في حق المحصر على ما تقدم والله اعلم

باب طواف الزيارة

(اذا فرغ من الرمي والذبح والحلق) أي مرتبا وغير مرتب (يوم النحر) أي اول ايامه (فالأفضل ان يطوف للقرض في يومه ذلك) وهذا باتفاق العلماء (والا في الثاني او في الثالث) وكذا الحكم في لياليها (ثم لا فضيلة) أي بخروج وقت الفضيلة (بل الكراهة) اما عند الامام فالكراهة تحريرية موجبة للدم واما عندهما فتزويجية وهذا اذا كان بلا عذر (فاذا دخل المسجد أي المسجد الحرام من باب السلام كما سبق عليه الكلام) بدأ بالطواف (أي لا بالصلاة الا فيما استثنى) (فيطوف سبعة اشواط بالرمل فيه وسعى) أي وبالسعي (بعده) أي بعد الطواف (ان قدمه) أي الرمي والسعي لانهما لم يشترعا الا مرة (والا) أي وان لم يقدمهما (رمل فيه وسعى بعده) وان قدم السعي لا الرمل سقط الرمل واما الاضطباع فساقت مطلقا في هذا الطواف (أي دواء سعى قبله او بعده لا بأسا كان او غير لا بأس وفي الاخير نظر ظاهر ووجهه تقدم) ثم بعد الطواف صلى ركعتيه عند المقام وهو الأفضل او غيره (أي من مواضع المسجد او الحرم) ثم خرج السعي (أي

(اللهم) اني استغفرك لكل ذنب رهبت فيه - وارك وطابت فيه اولياك وواليت فيه أعدائك وخذلت فيه احبياءك وتعرضت لشي من غضبك فصل يارب - لم وبارك - صلى سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واخفروه لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب سبق في علمك اني فاعله بقدرتك التي قدرت بها على وعلى كل شيء فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واخفروه لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب

بعد استلام الحجر (ان لم يقدمه فيسعى كما مروى عن عقوط السعي والرمل مقيدا اذا أتى به) أي بالرمل (في طواف كامل) أي وسعى بعده (والا فلو طاف للقدوم جنباً أو محدثاً ورمل فيه وسعى بعده فعليه اعادة السعي في الحدث ندباً وفي الجنابة اعادة السعي حتما والرمل) أي واما دونه (سنة) والحاصل ان الرمل سنة تابعة للطواف وجوبا وندبا (واذ طاف) أي طواف الزيارة (حله النساء ايضا) والحاصل انه اذا فرغ من الطواف حله كل شيء حرم عليه من النساء وغيرها لكن بالحلق السابق لا بالطواف ولان الحلق هو المحلل دون الطواف غير انه أخرجه الى ما بعد الطواف في بعض الاشياء فاذا طاف عمل على وجهه أن في الحج احلالين احلالا بالحلق وبحل به كل شيء الا النساء واحلالا بطواف الزيارة وبحل به النساء أيضا لكن الثاني بسبب الاول بدليل انه لو لم يلحق حتى طاف لم يحل له شيء حتى يلحق وأما السعي عندنا من الواجبات فلا يتوقف الاحلال عليه خلافا للشافعي فانه ركن عنده (وهذا الطواف هو المفروض في الحج ولا يتم الحج الا به) أي لكونه ركنا بالاجماع (والقرض منه اربعة اشواط وما زاد فواجب)

فصل اول وقت طواف الزيارة طلوع النحر الثاني من يوم النحر فلا يصح قبله (خلافا للشافعي حيث يجوز به نصف الليل منه) ولا آخره في حق الصحة فلو أتى به ولو بعد سبعين صح ولكن يجب فعله في ايام النحر (أي اولياليها عند الامام ويسن اجاها فيكره تأخيرها عنها بالاتفاق تحريما أو تنزيها) فلو أخره عنها (أي بغير عذر) ولو الى آخر ايام التشريق لم يدم (أي على الاصح لما قاله في النهاية) وايضا الطريق هو الصحيح وفي بعض الحواشي وبه يفتي وهو المذكور في المبسوط وقاضيهان والكافي والبدائع وغيرها خلافا لما ذكره القدوري في شرح مختصر الكرخي ان أخره الى آخر ايام التشريق ونسبه الكرماني وصاحب المنافع والمستصفي

فصل في شرائط صحة الطواف أي طواف الزيارة وان كان بعضها لمطلق الطواف (الاحلام) وكذا العقل والتمييز (وتقديم الاحرام) أي بالحج (والوقوف) أي تقديمه وهو من عاقبه اذا يصح الوقوف بدون الاحرام (والنية) أي أصلها لا تعيينها (واثبات اكثره) وفيه أنه ركن لا شرط (والزمان) أي ادائه بعد دخول وقته (وهو يوم النحر) أي ايامه وجوبا (وما بعده) أي جواز اولي آخر عمره (والمكان وهو حول البيت داخل المسجد) أي ولو على السطح لا خارجه ولو لم يكن حجاب جدار (وكونه بنفسه) أي وكون الطواف بنفس الناسك بلا نيابة عنه وهو ركن الطواف (ولو محجولا) أي بمذر أو غيره فانه يقع منه وقيل بل يشترط حضوره فيطاف به والصبي غير المميز (وأما العقل والبلوغ والحرية فليس) أي كل واحد منها (بشرط) وفيه أن النية من الشروط وهي لا تتصور من المجنون وغير المميز فهما في حكم المغمى عليه وقد قال في الكبير واما شرائط وجوبه فاحرام الحج والاسلام والعقل والبلوغ وأما الحرية فليست بشرط الوجوب فيجب على العبد ولا يجب على الصبي والمجنون والكافر (وواجباته المشي للقادر والقيام واتمام السبعة والطهارة عن الحدث) أي مطلقا (وسر العورة وفضله في ايام النحر) وقد سبق الكل (واما الترتيب بينه) أي بين طواف الزيارة (وبين الرمي والحلق) أي كونه بعدهما (فسنة وليس بواجب) تأكيد لما قبله وكذا الترتيب بينه وبين الحلق حتى لو طاف

تبت اليك منه ثم عدت فيه ونقضت فيه العهد فيما بيني وبينك جرأة مني عليك لمعرفتي بمفوك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واخفروه لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب ادنا من ذنبيك أو أنا في من ثوابك أو جيب عني رحمتك أو كدر على نعمتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واخفروه لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب حلت به عقدا شدته

قبل الرمي والحلق لاشئ عليه الا انه قد خالف السنة فيكره على ما صرح به غير واحد الا ان ابا
النجم ذكر في منية التمام وجوب الترتيب بين ذلك (ولا مفسد لطواف) وانما يطله الردة (ولا
فوات قبل الممات ولا يجزئ منه البدل) أي الجزاء (الا ذامات بعد الوقوف بعرفة) متعلق
بالوقوف (وأوصى باقام الحج تحجب البدنة لطواف الزيارة وجازجه) أي صبح وكل لكن في
الطرابلسي عن محمد بن ميمون مات بعد وقوفه بعرفة وأوصى باقام الحج يذبح عنه بدنة للمزدلفة
والرمي والزيارة والصدور ورازجه فهذا دليل على انه اذا مات بعرفة بعد تحقق الوقوف يصبر عن
بقية أعماله البدنة فلا ينافي ما في اليسوط انه يجب البدنة لطواف الزيارة اذا قبل بقية الأعمال
الا لطواف ويؤيده ما في فتاوى قاضيان والسراجية أن الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف
بعرفة جاز عن الميت لانه ادى ركن الحج أي ركنه الاحطام الذي لا يفتوت الا بفتوته لقوله صلى الله
عليه وسلم الحج عرفة وهو لا ينافي ما سبق من وجوب البدنة فانه يجب من مال الميت حيث
فصل فاذا فرغ من الطواف (أي طواف الزيارة) رجس الى منى فيصلي الظهر بها (أي يجرى
أو يركع على خلاف فيها ذكره ابن الهمام والثاني اظهر نقلا وعقلا اما النقل فلما ورد من كتب
السنة انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة وأما العقل فلا نه عليه الصلاة والسلام لا شك انه
أسفر جدا بالمشر الحرام ثم اتى منى في الضحوة فحصر يده الشريف ثلثا وثمانين بدنة وعلى
رضي الله عنه أكل المائة ثم قطع من كل واحدة قطعة فطخت فأكل منها ثم حلق واتى مكة
وطاف وسعى فلا بد من دخول وقت الظهر حينئذ والصلاة بمكة أفضل فلا وجه لدوله الى منى
ثم لا يعارض حديث الجماعة حديث مسلم بانفراده انه صلى الظهر بمكة قال ابن الهمام ولا شك
أن احدا ظهروا بهم واذنوا عارضوا لا بد من صلاة الظهر في أحد المكانين في مكة بالمسجد الحرام
أولى اثبوت مضاعفة الفرائض فيه ولو نجسنا الجمع جلتنا فله بني على الامادة انتهى كلامه
لكن لا يخفى أن قوله واذنوا عارضوا أراد به أنه على تسليم أنهم عارضوا لا أن قوله جلتنا فله بني
على الامادة غير ظاهر لان الامادة مكروهة عندنا فالأولى أن يحمل على الجواز بأنه أمر أصحابه
المتظنين له بأداء الظهر عني أو صلى معهم نافلة والحاصل أن هذا بالنسبة الى ما صدر عنه صلى
الله عليه وسلم والأفأصحابه رضي الله عنهم بعضهم صلوا معه وبعضهم صلوا عني اما قبل الطواف
أو بعد فراغهم منه قبل دخول وقت الظهر فلا ينافي كلام أصحابنا بما يشير الى أنه يصلي عني
كما صرح به في البحر الزاخر (ولا يبيت بمكة ولا في الطريق) لان البيتوتة تجزئ ليلها سنة عندنا
وواجبة عند الشافعي (ولوبات) أكثر ليلها في غير منى (كره) أي تنزيها (ولا يلزمه شيء) أي
عندنا (والسنة ان يبيت بمكة ليلتي أيام الرمي) أي ان تأخير والا في ليلتين (ثم اذا كان اليوم
الحادي عشر وهو ثاني أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها
كخطبة اليوم السابع) أي قبل يوم التروية (يعلم الناس احكام الرمي) أي في بقية الايام
(والنفر) أي الاول والثاني (وما بقي من) امور (الناسك) من السعي واحكام العمرة ونحو ذلك
من الحلت على الطامات والحذر من السيئات (وهذه الخطبة سنة) أي عندنا وعند الامام مالك
(وتركها غفلة عظيمة) وكان الناس مدة مديدة تركوها لكن الله سبحانه احيائها بعد امانتها
فرحم الله من سعى فيها (ويجمع) بتشديد الهماء يصلي الجمعة خلافا لمحمد (عني) أي أيام الموسم

أو شددت به عقدا حالته
بغير وعده فلم يثنى شعري
نفسى حرمت به خيرا
استغفروا حرمت به خيرا
تساقطت ففصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واخفرو
لى يا خير الغافرين (اللهم)
انى استغفرك لكل ذنب
ارتكبت بشيئ من فانيك
أو تمكنت منه بفضل نعمتك
أو تقويت به على دفع
نعمتك عني أو مددت اليه
يدى بسايع رزقك أو خير
أردت به وجهك الكريم
فما ظننى فيه شع شع نفسي بما
ليس فيه رضاك فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد

(إذا كان فيه أمير مكة) أي وحده (أو الجواز) أي هو منه الشامل لمكة كالشريف حفظه الله
ووقفه لما يرضاه (أو الخليفة) أي السلطان بنفسه (وأما أمير الموسم) أي كأمره محامل الحاج
(فليس له ذلك) أي التجميع اتفاقا (الا اذا استعمل على مكة) أي جعل مأملا وأمر اعليها
(أو يكون) أي الأمير (من أهل مكة) أي وان لم يستعمل عليها كذا في الكبير وفيه بحث حيث
لم يظهر الفرق بين كونه من أهل مكة أو من غيرهم والله سبحانه اعلم ثم في شرح المنية للعلبي انه
لا يصلي بها العبد اتفاقا للاشتغال فيه بأمر الحج انتهى واراد بالاتفاق الاجماع اذا خلا
في المسئلة بين علماء الامة وينبغي ان لا يترك صلاة الجماعة لاسيما بمسجد الخليفة خصوصا من
اكثر الصلاة فيه امام المنارة القديمة المتصلة بالقبلة فيصلي في محرابه فانه بني في موضع اجبار
كانت هناك وكان مصلى النبي صلى الله عليه وسلم عند الاجار موضع محراب القبلة وقبل انه
محل الانبياء ومصلى الاصفياء وقبل فيه قبر آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام

باب رمي الجمار واحكامه

اصلا في رمي الجمار واجب وان تركه فعليه دم (ايام الرمي اربعة) أي اجالا منها أيام النحر ثلاثة
ومنها أيام التشريق ثلاثة (فالיום الاول نحر خاص ولا يجب فيه الرمي جرة العقبة واليومان
بعد نحر وتشريق) ويجب فيه رمي الجمار الثلاث (والرابع تشريق خاص) ويجب فيه رمي
الجمار الثلاث ان لم يفرق قبل طلوع فجره قوله (وفي هذه الثلاثة) أي من الايام التي يقال لها
التشريق (يجب رمي الجمار الثلاث) أي في الجملة
فصل في وقت رمي جرة العقبة يوم النحر أول وقت جواز الرمي في اليوم الاول (أي من أيام
النحر) يدخل بطلوع النحر الثاني من يوم النحر (أظهر زيادة ليلانه) فلا يجوز قبله وهذا وقت
الجواز مع الاسادة (أي اتركه السنة من غير ضرورة) (وأخر الوقت) أي وقت أدائه (طلوع النحر
الثاني من غده) وهو اليوم الثاني من الايام (والوقت المسنون فيه) أي في اليوم الاول (بطلوع
الشمس ويمتد الى الزوال ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال الى الغروب وقيل مع الكراهة
ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب الى طلوع النحر الثاني من غده ولو أخره الى الليل كرهه
الافق حقي النساء وكذلك حكم الضعفاء (ولا يلزمه شيء) أي من الكفارة لكن يلزمه الاسادة لتركه
السنة (وان كان بعد رمي بكرة) أي تأخير (ولو أخره) أي رمي اليوم (الى القدومه الدم
والقضاء) أي في أيامه
فصل في وقت الرمي في اليومين (أي المتوسطين) وقت رمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني
والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز (أي الرمي قبله) أي قبل الزوال فيهما (في المشهور)
أي عند الجمهور كصاحب الهداية وقاضيان والسكاكي والبدائع وغيرها (وقيل يجوز الرمي
فيهما قبل الزوال) لما روى عن أبي حنيفة ان الأفضل ان يرمى فيهما بعد الزوال فان رمي قبله جاز
فحمل المروي من فعله صلى الله عليه وسلم على اختيار الأفضل كما ذكره صاحب المنتقى والسكاكي
والبدائع وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المسئلة رواية أخرى هي بينهما جامعة لكنها
مختصة باليوم الثاني من أيام التشريق لما في المرفياني واما اليوم الثاني من أيام التشريق فهو
كالיום الاول من أيام التشريق لكن لو أراد ان يفرق في هذا اليوم له ان يرمى قبل الزوال وان

واخفرو لى يا خير الغافرين
(اللهم) انى استغفرك لكل
ذنب دطاني اليه الرخص
أو الحرص فرغبت فيه
وحلت نفسي ما هو محرم
عندك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واخفرو لى
يا خير الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب خفى
على خلقك ولم يعزب عنك
فانتقلتك منه فأنلتني ثم
عدت فيه فسترته على فضل
يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واخفرو لى يا خير
الغافرين

رمى بعده فهو افضل وانما لا يجوز قبل الزوال لمن لا يريد التفر كذا روى الحسن عن ابي حنيفة
(والوقت المسنون في اليومين يتقدم من الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى طلوع الفجر
وقت مكروه) اي اتفاقا (واذا طلع الفجر) اي صبح الرابع (فقد فات وقت الاداء) اي عند الامام
خلافا لهما (وبقي وقت القضاء) اي اتفاقا (الى آخر ايام التشريق فلو اخره) اي الرمي (من
وقته) اي المعين له في كل يوم (فعليه القضاء والجزاء) وهو لزوم الدم (ويضوت وقت القضاء
بغروب الشمس من الرابع) اي كما سبق

فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع من ايام الرمي وقته من الفجر الى الغروب **اي** وليس
يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الايام والمراد وقت جوازه في الجملة (الا ان ما قبل
الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون) وفي البدائع مستحب ولم يذكر الكراهة قبله وهذا عند
الامام واما عند ما لا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتبارا بما قبله (وبغروب الشمس من
هذا اليوم بقوت وقت الاداء والقضاء) اي اتفاقا (بخلاف ما قبله) اي قبل غروب الشمس منه
(ولولم يرم يوم النحر) اي اليوم الاول (او الثاني او الثالث رماه في الليلة المقبلة) اي الآتية
لكل من الايام الماضية (ولا شيء عليه سوى الاساءة) اي اذكره السنة (ان لم يكن بعد) اي
ضرورة (ولو رمي ليلة الحادي عشر او غير هاهنا غدا) اي من ايامها المقبلة (لم يصح لان الليالي
في الحج) اي في حقه (في حكم الايام الماضية لا المستقبل) اي فيجوز رمي اليوم الثاني من ايام
النحر ليلة الثالث ولا يجوز في يوم الثالث كما ان الوقوف جائز في ليلة العاشر ولا يجوز فيها
من افعال ذلك اليوم من الوقوف بزدلفة والرمي ونحوهما (ولولم يرم في الليل) اي من ليالي
ايامه الماضية اداء (رماه في النهار) اي في نهار الايام الآتية على التأليف (قضاء) اي اتفاقا
(وعليه السكفارة) اي الدم عند الامام ولا شيء عليه عندهما (ولو اخر رمي الايام كلها الى الرابع
مثلا قضاها كلها فيه) اي في الرابع اتفاقا (وعليه الجزاء) اي عنده (وان لم يقض حتى غربت
الشمس منه) اي في اليوم الرابع (فات وقت القضاء) اي وسط الرمي لذهاب وقته وعليه دم
واحد اتفاقا (وايست هذه الليلة) اي ليلة الرابع عشر (تابعة لاقبلها) اي بقي وقت الرمي فيها
بخلاف الليالي التي قبلها كما صرح به ابن الهمام

فصل في صفة الرمي في هذه الايام **اي** الثلاثة على وجه يشمل الوجوب والسنة وسائر
الاحكام (واذا كان اليوم الثاني) اي من ايام النحر (وهو يوم القر) بفتح قاف وتشديد رااء اي
يوم القرار لعدم جواز النحر الا بعده (رمي الجمار الثلاثة بعد الزوال) اي على الصحيح من الاقوال
(ويقدم صلاة الظهر على الرمي ويبدأ بالجمرة الاولى) اي وجوبا وهو الاحوط او سنة وعليه
الاكثر وهي التي تلي مسجد الخيف والمزدلفة وهذا معنى قوله فبا تيها من اسفل منى اي من
جهة طريق مكة (وبصعد اليها وعلوها) اي لارتفاع مكانها بالنسبة الى جرة العقبة (حتى
يكون) اي حين وصوله عند الجمرة (ما عن يساره اقل مما عن يمينه) اي من الشاخص فلا يكون
مصدرا اليه حين اقباله عليه (ويستقبل الكعبة) اي القبلة التي هي جهتها (ويجعل بينه) اي
بين نفسه (وبين مجتمع الحصى خمسة اذرع او اكثر لاقبل) اي بطريق الاستحباب (ثم يرميها
بيمينه) اي استحبابا (بسبع حصيات) اي وجوبا (مثل حصي الخذف) بفتح خاء وسكون ذال

(معجمين)

معجمين في القاموس الخذف كالضرب رميك بحصاة او نواة او نحوهما تأخذ بين سبابتك
تخذف به او بمخدفة من خشب (يكبر مع كل حصاة) اي قائلا بسم الله الله اكبر الخ (ثم) اي بعد
القراخ منها (يتقدم منها) اي من الجمرة (قليلا وينصرف عنها قليلا) اي مائلا الى يساره (وعبرة
بعضهم وينحدر امامها) بفتح الهيمزة اي ينزل قدامها وهو لا يتأني ما تقدم من انحراف قليل عنها
(فيقف بعد تمام الرمي) اي الداء (لا عند كل حصاة) اي كما في الينابيع ولا عقب كل حصاة كما
في شرح القدوري بل يدعو غندها وهو امامها (مستقبل القبلة) حال من ضمير يقف (فيحمد
الله ويكبر ويهلل ويسبح ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه كاللداء) اي
حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف نحو السماء
واختاره قاضيان وغيره والظاهر الاول (بسطا) اي مبسوطين (مع حضور) اي للقلب
(وخشوع) اي في القالب لانه علامة خضوع الباطن (وتضرع) اي اظهار ضراعة ومسكنة
وحاجة (واستغفار) اي طلب مغفرة وتوفيق توبة (ويمكث كذلك) اي على ذلك الحال (قدر
قراءة سورة البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (او ثلاثة احزاب) اي ثلاثة ارباع من الجزء
(او عشرين آية) يعني وهو اقل المراتب واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (ويدعو) اي
لنفسه (ويستغفر لآبويه واقاربه ومعارفه وسائر المسلمين) اي عموما (ثم ياتي الجمرة الوسطى
فيصنع عندها كما صنع عند الاولى) من الرمي والدعاء (قبل لانه لا يتقدم عن يساره كما فعل قبل) اي
قبل ذلك في الجمرة الاولى (لانه لا يمكن ذلك هناك بتركها بين) اي ويميل الى يساره كثيرا (ولفظ
بعضهم وينحدر ذات اليسار) اي ينزل الى جهة يساره (مما يلي الوادي ويقف بطن المسيل)
اي وما يقرب اليه بعيدا عن الجمرة (منقطعا) اي منفصلا (عن ان يصيبه حصي الرمي فيفعل
جميع ما فعل قبلها من الوقوف والدعاء وغيره ثم ياتي الجمرة القصوى) اي البعدى لانها اقصى
جار من منى واقرب الى مكة فانها خارجة عن حدها (وهي جرة العقبة) وهي الاخيرة من
الجمرات في الايام الثلاثة (فيرميها من بطن الوادي) اي لا من اعلاه (كما رمي اليوم الاول) اي
بجميع احكامه (ولا يقف عندها في جميع ايام الرمي والدعاء) اي لاجلها منفردا بل كما قال
(ويدعو) اي عند الجمرة (بلا وقوف) اي في آخره (والوقوف) اي بعد القراخ من الرمي (عند
الاولين) اي من الجمرات الثلاثة (مسنة في الايام كلها ثم الانضل ان يرمي جرة العقبة راكبا
وغيرها ماشيا في جميع ايام الرمي) لانه يعقب الروح الى الرحل وهذا مختار كثير من المشايخ
كصاحب الهداية والسكافي والبدائع وغيرهم وهو مروي عن ابي يوسف وقال ابو حنيفة ومحمد
الرمي راكبا افضل كما روى انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وفي الظهير بدأ بطلق استحباب
الشي الى الجمار ولعله جل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الجواز ورفع الحرج عن الامة
او العذر كما قيل في الطواف والسعي واما ما ذكره في الكبير من ان هذا هو المروي من فعله صلى
الله عليه وسلم ايضا في غير جرة العقبة يوم النحر فانه ما هارا كما سار ذلك ماشيا على ما رواه غير
واحد من ائمة الحديث مع تحفظه بحث لانه معارض لما سبق فيحتاج الى الترجيح لعدم امكان
الجمع فانه صلى الله عليه وسلم لم يجمع الا جمعة واحدة اللهم الا ان يقال انه رمي يومارا كما يومما
ماشيا والله سبحانه اعلم واما ما ذكره في مقدمة الفزوي من انه يصلي ركعتين عند الجمرات بعد

محمد واغفره لي يا خير
الغفارين (اللهم) اي
استغفرك لكل ذنب
بوجب صغيره اليم عذابك
ويحل كبيره شديد عقابك
وفي اتيانك تعجيل نعمتك
وفي الاصرار عليه زوال
نعمتك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اي استغفرك لكل ذنب
يطلع عليه احد سواك ولم
يعلم به احد غيرك مما لا يخفى
منه الا هو فك ولا يسعه
الا مغفرتك وحلك فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد

(اللهم) اي استغفرك لكل
ذنب خلوت اليه برجلي
او مددت اليه يدي او
تألمته بصري او اصغيت
اليه بأذني او نطقته
بلساني او أتلفت فيه ما
رزقني ثم امتزجتك على
عصبي فرقة تسني ثم
استغنت برزقك على
عصباتك فسترت علي ثم
سألتك الزيادة فلم تخرمني
ثم جاهدتك بعد الزيادة فلم
تفرضني فلا ازال مصرا
على معصيتك ولا تزال
طامعا على بحكم وكرمك
يا اكرم الاكرمين فصل
يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا

الدعاء الا في جرة العقبة فانه لا يدهو ولكن يصلي فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولا في الاحاديث المروية

فصل ثم اذا فرغ من الرمي في أي في اليوم الثاني (رجع الى منزله) أي ان لم يكن له حاجة في غير رحله فانه أنسب بفعله صلى الله عليه وسلم ولعل هذا يحمل قول الكرماني ولا يرجع على شيء بل يرجع الى منزله (وبيت تلك الليلة) أي أكثرها (بني) لانه سنة عندنا وواجب عند الشافعي وتسمى هذه الليلة ليلة النفر الاول (فاذا كان من الفصد وهو اليوم الثالث من أيام الرمي) أي والثاني من التشريق والثاني عشر من الشهر (ويسمى يوم النفر الاول) لقوله تعالى فمن جعل في يومين فلاثم عليه (رمي الجمار الثلاثة بعد الزوال) أي كافي ظاهر الرواية (على الوجه المذكور بجميع كيفية) أي في اليوم الحادي عشر (واذاري وأراد أن ينفر في هذا اليوم من منى الى مكة جاز بلا كراهة) أي لما سبق من الآية (وسقط عنه رمي يوم الرابع) أي فلاثم عليه ولا جزاء له (والأفضل أن يقيم ويرمي في اليوم الرابع) أي لفعله صلى الله عليه وسلم وقوله تبارك وتعالى ومن تأخر فلاثم عليه لمن اتى اشارة الى ان هذا هو الاول لمن اتى المولى (وان لم يبق) أي لم يرد الإقامة (تفر قبل غروب الشمس) أي من يومه (فان لم ينفر حتى غربت الشمس يكرهه) أي الخروج في تلك الليلة عندنا ولا يجوز عند الشافعي (ان ينفر حتى يرمي في الرابع ولو نفر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لاشي عليه) أي من الجزاء وانما يكرهه كما سبق (وقد اءاه) أي تركه السنن ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية نص عليه محمد في الرقيات واليه اشار في الاصل وهو المذكور في المتن وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يلزمه رمي ان لم ينفر قبل الغروب واما من لم ينفر بعده حتى او نفر بعد الغروب قبل الرمي يلزمه دم كالنفر بعد طلوع الفجر وهو قول الاثني عشرية الثلاثة وهو المراد بقوله (وقبل ليس له ان ينفر بعد الغروب فان نفر لم يدم) أي عند الاثني عشرية الثلاثة ورواية الحسن عن ابي حنيفة (ولو نفر بعد طلوع الفجر قبل الرمي يلزمه الدم اتفاقا)

فصل في رمي اليوم الرابع اذا لم ينفر وطلع الفجر من اليوم الرابع من أيام الرمي وهو الثالث عشر من الشهر (وهو آخر أيام التشريق) ويسمى يوم النفر الثاني لقوله تعالى ومن تأخر اي عن يومين فلاثم عليه (وجب عليه الرمي في يومه ذلك فيرمي الجمار الثلاث بعد الزوال كما مر) اما عليه الجمهور (فان رمي قبل الزوال في هذا اليوم صح مع الكراهة) أي عنده خلافا لهما وافيرهما ثم وجه الكراهة مخالفة السنة وكأنه رضى الله عنه حل فله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل فتأمل (وان لم يرم حتى غربت الشمس فأت وقت الرمي) أي اداء وقضاء (وتعين الدم) أي الا اذا كان فوته عن عذر (واذا اراد ان ينفر معه حصا دفعها الى غيره ان احتاج) أي غيره اليه (والا فطرحها في موضع طاهر) أي خشية نجسها عشا وكان المناسب ذكر هذه القضية في النفر الاول وكذا قوله (ودفعها ليس بشيء) أي كما يفعله بعض العوام (ورميها على الجرة) أي زيادة على العدد المسنون (مكروه) أي لمخالفة السنة واما قول الاوغاني صاحب النخبة من انه لو نفر قبل الرابع رمي حصاة يوم الرابع في هذا اليوم أي في اليوم الثالث فانه ليس بشيء لان كل بدعة ضلالة هذا وقد روى ابو داود والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه

كان يأتي الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم الصحر ماشيا ذاهبا وراجعا ويخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك قال الطبري في الحديث دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم استكمل الايام الثلاثة يعني وبه صرح بن حزم في صفة جهه صلى الله عليه وسلم فقال أقام بها يوم النحر وليلة القر ويومه وليلة النفر الاول ويومه وليلة النفر الثاني ويومه وهذه أيام التشريق وأيام منى انتهى ولذا صرح أصحابنا والشافعية بأن الأفضل أن يقيم رمي يوم الرابع فانه من باب تكميل العبادة ولذا أحسنوا الحسنى وزيادة

فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته فيهما عطف تفسير لاحكامه وكان حقه أن يقول وأما شرائطه فمشرة (الاول وقوع الحصى بالجرة) أي متصلا بها (أو قريبا منها فلو وقع بعيدا لم يحجز) والبعد والقرب بحسب العرف ولذا قال في القح فلو وقعت بحيث يقال فيه ليس بقريب منه ولا بعيد فظاهر أنه لا يجوز أي احتياطا (وقدر القريب بثلاثة أذرع والبعد بما فوقها) وهذا القول مانع في الكبير عن بعض الناسك من أن الفاصل بين القريب والبعيد قدر ثلاثة أذرع فادون ثلاثة أذرع قريب وكذا الثلاثة قريب ثم قال وعبر بعضهم فقال القريب قدر ذراع ونحوه ولعله أراد به ما ذكره هنا بقوله (وقيل القريب مادون الثلاثة ولو وقف الحصى على الشاخص) أي أمارات الميل الذي هو علامة للجمر (أجزاء) ولو وقف على قمة الشاخص ولم ينزل عنه فظاهر أنه لا يحجزه (بعد) كافي النخبة بناء على ما ذكره من أن محل الرمي هو الموضع الذي عليه الشاخص وما حوله لا الشاخص ثم اهل أن مقام الرمي بحيث يرى موضع حصاه على ما في الهداية قال في القح وما قدر بخمسة أذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في المسنون انتهى والحاصل أنه يعتبر في ذلك كله مكان وقوع الجمر لا مكان رمي حتى لو رماها من بعيد فوقع الحصاة عند الجمر أو قريبا أجزاء وان لم يقع كذلك لم يحجزه على ما في البدائع ولو سقطت حصاة من يده عند الجمر بأخذ حصاة من غير حصي الجمر فبهر بها مكانا وان أخذ من حصي الجمر أجزاء وقد أساء كذا ذكره ولا بد أن يقيد بها اذا اختلطت الجمر الساقطة بسائر الجمرات واما اذا عرفت بعينها وأخذها ورمي بها فلا بأس (الثاني الرمي) أي دون الوضع والطرح (فلو وضعها لم يحجز) لانه لا يسمى رميا (ولو طرحها جاز) لانه نوع رمي (ويكره) لانه نارك للسنة (الثالث وقوع الحصى في الرمي بفعله) أي حقيقة (فلو وقعت على ظهر رجل أو حمل وثبت عليه حتى طرحها الحامل لم يحجز) أي وكان عليه اعادتها (وكذا) أي لم يحجز (لو أخذها الحامل ووضعها) لانه حصل الوضع بفعل غير الرمي فكذا لو أخذها ورماها أو طرحها (ولو سقطت عنه بنفسها) أي من غير تحريك أحداهما (في سنتها) يقتضين أي في طريقها (ذلك عند الجمر أجزاء) أي نظر الى مقصده الاول وان أخطأ الطريق فتأمل (وان لم يدركها وقعت في الرمي بنفسها أو بنقض من وقعت عليه وتحريكه ففيه اختلاف) أي في جوازها وعدمه (والاحتياط أن يعيده) أي خروجها عن الخلاف (وكذا) أي رمي وشك في وقوعها موضعها فلا حوط ان يعيده وهذا كله ذكره الكرماني (الرابع تقريبي الرميات) أي السبعة (فلو رمي بسبع حصيات جلة) أي دفعة واحدة (لم يحجزه الا عن حصاة واحدة) لان المنصوص عليه

استغفرك لكل ذنب أنت أحق بغفرته اذ كنت أولى بسره فأنك أهل التقوى وأهل المغفرة فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب ظلت بسببه وليا من أوليائك مساعدا لاعدائك ومبلا مع أهل عصيتك على أهل طاعتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب البسني كثرة انهماكي فيه

وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يزيل التهم ويحمل النقم ويهتك الحرم ويطيبل السم ويحمل الالم ويورث الندم فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يحقق الحسنات ويضاعف السيئات ويحمل المعوات ويغضبك يارب السموات فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني

تفرق الافعال لاهين الحصيات فاذا أتى بفعل واحد لا يكون الا من حصاة واحدة لا تدرجها في ضمن الجملة وكان القياس لا يجوز من واحدة أيضا ومع هذا ينبغي أن يكون مكرها لمخالفتة السنة وفي الكرماني اذا وقعت متفرقة على مواضع الجرات جاز كالوجع بين أسواط الحد بضرية واحدة وان وقعت على مكان واحد لا يجوز وقال مالك والشافعي وأجدا لا يجوز الا من حصاة واحدة كيفما كان لانه مأمور بالرمي سبع مرات قال في الكبير والذي في المشاهير من كتب أصحابنا الاطلاق في عدم الجواز كما هو قول الثلاثة لما قدمنا من الهداية وغيرها انتهى وفيه أن ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتقييد بل فيه ما يفيد التأيد حيث قال ولو رمي بسبع أو أكثر جملة واحدة فهي واحدة فيلزمه ست سواها انتهى ولا يخفى أن قوله جملة واحدة اذا حل على حقيقة من الواحدة أولا وآخرها فلا يخبر عليه ولا خلاف فيه وانما الكلام اذا رمي جملة واحدة وقعت متفرقة فانه يحصل به تفرق الافعال في الجملة كما قال الكرماني بالجمع بين الاسواط في الحد بضرية واحدة اذا وقعت في اجزاء الاعضاء متفرقة وهذا قياس ظاهر ومنكره كابر مع أن عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة بخلاف كلام الاثمة الثلاثة فانهم صرحوا بصوم الحكم عندهم حيث قالوا كيفما كان فتأمل في هذا البرهان ثم أغرب المصنف حيث قال ولان بالرمي لا تقع الا متفرقة وانما تقع مجتمعة اذا وضعها فقولهم اذا رمي بسبع فهي واحدة ظاهر في عدم الجواز كيفما كان انتهى وغرابت لا تخفى لان قوله لا يقع الرمي الا متفرقا مناقض لقولهم اذا رمي بسبع فهي واحدة ولان الكلام في الرمي لا في الوضع لانه لا يجوز بالاخلاف ثم قال ويؤيد ذلك ما عمل به صاحب البدائع قوله فان رمي بسبع فهي عن واحدة لان التوقيف ورد بتفريق الرميات فوجب اعتباره انتهى وفيه أنه اعتبر تفريقه آخر كما ان التوقيف ورد في الحد بتفريق الضربات حقيقة ثم اعتبر تفريقه ما يجازا فقله وهذا صريح في رد ما في الكرماني مردود عليه اذ ليس بصريح ولا يتلوه بل يؤخذ منه ما حققه الكرماني بالتفريق وأما ما نسب اليه الغاية من انه لورمي بسبع حصيات جملة واحدة دفعة واحدة لا يجوز عند الاثمة الاربعة فهو محمول على ان كلام الرمي والوقوف وقع دفعة واحدة كما أشار اليه بالجمع بين قوله جملة واحدة ودفعة واحدة ثم هذا التفصيل في كلام الكرماني لا ينافي ما ذكره في الغاية قال في المحيط والبدائع والوبري هي واحدة من غير تفصيل ووجهه انه جمع في موضع فيه تفريق فانه مدفوع بأنه تفريق بعد جمع فالنظر الى آخر الامر لاني اوله كما اذا وقعت الجمرة فوق بعير ثم سقطت الى الرمي وهو كذلك في هذا المعنى ثم قال صاحب الغاية وقال في شرح الضاربي قال ابو حنيفة يجوز وتلقه باطل أي على الاطلاق وصحح عند التقييد والتفصيل ففيه تأيد لكلام الكرماني حيث نسب الى الامام ولو وقع الخطأ من جهة الاطلاق في مقام تفصيل المرام (ولورمي بحصتين أحدهما من نفسه والاخرى عن غيره جاز ويكره) أي لترك السنة فانه ينبغي ان يرمي السبعة من نفسه أولا ثم يرميها عن غيره بعبارة موهمة انه لورماها جملة جاز فان صح هذا متوقفا فهو يؤيد الكرماني لكن لا بد من ان يقيد بوقوعهما متفرقين ومع هذا فحل هذه المسئلة ان تذكر بعد قوله (الخامس ان يرمي بنفسه فلا يجوز النيابة عند القدرة ويجوز عند العذر فلورمي عن مريض) أي لا يستطيع الرمي

(بأمره او يرمى عليه ولو بغير امره او صبي) غير مبر (او يجنون جاز والافضل ان توضع الحصى في كفهم فيرمونها) أي رقة وذهب واما عبارته في الكبير ومن كان مريضا أو مغمى عليه لا يستطیع الرمي توضع الحصاة في يده فيرمي بها وان رمي عنه غيره بأمره جاز والاول افضل فغير صحيحة لان الرمي عن المريض بغير امره لا يجوز كما ذكره هذا بخلاف المغمى عليه فانه ليس له شعور أصلا والمريض له شعور في الجملة قابل لان يديه ويطلب الاذن منه ثم المريض ليس على الطلاقة في الحاوي عن المتن في محمدا اذا كان المريض بحيث يصلي جالساً رمي عنه ولا شيء عليه انتهى ولعل وجهه انه اذا كان يصلي قائماً فله القدرة على حضور الرمي راكباً أو محملاً فلا يجوز النيابة عنه فتعبر المصنف عن هذا القول بقوله (قبل في حد المريض ان يصير بحيث يصلي جالساً) ليس في محله لانه مشعر بأن هذا ضعيف وان الصحيح هو اطلاق المريض والحال انه ليس كذلك وبؤيده ما ذكرناه في المبسوط والمريض الذي لا يستطيع رمي الجمار توضع الحصاة في كفه حتى يرمي بها وان رمي عنه جزءاً بمنزلة المغمى عليه انتهى ولا شبهة ان كل مريض لا يتصور ان يجعل كالمغمى عليه وفي الغاية ثم المريض والمغمى عليه والصبي توضع الحصاة في كفهم فيرمونها أو يرمونها بكفهم أو يرمي عنهم ويجزئهم ذلك ولا يبعد ولا فدية عليهم وان لم يرموا الا المريض انتهى وهذا تفصيل حسن كما لا يخفى (السادس ان يكون الحصى من جنس الارض) أي وان لم يطلق عليه اسم الحصى اذا كان من اجزاء الارض (فيجوز بالجر) أي ولو كان كبيراً (والدر وقلع الأجر) أي كسره وقطعه والبن بالاولى فليس ذكر الأجر للاحتراز (والطين) أي التراب المخلوط بالماء لكن الظاهر ان يكون التراب أظلم (والنورة) وهي الجص (والنقرة) وهي الطين الاحمر المسمى بالارمني (والملح الجلي) أي لا يجرى لان غالب اجزائه الماء المالح (والكحل والكبريت والزرنج والمرداسنج وقبضة من تراب والاحجار النفيسة كالزبرجد والزمرد والبلور والعقيق واختلف في الباقوت والذيرودج) قال ابن الهمام في شرح الهداية وظاهر الاطلاق جواز الرمي بهما لانهما من اجزاء الارض وفيهما اختلاف منعه الشارحون وغيرهم واجازه بعضهم وعن ذكر الجواز القارسي في منسكه انتهى وكذا الزيلعي ومن ذكر عدم الجواز الكاكي في شرحه على ما ذكره المصنف عنهما (والافضل أن يرمي بالاحجار) أي الصفار المسماة بالحصى (ولا يجوز ما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة واللؤلؤ والعنبر والمرجان) زاد في الكبير والجواهر وهو غفلة عما سبق من جواز الاحجار البقية (والخشب) أي لانه وان كان من جنس الارض لكنه يرمي به كالمعدني بذاب (والبصرة) لكن في القول للامام الحنوبى ولورمي في وهو وضع الرمي بالبعرات مكان الجمرات يجوز ولورمي بالجواهر واللاكي والذهب والفضة لا يجوز والفرق ان رمي الجمار عرف بخلاف القياس ورمي البعرات في معناه لانه يقصده رمي الشيطان والاحتفاف به وليس في رمي الجواهر ما ذكرناه من المعنى فلا يجوز انتهى وهو معنى دقيق لا يخفى لكن الجمهور نظر والى ان الوارد هو الحصى فيشمل جميع جنس الارض في المعنى فاقاله باشارات الصوفية أشبه في المبني ولذا قال في المبسوط وبعض المتشقة بقوله ان لورمي بالبصرة اجزاء لان المقصود اهانة الشيطان وذا يحصل بالبصرة ولست اتقول بهذا (السابع الوقت) وقد تقدم بان

في اجزائه قطع الرجا
ورد الدماء وتواتر البلا
وترادف المحوم وتضاعف
الغوم فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب
يرد عنك دماي وبطلي في
خطئك عنائي أو يقصر
عنك أملی فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب
يميت القلب ويشعل الكرب
ويشغل الفكر ويرضى
الشيطان ويمشط الرحمن

ذلة وآسنى من وجود
رحمتك أو قصر في اليأس
عن الرجوع الى طاعتك
لمررتي بعظيم جرمي وسوء
ظني بنفسى فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب
أورثني الهلكة لولا حيلك
ورحمتك وأدخلني دار
البوار لولا نعمتك وملك
بي سبيل النجى لولا ارشادك
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب يكون

زمان جواز الرمي ووقت سنيته ووقت كراحتهم ووقت أدائه وقضائه فهو من قولهم الثامن
القضاء في أيامه فلو ترك رمي يوم يجب قضاءه فيما بعده مع وجوب الكفارة (وفيه ان الكلام
في شروط الرمي لا في واجباته أداء أو قضاء) التاسع اقسام العدد أو اثنان أكثره (وفيه ان هذا
ركن الرمي لا شرطه) فلو نقص الاقل منها (أي من السبعة بأثر رمي أربعة وترك ثلاثة أو أقل
(لزمه جزاؤه) أي كاسياً في (مع الصحة) أي مع صحته لم يحصل ركنه (ولو ترك لاكثر) أي
بأن رمي ثلاثة أو أقل (فكأنه لم يرم) أي حيث أنه يجب عليه دم كما لو ترك الكل (ولا يشترط
المواالة بين الرميات) أي بين رمي الحصيات اتفاقاً وكذا بين رمي الجمرات على خلاف فيه كما
سيأتي (بل نسن) أي المواالة سنة مؤكدة (فيكره تركها والرجل والمرأة في الرمي سواء) (إلا أن
رميها في الليل أفضل وفيه إجماع إلى أنه لا يجوز التباينة عن المرأة بغير عذر ويكره الرمي بحصى الجرة
والنخس والسمجد مع الجواز أي والاساءة لما سبق (ولا يشترط جهة للرمي) أي عند وقوفه
(فمن أي جهة من الجهات ربما صح إلا أنه يستحب أوبس من الجهة المذكورة) كما تقدم
(ولا يشترط ان يكون الرمي على حالة مخصوصة من قيام) لأنه لو رمي وهو قاعد على الأرض أو على
الدابة جاز (واستقبال) وان كان هو الأفضل (وطهارة) وهي الاكل (أو قرب أو بعدل على
أي حال رمي ومن أي مكان رمي صح) أي رميه (إلا أنه يسن وقوفه للرمي نحو خمسة أذرع من
الجرة أو أكثر ويكره الأقل) وكان حقه أن يذكر قوله ولا يشترط بهد فراغه من جميع الشروط
فعله بعد قوله (العاشر الترتيب في رمي الجمار على قول بعض) في المبسوط للمرخني فان بدأ في
اليوم الثامن بجمرة العقبة فرماها ثم بالجرة الوسطى ثم بالتي تلي المجد ثم ذكر ذلك في يومه يعيد
على جرة الوسطى وجرة العقبة لأنه ذلك شرع مرتباً في هذا اليوم فسبق أو أنه لا يعتد به
فكان جرة الاولى بمنزلة الافتتاح لجرة الوسطى والوسطى للعقبة فأدى قبل وجوب افتتاحه
لا يكون معتد به كن مجده قبل الركوع أو سجد قبل الطواف والمعتد به من رميه الجرة الاولى
فلها يعيد على الوسطى والعقبة انتهى وهو صريح في فائدة هذا المعنى (والاكثر على أنه سنة)
كما صرح به صاحب البدائع والكرمانى والمحيط وفتاوى السراجية وقال ابن الهمام والذي
يقوى عندي امتنان الترتيب لتعيينه (فلو بدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالاولى وهي التي تلي
مجد الخفيف ثم ذكر ذلك في يومه فانه يعيد الوسطى والعقبة حتماً) أي وجوباً عند البعض
(أو سنة) مؤكدة عند الأكثر (وكذا لو ترك الاولى ورمى الاخرين فانه يرمي الاولى ويستقبل
الباقية) أي ويأتى بالوسطى والعقبة وجوباً أو سنة (ولو رمي كل جرة ثلاث أمم الاولى بأربع
ثم أماد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع) كما في المحيط ثم قال أيضاً (وان رمي كل واحدة بأربع
أنهم كل واحدة ثلاث ثلاث ولا يعيد) أي لأن الأكثر حكم الكل وكأنه رمي الثانية والثالثة
بعد الاولى (وان استقبل فهو أفضل) أي ليكون رميه على الوجه الاكل ونظيره ما روى عن
محمد (ولو رمي الجمار الثلاث فاذا في يده أربع حصيات ولا يدرى من ابنتهن من يرميهن على الاولى
ويستقبل الباقيتين) لاحتمال أنها من الاولى فلم يجز رمي الاخرين (ولو كن ثلاثاً أماد على كل
جرة) أي من الجمرات الثلاث (واحدة واحدة) أي من الحصيات (ولو كانت حصاة واحدة
يرمي) أي بالترتيب أمادة (على كل واحدة) أي من الجمرات (واحدة واحدة ولا يعيد لأن الأكثر

فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واخفره لي ياخير
الغفارين (اللهم) في
استغفرك لكل ذنب يعقب
اليأس من رحمتك والقنوط
من مغفرتك والحرمان من
سعة ما عندك فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واخفره لي ياخير الغفارين
(اللهم) في استغفرك لكل
ذنب أمقت عليه نفسي
اجلالك واظهرت لك
التوبة فقبلت وسألتك
العفو فغفوت ثم نادى
الهم إلى معاودتي طمعا
في سعة رحمتك وكرم

حكم الكل) فانه رمي كل واحدة بأكثرها انتهى كلام محمد قال في الفتح وهذا صريح
في الخلاف (ولو رمي أكثر من سبعة يكره) أي اذارماه من قصدوا ما اذا شك في السابع ورماه
وتبين أنه الثامن فانه لا يضرم ذلك هذا وقد ناقضه في الكبير بقوله ولو رمي بأكثر من السبع
لا يضرمه (وأما واجباته فتقدم على الخلق) وتأخير الخلق عنه وهذا عند الامام بناء على أن الترتيب
بينهم سامن واجبات الحج فعده من واجبات الرمي غير ظاهر (والقضاء في الوقت مع الجوار)
وهذا أيضاً قد علم من الشرط السابع وهو الوقت الشامل للاداء والقضاء والحاصل ان الرمي هو
من واجبات الحج اما اداء أو قضاء فاذا فات وقتها تعين الدم وترك الرمي اتفاقاً والله أعلم
فصل في مكروهاته الرمي بعد الزوال في يوم النحر أي اتفاقاً لاجام (وقوله في سائر
الايام) أي كما في بعض الروايات الضعيفة والصحيح انه لا يصح قبل الزوال في اليومين المتوسطين
ويكره في اليوم الرابع عند الامام خلافاً لما حيث لا يصح قبل الزوال في ذلك اليوم أيضاً
هندما (وبالجمر الكبير) أي سواء رمي به كبيراً أو رمي به مكسوراً (وحصى المجد والجرة
والنخس) كما تقدم (والزيادة على العدد) أي على السبع كما سبق (وترك الجهة المسنونة
والقيام به بقره) وهو المقدار المسنون كما ذكر (وترك الترتيب) أي بين الجمرات على قول
(وطرح الحصى)
فصل في النحر أي الخروج من منى والرجوع إلى مكة (واذا فرغ من الرمي وأراد ان ينفر
إلى مكة في النحر الاول والثاني) على ما سبق يأنهما (توجه إلى مكة واذا وصل المحصب) بفتح
الصاد المشددة (وهو الابطح) ويسمى المحصب والبطحاء والخيف قبل هو موضع بين مكة ومنى
وهو إلى منى أقرب وهذا غير صحيح والمعتمد ما ذكره غيره أنه بفناء مكة وسياً في بيان حده (فالسنة
ان ينزل به ولو ساعة ويدعو أو يقف على راحلته ويدعو) أي بناء على اختلاف الروايات في
البحر الآخر والنيابيح والمضرات وقف فيه ساعة على راحلته يدعو وقال شمس الأئمة
المرخسي وصاحب الهداية والكافي وغيرهم ان النزول به سنة عندنا فلو تركه بلا عذر يصير
مسيئاً وكذا عند الشافعي وغيرهم أنه يستحب وقال القاضي عياض انه يستحب عند جميع
العلماء (والأفضل ان يصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع جمعة ثم يدخل مكة) كما
صرح به ابن الهمام والطرابلسي وهذا صريح في أنه ينفر من منى قبل أداء صلاة الظهر وبه
صرح بعض الشافعية أيضاً لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقاً
وفي القاموس التحصيب هو النوم بالمحصب الشعب الذي يخرج إلى الابطح ساعة من الليل
(وحده المحصب) أي على الصحيح (ما بين الجبل الذي عند مقابر مكة والجبل الذي يقابله مصعداً)
أي حال كونك سائراً إلى جهة الاعلى (في الشق الايسر وانت ذاهب إلى منى مرتفعاً عن بطن
الوادي وليس المقبرة من المحصب ولو ترك النزول) أي وما في حكمه من الوقوف (بالمحصب يصير
مسيئاً) أي ان كان بلا عذر وفي السراجية واذا مضت أيام التشريق فانهم يعتمرون ماشوا بنية
انفسهم وآبائهم واخوانهم انتهى وينبغي أن لا يخرج من مكة حتى يختم القرآن فان ذلك مستحب
في المساجد الثلاثة وفي مهبط الوحي آكد وأتم والله أعلم

عفوك ناسياً لوعيدك
راجياً للجبل ومعدك فصل
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واخفره
لي ياخير الغفارين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب
يورث مواد الوجه يوم
تبيض وجهه واولياك
وتسود وجوه أعدائك
اذا أقبل بعضهم على بعض
يتلاومون فتسول لا
تخصموا الذي وقد قدمت
اليكم بالو عيد فصل
يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واخفره لي ياخير
الغفارين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب

بفتحين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (هو واجب على الحاج الآفاق) أي دون المكي والميقاتي والمراد به (المفرد) لقوله (والتمتع والقارن ولا يجب على المقيم) أي ولو كان آفاقا (ولا على أهل مكة) حقيقة أو حكما كما يأتي (أو الحرم) كأهل منى (والحل) كالوادي والخليص وجدة وحدة (والمواقيت) أي المنيعة للآفاقين (وقائت الحج والمحصر) أي في الحج (والمجنون والصبي) لعدم تكليفهما (والخائض والنفساء) لعذرهما (ومن نوى الإقامة الأبدية) أي الاستيطان (بمكة قبل حل النفر الأول من أهل الآفاق) لكن قال أبو يوسف أتى أحبه للمكي أي ومن في معناه لأنه وضع ختم أفعال الحج (وشرائط صحته أصلية الطواف لا التعيين) أي لتعيين الصدر إذا وقع في محله لقوله (وان يكون بعد طواف الزيارة) وهذا بيان وقته الذي هو شرط لصحة وقوعه عنه كما سيأتي (وإيصال أكثره وكونه بالبيت) كلاهما من أركان مطلق الطواف لأنهما شرطان له ولأن لهما خصوصية بهذا الطواف (وأما وقته فأوله بعد طواف الزيارة فلو طواف بعد الزيارة طوفا) أي أي طواف كان (يكون عن الصدر) أي يقع عنه سواء نواه أم لا (ولو في يوم النحر) أي وان وقع في أول أيام النحر مع أنه بقي من أفعال الحج أشياء ومحل الوداع هو الفراغ من الأعمال (ولا آخره) كما صرح به في النسخ أي إلى آخر عمره في حق الوجوب (فلو أتى به ولو بعد سنة يكون أداء لا قضاء) ففي البدائع ويجوز في أيام النحر وبعد ما يكون إداؤه لا قضاء) حتى لو طاف طواف الصدر ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذها دارا جاز طوافه وان أقام سنة بعد الطواف إلا أن الأفضل أن يكون طوافه عند الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن أيام النحر شي بالاجماع (ويستحب أن يجعله) أي طواف الصدر (آخر طوافه عند السفر) أي واقعا عند الزم على خروجه واردة مباشرة سفره كما هو واجب عند الشافعي وليس للمسيحي أن يجعله آخر طوافه بأن لا يطوف بعده ولو استقر في مكة إلى حين سفره ففي البدائع من أبي حنيفة أنه قال ينبغي للإنسان إذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن يتفرق من مكة وهذا بيان الوقت المستحب لا بيان أصل الوقت وعن أبي يوسف والحسن إذا اشتغل بعده بمكة يعبده وعن أبي حنيفة إذا طاف للصدر ثم أقام إلى العشاء قال أحب إلى أن يطوف طوفا آخر لئلا يكون بين طوافه ونفقه حائل (ولو أقام) أي تأخر (بعده) أي بعد طوافه (ولو أياما) أي ثلاثة ليصح قوله (أو أكثر فلا بأس) وفيه أنه إذا كان خلاف المستحب فلا يقال له لا بأس ولذا قال (والأفضل أن يعده) أي يقع مستحبا (ولا يسقط) هذا الطواف (عنه) أي عن الحاج الآفاق (هذا الطواف بنية الإقامة) سواء بعد النفر الأول أو قبله (ولو سنين) أي ولو كانت مدة الإقامة سنين كثيرة (ويسقط بنية الاستيطان) وهو جعل المكان وطنا بالتخذه دارا لا يريد الخروج منه بالأعواد (بمكة أو بما حولها) أي من أماكن الحرم أو الحل فيمادون الميقات (ان نواه) أي الاستيطان (قبل حل النفر الأول) أي قبل أن يحل الخروج من منى وهو اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال وهذا بالاتفاق (ولو نواه بعده لا يسقط) أي عنه في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يسقط عنه في الحائضين إذا شرع فيه (وان نوى) أي الاستيطان (قبل النفر ثم بدله الخروج) أي ظهر له في رأيه الخروج لسفر وعدم الاستيطان (لم يجب) أي طواف الصدر حينئذ (كالمكي إذا خرج) أي أراد الخروج (لا يجب عليه) أي

قهرته وصحت منه حياء
منك عند ذكره أو كتمته في
صدرى وعلمه منى فالتك
تعل السر وأخفى فصل
يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) أتى
استغفر لكل ذنب يغفني
إلى عبادك وينفسر منى
أولياتك أو يوحشني من
أهل طاعتك بوحشة
العاصي وركوب الخلوب
وارتكاب الذنوب فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) أتى استغفر
لكل ذنب يدهو

طواف الصدر

فصل ومن خرج ولم يطفه أي طواف الصدر (يجب عليه العود بالأحرام) لأنه لا يشترط وقوعه حال الأحرام من أصله فيطوفه (مالم يجاوز الميقات) قيد بقوله يجب لا لقوله بالأحرام ولذا قال (فإن جاوز لم يجب الرجوع ويجب الدم) أي دفعه للحرج عنه مع النفع للمساكين به أما سيأتي (وان ماد) أي ولو بقصد طواف الصدر واسقاط الدم عنه (فعلية الأحرام بعمره أو حج) أي لا لكون طواف الصدر حينئذ لا يصح بالأحرام لما سبق بل لأجل أن كل من أراد دخول الحرم يجب عليه الأحرام بأحد النسكين (فإن رجع) أي بالأحرام (بدأ بطواف العمرة) لكونه الأقوى (ثم بالصدر) كحاجي البدائع وغيره (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة لسقوط ما وجب عليه بالعود (بالتأخير) أي عن زمانه وأما قوله في الكبير من مكانه فهو في بيانه (ويكون مدينا) كما صرح به الطحاوي لكن فيه أن ترك الاستحباب ليس فيه إساءة بل ترك السنة قوله الطحاوي ذهب إلى أن السنة أن يقع طواف الصدر قبل خروجه ويستحب أن يقع في آخر أحيائه فلا ينافي ما قالوا ولا آخره (والأولى) أي كما قالوا (أن لا يرجع بعد الجائزة) ويبحث دما (لأنه) أي عدم رجوعه وبعث دمه (أنفع للمقراء) أي من حيث انتفاعهم بالدم وأيسر عليه من جهة السهولة وعدم المشقة مع فوت وقت الفضيلة (وإذا طهرت الحائض قبل أن تفارق بنيان مكة يلزمها طواف الصدر وان جاوزت) أي جدران مكة (ثم طهرت لم يلزمها) أي الطواف أو العود لأنها حين خرجت من العمران صارت مسافرة بدليل جواز القصر فلا يلزمها العود ولا الدم (ولو طهرت في أقل من عشرة) أي ولو ببعض العادة (فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلاة) أي حينئذ (حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود) أي من البنيان لأنها خرجت حائضا حكما بخلاف ما إذا اغتسلت أو ذهب وقت صلاة فإنه يلزمها العود للطواف وكذا إذا طهرت بعد عشر (ولو خرجت) أي من البنيان (وهي حائض ثم طهرت) أي سواء اغتسلت أم لا وقوله في الكبير ثم اغتسلت قيد اتفاق (فرجعت إلى مكة) أي مع أنه لا يجب عليه العود ولكن حادت باختيارها (فيل جاوزة الميقات لزمها الطواف) لأنه بهودها صارت كأنها لم تخرج (والنفساء كالحائض) أي في هذا الحكم (وليس على الخارج إلى التنعيم) أي مثلا من هو واضع الحل (وداع) أي طواف له خلافا للثوري فإنه إذا أراد الخروج من الحرم مطلقا سواء قصد الآفاق أو لا بأمره بطواف الصدر تعظيما للحرم كان الداخل للحرم من أهل الآفاق مطلقا ومن أهل الميقات عند إرادة أحد النسكين يجب عليه الأحرام

فصل في صفة طواف الوداع أي كيفية عند إرادة الرجوع إلى أهله (وإذا دخل المسجد بدأ بالجر الاسود) أي بعد النية (فيستلمه) أي على ما سبق (ثم يطوف سبعا) المشهور على الألسنة بالفتح بدون التساوي لا يظهر وجهه فإنه أو أريد به عدد الأشواط لقليل سبعة اللهم الآن يقال سبع مرار ويكون المعنى بقوله يطوف يدور في القاموس الأسبوع من الأيام والسبوع بضمهما وطاف باليت - جاوز أسبوعا وسبوعا في النهاية طاف باليت أسبوعا أي سبع مرات ومنه الأسبوع للأيام السبعة ويقال سبوع انتهى وأما ما ابتدأه السامة سبعا بالضم فلا معنى له لأنه جزء من أجزاء السبعة كالربيع والثلث والعشر ونحوها (بالارمل ولا اضطباع ولا حتى بعده) لأن

إلى الكفر وبطيل الفكر
وبورث النقرة ويحلب
العصر ويصد عن الخير
وبهتك الصبر وينع اليسر
فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) أتى
استغفر لكل ذنب يغفني
إلى عبادك وينفسر منى
أولياتك أو يوحشني من
أهل طاعتك بوحشة
العاصي وركوب الخلوب
وارتكاب الذنوب فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) أتى استغفر
لكل ذنب يدهو

التبذل بهذه الثلاثة غير مشروع (ثم يصلي ركعتين) أي في غير الوقت المكروه (خلف المقام أو غيره) أي من المجدد الحرام (ثم يأتي زمزم فيشرب منه) أي مستقبل البيت الحرام قائما أو قاعدا ويتصلع منه ويتنفس ثلاثا ويرفع بصره في كل مرة وينظر إلى البيت ثلاثا في أول كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وفي المرة الأخيرة اللهم إني أسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفاء من كل داء (ويصحب) أي من مائه (على رأسه ووجهه وجسده) أي سائر بدنه اختلا لا للتبرك (ويستقي بنفسه) أي من الماء من غير أن يستعين بأحد أن قدر عليه (ثم يأتي الملتزم) أي ويدهوفه (ويأتي الباب) أي باب الكعبة (ويقبل العتبة ويدعو ويدخل البيت أن تيسر) أي حينئذ لكن فيه أنه ينبغي خروجه فقيب طوافه فوراً كما أنه لو صلى العشاء مثلا بعد طوافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو المشهور من الروايات وقبل يرجع بعد صلاة الطواف إلى الملتزم ثم يأتي زمزم ثم ينصرف منها إلى الأول أصح كما صرح به الكرماني والزبلي ويؤيده ما في البدائع من أن الكرخي ذكر أن عند أبي حنيفة إذا فرغ من الطواف يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب من ماءه أو يصب على وجهه ورأسه ثم يأتي الملتزم انتهى (وصفة الالتزام أن يضع صدره وخده الأيمن على الجدار ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويتعلق بأستار البيت) أي كالمتعلق بطرف ثوب مولا (ويثبت بها) هو بمعنى يتعلق (ساعة) أي زمانا قليلا في العرف (متضرعا متخشعا داعيا) كما مكبر أهل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حامدا (أي مثنا وشا كرا) (ثم يستلم الحجر ويرجع) أي وراءه لما في العيون (ووجهه) أو بصره (إلى البيت متباكيا) أي أن لم يكن باكيا (متضرعا على فراقه حتى يخرج من أسفل المجدد) أي استنجابا (قبل من باب العمرة) والأصح أنه من باب الخزوة كما عليه عمل العامة ويؤيده ما رواه الترمذي وابن ماجه من أنه صلى الله عليه وسلم وقف على الخزوة وقال والله أنك خير أرض الله وأحب أرض الله وأولاني أخرجت منك ما خرجت (وقيل) أي في صفة رجوعه (ينصرف ويمشي ويلتفت إلى البيت كالتحزن على فراقه) وهذا أظهر وأيسر على الأكثر وبه يحصل الجمع بين اختلاف الأدلة والروايات كما سبق من هيئة الرجوع ذكر في الهداية والكا في الجمع وغيرها وقال الطرابلسي وما يفعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة مروية واثبت محكي وقد فعله الأصحاب أي أصحاب المذهب لأنه إن أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في إفائه قوله وأثر محكي مع أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وورد عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى هذا وقال الزبلي بعدما ذكر هذا الرجوع وفي ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر والعادة جارية به في تعظيم الأكارب والمنسكرك لذلك مكابر أقول إن كان المراد به الطرابلسي ففيه غشيان كركونه سنة لا كونه جائزا أو بدعة مستحسنة (والخائض) وكذا النفساء (تقف عند باب المجدد) أي أي باب أو باب الخزوة وهو الأفضل (وتدعو وتغضي) أي تركب أو تقضي (ويستحب خروجه من النية السفلى من أسفل مكة) أي أن كان من طريقه (ويتصدق عند الخروج بشئ) أي على مساكين الحرم المحترم (ويسير إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليكون ختاه مسكيا ويكون سيره جامعاً بين الحرمين الشريفين وزيارة الله ورسوله المؤذنة بشهادته لله بالوحدانية ولنبيه بالرسالة

أن لم تسبق له الزيارة أو تيسر له الامادة فإن العود أحد

باب القرآن

القرآن بكسر القاف مصدعني المقارنة وهو في اللغة الجمع بين الشيئين وفي الشرع ما يأتي بينهما من الجمع المخصوص وهو (أفضل من الأفراد) أي بالحج والتمتع والاولى أن يقول أفضل من التمتع والأفراد لأن التمتع عندنا أفضل من الأفراد خلافا لمالك والشافعي حيث قال أن الأفراد أفضل مطلقا ويأتي بينهما والفرق بينهما (وهو) أي القرآن (أن يجمع الآفاق) أي لا المكي والميقاتي يكون قرانه مسنونا (بين الحج والعمرة) (الاولى بين العمرة والحج) (متصلا) بأن ينويها معا أو مقرونا بكلام موصول (أو منفصلا) أي بكلام مفصول أو بأن ادخل أحرام الحج على العمرة (قبل أكثر طواف العمرة ولو) أي وإن كان انفصالا (من مكة ويؤديهما) أي وإن يؤدي أحمال العمرة والحج (في أشهر الحج) بأن يوقع أكثر طواف العمرة وجميع معها وسعى الحج فيها وأوتقدم أحرام وبعض طواف العمرة عليها (وصفته) أي هيئته الاجالية (أن يحرم بالعمرة والحج معا) أو متعاقبا (من الميقات) أي لا بعده وجوبا (أو قبله) أي ولو من ديرة أهله (وهو الأفضل) أي لمن قدر عليه إلا أن تقدمه على الميقات الزماني مكروه مطلقا (ويقول اللهم إني أريد العمرة والحج فيسرهما لي) أي سهلهما ووقني عليهما (وتقبلهما مني نويت العمرة والحج وأحرمت بهما لله تعالى ليبيك بعمرة وحجة إلى آخره) (الاولى أن يقول ليبيك الحج ثم يقول ليبيك بعمرة وحجة) ويقدم العمرة على الحج في النية والتلبية والدعاء (أي المذكور استنجابا) أي لراعاة سبق فعلها فيكون بمنزلة السنة القبلية في الصبح (وإن قدم الحج في الذكر) أي في ذكره في النية وغيرها (جاز) أي نظرا إلى تعظيم القرض وتقديمه رتبة كما قال تعالى واقفوا للحج والعمرة لله مع أن المورود هو الاحصار في الاعتقاد وإن قدمه أحراما (أي بأن ادخل أحرام العمرة على أحرام الحج كره) لأنه خلاف السنة (ولو أكتفى بالنية) أي فيهما (ولم يذكرهما في التلبية) وكذا في الدعاء (جاز) لكنه خلاف الأولى لقوله (ويستحب ذكرهما فيها ولو مرة) أي لما ورد من السنة (ولو كان نسكاه) أي حجه وعمرته (عن الغير) أي عن غيره كما في نسخة (يقول اللهم إني أريد العمرة والحج عن فلان) أو العمرة عن فلان والحج عن فلان (وأحرمت بهما لله تعالى) أي عنه كما في نسخة أو عنهما

فصل في شرائط صحة القرآن كان يكفي أن يقول شرائط القرآن فإن المشروط لا يتحقق صحته بدون الشرط (الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة أشواط صحبة (فلو أحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارنا) أي شرعا وإن كان قارنا لغويا ثم إن طاف في أشهر الحج يكون حجتا وإن طاف قبلها لا يكون قارنا ولا متمتعا (الثاني أن يحرم بالحج قبل إفساد العمرة) أي بالجماع قبل طوافها أو أحرم بعمرة فأفسدها ثم ادخل عليها الحج لا بصير قارنا ولا متمتعا وحجته صحبة يلزمه فعلها وعمرته فاسدة بحج عليه مضيقا وقضاؤها الثالث أن يطوف للعمرة كله (بالنصب أي كل طوافه) أو أكثره قبل الوقوف بعرفة) أي في وقته وفي رواية قبل التوجه إليها والصحيح أنه لا يصير رافضا بمجرد التوجه إلى عرفة حتى يقف بها على ما صححه صاحب الهداية والكا في وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفي رواية الحسن والطحاوي عن أبي

فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير الغافرين (اللهم) إني
أستغفرك لكل ذنب لا ينال
به عهدي ولا يؤمن معه
غضبك ولا تنزل به رجلك
ولا تدوم معي نعمتك فصل
يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) إني
أستغفرك لكل ذنب
استغفيت به في ضوء النهار
عن عبادك وبارئتك به في
ظلمة الليل جراءة مني عليك
على أن أعلم أن السر عندك
علانية

وان الخفية عندك بارزة
وانه لا يعنى منك مانع ولا
ينفعني عندك نافع من مال
وبين إلا أن أتيتك بقلب
سليم فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين (اللهم)
إني أستغفرك لكل ذنب
يورث النسيان لذكرك
أو يعقب الغفلة عن تحذيرك
وتنقادي في إلى الأمن من
مكرك أو يؤسني من خير
ما عندك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين

حقيقة بصير رافضا بمجرد التوجه الى عرفات وهو القياس وفي الفتح والصحيح ظاهر الرواية
اقول ويمكن الجمع ان يكون الرضى بالتوجه والارتقاض يتحقق الوقوف وثمة الخلاف فيما
اذا توجه الى عرفة ثم بدله فرجع من الطريق قبل الوقوف بعرفة فظان لعمرته وسعى لها
ثم وقف بعرفة هل يكون قارنا جواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلو لم يطف لها) اي لعمرته
كله او اكثره او بعد ما طاف اقله كثلاثة اشواط (حتى وقف بعرفة بعد الزوال) اي كما صرح به
فاضنخان وان اطلق الوقوف من غير قيد كونه بعد الزوال او قبله في الهداية وغيرها وفي
الكافي للحاكم لا بصير رافضا لعمرته حتى يقف بعد الزوال وقال ابن الهمام وهو حق لان
ما قبله ليس وقتا للوقوف فحلولة بها كحلولة غيرها وفي السراج الوهاج واوقف بعرفة قبل
الزوال لا يكون رافضا لانه لا عبرة بهذا الوقوف فيرجع الى مكة ويطوف لعمرته فلو لم يرجع
حتى وقف (ارتفعت عمرته) اي ولو من غير نية رفضه اياه ثم اذا ارتفعت عمرته فعليه دم لرفضها
وقضاؤها بعد ايام التشريق (وبطل قرانه وسقط عنه دمه) اي دم القران لشكر المترتب على
نعمه الجمع بين أداء التسكين (ولو طاف اكثره) اي اكثر طواف عمرته (ثم وقف) لم يصير رافضا
بالوقوف لانه اني بالاكثر فيقارنا فنبين (ثم الباقي منه) اي من طواف عمرته (قبل طواف
الزيارة) لاستحقاقها في الذمة قبله ولو كان الباقي من الاشواط واجبا وهو دون الاقوى من
طواف ركن الحج (الرابع ان يصونها عن الفساد) اي بالجماع وكذا من الردة (فلو افسدهما
بأن جامع قبل الوقوف وقبل اكثر طواف العمرة) وفي بعض النسخ بلفظ او التنوية وهو غير
صحيح لما سبأني (بطل قرانه وسقط عنه الدم) اي لفسادهما او اماما ذكره البر جندی من انه ينبغي
للقارن ان لا يخلق بين العمرة والحج والافسد احرامه بل يخلق في يوم النحر فخطأ من وجهين
احدهما ان الفساد مختصر في وقوع الجماع قبل الوقوف وثانيهما ان الاحرام لا يفسد بالجماع
بل بفسد الحج ولهذا يجب عليه اقام افضاله ثم قضاؤه في عام آخر فتدبر (وان ساقه) اي الدم
(معه يصنع به ماشاء) اما اذا جامع بعد ما طاف لعمرته اربعة اشواط فسد حجه دون عمرته وسقط
عنه دم القران (الخامس ان يطوف للعمرة كله او اكثره في أشهر الحج فان طاف الاكثر قبل
الاشهر لم يصير قارنا وان طاف الاقل قبلها واكثر فيها كان قارنا) وهذا بحسب الظاهر ينافي
ما في التارخانية رجل جمع بين حجة وعمره ثم قدم مكة وطاف لعمرته في شهر رمضان كان قارنا
ولكن لا هدى عليه قال المحقق ابن الهمام وهل يشترط في القران ان يفعل اكثر اشواط العمرة
في أشهر الحج ذكر في المحيط انه لا يشترط وكأنه مستند في ذلك الى ما روى عن محمد بن ابراهيم
ثم قدم مكة وطاف لعمرته في رمضان كان قارنا ولا هدى عليه قال انه غير مستلزم لذلك وان الحق
اشترط فعل اكثر العمرة في أشهر الحج لانه المتنع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج ووجوب
الشكر بالدم ما كان الا لفعل العمرة فيها ثم الحج فيها وهذا في القران كافي المتنع قال وما روى
عن محمد يراد به القارن بالمعنى القوي اذ لا شك في انه قرن أي جمع الا ترى انه في لازم القران
بالمعنى الشرعي المأذون فيه وهو لزوم الدم وفي اللازم الشرعي في المزوم الشرعي انتهى والذي
يظهر لي انه قارن بالمعنى الشرعي أيضا كما هو المتبادر من اطلاق قول محمد وغيره انه قارن
وبدليل انه اذا ارتكب محظورا بتعدد عليه الجزاء وقابته انه ليس عليه هدى شكر لان أداء

(اللهم) اني استغفرك لكل
ذنب خلقتني بسبب عتبي
عليك في احباس الرزق
علي وشكك ابني منك
واحرصني عنك ومبلي الى
عبادك بالاسكانة لهم
والتضرع اليهم وقد
استغني فـولك في محكم
كتابك فاستكانوا لربهم
وما تضرعون فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واخفهم
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب
لزمي بسبب كربة استغفرت
عندها بغيرك واستغفرت
عليها بسواك واستغفرت
بأحد فيها ذلك فصل يارب

لم يقع على الوجه المستنون المقرر في الشريعة من ايقاع أكثر العمرة في الأشهر فانه من وجه
في حكم من أفرد بعمرة في غير الأشهر ثم أفرد بالحج فانه ليس بقارن اجابا (السادس ان يكون
آفاقا ولو حكما فلا قران للمكي) اي الحقيقي (الا اذا خرج الى الآفاق قبل أشهر الحج قبل واولها
فيصح منه القران لصيرورته آفاقا حكما) (أي كما أنه لا يجوز القران للآفاق اذا دخل مكة
وصار من أهلها حكما هذا وفيه ان اشتراط الآفاق انما هو للقران المستنون لا لصحة عقد الحج
والعمرة وكذا تقديم العمرة على الحج في الأشهر كما تقدم والله اعلم (السابع عدم فوات الحج
فلو فاته لم يكن قارنا وسقط الدم) وفي عدة شرط لصحة القران مسامحة لا تخفى
فصل في أي فيما لا يشترط فيه (ولا يشترط لصحة القران عدم اللام) وهو النزول بأهله محرما
كان أو حلالا فهو على نوعين المأم صحح مبطل كما في المتنع اذا لم بأهله بعد عمرته والمأم فاسد
غير مبطل كما في القارن فاذا حرفت هذا (فيصح) أي القران ولا يسقط عنه دمه (من كوفي رجع
الى أهله بعد طواف العمرة) أي في أشهر الحج ثم عاد الى مكة لكونه محرما وان لم بأهله (ومن
مكي خرج الى الآفاق) أي ويصح القران من مكي خرج الى الآفاق ثم عاد الى مكة ففرق
وطاف لعمرته في الأشهر ثم حج من طافه فانه مع كونه لم بأهله صح قرانه لكونه محرما قال ابن
الهمام ومقتضى الدليل اشتراط عدم اللام للقران المأذون فيه وأما المصنف في السكينة
وأجاد بقوله واعلم أن اللام الصحيح البطل للحكم لا يتصور في حق القارن وأما اللام المفسد
مع بقاء الاحرام فهو لا يبطل التمتع الذي يشترط فيه عدم اللام فكيف يصح أن يقال انه
لا يشترط في القران أو يشترط فيه وكيف يصح تصوير مسئلة الكوفي وغيره دليل على ذلك لانه لم
يحصل منه اللام صحح ويمكن أن يجاب عنه بأنه قد يعتبر اللام الفاسد مانعا كما في المكي وال لازم
القول بصحة تمتع المكي اذا ساق الهدى ولم يسقه ولكن لم يخل من العمرة حتى اهل بالحج ولا
قائل به فهنا ايضا واعتبر المأم القارن لما صح قران المكي الخارج الى الآفاق فصح القول
بعدم الاشتراط وغيره انتهى والاظهر انه لما كان القران في معنى التمتع والتنع بشترط فيه عدم
اللام فيه هو اعلى انه لا يشترط عدم اللام في القران مع قطع النظر عنه يتصور فيه ولا يتصور
فتدبر (ولا احرامه) اي ولا يشترط ايضا احرام القارن (من الميقات) اي كما توهم من بعض
التون والروايات (فلو احرم بهما بأحدهما بعد الميقات) اي بعد مجاوزته (ولو من مكة) اي
داخلها (بصير قارنا ولكن مع الاساءة) كان حقه ان يقول لكن مع الحرمة والجزاء اذا احرم
بهما بعده لانه يجب عليه ان يحرم بأحدهما من الميقات ومع الاساءة اذا احرم بأحدهما لانه
يسن ان يحرم بهما منه (ولا تقدم احرام العمرة على الحج) أي على احرامه (فان قدمه عليها)
بأن احرم بالحج ثم احرم بعد ذلك بالعمرة فانه يكون قارنا بخلاف الان فيه تفصيلا (فان كان
أدخلها عليه قبل طواف القدوم بصير قارنا مسيا) أي لمخالفة السنة فيكره فعله لان السنة
تقديم احرام العمرة على الحج (وعليه دم الشكر) أي اتفاقا لانه في الجملة جمع بين العبادتين ولو
مع الاساءة (وان كان) أي أدخلها عليه (بعد انشروعه فيه) أي بعد شروعه في طواف القدوم
(ولو شوطا فهو أكثر اساءة من الاول) أي لانه أخره غاية التأخير حتى أدخلها بعد شروعه في
أفضل حجه (وعليه) أي مع هذا (دم شكر) عند شمس الاثمة فأي كل منه (وقيل جبر) وهو قول

وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واخفهم
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب
خلقتني عليه الخوف من
غيرك ودعاني الى التضرع
لاحد من خلقك أو استأثني
الى الطمع فيما عند غيرك
فأثرت طمعه في مصيبتك
استجلا بالماضي بديه وأنا اعلم
بحاجتي اليك كما لا غنى لي
عنك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واخفهم
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب
مثلت لي نعمي استقلاله
وصورت

صاحب الهداية وفخر الاسلام فلا يأتى كل منه (ويستحب له رفض العمرة) أى لمخالفة السنة قال ابن الهمام بعدما ذكر في القولين السابقين لم يرجح أحدهما وقولهم رفض العمرة في هذه الصورة مستحب يؤنس به في أنه دم شكر (وكذا) أى يستحب له رفض العمرة أيضا لمخالفة السنة لكنه لا يؤمر بذلك حتما فان رفضها قضاءها وعليه دم لرفضها وهو دم جبر بلا شك ولو لم يرفضها ومضى فهو مسمى ويحصى حكمه وهذا كله (ان كان) أى ادخلها عليه (بعد الطواف) أى طواف القدوم (أو أكثره) فيلزمه العمرة فان مضى فيها جاز ويصير مسيا أكثر اسادة ممن أدخلها قبل أن يطوف للقدوم وعليه دم بمجمعه بينهما اتفاقا لكن اختلفوا أنه دم جبر أو شكر فصحح الاول صاحب الهداية واختاره فخر الاسلام وتبعهما المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أى كفاوة (وقيل شكر) أى دم نسك وهو قول شمس الانبيا وقاضيان والمحبوب وصاحب البدائع (وان أدخلها بعد الوقوف) أى بعرفة (لم يكن قارنا) لكن يلزمه العمرة ويلزمه رفضها اتفاقا (وعليه دم رفضها ولا) لكن ان رفضها يجب دم لرفضها وعمرة مكانها وان مضى فيها أجزأه وعليه دم جبر فقوله (وعليه رفضها حتما) أى وجوبا كان حقه التقديم ثم هذا الادخال السابق (سواء أحرمت بها قبل الحلق) أى ولو قبل يوم النحر (أو بعده) أى بعد الحلق (ولو في أيام التشريق) وكذا قبل طواف الزيارة وأما إذا أهل بالعمرة بعد الحلق أو بعد الطواف أو بعدهما على ما يدل عليه كلام الزيلعي حيث قال يجب عليه دم لأنه قد جع بينهما في الاحرام أو في بقية الافعال ثم قال فان قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة الا بعد تمام التحلل من احرام الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج فبصير جامعا بينهما فاعلا وان لم يكن جامعا بينهما احراما فيلزمه الدم لذلك ثم قيل لا يرفضها ويمضى فيها كما ذكر في الاصل وقيل انه ليس بمجرى على ظاهره وان معنى قوله لا يرفضها أى لا ترفض من غير رفض صكها في العناية والكفاية وقال في البحر قال مشايخنا يرد به انه يمضى في احرام العمرة لا في افعالها لانه نهي عن العمرة في هذه الايام والعمرة عبارة عن الافعال فلا يلزمه رفض احرامها بل رفض افعالها وان مضى في افعالها لا شيء عليه لانه اذا ما كما التزم قال في الكبير وقوله لا شيء عليه فيه نظرا لما صرح هو وغيره ان عليه دما كما سيأتي قلت فيه ان عليه دما لادخال العمرة على الحج لا لافعالها في أيام التشريق فلا شيء كالوجه على الظهيرة من عدم لزوم الدم سواء طاف لها في أيام التشريق أو لم يطف والحاصل ان الاصح وجوب الرضا فان رفضها فعليه الدم والقضاء وان لم يرفضها فعليه دم جبر لجمعه بينهما كما في الفتح والبحر وغيرهما ومنه يعلم مسألة كثيرة الوقوع لاهل مكة وغيرهم انهم قد يعترفون قبل أن يسفوا لجمعهم فانهم والله أعلم

فصل في بيان أداء القران اذا دخل أى القارن (مكة بدأ بأفعال العمرة وان أخرها في الاحرام) أى ذكرها واحراما (فيطوف لها سبعا ويضطبع) وفي نسخة مضطباعه أى في جميع طوافه (ويرمل في الثلاثة الاول ثم يصلي ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة) وهذه افعال العمرة بكاملها الا انه ممنوع من التحلل عنها لكونه مجرما بالحج معها فيوقف تحمله على فراغه من افعالها ايضا وكذا قال (ثم يطوف للقدوم) وهو من سنن الحج (ويضطبع فيه ويرمل ان قدم

السعي) أى أراد تقديمه وهذا ما عليه الجمهور لما قلوا من ان كل طواف بعده سعى فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القران بطوف طواف القدوم ويرمل فيه ايضا لانه طواف بعده سعى وكذا في خزائنه الاكل وانما الرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا كان أو قارنا وأما حلقه الزيلعي عن القاية للسروجي من انه اذا كان قارنا لم يرمل في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة فمخلاف ما عليه الاكثر (ثم يقيم حراما) أى محرما لان أو ان تحلله يوم النحر فان حلقه يكون جنائته على احرامين لما في المحيط والتمني عن محمد فان طاف للعمرة ثم حلق فعليه دمان ولا يصل من عمرته بالحلق كالتمتع اذا ساق الهدى وفرغ من افعال العمرة وحلق يجب عليه دم ولا يتحلل بذلك من عمرته (وحج كالمفرد) أى في بقية افعاله والحاصل ان القارن عليه طوافان ومعيان لكن السنة ان يكونا مرتين كما ذكره من انه يأتى أولا بطواف العمرة ثم بسبعها ثم بطواف القدوم ثم بسعى الحج موافقا لفعاله صلى الله عليه وسلم (ولو طاف طوافين) أى متواليين متقدمين (وسعى سعين) أى متأخرين متتابعين أو متعاقبين وكذا الحكم فيهما اذا كانا مرتين (للعمرة والحج) أى اجمالا (ولم ينو الاول) أى من الطوافين (للعمرة والثاني للحج أو نوى على العكس) أى بأن نوى الاول للقدوم والثاني للعمرة (أو نوى طواف الطواف) أى فيهما (ولم يعين) فيه ان هذا هو عين الاول فتأمل فان الطواف العارى عن مطلق النية لا يسمى طوافا في الشريعة ثم لا يلزمه تعين النية بل مطلقةا ويسن التعيين (أو نوى طواف آخر) أى في الطوافين أو في أحدهما (تطوما) أى كان ذلك الآخر نفلا أو سنة (أو غيره) أى نذرا أو طواف افاضة أو وداع (يكون الاول للعمرة) أى معتبرا (والثاني للقدوم) أى متعينا (وكره له ذلك) أى ذلك الجمع لمخالفة السنة من وجوه كثيرة

فصل في هدى القارن والمتمتع يجب (على القارن والمتمتع هدى شكر الما وافقه الله تبارك وتعالى للجمع بين النسكين في أشهر الحج بسفر واحد) وهذا عندنا وهو عند الشافعي دم جبر لما حقق في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام (وادناه) أى ادنى الهدى هنا (شاة) باجتماع الفقهاء الا ان الجزور افضل من البقرة وهى افضل من الشاة (وكل ما هو اعظم) أى اسم او اختم قيمة (فهو افضل) لصرفه في طريق المولى فالاعلى والاغلى هو الاولى (والافضل لهما) أى القارن والمتمتع (سوقه معهما ولكل منهما ان يأكل) أى استحبها (من هديه ويطم) أى منه (من شاء غنيا أو فقيرا ويستحب) أى لصاحب الاضحية (ان يتصدق بالثالث ويطم الثالث) أى بأن يطبخه ويطعمه (ويدخر) أى يحفظ (الثالث) ذخيرة له ولعاليه (أو يهدي الثالث) أى يعطيه ويهديه لأقربائه وجيرانه وأحبائه ولو كانوا غنيا وهو يدل من يطم وان كان ظاهر كلام البدائع انه يدل من يدخر (ولا يجب التصديق بشئ منه) أى من هدى المتمتع والقران (ويسقط) أى وجوب الدم (بالذبح) أى وبالاعطاء أو بالباحة أو بالتخية (فلو سرق بعد الذبح لم يجب غيره وشرائط وجوبه) أى وجوب الهدى (القدرة عليه) أى على عينه أو ثمنه وعينه موجودة (وصحة القران والمتمتع) (الساقى) (والعقل) أى على تقدير صحة حج المجنون (والبلوغ) أى لعدم الوجوب على الصبي غير الوغيرة (والحرية فيجب على المملوك الصوم) لقدرة عليه (لا الهدى) لانه اذا لم يصم يجب عليه في ثمنه ان يذبحه

ياخير الغافرين (اللهم) انى استغفرك لكل ذنبى وأسألك ان تغفر لى ما احدثت على من مظلالم العباد قبلى فان لعبادك على حقوقا ومظالم وانابها مرتين (اللهم) وان كانت كثيرة فانه فى جنب عفوك يسيرة (اللهم) ايسر عبادك من عبادك او امة من امة ما كنت له مظنة عندي قد غصبت عليها في ارضه او ماله او عرضه او بدنه او فاب او حظه هو او خصمه يطالبني بها ولم استطع ان ارد لها اليه ولم استحلها منه فأسألك بكرمك وجودك

لى استغفاره وقلته حتى ورطنتى فيه فصل يارب وسئل وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واخبره لى ياخير الغافرين (اللهم) انى استغفرك لكل ذنب جري به قلبك واحاط به علمك فى وعلى الى آخر عمرى وجميع ذنوبى كلها اولها وآخرها عداها وخلفها قبلها وكثيرها صغيرها وكبيرها حقيقها وجلبها قديمها وحديثها سرها وجهرها وعلانيتها ومانا مذنب فى جميع عمرى فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واخبره لى

بعد العتيق (ويختص) أي جواز ذبحه (بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه في غيره أصلاً وأما المكان المسنون ففي المبسوط أن السنة في الهدايا أيام النحر متى وفي غير أيام النحر ذكاة هي الأولى انتهى والظاهر أن المروة أفضل مواضع مكة لهذا المعنى (والزمان) أي ويختص جواز ذبحه بالزمان أيضاً (وهو أيام النحر) حتى لو ذبح قبلها لم يجز ويجوز ذبحه بعد أيام النحر والتشريع قال ابن التمام والمراد بالاختصاص يعني بأيام النحر من حيث الوجوب على قول أبي حنيفة والأودح بعدها جزأاً لأنه نارك لو أوجب وقبلها لا يجزى بالإجماع وعلى قولهما في القبلية كذلك وكونه فيها هو السنة عندهما (وأول وقته) أي زمان جواز هذا الدم (طلوع الفجر من يوم النحر فلا يجوز قبله) أي اتفاقاً (وأخراً من حيث الوجوب) أي عند الإمام وكذا من حيث السنة عند صاحبه وغيرهما من الأئمة (غروب الشمس من آخر أيام النحر) ولكن أولها أفضلها (وفي حق السقوط) أي عن الذمة (لآخره) أي في حق الاعتداد باعتبار الزمان إلا أنه مقيد بالمكان (والوقت المسنون) أي أوله (بعد طلوع الشمس يوم النحر ويجب أن يكون) أي الذبح (بين الرمي والخطي) أي في حق القارن والمتنع (ويسن الذبح) أي ذبح الهدايا (في أيام النحر يعني ويجوز بكفة والحرم كله) إلا أنه يكره لما سبق من السنة (ولومات) أي القارن أو المتنع القادر على الهدى (قبل الذبح فعليه الوصية به) أي وجوباً فيعتبر من الثالث (فإن لم يوصى سقط) أي وجوبه عن الورثة (وإن تبرع عنه الوارث صح) أي تبرعه وحقق وجوبه عنه لكن بناء على الرجاء كما في الوصية بالحج وأما قوله في الكبير إذا مات قبل إراقة الدم سقط عنه الدم إلا أن يوصى به فيعتبر من الثالث أو تبرع عنه الورثة ففيه بحث ظاهر في فصل في بدل الهدى إذا عجز القارن أو المتنع من الهدى أي هدى القرآن أو التمتع (بأن لم يكره في ملكه فضل) أي مال زائد (من كفاف) أي ما يكفيه من الخلق في كفاية العيشة (قدر ما يشتري به الدم) أي من النقود والعروض (ولا هو) أي الدم أو الهدى بعينه (في ملكه) وسيأتي في آخر الفصل تمام تفصيله (وجب الصيام عليه عشرة أيام) أي كاملة بحجة (فيصوم ثلاثة أيام قبل الحج) الأولى في الحج كما قاله سبحانه وتعالى والمراد في شهره وكأنه أراد قبل إحرام الحج بالنسبة إلى المتنع لكنه مناقض بقوله الآتي بعد إحرام العمرة وسيأتي الكلام عليه مفصلاً (وسبعة بعده) أي إذا رجع كما في الآية وهو يشعل رجوعه وانصرافه من جهة يعني إذا فرغ من أضاعه كإذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله واتباعه ويقتل رجوعه ووصوله إلى أهله وبلده كما خصه به الشافعي رحمه الله واتباعه بقوله في الكبير وسبعة إذا رجع إلى أهله ليس في محله اللاتقي به (وشرائط صحة صيام الثلاثة) أي من القرآن والتمتع غائبة وهي (أن يصوم الثلاثة بعد الإحرام بهما في القارن) أي في حقه خاصة بخلاف المتنع فإن فيه خلافاً كما سيأتي فلو صام الثلاثة ثم قرن لا يجوز صومه بالإجماع وأما إذا أدخل أحدهما على الآخر فالظاهر أنه كذلك لكن اختلفوا فيه كما اختلفوا في التمتع كما يستفاد من قوله (وبعد إحرام العمرة في التمتع وإن يكون) أي صيام الثلاثة (في أشهر الحج) فلو قرن قبل أشهر الحج وصامها لم يجز ولو صام بعد ما دخل الأشهر جاز بعد تحقق الإحرام ثم اعلم أن كل ما هو شرط في صوم القارن فهو شرط في صوم المتنع بخلاف الإحرام الحج فإنه ليس بشرط لصحة صوم التمتع في ظاهر المذهب على قول الأكثر

وسبعة ما عندك أن ترضيهم
عني ولا تجعل لهم على شياً
منقصاً من حسناتي فإن
عندك ما يرضيهم عني وليس
عندي ما يرضيهم ولا تجعل
يوم القيامة لسيئاتهم على
حسناتي سيلاً فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد وأخبره
لي يا خير الفافرين استغفر
الله العظيم الذي لا اله الا
هو الحى القيوم واتوب
اليه استغفاداً يزيد في كل
طرفه من ونحر بكفة نفس
مائة ألف ضعف بدوم
مع دوام الله ويبقى مع بقائه
الله الذي لا فناء

بل بش. قرطبان يكون بعد إحرام العمرة فقط فلو صام المتنع في أشهر الحج بعدما أحرم بالعمرة قبل أن يحرم بالحج جاز لأن وجود الإحرام حالة صوم الثلاثة شرط في جواز صوم القرآن وأما صوم المتنع فلا كثر على عدم اشتراط ذلك في البدائع وهل يجوز له بعدما أحرم بالعمرة في أشهر الحج قبل أن يحرم بالحج قال أصحابنا يجوز سواء طاف لعمرة أو لم يطف انتهى وهو ظاهر في هذا المعنى لكن ليس بصريح في المدعى إذ يمكن حمله على المتنع الذي أتى الهدى وهكذا ذكره في المدارك فله صيام ثلاثة أيام في وقت الحج وهو أشهر ما بين الإحرامين إحرام العمرة وإحرام الحج وإذا ما في شرح الكز ووقته أشهر الحج بين الإحرامين في حق المتنع انتهى وفيها ما سبق من جهة المبنى مع ما في عبارة همام إنهم أنه لا يصح صومه بعد الإحرام بالحج وليس كذلك لما سيأتي من أنه هو المستحب أو المتعين وأما ما في مناسك الأبرار وفي المختار وشرحه الاختيار من أنه إن لم يجد صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفته وإن صامها قبل ذلك وهو محرم فظاهر أنه لا يجوز صومه حال كونه حلالاً اللهم إلا أن يحمله على قولهما وهو محرم على أنه قد أحرم بالعمرة كما قال غيره من شرط اجزائها وجود الإحرام بالعمرة في أشهر الحج ولا يخفى بعده وقد ذكر إمام الهدى أبو منصور المازريدي أن القياس أنه لا يجوز الصوم ما لم يشرع في الحج يعني قياساً على القرآن ولأن إحرامه بالحج هو السبب لأن يكون متمتعاً بوجه عليه الصوم فإنه بمجرد أن يريد الحج بعد عمرته في الأشهر لا يسمى متمتعاً وهو قول زفر والشافعي فلا يحوط أن لا يصوم الثلاثة إلا بعد إحرامه بالحج لأنه جاز اتفاقاً بخلاف صومه بين الإحرامين وإيضاً في الآية الشريفة دلالة واضحة على هذا المعنى حيث قال في منع بالعمرة إلى الحج أي منضممة إلى إحرامه فما استيسر من الهدى فهذا صريح في كون التمتع هو السبب للهدى أصالة وللصوم نسبة لا مجرد جزئ منه إذ يمكن تخلف الجزء الآخر عنه هذا وقول المازريدي أن القياس عدم جواز الصوم ما لم يشرع في الحج بقيدان القيس عليه وهو القرآن لا يكون فيه خلاف ثم القرآن قيس على التمتع المذكور في الآية فيتمين أن يكون حكمهما واحداً وهو يتوقف على الجمع الذي قدمناه فمن فرق بينه وبين من قرن فعليه البيان وأما ما قيل من أن السبب هنا مركب فيكون وجود الجزء الأول حيث يتوقع وجود الجزء الثاني فتقضى بكفارة اليمين حيث لم تصح بمجرد حصول اليمين قبل الحنث فإن الحنث المترتب على اليمين هو السبب كما أن هنا الحاق الحج بالعمرة هو السبب في التمتع وكذا الحاقه بهما وعكسه في القرآن والله سبحانه وتعالى أعلم ثم اتفق الأصحاب على أن من الاستحباب أن يصوم ثلاثة أيام متوالية بعد الإحرام بالحج آخرها يوم عرفته لكن إن كان يضعفه الصوم في يوم التزوية ويوم عرفته عن الخروج والوقوف والدعوات فالمستحب تركه وتقدمه على هذه الأيام حتى قبل يكره الصوم فهما إن كان يضعفه عن القيام بهما قال في الفتح وهو كراهة تنزيه اللهم إلا أن يسمى خلقه في وقته في محذور وعن عطاء من أظن يوم عرفته لينتقوى على الدماء كان له مثل أجر الصائم انتهى وأقول بل أقوى لأن نية المؤمن خير من عمله مع ما فيه من زيادة الخير بسبب الفطر كما ورد ذهب المفطرون بالأجر اليوم حيث قاموا بخدمة الأخوان في السفر من ضرب الخبيثة وسائر الهنة وضعف الصائمون عن القيام بصالحهم والحاصل أن كلا آخر صيام هذه الثلاثة إلى آخر وقتها فهو أفضل لاحتمال

ولا زوال ولا انتقال للمكة
أبدلاً بين ودهر الداهرين
سرمداً في سرمد استحب
يا هو (الله) أجمع له دماء
وافق أجابة ومسألة
وافقت منك عطية أنك
على كل شئ قدبر (الله)
صل على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد وصحبه وسلم
تسليماً كثيراً صلاة دائماً
بدوامك باقية بقائك
لا تمتهى له سادون علمك
صلاة ترضيك وترضيه
وترضى بها عنا يارب
العالمين وسلم كذلك والحمد
لله على ذلك سبحانه ربك
رب الدرة عما يصون وسلام
وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين

القدرة على الاصل (وان يقع) أي تمام هذا الصيام (قبل يوم الحر) فان لم يصم أصلاً أو صام يوماً أو يومين حتى دخل يوم النحر قد غاب البدل وهو الصوم ووجب الاصل وهو الهدى ولا يسقط عنه مدة عمره فتي قدر عليه أراقه بركة ولا يجوز له أن يصوم الثلاثة في أيام النحر والتشريق وبعدها لقوات الوقت (وأن ينوي) هذا الصوم (من الليل) فلو نوى قبل غروب الشمس أو بعد طلوع الفجر لم يجزه كما أنه في جميع الكفارات في الحج وغيره لا بد من النية بالليل (وان يكون ما جزا عن الهدى في أيام النحر) الاظهر ان يقال وان يكون غير قادر على الدم وقت الحلق أو التقصير فإنه اذا قدر عليه فيها بعد تحله لم يضرم حيث يصح صومه كإسبا في مصرجا في كلامه (فلا يعتبر قدرته قبلها) أي قبل أيام النحر (ولا بعد ما فلو صام الثلاثة وهو قادر) أي على الدم قبل ان يشترع في صوم الثلاثة أو في خلالها أو بعد ما صام كلها (ثم يجزي يوم النحر) أي قبل حلقه (جاز صومه ولو صام) أي الثلاثة (فغيراً) أي ما جزا (ثم أبصر) أي قدر على الهدى (يوم النحر) أي فيه تفصيل (فان كان) أي اقتداره (قبل الحلق بطل الصوم) أي حكمه (ووجب الدم) أي لقدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل كما لو وجد الماء في خلال التيمم أو بعده قبل الصلاة (وان كان) أي اقتداره على الدم (بعده) أي بعد الحلق أو التقصير وأو في أيام النحر (صح الصوم) أي حكمه كواجب الماء بعد ما تيمم وفرغ من صلاته (ولا شيء عليه) أي ولا يجب عليه الهدى لاستقرار البدل في موضع الاصل ولا يجمع بين البدل والمبدل تأمل (وان لم يخال حتى مضت أيام النحر فأبصر) أي قدر على الهدى (لم يجب الهدى وأجزأ صومه) وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه لأن الذبح موقت بأيام النحر فإذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلا هدى فيكأنه تحلل ثم وجد الهدى وزاد في الكبير وان يكون ادؤه على الوجه المستوفى فلو أداها على غير وجه السنة بأن أحرم القارن بالعمرة بعد طواف القدوم فلا يجوز له الصيام وعليه دم كما مرو كذا المكي اذا قرن أو تمتع فإنه مسمى وعليه دم جبر ولا يجوز له الصوم وان كان ميسراً لا يجد عن الهدى كما صرح به في السراج الوهاج وغيره والاصل ان الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجبر فاحفظ هذه الكلية لنفسك في كل قضية ومن المشروط أيضاً ان يقع صومه في أشهر الحج من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام القابل في وقت الحج لم يجزه كما صرح به في المنافع وأما الاحرام في أشهر الحج بالقران أو التمتع فليس يشترط بل لو أحرم قبلها وطاف للعمرة فيها أكثره فيها جاز (وأما صوم السبعة بشرط صحتها تنبئت النية) أي كسائر الكفارات (وتقديم الثلاثة) أي لتكون السبعة معها عشرة كاملة (وان يصوم) أي السبعة (بعد أيام التشريق) أي حرمة الصوم في أيامه وقد صرح في البدائع والبحر ان آخره لا يجوز صومها في أيام النحر والتشريق (ويستحب أن يصوم الثلاثة متتابعة آخرها يوم عرفة) كما مر (ولا يجب التتابع فيها ولا في السبعة ولكن يستحب) أي في السبعة كما في الثلاثة (ويجوز صيام السبعة) أي بعد الفراغ من أفعال الحج فإنه لا يجوز قبله بالأجاء (بكرة) وكذا في غيرها قبل الرجوع إلى الأهل عند ما ساءل نوى الإقامة بكرة أو لم ينو (والأفضل) أي المستحب (ان يصومها بعد الرجوع إلى أهله) أي خروجها عن خلاف الشافعية وأما ان نوى الإقامة بكرة جاز له صوم السبعة بكرة أجماعاً وقال ابن الهمام وأما صوم السبعة

فلا يجوز تقييده على قصد الرجوع من منى بعد اقام على الواجبات لأنه معلق بالرجوع انتهى وفيه ان المراد بالرجوع في الآية عند علمائنا هو الفراغ من الحج سواء رجع من منى أو أقام بها وعند الشافعي هو الرجوع إلى أهله تقييده بالرجوع من منى لا قائل به والله أعلم ثم أصل انه اذا قرن العبد أو تمتع ولم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر فحطل فعليه ضمان إذا هتك دم للقران أو التمتع ودم لاحتلاله قبل الذبح كذا ذكره في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالعبد فان حكم الحر كذلك في تعدد الدم وان عجز القارن والتمتع عن الهدى والصوم بأن كان شيئاً فتابى على ذمته ولا يجوز له الفدية عن الصوم كذا في شرح الزيارات للعسائي وفيه بحث لأنه اذا كان ما جزا عن الهدى انتقل حكم الوجوب إلى الصوم واذا عجز عنه فالتباس ان يجزئه الفدية عنه كما في الصوم والافلامعني لبقائه على ذمته فينبغي ان يسقط عنه الصوم كما قالوا فيمن صام الثلاثة وتمكن من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم أولى بأن يسقط عنه الدم والله أعلم ثم اختلف أصحابنا في تعريف حد الغنى في باب الكفارات فقال بعضهم قوت شهر فان كان عند أقل منه جازله الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عند قوت يوم وليلة لم يجز له الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدار ما هو الواجب عليه وهو موافق لما روى عن أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله أنه اذا كان عنده قدر ما يشتري به ما وجب وليس له غير لا يجوز له الصوم وقال بعضهم في العامل يده أي الكاسب يمك قوت يومه ويكفر بالباقي ومن لم يعمل يمك قوت شهر على ما ذكره الكرماني وهو تفصيل حسن الا ان هذا اذا لم يمكن في ملكه عين المنصوص لأنه ان كان في ملكه فلا يجوز له ان يصوم كما صرح به في الخلاصة والبدائع ولو كان عليه دين كازكره بعضهم ومن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله ان كان له فضل من مسكنه وكسونه من الكفاف وكان الفضل مائتي درهم فصاعداً لا يجوز له الصوم

فان فصل في قران المكي لاقران لاهل مكة أي حقيقة أو حكماً (ولاهل المواقيت وهم الذين منزلهم في نفس الميقات) وكذا من حاداهم من غيرهم (ولاهل الحل وهم الذين بين المواقيت والحرم) وهذا قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والاشارة إلى التمتع وفي معناه القران (من قرن منهم) أي ولو باضافة أحد النكسين إلى الآخر (كان مسياً وعليه دم جبر) أي كفارة لساكنه حتماً لان قرانه غير مسنون ليكون عليه دم شكر (ويلزمه رفض العمرة) أي لئلا يكون عمله مخالفاً لسنة (فاذا رفضها فعليه دم الرض) وهو دم جبر (وان لم يرفض) بأن مضى عليها (قدم الجمع) أي مع الاساءة عليه وهو دم جبر كما سبق وأيضاً ان جنى جناية قبل الرض يلزمه ما يلزم القارن الآفاق (ولو دخل الآفاق في مكة في أشهر الحج بعمرة فأفسدها) أي يجمعها قبل طواف العمرة وأتمها (ثم أحرم بكرة) أي منها وفي حكمها أرض الحرم كلها (بعمرة وجدة) أي مما أوتدأخلاً (رفض العمرة) ومضى في حجه وعليه عمرة ودم (لأنه صار كالكي) أي حكمها في منع من القران (ولو خرج) أي تائباً (إلى الآفاق ففرن) أي بعد ما عتمر في أشهر الحج فأفسدها وأتمها ففرن (كان قارناً) أي مسنوناً (ولو خرج المكي) ومن في معناه (إلى الآفاق قبل أشهر الحج) وهذا بخلاف (وقبل ولو فيها) أي ولو خرج في الأشهر وبدل عليه ما سبق (صح)

(ثم) وقفت على فدية أخرى من هذه الاستغفارات بعينها كرفي أولها أنها صروية عن سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه وأنه كان يستغفر بها صر كل ليلة (وذكر) ان الاصهار أفضل أوقات الاستغفار إلى طلوع الفجر (وذكر) أن أهم الاستغفار ان يكون سبعين مرة وأورد فيها أحاديث وآثاراً وقد أثبت رجاء الانقطاع بها فان وقف على ذلك أحد من أخواني المسلمين واتفّع به فأتانا أسأله ان لا ينصاني من دمايه

(ثم) الاستغفارات المتقدمة المنسوبة إلى سيدنا الحسن البصري رضي الله عنه نقلها من عدة نسخ ورايت في بعض نسخها عن محمد بن اسامة رضي الله عنه ونقصت من ترجمته فلم أظفر بها قال انه مجسن مظلوماً رأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فأمره بملازمة هذه الاستغفارات وعلى من يقرأ كل عشرة منها في يوم أن يبدأ يوم الجمعة ويصوم يوم الخميس وذاكراته واغلب عليها على الوجه الذي أمر به فبجاء الله عن ظلمه وخلصه من مجنونه

قرانه وزمه دم شكر) والحاصل ان المكي ممنوع من ان يقرن بمكة واما اذا خرج الى الآفاق بأن جاوز الميقات قبل اشهر الحج او بعدها وقرن صح قرانه ويكون مسنونا ولا يبطل بالاسام بأهله لانه لا يشترط لصحة القران عدم الاسام كالكوفي اذا قرن ثم عاد الى الكوفة فلم يبطل قرانه كذا هنا وقد المحبوبي وصاحب المبسوط بأن المكي انما يصح قرانه اذا خرج من الميقات الى الكوفة مثلاً قبل دخول اشهر الحج اما اذا خرج بعد دخولها فلا قران له لانه لم يدخل اشهر الحج وهو داخل المواقيت فقد صار ممنوعاً من اقران شرطاً فلا يتغير ذلك بخروجه من الميقات هكذا روى عن محمد بن علي السجستاني وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والكافي والمجمع وغيرهم بقولهم المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن صح قرانه قال في البحر وهو محمول على ما قاله صاحب المبسوط والمحسوبي لكن قال ابن الهمام قد يقال انه لا يتعلق به خطاب المنع بل مادام بمكة فاذا خرج الى الآفاق التحق بأهله لمعارف ان كل من وصل الى مكان صار ملحقاً بأهله كالأفاقي اذا قصد بستان بنى طامر حتى جازله دخول مكة بالا حرام وغير ذلك فاطلاق المصنف أي صاحب الهداية هو الوجه انتهى والظاهر أن في المسئلة خلافاً لما في الكرماني قال ابن جماعة من محمد اذا دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة أو داخل الميقات ثم خرج لم يصح قرانه عند ابن حنيفة وهو الصحيح قال في البحر وتقييده بقوله عند ابن حنيفة يقتضي ان يصح عندهما وأما ما في المنك الفارسي من ان المكي اذا خرج الى الميقات وأحرم بعمرته وجدة معاقته برفض العمرة في قولهم في البحر انه محمول على ما اذا خرج الى الميقات بعد ان دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة

باب التمتع

وهو في اللغة بمعنى التلذذ والانتفاع بالشيء وفي الشريعة كما قال (وهو الترفق) أي لغير المكي (بأداء النسكين) أي العمرة والحج في أشهر الحج في سنة واحدة من غير الملام أي بأهله بينهما الملاما صحيحاً أي بأن يكون حاله نحره من عمرته وقبل شروعه في حجته وزاد بعضهم في سفر واحد كما ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون بأحرام مكي للحج وانما سمى متمتعاً لانتفاعه بالقرب الى الله تعالى بالعبادتين كما اختاره المصنف أو لتمتعهم بمحظورات الاحرام بعد نخله من العمرة أو لانتفاعه بسقوط العود الى الميقات ولا بعد أن يقال لتمتعهم بالحياة حتى أدرك احرام الحجة (وهو أفضل من الافراد) أي عندنا في الروايات المشهورة وهو الصحيح في شرح المنظومة أن التمتع أفضل من الافراد بالاجماع بين أصحابنا في ظاهر الرواية والله أعلم

فوفصل في شرائطه وهو أحد عشر شرطاً (الاول أن يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج) فلو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً في رمضان ثم أعاده في شوال وحج من عامه لم يكن متمتعاً اتفاقاً أما عند الكرخي ومن وافقه فلانه لا يرتفع الاول بالأعادة وأما عند أبي بكر الرازي ومن معه ان كان يرتفع الاول بالأعادة لكن لا يكون متمتعاً لأنه نص عليه محمد في الاصل والحيلة لمن دخل مكة بعمرته قبل الاشهر يربد التمتع أو القران أن لا يطوف بل يصبر الى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف طوعاً وقهر من العمرة على ما تقدم ولو طاف الكل أو أكثره ثم دخلت أشهر الحج فأحرم بعمرته أخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً عند الكل لانه صار

(حكمه)

حكمه حكم أهل مكة بدليل انه صار ميسرته ميسرته قال الكرماني الا ان يخرج الى أهله أو ميقات نفسه على ما ذكره الطحاوي ثم يرجع محرماً بالعمرة انتهى والظاهر أن هذا الحكم بالنسبة الى الآفاقي الذي صار في حكم المكي بخلاف المكي الحقيقي فانه ولو خرج الى الآفاق في الاشهر لا يصير متمتعاً مسنونا لما سبق ولم يأت في من اشتراط عدم الاسام في التمتع هذا والظاهر أن التمتع بعد فراقه من العمرة لا يكون متمتعاً من اتيان العمرة فانه زيادة عبادة وهو وان كان في حكم المكي الا ان المكي ليس ممنوعاً عن العمرة فقط على الصحيح وانما يكون ممنوعاً عن التمتع كاتقدم والله أعلم (الثاني ان يقدم احرام العمرة على الحج) وهذا مستغنى عنه بقوله (الثالث ان يطوف للعمرة كله أو أكثره) أي في أشهر الحج (قبل احرام الحج) فلو لم يطوف قبل احرام الحج أو طاف أقله ثم طاف كله أو أكثره الباقي بعد احرامه للحج لا يكون متمتعاً بل قارناً ولو طاف أكثره قبل احرام الحج وأقله بعده كان متمتعاً (الرابع عدم اساءة العمرة) فلو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم أساءها وأقام على الفساد وحل منها ثم حج من عامه ذلك قبل أن يقضيها لم يكن متمتعاً أو قضى عمرته وحج من عامه فقيه تفصيل محله الكتب المبسوطة (الخامس عدم اساءة الحج) فلو لم يفسد عمرته بل أساء حجته لم يكن متمتعاً (السادس عدم الاسام) أي النزول بالاهل الملاما صحيحاً وهو أن يرجع الى وطنه حالاً أو العبرة بالمقام والتوطن لا بالولد والمنشأ ووجود الاهل فيصير متمتعاً الآفاقي وان كان معه أهله ولا يصح من المكي وان لم يكن له أهل (فان حل) أي الآفاقي (من عمرته) أي في الاشهر (ورجع الى أهله ثم حج) أي ولو من عامه (لم يكن متمتعاً ولو رجع قبل الطواف أو بعده قبل الخلق ثم عاد) أي رجع الى حال كونه محرماً بعمرته (وحج) أي من عامه (كان متمتعاً) أي لعدم صحة الاسام كما قال (وهذا هو الاسام الفاسد) أي الغير المعتبر في منع الشرع للتمتع (وهو ان يرجع حراماً الى وطنه) وهو أعم من أن يكون محرماً بعمرته أو وجهه والحاصل أن الاسام صحيح وهو يبطل التمتع بالاتفاق وفاسد وهو لا يبطله عندهما خلافاً لمحمد وتفسير الاول ان يرجع الى وطنه وأهله بعد أداء العمرة حالاً ولا يكون العود الى مكة مستحقاً عليه ثم يعود الى مكة ويحرم بالحج وقال الفارسي وعند محمد ليس من ضرورة صحة الاسام كونه حالاً ولكن شرطه أن لا يكون العود مستحقاً عليه وفيه اشكال لان عدم استحقاق العود شرط عندهما الا أن يقال المعتبر عنده الاستحقاق والفروض بأن ترك أكثر طواف العمرة لا الواجب بأن ترك الخلق وأما عندهما فيعتبر الاستحقاق المفروض والواجب وكذا المنع عند أبي يوسف لان الخلق في الحرم مستحب عنده وتفسير الثاني أن يعود اليه جراماً ويكون العود مستحقاً عليه وجوباً أو استحباباً ولهما تعريفات كثيرة مبسوطة في محلها (والرجوع الى داخل الميقات بمنزلة مكة) أي بمنزلة رجوعه الى مكة وقد سبق حكمه (والى خارجة) أي والرجوع الى خارج الميقات حال كونه (غير بلده قبل هو كمكة وقيل هو كصره) أي من الآفاق (السابع أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج) بالرفع أي وان يكون الحج معها (في سفر واحد ولو رجع الى أهله قبل اتمام الطواف ثم عاد وحج فان كان أكثر الطواف في السفر الاول لم يكن متمتعاً) لانه اجتمع له نسكان في سفرين (وان كان أكثره في الثاني) أي من سفره (كان متمتعاً) هكذا أطلقه قاضيان ولم يحمله الى قول احد من الأئمة بل ذكر حكماً مسكوتاً فيه وكذا أطلق في المحيط والمبسوط ولم يحك فيهما خلافاً

الصالح وبشركني في استغفاره لعل الله يفرلنا أجمعين

(فصل) ما اذا كان اليوم الثاني من ذي الحجة صلى الصبح بمكة وتوجه الى منى ان كان محرماً بالحج وحده أو بالحج والعمرة فان لم يكن تقدم له احرام أحرم بالحج وفل ما تقدم في صفة الاحرام فان أراد تقديم سعي الحج فليطفط واما فلا يرمل في الاشواط الثلاثة الاول ثم يمشي في الباقي على هيئته ويصلي ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا فيسعي بين الصفا والمروة سبعاً أشواط ويدعو

بالادعية التي تقدم ذكرها ثم يتوجه الى منى ويعطى بها خمس صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم التاسع ويقول اذا وصل منى (اللهم هذي منى فامنن على عابديها به على أوليائك وأهل طاعتك سبحان الذي في السما مرثه سبحان الذي في الارض سطونه سبحان الذي في البحر سبيله سبحان الذي في النار سلطانه سبحان الذي في الجنة رحته سبحان الذي رفع السماء ووضع الارض بقدرته سبحان الذي لا منجأ ولا ملجأ

فقول المصنف (وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المشاهير) أي وأما على قولهما المشهور
 عنهما فلا ما صرح به غير واحد أن من طأ إلى أهله بعد الطواف كله قبل الحلق ثم رجع وحج
 فانه متمتع عندهما ولا يرد على ما ذكرنا قولهم في تفسير التمتع هو الترفق بأداء النسكين في سفر
 واحد لأن من قبله كما صاحب الهداية صرح بنفسه أن بالعود محرما لا يطل غنمه فعلم أن
 أداءهما في سفر واحد ليس بشرط كذا قرر في الكبير والظاهر أنه شرط الأتاهم من أن يكون
 حقيقة أو حكما والله سبحانه أعلم (الثامن أداؤهما في سنة واحدة) أي على قول الأكثر كما صرح
 به غير واحد (فلو طاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة وحج من السنة الأخرى لم يكن متمتعا
 كما صرح به الزيلعي) (وإن لم يلينهما) أي ولو لم يقع بينهما المأم صحت كايته قوام الدين في شرح
 الهداية (أوبقي حراما إلى الثانية) ففي الفتاوى التاتارخانية مزا إلى التفريد رجل اعتمر في شهر
 رمضان أي أحرم بعمره فيه وأقام على إحرامه إلى طام قابل ثم طاف لعمرته في شوال وحج من
 طامه لم يكن متمتعا انتهى وذكر بعضهم أن هذا ليس بشرط قال ابن الهمام وقولنا لم يحج من طامه
 يعني طام الفعل أم طام الاحرام فليس بشرط بدليل ما في نوادر ابن جماعة عن محمد بن أحمد
 بعمره في رمضان وأقام على إحرامه إلى شوال من قابل ثم طاف لعمرته في العام القابل ثم حج
 من طامه ذلك أنه متمتع لأنه باق على إحرامه وقد أتى بأفعال العمرة والحج في أشهر الحج فصار كأنه
 ابتدأ الاحرام بالعمرة في أشهر الحج (التاسع عدم التوطن بمكة) وهو المقام بها أبدا (فلو اعتمر)
 أي في أشهر الحج (ثم عزم على المقام بمكة أبدا) أي بالتوطن فيها (لا يكون متمتعا) ولعل وجهه
 أن سفره الأول انقطع بوطنه فيها فلا يقع حجه وعمرته في سفر واحد (وإن عزم شهرين) أي مثلا
 (وحج كان متمتعا) كذا ذكره في خزائن الأكل عن أبي يوسف وذكر عن ابن جماعة اتفاق الأربعة
 على أنه لو قصد التريب بمكة فدخلها ناويا الإقامة بها بعد الفراغ من النسكين أو من العمرة
 أو نوى الإقامة بها بعد ما اعتمر فليس يحاضر أي من حاضري المسجد الحرام الذين منعوا من
 التمتع والظاهر أنه أراد بالإقامة عدم الاستيطان فيوافي ما سبق من البيان (العاشم أن لا يدخل
 عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة) أي قبل الاعتزام سواء كان مكيا أو مستوطنا بها أو مقبلا فيها
 أو مسافرا منها (أو محرم) أي أو أن لا يدخل عليه الأشهر وهو محرم (ولكن قد طاف للعمرة
 أكثره قبلها) والحاصل أنه لو دخلت عليه الأشهر وهو حلال أو محرم ثم أحرم بعمره من الميقات
 أو لم يحرم وحج لا يكون متمتعا (الأن يعود إلى أهله فيحرم بعمره) فيكون حينئذ متمتعا اتفاقا
 أو خرج إلى ما وراء الميقات فيكون متمتعا عندهما ولو خرج من مكة قبل أشهر الحج إلى موضع
 لأهله التمتع والقرآن وأحرم بالعمرة ودخل محرما فهو متمتع في قولهم جميعا على ما ذكره الكرماني
 وفيه ما تقدم وأول التنويع فافهم (الحادي عشر أن يكون من أهل الأفاقي) والآفاقي كل من
 كان داره خارج الميقات فلا تمتع لأهله ولا لأهل داخله (والعبرة للتوطن فلو استوطن المكي
 في المدينة مثلا فوآفاقي ولو استوطن الأفاقي بمكة) كالندى وغيره (فهو مكّي) إلا أنه تقدم أن
 المتمتع الآفاقي إنما يصير مكيا إذا اعتمر في الأشهر ثم استوطن بها وأنه لا يضره الإقامة وإن كانت
 شهرين (ومن كان له أهل بمكة وأهل بالمدينة) أي مثلا (واستوت أقامته فيهما) أي بأن
 لم يستوطن في أحدهما أكثر من الآخر (فليس بمتمتع وإن كانت أقامته في أحدهما أكثر

الأيه ويكثر من ذكر الله تعالى ومن الدعاء والتلبية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويبيت على طهارة إلى أن يصبح فيصلي الفجر ويتوجه إلى عرفات ويجعل طريقه في الذهاب إلى عرفات طريق ضيق وفي العود منها على المأزعين (فصل في التوجه إلى عرفات) فإذا خرج من منى بعد صلاة الفجر بها قال اللهم إليك توجهت وعليك توكلت ولوجهك الكريم أردت فأجعل ذنبي مغفورا وجهي مبرورا وارحني ولا تخيبني وبارك لي في سفرى

لم يصرحوا به) أي بالحكم فيه (قال صاحب البحر ونسفي أن يكون الحكم للكثير) أي للأكثر
 فإن كان أكثر أقامته بالمدينة أي مثلا يكون متمتعا أو بمكة فلا (وأطلق في خزائن الأكل) أي
 عبارته (بالمع) أي حيث قال كوفي له أهل بمكة وأهل بالكوفة لم يكن له تمتع انتهى وليس فيه
 تصريح بالمنع بل هو مطلق قابل للتقيد على مقتضى القاعدة أن الأكثر حكم الكل وكذا
 ما أطلقه الكرماني بقوله ولو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ورجع إلى أهله بالبصرة ثم حج
 لم يكن متمتعا لكن الإطلاق لا يفوهي قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
 يؤيد إطلاق المشايخ العظام ولأن المانع من صحة التمتع هو الإلام ولا شك في حصوله سواء
 كثرت الإقامة أو قلت بالمقام وأيضا قد صرحوا بأنه إذا دخل مصر أو تزوج فيه أنه يصير مقبلا
 بنفسه الزوج بلانية الإقامة في رواية وأغرب المصنف في الكبير حيث ذكر هذه المسئلة وخرج
 عليها أنه ينبغي أن لا يصح تمتع من دخل متمتعا فزوج بمكة وهو على نية الرجوع لأنه صار مكة
 وطنه وعلى رواية أنه لا يصير مقبلا بنفسه الزوج من غير نية الإقامة يكون متمتعا وهذا مقتضى
 القواعد انتهى ووجه غرابته من وجوه كالأبني لأنه يوجد مستوطن غير مقبلا لأنه إذا تزوج
 وهو على نية الرجوع كيف يصير مكة وطنه ولا مريبة في تفاوت الحكم بين الإقامة والاستيطان
 ولأن جواز التمتع للأفاقي مقيد بعدم الاستيطان لا بعدم الإقامة كما سبق وانما منع المكي من
 التمتع وهو من أهل داخلها الآية السابقة ولهذا صرح الطحاوي بأن الأفاقي إذا تمتع ومعه أهله
 وأمراته فانه يكون متمتعا انتهى وكلام الأصحاب أيضا ظاهر فيه كالأبني وأما ما صرح به أبو
 اسحق الفهاوي بأنه لو استوطن المكي في العراق أو غيره من الأفاقي فليس يحاضر بالانفاق وأو
 استوطن الغريب بمكة فهو حاضر المسجد بخلاف فراده أن من لم يكن أهله حاضري المسجد
 الحرام يجوز له التمتع ولو كان هو من مكة أصلا ومنشأ من كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع
 لأن العبرة بالحالة الحاضرة والإقامة الحاضرة والمراد بأهله نفسه كذا ذكره أهل التفسير
 فصل في تمتع المكي أي في حكم غنمه ومن في معناه (ليس لأهل مكة) أي المقيمين بها (وأهل
 الواقيت) أي نفسها وما حاذها (ومن بينها وبين مكة) أي بين الحبل من داخل الواقيت
 وبين الحرم المحترم (تمتع) الآية المذكورة (فمن تمتع منهم كان ماصيا) أي لحالفته الآية (ومسبأ)
 أي في فعله تركه السنة (وعليه لاسانه دم) أي دم جبر وجناية لكفارته قال في البدائع فبقيت
 العمرة في أشهر الحج في حتمهم معصية أي لحالفهم السنة إذا أردوا الحج في تلك السنة لمسا في
 النصفة ومع هذا الوقتوا جازوا وأساءوا ويحب عليهم دم الجبر وفي الكرماني لا يجوز لهم أن يضيفوا
 العمرة إلى الحج ولا الحج إلى العمرة انتهى وهذا يفيد أن المكي إذا أتى بعمره ليس عليه شيء إلا أنه
 ممنوع من إضافة الحج إليها سواء في أثناءها أو بعدها وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عمر القسفي في
 تفسير التيسير من أن حاضري المسجد الحرام ينبغي لهم أن يعتمروا في غير أشهر الحج ويفردوا أشهر
 الحج للحج لأنه أراد التنبيه لهم بترك عمرتهم لتلايقعوا في محظوراتهم ولا يظنوا أن ذا القعدة
 من الأزملة الفاضلة للعمرة مطلقا وقوع عمره صلى الله عليه وسلم الأربعة كلها في ذي القعدة
 فإن هذا الحكم ليس على الإطلاق بل مقيد بمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام كما أشار
 إليه في كلامه وأما ما ذكره في النهاية من أن المكي لا يكره أن يعتمر في أشهر الحج لكن لا يترك

واقض بعرفات حاجتي
 أنك على كل شيء قدير
 (اللهم) اجعلها أقرب غدوة
 غدوتها من رضى وانك
 وأبعدها من سخطك (اللهم)
 اليك غدوت وعليك
 اعتمدت ووجهك أردت
 فأجعلني عن نياهي به اليوم
 من هو خير مني وأفضل
 (اللهم) أني أسألك العفو
 والعافية والمعاودة الدائمة
 في الدنيا والآخرة وصلى
 الله على خير خلقه محمد
 وآله وصحبه أجمعين فاذا
 وصل إلى عرفات نزل بها
 مع الناس غير متبذ منها
 وأضرع إلى الله وتصدق
 وأخلص نيته وأكثر

فضيلة التمتع فمحمول على ما قدمناه لان السالك ان المكي لا يتخاف من الحج فاذا أتى بحرة
في أشهر الحج وحج فانه فضيلة التمتع المستنون لوقوعه في الاساءة واما قوله في النهاية ايضا ان
المكي عندنا من أهل القران والتمتع ايضا سكن للمعدة شرط لا يوجد من داره بركة أي لا جـل
الاساءة فمحمول على انه ما يصحح منه أو المراد بأنه اذا خرج من الميقات جازله الامران من
التمتع والقران فانه يصير حينئذ حكم المكي كالأفاقي وقال ابن الهمام عند قول صاحب الهداية
وليس لأهل مكة تمتع ولا قران يحتمل في الوجود أي في الشرع فالمراد في الصحة وكذا قوله أي
ليس يوجد لهم حتى لو أحرم مكي بعمره أو بهما وظاف للعمرة في أشهر الحج ثم حج من ماله لا يكون
متمما ولا قارنا انتهى وهو احتمال مردود للاجتماع على صحة عمرته وقران جنته وأنه تمتع أو قارن
مكي ولعله أراد احتمال العبارة مع قطع النظر عن مطابقة الرواية ولذا قال ويحتمل في الحل
كما يقال ليس لك أن تصوم يوم النحر ولأن تنفل عند الغروب والطلوع حتى لو أن مكي اعتمر في
أشهر الحج وحج من ماله أوجع بينهما كان متمما قارنا آثم لعله أياهما جعل وجه منتهى عنه
وبوافقه ما في غاية البيان ومن تمتع منهم أو قرن كان عليه دم وهو دم جنابة لا يأكل منه ثم نقل
ما في الصحة ثم قال فاذا كان الحكم في الواقع لزوم دم الجبر لم يثبت الصحة لانه لا جبر الا ما وجد
بوصف النقصان لا ما لم يوجد شر ما قل يمكن كون الدم للاعتمار في أشهر الحج من المكي لا للتمتع
وهذا فاش بين حنفية العصر من أهل مكة ونازههم في ذلك بعض الأفاقيين من الحنفية من
قريب وجرت بينهم شرور ومعتاد أهل مكة ما في البدائع من قوله ولان دخول الحرة في أشهر
الحج الى ان قال وقع رخصة للأفاقي ضرورة تعذر انشاء سفر للعمرة نظر الله وهذا المعنى لا يوجد
في حق أهل مكة ومن بعدهم فلم تكن العمرة مشروعة في أشهر الحج في حقهم فثبت العمرة في
أشهر الحج في حقهم معصية انتهى لمخالصا لكن ما في البدائع من البدائع لانه مخالف لما ذكره
واحد خلاه وقد اطلق اصحاب المتن بأن العمرة جائزة في جميع السنة وانما تكره في يوم عرفة
وايام النحر وايام التشريق والاطلاق يشمل المكي وغيره ولم يصرح احد بأن المكي ممنوع من
العمرة المفردة على ما قدمناه وانما هو ممنوع من التمتع والآية المذكورة فاذا كره من كون العمرة
المفردة من أهل مكة معصية مخالفة للكتاب والسنة ومناف للدراية والرواية وقد صرح
صاحب النهاية بأن المكي لا يكره له ان يعتمر في أشهر الحج فمن أين هؤلاء منع العمرة المفردة
للمكي وقد اطلق الله سبحانه حيث قال وأتموا الحج والعمرة لله العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص
السبب لو رددنا الآية في العمرة الآفاقية وأما كون العمرة في أشهر الحج من أفجر التجور فهو
من عبارات أهل الجاهلية والعبادة في دفع هذا الاحتقار القاسم أمر النبي صلى الله عليه وسلم
اصحابه بضمخ الحج الى العمرة وقال دخلت العمرة في أشهر الحج من غير أن يقيد بالأفاقي وغيره
ولهذا قال في الفخر بعد ذلك فانكار أهل مكة على هذا أي ما ذكرناه من اعتمار المكي في أشهر
الحج ان كان لجرد العمرة فخطأ بلا شك وان كان عليهم بأن هذا الذي اعتمر منهم ليس بحج حيث يتخلف
عن الحج بل بحج من ماله فيصح بناء على انه حينئذ انكار لعمرة المكي لا لعمرة غيره فان ظهر لك
صريح هذا الخلاف منه في اجازة العمرة من حيث هي مجرد عمرة في أشهر الحج انتهى لكن بقي
الكلام ان مجرد علمه لا يكفي في الاساءة الفعلية الا ان يرداها الاساءة القلبية والحاصل ان

الذكر والتسبيح والتلبية
وكرر كثيرا لا اله الا الله
وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد يحيي ويميت وهو
على كل شيء قدير
(فصل) • اذا زالت
الشمس ذهب الامام أو ثابته
مع الناس الى معجدا ابراهيم
عليه وعلى نبينا وعلى سائر
الانبياء افضل الصلاة
والسلام وخطب بهم
خطبتين يعلم الناس فيها
مناسكهم وصلى بهم الظهر
والعصر رجعا من غير فصل
جعا بينهما ولى وجد الله
وصلى على النبي صلى الله
عليه وسلم ودعا لنفسه
والمسلمين وما د بهم

عمرته المجردة لا تكون مكروهة ولا ملزمة للكفارة بل تكون مانعة من المتعة فلو كرر المكي
ومن عنه من التمتع الأفاقي العمرة في أشهر الحج وحج من ماله لا يتكرر عليه الدم خلافا لمن
لم يتحقق المسئلة وتوهم والله اعلم واغرب ان الهمام بعد تحقيق مقام المرام حيث قال
ثم ظهر لي بعد تحويل ثلاثين عاما ان الوجه منع العمرة للمكي في أشهر الحج سواء حج من ماله أو لا
ثم قال بعد ما اطال غير اتي رجعت ان المتعة تتحقق ويكون مستائسا بقول صاحب النخبة اسكن
الاوجه خلافه لتصريح أهل المذهب من ابي حنيفة وصاحبيه في الأفاقي الذي يعتمر ثم يعود
الى أهله ولم يكن ساقى الهدى ثم حج من ماله بقوله بطل تمتعه وتصريحهم بأن من شرائط التمتع
مطلقا ان لا يلزم بأهله بينهما الامام صاحبها ولا وجود للمشر وط قبل وجود شرطه وقال وقتضى كلام
آثم المذهب أولى بالا اعتبار من كلام بعض المشايخ انتهى لمخالصا وفيه ان الجمع بين كلام آثم
المذهب وقول المشايخ هو الاولى بالا اعتبار بأن يقولهم بطل تمتعهم مرادهم بطل تمتعهم
المستنون لا تمتعهم القوي لصحة بلا مرية عندهم وكذا نصريحهم في الشرط بأن الشرط انما
هو في التمتع المستنون لا المطلق التمتع والافلامعني لوجوب الدم والله سبحانه وتعالى اعلم وأما
الجواب عن الامام فهو ان المام أهل مكة ليس بضرهم لما وقع اتفاق علماء الاعلام من ان
الأفاقي اذا كان معه أهل صح له التمتع وانما يضره الامام اذا كان بعد فراغه من عمرته سافر
الى بلده أو قرينه من نحو كوفه أو بصرة وتزل بأهله كما هو مقرر في محله وهذا غاية التحقيق والله
ولي التوفيق فانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال ان كنت من أهل الحال ثم رأيت المسئلة
منقولة بعينها مصرحة في شرح الطحاوي حيث قال واقالهم أي لا هل مكة أن يؤدوا العمرة
أو الحج فان قارنوا وتمتعوا فقد أساءوا ويجب عليهم الدم لاساءتهم ولا يباح لهم الا كل من ذلك
الدم ولا يجزئهم الصوم وان كانوا معصرين كذا في الذنارخانية (ولو خرج المكي الى الأفاقي)
كالمدينة والكوفة (في أشهر الحج أو قبلها) يعني دخل مكة بعمرته في أشهر الحج وحج من ماله
(لا يكون متمما) أي على طريق السنة لوجود الامام (سواء ساقى الهدى) أي مع كون المساءة
بأهله بحسب الظاهر يقع فاسدا لكونه محرما (أو لم يسقه) فانه حينئذ يقع المامه صحيحا لكونه
حلالا وذلك لان موقفة الهدى لا يمنع صحة المامه بخلاف الكوفة اذا ساقه لان العود مستحق
عليه فاما المكي فلا يستحق عليه العود فصح المامه مع السوق كما يصح مع عدمه على ما صرح به
غير واحد كصاحب البدائع والكرمانى وشرح الهداية وغيرهم لكن الكرماني ناقضه
في منسكه حيث قال في فصل حكم المكي اذا قرن أو تمتع فان لم يجاوز المكي الميقات الا في أشهر
الحج فليس بمتنع وعندهما تمتع وان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمما عند الكل لان
أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان جاز لا هله التمتع والقران فجازله التمتع ايضا انتهى ويؤيده ان
أهل التفسير قالوا ان المراد بأهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
نفسه سواء يكون له أهل معه أم لا وقد ذكر عز بن جماعة في منسكه ان المكي اذا خرج الى بعض
الأفاقي لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من ماله بلزمه الدم باتفاق الاربعة
انتهى والمراد بعدم لزوم الدم دم الجبر المتفرع على ترك السنة لان دم المتعة سواء يكون
شكرا عندنا أو جبرا عند غيرنا فهو لازم اتفاقا فقصوده ان تمتعه حينئذ يكون مستونا غير مكروه

الى الموقف

(فصل في موقف النبي
صلى الله عليه وسلم يعرفه)
(اصلم) ان موقف الامام
الآن هو محل مرتفع مبني
في ذيل جبل الرحمة يقف
فيه الامام ومن معه بحيث
يكون قريبا للناس ويقف
أمير الحاج والحامل تحته
ويقف الناس من يمينه
ويساره وخلفه وأمامه
من دجين عليه وانما اختيار
ذلك المحل لكثرة الناس
وسعة المحل واشرافه وأما
موقف النبي صلى الله عليه
وسلم فقد اجتهد في تعيينه
طائفة من العلماء (قال)
ابن جماعة قد اجتهد

بلا خلاف لكن لابد من قبضه ووجهه من مكة الى الاقاق قبل أشهر الحج عندنا فان المسئلة فيه تفصيل على ما سبق وكلام الكرماني يحمل على الوقتين لاعلى التناقض كانوا المصنف في الكبير وأنى بأجوبة كلها ضعيفة الاجواب بأن في المسئلة روايتين وبأن ما ذكره أو لا مطلق يحمل على أنه في شهر الحج عند أبي حنيفة لا غير ثم ذكرنا مفعلا فذا وما في شرح المجمع لمصنف أبي المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن أو قطع صح ينبغي أن يحمل على أحد نوعيه أو صح على إطلاقه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث أن تمتعه ما مسنون فيجب دم شكر أو غير مسنون فيجب دم جبر ولا بعد أن يفرق بين المكي المستوطن وبين المكي المقيم فينتفع تمتع الأول دون الثاني حيث أن سفره أبطل اقامته فيصدق عليه أنه جع بينهما بسفر واحد وهذا كله اذا كان خروجه الى الاقاق قبل الأشهر وأما بعد دخولها فلا يجوز خروج المكي ومن بمناه على قصد التمتع بالاتراع لانه حينئذ ليس من أهله والله أعلم ان المصنف ذكر أن كل من مسكنه داخل المواقف فهو كالنكاح بلا خلاف عندنا وكذا من في نفس المواقف وأما الاقاق اذا دخل المقات أو دخل مكة بعمره وحل منها قبل أشهر الحج فإن مكث بها حتى يحج فهو كالنكاح وان خرج الى الاقاق قبل الأشهر فكلا قاق أو فيها فكالمكي عند أبي حنيفة وكلا قاق عندنا

فصل ولا يشترط لصحة التمتع احرام العمرة من المقات أي كما هو منه بعض الروايات (ولا احرام الحج من الحرم) أي لكون الاحرام من المقات من جهة الواجبات (فلا احرام للعمرة داخل المقات ولو من مكة أو للحج من الحل) أي ولو من حرفة (ولم يلزم بينهما المساواة) أي برجوعه الى وطنه حلالا (يكون متمما) أي على الوجه المسنون (وعليه دم ترك المقات) أي من الحرم أو الحل في صورتين (ولا يشترط ايضا أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج) أي بل يشترط أن يقع أكثر طوافه فيها (ولأن يكون النسيان من شخص واحد) لجواز أن يكون أحدهما من نفسه والآخر من غيره (حتى لو امره شخص بالعمرة وآخر بالحج) أي وأذاته في التمتع (جاز) لكن دم التمتع عليه في ماله وان كان فقيرا فعليه الصوم

فصل في التمتع على نوعين متمتع يسوق الهدى أي من أول احرامه (ومتنع لا يسوقه والاول أفضل) أي زيادة اقادة الصدقة على فضيلة التمتع (فإذا أحرم بالتلبية) قيده بها لأنها افضل مما قام مقامها من السوق ونحوه ولأن الجمع بينهما أفضل بأن يحرم بالتلبية قبل التقليد والسوق ثم بعد ذلك (ساق هديه وهو) أي السوق بمعنى الدفع من ورائه (أفضل من القود) أي من جره من قدامه (الآن لا ينساق) أي الهدى لصعوبته (فيقوده) أي لعدم ضرورة (ويقلد البدنة) أي الابل والبقر (بزيادة) أي بقطعة من طرف طرف زاد وهو جراب أو سفرة من جلد) أو نعل أو لحاء شجرة) بكسر اللام أي قشرها وهذا كله اعلام بأنه هدى ثلاثا تعرض له لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام يفتنون فضلا من ربهم ورضوانا (والتقليد أفضل من التجليل وأن جلله مع التقليد فحسن وتركه لا يضر) لانه ليس بسنة بل مستحسن (ويجوز الأشعار وقيل يكره) قال في المحیط هو الصحيح وقيل بدعة لانه مثله (وقيل بسن) وهو الأصح وفي المحیط هو الصحيح لاورد في الاخبار وثبت

في الآفاق قال الطحاوي والشيخ أبو منصور الساردي لم يكره أبو حنيفة أصل الأشعار وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار أهل زمانه لانه رأيهم يسالفون في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة بسرايته خصوصا في حرا الجبال فرأى الصواب في سد هذا الباب على العامة لانهم لا يتقنون على الحدفأما من وقف على ذلك بأن قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الأصح وقال صاحب الباب فعلى هذا يكون الأشعار المقصد المختار عنده من باب الاستحباب وهذا هو البقي بنصب ذلك الجنب وهو اختيار قوام الدين والامام ابن الهمام والله أعلم بالصواب وأما عند أبي يوسف ومحمد فلا اشعار مكرهه في البقر والتمتع وحسن في الابل وقيل حنة كذا في المحيط وحكى ان القدوري اختار قولهما وكان يرى الفتوى عليه (وهو) أي الأشعار لغة بمعنى الاعلام وشرما (أن يطعن بالرخ) أي مثلا (اسفل سنام البدنة من قبل اليسار) أي على ما اختاره المتأخرون من علمائنا وحكاه فخر الاسلام وقال قاضيان والكرماني عن أبي يوسف وقال حسام الدين الشهيد في شرح الجامع وهو الاشبه وقيل انه من قبل اليمين كافي رواية عن أبي يوسف (حتى يخرج) أي منه (الدم ثم يبلطخ بذلك الدم سنامها) أي ليكون ذلك علامة كونها هديا كالتقليد (ثم اذا دخل مكة) أي هذا التمتع الذي ساق الهدى (طاف وسعى لعمرته وأقام عمره) أي لان سوقه مانع من إحلاله قبل يوم النحر (ولو حل لم يخل من احرامه) أي لعمرته بل يكون جنابة على احرامه مع أنه ليس بعمره بالحج (ولو مدهم) أي كما صرح به الزيلعي الان يرجع الى أهله به بدخ هديه وحلقه في المحيط فان ذبح الهدى فرجع الى أهله فله ان لا يحج لانه لم يوجد في حق الحج الا مجرد التلبية فلا يلزمه الحج وان اراد أن ينحر هديه ويحل ولا يرجع ويحج من ماله لم يكن له ذلك لانه مقيم على عزيمته التمتع فيمنعه الهدى من الإحلال فان فعله ثم رجع الى أهله ثم حج لاشئ عليه لانه غير متمتع ولو حل بمكة فصر هديه ثم حج قبل ان يرجع الى أهله لم يدم لتمتع عليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر (وان بدا) أي ظهر (لأن لا يحج صانع بهديه ماشاء ولا شئ عليه) لما في شرحه - وام الدين معزي الى شرح الطحاوي ولو ساق الهدى ومن يتسه التمتع فلا يفرغ من العمرة بداله أن لا يتمتع كان له ذلك ويفعل بهديه ماشاء (ولو اراد ان بذبح هديه ويحج لم يكن له ذلك) أي لما سبق (وان نحره ثم رجع بعد الحل الى أهله ثم حج لاشئ عليه) أي لانه غير متمتع كما تقدم (ولو رجع الى غير أهله من الاقاق يكون متمتعا وعليه هديان هدي التمتع) أي في محله (وهدي الحل قبل الوقت) أي في أي وقت شاء (وأما التمتع الذي لم يسبق الهدى اذا دخل مكة طاف) أي فرضا (لعمرته) أي في أشهر الحج (وسعى) أي وجوبا (وحلق) أي استحبابا لقوله (وان أقام حراما) أي محرما (جاز) وقال الكاكي شارح الهداية وظاهر كلام صاحب الكتاب ان التحلل حتم لمن لم يسبق الهدى وذكر الاسيماوي والوبري والزيلعي انه بالخيار ان شاء احرم بالحج بعد ما حل من عمرته بالحلق أو التقصير وان شاء احرم قبل ان يحل من عمرته ووافقهم ابن الهمام ايضا في هذا المقام (وليس عليه) أي على التمتع (طواف القدوم) أي بالاتفاق كما صرح به الكرماني وغيره والمراد قبل الاحرام بالحج أو مطلقا لانه صار من أهل مكة حينئذ وليس عليهم طواف القدوم في جنهم الا انهم اذا أرادوا ان يقدموا السعي فلا بد ان يطوفوا ولو تفلا ليصح معهم بعده لكن قال

في الفضل وان خفي عليك
فقف فيما بين الجبل والبناء
المذكور على جميع
الصناعات بينهما عليك ان
تصادف الموقف الشريف
النبي فيفاض عليك من
بركاته
(فصل في أدعية غرفة)
اعلم تقبل الله منا ومنك
صالح الاعمال اني قد جعت
لك ما وقفت عليه في ذلك
فتقول وأنت يا ربك
مستقبل البيت الحرام
الحمد لله رب العالمين ثلاثا
ثم تلي ثلاثا وتقول الله أكبر
ولله الحمد ثلاثا لا اله الا الله
وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد يحيي ويميت بيده
الخير

الذي تقبده الله تعالى
برجته في تعيين الموقف
الشريف النبوي فقال
التجوة المستعيلة المشرقة
على الموقف وهي من وراء
الموقف صاعدة من الرابية
وهي التي من عيناها وورائها
صخرياني متصل بصخر
الجبل المذكور والبناء
المرتفع عن يساره وهو الى
الجبل اقرب بقليل بحيث
يكون الجبل قبالة الواقف
عن اليمين اذا استقبل القبلة
ويكون طرف الجبل تلقاء
وجهه والبناء المرتفع عن
يساره بقليل ورائه فان
ظفرت بموقف النبي صلى
الله عليه وسلم فهو النفاية

في الهداية ولو كان هذا الممنوع بعد ما أحرم بالحج طاف وسعى قبل أن يروح إلى منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده قال صاحب النهاية في قوله طاف أي طواف القدوم وتبعه في ذلك الشراح كتاب الشريعة وصاحب الكفاية وصاحب العناية وفي خزائن الأكل وان كان ممنوعاً شاء طاف للقدوم للحج قال المصنف وكلامه قالوا ذلك بعد ذكرهم أنه ليس على الممنوع طواف القدوم وخالفهم قوام الدين وسماه طواف نافلة تبعاً لما في شرح مختصر الكرخي وكذا الكرماني سمى طواف تطوع قلت أما قولهم ليس على الممنوع طواف القدوم فيحصل على ما إذا لم يرتفع قدم السعي أو لأن طواف النية اندرج تحت طواف فرضه للعمرة كاندراج صلاة نية المسجد في فرض صلاة بغد دخوله وقولهم ثم يحج الممنوع بعد عمرته كالفردي دليل على أنه يأتي بطواف القدوم وأما قولهم المكى ليس عليه طواف القدوم فليس المعنى أن الممنوع ملحق به حيث أنه يحرم من حيث أحرم المكى به إذا لم يمتنع في حكم الآفاق من وجهه ولهذا قالوا في عمرته أنه الجاسع بين نسكين بسفر واحد وإذا كان في حكم المسافر في كل نسك يلزمه طواف القدوم في حجه كالفاروق وتسمية بعض الأئمة نفلًا وتطوعاً لا ينافي كونه قدوماً لأنه سنة ويطلق عليها أنها تطوع ونافلة وبذلك ان المفهوم من النهاية أن طواف النية مشروع للممنوع وأنه يشترط للأجزاء اعتباره طواف نية لكن ابن الهمام طعن في عبارة النهاية وقال بل المقصود أن السعي لا يبدل بترتيب شرعاً على طواف فإذا فرضت أن الممنوع بعد إحرام الحج تنفل لطواف ثم سعى بعده سقط عنه سعي الحج ومن قيسه أجزاؤه يكون الطواف المقدم طواف نية فضليه البيان انتهى وهو بمنزلة العيان لأن تعيين النية في طواف الركن والفرض إذا لم يكن شرطاً فكيف في طواف النية اللهم إلا أن يقال مراد صاحب النهاية بالأجزاء أن يكون الطواف وقع بعد الإحرام فإنه حيث لا يكون النية والله أعلم بما قصده من النية (ويطوف) أي الممنوع (بالبيت) أي لا بين الصفا والمروة (مبادله) أي سخطه وأراد أن الطواف عبادة مستقلة يجوز تكرارها بخلاف السعي فإنه لا يتكرر (ولا يمتنع) أي الممنوع (قبل الحج) وهذا بناء على أن المكى ممنوع من العمرة المفردة أيضاً وقد سبق أنه غير صحيح بل أنه ممنوع من التمتع والقرآن وهذا الممنوع آفاقاً غير ممنوع من العمرة فيجازه تكرارها لأنها عبادة مستقلة أيضاً كالطواف (فإذا كان يوم التروية أحرم) أي الممنوع بنوحيه (بالحج وقبله أفضل) زيادة أيام العبادة (فإن كان) أي هذا الممنوع (ساق الهدى) أي قبل ذلك (يصير محرماً بأحرامه) فيلزمه دمان في كل جنابة على نسكين (والأفياحرام واحد) أي فالخطور غير متعدد (وكذا قدم الأحرام على يوم التروية فهو أفضل ساق الهدى) وهو ظاهر وقد سبق (أولا) أي لم يسبق لكن يقيدان يكون متمكناً من عدم الوقوع في الخطور (والأفضل أن يحرم من المسجد) والحطيم أفضل ما كنته (ويجوز من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها) أي بالنسبة إلى سائر الحرم (ويصح) أي إحرامه (ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه) أي كون إحرامه (فيه) أي في الحرم (إذا خرج إلى الجبل لحاجة) أي لغرض صحيح لا يقصد إحرامه منه (فأحرم منه لا شيء عليه بخلاف ما أخرج لتصديق الأحرام) أي منه فقط وأما ما في الهداية من أن الشرط أن يحرم من الحرم فيحمل على شرط الوجوب لأعلى شرط الصحة لما في الجاسع الصغير وغيره من أن الممنوع إذا خرج من الحرم وأحرم بالحج

فليه دم وقالوا ولو نادى إلى الحرم قبل الوقوف سقط عنه الدم وقد قال الخبازي عند جوابه من قوام الممنوع من تكون حجه مكىة أن هذه النكتة ليبين أن ميقات الممنوع في الحج ميقات أهل مكة ولو أن المكى خرج من الحرم وأحرم بالحج يصير محرماً بالأجاء وان كان ميقاته الحرم فكذا هنا وهذا لأن الأصل في الممنوع أن تكون حجه مكىة ولو أحرم خارج الحرم يصير ممنوعاً انتهى (ولو أراد تقديم السعي تنفل بطواف واضطبع ورمل فيه) كما سبق (ثم سعى بعده ثم راح إلى عرفات) وهذا قول ابن العجمي قال بعض العلماء من أراد تحصيل ما قاله غالب العلماء فليدخل المسجد ويطوف سبعاً ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يصلي سنة الأحرام ويعني بما سبق في آداب الأحرام من الفصل وإزالة التفت واستعمال الطيب وغير ذلك ثم أحرم إذا أحرم الممنوع بالحج فإن كان قد ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرم به قبل الفصل من العمرة صار كالفاروق فيلزمه بالجنابة ما يلزم الفاروق وإن لم يسقه وأحرم بعد الخلق صار كالفردي بالحج إلا في وجود دم المنة وما يتعلق به والله أعلم

باب الجمع بين النسكين المحدثين

أي كحجتين أو عمرتين (أو أكثر) من التنتين (أحراماً أو أفصلاً) تميزين وسيأتي بيانهما في فصلين (وهو) أي الجمع المذكور (مكروه مطلقاً) أي سواء يكون آفاقاً أو مكياً إذا المراد بالاطلاق جميع أنواع صور الجمع في البحر أن الجمع بين إحرام الحج وإحرام العمرة بدعة بالاتفاق بين الأصحاب وفي الجامع الصغير للعناني أنه حرام لأنه من أكبر الكبائر وكذا ذكره السجاري لكن لا يظهر وجه قولهما في المصط أن الجمع بين إحرام العمرة ومكروه وفي الجمع بين إحرام الحج روايتان أظهرهما لا يكره وهذا أيضاً مشكل يحتاج إلى بيان الفرق في النهاية إضافة الأحرام إلى الأحرام في حق المكى ومن بعده جنابة وفي الكرماني لا يجوز ولعل الكرماني أراد إضافة أحرام أحد النسكين المحدثين إلى الآخر والنهاية أراد أحرام أحد النسكين المختلفين فلا اختلاف بل أراد أحرام العمرة إلى إحرام الحج بدليل قوله (وكذلك إضافة أحرام العمرة إلى إحرام الحج في حق الآفاق إمارة) وكراهة يعني كافي العناية (بخلاف إضافة أحرام الحج إلى أحرام العمرة) أي للآفاق (فإنه يجوز له بلا كراهة دون المكى) فإنه يكره له ذلك

فصل في الجمع بين الحجتين أو أكثر أما الجمع أي بينهما (أحراماً فهو أن يهل) من الإهلال وهو رفع الصوت والمراد به هنا أن يحرم (بهما معاً) أي بمجتعتين (أو على التعاقب) أي متعاقبتين أحداًهما عقب الأخرى منهما (مع بقاء وقت الوقوف بعرفة) أي من زوال يومها إلى انتهاء وقتها وهو فجر يوم النحر وثالثة التقيد بقاء وقت الوقوف هي أنه لو وقف بعرفة ثم أحرم بالثاني ليلة المزدلفة قبل طلوع الفجر يوم النحر لم يلزمه الثاني عند محمد وعندهما يلزمه ويرتفع لبقاء وقت الوقوف (فإذا أهل بمجتعتين معاً) أي فزاد على التنتين (كعشرين) أي وثلاثين مثلاً (أو بمجتعة ثم مجتعة) أي مفترقتين (لزمه جميع ذلك) أي بكل ما ذكر من العدد المصور من التثنية والزيادة (غير أنه يرتفع أحدهما في العية وفي التعاقب الثانية) والأظهر أن يقول والثانية في التعاقب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند محمد ففي العية يلزمه أحدهما

الذي وضع الأرض سبحانه
الذي لا ملجأ ولا منجى منه
إلا إليه مائة مرة وتقول
شهد الله أنه لا إله إلا هو
والملائكة وأولو العلم
قائماً بالقسط لا إله إلا هو
العزیز الحكيم وتقول
أشهد أن الله على كل شيء
قدير وأن الله قد أحاط بكل
شيء علماً ربنا تقبل منا انك
أنت السميع العليم ربنا
واجعلنا مسلمين لك ومن
ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا
مناصك ونائب علينا انك
أنت الثواب الرحيم ربنا
آتنا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب

وهو على كل شيء قدير مائة
مرة لا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم مائة مرة تبدأ
في كل مرة بسم الله الرحمن
الرحيم وتختتم بآمين وتقرأ
سورة قل هو الله أحد مائة
مرة في أولها بسم الله الرحمن
الرحيم وتقول سبحانه الذي
في السما عرضة سبحانه الذي
في الأرض سطوته سبحانه
الذي في البحر ربه سبحانه
الذي في الجنة رجنه سبحانه
الذي في النار سلطانه
سبحان الذي في الهواء
روحه سبحانه الذي في
القبور قضاؤه سبحانه الذي
رفع السماء سبحانه

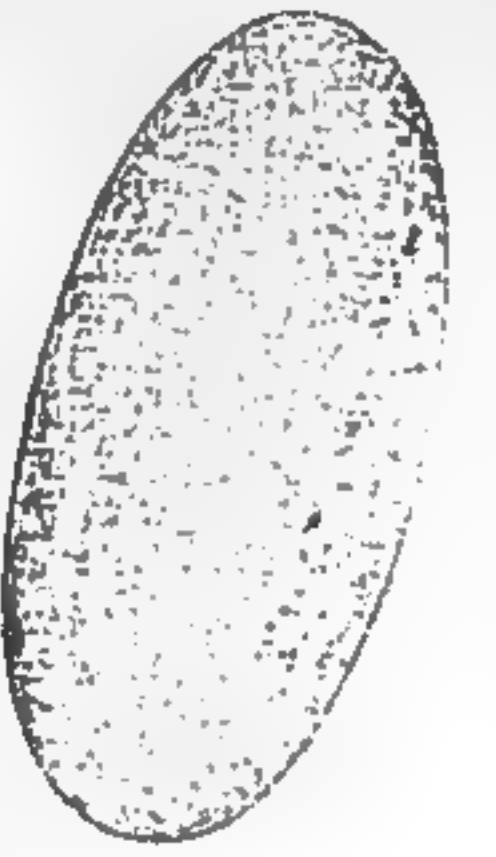
وفي التعاقب الاولى فقط قال في البدائع وغرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء اذا قتل صيدا فعندهما يجب جزاء أن لا تعقد الاحرام بهما وعند جزاء واحد لا تعقد الاحرام بأحدهما انتهى وهذا مشكل لما في الكافي قال ابو يوسف يصير رافضا لاحدهما كما فرغ من قوله لبيك بحجبتين فغرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء بالجنابة قبل الرضا فعند أبي حنيفة جزاء أن وعند محمد واحد وكذا عند أبي يوسف لا يرتقاض احدهما بلامكث (واغابر تقض) أي ما يرتقض الا (اذا صار الى مكة) أي في ظاهر الرواية من أبي حنيفة كما نص عليه في المبسوط وذكر القدوري في شرحه مختصر الكرخي انها الرواية المشهورة عنه وروى عنه انه لا يصير رافضا لاحدهما حتى يشرع في الاعمال وهذا معنى قوله (أو شرع في الاعمال كالطواف أو الوقوف بعرفة) وغرة الخلاف تظهر فيما اذا جنى قبل السير أو الشروع فعليه دمان عند أبي حنيفة للجنابة على احرامين ودم عند أبي يوسف لا يرتقاض احدهما قبلهما وكذا عند محمد دم واحد لعدم انعقاد احدهما وهذا معنى قوله (فلو لم يسرا بما ولم يشرع في عمل) الواو بمعنى أو لما سبق من القولين (فهو محرم باحرامين) أي عند أبي حنيفة (فيلزمه جزاء أن يارتكاب الجنابة كالقارن) أي خلافا لهما لما سبق عنهما (ولو احصر فدمان) أي على الخلاف المذكور (ولو جامع) أي الجامع بين الجنبتين قبل السير أو الشروع على الخلاف (فعليه ثلاثة دماء دم لرفض) فانه يرفض احدهما ويعصى في الاخرى ويقضى حجة وعمره مكان التي رفضها (ودمان للجماع) أي لجنابته على احرامين (وبعد الارتقاض) أي اذا جامع بعد الارتقاض (بالسير أو الشروع في العمل جزاء واحد) أي عليه دم واحد اتفاقا (ثم اذا ارتقضت احدهما لزمه دم الرضا وقضاء الحج المرفوض من قابل وعمره) أي لزمه عمره لانه صار كالفائت واما قوله في الكبير وقضاء عمرته فسامحة (واوفاته الحج) أي غير المرفوض (فعليه جتان وعمره) وذكر القارسي في منسكه والطرابلسي وصاحب البحر العميق انه لو اهل بحجبتين ولم يحج من طمعه ذلك فعليه جتان وعمرتان وقال المصنف هكذا اطلقوه وليس بطلني بل ان كان عدم حجه من طمعه لقوات فعليه عمره واحدة في القضاء لاجل الذي رفضه وليس عليه لفائت عمره لانه قد تحلل بأفضل العمرة وان كان عدم الحج لاحصار فعليه عمرتان في القضاء لخروجه من الاحرامين بلافضل انتهى وهو تحقيق حسن كما لا يخفى (ثم ان فاته بعد الرضا لزمه دم الرضا) أي أيضا (أو قبله أي أوفاته قبل الرضا) فكذلك فيما يظهر (قال المصنف) قلت ولو اهل بهما بعرفة أي معا أو متعاقبتين (في وقت الوقوف ارتقضت احدهما بلافضل) أي اتفاقا بين أبي حنيفة وأبي يوسف (وكذا في ليلة المزدلفة بعد الوقوف لاقبله) أي لاقبل وقت الوقوف (كما لا يخفى والله أعلم) قلت وهذا مستفاد من قولهم واغابر تقض عند أبي حنيفة اذا شرع في الاعمال والحاصل ان المفرد اذا احرم بحجة اخرى وهو واقف بعرفة قليلا او نهرا لزمه عندهما خلافا لمحمد ويصير رافضا بالوقوف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف كما انعقد الاحرام وعليه دم لرفض وعمره ويقضى الحج من قابل وكذا لو اهل بحجة ليلة مزدلفة او بغيرها ارتقضت الثانية (واما الجمع افعالا فهو وان يحرم بالثاني بعد فوات وقت الوقوف فلو احرم بحج ووقف بعرفة ثم احرم بحج آخر يوم النحر فان كان) أي احرامه بالثاني (بعد الخلق الاول) أي لجمعه الاول (لزمه الثاني) أي

ربنا افرغ علينا صبراً وثبت
أقدامنا وانصرنا على
القوم الكافرين ربنا لا
تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا
ربنا ولا تحمل علينا اصرا
كحامله على الذين من
قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا
طاقة لنا به واهب لنا
واغفر لنا وارحمنا أنت
مولا نا فانصرنا على القوم
الكافرين ربنا لا تزغ قلوبنا
بعد اذ هديتها وهب لنا من
لدىك رحمة أنت انك
الوهاب ربنا انك جامع
الناس ليوم لا ريب فيه
ان الله لا يخلف الميعاد

عند الكل (ولا شيء عليه لادم) أي لجنابة الجمع (ولا رفض) أي ولا يرفض شيئا بل يعصى في الاول (ويبقى محرما) أي بالثاني (القابل) أي فيؤدي الثاني حيثئذ (وان كان) أي احرامه بالثاني (قبل الخلق لزمه) أي الحج (ايضا وعليه دم الجمع) أي اتفاقا بين الامام وصاحبيه (ويعصى في الاول وهو) أي دم الجمع (دم جبر ويلزمه دم آخر) أي اتفاقا (سواء خلق الاول بعد الاحرام الثاني) أي لجنابة عليه وهذا واضح (اولا) أي اول ما يخلق حتى حج من العام الثاني فعليه دم عند أبي حنيفة لتأخير الخلق وعندهما لا شيء عليه (ولو خلق بعد ايام النحر فعليه دم ثالث) أي عند أبي حنيفة لتأخير الخلق خلافا لهما وقال الكرماني اذا احرم يوم النحر بحجة اخرى من سنته تلك فعند أبي حنيفة ان كان خلق في الاول بعد ما طاف للزيارة لزمه الاحرام ولادم عليه وان لم يخلق في الاول او خلق ولم يطف للزيارة لزمه الاحرام ايضا وعليه دم لجمعه بين الاخرين لان احرام الحج الاول قديم بقاء طواف الزيارة وادخل عليه احرام حج آخر فيكون جامع بين الاحرامين فيلزمه دم كما اذا جمع بين الاحرامين انتهى وهو لا ينشأ ما ذكره غيره كصاحب الهداية وشرحاها والسكاكي وغيرهم من انه لو اهل بالثاني بعد الخلق لا يلزمه دم مطلقا من غير قيد بقاء الطواف فاطلاقهم لا يأتى ما قيده الكرماني خلافا لما ذكره المصنف في الكبير (ومن فاته الحج فأهل بحجة اخرى) أي بعد ما فاتته الاولى (لزمه رفضا) أي رفض الاخرى (ودم) أي للرفض (وعمره وجتان) بل عمرتان وجتان الا انه يتحلل بأفعال عمره فتبقى في ذمته عمره وجتان

فصل في الجمع بين العمرتين كما علم انهم اتفقوا في وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى العمرة واختلفوا في وجوبه بسبب الجمع بين احرامى الحج وقالوا فيه روايتان أصحهما ما للوجوب وبه صرح الترمذى وغيره وقيل ليس الا رواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الوجه (الحكم فيه) أي في الجمع بين العمرتين (كالحكم في الجنبتين) أي في الجمع بينهما سواء (في المعية والتعاقب والزوم والرفض ووقته) أي وقت الرضا (وغير ذلك) أي مما سبق في الجمع المتقدم لكن لا كله بل بعضه (بما تصور) أي وجوده (في العمرة) أي في الجمع بين افرادها ثم المعية واضحة لا يحتاج الى بيانها واما المعاقبة فبينها بقوله (فلو احرم بعمره طواف لها شوطا واكله) أي بطريق الاول (اولم يطف شيئا) كان الاخصر حذف هذه الجملة والاكتفاء بقوله (ثم احرم بأخرى قبل ان يسعى للاولى لزمه) أي خلافا لحمد (رفض الثانية ودم لرفض وقضاء المرفوض) الاول المرفوض لانها العمرة وله ذكروه باعتبار كونه نسكا ولو طاف وصحى الاول ولم يبق عليه الا الخلق فأهل بأخرى لزمته (أي العمرة الاخرى اتفاقا ولا يرفضها) أي الاخرى والاولى ان يقول ولا يرفض شيئا (وعليه دم الجمع وان خلق للاولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر) أي للجنابة على الثانية اتفاقا (ولو بعده) أي ولو خلق للاولى بعد الفراغ من الثانية (لا) أي لا يلزمه دم آخر (ولو افسد الاول) أي من العمرتين بأن جامع قبل ان يطوف (ثم اهل بالثانية) أي بادخالها (رفضها) أي رفض الثانية (ويعصى في الاول) أي حتى يتها ويكمل افعالها (ولو نسوى رفض الاول وان يكون) أي ونسوى ان يكون (عمله الثانية لم ينفعه) أي قصده هذا (فانه لم يكن رفضه) أي معتبرا (الاولى وكذا هذا) أي هذا الحكم (في الجنبتين ومن احرم لا ينوى شيئا معينا فشرع في الطواف) أي طاف ثلاثة اشواط اقل (ثم اهل بعمره رفضها لان الاول تعينت بعمره

رب هب لي من لدنك ذرية
طيبة انك سميع الداعين ربنا
آمنّا بما انزلت واتبعنا الرسول
فا كتبنا مع الشاهدين
ربنا فاغفر لنا ذنوبنا
واسر افنائى أمرنا وثبت
أقدامنا وانصرنا على القوم
الكافرين ربنا ما خلقت
هذا باطلا سبحانه فقلنا
عذاب النار ربنا انك من
تدخل النار فقد أخرجته
وما للظالمين من أنصار ربنا
اننا سمعنا مناديا ينادى
الايمان أن آمنوا بربكم
فآمنّا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا
وكفر عنا سيئاتنا



أي حيث اخذ في الطواف فمبين اهل بعرة أخرى صار جامعا بين عرتين فيجب عليه رفض الثانية كما تقدم

باب اضافة أحد النسكين

أي المختلفين (إلى الآخر والجمع بينهما مع الجمع بينهما مع مسنون لا فاق) أي حقيقة أو حكما بلا خلاف بل هو أفضل أنواع الحج عندنا كما سبق (ومكروه للمكي) أي لمن في معناه كما تقدم (فان جمع المكي بينهما) وكذا المبقا (رفض العمرة ومضى في الحج) أي في أعماله فقط (اما الاضافة فعلى قسمين) لانه اما اضافة الحج الى العمرة أو بالعكس ولان لثلاث لهما (الاول اضافة الحج الى العمرة وهو ان يحرم بالعمرة أولا ثم بالحج قبل ان يطوف لهما أو بعد ما طاف لهما) أي قبل ان يخلل منها (والثاني اضافة العمرة الى الحج وهو ان يحرم بالحج أولا ثم بالعمرة قبل ان يطوف طواف القدوم أو بعده) كان الاخصر ان يقول قبل صحتها (فالاول) أي القسم الاول وهو اضافة الحج الى العمرة (جائز بلا كراهة لا فاق) بل مستحب لجل فضله صلى الله عليه وسلم جمعا بين الاحاديث المختلفة على ما حققه ابن حزم ونسبه النووي وغيره (مكروه للمكي) لانه الشريف (والثاني مكروه لهما) لكن بالنسبة الى المكي أشد كراهة وأكبر اساءة من الآخر فاق بل حل بعض العلماء كالشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم على هذا القسم جمعا بين الروايات والله سبحانه وتعالى أعلم (اما تفريعات القسم الاول فالأ فاق اذا دخل الحج) أي احرامه (على العمرة) أي على احرامها (فان كان) ادخله عليها (قبل ان يطوف لهما كثره أو لم يطف شيئا) أي كما فهمه قبله (فمقارن) أي مسنون (وعليه دم شكروا) ان كان بعد ما طاف له أربعة اشواط في شهر الحج فهو ممتع ان حج من حامي ذلك بلا المسام والالا) أي وان لم يحج من حاميه اوجب لكن مع الالام (ففرديهما) وهذا غير ظاهر في الصورتين الأخيرتين لان الأ فاق اذا طاف أكثر اشواط العمرة في الأشهر واحرم بالحج كيف يتصور ان يكون مفردا بهما أو بأحدهما وكذا اذا حج ولم بينهما فانه لا شك ان المسامه حينئذ فافسد صحيح فكيف يجعل مفردا من غير رفض لاحدهما (واما حكم المكي ومن معناه) أي المبقا ومن صار من أهلها من الأ فاقين (اذا دخل الحج على العمرة) بأن احرم بعمرة في شهر الحج أو في غير ما بعمرة ثم ادخل عليها احرام حجة فهذا على ثلاثة أوجه (ان كان) أي ادخله (قبل ان يطوف لهما برفض عمرته) أي اتفاقا (وعليه دم الرضا وان مضى فيهما) أي حتى فضاها (جاز) أي اجزأه (وعليه دم الجمع) أي بين النسكين ولو فعل هذا آفاق كان قارنا لما تقدم (وان كان) أي ادخله (بعد ما طاف كثره برفض حجه) أي اتفاقا وعليه دم ولو فعل هذا آفاق كان متمتعا (ولو كان) أي وان كان ادخله (بعد ما طاف الاقل فكذلك) أي عندنا حقيقة برفض الحج (وعليه دم بجهوة) أي فضاها وان لم يحج من حامي ذلك (وان قضى الحج من سنته تلك) أي بعينها وخصوصا (بأن احرم به بعد الفراغ من العمرة فلا مرة عليه) كما صرح به القدوري في شرحه مختصرا الكرخي وشمس الأئمة الكردي والزيلعي (ولو مضى فيهما جاز) أي اجزأه (مع الاساءة) أي اساءة الكراهة (وعليه دم الجمع ولو ان كوفيا دخل مكة بعمرة فأفسدها) أي بجماع قبل طوافها (واقفا) أي كل افعالها من طوافها وجميعها (ثم احرم بمكة) أي منها (بعمرة ووجه برفض عمرته وعليه دم) أي للرفض (وقضاؤه لانه) أي

الكوفي (صار كالمكي) أي بعد دخوله مكة (ولا فرق في حق المكي بين ان يجمع بينهما في شهر الحج او غيرها) بل في غير ما اشكر اهله لوقوع احرام الحج في غير وقته (فلو اهل المكي بعمرة فطاف لهما كثره في غير شهر الحج ثم اهل بحجة) أي في غير شهره (فليهدم) كما صرح به صاحب المبسوط معللا بأنه احرم بالحج قبل ان يفرغ من العمرة وليس للمكي ان يجمع بينهما فاذا صار جامعا من وجه كان عليه الدم انتهى (ولو فعل ذلك آفاق لم يجب عليه شيء) لانه متى كما تقدم والله أعلم (واما تفريعات القسم الثاني) وهو ما اذا اهل بالحج أو لائم بالعمرة ثانيا (فان كان) أي المحرم بهما (مكي اهل أو لا بالحج ثم بالعمرة فرفضها) أي رفض العمرة على كل حال (وان مضى عليها) أي ولم يرفضها (جاز) أي اجزأه (ولو دم وان كان) أي المحرم بهما (آفاقا ادخل العمرة على الحج) أي فغيه تفصيل ان كان ادخله (قبل ان يشرع في طواف القدوم فهو قارن مكي) أي وعليه دم شكر لقلة اساءته وادوم وجوب رفض عمرته (وان كان) أي ادخله (بعد ما شرع فيه) أي ولو قبل الا (أو بعد اتمامه) أي تكميل طواف القدوم بالطريق الاولى (وهو بمكة أو مرة ففسد ذلك) أي لحكمه كما سبق في أن يفسد (هو قارن مكي) كتراساءة من الاول (فيه انه حينئذ ليس حكمه كذلك فكان حقه ان يقول فهو كتراساءة وعليه دم جبر وقيل شكروا حينئذ يستقيم قوله (ويستحب له رفض العمرة) والحاصل أنه ليس حكمه كحكمه في جميع الوجوه ولا في بعضه الا في كونه قارنا موصوفا بطريق الاساءة (ولو اهل بهما في أيام النحر والتشريق قبل الحلق وجب الرضا) أي اتفاقا (والدم والقضاء وكذا بعد الحلق) أي يجب الرضا والدم والقضاء على الاصح وفي شرح الزيلعي لانه جمع بينهما في الاحرام أو في بقية الافعال فان قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة الا بعد تقاسم التحلل من احرام الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد سبق عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في أيام التشريق فيصير جامعا بينهما فافلا وان لم يكن جامعا بينهما ما احراما فيلزمه الدم لذلك انتهى ولعله لم يذكر السعي مع انه من الواجبات للحج لانه قد تقدم على الوقوف وقد يعقب طواف الزيارة وقيل اذا احرم بالعمرة بعد الحلق لا يرفضها كذا في الاصل قال الزيلعي والاصح انه يرفضها احراما اذا ارتكاب المنهي عنه لان العمرة منهى عنها في خمسة أيام وتأويل ما ذكر في الاصل انه لا ترتفع من غير رضا لها انتهى ولا يخفى انه يستفاد منه ان العمرة قبل السعي بعد أيام التشريق أهون في الامر وأيسر في الوزر فينبغي ان يقال بانحاد دم الرضا اذا تعددت العمرة دفعا للخرج المدفوع بل الظاهر من وضع المسئلة في احرامه بالسعي أيام التشريق ان فيهما بعد ما ليس كذلك ولو كان باقيا على السعي لاسيما ورواية الاصل انه لا يرفضها بعد حلق ثم من صحيح الرضا ملل يكون احرامه ما وقع في الايام المنهي عنها فلا يلزمه شيء بعدها أصلا سواء بقي عليه شيء أم لا والله أعلم (ولو لم يرفض في الصورتين اجزأه وعليه دم الجمع ولو فاته الحج فأحرم بعمرة قبل ان يتحلل) أي بأفعال العمرة لقوات حجه (فليهدم الرضا) أي الاحقة

فصل في أي في القضايا الكلية من هذا الباب (كل من لم يرفض الجسعة في البابين) أي في باب الجمع بين النسكين وباب اضافة أحدهما الى الآخر بجميع أقسامها (فليهدم رفضها دم وقضاء حجة وعمرة) أي لانه في معنى فانت الحج (وكل من لم يرفض العمرة فليهدم وقضاء عمرة

والارض أنت ولي في الدنيا والآخرة توفني مسلما وألحقني بالصالحين رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب رب ادخلني مدخل صدق واخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا ربنا آتانا من لدنك رحمة وهي لنا من أمرنا رشدا رب لا تنزلي فردا وأنات خير الوارثين رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي

لا خير لانه في معنى فاسد العمرة (وكل من ازمه الرض) أي للجمع بين الاحرامين (ولم يرض) أي أحدهما (فعليه دم الجمع) ثم عدم الرض انما يتصور اذا جمع بين حجة وعمره أو بين الحجتين بعد الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي لأحدهما وهذا معنى قوله (وكل من عليه الرض) أي رضى حجة أو عمره (يحتاج الى نية الرض) أي ليرتضى (الامن جمع بين الحجتين قبل فوات وقت الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي للاولى ففي هاتين الصورتين) أي من الجمعين (ترتضى أحدهما من غير نية رضى لكن اما بالسعي الى مكة أو الشروع في أعمال أحدهما كما مر) أي من الخلاف في الحالتين (وكل من جمع بين الاحرامين) أي المختلفين أو المتفقين (فبني قبل الرض فعليه مثل ما على المفرد) أي من الجزاء في تلك الجناية كالقارن (وبعد الرض) أي رضى ما يجب عليه رضى (فعليه جزاء واحد) أي كالمتنوع وبقي من الكليات ان كل دم يجب بسبب الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مقامه وان كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل منه ولا أن يطعمه فنيا بخلاف دم الشكر ثم اعلم ان من جمع بين الحجتين أو العمرتين أو حجة وعمره ولم يرض أحدهما فريضته عليه دم الرض وهل يلزمه دم آخر للجمع أم لا فالذي كور في طاعة الكتب ان دم الجمع اغايظه فيما اذا لم يرض أحدهما اما اذا رضى فليد كرفها لادم الرض بل المفهوم منها نصريحا وتلو بما عدم لزوم دم الجمع ووقع في البحر انه اذا جمع بين الحجتين أو العمرتين ثم ارتضى أحدهما لزمه دم الرض ودم آخر للجمع بين احرامى العمرة وفي وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى الجمع روايتان أحدهما الوجوب انتهى وتبعه أبو النجا في منسكه فقال فيما اذا جمع بين الحجتين أو العمرتين يلزمه رضى أحدهما ودمان للرض والجمع

باب في فسخ احرام الحج والعمرة

أي الى غيرهما (لا يجوز ولا يصح) تأكيد وبيان (فسخ احرام الحج الى العمرة عند الثلاثة) أي عندنا وعند مالك والشافعي (خلافا لآحاد) حيث ذهب الى ظاهر الحديث حيث قال سراقه ألعائن هذا لم لا بد قال لا بد وغيره ذهبوا الى انه كان ذلك من خاصة تلك السنة لان المقصود منه كان صرفهم عن سنن الجاهلية وعكس جواز العمرة في أشهر الحج في نفوسهم حيث كانوا يقولون ان العمرة في أشهر الحج من أجبر التبعير ويدل عليه ما روى عن بلال بن الحرث انه قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أو لمن بعدنا قال لكم خاصة والجواب عن الحديث الاول ان المشار اليه بهذا هو الاتيان بالعمرة في أشهر الحج لافسخ الحج بالعمرة (وهو ان يفسخ نية الحج بعدما أحرم به ويقطع أضاله ويحسم احرامه وأضاله للعمرة وكذا لا يجوز فسخ العمرة بمحرمها جسا عند الثلاثة) أي من الأئمة (أو الأربعة) أي جهم بناء على ان المسئلة فيها روايتان عن الامام أحمد والله أعلم

باب الجنبات

أي ارتكاب المحظورات الشاملة للمفسدات وترك الواجبات (المحرم اذا جنى عدا بلا عذر يجب عليه الجزاء) أي جزاء فعله وهو الكفارة (والاثم) أي وتدارك اثمه هو التوبة عن المعصية (وان جنى بغير عدا) أي بخطأ أو نسيان أو كره أو جهل فيسلم يجب عليه عله (أو بعذر فعليه

(الجزاء)

الجزاء دون الاثم) فالصواب ان يقول فلا بد من الجزاء على كل حال والتوبة في بعض الافعال (ولا بد من التوبة على كل حال) فيه انه لا يجب التوبة اذا كان بعذر أو بغير عدا والمقصود انه اذا جنى عدا بلا عذر ثم كفر فلا يتوهم انه لا يتوجه عليه الاثم ولا يجب عليه التوبة فقد ذكر ابن جماعة من الأئمة الأربعة انه اذا ارتكب محظورا الاحرام تامدا يأثم ولا يخرج منه القدية والعزم عليها عن كونه ماصيا قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات وقال انا اقتدى متوهمها انه بالتزام القدية بخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثم وزمته القدية وليست القدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الفعل بجهالة من يقول انا أثرب الحنوزاني والحديث طهرني ومن فعل شيئا مما يحكم بغيره فقد اخرج حجه عن ان يكون مبرورا انتهى وقد صرح اصحابنا بمثل هذا في الحدود فقالوا ان الحد لا يكون طهرة من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل لا بد من التوبة فان تاب كان الحد طهرة له وسقطت عنه العقوبة الاخرى بالاجماع والافلا لكن قال صاحب المنتقى في باب الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم يوجد منه التوبة من تلك الجناية انتهى وبؤيد ما ذكره الشيخ نجم الدين النسي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم أي اصطاد بعد هذا الابتداء قيل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا اذا لم يتب منه فانها لا ترفع الذنب عن المصر انتهى وهذا تفصيل حسن وتقييد مستحسن يجمع به بين الأدلة والروايات والله أعلم بحقائق الحالات (ثم لا فرق في وجوب الجزاء فيما اذا جنى تامدا أو خاطئا) أي بخطأ (مبتدئا أو متادئا) خلافا لمن قال في العائد لصيد انه لا عذاب الا ليم فقط دون الجزاء ذا كرا) أي متذكرا الاحرامه (أو ناسيا لما لا واجهلا) أي بالمسئلة (طائعا أو مكرها) أي في فعله (نائما أو منتبها) أي عند مباشرته (مكران أو صاحبا) أي حال عمله أو تركه (مفى عليه أو مبقيا معذورا أو غير معذورا) أي ضيالا أو فقيرا (بمباشرة) أي جنى بمباشرة نفسه (أو بمباشرة غيره به بأمره) أي حال كونه بمباشرة غيره بأمره (أو بغيره) أي بغير أمره (ففي هذه الصور اجبها يجب الجزاء) أي بخلاف عندنا (وهذا) أي الذي ذكرناه (هو الاصل) أي المساعدة الكلية (عندنا) أي خلافا لغيرنا في بعض الصور السابقة (لا يتغير) أي هذا الاصل (قالبا) ولعله أشار الى ما سبأ في من انه اذا طيب محرم محرما لا شيء على الفاعل ويجب الجزاء على المفعول (فاحفظه) أي هذا الاصل فانه كثير النفع في هذا الفصل (ثم الجنبات) أي المحظورات على المحرم (باعتبار جنسها) أي المؤلفة (على انواع) أي مختلفة (فند كر كل نوع على حدة) أي حكم كل واحد بانفراد يعرف تفاصيلها بعد معرفة اجمالها في ضمن فصولها (النوع الاول في حكم اللبس اذا لبس المحرم) أي بالحج أو العمرة أو بهما (الخطأ) أي اللبس المعمول على قدر البدن أو قدر عضو منه بحيث يحيط به سواء كان بخياطة أو نسج أو لصق أو غير ذلك وكذا حكم تغطية بعض الاعضاء بالخط أو غيره (على الوجه المعتاد) أي بأن لا يحتاج في حفظه الى تكلف عند الاشتغال بالعمل وضده أن يحتاج اليه بأن يعمل ذيل قبضه مثلا أعلى وجبه أسفل (فعليه الجزاء) أي الآتي تفصيله (وتفسيره) أي تعريف الخطأ المحظور على ما في التبع (ان يحصل بواسطة الجلبلة اشتغال على البدن) أي بوضعه وصنعه (واستماله) أي بتقصيه من

لاي انه كان من الصالحين ولا تخزي يوم يمشون يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي رب اني انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين رب اني انزلت الي من خير فقير رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه واصلح لي في ذريتي اني تبك اليك واني من المسلمين ربنا اغفر لنا

واجعل لي وزيرا من اهلي رب انزلني منزلا مباركا وانت خير المتزلين رب فلا تجعلني في القوم الظالمين رب اهوذك من همزات الشياطين واهوذك رب ان يحضرون ربنا صرف ههنا ذاب جهنم ان عذابها كان غراما انها ساءت مستقرا ومقاما ربنا هب لنا من ازواجنا وذرياتنا قرة اعين واجعلنا للمتقين اماما رب زهدني في حكمة والحقني بالصالحين واجعل لي لسان صدق في الآخرين واجعلني من ورثة جنة النعيم واغفر

غير امساكه (فأبهما) أى من الاشتغال والاستمسك (اتنى اتنى لبس الخيط) أى لا تنفاه الكل
بالتفاه البعض وفيه أنه يرد عليه اللباد المشتغل بالصق فانه ليس فيه خياطة مع أنه عديم
الخيط اللهم الا ان يراد بالخياطة انضمام بعض الاجزاء ببعضها فيصلح ان يكون لغزا بأن يقال
ماثوب يحرم لبسه للمحرم مع أنه ليس بمخيط اتفاقا (فاذا لبس مخيطا) أى على الوجه المعتاد
(يوما كاملا) أى نهسا شريعيا وهو من الصبح الى الغروب (أوليلة كاملة فعلية دم) أى
اتفاقا والظاهر ان المراد مقدار احدهما فيقيدان من لبس من نصف النهار الى نصف الليل من
غير انفصال وكذا في عكسه لزمه دم كإشعار اليه قوله (وفي أقل من يوم) أى من مقدار نهار ولو
بنقص ساعة (أوليلة صدقة) وهى نصف صباح من بر (وكذا لو لبس ساعة) أى بنحو مئة وهى جزء
من أجزاء اتنى عشر حالة اعتدال الليل والنهار (فصدقة) أى معروفة القدر (وفي أقل من ساعة)
أى حافية لا لغوية لأنها أقل ما يطلق عليه الزمان (قصة) بالقاف المفتوحة والصاد المهملة
وتضم ما قبل كفتك على ما فى القاموس وأما القبضة بالمعجمة فهو ما قبضت عليه من شئ وليس
يتناسبه المقام (من بر) بضم موحدة من حنطة أو قبضتين من شعير هذا وهن أبى يوسف فى أكثر
من نصف يوم أوليلة دم اقامة لأكثر مقام الكل وهو قول أبى حنيفة أولا ثم رجع عنه على
ما ذكره فى البحر وهذا يؤيد ما قدمناه من اعتبار المقدار وكذا ما روى عن محمد بن قيس بعض
اليوم فسطحة من الدم حتى لو لبس يوما الاساعة فعلية من قيمة الدم بمقدار ما لبسه عنده وأما
ما ذكره رشيد الدين عن أبى يوسف انه اذا لبس قليلا أو كثيرا فعليه دم فريب جدا (ولو لبسه)
أى الخيط (إياها) أى من غير نزع وإداء جزاء (فعلية دم واحد) أى اذا كان لبسه بعذر أو بغير
عذر بخلاف ما اذا كان بعضه بعذر وبعضه بغير عذر فانه بتعدد الجزاء فيلزمه دم بخير فى الاول
ويحتم فى الثانى (فان أراق) أى الدم (لذلك) أى لاجل ذلك اللبس (ثم تركه) عليه يوما آخر فعلية
دم آخر (أى جناية ثانية بعد كفارته للجناية الاولى وهذا بالاتفاق وكذا اذا خلعه وراق ثم
لبسه بعده بلا خلاف (ولو لبس) أى قبضا مثلا (يوما مثلا) أى اوليلة أو مقدار أحد هما متصلا
(ثم نزع) أى خلعه (ثم لبسه ثم تركه) أى ترك لبسه (فان كان نزع على عزم الترك) أى بأن لا يريد
لبسه أو بدله فى حال احرامه (فعلية كفارة أخرى) أى لبسه ثانيا (والا) أى وان لم ينزع على
عزم الترك بل نزع على قصد ان يلبسه ثانيا أو خلعه ليلبس بدله (لا) أى لا يلزمه كفارة أخرى
لتداخل لبسه وجعلهما لبسا واحدا حكما فان الترك مع عزم الفعل كالوجود (ولو جع اللباس)
أى أنواعه (كله معا) أى فى مجلس واحد (من قبض وقباء وعمامة وقلنسوة وسروايل وخف)
بيان الجنس اللباس (ولبس) أى داوم على لبس جميعها (يوما أو أياما) أى ولم ينزعها أو نزعها ليللا
لأنوم ويعاود لبسها نهارا أو يلبسها ليللا ليرد وينزعها نهارا (فعلية دم واحد) مالم يعزم على الترك
عند الخلع فان عزم على الترك عند نزعها لم يلبسه بتعدد الجزاء ان كفر الاول بالاتفاق وان لم يكفره
فمقتضى همدان وعند محمد دم واحد قال فى القمع موافقا لما فى البدائع (وهذا) أى ما ذكرنا من
اتحاد الجزاء على لبس الخيط محله (اذا اتحد سبب اللبس فان تعدد السبب كما اذا اضطر الى
لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة (أى بغيرها) فهو ان يحتاج الى قبض
أى مثلا (فلبس قبضين أو قبضا وجبة أو يحتاج الى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعلية كفارة

ولاخواننا الذين سبقونا
بالإيمان ولا نجعل فى قلوبنا
غلا للذين آمنوا ربنا انك
رؤف رحيم ربنا عليك
توكلنا واليك اتينا واليك
المصير ربنا لا تجعلنا فتنة
للذين كفروا واغفر لنا ربنا
انك انت العزيز الحكيم
ربنا انم لنا نورنا واغفر لنا
انك على كل شئ قدير رب
اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين
بلى مؤمننا وللمؤمنين
والمؤمنات ولا تزد الظالمين
الأتبارا بسم الله الرحمن
الرحيم قل اهوذا رب الفلق
من شر ما خلق ومن شر
فاسق اذا وقب

واحدة) لان محل الجناية متحد فلا نظر الى الفعل المتعدد (بخير فيها) لوقوع أصل الجناية لضرورة
ما صرح به فى المحيط وكذا اذا لبسها على موضعين لضرورة لبسها فى مجلس واحد بأن لبس عمامة
وخف بعذر فيها فعلية كفارة واحدة وهى كفارة الضرورة لان اللبس على وجه واحد فيجب
كفارة واحدة (وان لبسها على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر
الى لبس العمامة فلبسها مع القبض مثلا أو لبس قبضا للضرورة وخفين من غير ضرورة فعلية
كفارتان كفارة الضرورة بخير فيها وكفارة الاختيار) أى غير حالة الاعتذار (لا بخير فيها) أى
بل يتحتم الكفارة عنها انتهى وخالفهما الطرابلسى حيث قال ولو لبس قبضا للضرورة وخفين من
غير ضرورة فعلية دم وفدية كذا ذكره فى الكبير على ميل الاعتراض ويمكن دفعه بأن يقال مراده
الدم المنضم لغير الضرورة والفدية المخيرة فى الضرورة وفى الكرماتى ولو لبس قبضا للضرورة
فلماضى بعض اليوم لبس قبضا آخر ولو لبس قلنسوة لغير ضرورة حتى مضى اليوم فعلية فى لبس
القبض كفارة واحدة كفارة الاضطرار وفى لبس القلنسوة كفارة أخرى غير الاضطرار لان
هذا اللبس غير اللبس الاول أى لا اختلاف الوصفين كونهما بعذر وبغيره فكانا كشيتين متغايرين
سواء فى مجلس أو مجلسين انتهى وهذا الحكم فى الخلق بأن خلق بعض أعضائه لعذر وبعضها
لغير عذر ولو فى مجلس بتعدد الجزاء وهكذا فى الطبيب والله أعلم (ولو كان به جى غيب) بكسر
الفين المعجمة وتشديد الموحدة أن يأخذ ما بعد يوم ونحو ذلك (فجعل يابس الخيط يوما) أى
الاحتياج اليه (وينزع يوما) للاستغناء عنه فادامت الحى تأخذه فالبس منه وعليه كفارة
واحدة وان زالت هذه وحده حدثت أخرى اختلف حكم لبس فمقتضى همدان كفارتان كفر الاول
أولا وعنده كفارة واحدة ان لم يكفروا ان كفر فكفارة أخرى على ما فى البدائع وغيره
(أو حصره عدو) أى فى حصن ونحوه (فاحتاج الى اللبس للقتال أياما) أى مثلا (يلبسها اذا خرج
عليه) أى على العدو أو بعكسه (وينزعها اذا رجع) أى هو أو عدوه (أو لم ينزع أصلا) أى ولو رجع
العدو (أو لم يرجع) أى العدو (ولكن يلبس فى وقت وينزع فى وقت) أى والعلة قائمة بأن لم
يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لزمه كفارة أخرى (أو كان به) أى وقع بالحرم
(ضرورة أخرى) أى غير ضرورة الاحصار (لاجلها يلبس فى النهار) أى للاحتياج اليه (وينزع
فى الليل للاستغناء عنه أو فعل بالعكس) أى بأن لبس فى الليل ونزع فى النهار (ليردوا غيره) من
الضرورات (أو لم ينزع ولو مع الاستغناء عنه والعلة لازمة) جلة حالية مفيدة ان بقاء العلة
قامت مقام الضرورة الدائمة (فادام العذر) أى وجودا حقيقة وحكما (فالبس منه فى جميع
ذلك) أى فى جميع ما ذكر من الصور (وعليه كفارة واحدة) أى لتداخل (بخير فيها) أى
لارتكابه معذورا (فان زال العذر الذى لاجله لبس) أى بالكلية (يقين) أى زال يقين (فنزع
أو لم ينزع وحده عذر آخر) أى فلبس (أو لم يحدث عذر ولكن دام على اللبس) أى بلا عذر
(فعلية كفارة أخرى الا اذا كان على شك من زوال العذر فاستمر) أى على لبسه (فعلية كفارة
واحدة مالم يتقن زواله) وهذا كله توضيح قد علم بانه من تقيده الزوال فى السابق يقين
والاصل فى جنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها لالى صورة اللبس لكن هنا
دقيقة وهى انه اذا كان بقاء العذر حكما وزواله حقيقة فالظاهر انه يجب عليه نزع لئلا يكون

ومن شر النفاثات فى العقد
ومن شر حاد اذا حدد
بسم الله الرحمن الرحيم قل
اهوذا رب الناس ملك الناس
الله الناس من شر الوساوس
الجناس الذى يوسوس فى
صدور الناس من الجنة
والناس هو الله الذى لا اله
الا هو الرحمن الرحيم الملك
القدوس السلام المؤمن
المهيمن العزيز الجبار
المتكبر الخالق البارئ
المصور الغفار القهار
الوهاب الزاق الفتاح
العليم القابض الباسط
الخالق الرافع المعز
المذل المعيع البصير

حاصبا وان سقط عنه الكفارة في هذه الصورة فليقل العلة في الجملة (ولو زرا الطيبان يوما عليه دم وفي أقله صدقة ولو ألقى القباء) أي ونحوه كالعباء (على منكبيه وزره يوما عليه دم) أي نقفا (وان لم يدخل يديه في كيه) كما صرح به في النهاية وشمس الأسماء والسبب في البدائع لان الزجر من إزالة الإدخال ولذا قال (وكذا لو لم يزره ولكن أدخل يديه في كيه) وكذا اذا أدخل إحدى يديه في كيه ولو لم يزر لانه بمنزلة الزر الواحد ولانه يصدق عليه حينئذ تعريف الخيط على ما سبق ويؤيده ما في بعض النسخ من افراد الضمير (ولو ألقاه) أي على منكبيه (ولم يزر ولم يدخل يديه في كيه فلا شيء عليه) أي من الجزاء (سوى الكراهة) استثناء منقطع أي لكن الكراهة ثابتة لمخالفته السنة ولا يبعد أن يكون الاستثناء متصلا أي لا شيء عليه من الاحكام الا الكراهة وهذا عندهم خلافا لفرق حيث قال عليه دم (ولو لم يجد سوى سروال فلبسه من غير فرق) أي شق ولم يلبسه على هيئة الأزار (فعليه دم) أي في المشهور من الروايات خلافا للرازي حيث قال يجوز له لبس السراويل من غير فرق عند عدم الأزار وهذا بظاهره يقتضي جواز لبس السراويل عند عدم الأزار بلا لزوم شيء والا كان قوله كقول الجمهور كما فهمه بعض الطلبة وتقدم به ولكنه ليس بلازم لانه قد يجوز ارتكاب المحذور للضرورة مع وجوب الكفارة كالخلق للآذى ولبس الخيط للمعذر فكذا قول الرازي بالجواز لا يلزم منه القول بعدم وجوب الكفارة وقد صرح الطحاوي في الآثار باباحة ذلك مع وجوب الكفارة فقال بعد ما روى حديث من لم يجد الثنتين فلبس ثيابا من الخفين ومن لم يجد أزارا فلبس سراويل فذهب الى هذه الآثار قوم فقالوا من لم يجد هما ليهما ولا شيء عليه وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا أما ما ذكرناه من لبس الحر الخفين والسراويل على حال الضرورة فمن يقول ذلك ونبيح له لبسه للضرورة التي هي به ولكن نوجب عليه مع ذلك الكفارة وليس فيما رويته في وجوب الكفارة ولا فيه ولا في قولنا خلاف شيء من ذلك لاننا نقل لا يلبس الخفين اذا لم يجد الثنتين ولا السراويل اذا لم يجد الأزار ولو قلنا ذلك كنا مخالفين لهذا الحديث ولكن قد يصح له لبس الكفارة كما أباح النبي صلى الله عليه وسلم ثم أوجبنا عليه مع ذلك الكفارة بالدلائل القائمة الموجبة لذلك ثم قال هذا قول أبي خنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انتهى ما ذكره المصنف في الكبير عنه وقد زاد الطحاوي حديث ابن عمر مرفوعا من لم يجد ثنتين فلبس خفين وليشقهما من عند الكعبين فهذا فيه دلالة صريحة على ان السراويل ان كان وصيها يجب عليه أن يشقه ويلبسه على هيئة الأزار فان لبسه من غير شقه فعليه دم محتم وأما ان كان ضيقا فلبسه يكون معذورا ويجب عليه فدية بخير فيها وهل كلام الرازي محمول عليه والحاصل ان قول المصنف عليه دم فيه تفصيل كما ذكرناه وكذا قوله (غير انه يجوز له لبسه) ليس على إطلاقه بل انما يجوز لبسه اذا لم يكن شقه ويلبسه ازارا كما يشير اليه قوله (بخلاف التيمم فانه لا يجوز له لبسه) أي من غير الفتن والأزار اذا كان هناك معذر آخر من الأعداء (ولو عصب شيئا من جسده سوى الرأس والوجه فلا شيء عليه) أي من الجزاء (ويكره ان كان) أي تعصيه (بغير عذر) أي لتركه السنة وينبغي استثناء الكعبين ايضا لما تقدم من انه ممنوع من لبس القفازين وهذا كله في حق الرجل ولذا قال (ولا يجب على المرأة لبس الخيط عني) أي لاسن الدم ولا شيء الصدقة ثم الخيط من حيث هو مباح لها وأما بالنسبة الى

الحكم العدل الطيف
الخبير الحليم العظيم
الغفور الشكور العلي
الكبير الحفيظ المقيت
الجسيم الجليل الكريم
الرقيب الجيب الواسع
الحكيم الودود الجيد
الباعث الشهيد الحق
الوكيل القوى المتين
السولي الجيد المحصي
الميسر الميسر الهي
الميت الحي القيوم
الواحد المساجد الواحد
الاحد الصمد القادر
المقدر المقدم المؤخر
الاول الآخر الظاهر
الباطن الوالي المتعالي
الهم التواب المنتقم العفو
الرزوف مالك الملك ذو
الجلال والاكرام

المصوغ يومس أو زعفران فانه فيه كالرجل من لزوم الدم الا ان المصوغ اذا كان غطيته ينبغي ان يجب دمان على الرجل دم الخيط ودم لطيب وعلى المرأة دم واحد لطيب فقط في الغاية ان ليس ثوبا مصوغا زعفران او مصفر مشعا يوما او اكثر عليه دم وفي أقل من يوم صدقة ولو كان غطيته ينبغي ان يكون عليه دمان للبس الخيط واستعمال الطيب كما لو لبس رأسه بالخساء انتهى وهو جلي كالا ينبغي (تنبيه) أي هذا تنبيه أي منه فلينبه على ايضاح ما سبق مما أجعل فيه (قد يتعدا الجزاء) أي كفارة المحذور (في لبس واحد بأمر) أي خمسة (الاول التكفير بين اللبس بأن لبس ثم كفروا دم على لبسه ولم يزرعه) عطف تفسير وكذا اذا نزع وكفر ثم لبس (والثاني تعدد السبب) أي بأن لبس في موضعين أحدهما لعذر والآخر لعذر آخر ولعذر آخر سواء يكون على وجه الاستمرار أو الانفصال بينهما بالخلع والاسترجاع (والثالث الاستمرار على اللبس بعد زوال العذر) وهو داخل فيما سبق من تعدد السبب وكذا قوله (والرابع حدوث عذر آخر) مثله ما تقدم فتدبر (والخامس لبس الخيط المصوغ بطيب) أي كورس وزعفران ومصفر (لرجل) وخص به لان التعدد بالنسبة اليه وأما بالاضافة الى المرأة فلا تعدد بل جنابة واحدة وهذا اذا لبسه على الوجه المعتاد والافعليه جنابة واحدة أيضا (ويحذر الجزاء) أي وقد تعدد الكفارة عكس ما سبق (مع تعدد اللبس بأمر) أي ثلاثة (منها اتحاد السبب) بأن لبس في موضعين من الجسد كليهما بعذر أو كليهما بغير عذر (وعدم العزم على الترك عند النزاع) أي اذا كان السبب متحدا (وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم) أي مع اتحاد السبب وأما انه ذكر بعضهم ما يفيد ان اليوم في اتحاد الجزاء في حكم اللبس كالمجلس في غيره من الطيب والخلق والقص والجراح كما سيأتي لانه ذكر الفارسي والطرابلسي انه ان لبس الشاب كلها ما لبس خفين فعليه دم واحد وان لبس ثيابه من يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة فقيده باليوم لا بالمجلس وفي الكرماني ولو جمع اللباس كله في يوم واحد فعليه دم واحد لو وقع على جهة واحدة وسبب واحدة فصار جنابة واحدة ومثله ما ذكره بعضهم في حلق الرأس اذا حلقه في أربع مجالس عليه دم واحد وقيل عليه أربع دماء وقد صرح في منية النساءك بتعدد الجزاء في تعدد الايام حيث قال وان لبس العمامة يوما ثم لبس التيمم يوما آخر ثم الخفين يوما آخر ثم السراويل يوما آخر فعليه لكل لبس دم وذكر الفارسي عن الخيط لو أخرجه الى الجوار كلها الى اليوم الرابع رماها على التأليف وعليه دم واحد عند أبي حنيفة لان الجنائيات اجتمعت من جنس واحد فيتعلق بها كفارة واحدة كما لو لبس قميصا وسراويل وقبائه انتهى فتأمل فانه لا ينبغي عليك الفرق بين القضيتين مع ان المشبه به يحتمل أن يكون محمولا على مجلس واحد ويوم واحد وان يكون مختلفا في ذلك هذا وفي الخيط اذا اضطر الى تغطية رأسه فلبس قلنسوة واقف عمامة يلزمه كفارة واحدة ولو وضع يدها على رأسه وقلنسوة يلزمه للضرورة فدية بخير فيها بلبس القلنسوة ويلزمه دم القميص لانه لا حاجة له رأس الى القميص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذا ذكره الفارسي والطرابلسي وهو غريب مخالف للاصول والفروع لان الموجب هو التغطية وقد حصلت بواحد منها ولا يتعدا الجزاء بتعدد اللبس في موضع واحد سواء كان لعذر أم لا اللهم الا ان يحمل على ان الضرورة ملجئة الى

المقسط الجامع الفني الفني
النافع الضار النافع النور
الهادي البديع الباقي
الوارث الرشيد الصبور
الذي ليس كمثل شيء وهو
الجميع العليم وتقول
(اللهم صل على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد كما
صلت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم انك خير مجيد
صلاوات الله وملائكته على
النبي الامي وعلى آله وعليه
السلام وعلى آله وبركاته
مائة مرة لا اله الا الله الها
واحد ونحن له مسلمون
لا اله الا الله واسو كثره
المشركون لا اله الا الله ربنا

قدر قلنسوة غير مستوية الرأس بأن يكون ربه ليس فيه مذر فوضع على رأسه قيصا بحيث
 غطي رأسه جميعه فانه حينئذ فيه جزاء آن بالاشبهه جزاء مذر وجزاء لمكان الضرورة
 (وحكم الليل كالنوم) أي في جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب المحيط والاسرار (فيجب
 بلبسه ليلة كاملة دم انتهى) وهذا يدل أيضا على ان المعتبر هو مقدار اليوم لا عينه الوارد كما
 قررناه سابقا وهذا صحيح قياسا ليل على اليوم على ما اعتبره القوم

فصل في تغطية الرأس والوجه في أي كليهما أو أحدهما فان الرجل ممنوع من تغطيتهما
 والمرأة ممنوعة من تغطية الوجه لا غير ثم تغطية الرأس حرام على الرجل اجماعا كتغطية وجهه
 المرأة وأما تغطية وجهه فحرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحمد في رواية (ولو غطي جميع
 رأسه أو وجهه) أي جميع وجهه (بخط أو غيره يوما ليلة) وكذا ما دارا أحدهما (فعليه دم)
 أي كامل بالاخلاف (وفي الأقل من يوم) وكذا من ليلة (صدقة والربع منهما كالكل) قياسا على
 مسهما واعلم انه اذا ستر بعض كل منهما فالشهور من الرواية من أبي حنيفة انه اعتبر الربع
 فتغطية ربع الرأس يجب عليه ما يجب بأكمله كاذ كفي غير موضع وهو الصحيح على ما قلناه غير
 واحد وعن أبي يوسف انه يعتبر أكثر الرأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والكافي والمبسوط
 وغيرهم ونقله في المحيط والذخير والبدائع والكرمان عن محمد بن الحسن قال الزبلي وقياس قول
 محمد بن الحسن يعتبر الوجوب فيه بحسبه من الدم انتهى وكذا الحكم في الوجه على ما نص عليه
 في المبسوط والوجيز وغيرهما وأما ما في خزائن الأكل وان غطي ثلث رأسه أو ربه لاشئ عليه
 بخلاف الخلق فهو شاذ يخالف الكلام غير بل لكلامه أيضا لانه قال في موضع آخر وتغطية
 ربع وجهه أو ربع رأسه يجب عليه ما يجب بأكمله اللهم الا أن يقال أراد بقوله لاشئ عليه
 أي من الدم لامن الصدقة ويكون بناء على قوله لا على قول الامام الاعظم والله اعلم ثم نوحى
 رأس محرم أو وجهه وهو نائم يوما كاملا فعلى المحرم الذي حصل له الارتفاق دم حتم ان كان غير
 مذر وان كان مذر دم تخيير (ولو عصب من رأسه أو وجهه أقل من الربع) أي يوما ليلة
 (فعليه صدقة) أي اتفاقا (ولو حل على رأسه ما يقصده التغطية) أي بحسب الالف والعادة
 (لزمه الجزاء) أي من الدم والصدقة (وان كان مما لا يقصده ذلك) أي التغطية (كاجانة) بكسر
 الهمزة وتشديد الجيم أي مكرن (او عدل) بكسر الهمزة وقد تفخ أي احد شق رجل الدابة
 او جوالتي) أي خيش او خيشة وتقدم ذكره (او مكثل) بكسر الميم وقصها أي ما يكتال فيه مما
 يصنع من خوص (او طاسة) وهي اثناء يشرب منه على مافي القاموس والمعروف انها ظرف
 خاص من نحاس او صقر (او طست) بسين مهملة واما بالمعجمة فمعجمة (او حجر او مدر او صقر
 او حديد او زجاج او خشب ونحوها) أي من فضة وذهب ووزق مما يبطى كل رأسه او بعضه
 (فلا بأس به) اسكن تركه افضل لخالفه ظاهر السنة (ولا شئ عليه) أي من الدم والصدقة (ولو
 غطي رأسه بطين لزمه الجزاء وان خضبه بالجشاء) أي وحصل به التليد (فعليه فدية) فدية
 للتغطية واخرى للتطيب (وكذا اذا طخه بالصندل بأن بقي جرمه ما بقي حره وبرده (وهذا)
 أي الحكم بتعدد الجزاء (ان كان الجشاء) أي ونحوه من الطيب (جامدا) أي مقطبا (وان كان
 مائعا فلا شئ عليه للتغطية) وزاد في الكبير لعدم حصولها وفيه انه لا يحصل لهذه الزيادة

ورب آياتنا الاولين (اللهم)
 لك الحمد الذي تقول
 وخير ما تقول (اللهم)
 لك سلامي ونسبي ومحياي
 ومماتي واليك ما بي ولك
 لا اله الا انت (اللهم) اني
 اعوذ بك من عذاب القبر
 ومن فتنة الصمد ومن
 شتات الامر (اللهم) اني
 اسألك من خير الرخ ومن
 خير ما يجي به الرخ واعوذ
 بك من شر الرخ ومن شر
 ما يجي به الرخ ومن شر
 بوائق الدهر (اللهم) انك
 ترى مكاني وتسمع كلامي
 وتعلم سرى وعلاني ولا
 تخفى عليك شئ من أمري
 اللهم انيس الفقير المستغيث
 الوجل

كلا يفتي على أرباب الأفاة فالصواب أن يقال فلا شئ عليه الاجزاء الطيب دون التغطية
 (ولو لبدراسه) أي من غير طيب (فعليه الجزاء) كافي جوامع الفقهاء والتليد هو أن يأخذ شيئا
 من الصمغ والخطمي والاس ويصعله في أصول الشعر ليتليد (وليس للمرأة أن تنقب) أي
 تلبس النقاب وهو البرقع (وتغطي وجهها) أي بأي شئ كان (فان فعلت) أي ما ذكر من تغطية
 الوجه (بوما فعلها دم وفي الأقل صدقة) كما صرح به في الجوهرة

فصل في لبس الخفين اذا لبسهما قبل القطع قدم وفيه ان بعد القطع ما يسمى
 خفا فالعبارة المحررة ان لبسهما (بوما فعلها دم وفي أقل من يوم صدقة) وكذا حكم الليل كله أو
 أقله (وان لبسهما بعد القطع أقل من موضع الشراك) وهو الكعب الذي في وسط القدم (فلا
 شئ عليه) أي عندنا وأغرب الطبري والنووي والقرطبي فحكوا عن أبي حنيفة انه يجب عليه
 الفدية اذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم التعلين كذا نقله المصنف والصواب عند وجود
 التعلين لما حكى الطبري أيضا من أبي حنيفة انه اذا كان قادر على التعلين لا يجوز له لبس الخفين
 ولو قطعهما لكن هذا كله خلاف المذهب وله رواية عنه الا انه قال في المطلب الفاسق وهذه
 الرواية ليس لها وجود في المذهب بل هي مفتلة انتهى وفيه ان نسبة الافتعال الى العلماء غير
 مناسبة وكذا ادعاء الاحاطة المستلزقة لنفي الرواية في المسئلة ثم في ذلك عزب جماعة
 وان شاء قطع الخفين من السكينة ولبسهما ولا فدية عند الاربعة انتهى لكن ليس فيه دلالة
 صريحة على المذهب من جواز لبسهما مع وجود التعلين والظاهر ان لبسهما حينئذ مخالف
 لسنة فيكره ويحصل به الامانة (ولو وجد التعلين بعد لبسهما) أي بعد لبس الخفين المقطوعين
 (يجوز له الاستدانة على ذلك) أي عندنا كافي الكرماني وفيه اشعار بأن المسئلة مختلف فيها قال
 ابن الهمام اطلق المشايخ جواز لبسهما ومقتضى النص انه مقيد بما اذا لم يجد التعلين أقول الظاهر
 ان قيد عدم وجدان التعلين اوجب قطعا الخفين بخلاف ما اذا وجدنا فانه لا يجب القطع
 حينئذ لمافيه من اضافة المال عبثا وهو لا ينافي ما اذا قطعهما وابسهما مع وجود التعلين
 والله أعلم (ويجوز لبس المقطوع مع وجود التعلين) كما صرح به ابن العجني لكن لا ينافي
 الكراهة المرتبة على مخالفة السنة هذا ولم أر من صرح في لبس خفا واحدا والظاهر ان
 يكون الحكم متصفا اذالم يكن مجلس لبسهما متعددا (النوع الثاني في الطيب الطيب
 ما يطيب به ويكسونه رائحة مستلذة) عطف تفسير (ويتخذ منه الطيب) أي كافي بهض
 أفراده الآتية (كالمسك والكافور والصنبر والعود) لكنه بنفسه غير طيب بل يعالج فيه
 بمساعدة النار حتى يصير طيبا (والغالية) وهي المجموعة من الاربعة المتقدمة بخلاف الند
 بفتح النون وتكسرها فانه مجموع من الثلاثة الاول (والصندل) وهو أيضا يصير طيبا بسبب الحك
 (والورد) أي طريا ويا بيا (والورس) وهونبات كالصمغ ليس الا باليمن بزرع فيبقى عشرين
 سنة على مافي القاموس (والزعفران والمصفر) بالضم (والحناء) بالمدوق (والخيزر) بكسر
 الخاء المعجمة وتشديد الياء الاخيرة نوع من الازهار (والكاذي) بالذال المعجمة لا بالمهمل
 كما في السنة العامة وهو شجر له ورد يطيب به الدهن على مافي القاموس (والبان) شجر
 لطيفه دهن طيب (والبنسج والياسمين) وردان معروفان (والزنبق) بالنون كجعفر دهن

المشفي المقر المعروف بدنه
 أسألك مسئلة المسكين
 وأنت اليك ابتهاج المذنب
 الذليل وادهوك دماء
 الخائف المضطرب دماء من
 خضع لك عنقه وذلك
 خدم وفاضلك عيناه
 ورغم لك انفسه (اللهم)
 لا تجعلني بدما لك زب شقيا
 وكن بي رؤفا رحما يا خير
 المسؤولين يا خير المعطين
 (اللهم) اهدنا بالهدى وزينا
 بالتقوى واغفر لنا في
 الآخرة والاولى (اللهم)
 اجعله جوارحنا واذننا
 مغفورا (اللهم) اني اسألك
 من فضلك وعطائك رزقا
 مباركا (اللهم) انك

الباسمين وورد (وماه لوردو الريحان) عطف على ماء الورد (والترجس والنمرين) فومان من الورد (وتريت الخالص) أي غير المختلط بالطيب فعده من الطيب بحسب بحث فان الزيت هو الدهن الخالص من الزيتون وكذا قوله (والشرج البعث) أي الخالص وسيمى بتحقيقهما في فصل الدهن (والخطمي والقسط) بالضم مودهندي وعربي على ما في القاموس (وأما الطيب فهو الصاق الطيب يده أو ثوبه فلا يجب شئ بشم الطيب والفواكه الطيبة وإن كان) أي الشم (مكروها) أي إذا قصد به الشم (لعدم الاصاق) متعلق بقوله لا يجب والمراد بالاصاق اللصوق والتعلق بحسب الزبح لا بالتصاق جزء الطيب ولهذا لا يوربط ثوبه مسكا أو نحوه بحسب الجزء ولوربط العود لم يجب أو جود الاصاق في الأول دون الثاني والله أعلم (والحرم رجالا صكان أو امرأة ممنوع من استعمال الطيب في بدنه وازارته ووردانه وجيعة ثيابه وفراشه ومسه) أي ومن لسه (وشبه) أي بقصده (فأذا طيب عضوا كاملا) أي فإزاد (فعليه دم وفي أقله) أي في أقل من كمال عضوه (صدقة) أي في الصحيح وهو المذكوور في الأصل وسائر المتون وهو اعتبار صاحب الهداية والكافي والمجمع وغيرهم وصحبه صاحب البدائع وغيره وفي المتن إذا طيب ربيع العضو فعليه دم وإن كان دونه فصدقة وقال محمد في أقل من العضو يجب بقدره من الدم (والعضو كالرأس والعمية والشارب واليد والفخذ والساق والعضد ونحو ذلك ثم إن كان الطيب قليلا فالعبرة بالعضو) أي لا بالطيب (وإن كان) أي الطيب (كثيرا فالعبرة بالطيب) أي لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله شيخ الإسلام وغيره توفيقا بين الأقوال حيث قالوا إذا استعمل طيبا كثيرا فاحشا فعليه دم وإن كان قليلا فصدقة واختلاف المشايخ في الفاصل بين القليل والكثير كما اختلفوا في موجب تطيب العضو وبعضه فقليل الكثير كالعضو الكامل الكبير كالرأس والوجه والساق والفخذ والقليل مادونه والقليل أبو جعفر الهندواني اعتبر الكثرة والقلة في نفس الطيب لا في العضو فقال إن كان الطيب في نفسه كثيرا بحيث يستكثره الناظر فكف من ماء الورد وكف من الغالية وفي المسك بقدر ما يستكثره الناس يكون كثيرا وإن كان في نفسه قليلا والقليل ما يستقله الناس وإن كان في نفسه كثيرا أو كف من ماء الورد يكون قليلا وفي المحيط والى كل قول أشار محمد (والكثير ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وكف من المسك) أي على ما فسره الفارسي والمحيط (والقليل ككف من ماء الورد) وفيه إن عد الأقل من الكف في المسك قليلا محل بحث فالمتقدم تقدم والله أعلم واختاره ابن الهمام أيضا فقههم (فلو طيب بالقليل عضوا كاملا فعليه دم ولو طيب بالكثير أقل من عضوه فعليه دم) وكذا إذا طيب بالكثير عضوا كاملا كما يستفاد من الصورة الأولى بالأولى (ولو طيب أقل من عضوه بطيب قليل فعليه صدقة) وإذا عرفت ذلك (فالصدقة مشروطة بشرطين) أحدهما قلة الطيب والثانيهما أقل من العضو (والدم بواحد) أما طيب كثير ولو في بعض العضو وأما عضو كامل ولو بطيب قليل هذا وفي المبسوط استعمل الزكركا صاب يده أو غيره خلوق كثير فعليه دم وإن كان قليلا فصدقة (ولو طيب) أي المحرم (جميع أعضائه في مجلس واحد فعليه دم وإن كان) أي تطيب الأعضاء (في مجلس فلكل طيب) أي على كل عضو (كفارة على حدة) أي سواء كفر للأول أو لا عندهما وقال محمد

(عليه)

أمرت بالدماء وقضيت على نفسك بالإجابة وأنت لا تخلف الميعاد ولا تنكث عهدك (اللهم) ما أحبت من خير فسيب اليانوسه لنا وما كرهت من شر فكرهه اليانوسه ولا تزعجنا من الاصلاح بعدد احببتنا (اللهم) كما دبتني من صباي وهديتني من ماري أدهوك دعاء من أتاك رجلك راجيا ومن وطنه نأبوا لذته نأبوا كيا ياخير مقصود وأبصر منزل عليه وأكرم مسؤول مآلده اعطني العتبة أفضل ما توفى أحد من خلقك وجاج بينك الحرام

عليه كفارة واحدة ما لم يكفر للأولى (ولو طيب مواضع متفرقة يجمع ذلك) أي من كل عضو (فإن بلغ عضوا) أي كاملا (فعليه دم والافصدقة) أي ولو كان بقاء الطيب ساحة اذ لم يقيد أحدهما يوم أوليلة وسيا في التصريح بهذه المسئلة

فصل في الكحل الطيب أن الكحل يكحل فيه طيب فإن كان (أي لا كحل به) مرارا كثيرة (ظاهرة أن يكون تسع مرات لأن أقل المرات ثلاثة وأقل كثرة الثلاثة تسعة) قيل وهي (أي المرات الكثيرة) ثلاث وهذا مخالف للقواعد المعتبرة ولا يظهر ثلاث مرات هو حد الكثرة في هذه المسئلة كما أن حد القلة مادون الثلاثة ثم الجملة معترضة وقوله (فعليه دم) جزاء للشريطة المتقدمة (وإن كان مرة أو مرتين فعليه صدقة) كما صرح به في الحاوي وفيه دلالة على أن المراد بالكثرة المعتبرة هي ما فوق المرتين من الثلاثة المطلقة الموافقة لروايات المعتبرة في المبسوط وجوامع الفقهاء أن كحل يكحل فيه طيب فعليه صدقة إلا أن يكون كثيرا فعليه دم قال ابن الهمام يفيد تفسير المراد بقوله إلا أن يكون كثيرا أنه الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب المخاط فلا يلزم مرة واحدة وإن كان الطيب كثيرا وفسر الأصمعي في شرح الطحاوي وصاحب الخزائن وغيرهما الكثرة بالمرار فقالوا إن فعل ذلك مرارا فعليه دم وهو المروي عن محمد انتهى فقوله مرارا كثيرة تبع فيه عبارة الكافي والكرمانى لكن ينبغي في تأويله أن يقال كثيرة عطف بيان أو تفسير أو تأكيد كقوله مرارا فدعا لما اعتبره المنطوق من أن أقل الجمع مرتان لأنه وصف لما قبله ثلاثا في المحذور المذكور فيما تقدم والله أعلم (ولو كحل يكحل يكحل ليس فيه طيب فلا بأس به) إلا أن الأولى تركه لما فيه من الزينة إلا إذا كان من ضرورة (ولا شئ) عليه) أي من الدم والصدقة ولو من غير عذر

فصل في أكل الطيب وشربه أي جامدا أو مائعا (لواكل طيبا كثيرا وهو) أي الأكل الكثير (إن يلتصق) أي يلتصق (بأكثره) أي على ما قاله غير واحد من المشايخ (يجب الدم) أي عند أبي حنيفة (وإن كان) أي المأكول أو المشروب (قليلا بأن لم يلتصق بأكثره) أي بأن كان أقل من الأكثر (فعليه الصدقة) أي عنده وأما عند أبي يوسف ومحمد لا يجب شئ بأكل الطيب قل أو كثر كذا في الكافي والمجمع وغيرهما ثم ظاهر المذهب أن المراد من الصدقة نصف صاع وقال في الجمع وفي قليله صدقة بقدره وفيه أن هذا أغلبيتهم على قاعدة محمد في الإجازة (هذا) أي ما ذكرناه كله (إذا أكله) أي الطيب (كأهو) أي من غير خلط وطبخه (أما إذا خلطه بطعام قد طبخ) كالزعفران والأقويه من الدار صيني وغيره (فلا شئ عليه) أي اتفاقا (سواء مسه النار أولا) فيه أنه إذا خص الطعام بطبخ كيف يصح عموم وهذا لأن قوله قد طبخ ظاهر أنه حال ولو جعلناه صفة لطعام وصرفنا ضميره إلى الطيب بشكل مما أدى في من الفرق الصريح بينهما في كلام الزبلي (وسواء يوجد ربحه أولا) وفي المحيط كل شئ من الطيب بما يقصد كاه مادة إذا خلط بالطعام صار ثوبا للطعام وسقط حكمه قال في المطلب فدخل فيه الأقويه كالقرنفل والزنجبيل والدار صيني ونحو ذلك انتهى وفيه أن الطبخ ليس يقيد بل الاعتبار للعادة وغيره في الخلط والله أعلم (إلا أنه يكره) أي أكل الطيب المخلوط المطبوخ (إن وجد ربحه) هذا لم يذكره في الكبير ولم أره منقولا في كلام غيرهم فعد الطبخ محل بحث لأنه

يا أرحم الراحمين (اللهم) اجعلني من القائلين ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (اللهم) اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فافقر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم (اللهم) اغفر لي مغفرة تصلح بها شأني في الدارين وارحمي رحمة أعدبها في الدارين وتب علي توبة نصوحا لا أنكثها أبدا وأزمني نبيل الاستقامة لا ارتفع عنها أبدا (اللهم) أنت الله رب العالمين وأنت

بالخلط والطبخ يصير مستهلكا فلا يعتبر وجوده أصلا ولا فيشكل بالنسبة الى مطبوخ يوجد منه رائحة الاقاويه والله اعلم ثم رأيت الزيلعي قال ولوا كل زعفرانا مخلوطا بطعام أو طيبا آخر ولم يفسد النار يلزمه الدم وان مسته فلا شيء عليه لانه صار مستهلكا قال المصنف ولم يقيده بالغلبة في لزوم الدم فيحمل على التقيد والاختلاف لما في الفتح وقد قالوا فيما لو جعل الزعفران في الملح ان كان الزعفران غالبا فعليه الكفارة وان كان الملح غالبا فلا شيء عليه وفي المتن اذا غسل المحرم يده باشتان فيه طيب فان كان اذا نظرت اليه قالوا هذا اشتان فعليه صدقة وان قالوا هذا طيب فعليه دم انتهى وليس فيهما ما يفيد التقيد بل مطلق بقيد مجاز كره الزيلعي فيحمل على غير المطبوخ فتأمل فانه موضع الزلل (وان خلطه بما يؤكل بلا طبخ كان زعفران بالمح فانه برة بالغلبة) اي بغلبة الاجزاء بالغلبة اللون (فان كان الغالب الملح) اي اجزاء لاطعمه ولونه (فلا شيء عليه) اي من الاجزاء (غير انه اذا كان رائحته موجودة كرمأ كاه) لكونه مغلوبا غير مطبوخ فانه كالمستهلك لانه مطبوخ مستهلك (وان كان الغالب الطيب) اي اجزاء على اجزاء الملح مثلا (ففيه الدم) فانه حيث كان زعفران الخالص لان اعتبار الغالب عدما عكس الاصول والمقول فيجب الجزاء وان لم يظهر رائحته قال ابن امير الحاج ولم أرهم تعرضوا في هذه المسئلة لتفصيل بين القليل والكثير كافي مسئلة اكل الطيب وحده وانه بانه جدير فيقال ان كان الطيب غالبا اكل منه او شرب كثير افسدة والا فلا شيء عليه غير انه بكرمان وجد رحمه منه ثم يبيح ان يقال ما الفرق بين القليل والكثير في هذا فيصاب بانه لعل الكثير ما يعبده العدل الذي لا يشوبه شره ونحوه كثير او القليل ما عده الله سبحانه وتعالى اعم (واوخلطه بمشروب) كخلط الزعفران او القرفة بالقهوة (فان كان الطيب غالبا) اي باعتبار اجزائه (ففيه الدم) وان كان مغلوبا ففيه الصدقة الا ان يشرب مرارا فعليه الدم) كذا في الفتح وغيره (قيل) فانه ابن امير الحاج (والفرق بين الغالب وغيره ان وجد من الخاطا) بفتح اللام (رائحة الطيب كما قبل الخلط وحسن) اي أدرك (الذوق السليم) اي من العلة الصفراوية ونحوها (بطعمه فيه حسا ظاهرا فهو غالب والا فهو مغلوب) اي لان المناط كثرة الاجزاء هذا وفي الطر بل لشي وغيره واما شرب دواء فيه طيب كأي دواء فيه طيب لان من الطيب ما يقصد شربه فاذا خلط بمشروب لم يصير بمشروب مثله الا ان يكون المشروب غالبا كاللبن المخلوط بالماء في الرضاع انتهى ويؤيده ان ما لا يورد المخلوط بالماء مما كان صالحا يوجد منه رائحة الطيبة فيعد من الطيب واذا صار قاردا بغلبة الماء عليه خرج من كونه طيبا وبهذا يدفع ما قاله في الكبير وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام اذا كان الطيب مغلوبا ففي المشروب وان كان هو غالبا والطيب مغلوبا يجب وفي الطعام ان كان هو غالبا والطيب مغلوبا لا يجب شيء وان كان الغلبة للطيب فلا فرق بينهما

فصل في التداوى بالطيب ولتداوى بالطيب اي الحصى الخالص (او بدواء فيه طيب) اي غالب ولم يكن مطبوخا لما سبق (فان تصدق) اي الدواء (على جراحته تصدق) اي اذا كان موضع الجراحة لم يستوعب عضوا أو أكثر (الا ان يفعل ذلك مرارا فيلزمه دم) لان كثرة الفعل قامت مقام كثرة الطيب (فمما دام الجرح باقيا) اي بان لم يبرأ ودام الالتصاق او بوضع

ويرفع (عليه كفارة واحدة وان تكرر عليه الدواء) اي لبقائه حكم العلة الموجبة (وكذا اذا خرجت قرحة أخرى) اي في ذلك الموضع او في محل آخر (قبل ان يبرأ الاولى فداواها) اي بالطيب (مع الاولى تكفيه كفارة واحدة ما لم يبرأ الاولى) اي لحصول التداخل حين بقاء العلة المشتركة (فان رأت الاولى ثم داوى الثانية فعليه كفارتان) كقرن الاولى او لاحدهما وعند محمد كفارة واحدة ما لم يكفر الاولى

فصل لا يشترط بقاء الطيب في استعماله بعد الاحرام (في البدن) بخلاف الثوب لما سيأتي (زمانا) اي في مقدار زمن معين من يوم اولية ونحوها (لوجوب الجزاء) اي من الدم والصدقة وكان الاولى ان يقال لا يشترط بقاء الطيب زمن معلوم فانه لا يتصور بقاء الطيب بلا تحقق زمان ومع هذا فيه اشكال لما ذكر في البحر الاخر من انه اذا خضب بالحناء فدام يوما فعليه دم والافسدة (وبشترط ذلك) اي الزمن المعين (في الثوب) اي اذا اصابه طيب وغمرة الفرق ما ذكره بقوله (فلو اصاب جسده) اي كله او عضوا كاملا أو أكثر أو أقل (طيب كثير فعليه دم وان غسل من ساعته) اي من فوره سواء باشر بنفسه الغسل أم لا (وينبغي ان يأمر غيره) اي بان وجد غير محرم (فيغسله) اي غيره لئلا يصير ماصيا باستعماله حال غسله وان زال الطيب بصب الماء كتنفيقه في المتقى لبراهيم من محمد اذا اصاب المحرم طيب فعليه دم قلت واذا اغتسل من ساعته قال وان اغتسل من ساعته (وان اصاب) اي الطيب (توبه فمكث) اي ازاله بالحك (او غسله فلا شيء عليه وان كثروا مكث) اي دام (عليه) اي على توبه (بوما فعليه دم والافسدة) ففي المتن له شام من محمد خلوق البيت او القبر اذا اصاب ثوب المحرم فمكث فلا شيء عليه وان كان كثير او ان اصاب جسده منه كثير فعليه الدم قال ابن الهمام وهذا واجب التردد اي يقتضي التردد في العلة الموجبة للفرق بين البدن والثوب في استعمال الطيب فان القياس يقتضي ان جنس المحظورات بجميع انواعها يكون في حكم واحد باعتبار القلة والكثرة في نفس الجنابة وكذا في حق زمن الخالفة وليس في الأدلة المنقولة من الاحاديث المروية الا الحكم بطريق العموم فلا بد من اجتهاد ان يعرف مأخذ الاثمة في اختلافات القضية فمن ههنا جاء التردد بخلاف المقلد فانه يكفيه نقل صحيح عن بعض اصحاب المذهب في العمل به واغرب المصنف حيث قال قلت بل بوجوب الفرق بين الثوب والبدن ووجه غرابته لا تخفى فان هذا الفرق ظاهر عنده من يفرق بين الفرق والقدم فكيف يغفل عنه المحقق العلم

فصل في تطيب الثوب اذا كان الطيب في ثوبه شرا في شرب اي مقدارهما طولا وعرضا (فهو داخل في القليل فان مكث) اي دام (بوما فعليه صدقة او اقل منه فقبصة) كذا في المجرى والفتح (ولوليس مصبونا بعصر او ورس او زعفران مشبعا) بفتح الباء صدقة مصبونا (بوما فعليه دم وفي اقله صدقة) كافي خزائن الاكل والولول الجوى وغيرهما واما اليه في البسوط (ولوعلى) بكسر اللام المحققة اي تعلق (بثوبه شيء كثير من خلوق البيت) بفتح الخاء المعجمة وضم اللام طيب مركب من زعفران ونحوه على ما في النهاية (فعليه دم) على ما في المحيط وان كان قليلا فعليه صدقة ولو دخل بيتا قد اجر فيه (بضم همزة وكسر ميم) اي بخبر فيه وطال مكثه بالبيت (فعلق بثوبه رائحة) اي بسيرة (فلا شيء عليه) كذا في البدا ثع وقيد باليسر ولم يقيد به في

الله الرحمن الرحيم وامنني عليك يا سيدي وما عسى ان يبلغ في مدحك ثباتي مع قلة على وقصر رأيي وانت الخالق وانا المخلوق وانت المالك وانا المملوك وانت الرب وانا العبد وانت الغني وانا الفقير وانت المعطي وانا السائل وانت الغفور وانا الخاطي وانت الخلق الذي لا يموت وانا خلق اموت يا من تمجد بنفسي وفخر بعزتي ومن يحبروته ووسع كل شيء رحته اياك ادعوا يا اياك المال ومنك اطلب واليك ارجع

يا غاية المستضعفين يا صريح المستصرخين ومنهني المؤمنين ومثيب الصابرين وعصمة الصالحين وحرز الغافلين وامان الخائفين وظهر اللاجئين وجار المستجيرين ومسدرك الهارين وارحم الراحين وخير الناس صرين وخير القافرين واحكم الحاكمين واسرع الحاسبين اصابك ان تصلي على محمد وعلى آل محمد وان رزحتني في مقام هذا والدي وجيع اخواني المؤمنين وان تقضي حوائج افضيت بها اليك وقت بها بين يديك مع ما كان من قريظتي غيثا امرتني به

الفتح والبصر الزاخر (ولو أجزأ ثوبه فلاق به) أي ثوبه (كثير) أي من الطيب (فعليه دم أو قليل فصدقة وإن لم يعلق به فلا شيء عليه) أي أصلا (وكان المرجع في الفرق بين القليل والكثير) أي في تطيب الثوب (العرف أن كان) أي عرف هناك (والأصابع) أي كثيرا (عند المبلى) بفتح اللام أي في رأي المبلى به (ولو أجزأ ثوبه قبل الإحرام ولبسها ثم أحرم لا شيء عليه) فيه أن التطيب في البدن للإحرام مستحب خلافا لما لا يجوز عنده بطيب يبق رائحته فإن تطيب منه وجب غسله ويكره التطيب في الثوب اتفاقا كذا ذكره في اختلاف الأئمة (لأنه لا بأس ببقاء الطيب الذي يطيب به قبل الإحرام) فيه أنه لا يجوز بقاء الطيب الذي له جرم عند محمد وأما ما لا جرم له فلا خلاف في جواز بقاءه وانما الخلاف فيما إذا تطيب بعد الإحرام وكفر ثم بقي عليه الطيب فنهى من قال ليس عليه بقاء جزء ومنهم من قال عليه الجزء الثاني والرواية نوافقه في المنتقى لهشام من محمد إذا مس طيبا كثيرا فأراق دما ثم تركه على حاله يجب عليه تركه دم آخر فلا يشبه هذا الذي تطيب قبل أن يحرم ثم أحرم وترك الطيب (وكذا لا بأس بشيء) هذا مناقض لقوله لا يجب شيء بشم الطيب ولو كان مكروها له دم الا لصاق (وانتقاله من مكان إلى آخر) أي لو انتقل الطيب من مكان إلى مكان من بدنه لأجزأ عليه اتفاقا كذا في الكبير وهو يخالف للقياس لأنه يصير استعمال عضوين وهو موجب لجزء من غايته أنه بغير تعمده منه ثم في التعبير بالانتقال دليل على أنه يتقله من مكان إلى مكان بتعدد الأجزاء

فصل في ربط الطيب ولوربط مسك أو كافور أو غيره كثيرا (أي مما يفوح منه رائحة طيبة) في طرف أزاره أو رداءه لزمه دم ولو قليلا فصدقة (وفيه أنه لا بد من قبضه عليه يوما لا تقدم وإن ربط العود فلا شيء عليه وإن وجد رائحته كذا في البحر الزاخر وغيره ولكن فيه أن العود ليس له رائحة إلا بالنار ولو فرض وجوده ودله رائحة بالحق مثلا فلا شك أن حكمه كالغبر وغيره لأن الرائحة هي الرائحة هذا وفي بعض المناك إذا ربط مسكا كثيرا في طرف أزاره لزمه دم كما إذا اكل طيبا كثيرا أو في قلبه صدقة وفي كتاب راحة الألة في اختلاف الأئمة واستعمال الطيب في الثياب والبدن حرام للمحرم وقال أبو حنيفة يجوز جعل المسك واستعماله على ظاهر ثوبه دون بدنه انتهى وهو مخالف لما في كتب الأصحاب والله أعلم بالصواب

فصل في الحناء ولو خضب رأسه أو خشيته أو كفه بحناء فعليه دم إن كان في أي الحناء (ما ثما وإن كان خشيته فليد رأسه فبها الدمان على الرجل دم للطيب ودم لتغطية) أي ودم واحد على المرأة لتطيب فقط (وهذا) أي الإطلاق أو الحكم (أن دام يوما أو ليلة) على جميع رأسه أو رقبته (والأفصدقة لتغطية) أي في أقل من يوم (ودم للطيب) أي مطلقا وأما أنه ذكر في البحر الزاخر وجوب الدم بالحناء مقيدا بما إذا دام عليه يوما كاملا قالوا وإن كان أقل فصدقة وهو يخالف ما تقدمناه من أنه لا يشترط بقاء الطيب زمانا في الجسد بخلاف الثوب ولهذا أطلقوا وجوبه في أكثر الكتب بالتقدير زمان وفي الحندي إذا خضبت المرأة كفه بالحناء وهي محرمة وجب عليها دم هذا يدل على أن الكف عضو كامل لأنه أوجب في تطيبه الدم كذا في شرح القنوري

فصل في الوسمة بسكون السين وكسر هاءه هو الإفصح والاول أشهر (وهي نبت يصبغ به)

أي بورقه ويكون على نوعين وهي ورق النيل (فلو خضب رأسه بالوسمة فإن كانت مثلبة فعليه دم لتغطية إن دام يوما وفي أقله صدقة وإن كانت مائعة فلا شيء عليه لأنها ليست بطيب وقيل فيه دم) على ما ذكره قاضيان من أبي حنيفة رحمه الله (وقيل صدقة) وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة (وقيل إن خاف قتل الدواب أطعم شيئا) كافي البدائع وخزانة الأكل وفي المنتقى عن محمد إذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم في قياس قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف عليه طعام وفي المبسوط إذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم لا بالحناء ولكن اتطية الرأس به وهذا هو الصحيح وإن خضب خشيته به فليس عليه دم ولكن إن خاف أن يقتل الدواب أطعم شيئا انتهى وهو المعتمد لأن الوسمة ليس بطيب على ما صرح به قاضيان

فصل في الخطمي بالكسر ويقع نبات على ما في القاموس (ولو غسل رأسه به فعليه دم) عند أبي حنيفة (وقال صدقة) كذا في الجمع وشرحه والبدائع وشرح الكنز والفتح والعناية والبحر الزاخر وغيره ما قبل قوله في الخطمي العراقي له رائحة وقوله في الخطمي الشامي فانه لا رائحة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف في العراقي على ما في الزيلعي والفتح وغيرهما وإن ادعى فرشته في شرح الجمع حيث قال ولا شيء في استعمال غيره اتفاقا يعني غير العراقي وقال الطرابلسي بناء على عدم الخلاف فيجب الدم في الخطمي العراقي بالاتفاق ودمان إن ليد رأسه وحصل به التغطية وعلى الخلاف لا يجب في غير العراقي شيء بالاتفاق ومقتضى كلام الجصاص وجوب الدم بالاتفاق بين الإمام وصاحبيه (ولو ولد رأسه به وحصل التغطية لزمه دمان) أي لما ذكرناه (ولو غسل رأسه أو بدنه باثنان) يضم أوله (فيه الطيب) أي فينظر فيه (فإن كان من رآه سماء اشتانا فعليه صدقة وإن سماء طيبا فعليه دم) أي اعتبارا للقلبة كذا في قاضيان (ولو غسل رأسه بالخرص) بالضم وبضمتين الاثنان (والصابون والصدور ونحوه) أي مما لا رائحة فيه ولا يخلطه طيب (لا شيء عليه) أي بالاجماع كما صرح به الاستيعابي وغيره وأما ما ذكره ابن جماعة إذا غسل رأسه أو خشيته بالخطمي أو الصدر فعليه دم فليس بصحيح في الصدر الخالص

فصل في الدهن بالفتح مصدر بمعنى الأدهان وبالضم اسم فالتقدير استعماله (ولو أدهن) بتشديد الدال (بدنه مطيب وهو ما أتى فيه الأنوار كدهن البنفسج والورد والياسمين واللبان والخيري) الظاهر أن هذه الأشياء لها دهن مأخوذ منها فيكون غير ما أتى فيه الأنوار فإنه نوع آخر من الدهن المطيب والمقصود أنها وسائر الأدهان التي فيها طيب إذا استعمل به (عضوا كاملا) على ما في البدائع (فعليه دم) أي اتفاقا (وفي الأقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة بأن أدهن كثيرا ولم يقدر بشيء وقيل البر جندى بما يستكثره الناظر ولعل محله إذا استعمل الكثير فيما لا يكون عضوا كاملا على ما تقدم والله أعلم وفي النوادر ولو أدهن ربع رأسه أو خشيته فعليه دم قال المصنف ولعله تقرير على رواية الربيع في الطيب والصحيح خلافها (وإن أدهن بدنه غير مطيب كالزيت الخالص والحبل وهو دهن السمسم وأكثر منه فعليه دم) أي عند أبي حنيفة وصدقة عندهما وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة مثل قولهما كذا في شرح الجامع (وإن استعمل منه فعليه صدقة) أي اتفاقا (وهذا) أي الحكم السابق (إذا استعمله على وجهه التطيب وأما إذا استعمله على وجهه التداوي أو الأكل فلا شيء عليه) أي اتفاقا انتهى ووجهه

عري فيما لا يجب فلا تمنع
جرا في عليك وركوب
ما نهيتني عنه ودخولي فيما
حرمت علي أن عدت علي
بفضلك ولم يعنى مودك علي
بفضلك إن عدت في
معاصيك فأنت العاصي
بالفضل وأنا العاصي بالمعاصي
وأنت يا سيدي خير الموالى
وأنا شر العبيد أدهوك
فجيبني وأما لك تمنعيني
وأستعنت عندك فبدوني
وأستزيدك ففردني فبئس
العبد أنا يا سيدي ومولاي
أنا الذي لم أزل أسيء ففخر
لي ولم أزل أعرض لبله
فنعافيني وكم أعرض

وتقصيري فيما نهيتني عنه
يا نوري في كل ظلمة وبأني
في كل وحشة وبأنقني في
كل شدة ويارجاني في كل
كربة ويأولي في كل نعمة
أنت دليلي إذا انقطعت
دلالة الأدلة فإن دلالتك
لا تنقطع لا بصل من هديت
ولا بذل من وأيت أنعمت
علي فأسبغت ورزقتني
فوفرت ووددتني فأحسن
وأعطيتني فأجزلت بلا
استغنائى لذلك بعمل مني
ولكن ابتداء منك بكرمك
وجودك فأفقت نعمك
في معاصيك وتقويت
برزقك علي خطيئتي وأثقت

غير ظاهر كالأبني (فلو اكل الزيت الخالص غن الطيب والخل) أي الخالص (أو داوى بهما شقوق رجله) أي مثلاً (أو جراحة أو اقتر في أذنيه أو امتط) أي في أنفه (فلاشي عليه ولو أدهن يمين أو شحم أو ألبه أو أكله فلاشي عليه ولا فرق بين الشعر والجسد في الدهن) أي في وجوب الجزاء به خلافاً للفارسي حيث قال ولا يدهن المحرم رأسه وحيتته ولو دهن ساقه بزيت أو شحم لأبأس به أهـ وهل يمنع الدهن في الثوب وذكّر الفارسي ولو أحرّم في أزار فيه طيب أو دهن يوجد منه رائحة قدر شبر في شبر فكذلك سامة طعم نصف صاع من بر وإن قل بقصة إلا إذا دام يوماً نصف صاع وفي الكثير الفاسح دم إذا كان يوماً قال المصنف جعل الدهن في الثوب كالطيب فإذا أراد الدهن الطيب منه فصحح لانه طيب وأما غير الطيب فبعد الاتفاق فيه انتهى ولا يخفى أنه قيد الدهن بوجدان الرائحة منه فلا يتصور منه إرادة غير الطيب أصلاً

فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة في الطيب ولا بين العابد والناسي والمكره والطائع والقاصد أي المتعمد (وغيره) أي المخطئ (ولو طيب محرم) أي من غير استعماله (محرم أو حلالاً لاشي على الفاعل) أي من الجزاء كالأول ألبسه الخطيئ والأفلاش أن يطيب المحرم والباه الخطيئ حرام على المحرم وغيره من حيث التسبب (ويجب الجزاء على المفعول) أي لارتفاقه به وكان مقتضى القياس أن يصحكون على الفاعل أيضاً كالأول حلق محرم رأس محرم في غير أو ان التحلل وسبأ ما بين الفرق بينهما (النوع الثالث في الحلق وإزالة الشعر وقلم الاظفار) إزالة الشعر أهم من الحلق والتقصير فيشمل التنف والتور والقطع والحرق ونحو ذلك (إذا حلق رأسه كله أو ربعه) أي فصاعداً (فعلیه دم وإن كان أقل من الربع فعليه صدقة) وهذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب وذكر الطحاوي في مختصره أن في قول أبي يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يحلق أكثر رأسه (وإن كان) أي المحرم أو رأسه (اصلع) من الصلح محرّكة انحسار شعر مقدم الرأس لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنها (أن بلغ شعره ربع رأسه) أي ولو كان باقياً أو بلغ شعره المتفرق ربع رأسه تقدراً (فعلیه دم وفي أقل منه صدقة ولو حلق لحينه أو ربعها فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة وإن بلغت لحينه الفاية في الخلفة) يعني (أن كان قدر ربعها كاملة) حال من الفاعل (فعلیه دم والافصدقة) على ما في الفتح (ولو حلق رأسه وحيتته وأبطيه وكل يده في مجلس واحد فعليه دم واحد وإن اختلفت المجالس فلكل مجلس موجه) بفتح الجيم أي ما بوجه جنابته فيه عند هـ أو عند محمد دم واحد ما لم يكفر للأول (ولو حلق رأسه فأراق دما ثم حلق لحينه في مجلسه زه دم آخر) البكل من الرضيتاني وأما أن حلق الرأس وليس الخطيئ في مجلس يزهدمان ولو لم يكفر بينهما اتفاقاً لانهما جنسان مختلفان فلا يتداخلان على ما في شرح الجامع (ولو حلق رأسه في أربعة مجالس في كل مجلس ربعاً فعليه دم واحد) اتفاقاً ما لم يكفر للأول لأنها أجناس متفقة ولو كانت في مجالس مختلفة كذا في الفتح ومنسك الفارسي وغيرهما وألبه أشار في الكافي وشرح الكسزي وفي البحر الزاخر قدم واحداً بالاجماع وبخالفه بظاهر ما ذكره الخبازي في حاشيته على الوداية إذا حلق ربع رأس ثم حلق ثلاثة أرباعه في أزمان متفرقة يجب عليه أربعة دماء لأن حلق كل ربع جنابة بوجبه لدم فإذا اختلف أزمان وجودها نزل ذلك بمنزلة اختلاف المكان في تلاوة آية

لهلكة فتجني وأقلت
عزني وسرت هورني ولم
تفصني بسر برني ولم تنكس
براسي عند اخواني بل
سرت على القبايح العظام
والفصائح الكبار واظهرت
حشاني القليلة الصغار
منامتك وتفضلا منك
واحسانا وانعاما ثم امرتني
فلم أقروا جرتني فلم أنزجر
ولم أشكر نعمتك ولم أقبل
نصيحتك ولم أؤد حقك ولم
أترك معاصيك بل عصيتك
بعيني ولو شئت أعيتني فلم
تفعل ذلك بي وعصيتك
يدي ولو شئت جلدتني فلم
تفعل ذلك بي

السجدة فلا يتداخل انتهى والظاهر أن مراده بالأزمان الأيام لا المجالس المتعددة في يوم واحد (ويجمع المتفرق في الحلق كافي الطيب) أي يجمع متفرقة (فلو حلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم)

فصل في الشارب والرقبة ومواضع المحاجم والابط وغيرها كالعانة ونحوها (أن أخذ) أي بالمقص ونحوه (من شارب) أي بعضه (أو أخذه كله أو حلقه فعليه صدقة ولو حلق الرقبة كلها فعليه دم) أي اتفاقاً (ولو حلق بعضها فصدقة) أي ولو كان ربعها فصاعداً كذا في شرح الكسزي به وإدراج الابط أيضاً مع الأرباع من هذه الأجزاء لا يعتبر بالكل لأن العادة لم تجر في هذه الأجزاء بالاعتصام على البعض فلا يكون حلق البعض اتفاقاً كاملاً حتى لو حلق أكثر أحد أبطيه لا يجب عليه إلا الصدقة وفي الطرابلسي جعل الأكثر كالكل وألبه يشير كلام البدائع وفي شرح الجامع لقاضيهما أن حلق الرقبة كلها يلزم الدم في قولهم فكذا إذا حلق قدر الربع انتهى وهو قياس منه لكن في شرح النقاية موافقاً لما سبق من شرح الكسزي أنما وجب الدم بحلق ربع الرأس وربع الحية ولم يجب في غيرهما إلا بحلق جميع العضو لأن العادة جرت في رأس والحية بالاكْتفاء بالعص ولا تجر في غيرهما انتهى والناسية كالرقبة (أو حلق مواضع المحاجم) قيل وهما صفتا العنق وما بين الكاهلين من الرقبة (فعلیه دم) أي عند أبي حنيفة وعندهما صدقة والخلاف فيما إذا كان حلقهما للحجامة وأما أن كان لغيرها فعليه الصدقة اتفاقاً إلا إذا كان قدر ربع الرقبة ففيه ما مر من الخلاف وبدل عليه ما في شرح الكسزي حيث قال عليه صدقة لأنه قليل فلا يوجب الدم كما إذا حلقه لغير الحجامة ولا في حنيفة رحمه الله أن حلقه لمن يحجم مقصود وهو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها (ولو حلق الابطين أو أحدهما أو تنف) أي أبطيه أو أحدهما (أو طلى بنورة فعليه دم وفي أقل من ابط صدقة) قال ابن الهمام هذا الإطلاق هو المعروف وفي فتاوى قاضيهما في الابط أن كان كثير الشعر يعتبر فيه الربع لوجود الدم والأفلا أكثر لكن في شرح الكسزي لو حلق أكثر أحد أبطيه لا يجب عليه إلا الصدقة بخلاف الرأس والحية انتهى والعلة ما سبق كالأبني ويؤيده ما في الخطيئ والبدائع ولونف من أحد الابطين أكثره فعليه صدقة ولا يجب دم (ولو حلق الصدر والساق أو الركبة أو الفخذ أو العضد أو الساعد فعليه دم) كما اختاره فخر الإسلام وصاحب الهداية وكثير من المشايخ (وقيل صدقة) يشير إلى ما في المبسوط متى حلق عضو مقصود بالخطيئ فعليه دم وإن حلق ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال وبما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق وما هو مقصود حلق الرأس والابطين ومثله في البدائع والتمرناشي وفي النخبة وما في المبسوط هو الأصح وذكر البرجندی عن الحسن ما يشعر بأن حلق الصدر والساق والساعد يوجب الصدقة لا غير بالاتفاق وقد صرح بذلك في الخزانة أيضاً انتهى والحق أنه يجب في كل منهما أي الصدر والساق الصدقة (وإن حلق أقله) أي أقل ما ذكر من كل عضو (فصدقة ولا يقوم الربع من هذه الأجزاء مقام الكل) لما سبق وأما العانة فعضو مقصود صرح به قاضيهما في شرح الجامع وصاحب الاختيار والزيلعي والطرابلسي والشنخي وألبه أشار في الكافي والبدائع وشرح الجامع والفتح ومنسك الفارسي فيجب فيه الدم وفي الخزانة أن حلق العانة الدم أن كان الشعر كثيراً انتهى وجعل الشنخي

وعصبتك بجميع جوارحي
ولم يكن هذا جزاءك مني
ففوك عفو كذا فما عاصبك
المقر بذنب الخاضع بذلي
المستكين لك بحره حتى مقر
لك يجنبني متضرع اليك
راج في موقفي هذا نائب
اليك مبتل اليك في العفو
هن المعاصي طالب اليك أن
تنجح لي حوائجي وتعطيني
فوق رغبتني وإن سمع نداي
وتسجيب دماي وزحم
تضرعي وبكائي وكذلك
العبد الخاطي يخضع لسيده
ويخضع لولاه بالذل يا أكرم
من أقرله بالذنوب واكرم
من خضع له وخضع مائت
صانع بقر لك

الركبة مثل العانة

فصل في حكم التقصير حكمه حكم الحلق في وجوب الدم به (أي في كله أو ربه) (والصدقة) (أي في قليله) (فلو قصر كل الرأس أو ربه فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة ولو قصرت المرأة قدر أغلّة) (أي فصاعدا) (من ربع شعرها) (أي فزائدا) (فعليه دم) على ما صرح به في الكافي والكرمانى وهو الصواب قياسا على الحلق ووقع في الكفاية شرح الهداية أن التقصير لا يوجب الدم والله أعلم

فصل في سقوط الشعر لا يخفى أن الشعر إذا سقط بنفسه لا يجوز فيه ولا يخطو ولا احتمال قلعه قبل إحصائه وقوطه بغير قلعه ولعلهم أرادوا أنه إذا سقط بسبب فعل المحرم بأن أحس به وأدركه فحينئذ يلزم ما لجزء الذي ذكره (ولو سقط من رأسه أو لحينه ثلاث شعرات عند الوضوء أو غيره) (أي حين مسه وحكه وفيه إجماع إلى ما قدمناه) (فعليه كف من طعام) كما روى عن محمد بن إطلاقة من غير قيد كل شعرة (أو كسرة) (أي من خبز) (أو ثمرة لكل شعرة) وبخلافه ما في قاضيان وإن أخذ المحرم من شاربه أو من رأسه أو مسح لحينه فأنثر منها شعرا يطعم مسكينا وفي البدائع ولو أخذ شيئا من رأسه أو لحينه أو لمس شيئا من ذلك فأنثر منه شعرة فعليه صدقة وكذا ذكر الثمراني وقيل لو لمس لحينه فوشت منها شعرة أو شعرتان تصدق بقرة أو تمرتين كذا في الكبير بصيغة التخيير فيبقى فيبقى ما اختاره هنا فأمثل فانه وضع زال (وإن خبر عبد) (أي مثلا) فاحترق شعيرة فعليه صدقة إذا احتق وفيه أنه إذا كان شعيرة كاملا فالقياس وجوب الدم في جوامع الفقه وإن خبر فاحترق بعض شعرة يتصدق وفي المحيط إذا خبر العبد المحرم فاحترق بعض شعيرة في التنور فعليه إذا احتق صدقة وإن أطل من غير أذى فعليه دم إذا احتق وقوله من غير أذى أي بغير هذر قيده لانه إذا كان من هذر يتعين الصوم على العبد فوراً وهذا في الخاوي من المتن من محمد وإن كان الساقط مقدار العشر من شعر الرأس أو اللحية فعليه دم وقال ابن الهمام وما في مناصك الفارسي من قوله وما سقط من شعرات رأسه ولحينه عند الوضوء لزمه كف من طعام من محمد بخلاف ما في فتاوى قاضيان وإن تنف من رأسه أو ألقه أو لحينه شعرات ففي كل شعرة كف من طعام إلا أن يزيد على ثلاث شعرات فإن بلغ عشرين أو مائة وكذا قوله إذا خبر فاحترق ذلك غير صحيح لما علمت من أن القدر الذي يجب فيه الدم هو ربع من كل منها انتهى وفيه أنه يمكن خلل كلام قاضيان على رواية من محمد كافي المتن ثم الظاهر أن الانف حكمه ليس حكم الرأس بما تقدم والله أعلم (ولو نثر شعرة بالمرض فلا شيء عليه) فانه ليس باختياره وكسبه (ولو نبتت شعرة في ميه فلا شيء عليه بازالتها) كالأوصال عليه صيد فقتله كذا ذكره المروجي وابن أمير الحاج (ولو خلع جلدة من رأسه بشعرها لم يلزمه شيء) أي لقصد إزالة الجلدة لا إزالة شعرها (ولو حلق أو تنف خصلة من رأسه) وهي بضم الخاء المعجمة شعر يجتمع أو قليل منه (فعليه صدقة) أي نصف صاع على ما في خزائنه الأكل

فصل في حلق المحرم رأسه غير موثق بالحلال رأسه (أي رأس المحرم) إذا حلق محرم رأس محرم (أي غير نفسه) أو حلال فعليه صدقة سواء حلق بأمره أو بغيره (أي بغير أمر المخلوق طائفاً أو مكرهاً) وإن حلق الحلال رأس محرم فلا شيء على الخالق الحلال (على ما صرح به في البدائع)

(والكرمانى)

والكرمانى والعناية والحاوي (وقيل عليه صدقة) واليه ذهب الزيلعي وابن الهمام والتمحي ووجهه غير ظاهر إذا حلال غير داخل في موجبات محظورات الاحرام وهل يحرم عليه أو يباح فعليه هذا أو يكره الظاهر الأخير لظاهر قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم إذا لمعنى لا تأمروا بحلق رؤسكم أو لا يحلق بعضكم رأس بعض ولعل هذا أيضاً وجه من أوجب الصدقة ثم إن حلق محرم أو حلال رأس محرم فعلى المخلوق والمحرم يجب دم ولا يرجع به على الخالق وقال زفر والقاضي أبو حازم يرجع به أقول لا يظهر التفصيل وهو أنه إن كان بأمره واختياره فلا يرجع به وبالأبأن حلقه وهو تأثم أو مكره فيرجع وهذا لا ينافي أنهم أطلقوا وجوب الصدقة على الخالق المحرم سواء كان المخلوق حلالاً أو حراماً على ما صرح بالسوية في البدائع كما وهم المصنف في الكبير لأن صريح عبارة الأصل في المبسوط وفي الكافي للحاكم هكذا وإن حلق المحرم رأس حلال تصدق بشئ وإن حلق المحرم رأس محرم آخر بأمره أو بغير أمره فعلى المخلوق دم وعلى الخالق صدقة انتهى وفرق بين المستثنين لظهور تفاوت الخاتين في ارتكاب الجنائين فإن هذه العبارة على ما في الفتح إنما تقتضي لزوم الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما إذا حلق رأس محرم وأما في الحلال يقتضي أن يطعم أي شئ شاء كقوله من قتل قلة أو جرادة تصدق بمائة وأرادة المقدرة في حرف إطلاقهم أن يذكروا لفظ صدقة فقط فانه لم يذكروا حلق المحرم رأس غيره محرماً أو حلالاً يجب الجنابة بخلاف ما إذا ألبس المحرم محرماً لباساً محظوراً فانه لا يجب عليه شيء كما صرح به في التناظر خاتمة لورود انتهى إجمالا في قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم بخلاف هذه الصورة وغير هاهنا ما قدمناه بخلاف الألباس فانه لا يعرف نهي عنه في الشرع ثم قد يقال الباسه حرام كما صرحوا في لباس الوالدين للصغير الثوب الحرير إلا أن ذلك الحكم عام غير مختص بحال الاحرام والله أعلم بالمرام (وإن أخذ المحرم من شاربه محرم أو حلال أو قص أظفاره فعليه صدقة) كافي المحيط والمبسوط ويؤيده ما في الفتاوى السراجية لو أخذ المحرم شعر محرم أو ظفره فعليه صدقة (وقيل إذا حلق أو أخذ من شعر حلال أو قلم أظفاره أطعم مائشاً) على ما في الهداية والكافي وغيرهما وكذا قال في الجامع الصغير أطعم مائشاً

فصل في قلم الأظفار إذا قص أظافر يديه ورجليه أو يده أو رجل واحدة في مجلس واحد فعليه دم واحد لا اتحاد المجلس في المسئلة الأولى وللارتفاق بعضو كامل في الثانية (وإن قلم أقل من يده أو رجل فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع) أي في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبيه (الأن يبلغ ذلك) أي مجموعه (دما يقتضيه مائشاً) على ما في البداية وغيره (وقيل يقتضيه نصف صاع) على ما في البحر الآخر ولعل مراده أنه لا يقتضيه أكثر من نصف صاع فيما إذا قلم كثيراً ومع هذا لو اختار الدم فله ذلك وهذا قول زفر يقل ثلاث منها يجب الدم لأن الأكثر كالأكل وهو قول أبي حنيفة وأبو قال محمد في كل ظفر خمس الدم ولعل في المسئلة عنه روايتان (ولو قلم في أربعة يجالس في كل منها طرفاً) بفتحين أي جانباً من المين والشمال (من أربعة) أي الأطراف باعتبار يديه ورجليه (فعليه أربعة دماء كقوله الأول ولم يكفر) أي عندهما وعند محمد ما لم يكفر الأول (وإن قلم خمسة أظافر يده أو رجل ثم قلم أظافر يده أو رجلاه الأخرى فإن كان) أي تغليهما (في مجلس فعليه دم أو يجلسين فديمان وإن قص خمسة أظافر) أي من الأعضاء الأربعة

جبار ويامع كل دليل قد بلغ مجهودى فبلى نفسى الباعة برحمتك يا أرحم الراحمين (اللهم) لا قوة لك على مضطك ولا صبر على عذابك ولا غنى عن رحمتك تجدد من تعذب غيرى ولا أجده من يرخصى غيرك ولا قوة لك على البلاد ولا طاعة لك على الجبله أسألك بحق نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وآله الهادين المهديين وأنوسل اليك في موقفى اليوم أن تجعلنى من خيار وفدك (اللهم) صلى على محمد وعلى آل محمد وأرحمهم وأعتقنى بذنبي وتضرعنى

بذنبه خاضع لك بذله فإن كانت ذنوبى قد حالت بينى وبينك أن تقبل على وجهك الكريم وتشر على رحمتك وتنزل على شيا من بركاتك وتغفر لذنوبى وتبصرونى من خطيئتى فها أنا عبدك مستجير بكرم وجهك وعز وجلالك توجع اليك ومتوسل اليك ومتقرب اليك بنبىك محمد صلى الله عليه وسلم أحب خلقك وأكرمهم لديك وأولاهم بك وأطوهم لك وأعظمهم منك مستزلة وعندك مكاناً وبسترته الطيبين الطاهرين الهداة المهديين يا منى كل

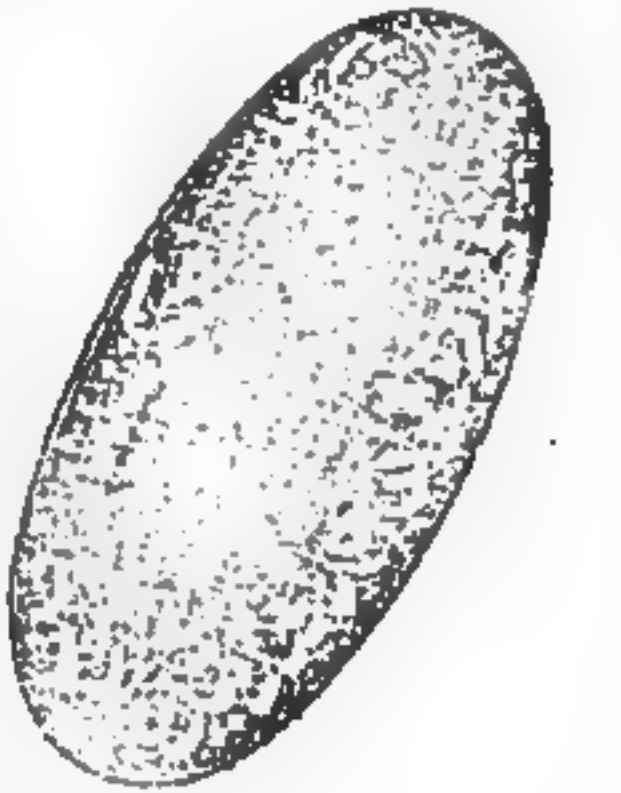
(متفرقة أو قل من كل يدور رجل أربعة أظافر فبلغ جلته ستة عشر ظفرا فله صدقة لكل ظفر نصف صاع الا اذا بلغت قيمة الطعام دما فيقتص منه ماشاء) أي كإمرة (وان اختار الدم فله ذلك) واعلم ان محمدا اعتبر عدد الخسة لا غير ولم يعتبر التفريق والاجتماع وهما اعتبار مع عدد الخسة صفة الاجتماع وهو ان يكون من محل واحد (ولو انكسر ظفرك او انقطع شظية) أي فلتنة (منه فقطعها أو قلعها لم يكن عليه شيء) كذا أطلق في الهداية وغيرها وحل بأنه لا يوجب الانكسار (وقيل ذلك اذا كان بحيث لا ينشأ) أي لا يزيد كما في المبسوط والبدائع (ولو كان بحيث لو تركه ينفو عليه صدقة) على ما صرح به في المبسوط (ولو قطع كفه وفيه أظافر لم يلزمه شيء) لانه قصد به قطع الكف لا قلم الظفر هذا وفي المحيط وقاضيان وجوامع الفقه فيما اذا قص المحرم أظافير غيره فحكمه حكم الخلق وعن محمد رواية أنه لا شيء عليه في قلم أظافير غيره وفي البدائع وان قلم المحرم أظافير حلال او محرم او قلم الحلال أظافير محرم فحكمه حكم الخلق وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والله أعلم

فصل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة حينئذ أي معينا (في الأنواع الثلاثة) أي المتقدمة من اللبس والطيب والخلق وكذا حكم القلم لعذر كإسباني (انما هو) أي باعتبار حكمه المطلق (في حالة الاختيار بأن ارتكب المحظور بغير عذرا ما في حالة الاضطرار بأن ارتكبه بعذر كمرض وعلة) أي ضرورة (فهو) أي صاحبه (بخير بين الصيام) أي صيام ثلاثة أيام (والصدقة) أي على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع (والدم ومن الاعذار الحمى) أي بجميع أنواعها (والبرد) أي الشديد (والحر) كذلك (والجرح والقرح والصداع) أي وجع الرأس كله (والشقيقة) أي وجع شق من رأسه (والقمل) أي كثرة في شعر رأسه كافي الكرماني والفارسي والحدادي (ولا يشترط دوام العلة ولا أدائها الى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يبيح ذلك) كما صرح الحدادي وجعل الفارسي لبس السلاح خلوف القتال عذرا وهو واضح وتعبه المصنف بقوله وفيه تأمل لانهم لا يعملون الاكرام من الاعذار لانه من جهة العباد فهذا مثله انتهى والفرق ظاهر لان لبسه انما هو لدفع الذي هو في معنى الحر والبر ودوا القمل ونحو ذلك (وأما الخطأ والسيان والانغاه والاكرام والنوم والرق) فيه بحث فان المملوك بخير بين ان يصوم في حال رقه وان يطعم وينزع بعد عتقه اذا كان من عذر (وعدم القدرة على الكفارة) أي اذا صدر عنه بغير عذر (فليست) أي هذه الاشياء (بأعذار في حق التخيير ولو ارتكب المحظور بغير عذر فواجبه الدم عينا او الصدقة) أي معينا باختلاف الجنابة (فلا يجوز من الدم) أي المتم (طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان عذر عليه ذلك) أي ما ذكر من الدم والصدقة (بقي في ذمته) أي الى وقت قدرته (واذا تطيب) وكذا اذا أكله أو شربه (او اكتمل بكامل مطيب أو لبس) أي غيطا (أو خلق) أي عضوانه (أو قلم) أي غطافه (لعذر) قبل لكل (فهو بخير) أي بين اشياء ثلاثة (ان شاء ذبح شاة) أي في الحرم واهدى (وان شاء تصدق على ستة مساكين) وهم من اهل الحرم افضل (بثلاثة اصوع) بفتح فسكون فجمع صاع (من بر) أي حنطة (لكل مسكين نصف صاع وان شاء صام ثلاثة أيام وهذا) أي ما ذكر من الأنواع الثلاثة (فيما يجب فيه الدم) على وجه التخيير (وأما ما يجب فيه الصدقة) أي فيما

عن عذر بأن طيب ربع عضو أو لبس أقل من يوم (ففيه تخيير بين الصوم والصدقة) أي وجوب تخيير والافقوز له اختيار الدم أيضا (فان شاء تصدق بنصف صاع) أي فيما أطلق عليه الصدقة (أو ما وجب عليه من الصدقة) أي فيما وجبوا عليه من أن يطعم شيا (ولو أقل من نصف صاع على مسكين) فأو هذه للتبوع وأما في قوله (أو صام منه يوما) أي عن نصف صاع فهي للتخيير قال الفارسي وعن أبي يوسف ما فعله الحرم من محظورات الاحرام عن ضرورة لا تبلغ دما لم يجزئه الصوم وهو كالوفاء من غير ضرورة ومثله نقل البرجندی عن الظهيرية وفي آمال الحسن قال ابو حنيفة يجوز فيه الصوم وهو قول أبي يوسف (وكل صدقة في جنابة الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر أو صاع من قر أو شعير الا ما يجب بقتل القملة والجراة) استثناء منقطع فان جنابتهما مقدرة وكذا قوله (وازالة شعرات قلبية واللبس أقل من ساعة ونحو ذلك) أي من قلم اصبع (وأما الصدقة المقدرة) أي في الكفارات الخيرة (فهي ثلاثة اصوع وما ذكر من اتحاد الجزاء في تعدد الجنابة انما هو فيما اذا انحدر جنس الجنابة) أي بخلاف ما اذا اختلف جنسها (فاللبس جنس والطيب جنس والخلق جنس وقلم الاظفار جنس) أي وقس على ذلك (فاذا جمع بين الاجناس المختلفة في مجلس واحد لم يصدق الجزاء بل يتعدد لكل جنس وجبه) بفتح الجيم أي الذي اوجبه الشارع بحسب اختلاف وجبه

فصل واذا لبس المحرم محرما أي اذا كساه مخيطا ونحوه واذا كان حلالا فلا بالاولى (او طيبه او غطى رأسه او وجهه فلا شيء) على القائل (لانه غير ممنوع من هذه الافعال بالنسبة الى غيره) وعلى المفعول الجزاء أي اذا كان محرما لحصول الارتفاق به ولو من غير قصد وكذا اذا قتل المحرم قتل غيره لا شيء عليه بخلاف ما لو خلق رأس غيره كإمرة (النوع الرابع في حكم الجماع ودواحيه وهو) أي الجماع (اغلظ الجنابات) أي اعظمها وزرا واشدها أثرا (يفسد به الحج والعمرة) أي اذا وجد قبل اداء ركعتيهما عند الاثم الاربعة وفي شرح النقاية للشمس السمرقندی عند قوله افدجه أي نقصه نقصانا فاحشا ولم يطله كافي المضمرات قال المصنف ما فاد أن المراد من الفساد النقص الفاحش لا البطالان وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات قلت من جعلتها المضي في الافعال لكن في عدم الابطال أيضا نوع من الاشكال وهو القضاء الا أنه يمكن دفعه بأنه يؤدي على وجه الكمال والله أعلم بالحال (وحده) أي تعريف الجماع (التقاء الختانين) في القبل (وتغيب الحشفة) أي في الدبر ولو اكتفى بالثاني كان أخصروا ظهر ولكنه نقل ما ذكره بعضه في النهاية (وشرائط كونه مفدا خسة) أي أمور (الاول أن يكون الجماع في القبل أو الدبر حتى لو وطئ فيادونهما) أي من الافخاذ ونحوها وكذا اذا أمسى أو احتلم (أو لبس) أي مس بلا حائل (أو طلق أو باشر) أي مباشرة فاحشة بأن مس فرجه فرجها ليس بينهما حائل (بشهوة) قبل للاربعة (فأنزل) أي ولو أنزل (لم يفسد) أي بالاجماع وفيه أن هذه الاشياء كلها من مقدمات الجماع ودواحيه فلا يسمى جاما فكيف يكون شرطا في الفساد (الثاني أن يكون) أي الجماع (في الآدمي) سواء كان حلالا أو حراما والظاهر أن يستثنى الميتة والصغيرة التي لا توطأ (فلا يفسد بوطء البهيمة وان أنزل) كما صرح به قاضيان وغيرهم بالجماع في القبل مفسد بالاجماع وأما في الدبر فمفسد وكذا عند أبي حنيفة في الاصح وفي رواية

(اللهم) بلغ روح محمد وآله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله تحية وسلاما وبهم اليوم انقضى يامن أمر بالعفو يامن يجرى على العفو يامن يعفو يامن برضى العفو يامن يشب على العفو العفو أسألت اليوم العفو وأسألت من كل خير أحاط به عليك هذا مكان البائس الفقير هذا مكان المضطرب رختك هذا مكان المستجير بعفوك من عقوبتك هذا مكان العائذ بك منك أهوذ رضاك من غضبك ومن فجأة نعمتك يا أملي يا رجا في ياخير مستغاث يا أجود



وارحم طريح رحلي بفنائك وارحم مصيري اليك يا اكرم من مثل يا عظيم يا رحى لكل عظيم اغفر لي ذنبي العظيم فانه لا يغفر الذنب العظيم الا العظيم (اللهم) أي أسألك فكذلك رقتي من النار يا رب المؤمنين لا تقطع رجائي يا منان من على بالرجة يا أرحم الراحمين يامن لا يجيب سائله لا تردني يا عفو اعف عني يا ثواب تب على وا قبل توبتي يا مسو لاي حاجتي ان اعطينيها لم يضرك ما منعني وان منعتنيها لم ينفعني ما اعطيني فكذلك رقتي من النار

اخرى عن ابي حنيفة انه في دبر الرجل والمرأة لا يفسد وعليه دم والاول اصح (الثالث ان يكون قبل الوقوف بعرفة) اي قبل وقوفه بها (فلا يفسد ان كان بعده) اي بعد تحقق الوقوف ولو ساعده (وهذا في الحج وفي العمرة قبل اكثر الطواف) اي فانه ركنها (فلو طاف اكثر ثم جامع لا تصد عمرته الرابع النقاء الخنثانين) اي وما في معناه من تغيب الحشفة وفيه ان هذا حده وركنه فكيف يكون شرطه (فلا يفسد قبله) وفيه ما تقدم من انه ليس بجماع حيثئذ الخامس ان لا يكون حائل (اي حاجز ومانع) بين الفرجين يمنع الحرارة (اي من احد الطرفين) (فلو لم يذكره بخرقة وأولجه) اي ادخله (ان منع الخرقه وصول حرارة الفرج اليه لا يفسد ولا يفسد) كافي النجبة والغاية (ولو احرمت بجماع فسد) اي وضع احرامه وفسد حجه ويزم المضي هكذا اطلق في المطلب الفائق (وقيل هذا) اي الفساد (ان لم يزرع في الحال وان زرع في الحال لم يفسد) قياسا على ما ذكره في الصوم وهكذا ذكره ابن جاعة عن الحنفية (ويحقق الجماع من الصبي اي المراهق) والمجنون يفسد نسكهما (اي على القول بحكمة احرام المجنون او على تقديره انه حدث له واحرم عنه رفيقه كالمضي عليه او كما صرح به ابن جاعة فيمن احرمت حائلا ثم جن فجامع فانه عند الحنفية كالسالم واما قول المصنف التحقيق في مسئلة المجنون انه ان احرمت حائلا ثم جن ثم افاق بعد اداء الحج ولو بسنتين فتحكمه حكم العاقل والا فكالمصبي فحمل بحث الظهور التحقيق والقول التوفيق (الا انه لا جزاء) اي من الدم (ولا قضاء عليهما) على ما حكاه الاسجاني وقيل المجنون عليه الكفارة انتهى وكذا لا مضي عليهما في احرامهما لعدم تكليفهما في حالهما (ولافرق فيه) اي في الجماع بالنسبة الى هذا الحكم وان كان يتفاوت بالاثم وعدمه (بين العاقد والناسي والطائع والمكره) يقع الزاء (واليقظان) يقع فسكون اي التنبيه من النوم (والنائم) وكذا المخطئ والمغذور (والحج والعمرة والقرض والنفل) وكذا الواجب منهما بالنذر (والرجل والمرأة والحرم والعبد) اي اذا كانا حائلين بالثمن محرمين فان كان الزوج صبييا بجماع مثله او مجنونا او حلالا فسد حجه او المرأة صبية او مجنونة بحرمة او غير محرمة فيفسد حجهما ومشي في التحقيق الى انه اذا جامع الصبي يفسد حجه كما لو تكلم في صلته او اكل في صومه انتهى وهو ظاهر غير انه لا قضاء عليه ولا جزاء فلعلة فائدة حكمه انه لا يثاب عليه وايضا يؤمر بحضه وقضائه احتيايا (ولا يجب الافتراق في القضاء على الرجل والمرأة) متعلق بلایجب والمراد بهما الزوجان (الا اذا خافا الواقعة) اي الجماع ثانيا (فيسحب) اي حيثئذ ان يشترقا عند الاحرام) وقيل في موضع الواقعة وتفصيل هذه المسئلة ان الزوج والمرأة اذا افسدا نسكهما لا يفترقان في القضاء عندئذ الا اذا خافا الواقعة فيستحب عند الاحرام واماما في الجماع الصغير وليست الفرقة بشيء اي امر ضروري وقال قاضيان يعني ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعي يجب افتراقهما وهوان يأخذ كل واحد منهما طريقا آخر كذا فسر في البحر الزاخر واما وقت الافتراق فتدنا وزفرا اذا احرما وعند مالك اذا خرجا من البيت وعند الشافعي اذا انتهيا الى مكان الجماع

فصل فاذا جامع في احد السيلين قبل الوقوف بعرفة (فسد حجه وعليه شاة ويحضي في حجه) اي في بقية افعاله من الرمي والحلق والطواف ونحو ذلك (حتما) اي وجوبا (فيفعل

جميع ما يفعله في الحج الصحيح) اي ولا يكتفي بما سبق عليه من الاركان فقط (ويحتمل ما يحتمل فيه) اي من المحظورات جميعا (وان ارتكب محظورا) اي كالجماع ثانيا وسائر الجنائيات (فعلية ماعلى الصحيح) اي من الجزاء من غير تفاوت (وعليه قضاء الحج من قابل) اي سنة آتية (ولا عمرة عليه ان كان مفردا) اي بالحج وفسده بخلاف فائت الحج فانه يخلل بأفعال العمرة ثم يقضى حجه من قابل قال في البحر ومن جعل حكم من فسد حجه كفائت الحج بأن يخرج بأفعال العمرة لا بأفعال الحج فهو غلط الان الرواية مصرحة في سائر الكتب ان من افسد حجه يحضي في الحج كما يحضي من لم يفسده وصرح بعضهم بتحتم ذلك فعلم ان فساد الحج يحضي فيه ولا يخلل بأفعال العمرة بخلاف الفائت انتهى وقوله صرح بعضهم بالتحتم بشير الى خلاف فيه والله اعلم

فصل وان كان المفسد قارنا بحجه ففعله تفصيل (فان جامع قبل الوقوف وقبل طواف العمرة) اي اكثر (فسد حجه وعمرته) اي كلاهما (وعليه المضي فيهما وعليه شاتان) اي للجنابة على احرامهما (وقضاؤهما ومقط عنه دم القران) اي الموضوع لشكراته انما يكون على العبادة الصالحة لا الفاسدة (وان جامع بعد ما طاف لعمرته كاه أو أكثر فسد حجه ودم عمرته) لاداء ركنها قبل الجماع (ومقط عنه دم القران) لتساد حجه الذي باجماعه معها كان قرانا (وعليه دمان) اي لجنابته المتكررة حكما (دم لفساد الحج) اي للجماع قبل الوقوف المؤدى الى فساد الحج (ودم للجماع في احرام العمرة) لعدم تحللها عنها (وعليه قضاء الحج فقط) اي لعمدة عمرته كما في البدائع (وان جامع بعد طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الحلق) اي ولو بعرفة (لم يفسد الحج ولا العمرة) لادراك ركنها (ولا يسقط عنه دم القران) اي لعمدة أدائها حيث اتى بأركانها لكن عليه بدنة للحج وشاة للعمرة (ولو لم يطف له عمرته ثم جامع بعد الوقوف فعليه بدنة للحج) اي للجنابة عليه (وشاة لرفض العمرة وقضاؤه ولو طاف القارن) اي طواف الزيارة (قبل الحلق ثم جامع فعليه شاتان) بناء على وقوع الجنابة على احراميه لعدم تحلل الاول المرتب عليه تحلل الثاني

فصل ولو جامع مرارا قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأتين او واحدة او نسوة فعليه دم في كل واحد (وان اختلفت المجالس) اي مع واحد او مع جماعة (يلزم لكل مجلس) ولو تعدد فيه الجماع (دم على حدة) اي هذما وقال محمد عليه دم واحد في تعدد المجالس ايضا ما لم يكفر عن الاول على ما في المبسوط والبدائع (ولو جامع في مجلس آخر ونوى به رفض الفاسدة فعليه دم واحد) اي في قولهم جميعا كما ذكره في البدائع والفتح وغيرهما ولا شيء عليه بالجماع الثاني على ما في قاضيان وخزانة الاكل (وكذا لو تعدد الجماع) اي بعد الاول (بقصد الرفض فيه دم واحد) كافي الفتح (ولو في مجلس أو مع نسوة) على ما في البحر الزاخر واماما في النجبة من انه لو جامع ثانيا فعليه شاة لمراد بالجماع الاول رفض الاحرام فلا طائل فتمت لعدم الاحتياج الى تفيد ارادة الرفض في الجماع الاول لتبصر بهم بأنه اذا نوى الرفض في الثاني فعليه جزاء واحد هذا وما يزمه الفساد والدم على الرجل مثله على المرأة وان كانت مكرهة أو نائمة أو ناسية وانما ينفي بذلك الاثم واذا كانت مكرهة حتى فسد حجه او زعمه لم يرجع على الزوج قال في البدائع لا يرجع عليه ولم يذكر خلافا وقال في خزانة الاكل والفتح من ابن شهاب لا يرجع

(الهم) ان لكل وفد جائزة ولكل زائر كرامة ولكل سائل لك عطية ولكل راج لك ثوابا ولكل من فرغ اليك رجعة ولكل من رغب فيك زلفى ولكل منضرع اليك اجابة ولكل مسكين اليك رافدة وقد وفدت اليك ووقفت بين يديك في هذه المواضع التي شرفتها رجاء لما عندك فلا تجعلني اليوم اخبب وفدك واكرمني بالجنة ومن على بالمفخرة والعافية وأجرني من النار ووسع على من الرزق الحلال الطيب وادرا عني شرفنة العرب

المعطين بامن صفت رجته فضبه يا صدي ومولاي يا تقى ورجائي ومعتدي ويا ذخرى وظهري وعددي ويا غاية املي وورعيتي ويا غياني ما أنت صانع في هذا اليوم الذي نزلت فيه اليك الاصوات اما أنت ان تصلي على محمد وعلى آل محمد وان تغلبني فيه مغلما فمضيا بفضل ما تغلب به من رخصت عنه واستغيت دماؤه وقبضه واجزلت عطائه وغفرت ذنوبه واكرمت وشرفت مقامه واحيته حياة طيبة وختمت له بالمفخرة

ومن القاضي أبي حازم ترجع

في فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة أي ولو أمة (قبل الخلق) أي ولو حال الوقوف (وقبل طواف الزيارة كله أو أكثره) أي بأن طاف منه أربعة أشواط (لم يفسد جهه) أي لاداء الركن الأعظم الذي لا يفوت إلا بفوته وهو الوقوف أقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (وعليه بدنة) أي لجامعه قبل الخلق لأنه لما سوح له في أمر القصاد عظم له في أمر الجناية نأ كيدا للمحافظة (سواء جامع أمدا أو ناسيا) أي فاته عليه بدنة كما في مائة الكتب وذكر الحدادي في شرح القدوري ناقلا عن الوجيز أنه انما يجب البدنة اذا جامع أمدا اما اذا جامع ناسيا فعليه شاة انتهى وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات حيث لا فرق بين النامي والعامد في سائر الجنائيات وقد صرح قاضيان بقوله ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة لا يفسد جهه وعليه جزور جامع ناسيا أو أمدا (ولو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الخلق فعليه شاة) كذا في البحر الزاخر وغيره ولمل وجهه ان تعظيم الجناية انما كان مراعاة لهذا الركن وكان مقتضاه ان يستمر هذا الحكم ولو بعد الخلق قبل الطواف الا أنه سوح فيه لصورة التحلل ولو كان متوقفا على أداء الطواف بالنسبة الى الجماع وسبأني لهذا من بدني تحقيق في جماع القارن بعد الخلق قبل الطواف (ولو جامع بعد الطواف والخلق لاشي عليه) أي ولو قبل السعي خلافا للشايع فانه عنده من اركان الحج حتى لا يجوز له حينئذ عقد النكاح (ولو جامع قبل الخلق والطواف ثم جامع ناسيا بالانصد الرضى) أي بلا يفرض الاحرام فبني تفصيل أي بالجماع الثاني (فان كان) أي الجماع المتكرر (في مجلس) أي واحد (فعليه بدنة واحدة وان كان في مجلسين فعليه الاول بدنة والثاني شاة) أي عندهما وعند محمدان كان ذبح الاول بدنة يجب الثاني والا فلا يجب الثاني شيئا وأما ان قصد بالثاني رفض الاحرام وقصد الاحلال فعليه كفارة واحدة في قولهم جميعا ادواء كان في مجلس واحد أو مجالس مختلفة على ما في البدائع

في فصل ولو جامع أي القارن (أول مرة) احتراز عما تكرر على ما سبق (بعد الخلق قبل الطواف فعليه شاة) كما في الهداية والسكاكي والجمع من غير ذكركم خلاف وأما لو لم يخلق وطاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم على ما في الهداية (وقيل بدنة) كما ذكره في الغاية معزيا الى المبسوط والبدائع والاستبصار لو جامع القارن أول مرة بعد الخلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة الحج وشاة للعمرة لأن القارن يتحلل من احرامين بالخلق الا في حق النساء فهو محرم بهما في حقهن قال ابن الهمام وهذا يخالف ما ذكره القدوري وشراجه لانهم يوجبون على الحاج الشاة بعد الخلق وهو لا أوجب البدنة عليه ثم في الغاية ليس مخالفة بل تخصيص باخراج حكم لماعم غير ومثل هذا كثير في كلامهم ثم في الغاية أيضا معزيا للو برى ان القارن لو جامع بعد الخلق قبل طواف الزيارة يجب عليه بدنة الحج ولا شيء عليه للعمرة لأنه خرج من احرامها بالخلق وبقي في احرام الحج في حق النساء واستشكله شارح الكنز لأنه اذا بقي محرما بالحج فكذا في العمرة يعني من أمر الجماع والذي يظهر ان الصواب قول الوبري لان احرام العمرة لم يهد بحيث يتحلل منه بالخلق من غير النساء وبقي في حقهن بل اذا خلق بعد أفعالها حل بالنسبة الى كل ما حرم عليه وانما عهد ذلك في احرام الحج فاذا ضم الى احرام الحج احرام العمرة استمر

والهجم وشرفته الانس والجن (الله) صل على محمد وعلى آل محمد ولا تردني خائبوا سلمني فيما بيني وبين اقاتك حتى تبلغني الدرجة التي فيها مراقتة انبثاث وامتنى من حوضهم مشربا رويلا أظما بعده أبدا واحتمسني في زمرة ثم وصل على محمد وعلى آل محمدوا كفي شزما أحذر وشربا لا أحذر ولا تكلني الى احد سواك وبارك لي فيما رزقني يا سيدي ومولاي (الله) انقطع الرجاء الا منك في هذا اليوم تطول على فيه بالرحمة والمغفرة (الله) رب هذه

كل على ما عهد له في الشرع اذ لا يزيد القرآن على ذلك الضم فيطوى بالخلق احرام العمرة بالكيفية كذا حققه ابن الهمام واطلق في السعدي حيث قال ان جامع بعد الخلق قبل الطواف فعليه بدنة وهذا الاطلاق هو الاظهر لان حلقه بالنسبة الى الجماع كالحلق ويستوى فيه القارن والمفرد قال ابن الهمام وقول موجب البدنة اوجه لان المذكور في ظاهر الرواية اطلاق لزوم البدنة بعد الوقوف من غير تفصيل بين كونه قبل الخلق او بعده

في فصل (وشرائط وجوب البدنة بالجماع أربعة الاول أن يكون الجماع بعد الوقوف والثاني أن يكون قبل الخلق والطواف) أي عند الجمهور وأما على قول الحقيقتين فقبل الطواف مطلقا سواء خلق أم لا ثم في الحقيقة كون الجماع بعد الوقوف أو قبل الخلق والطواف موجب للبدنة لانه شرط لوجوبها وقد علم سابقا ثم قوله (والثالث العقل والرابع البلوغ) لاشك انهما من شرائط وجوبها مع انهما من شروط وجوب جميع الكفارات لا بخصوص وجوب البدنة في فصل (ولو طاف للزيارة جنباً ثم جامع ثم أعاده) أي الطواف (طاهرا) أي عن الحدثين (فعليه دم) أي لعدم كمال طوافه وفيه انه اذا صح طوافه كان القياس عدم وجوب شيء عليه ولذا قال محمد أمان في القياس فلا شيء عليه ولكن باحتمية استحسن ما ذكره وكذلك قول أبي يوسف وقولنا أي في المسئلتين ويستفاد منه الفرق بين الحدثين مع ان الطهارة منهما عدت من الواجبات نظرا للظلة والخفة فوقع الحكم على وقفها وفيه ما تقدم والله أعلم والتحقيق ان هذا القول وهو وجوب الدم بعد الامادة مبني على انفساخ الاول بالثاني فانه حينئذ يكون الاول نافلا والثاني فريضة ولا شك ان طواف النافلة جنبا موجب للدم وينقلب الامر كأنه جامع بعد طواف كامل وما سبق من ان من طاف طواف الزيارة جنبا ثم أعاده طاهرا ولم يتحلل بينهما جامع مبني على ان الثاني جابر للاول وهو القياس الا انهم عدلوا عنه ههنا جلا لفعل المؤمن على الوجه الاكمل ونظيره ما روي عن شمس الأئمة المرخسي ان من ترك الاعتدال تلزمه الامادة ومن المشايخ من قال تلزمه ويكون الفرض هو الثاني ولا اشكال في وجوب الامادة لانه الحكم في كل صلاة اديت مع كراهة التحريم ويكون جابرا للاول لان الفرض لا يشكر وأما جعله الثاني فيقتضي عدم سقوطه بالاول وهو لازم ترك الركن لا الواجب اللهم الا ان يقال ان ذلك امتنان من الله سبحانه وتعالى اذ يحسب الكامل وان تأخر عن الفرض لما علم سبحانه انه سيوفقه ويؤيده انه اذا أعاد الفرض من الصلاة فقبل الفرض هو الاول وهو المعول وقبل الثاني وقبل الامر مفوض الى الله سبحانه وتعالى والله أعلم (ولو طافه) أي طواف الزيارة كله أو أكثره (على غير وضوء) أي محدثا (أو طاف أربعة أشواط طاهرا ثم وطئ لا يلزمه شيء) أي في المسئلتين ويستفاد منه الفرق بين الحدثين مع ان الطهارة منهما عدت من الواجبات نظرا للظلة والخفة فوقع الحكم على وقفها وفيه ما تقدم والله سبحانه أعلم (سواء أعاده) أي الطواف في الصورتين (اولا بعد) كما في الحاوي وغيره (ولو طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة في جوف الجرا أو فعل ذلك في طواف العمرة ثم جامع فسدت عمرته وعليه قضاءها وشاة وعليه في الجدة بدنة) أي سواء خلق قبل الطواف أو لم يخلق على خلاف ما سبق والمسئلة مروية عن محمد وفيه اشكال وهو ان الطواف حول الحجر من الواجبات فاذا تركه صح طوافه فما لوجب انفساد العمرة ووجوب البدنة في

الامكنة الشريفة ورب كل خرم ومشعر عظمت قدره وشرفته بالبيت الحرام والركن والمقام صل على محمد وعلى آل محمدوا كفي لي كل حاجة بما فيه صلاح ديني ودنياي وآخرتي واغفر لي ولوالدي وارحمهما كما ربياني صغيرا واجزهما عن خير الجزاء ورفعهما بدائي لهما ومن عليهما بما تقر به عينهما وشفعني في نفسي وفيهما وفي جميع املائي من المؤمنين والمؤمنات في هذا اليوم (الله) صل على محمد وعلى آل محمدوا فصح لي في عمري وابسط لي في رزقي (الله) لا تجعله آخر

الجوف لعل الجواب ان هذا هو القياس لكنهم استحسنوا ذلك كما استحسنوا ما قبله ولعل وجه الاستحسان عموم الحديث فين جامع قبل طواف الركن وهو ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه مثل من رجل وقع بأهله وهو يعني قبل ان يفيض فأمره ان يضر بدنه رواء ما لم يتوانى ابي شيبة وهو ارجح مما رواه ابن ابي شيبة ايضا عنه انه جاءه رجل فقال يا ابا عبد الرحمن رجل جاهل بالسنة بعيد الشقة قليل ذات اليد قضيت المناسك كلها غير اني لم أزر البيت حتى وقعت على امرأتى فقال بدنة وحج من قابل فانه متروك بعينه على ما حققه ابن الهمام ولا يعد ان يزدنيه وحج من قابل فحريض له على انه يؤديه بوجه كامل (ومن فاته الحج اذا جامع ففعله المضى في احرامه) أى ليس عليه تجديد احرام بل احرامه صحيح فيأتى بأفعال العمرة بدلا من الحج (وعليه دم) أى لجامعه قبل التحلل (وقضاء الفات) أى من الحج (وليس عليه قضاء العمرة التي يخلل بها) أى ولو وقع الجماع في تحللها قبل طوافها لان المقصود من هذه العمرة اتمام التحلل من احرام الحج بالتبعية لا بحسب النية بخلاف العمرة المبتدأة المقصودة لذاتها المستقلة في نيتها وهذه المسئلة ايضا من محذورات ما روى عن المتقي عن محمد ايضا انه قال (ولو ان قارنا فاته الحج فطاف لعمرة) أى ولم يخلق (ولم يطف لما فاته من الحج حتى جامع ففعله كفارتان) لعدم خروجه من الاحرامين (وكذلك لو فعل) أى القارن (ذلك) أى الجماع (بعد ما طاف لعمرتين جميعا) أى ولو سعى (الا انه لم يخلق رأسه) أى ولم يقصر (ولو انه) أى القارن (حين فاته الحج ظن انه قد بطل حجه) أى بطلت الوقوف (فطاف لعمرة) وسعى ثم خلق رأسه وجامع بعد ذلك مرارا (فعله للخلق دمان) لجنايته على احرامين (وعليه لكل ما جامع) أى لجمعه (دمان) أى ولو وقع في الجمال ولا يجب عليه أكثر من دميين لانه فعل ذلك) أى الجماع (على قصد الرضا) أى على وجه الاختلال عنهما حين ظن انه قد أحل حين خلق رأسه على وجه الاختلال وهذا قول ابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد انتهى ما في الحاوى عن المتقي (ولو اهل بحجة أو عرة وجامع فيها ثم أحرم بأخرى بنوى قضاءها قيل ادلتها فهي هي) أى هي على حالها ولا اثر بتبعية قضائها (واهل بالثاني) جملة استثنائية معالة أى لان اهله به (لم يصح ما لم يفرغ من الفساد وكانت نيته لفواو العبد اذا جامع) أى قبل الوقوف أو بعده قبل الخلق (مضى فيه) أى في احرامه باتمام أهله (وعليه هدى) أى بدنة أو شاة بحسب اختلاف حاله (وجبة) أى اذا كان قبل الوقوف (اذا اعتق) ظرف لهما (سوى حجة الا سلام)

فصل في حكم دواى الجماع ولو جامع فيادون الفرج) أى من الصغرى ونحوه (قبل الوقوف أو بعده أو باشر) أى مباشرة فاحشة (أو ما نقي) ولو بالعمى (أو قبل أو لمس بشهوة) قيد لكل (فأزول ولم ينزل) أى في الجماع (ففيه دم) كما قال في المبسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح المجمع وغيرها وفي الجامع الصغير اشترط الا تزال في المس لوجوب الدم وصحة فاضحان في شرحه ونقل من محمد بن الفضل انه اغتصب الدم على المرأة بتقيل الزوج اذا وجدت ما يجد عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة (ولا يفسد حجه بشئ من الدواى) أى أصلا بلا خلاف سواء أنزل أو لم ينزل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما نطق به ما روى الكتب المعتمدة وبه قال الشافعى وأحمد في رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم ان الحج لا يفسد الا بالجماع

(انتهى)

انتهى ووقع في الفتاوى السراجية ولو لمس امرأة بشهوة فأمنى يفسد وكذلك اذا لم يمن على ما في المبسوط ومنهاج المصلين ومنية المفتى وهو شاذ ضعيف على ما صرح به السروجى وفي المنافع يعنى بالفساد نقصان الفاحش انتهى وفيه انه مناف لما تقدم والله أعلم (ولو قبل امرأته مودعا لكان قصد الشهوة) أى بتقيل المرأة (فعله القدية والا) بأن قصد المودعة (فلا) أى فلا بدية عليه (وان كان قال لا قصدت هذا) أى هذا الامر من الشهوة (ولذلك) أى قصد الموداع (لا يجب شئ) لان الشرط تحقق الشهوة وعند عدم قصد يوجب الشهوة والمسئلة في أهبة المناسك زيادة أو قدمت امرأته من مكان (ولو نظر الى فرج امرأة فأمنى) أى فأزول (أو تذكر) أى في أمر الجماع (أو احتلم فأزول لاشئ عليه) كافي مامة التكيب وفي التمراتى ولا شئ في الامناء بالنظر لانه ليس بجماع وعن ابي حنيفة عليه دم (ولو استمنى بالكف) أى - واه قصد الشهوة أو رفع الكلفة (ان أنزل فعليه دم وان لم ينزل فلا شئ عليه) كذا في الفتح وغيره وفي البحر الزاخر وخزانة الاكل واستمنى بكفه فأزول فعليه دم عند ابي حنيفة انتهى والرجل والمرأة في ذلك سواء (ولو جامع بهيمة فأزول فعليه دم ولا يفسد حجه وان لم ينزل فلا شئ عليه) وكذا لو جامع فيبادون الفرج فلم ينزل لا يفسد حجه عند الاربعة (التوع الخامس في الجنائيات في افعال الحج) أى في حقه (كالطواف) أى للزيارة وغيرها (والسعى والخلق والرمى والوقوفين) أى بعرفة والمزدلفة لكن يبقى حكم الوقوف بعرفة (والذبح) كان حقه ان يقول كالوقوفين والرمى والذبح والخلق والطواف والسعى بحسب وجودها ويرب التصول على أثرها

فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيادة أى في شأنه ولا جملته (ولو طاف للزيارة جنبا أو حائضا أو نفساء) يضم قطع أى ذات تقاس وولادة (كله) أى كل الطواف (أو أكثره) وهو أربعة أشواط فعليه بدنة ويقع معصيته في حق التحلل أى باعتبار النساء ان وقع بعد الخلق (ويصير ماصيا) أى لترك الواجب وهو الطهارة من الحدث الاكبر (وعليه ان يعيده) أى طوافه ذلك مادام بمكة (ظاهرا) أى من الحدثين (حتميا) أى وجوبا وهو تأكيدي لا يستفاد من قوله وعليه وقيل استحبابا قال في الهداية والاصح انه يؤمر بالامادة في الحدث استحبابا وفي الجنابة استحبابا (فان أماده سقطت عنه البدنة) وأما المعصية فموقوفة على التوبة أو معلنة بالشبهة ولو كفرت بالبدنة (ولو رجع الى أهله) أى وقد طافه جنبا وما أماده (وجب عليه العود لامادته) كافي الهداية والكافي والزيلعي والبدائع مطلقا بقوله لتفاحش نقصان مشيرا الى انه لو طاف بمحذور لا يجب عليه العود (ثم ان جاوز الوقت) أى ميقات الآفاق (يعود باحرام جديد) أى عند الاكثر وقيل يعود بذلك الاحرام على ما في الكافي (وان لم يجاوز ما بذلك الاحرام) أى اتفاقا (فاذا عاد باحرام جديد بأن أحرم بعمرة بدأ بطواف العمرة ثم بطواف الزيارة) كافي الفتح وغيره لان طواف العمرة اقوى حينئذ ولو كان طواف الزيارة اسبق ومستويا مع طواف العمرة في الركنية لحصول ادائه في الجملة (ولو لم يعد وبعت بدنة اجزاء) لكن الافضل هو العود على ما في الهداية والكافي وفي البدائع الا انه العزيمة وفي المحيط بعت الدم افضل لان الطواف وقع معتداه وفيه نفع للقراء (ثم ان أماده في أيام الحرم) أى طاهرا (فلا شئ عليه) وهو ظاهر (وان أماده بعد أيام الحرم سقط عنه البدنة) أى اتفاقا (ولزمه شاة للتأخير) أى عند ابي حنيفة على

العهد من هذا الموقف وارزقنيه ما بقيتني واقبلني اليوم مغفلا منجما مستجابا لي مرحوما مغفرا لي بأفضل ما أعطيت أحدا منهم من الخير والبركة والرحمة والرضوان والمغفرة وبارك لي فيما أرجع اليه من اهل ومان قليل أو كثير لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم وصل اللهم على محمد وعلى آل محمد وأصحابه وازواجه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين (اللهم) اتقنى من ذل المعصية الى عز الطاعة واغنى بحلالك من

حرامك وبفضلك عمن نواك ونور قلبي وقبري واصلني من الشر كله واجعل لي الخير كله (اللهم) أنت احق من ذكر وأحق من عبد وانصر من ابتغى وأرف من ملك واجود من أعطى وأوسع من شغل أنت الملك لا شريك لك والفرد لا ذلك كل شئ هالك الا وجهك لن تطاع الا بذكرك ولن تعصى الا بملك تطاع فتشكر وتعصى فتغفر أقرب شهيد وأدنى حفيظ حلت دون النفوس وأخذت بالنواصي وكتبت الآثار ونحشت الآجال القلوب لك مصفية

مقتضى فاعده وفيه ان طوافه قد وقع صحيحا ويكفي هذا القدر في سقوط وجوب الترتيب عند أدائه ولا يظهر اعتبار الترتيب حال قضاءه بعد اعتبار اعتداده (ولو طاف أقله جنبا فعليه لكل شوط صدقة نصف صاع وان أماده سقطت) أي الصدقة وبقيت المعصية (واترك الطواف كله أو طاف أقله وترك أكثره) أي ورجع إلى أهله (فعليه حتما) أي وجوبا اتفاقا (ان يعود بذلك الاحرام ويطوفه) أي لا يحرّم في حق النساء ولا يجوز احرام العمرة على بعض افعال الحج من الطواف والسعي ولو بعد الخلق من الخلل الاول (ولا يحزى عنه) أي من ترك الطواف الذي هو ركن الحج كله أو أكثره (البذل) وهو البدنة لانه تركنا فلا يقوم مقامه غيره بل يجب الاين بعينه ولا يحزى عنه البذل (أصلا) أي سواء عاد إلى أهله أو لم يعد (واذا أماد الطواف) أي طواف الزيارة (ظاهر أو قد طافه جنبا) أي أولا (فالغبر هو الاول والثاني جبره) أي لنقصانه بترك الواجب على ما ذهب إليه الكرخي وصحبه صاحب الايضاح اذ لا شك في وقوع الاول معتد به حتى حل به النساء اتفاقا واعتدل الكرخي بما في الاصل من انه لو طاف للعمرة جنبا أو محذرا في رمضان ثم أماده في أشهر الحج وحج من طافه لم يكن متمما وذهب أبو بكر الرازي إلى ان الغبر هو الثاني والاول انتمخض به وصحبه شمس الأئمة المرحومين واحتج الرازي بما اذا أماده بعد أيام التشريق يجب عليه الدم فلو كان الطواف هو الاول والثاني جبره لما وجب الدم انتهى وهذا وجه اشكالي فيما تقدم والله أعلم قال الكرماني والاول أقرب إلى الفقه وقال ابن الهمام قول الكرخي اولي قال في النحر الزاخر وفائدة الخلاف تظهر في امادة السعي فعلى القول الاول لا يجب على الثاني يجب قلت ويؤيد الاول انه اذا لم يعد الطواف لاشي عليه من امادة السعي والدم بتركه اتفاقا (ولو طاف للزيارة كله أو أكثره محذرا فعليه شاة وعليه الامادة استحبيا) أي مادام بمكة (وقيل حتما) أي بناء على ما في بعض نسخ المبسوط من ان عليه ان يعيده والاول اصح (فان أماده سقط عنه الدم سواء أماده في أيام النحر أو بعده لاشي عليه لتأخير لان نقصان فيه يسير بحيث يجب عليه الدم لتأخير لاشي عليه ههنا لتأخير) على ما في الهداية والكافي وغيرهما وفي النحر الزاخر هو الصحيح وفيه دليل على ان العمرة للاول في الحدث والاول يجب دم لتأخير من أيام النحر على ما في الفتح (وقيل يجب عليه لتأخير دم) قال قوام الدين ما ذكره صاحب الهداية سهوا لان تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عند أبي حنيفة فكيف لا يكون الذبح اذا أماد الطواف بعد أيام النحر وقد حصل تأخير النسك عن وقته على ان الرواية في كتب من تقدمه مصرحة بخلاف ذلك ولذا قال في شرح الطحاوي اذا أماد طواف الزيارة بعد أيام النحر يجب عليه الدم سواء كانت امادته بسبب الحدث او الجنابة وبه جزم صاحب البدائع وصحح في السراج الوهاج قول صاحب الهداية قال في المطلب انه لا يظهر انتهى ووجهه ما تقدم من ان طوافه معتد به بخلاف جنيته يجب سقوط الترتيب بوقوعه فانما يلزمه الامادة وجوبا او استحبيا بتحصيل اشكيل العبادة كما اذا صلى صلاة ذات نقصان فانه يجب امادته وجوبا بترك الواجب واستحبيا بترك السنة ولو خرج وقتها ولم يقل احد بقضاء تلك الصلاة ولا بعدم اعتداده في مراعاة الترتيب بها والله أعلم (وقيل صدقة لكل شوط) على ما في خلاصة الفتاوى وشرح الجامع لفاضلان لزمه صدقة أي لتأخير كاسيأتى صريحا (ولو

والسر عندك علانية والحلال ما أحلت والحرام ما حرمت والدين ما شرعت والامر ما قضيت والخلق خلقك والعبيد عبيدك وأنت الله الرؤف الرحيم أسألت بنور وجهك الذي أشرقت له السموات والارض وبكل خلق هو لك وبحق السائلين عليك ان تقبلني في هذه العشيّة وان تجبرني من النار بقدرتك بأرحم الراحمين (اللهم) اشرح لي صدري ويسر لي امري واعدو بك من مواس الصدور وشتات الامر وقتة القبر ومتنى بالاسلام والسنة وبارك لي

طاف الاقل محذرا فعليه صدقة) أي نصف صاع من بر على ما في المحيط (لكل شوط) أي اتفاقا لما في البحر الزاخر فعليه صدقة في الروايات كلها وتسقط الامادة بالاجماع لكن في الوبري ان طاف أقله محذرا فعليه صدقة لكل شوط نصف صاع فان أماده بعد أيام النحر لا يسقط عنه الصدقة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وفي الاستيعابي فان أماده بعد أيام النحر فعليه صدقة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى لتأخير انتهى ويجب جل كلام الوبري على ما بينه الاستيعابي بأن المراد بالصدقة الغير الساقطة جنبها الشامل للصدقة الواجبة لتأخير لان الصدقة اللازمة من أجل طوافه محذرا لا يسقط فانه لا وجه له أصلا والله أعلم (ولو ترك من طواف الزيارة أقله وهو ثلاثة أشواط فادونها أو طاف كله) وكذا حكم أكثره (راكبا) أي على دابة (أو محمولا) أي على ظهر آدمي (أو زحفا) أي بأ نواحه (من غير عذر) قيد للتسالات كلها وكان حقه أن يؤخره عن قوله (أو ماريا) فانه اذا طاف ماريا بعذر لم يجب عليه شي أيضا لان ستر العورة من الواجبات وترك الواجب بعذر مسقط للدم كما تقدم من ان ستر العورة في الصلاة مع كونه شرطا لها يسقط عند العز منه (أو منكوسا) أي مقلوبا أو منكوسا (أو في جوف الحجر) ذكر في الكبير هنا من غير عذر وفيه أنه لم يصور عذر فيهما (فعليه دم) أي ولا تجزئه الصدقة ان لم يعده (وان أماده سقط) أي الدم عنه (ولو عاد إلى أهله بعث شاة) أي اجزاء ان لا يعود ولا يلزم العود بل يبعث شاة أو قتيها لتذبح عنه في الحرم ويتصدق بها (وان اختار العود يلزمه احرام جديد ان جاوز الوقت) أي كما سبق بيانه وأما ما في الطحاوي لو طاف منكوسا كره ذلك ولا شيء عليه فمخالف لما عليه الجمهور ولعله اخذه من التبريد وقد قال الكرماني انه واقعه هو من الكاتب لان المصنف انتهى وكان ينبغي أن لا يقتصر على الكاتب فانه محتمل لهما ولان السهو من المصنف لا يتحقق نفيه فانه غير معصوم لكن يمكن حل كلامه على ما يوافق الجمهور بأن راد بالكره الكراهة التحريمية على ترك الواجب وقوله ولا شيء عليه أي غير هذا من نقصان البطلان ولا وجوب البدنة ولا فرضية العود ونحو ذلك (ولو طافه راكبا أو محمولا أو زحفا بعذر كرض) ومنه الاغماء والجنون (أو كبر) أي بحيث يضعف عن المشي فيه فيكون حكمه حكم الزمن والمقعد والمفلوج (فلا شيء عليه) أي لا من الدم ولا من الصدقة (ولو آخر طواف الزيارة كله أو أكثره من أيام النحر فعليه دم) أي عند أبي حنيفة (ولو آخر أقله فعليه صدقة لكل شوط)

فصل ولو طاف للزيارة جنبا وطاف للصدر طاهرا) أي من الحدثين أو من الاكبر ففيه تفصيل (فان طاف للصدر في أيام النحر فعليه دم لترك الصدر) ان لم يطف طوافا آخر (لانه) أي الصدر (انتقل إلى الزيارة) لاستحقاقه أولا ولكون الاقوى بالاعتبار هو الاول كما مر (وان طاف للزيارة ثانيا) أي في أيام النحر (فلا شيء عليه) أي لا ينتقل الزيارة إلى الصدر لاستحقاقه حينئذ (وان طاف للصدر) أي حقيقة أو حكما (بعد أيام النحر فعليه دمان دم لترك الصدر) أي لقوله إلى الزيارة (ودم لتأخير الزيارة) وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فدم واحد (وان طاف للصدر ثانيا سقط عنه دمه) وكذا لو طاف للنفل فانه ينتقل اليه ويسقط عنه دمه (وان طاف للزيارة محذرا وللصدر طاهرا) أي من الحدثين (فان حصل الصدر في أيام النحر انتقل إلى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانيا فلا شيء عليه) وكذا لو طاف طوافا نقل (والا) أي

فيهما (اللهم) ان كان رزقي في السماء فأنزله وان كان في الارض فخرجه وان كان نائفا فقر به وان كان قريبا فهنئ به وبارك لي فيه وأده لي وأدم نعمك كلها على يا أرحم الراحمين (اللهم) أعتق رقبتي من النار وأوسع لي من الرزق الحلال وأصرف عني فسقة الانس والجن (اللهم) لا تنهرني أجر نفسي ونصي فان أحرمتني ذلك فلا تنهرني أجر المصاب على مصيئته (اللهم) اغفر لي ذنوبي وان عدت إلى شي من معاصيك فعد علي برحمتك انك أرحم

ان لم يطف ثانيا (فعليه دم لتركه) اي ترك الصدر اتفاقا فانه من الواجبات بلا خلاف (وان حصل الصدر بعد ايام النحر لا ينتقل اليها وعليه دم) اي اتفاقا (لطواف الزيارة محدثا) والفرق في أن الوجه الاول وجب نقل طواف الصدر الى الزيارة فيجب بترك الصدر دم بالاتفاق وتأخير الزيارة عنده دم آخر وفي اقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائدة وهي اسقاط البدنة عنه وأما ما في الوجه الثاني لم ينتقل طواف الصدر الى طواف الزيارة فوجب الدم لطواف الزيارة محدثا بالاتفاق ولا شيء عليه فتأخير الاجماع كذا ذكره غير واحد (ولو طاف الزيارة محدثا والصدور جنباً فعليه دمان) اي في قولهم دم طواف الزيارة محدثا ودم طواف الصدر جنباً كذا في قاضيهان (ولو ترك من طواف الزيارة أكثره فطاف للصدر كل منه طواف الزيارة) اي ونقص من الصدر (وعليه دمان) اي اتفاقا (دم لتأخير الزيارة) اي باعتبار أكثره (ودم لترك أكثر الصدر) اي لاتنقله الى الزيارة (وان طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر ثم ينظر في الباقي من الزيارة ان كان أكثره فعليه اقامه فرضا ولا ينوب عنه الدم) لان الدم اقايينوب من الواجب (وعليه دم لتأخير) اي عن ايام النحر (وان كان الباقي من الزيارة أقله فعليه دم لترك الأقل منه) اي من طوافهما (وصدقة لتأخير) اي لتأخير الأقل منه (وعليه دم لترك الصدر) اي ان كان كله وأكثره وأما في أقله فعليه صدقة لكل شوط الا ان يبلغ دما فينقص منه ما أحب والحاصل ان ترك طواف الزيارة لا يتصور الا اذا لم يكن طاف للصدر فانه اذا طاف له انتقل عنه الى طواف الزيارة

فصل حائض طهرت في آخر ايام النحر في أي وفي قليل من زمان يومه (ويمكنها) اي بعد صبر مسافتها الى المسجد (طواف الزيارة كله أو أكثره وهو أربعة اشواط قبل الغروب فلم تطف فعليه دم لتأخير وان امكنها أقله فلم تطف لاشي عليها) الا ان الأفضل بل الواجب ان تطوف بهما امكن فان ما لا يدرك كله لا يترك كله ولبعض كون ترك الباقي عن حذر (ولو حاضت في وقت تقدر) اي حال كونها قادرة (على ان تطوف فيه أربعة اشواط فلم تطف) اي قبل الحيض (زما دم التأخير) وفيه نظر اذ هذا الحكم لا يستقيم القياس الى ما ذكرنا في الصلاة من ان من هو اهل فرض في آخر وقته يقضيه فقط لا من حاضت فيه وانما يصح تحيته على قول زفر من انها اذا حاضت في آخر الوقت لم يسقط عنها وتقضيها اذا طهرت وفي الظهيرة من اي يوسف اذا حاضت المرأة وقد بقي من الوقت ما لا يمكن اداء الفرض فيه لم تقضها وهذا التقييد يفيد انه لو بقي مقدار ما يمكن اداء الفرض فيه ينبغي ان تقضى عند اي يوسف (ولو حاضت في وقت تقدر على اقل من ذلك لم يلزمها شيء) ص كان القياس ان يجب عليها صدقة ثم اذا عرفت ذلك التفصيل (فقولهم) اي بجمل (لاشي على الحائض) وكذا النساء (لتأخير الطواف) اي طواف الزيارة كافي القنواوي السراجية وغيره (مقيد بما اذا حاضت في وقت لم تقدر على أكثر الطواف) اي قبل الحيض (او حاضت قبل ايام النحر ولم تطهر الا بعد بضئ ايام النحر) اي جميعها وحاصله ما في النحر من ان المرأة اذا حاضت او تقست قبل ايام النحر فطهرت بعد مضئها فلا شيء عليها وان حاضت في اثنتيها وجب الدم بالتفريط فيما تقدم والله اعلم وفيه ايضا ما يتعلق بهذه المسئلة في باب الاجارة وعن اي يوسف في امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف

فأبى الجلال أن يقيم معها قال هذا عذر في نقض الاجارة ولو ولدت قبل ذلك وبقى من مدة النفاس كدة الحيض وأقل أجبر الجلال على المقام انتهى (ولو انقطع دمها) اي دم الحائض (بدواء أولا) اي لا بدواء (او لم ينقطع) اي بالكلية (فاعتسأت أولا) اي أو ما اعتسأت (وطافت ثم عاد دمها في ايام مادتها يصح طوافها ولو زما بدنة وكانت حاصية) اي من وجهين لدخول المجد ونفس الطواف (وعليها ان تعيده طاهرة) اي من الحدثين (فان عادته سقط ما وجب) اي من البدنة وعليها التوبة من جهة العصية ولو مع البدنة

فصل في الجنابة في طواف الصدر ومن ترك طواف الصدر كله أو أكثره فعليه شاة اي ترك الواجب (وما دام في مكة يؤمر بأن يطوفه) وفيه انه مادام بمكة لا يصدق عليه انه تركه ولعله اراد انه ما لم يفارق جدران مكة (وان ترك ثلاثة اشواط منه فعليه لكل شوط صدقة) اي فيطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو طافه) اي الصدر (جنباً فعليه شاة) على ما في الهداية والكافي والجمع وصححه صاحب خزائن الاكل وغيره وذكر الطرابلسي وشارح الهداية ان في رواية أبي حفص الكبير يلزمه صدقة وكذا ذكره صاحب المبسوط معللاً بأن طواف الجنب معتبه فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بتركه (وان طافه محدثاً فعليه صدقة لكل شوط) وفي المحيط وان طاف للصدر جنباً فعليه شاة وكذا لو طاف محدثاً في رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان عليه صدقة لان نقصان الحدث أقل فيجب الاقل من الدم وفي البدائع وعليه شاة ان كان جنباً وان كان محدثاً ففيه روايتان عن أبي حنيفة في رواية عليه الصدقة وهي الرواية الصحيحة وهو قول محمد وأبي يوسف وفي رواية عليه شاة ولا يخفى ما في المبسوط والمحيط من التناقض فيما بينهما لانه جعل في المبسوط رواية أبي حفص في الصدقة وجعلها في المحيط بالدم وكذا صرح الخبازي بأنه في الدم والله اعلم ثم اذا عاد الطواف سقط عنه الجزاء ولا يجب بالتأخير شيء اتفاقا كذا في المشاهير وفي المفيد يجب دم لتأخير طواف الصدر عند الصحيح انه لا يجب به شيء بل لا يتصور تأخير اذ ليس له وقت محدود ويجب وجوده فيه وانما تأخير تركه وفيه الدم والله اعلم

فصل في الجنابة في طواف القدوم ولو طاف للقدوم اي كله أو أكثره على ما هو الظاهر (جنباً فعليه دم) على ما قاله بعض مشايخ العراق واختاره صدر الشريعة (وقيل صدقة) قال صاحب العناية الظاهر وجوب الصدقة فيما اذا طاف للقدوم جنباً وكان حقه ان يقول المصنف فعليه صدقة وقيل لاشي عليه لما في مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوي ايس لطواف التحية محدثاً ولا جنباً شيء ومثله عن الطحاوي في الحديث (ولو طافه محدثاً فعليه صدقة) على ما في تامة الكتب وصرح به عن محمد وهو مختار القدوري وصاحب الهداية وغيرهما (لكل شوط نصف صاع من بر الا ان يبلغ ذلك دما فينقص منه ما شاء) وفي البحر الزاخر فينقص منه نصف صاع (ولو تركه) اي طواف القدوم (كله فلا شيء عليه لانه ليس بواجب) الا انه كره له ذلك واما لترك السنة (ولو طافه) اي طواف القدوم (طاهراً) من الحدثين (في الجنابة أو الحدث) اي في طوافه الذي طاف جنباً أو محدثاً (سقط عنه الجزاء) اي من الدم أو الصدقة وفي المحيط ولو طاف جنباً يلزمه الامادة والزمل ودم ان لم يعد وقال محمد ليس عليه ان يعيد طواف التحية لانه

ذلك (اللهم) اليك ضمنت الاصوات بلغات مختلفات يسألونك الحاجات وحاجتي اليك ان تذكرني عند البلاء اذا نسيتني أهل الدنيا واسوء ناه والله منك وان هفوت واسوء ناه والله منك وان غفرت (اللهم) لا تجعله آخر العهد مني (اللهم) زد اجسامنا بحسنهم وارجع مسيئتهم الى التوبة ورحم من ورائهم بالرحمة يا أرحم الراحمين (اللهم) اني أهوذ بك من تحول ما فيك وبخاءة نعمتك وجميع منخطك (اللهم) يارفع الدرجات ومنزل البركات

ويا قاطر الصموات والارضين اصلح لي ديني الذي جعلته عصمة أمري (اللهم) اصلح لي دنياي التي فيها عاشي (اللهم) اصلح لي آخرتي التي فيها عادي واجعل الحياة زيادة لي في كل خير واجعل الموت راحة لي من كل شر واكفني في دنياي وآخرتي ما كفت به اولياي وخيرتك من عبادك الصالحين (اللهم) اني استودعك ديني ومالي وقلي وديني وخواتمي وعلي ووالدي واولادي واحفادي واخواني واخواتي وجميع ما أئمت به علي وعليهم وحمل

سنة وان اُعاد فهو أفضل (وحكم كل طواف تطوع كحكم طواف القدوم) في البدأ ثم قال محمد ومن طاف تطوعا على شيء من هذه الوجوه فأحب اليه ان كان بمكة أن يعيد الطواف وان كان رجع الى أهله فعليه صدقة سوى الذي طاف وعلى ثوبه نجس انتهى يعني لا شيء عليه لان طهارة الثوب سنة فيكره طوافه ولا يلزمه شيء وأما ما في بعض نسخ الكبير ولو شرع فيه أو في طواف التطوع يجب عليه اقامته ولو ترك بعضه لم أجده فيه تصريحاً وينبغي أن يكون الحكم كالحكم في طواف الصدر فانه وجب بالشروع فقيه بحث لان طواف الصدر واجب بأصله فكيف يقاس عليه ما يجب بشرؤه فالظاهر انه نظير صلاة النفل وضوؤه حيث يجب عليه اقامته وانه لا يلزمه تركه شيء سوى التوبة عن المعصية

فصل في الجنابة في طواف العمرة (ولو طاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله ولو شوطا جنبا أو حالضا أو نفساء أو محدثا فعليه شاة) أي في جميع الصور المذكورة (ولا فرق فيه) أي في طواف العمرة (بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لانه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة) أي لعدم ورود الرواية (ولا لصدقة) الله اعلم بما فيه من الدراية (بخلاف طواف الزيارة) أي فان البدنة ثبتت على تركها في السنة فله الأصل في الجملة يصلح للمقابلة (وكذا لو ترك منه) أي من طواف العمرة (أقله ولو شوطا فعليه دم) وهذا تصريح بما علم تلويحا (وان أُماده) أي الأقل منه (سقط عنه الدم ولو ترك كله أو أكثره فعليه أن يطوفه حقا) أي وجوبا وفرضا (ولا يجوز في غنه البدل أصلا) لانه ركن العمرة (ولو طاف القارن طوافين للعمرة والقدوم وسعى سبعين محدثا) فيدل طواف (أُماده طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شيء عليه وان لم يعد حتى طلع فجر يوم النحر لم يدم طواف العمرة محدثا وقد فات وقت القضاء) أي الامادة لتسكيل الاداء (ويعيد الرمل في طواف الزيارة) أي لوقوع طواف القدوم محدثا (ويسعى بعده) أي بعد طواف الزيارة (استحبيا) أي مراعاة للاحتياط (وان لم يعد هما) أي الرمل والسعي (فلا شيء عليه في الحدث) أي الاصغر حال طوافه (وفي الجنابة) أي في طوافه جنبا (ان لم يعد السعي فعليه دم) أي لتركه السعي هذا قال محمد ليس عليه امادة طواف النية لانه سنة وامادته أفضل وفي المبسوط لا يجب عليه ان يعيد طواف العمرة وان أعاده فهو أفضل والدم عليه على كل حال لانه لا يمكن ان يجعل المعتد به للطواف الثاني لانه حصل بعد الوقوف فتركت ان المعتد به هو الاول لا محالة وهو ناقص فيجب الدم ولم يذ كر قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقيل على قولهما ما ينبغي ان يسقط عنه الدم بالاعادة لان رفع نقصان عن طواف العمرة بعد الوقوف صحيح واذا ارتفع النقصان بالامادة لا يلزمه الدم (ولو طاف للعمرة محدثا وسعى بعده فعليه دم ان لم يعد الطواف ورجع الى أهله) لتركه الطهارة في الطواف وأما ما دام بمكة فعليه ان يعيدهما لسريان نقصان الطواف في السعي الذي بعده والاطهارة مستحبة في السعي وليس عليه شيء بترك امادة السعي أي اذا لم يعد الطواف بالاتفاق (ولو أُماده الطواف ولم يعد السعي لاشيء عليه) كذا قيل وصححه صاحب الهداية وهو مختار شمس الأئمة المرحوم والامام المحبوبي (وقيل يجب عليه دم لترك امادة السعي فيما اذا أُماده الطواف) وذهب اليه كثير من شارحي الجامع الصغير كقاضي خان والترمذي والحسائي والفوائد الظهيرية بناء على انفساخ الطواف الاول بالشيء

والا كانا فرضين أو الاول فلا يستد بالثاني ولا قائل به فليزم كون المعتد الثاني فوق السعي قبل الطواف فلا يعتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما اذا لم يعد الطواف وارتق دمال ذلك حيث لا يجب عليه لا جمل السعي شيء لان باراقه الدم لا يرتفع الطواف الاول ولا ينقض وانما يجزبه نقصانه فيكون مقرر في موضعه فيكون السعي في عقبيه فيعتبر والجواب على ما في الفتح منع الحصر بل الطواف الثاني معتد به والاول معتد به في حق الفرض وهذا أسهل من الفسخ خصوصا وهذا نقصان بسبب الحدث الاصغر وايضا من قال بالانفساخ هنا رد عليه ما عبق من الاتفاق على عدم الانفساخ في الحدث مع أن شمس الأئمة القائل بالفسخ في الجنابة لا يوجب الدم ههنا قال انفسخ في الحدث لا وجب الدم والله أعلم

فصل في طواف فرضا (كركنين أو واجبا) كالصدر والنذر (أو نفلا كالقدوم والنية والتطوع) (وعليه) أي على ثوبه أو بدنه (نجاسة أكثر من قدر الدرهم كره) أي لتركه السنة في مراعاة الطهارة (ولا شيء عليه) أي من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق لما في ظاهر الرواية كما صرح في البدائع وغيره ان الطهارة عن النجاسة ليس بواجب فلا يجب شيء لتركها سوى الامامة وأما ما في منسك الفارسي وبكره استعمال النجاسة أكثر من قدر الدرهم والاقول لا يكره فعل بحث اذ الظاهر انه يكره مطلقا على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة والقلة وهذا لا يتناقض ان القدر القليل معفو فان الخروج من الخلاف مستحب بالاجماع والمسئلة خلافية وترك المسحوب مكره تنزيها لانه خلاف الاولى ومناف للاحتياط في الدين (وقيل عليه دم) أي في جميع الاحوال (الا اذا كان قدر ما يورى عورته طاهرا والباقي نجسا فلا شيء عليه) وفي المربعين اذا طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا ومالو طواف عريانا سواء فان كان من الثوب قدر ما يستر عورته طاهرا والباقي نجسا جاز طوافه ولا شيء عليه وفي النجاسة ولو طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا والذي طاف عريانا سواء وأما ما دام بمكة ولادم عليه حسا فان خرج الى مكة مدام انتهى وهذا في العريان ثابت وأما في الثوب النجس فخالف الجمهور وقد قال الامام ابن الهمام ان ما ذكر في نجاسة الثوب كله الدم لا أصل له في الرواية هذا ولو طاف مكشوف العورة قدر ما لا يجوز الصلاة معه وهو ربع العضو أجزأه وعليه دم وان كان للتطوع فعليه صدقة (ولو طاف فرضا) أي بقينا أو ظنا (أو نفلا) أي سنة أو تطوعا (على وجهه بوجوب النقصان) أي كليا أو جزئيا (فعليه الجزاء) أي دما أو صدقة (وان أعاده سقط عنه الجزاء في الوجوه كلها) أي بالاتفاق (والامادة أفضل) أي مادام بمكة (من اداء الجزاء) لان جبر الشيء يحسنه أولى (ولو رجع الى أهله) أي ولم يعد (فعليه العود) أي في بعض الصور يجب وفي بعضها هو الأفضل (أو بعض الجزاء) وهو أفضل من عوده (وكل طواف يجب في كاه دم ففي أكثره دم) لانه أقدم الاكثر مقام الكل (وفي أقله صدقة) أي خلفه الجنابة (الا في طواف العمرة فان كثيره وقيله سواء) أي مستوفي وجوب الدم كما تقدم والله أعلم

فصل في لو ترك ركعتي الطواف أي بأن لم يصلهما في مواضع المحترم من الحرم والا فلا يتصور تركهما حتى يقال (لا شيء عليه ولا تسقطان عنه) أي بخروجه من أرض الحرم ودخول غير اشهر الحج (وعليه ان يصلهما) أي في أي مكان وزمان شاء (ولو بعد سنين) أي الى ان يأتيه اليقين

على محمد وآله واجعلنا واجعلهم في كنفك وامنك وحفظك وحياطتك وكفايتك وصبرك وذكرك وجوارك وودائك يا من لا تضيق ودائعك ولا تحبب سائله ولا ينفد ما عنده (اللهم) اني استغفر لك ولهم من كل ذنب جرى به علمك فينا وفيهم وعلينا وعليهم الى آخر حصرنا وعصرهم ولذنوبنا وذنوبهم كلها وأولها وآخرها عدها وخطأها قليلها وكثيرها سرها وعلانيتها صغيرها وكبيرها وجميع ما نحن به مذنبون فصل على محمد وآله

واغفر لنا ولهم يا خير الغافرين (اللهم) يا عظيم يا عظيم يا عظيم فانه لا يغفر العظيم الا العظيم (اللهم) من مدح اليك نفسه فاني لمؤتم لتفني آخرعت المعاصي اسأني غالي من وسيلة ولا عمل ولا شفع سوى الامل (اللهم) اني أعلم ان ذنوبي لم تبقى عندك جاهولا للاعتذار وجهها ولكنك أكرم الاكرمين (اللهم) ان لم اكن أهلا ان أبلغ رحمتك فان رحمتك أهل أن تبلغني فان رحمتك وسعت كل شيء وأنا شيء (اللهم) ان ذنوبي وان كانت عظاما

الا انه يكره له تأخير من غير عذر مع ان التأخير فيه الآفات وقد قال تعالى فاستبقوا الخيرات
 فصل في الجنابة في السعي • ولو ترك السعي كله أو أكثر فعليه دم • أي تركه الواجب (وجه
 نام) أي صحيح لكنه ناقص بخبر بالدم خلافاً للشافعي فإنه يقول انه ركن لا يتم الحج الا به (وان
 تركه لعذر فلا شيء عليه) أي كترك سائر الواجبات بعذر على ما صرح به ابن الهمام في شرح الهداية
 اطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما صرح به ابن الهمام في شرح الهداية
 (ولو ترك منه) أي من السعي (ثلاثة اشواط أو أقل فعليه لكل شوط صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فله
 الخيار بين الدم وتقبض الصدقة) أي بقدر ماشاء أو بقدر ينصف صاع (ولو سعى كله أو أكثر
 راكباً أو محملاً لا بعذر فعليه دم وان كان بعذر فلا شيء عليه) أي كالترك أصلاً من عذر مثل
 الزمن اذا لم يجد من يحمله على ما في منسك البخاري (وان سعى أقله راكباً أو كذاً محملاً لا بعذر
 فعليه صدقة) أي لكل شوط على ما في منسك أبي النجاشي (ولو سعى قبل الطواف) أي جنسه وقبل
 الطواف الصحيح (لا بعذر به) أي بذلك السعي فان سعى حيث شاء كالعدم (فان لم يعده فعليه دم)
 أي اتصافاً (ولو ترك السعي) أي من أصله (ورجع الى أهله) أي بأن يخرج من الميقات (فأراد
 العود) أي الى مكة (بعد ما حرام جديد) أي لدخوله الحرم اذ سعى الحج بعد الوقوف لا يشترط فيه
 الاحرام بل ويسن عدمه وكذا سعى العمرة لا يشترط وجوده بعد حلقه بل يجب تحققه قبل حلقه
 والله اعلم وقد تقدم انه اذا ما بدأ بحرام جديد فان كان بعمرة فبأنى أو لا بأفعال العمرة ثم سعى وان
 كان بحج فبطوف أو لا بطواف القدوم ثم سعى بعده (واذا اعادة سقط الدم) قال في الاصل والدم
 احب الى من الرجوع لان فيه منفعة الفقراء قلت ومحنة الاغتياص (ولو ترك السعي لعذر كازمن
 اذا لم يجد من يحمله فلا شيء عليه) وكذا الحكم في سعي العمرة أي كما سبق (ولو ترك الصعود على
 المروتين) تفلها المروة (لا شيء عليه) ويكره لأن الصعود اذا كان ثم صعد من المستحبات (ولو
 أخر السعي من أيام النحر أو شهراً) بل ولو سعين (لا شيء عليه) الا انه يكره له (وكذا الحكم في
 سعي العمرة) واما ما ذكره الفارسي من انه اذا أخر حتى مضت أيام النحر لم يدم ان يرجع الى
 أهله وان كان بمكة سعى ولا شيء عليه فشيء ما مشى احد اليه (ولو سعى) أي بين الصفا والمروة (ولم
 يبلغ حد المروة مثلاً ولكن بقي الى ما) أي موضع (بينه) أي بين الساعى والموضع (وبين المروة
 مقدار الثلث) أي وتحقق الثلثان معا قبله من حد الصفا (ثم يرجع الى الصفا) أي الى آخر حده
 (هكذا فعل سبع مرات يجرى) لتحقيق الاكثر (وعليه دم) أي ترك الاقل كذا ذكره الفارسي
 والظاهر ان عليه تركه مقدار كل شوط صدقة كما سبق اذ لم يمهده ان ما ترك كله دم يكون في ترك
 أقله بضادم (ولو طاف لجنه وواقع النساء) أي جامع جنسهن (ثم سعى بعد ذلك اجزاء) أي سعى
 المتأخر نحو وجهه عن الاحرام بالكلية بعد الحلق والطواف وفيه خلاف للشافعي كما مر

فصل في هذا فصل وصله اصل (اما جنابات الوقوف بعرفة) أي ما يتعلق بها (قد تقدم
 ذكرها) يعني واما جنابات ما بعده فنذكرها مرتبة في فصول على حدة

فصل في الجنابات في الوقوف بالمزدلفة • ولو ترك الوقوف بمزدلفة • أي في فجر يوم النحر (بلا
 عذر ان يدم وان تركه بعذر بأن كانت به علة) أي مرض مانع من وقوفه بها (أو ضعف) أي في
 بيته أو مشيه (أو كانت امرأة) أي ونحوها من نفوس الرجال (نخاف الزحام) أي في طريق

منى أي في ضيق أما كتبها (فلا شيء) أي من الدم والصدقة (عليه) أي على تاركه (ولو ترك
 الميت بها) أي بالمزدلفة في ليلتها بأن بات أكثر الليل في غيرها (لم يزمه شيء) أي عندنا لما صرح به
 أصحابنا في كتب المذهب انه سنة فيكره تركها بغير ضرورة وذكري اختلاف المسائل هل يجب
 البيتوتة بمزدلفة جزاً من الليل في الجملة فقال أبو حنيفة يجب ولا شيء عليه في تركها مع كونها
 واجبة عنده انتهى ولعل وجهه ان وجوبها انما هو تبع لوجوب أداء العاشئين فيها والصلاة
 لا تتعلق لها بالنسك فكذا ما يتعلق بها (ولو طافه الوقوف) أي بمزدلفة (باحصار) أي بغير عرفة
 مثلاً (فعليه دم) وهذا غير ظاهر لان الاحصار من جهة الا عذر اللهم الا ان يقال ان هذا مانع
 من جانب المخلوق فلا تأثير له في احكام دم الوجوب الالهي وبديل عليه قول صاحب البدائع
 فحين احصر بعد الوقوف حتى مضت أيام النحر ثم خلى سبيله ان عليه دم الترك الوقوف بمزدلفة
 ودما ترك الرمي ودما التأخير طواف الزيارة واستشكل بأن أي عذر أعظم من الاحصار واجيب
 بأن الاحصار بعد ولا يرضى كابدل عليه قوله ثم خلى سبيله والاحصار بعد وليس بعذر لسقوط
 الدم لانه كراه وهو ليس بعذر لانه من جهة العباد ألا ترى ما قالوا من انه لو أكره على محذور
 الاحرام كالطيب والابس فإنه لا يغير في الجزاء بين الصوم والدم والصدقة بل عليه صبي
 ما وجب عليه

فصل في الذبح والحلق • (ولو ذبح شيئاً من الدماء الواجبة) أي كدم القران والتمتع والنذر
 (في الحج والعمرة) أي بمجتعين أو منفردين (خارج الحرم) أي عن ارضه المحدودة المعلومة من
 كل ناحية بالعلم (لم يسقط عنه) أي ذلك الدم (وعليه ذبح آخر) أي بدلا عما تقدم وهذا متفق عليه
 بين أصحابنا واما اذا ذبح الهدى المتطوع به والاضحية في غير الحرم فلا شيء عليه وهذا ما يتعلق
 بمكان الذبح واما ما يتعلق بزمانه فينبه بقوله (ولو أخر القارن أو التمتع) أي بخلاف المفرد (الذبح
 عن أيام النحر فعليه دم) عند أبي حنيفة لانه واجب عنده وسنة عندهما كذا الترتيب بين الحلق
 والذبح والرمي واجب عنده على القارن والتمتع وسنة عندهما واما الترتيب المذكور في حق
 المفرد فسنة اتفاقاً (ولو حلق في الحل) أي في غير الحرم الشامل لمنى وغيره مع كونه سنة في منى
 (أو أخره عن أيام النحر فعليه دم) أي عند الامام واما عند غيره فقد سبق خلافهم (سواء كان
 مفرداً أو غيره) أي قارناً أو متمتعاً

فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج • (ولو حلق المفرد أو غيره) أي من القارن والتمتع (قبل
 الرمي أو القارن أو المتمتع) أي أو حلقاً (قبل الذبح أو ذبحاً قبل الرمي فعليه دم) أي واحد
 في المسئلة الاولى واما عند أبي حنيفة في المسائل الباقية دم القران والتمتع ودم الفصل قبل
 الذبح وترك الترتيب الواجب عنده وعندهما عليه دم للقران أو التمتع والحاصل أن المصنف
 اتخذ كل الدم المختلف فيه وترك المتفق عليه لوضوحه ومن المعلوم أن الدم المختلف فيه دم جبر
 والمتفق عليه دم شكر والصحيح أن وجوب دم الجبر بمجموع التقديم والتأخير على ما حققه ابن
 الهمام وقيل عليه دمان الجبر في بعض الصور في الكافي قال بعضهم دم القران واجب اجساماً
 ويجب دم آخر اجساماً بسبب الجنابة على الاحرام لان الحلق لا يحل الا بعد الذبح ويجب دم آخر
 عند أبي حنيفة بتأخير الذبح خلافاً للهمام واليه مال صاحب الهداية ومن خطأ صاحب الهداية

ولكنها صغار في جنب
 فوقك فاغفرها لي يا غفور
 يا رحيم (اللهم) أنت أنت
 وأنا أنا العواد الى الذنوب
 وأنت العواد الى المغفرة
 (اللهم) ان كنت لا ترجم
 الا اهل طاعتك فالي من
 يرمي المذنبون (اللهم) انك
 تخدم من تعذب غيري وأنا
 لا أجدر من يرخصني غيرك
 (اللهم) فبعتت من طاعتك
 فعدوا نوجهت الى مصيبتك
 قصدت اسبغائك ما أعظم
 جنتك علي وأكرم عفوك
 عني (اللهم) من أولى
 بالتقصير مني وقد خلقتني
 ضعيفاً ومن أولى بالكرم
 منك وقد سميت رؤفاً

ومن أولى بالعفو ومنك
 وعليك سابق وقضاؤك محيط
 أظنك بذلك ولك المنية
 وعصيتك بملك ولك الجنة
 على فوجوب جنتك علي
 وانقطاع جنتي وفقري اليك
 وفنائك عنى الاهوت عنى
 يا رحيم الراحمين (اللهم)
 ان كنت خصصت برحمتك
 أقواماً اطاعوك فيما أمرتهم
 به وعلموا لك فيما خلقتهم له
 فانهم لم يبدلوا ذلك الا بك
 ولم يفقههم لذلك الا انت
 كانت رحمتك اياهم قبلي
 طاعتهم اياك يا خير من دعاء
 داع وافضل من رجاء راج

ملفنته من هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير يظهر به الدراية (ولو طاف) أي المفرد وغيره (قبل الرمي والخلق لاشئ عليه ويكره) أي تركه السنة وهي الترتيب بين الثلاثة
فصل في الجناية في رمي الجمرات (ولو ترك رمي يوم) أي من أيام النحر (كله) أي سبع حصيات في اليوم الأول واحد عشرين في بقية الأيام (أو أكثره) أربع حصيات خافوها في يوم النحر أو إحدى عشرة حصاة فيما بعده أو آخره إلى يوم آخر فعليه دم (أي تركه أو تأخيره) (وإن أخره إلى الليل) أي الآتي (فلأشئ عليه) أي اتفاقا لا في رواية عن أبي يوسف لأنه لا يرمى في الليل وعليه دم والمشهور عنه خلافها وإن لم يرم حتى أصبح رماها من القدر وعليه دم عند أبي حنيفة للتأخير لا عندهما وإن لم يرم من القدر ولا من بعده حتى مضت أيام الرمي بفروب الشمس من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام الرمي فعليه دم بالاتفاق لترك الرمي والحاصل أن الرمي موقت عند أبي حنيفة وعندهما ليس بوقت فإذا أخر رمي يوم إلى يوم آخر فعنده يجب القضاء مع الدم وعندهما يجب القضاء لا غير لأن الأيام كلها وقت لها وأما إذا خرج وقتها فوجب دم أيضا عندهما لترك الرمي وهو قول أكثر العلماء والأصح عند الشافعية (وإن ترك الأقل أو أخره كحصاة أو حصاتين أو ثلاثة في اليوم الأول وعشر حصيات فأدونها فيما بعده) أي بعد اليوم الأول (فعليه لكل حصاة صدقة إلا أن يبلغ ذلك دما فينقص منه) كما مر مرارا (ولو ترك رمي الأيام كلها فعليه دم واحد)

فصل في ترك الواجبات بعذر لا شئ عليه على ما في البدائع (ولو ترك شيئا من الواجبات بعذر لا شئ عليه على ما في البدائع) وكذا الكرماني لكن رد على تعميمها تخصيصهم عدم لزوم شئ في ترك طواف الصدر وتأخير الزيارة للمرأة مطلقا (وأطلق بعضهم وجوبه) أي الدم (فيها) أي في الواجبات إذا تركها (الأيام أو ذل النص) أي التصريح به عن بعض العلماء (وهي ترك الوقوف بزدلفة) كما صرح به في الهداية والكافي وغيرهما (وتأخير طواف الزيارة من وقته) كما صرح به في السراجية وغيرها (وترك الصدر) أي طوافه (للعائض والنفساء) قيد المستثنين كما صرح به الطحاوي وأبو الليث وصاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم (وترك المشي في الطواف والسعي) كما صرح به في الجمع والخلاصة وغيرهما (وترك السعي) كما نص عليه صاحب البدائع بخصوصه في موضع (وترك الخلق لعة في رأسه) إذا تعذر معها الخلق أو التقصير على ما صرح به في البحر الزاخر هذا وفي النخبة أن بعض الأصحاب أطلق وجوب الدم في ترك الواجب بعذر وبغير عذر أي قياسا على ارتكاب المحظورات وأجابوا عن طواف الصدر بأنه ورد فيه النص وغيره لا يقاس عليه قال المصنف وفي اقتصاره على الصدر نظر لورود النص في غيره كالأوقوف بزدلفة والركوب في الطواف انتهى وفيه أن مراده ما ورد فيه النص النبوي وتمثله بطواف الصدر لكون الكلام فيه لا يستلزم نفي غيره والله أعلم (النوع السادس في الصيد وما يتعلق به) قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم والسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما أي محرمين وقد قال بعض العلماء إن قتل الصيد من الكبائر ثم الصيد مصدر بمعنى الاصطياد وقد براد به المصيد وكلاهما حرام على المحرم وأراد المصنف تعريف المعنى الثاني بقوله (الصيد هو الممتنع) أي بقوائمه أو جناحيه عن أخذه (التوخش من الناس في أصل

الخلقة) أي فلا عبرة بالأمر المأرض من الوحشة والانس (فالطي والقيط والحمام) يعني ونحوها من البهائم والطيور (المستأنسات صيد البعير والبقر والشاة) أي ونحوها من الخيل (المتوحشات ليست بصيد) وأما المتولد من الطي والشاة كان الام طيبا فهو صيد والافلا كما صرح به في الحصر على ما نقله العلامة البرجندى في شرح النقاية (وهو) أي الصيد (نومان يرى) أي منسوب إلى البر (وهو ما يكون توالده في البر سواء كان لا يعيش إلا في البر) أي أيضا (أو يعيش في البر والبحر) أي جيعا (وبحري وهو ما يكون توالده في البحر) أي سواء يعيش في البحر أو يعيش فيهما أيضا وبقي احتمال ما يكون توالده في البر ولم يعش إلا في البحر وكذا عكسه (فالعبدة بالتوالد) لأنه الأصل (لأبالمعاش) أي مكان المعيشة لأنه العارض وهذا التعريف هو المعول عليه على ما ذكر في الكافي والبدائع والنهاية شرح الهداية وقد يوجد من الحيوانات أن يكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالجاموس فإنه في بلاد السودان متوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم (ثم البحري حلال اصطاده للحلال والحرم بجميع أنواعه) أي من البهائم (سواء كان مأكولا أو غيره كالسمك والضفدع والسرطان والسحفاة) وزاد بعضهم التماسيح (وكلب الماء وغير ذلك وأما طيور البحر فلا يحل اصطادها لأن توالدها في البر) كذا ذكره في البدائع والمحيط بطريق العموم وبعضهم قيد بما يؤكل منه وفي منسك الكرماني وخزانة الأكل أن الذي يرخص من البحر المحرم هو السمك خاصة وكذا هو في الأصل قال ابن القيم وهو الأصح لأن قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه يتناول بحقيقته عموم ما في البحر انتهى والظاهر أن البحر لو وجد في أرض الحرم يحل صيده أيضا لعموم الآية واشمول قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور مأؤه الحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر في الحل والحرم وصرحوا بأن ما وجد في بحر أوفى ماء مستنقع أو في عين فهو بحر (والصيد البري حرام على المحرم في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم إلا ما استثنى) أي استثناء الشارع (وهو) أي البري (مأكول وغيره فالأكل حرام) أي اتفاقا (اصطياده كله) أي جميع أصنافه (كالطي وجار الوحش وبقر الوحش) أي حرام (وإن تألفا) (والأرنب والحمام المصوتة) وكذلك آثار الطيور المصوتة على الأصح في النفع في الطيور المصوتة راويتان والخنازير فيها أنها صيد قال الطرابلسي في المطوعة المصوتة راويتان من غير ترجيح قال المصنف المذكور في البدائع وغيره أن الرايتين في جزائها في رواية يضمن قيمتهما مصوتة وفي أخرى غير مصوتة وهما جعل الرايتين في صيدتهما قلت يحتمل وجود الرايتين في صيدتهما واعتبار قيمتهما (والمسرول وغيره) أي غير المسرول من الحمام (والبط والأوز) في القاموس البطلة واحد البط للأوز وهو بكسر قح ففتح فتشديد البط وكان بينهما نوع منسابة في الوصف (والجراد والنعامة) واحدة النعام نوع من الطير شبيهة بالبعير ولا تحل ولا تطير شبه بها النفس عند الصوفية (وجميع الطيور المأكولة وغير ذلك) أي ما ذكر من الحيوانات المأكولة (وغير المأكول كالقمل والاسد والتمر والفهد والضبع والضب) أعلم أن غير المأكول كان مبتدئا بالذي غالب المحرم أن يقتله ولا شئ عليه نحو الاسد والضب والتمر والفهد وإن لم يكن مبتدئا بالذي غالبه أن يقتله إن عدا عليه ولا شئ عليه إذا قتله وهو قول

في العفو عنه طالب اليك في نجاح حوائجهم راج لك في وقته مع كثرة ذنوبه فيا لجأ كل حي وولي كل مؤمن ومؤمنة من أحسن فبرجتك بفوز ومن أساء فخطأه يهلك (اللهم) أنك دعوت إلى حج بيتك ووعدت منفعة على شهود مناسكك وقد جئتكم اللهم منعمة ما تنفعني به إن توب علي وإن تؤتيني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وتقني عذاب النار (اللهم) لا تعطيني في الدنيا عطاء يصعدني من رحمتك في الآخرة

(اللهم) بحرمة الاسلام وبذمة نبيك محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أتوسل إليك فأغفر لي جميع ذنوبي وأصرفني عن موقفي هذا مقضى الحوائج وهب لي ما سألت وحقق رجائي فيما تمنيت (اللهم) دعوتك بالدماء الذي علمتني فلا تخسر مني الرجاء الذي عرفني به (اللهم) ما أنت ضائع العشة بعد مقرر لك بذنبه خاشع لك بذله مستكين لك بجرمه متضرع اليك بعله تائب اليك من اقترافه مستغفر لك من ظلمه مبتهل اليك

أعنتا الثلاثة وقال زفريلز مع الجزاء وإن لم يسد عليه لا يباح له أن يتدبى بقتله فإن قتله ابتداء فعليه الجزاء عندنا (والبرجوع) بفتح أوله دابة معروفة ولجها منقح أو هو بالضم (والسمور) في القساموس السمور كتنور دابة يتخذ من جلد هافراء مثقفة والسمور معروف (والداني) بفتح الدال المهملة واللام دويبة كالسمور معربة دله (والسحاب) بكسر السين دابة يستعمل عن جلد هافراء مثقفة أيضا ولم يذكر في القساموس (والعطب) بالفتح معروف وهي الانثى والذكر بالضم (والنـزير) والقرد والصقرو البازي واليوم بالضم طائر (والعقاب) بالضم (وغراب الزرع) أي الذي يأكله (والنسر) طائر (وفي ابن حرس) بكسر العين دويبة جعه نبات حرس (والسنور) بكسر السين وتشديد النون المفتوحة أي الهر (الوحشي زوايان) أي من أبي حنيفة في العتابي لاشي عليه في ابن حرس خلافا لما قال ابن الهمام وأطلق غيره لزوم الجزاء من غير ذكر خلاف وذكره في البدائع فيما يحمل قتله ثم قال قال أبو يوسف ابن حرس من سباع الهوام والهوام ليس بصيد وفي الطرابلسي روى الحسن عن أبي حنيفة السنور الأهل والوحشي ليس بصيد وروى هشام عن محمد بن السنور يجب الجزاء بقتله قال ابن الهمام وفي رواية هشام عن محمد بن كنان منه برياه ومتوحش كالصيد يجب بقتله الجزاء وفي البحر الزاخر في السنور الوحشي روايتان وأما الأهل فليس بصيد ثم علم أن في القيل والقرد والخيرير خلافا أيضا في المحيط أن قتل خيرير أو قردا يجب القيمة خلافا لما

في فصل إذا قتل المحرم صيدا فعليه الجزاء ولو ضرب بطن غبية فأقتل جنيته ميتا ثم ماتت أي الغبية (فعليه قيمتها أجية أو إن ماتت الأم ففيها) أي فيلزمه في حق الأم (مانقص) أي من قيمتها قبل القاتلها (وفي الجنين الميت قيمته حيا) أي مفروضا (ولو قتل غبية حاملا فعليه قيمتها حاملا) في فصل في الجرح وأوجرح صيدا (أي ولم يمت) فعليه مانقص من قيمته (أي قبل الجرح ولو مات منه) ولو بعد ذلك (فعليه قيمته) أي كاملة (أو جرحه فغاب عنه) أي فغاب الصيد عنه وهو عن الصيد (ثم وجدته ميتا) أي فينظر فيه (إن مات بسببه) أي بواسطة جرحه (وجب الضمان) أي ضمان جميع قيمته (وإن مات بسبب آخر فعليه ضمان الجرح) وهو مائة مانقص من قيمته (وإن لم يعلم شيئا وجب الضمان) أي احتياطا (ولو لم يمت فأن برا) بفتح الراء وبكسرها أي صح وتعاق (ولم يبق له) أي جرحه (أثر) أي علامة تعيب به (لم يضمن شيئا) وإن بقي أي أثره (ضمن النقصان وإن لم يعلم أنه مات أو برا أولا) أي أول ما يعلم أنه مات أو مابرا والنقصان أنه لم يعلم وجود موته أو برئه ولا عدمهما (فعليه القيمة) أي في الاستحسان لكن في القياس يضمن النقصان (ولو جرحه مستهلكا) بكسر اللام أو قصه حال من الفاعل أو المفعول (بأن قطع قوائمه) أي قوائم الصيد من البهائم (أو تنفريش طائر أو كسر جناحه فخرج) أي الصيد بسبب ما ذكر (من حيز الامتناع) أي جهته وقدرته وأمكانه (فعليه قيمته كاملة) فإن جرحه فأدى الجزاء أي جزاء جرحه (ثم قتله لزمه جزاء آخر وأن لم يؤد) أي جزاء الجرح (حتى قتله فجزاء واحد) أما لو جرح صيدا فكفر عنه قبل أن يموت ثم مات فأجزأه الكفارة التي أداها على ما في البدائع وغيره في المبسوط رجع المحرم صيدا فبخرجه ثم كفر ثم رآه بعد ذلك بقتله فعليه كفارة أخرى وإن لم يكفر عنه في الأول لم يضره ولم يكن عليه فيها شيء إذا كفر عنه في هذه الأخيرة إلا ما نقصه الجرح

الأول قال شمس الأئمة يريد به إذا كفر بقيمة صيد مجروح فأما إذا كفر بقيمة صيد صحيح فليس عليه شيء آخر وفي منسك الطرابلسي ولو جرح صيدا فكفر ثم قتله بكرا أخرى ولو لم يكفر حتى قتله وجب عليه كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الأولى وفي الفتح ولو جرح صيدا ولم يكفر حتى قتله وجب كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الأولى ساقط وكذا قال في البدائع وليس عليه الجراحة شيء لأنه لما قتله قبل أن يكفر من الجراحة صار كأنه قتله دفعة واحدة وذكر الحاكم في مختصره إلا ما نقصه الجراحة الأولى أي يلزمه ضمان صيد مجروح لأن ذلك الضمان قد وجب عليه مرة فلا يجب عليه مرة أخرى انتهى وحاصله تدخل الجنابيين ومآله إلى جنابة واحدة كما حققه ابن الهمام تبع لما في البدائع فهو المرحل فتدبر وتأمل (ولو جرحه) أي الصيد (ويبقى أثره أو تنف شعره ولم يثبت ضمن ما نقصه) أو جرحه (أو قطعه) أي لونه (فعليه قيمتها) أي قيمة الصوف والبن على ما في البحر الزاخر وفي البدائع ولو جرح صيدا فعليه ما نقصه الحلب كماله أو تلف جزأ من أجزائه وقد جمع الطرابلسي بين الروايتين حيث قال وإذا حلب صيدا فعليه ما نقصه وفيما بين انتهى ولعله يحتمل على ما إذا شربه بنفسه بخلاف ما إذا أطعمه الفقراء (ولو ضرب به) أي الصيد (فرض) أي بسبب ضربه (فانقصت قيمته أو ازدادت) أي قيمته (ثم مات فعليه كثر القيمتين من قيمته وقت الجرح أو وقت الموت ولو جرحه محرما بعمره ثم أضاف إليها) أي إلى عمره (حجة فبخرجه) أي كذلك (فانقصت قيمته) أي من الجرحين (فعليه القيمة) أي قيمتها (والحجة قيمته مجروحا) أي وبه الجرح الأول (ولو قتل صيدا) أي في الحل أو الحرم (علاوكة) أي لغيره (فعليه قيمته للفقراء) أي كفارة (وقيمة المالكة) أي غرامة

في فصل ولو نفر صيدا بشدائد أفاء أي أخرجه من حيزه وجعله نافرا من مكانه (فبثلاث المثلاثة أي زلق وسقط) فأت أي بسببه (أو أخذه) أي عثر ولم يمت لكن أخذه (بيع) أي من أسد ونحوه (أو انصدم) أي لم يعثر لكن تصادم (بشجر أو حجر في فوره) أي في ساعة نفرة ومات أو جرح (ضمنه ويكفون) أي إن لم يمت (في عهدته) أي ضمانه (حتى يعود) أي يرجع حاله (إلى ماله في السكون) أي سكون القلب والطمأنينة الخاطر (فان هلك) أي مات الصيد (بعد السكون فلا شيء عليه) لأنه ما دال أن إلى ما هو عليه كان فسقط ما بينهما من الضمان (ولو نفر) بتخفيف الفاء أي نفر (الصيد) أي من أحد (بغير صنعه) أي اختياره (وتغيره) عطف تغيير (فانكسرت رجلاه) أي بالهثرة ونحوها (لم يلزمه شيء) لأن التغير طبعه فينسب إلى صنعه بخلاف ما لو أنزعه أو نفره (ولو نفره) بالتشديد جعله نافرا (فقتل) أي الصيد المنفر (صيدا آخر ضمنهما) وكذا لو أرسل كلبه فزجره آخر ضمنه كل منهما (ولو رمى سهمًا إلى صيد فأصابه وأوقعه) أي وجاوزه (إلى آخر) أي وأصابه (فقتلهما فعليه جزاء واحد) كذا الواضطر بالسهم في الصيد فوقع (أي الصيد أو السهم) على بيضة أو فرخ فأنقلها (أي أهلك الثلاثة) ضمنها (أي لزمه ضمان الصيد والبيض والفرخ) (ولو ركب) أي المحرم (دابة أو ساقها) أي من ورائها (أو قابها) أي من قدامها (فقتل صيد أو قشها) بسكون القاف وتحريك الألف حسها وحركتها (أو مضها) أي بسنها (أو ذنبها) أي بخرينها (أو روثها أو بولها) بأن وقع فيها ما صار ميا لا تلانها (ضمنه) أي جزاءه (ولو انقلبت) أي الدابة التي هوراكها (بنفسها) أي من غير

(اللهم) اليك خرجنا وبغنائك أنقنا وإياك أمنا وما عندك طلبنا ولا حسانتك نعرضنا ورجونا ومن عذابك أشفقنا وليتك الحرام خرجنا يا من يملك حوائج المساكين ويعلم ضمائر الصامتين يا من ليس معه رب يدعي ويأمن ليس فوقه خالق يتخشى ويأمن ليس له وزير يدعى ولا حاجب يرشى يا من لا يزداد على السؤال الا كراما وجودا وعلى كثرة الحوائج الانفضالا واحسانا (اللهم) انك جعلت لكل ضيف قري ونحن اضيفاك فاجعل قرانا منك الجنة

(اللهم) ان لكل وفد جائزة ولكل زائر كرامة ولكل سائل عطية ولكل راج نوابا ولكل ملتس لما عندك جزاء ولكل مسترحم عندك رحمة ولكل راغب اليك زلفة ولكل متوسل اليك عفوا ولكل ضيف قري ونحن اضيفاك فاجعل قرانا منك الجنة - ولا ي وقد وفدنا إلى بيتك الحرام ووقفتنا بهذه المشاعر العظام وشاهدنا هذه المشاهد الكرام رجا ما عندك فلا تخيب رجائنا الهنا تابت النعم حتى اطمانت الانفس بتابع نعمتك

اختياره في جريها وسيرها (فأثقلت صيدا لم يضمن)

فصل في صيد يحنى عليه رجلان أو أكثر اشترك جماعة (وأقلها اثنان عند جماعة) (محررين)
 أي حال كونهم محررين أو التقدير كانوا محررين (في قتل صيد) متعلق باشتراك (في الحل أو الحرم)
 صفة صيد (فقتلوه بضربة واحدة) أي بدفعة ولو حصل من كل واحد منهم ضربة واحدة (فعلى
 كل واحد) أي منهم قليلا كانوا أو كثيرا (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كانوا محلين) أي
 غير محررين اشتركوا (في صيد الحرم) أي قتله (فعليه جزاء واحد ولو كان أحدهم محرما
 والباقي) أي الباقيون (محلين بقسم الجزاء) أي الكامل (على عددهم) أي على عدد رؤسهم
 (كأن لم يكن فيهم محرر وعلى الحرم) أي بالقرابة (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كان أحدهما
 محرما والآخر حلالا) أي وقتلا صيدا الحرم بضربة واحدة (فعلى الحرم جزاء كامل) أي قيمته
 كاملة (وعلى الحلال نصف الجزاء) أي نصف قيمته (ولو كان شريك الحلال أو الحرم من
 لا يجب عليه الجزاء) أي لكونه غير مكلف بالفروع (كالصبي والمجنون والكافر فعلى الحرم جزاء
 كامل وعلى الحلال ما يخصه على القيمة إذا قسمت على العدد) أي عدد الرؤوس (ولو كانوا) أي
 قتلة الصيد (قارين) أي جاءعين بين النسكين (فعلى كل واحد) أي منهم جزاء آن أي جزاء
 لأحرام العمرة والآخر للآخرى (ولو قتله قارن ومفرد وحلال بضربة) أي دفعة (واحدة
 في الحرم فعلى القارن جزاء آن وعلى المفرد جزاء واحد وعلى الحلال ثلث الجزاء) أي ثلث القيمة
 صحيحا (ولو ضرب به كل واحد ضربة) أي والمسئلة بمحاله (ووقت) أي الضربات (معا) أي دفعة
 واحدة ضمن كل واحد ما تقتضيه ضربته صحيحا وعلى الحلال ثلث قيمته مضروبا بالضربات
 الثلاث وعلى المفرد قيمته متقوصا بها) أي بالضربات (وعلى القارن قيمتان متقوصا بهما فان
 بدأ الحلال) أي ابتداء بضربه (وثني المفرد وثلاث القارن فأت من كل) أي من أجل ضرب
 كل ما ذكر (ضمن الحلال نقصان جنايته صحيحا وثلث قيمته) أي وضمن ثلثها (وبه ثلاث
 جراعات) الجملة الحالية والمسئلة كذا مذ كورة في الكافي وغيره وفي خزائن الأكل أيضا
 وعليه ثلث قيمته وبه الجراعات الباقيات قال في المحبذ كرا الجصاص أي هذا سهو أي
 ما ذكره في الكافي فإن ما في الخزائن قابلة للتأويل قال والصحيح أن يضمن ثلث قيمته وبه
 الجراعات اثنان الأخيرتان سوى الجراعة التي ضمنها انتهى (وضمن المفرد ما تقتضيه جرحه بجرحا
 بالجرح الأول وقيمته) أي وضمن قيمته (وبه ثلاث جراعات) كذا في الكافي ومنسك الفارسي
 وفي خزائن الأكل وعليه قيمته وبه الجرح الثاني انتهى وهو غير ظاهر كما لا يخفى فالصواب وبه
 الجرح الأول الذي صدر من الحلال في المحبذ كرا في الأصل أنه يضمن متقوصا بالجرح الأول
 والثاني وهذا هو من الكتاب لأن الجرح الثاني فعله فلا يرفع عنه ما نقص بفعله وانما يرفع
 عنه ما نقص بفعله غير انتهى وهو في غاية من الجلاء وبه يعرف فساد ما ذكره رشيد الدين على
 المفرد قيمته وبه الجرح الأول والثالث قال وهو الصحيح انتهى ولعل محله إذا كانت الضربات
 دفعة واحدة لكن المصنف ذكره في الكبير في هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام (وضمن القارن
 ما تقتضيه جرحه وهو جرحين وقيمتين) أي وضمن أيضا قيمتين (وبه الجراعات الثلاث)
 كذا في الكافي ومنسك الفارسي وفي المحبذ على القارن جزاء آن وبه الجراعات اثنان الأوليان وفي
 خزائن الأكل عليه ما تقتضيه جرحه من قيمته وبه الجرحان الأولان وعليه قيمتان وبه الجرحان

وأظهرت العبر حتى نطقت
 الصوامت بحجبتك وظاهرت
 المنى حتى اعترف أولياؤك
 بالتقصير عن حقك وأظهرت
 الآيات حتى افصحت
 السموات والأرضون
 بأدلتك وفهرت بقدرتك
 حتى خضع كل شيء لعزتك
 وعت الوجوه لعظمتك
 (اللهم ما أحببت من خير
 فحببه اليانا وما كرهت من
 شر فكرهه اليانا وجنبنا
 ولا تنزع الايمان بعداذ
 اعطيناه يا مولاي اذا اساء
 عبادك حلت وأمهلت وإذا
 احسنوا تفصلت وقبالت

الأولان انتهى والأظهر هنا ما في الكافي والفارسي وبه الجراعات الثلاث والأولان ح
 الثالث مكررا كما لا يخفى (ولو كانت الجناية الأولى مهلكة) أي موجبة إهلاك الصيد بسبب
 عدم إمكان امتناعه (بأن قطع يده أو رجله أو فؤاده) أي أعضاها والمسئلة بمحاله (ضمن
 الحلال قيمته صحيحا والمفرد قيمته بجرح الأول والقارن قيمتين بجرحا بالجرحين
 الأولين) أي وضمن القارن قيمتين وبه الجنايتان الأوليان كذا في الكافي وفي الطرابلسي على
 المفرد قيمته وبه الجراعة الأولى أن كانت الأولى قطع يدها والثانية فؤاده (العين ليكون استهلاكا
 من غير الجنس وإن كانت كل واحدة منهما قطع يدها صحيحا أن المفرد يضمن قيمته وبه الجراعة
 الأولى والثانية والثالثة ولا شيء على الحلال بالمراية لأنه ضمن مرة بمحاله) ولو جرح حلال
 صيدا الحرم غير مملك فبجرحه حلال آخر مثله) أي مثل جرحه غير مملك (ومات منهما) أي من
 الجرحين (فعلى الأول) أي البادئ من الحلالين (ما تقتضيه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ما تقتضيه
 جرحه وهو جرح وماتني من قيمته فعليه نصفان ولو كانا محررين) أي والمسئلة بمحاله (ضمن
 الأول كل قيمته وبه الجرح الثاني وضمن الثاني كل قيمته وبه الجرح الأول ولو كان أحدهما
 محرما والآخر حلالا) والمسئلة بمحاله (ضمن الحلال نصف قيمته وبه الجرح الثاني والحرم كل
 قيمته وبه الجرح الأول

فصل في غير الصيد بعد الجرح (ولو جرح) أي حلال (صيدا الحرم فزاد في بدن) أي في جزء من
 أجزائه (في بدنه) كأن يجلاء باض العين ونحوه أو سحره) أي في قيمته (كأن كانت قيمته
 يوم الجرح عشرة) أي عشرة دراهم مثلا (ثم صارت) أي قيمته (خمسة عشر) أي درهما (ثم مات
 من الجراحة) أي من أثرها (فعليه ما تقتضيه الجراحة وقيمته يوم مات) وهذا هو المذهب ومن أبي
 يوسف في غير رواية الأصول أن الحلال لا يضمن الزيادة في صيد الحرم بعد الجراحة سواء كانت
 زيادة صر أو بدن (وأونقصت قيمته ثم مات فإن كان النقص في سعره ضمن قيمته يوم الجرح ويحيط
 عند النقصان الذي ضمن) أي ثلاثا يشكر عليه الضمان (وإن نقص في بدنه من غير الجراحة ثم
 مات) أي من الجراحة (يحيط عند النقصان ولو جرح صيدا الحرم فكفر ثم مات وقد زادت قيمته
 أي سحر أو بدنا) غرم الزيادة ولو جرح محرر صيدا حلالا ثم حل وزادت قيمته ومات قبل التكفير
 ضمن النقصان وقيمته كاملة يوم مات وإن مات بعد التكفير والنحل) بأن كفر بعد ما حل ثم مات
 لم يضمن شيئا

فصل في حكم البيض ولو كسر بيض نعام أو غيرها فعليه قيمة البيض (أي قيمته كاملة
) ما يفسد (على ما في الهداية وأفاد قيد عدم الفساد لأنه لا شيء عليه في المذرة وفي القنح ونحو
 بهذا ما قال الكرمانى أن كسر بيضة مذرة فإن كانت بيضة نعام وجب عليه الجزاء لأن
 لتشره قيمته وإن كانت غير نعام لا شيء عليه انتهى وما ذكره الكرمانى هو مذهب الشافعية
 ولذا قال المصنف (وإن كانت بيضة مذرة) أي مطلقة (فلا شيء عليه وإن خرج منها) أي من
 البيضة (فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ولا شيء في البيض) في المحبذ لو علم أنه كان ميتا قبل
 الكسر لا يضمن شيئا وإذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لأن ضمنه لا جله (ولو أخذ بيضا) سم
 جنس البيضة (وتركها تحت دجاجة فقصدت فعليه الجزاء وإن خرج) أي وإن لم تقصد وخرج

وإذا عصوا سرت وإذا
 أذنبوا غفرت وإذا دعونا
 أجبت وإذا نادينا سمعت
 وإذا أقبلنا إليك قربت
 وإذا بعدنا منك دعوت
 (اللهم) تلك قلت في كتابك
 المير محمد خاتم النبيين عليه
 أفضل صلاة المصالحين قل
 هذين كفروا إن بهما
 يغفر لهم ما قد سلف
 فأرضاك عنهم إلا - راو
 بكافة التوحيد مخبئين
 ولحمد صلى الله عليه وسلم
 بالرسالة محاسنين فأغفر لنا
 بهذه الشهادة سوائف
 الأجرام ولا تجعل حظنا
 منك أنقص من حظ من
 دخل في الإسلام

(منه فرخ وطار فلاشي عليه ولو نفر صيدا عن بيضه ففسد ضمن)

فصل في اخذ الصيد وارساله في بيان حكمهما واعلم ان الصيد يصير آمنا بثلاثة اشياء باحرام الصائد او بدخوله في ارض الحرم او بدخول الصيد فيه (ولو اخذ صيدا) أي في الحل (وهو محرم) أو حلال في الحرم (لم يملكه) ووجب عليه ارساله ثم الاخذ لا يخلو من وجهين اما أن يأخذه وهو محرم أو يأخذه ثم يحرم فلو أخذه وهو محرم ووجب عليه ارساله مطلقا كما قال (سواء كان في يده أو في قفصه معه أو في بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم ارحلال فعلية الجزاء ولو ارسله محرم آخر من يده فلاشي على المرسل) وكذا عليه كما هو الظاهر (وان قتله) أي محرم آخر (فعل كل واحد منهما جزاء كامل والآخر ان يرجع بماضن على القاتل) أي عند اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يرجع وهذا كله ان كفر بالمال وان كفر بالصوم فلا يرجع عليه) على ما صرح به في المتن (ولو كان القاتل صبيا او مجنونا او كافرا فعلى الاخذ الجزاء ويرجع بقيته على القاتل ولا جزاء على القاتل) ابتداء لعدم تكليفه (ولو قتله) أي الصيد (بهيبة في يده فعلية الجزاء ولا يرجع) أي به (على احد) أي من صاحب الهيبة او راكبها واثبتها وقادها والمسئلة مصرحة في البحر الزاخر (ولو ارسل) أي محرم (صيده) أي من صاده نفسه او وقع في يده (أو غيره من يده ثم وجدته في يد انسان بعدما حل) أي من احرامه (فليس له ان يزعه) أي يأخذه (عن هو في يده) لكونه كان في ملكه أولا وقد خرج بالارسال عن كونه ملكا له بخلاف المسئلة الثانية) وهي ما لو أخذه حلال حيث يجوز له ذلك كما سيأتي (ولو أخذ صيدا في الحل وهو حلال ثم أحرم ملكه) أي ملكا مستمرا حيث لم يخرج بالاحرام عن ملكه (ثم ان كان الصيد في يده ثم ارسله على وجه لا يضيع ملكه) أي ان شاء بقائه في ملكه (بأن يخله) أي يرسله (في بيته) أي مطلقا عليه فان الاستدانة على اخذ الصيد في حكم ابتداء صيده (وان لم يرسله حتى مات في يده لم يزد له الجزاء وان كان الصيد في بيته) وكذا اذا كان في قفصه حال احرامه لا في يده (لا يجب ارساله حتى لو لم يرسله ذات لا يضمن) أي على الصحيح وقبل لو كان القفص في يده يجب ارساله ثم اعلم انه اذا اخذ صيدا وهو محرم فذلك بعدما حل يجب عليه الجزاء كما مر اما اذا اخذه قبل الاحرام ثم احرم وهو في يده ثم هلك في يده بعدما حل يجب الجزاء ام لا قال الكرماني عندنا ان احرم وهو معك للصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد في يده وهو محرم او حلال فعليه الجزاء لانه لا احرم وهو في يده يجب ارساله فاذا تلف قبل الارسال صار متعديا فيه فيضمن كما هو اصطاده في حالة الاحرام (وان ارسله انسان من يده ضمن المرسل قيمته) أي عندنا بغير حنيفة فرجعه الله وقال لا يضمن شيئا (وان وجدته بعدما حل) أي خرج من الاحرام (في يد احد فله ان يزعه منه) أي يأخذه من يده لعدم خروجه من ملكه بخلاف ما تقدم (حلال اصطاد صيدا الحرم فقتله في يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الاخذ على القاتل ولو اشترى) أي الحرم (صيدا لم يرسله) أي في الصحراء ونحوه مما يمكنه الامتناع به (ولو ارسله في جوف البلد لا يبرأ) أي لا يتخلص من الضمان لانه لا يصير به متعديا متواريا فلم يعتبر ولذا قال (ولو اخذه احد بكرة كاله) أي له وغيره لشبهته في ملكه (ولو اخذ صيدا الحرم فأرسله في الحل فقتله رجل فعلى الاخذ الجزاء ولو لم يقتل) أي ولو ارسله في الحل ولم يقتله رجل آخر (فلا يبرأ ايضا من

(الضمان)

(اللهم) انك احببت التقرب اليك بعدتي ما مملكت ايماننا ونحن صبيدك وانت اولى بالفضل فاعتقنا وانت امرتنا ان تصدق على فقرائنا ونحن فقرائك وانت احق بالطول فتصدق علينا وامرنا بالعفو عن ظلماتنا قد ظلمنا انفسنا وانت احق بالكرم فاعف عنا يا احق من مثل واحد من اعطى اليك قصدت وبالك رجوت يا من لا تبرمه المسائل ولا تقطع دونه الخوامج ويا ولى كل نعمه ومنتهى كل رغبة امألت في هذا الجمع جوامع الخير وأعوذ بك

الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم آمنا) وكذا اذا اخذ محرم صيدا فحبسه حتى مات فعليه جزاء وان لم يقتل

فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك أي من الرسالة والامانة والامر وامارة الآلة ثم في الاسرار أن الاشارة والدلالة واحد وقيل الدلالة باللسان والاشارة باليد انتهى والتحقيق أن الدلالة في الغائب والاشارة في الحاضر (وهي) أي الدلالة ونحوها (حرام) أي على المحرم (مطلقا) أي في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم ثم الدلالة من المحرم توجب الجزاء عليه (الا أنه) أي الشأن (اوجب الجزاء بها) أي بالدلالة ونحوها (شرائط) أي تحت (فالاول ان يتصل بها القتل) أي يحصل بسببها (فلو لم يقتله) المدلول (فلاشي على الدال) أي بمجرد صيده (وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل الثاني أن يبقى الدال محرما الى أن يقتله الآخر فان دله ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء على الدال لكن يأثم) أي بدلالته السابقة لانها كانت حينئذ من المعصية (الثالث أن لا ينفلت الصيد) أي لا يتخلص منه بعد دلالته (فلو انفلت) أي أولا (ثم أخذه) أي ثانيا من غير دلالته (لاشي على الدال) أي لبطان دلالته بانقلابه لكن يأثم بتلك الدلالة كما سبقت اليه الاشارة (الرابع ان لا يعلم المدلول الصيد) أي الغائب (ولا يراه) أي الصيد الحاضر (حتى لو دله) وكذا لو أشار له (والمدلول بعلمه) أي برؤية أو غيرها (من غير دلالة لاشي على الدال) لان دلالته لكونها تحصل بالحاصل كالدلالة حيث لا تأثر لها (الا أنه بكرة له ذلك) أي لظهور المعصية منه في دلالته على فعل السيئة (الحساس أن يصدق) أي الدال المدلول (في دلالته حتى لو كذبه ولم يتبع الصيد حتى دله عليه آخر فصدقه فقتله فالجزاء على الدال الثاني فلو لم يصدق الاول ولم يكذب به بأن أخبره فلم يره) أي فانه حينئذ يحتمل اخباره الصدق والكذب بخلاف ما اذا كان شاهدا ظاهرا فانه لا يحتمل ان لا يصدق ولا ان يكذب (حتى دله آخر فطلبه وقله كان على كل واحد منهما) أي من الدالين (الجزاء) لانهما لما اجتمعا في اخبارهما صدقهما (كما على القاتل) أي جزاء كامل واما اذا لم يصدق وتطلبه من غير دلالة آخر فقتله لم يكن الجزاء الاعلى القاتل على ما هو الظاهر (السادس ان يكون الدال محرما) فيه ان هذا معلوم من العنوان فهو ليس من الشرائط بل من الاركان (فلو كان) أي الدال (حلالا في صيد الحرم والحل) أي في حال دلالتهما (فلاشي عليه الا أنه) أي الشأن (يحرم عليه ذلك أي فعل الدلالة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وكذا اذا كانا حلالين في صيد الحرم فلاشي على الدال في الوجهين وعلى المدلول الجزاء اذا قتله في صورتين وقال زفر وهو رواية عن ابي يوسف يجب الجزاء على الدال الحلال ايضا في صيد الحرم وفي الهاروني اذا دل الحلال محرما في الحرم عليه نصف قيمته وفي الجامة لاشي عليه عندهما انتهى وفي الغاية من الخزانة لو دل حلال حلالا على صيد الحرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال ابو يوسف لاشي على الدال انتهى والمذكور في المشاهير من الكتب عدم لزوم شي على الدال مطلقا عند اصحابنا الثلاثة خلافا لفر ولا يشترط كون المدلول محرما (أي في ضمان الدال المحرم) (فلو دل محرم حلالا في الحل فقتله) أي المدلول المدلول عليه (فعلى الدال) أي المحرم (الجزاء ولاشي على المدلول) أي الحلال واما لو كان الدال محرما والمدلول حلالا فقتله المدلول

من جوامع الثمر وأساءت الجنة برحمتك والنجاة من النار بفضلك (اللهم) انك خلقتني -ويا وربيتني صياد وجهلني غنيا مكفيا وقد قلت في كتابك الحكيم الذي أنزلته على نبيك الكريم محمد صلى الله عليه وسلم بمشرايه عبادك وقولك الحق يا عبادي الذين أسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم وقلت وقولك الحق واذا سألك عبادي عنى فاق قريب اجيب دعوة الداع اذا دعان فليستجيبوا لي

فعل كل واحد منهما جزءا كاملا في صيد الحرم وفي صيد الحلال الجزء على الدال الحرم ولا شيء على المدلول الحلال (ولو أمر محرما بقتل صيد فأمر المأمور ثالثا) أي محرما آخر (فقتله) أي الثالث (فالجزء على الأمر الثاني دون الأول ويوجب) أي الجزء (على القاتل أيضا ولو دل الأول وأمره) أي وأمره أن يأمر غيره (وأمر الثاني ثالثا فقتله) أي الثالث (فالجزء على كل من الثلاثة) ففي الطرابلسي أو أمر محرما بقتل صيد فأمر المأمور محرما آخر فقتله فعلى كل واحد منهما الجزء وفي البحر الزاخر وقيل على كل من الثلاثة الجزء وفي الفتح فالجزء على الأمر الثاني لأنه لم يتصل الأمر الأول حيث لم يأمره بالأمر بخلاف ما دل الأول على الصيد وأمره بأمر الثاني ثالثا بالقتل فإنه يجب الجزء على الثلاثة (وكذا لو أرسل محرما لي محرم يده على صيد بأن قال له انه لا ياتى بقتل في موضع كذا صيد كذا) وكذا لو قال صيد مطلقا على ما هو الظاهر (فذهب فقتله فالجزء على كل من الثلاثة ولو قال محرما خلفه هذا الحائط صيدا فإذا خلفه صيدود كثيرة فقتله فعلى الدال في كل واحد جزء) كذا في المحيط (ولو رأى) أي الدال (واحدا) أي من الصيدود (فدل عليه) أي على الصيد الواحد (فأذا عنده) أي عند الصيد المدلول عليه (غيره) أي من الصيدود أيضا (لا يضمن الدال الأول) الذي تعلق به الدلالة فقط كذا عند أبي يوسف (ولو قال) أي الدال (خذا أحد هذين) أي الصيدين (وهو) أي والحال أن الدال (يراهما) أي الصيدين جميعا (فقتلهما) أي المدلول (فعلى الدال جزء واحد) وكذا إذا كان يرى أحدهما بالاول (وان كان) الدال (لا يراهما فعليه جزآن) لأن المطلق ينصرف الى الكل بخلاف المقيد (وورأى) أي محرم (صيدا في موضع لا يقدر عليه) أي في مكان صعب لا يستطيع الوصول إليه (فدله آخر على الطريق) أي على طريق أخذه أو على طريق يوصل إليه (فذهب إليه فقتله فعلى الدال الجزء) أي جزء الدلالة أيضا (ولو استعار سكين أو قوسا أو سلاحا) تعميم بعدم تخصيص (أو نشأ) يضم تشديد أي مما يخصص بعدم تعميم والحاصل أنه إذا استعار محرما أو حلال آلة يستعين بها (من محرما لينج به الصيد فذهب به) أي فأما فذهب به (فان كان) أي المستعير (لا يجد سواها) أي غير تلك الآلة المستعارة (فعلى المعير الجزء وان كان يجد غيرها فلا شيء عليه) إلا أنه يكره له ذلك كما هو ظاهر وهذه المسئلة مطلق على ما ذكر محمد في الأصل بقوله ولو استعار محرما من محرما سكينًا لينج به صيدا فلا جزاء على صاحب السكين ويكره له ذلك انتهى واختلف فيه المشايخ قالوا كثرون يقولون بتأويل هذه المسئلة وهو ان كان المستعير يتوصل الى قتل الصيد بغيره لا يضمن وان كان لا يتوصل اليه الا بذلك السكين يضمن المعير كما صرح به في السير بقوله على صاحب السكين الجزء وقال شمس الأئمة المرحوم والاصح عندي أنه لا يجب الجزء على كل حال وفي البداية نعت بعد ما ذكر فرق المشايخ ونظير هذا ما قالوا لو أن محرما رأى صيدا وله قوس أو سلاح بقتله ولم يعرف ذلك في أي موضع فدله محرما على سكينه أو على قوسه فأخذه فقتله به ان كان يجد غير ما دل عليه بما يقتله لا يضمن الدال فان لم يجد غيره ضمن وفي الطرابلسي محرما رأى صيدا لا يقدر عليه الا أن يرمي به فقتله محرما على قوس ونشاب أو دفع اليه ذلك فعلى كل واحد منهما جزء كامل وفي منسك ابن النجاء ومير السكين إذا لم يجد ما يذبح به سواها ضمن بخلاف غير القوس فإنه يضمن مطلقا لأنه لا يرى بغيره

والله أعلم (ولو أمر أو دل حلالا في الحل محرما على صيد فعليه الاستغفار) أي التوبة بشرط وطها المعبرة من الدماء والعزم على عدم الرجعة (ولا يزمه شيء) أي من الجزء وأما إذا طأن محرما محرما أو حلالا على صيد ضمن

فصل في البيع والشراء والهبة والغصب (لا يجوز) أي لا يحل ولا ينعقد بيع المحرم صيدا في الحل والحرم) أي سواء كان في يده أو فقده أو ماله (ولا يبيع الحلال في الحرم ولا شراؤه من محرما ولا حلالا) وهذا مما اتفقوا عليه الآن أكثرهم ذكره وباللفظ البطلان وبعضهم يلفظ الفساد (فإذا باعه) أي المحرم الصيد (أو ابتاعه) أي اشتراه (فهو) أي المقدم من البيع أو الشراء (باطل سواء كان) أي الصيد (حيًا أو ميتًا) في الأحرام والحرم ولو ملك الصيد) أي ما تبعد البيع (في بد الشترى فان كانا) أي العاقدان (محرمين أو حلالين في الحرم) قيد الحلالين (زموما الجزء وان كانا) أي العاقدان (في الحل فعلى المحرم منهما) كان حقه ان يقول وان كان أحدهما حلالا فعلى المحرم فقط (ويضمن المشتري للبائع أيضا) لفساد البيع (ولو وهبه لمحرم فعليه عند فعله الموهوب له جزءا للصيد) أي حقا لله تعالى (وضمن لصاحبه) أي لفساد الهبة (ولو أكله فعليه جزءا ثالثا وعلى الواهب جزء واحد) أي إذا كان محرما بخلاف ما إذا كان حلالا واطلق في المحيط وغيره وجوب الجزء على البائع وقيد صاحب البداية نعت بما إذا لم يقدر على فسخ البيع (ولو أخرج صيدا من الحرم فباعه في الحل من محرما أو حلالا فالبيع باطل وكذا لو أدخل صيدا الحل الحرم ثم أخرجه وباعه ولو وكل ببيع صيد) فباعه (جاز) أي بعه عدم انقصاب هذا الفعل الى الموكل وهذا عند أبي حنيفة وعندهما باطل (ولو وكل حلالا حلالا) أي ببيع صيد أو شراؤه (ثم أحرم الموكل قبل القبض) أي ولو قبل قبض المشتري فضلا عما بعده (جاز أيضا) وهذا يستفاد من المسئلة الاولى بالطريقة الاولى والحاصل أنه على قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه جاز البيع وعلى قياس قولهما باطل (ولو باع صيدا له في الحل) أي من حلال (وهو) أي والحال ان البائع بنفسه (في الحرم جاز) أي بعه منع انعقاده فيه (ولكن يسلم بعد الخروج اليه) أي الى الحل وانما جاز بعه عند أبي حنيفة خلافا لمحمد على ما في القبح والسراجية والبدائع وفي النهاية عن الجامع ان أبا يوسف مع محمد (ولو تباعا) أي الحلالان (صيدا في الحل ثم أحرمهما) أي كلاهما (أو أحدهما فوجد المشتري به عيارا رجوع بالنقصان وليس له الرد) لان الرد والاقالة بيع ثان وذا تمتع في حقهما (ولو باع حلالان صيدا ثم أحرم أحدهما قبل القبض انقضى البيع) هذا وفي الفتح ان دخل الحرم بصيد فباعه رد البيع ان كان قائما ووجب قيمته ان كان هالكا سواء باعه في الحرم أو بعد ما أخرجه الى الحل لأنه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك وفي الكافي أخرج طيبة من الحرم وباعها جاز لأنها لم تكن وجوب الارسال لآتي في الملك انتهى وقد صرح في الكافي بفساد بيعه في الحرم فجزأه مخصوص بخارجه لكن بخلافه ما مر عن الفتح من عدم الفرق وفي شرح الكفر والافرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بعد ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم لأنه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك انتهى وفي فتاوى البرازي والمنصورية إذا دخل صيدا في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرما أو حلالا فالبيع باطل (ولو اصطاده)

الضيق لزيارة حديق بيتك
الحرام وبلغتني لاشهد
مواقيت حرمك وأنتك
اقتداء بسنة خديك واقتفاء
على امتثال امر رسولك
وابتباع آثار خيرتك وطلوك
رسلك وأصفيائك صلى الله
عليهم وسلم أجبتني (سبدي)
وقد مننت على بامتثال
امرك وتأدية فرك عالم
أقف عليه الا بتوفيقك
وهو لك (اللهم) اتقني
بعقل واجعل ما أصبر اليه
انتم على ما اتقطع عنى
(اللهم) احسن الظن
فيك فأحسن لي الثواب
(اللهم) اعطني من الدنيا
ما تقبني به تفتتها

وليؤمنوا في له لهم برشدون
وقلت وفولك الحق ومن
يعمل سوا أو يظلم نفسه ثم
يستغفر الله يجده الله غفورا
رحيما فلت وفولك الحق
أمن يجب المضطر إذا داه
ويكشف السوء (اللهم) لا
أجد سواك من يجب
دعوة المضطر ويكشف ما
به من سوء (اللهم) قد
ربيتني من صباي وهديتني
من عساي وأنقذتني من
جهلي أسألك ان تم نوري
وتيسر آتالي في ما جيل
ديساي وديني وآخرتي
ومعساي (اللهم) انك
هيئت قلبي القاسي على
الشخصوس الى حرمك
وقويت أركاني

أى رجل (وهو محرم ثم باعه وهو حلال جاز) أى بعه (ولو غصب حلال صيد حلال ثم أحرم القاصب والصيد في يده) جلة حالية (لزمه إرساله وضمانه) أى ضمان قيمته (لصاحبه) أى للمقصوب منه (وأودعه لصاحبه) أى ولم يرسل (برى من الضمان ولم يبرأ من الجزاء وأما وأحرم المقصوب منه ثم دفعه إليه فعلى كل واحد منهما جزاء إلا أن عطف أى هلك وضاع (قبل وصوله إلى يده وإن أخرجه أحد إلى الحرم لم يحل ولو اصطاده صاحبه) أى المقصوب منه (وهو حلال وأدخله الحرم يضمن القاصب) أى على قول أبى حنيفة لأنه لم يرد إلى مالكه خلافاً لهـ ما علم أنه لا يجوز بيع ماذبح من صيد الحرم محرماً كان الذابح أو حلالاً وكذا ما ذبحه المحرم من الصيد على ما في البدائع ثم المحرم لا يملك الصيد بالشراء ولا بالهبة ولا بالارث ولا بالوصية فإن قبضه بعد الشراء دخل في ضمانه فإن هلك في يده لزمه الجزاء لحق الله تعالى والقيمة للمالكه فإن رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء إلا بإرساله كما في البحر الزاخر والله أعلم

فصل في صيد الحرم صيد الحرم أى حريم الكعبة المحترمة (حرام على الحرم والحلال إلا ما استثناه الشارع) أى بقوله خمس فواسق يقتلن في الحرم والحرم الحية والغراب الأبقع والفأرة والكلب العقور والحداة رواء مسلم والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها ورواه أبو داود عن أبى هريرة لفظه خمس قتلهن حلال في الحرم الحية والعقرب والحداة والفأرة والكلب العقور (فلو قتل محرم صيد الحرم فعليه جزاء واحد) أى لاجل إحرامه كما لو قتله خارجه (وليس عليه لاجل الحرم شيء) لتدخل (أى لتدخل جزاء الحرم في جزاء الإحرام وجعلها واحداً) (ولو قتل حلال فعليه الجزاء) أى جزاء الحرم (ولو ألتف) أى شخص (صيدا) أى في الحرم (مملوكاً مملوكاً) كالبازي والطوطى والقرود ونحوها (فعليه قيمته للمالكه مطلقاً ولاجل الحرم قيمته غيره) أى لا يتأثر (إنما عند الله سبحانه وفي حكمه) (ولو أدخل محرم أو حلال صيد الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم) أى فعليه إرساله وإن ذبحه فعليه جزاؤه (ولو أدخل) أى كل منهما (بازيًا) أى في الحرم (فأرسله) أى نسيه (فقتل حرام الحرم) أى مثلاً (فلا شيء عليه) أى خروجه عن تصرفه وعدم انتساب فعله إليه (ولو أرسله لقتل) أى لقتل الحمام ونحوه (فعليه الجزاء) لأنه يطلق عليه أنه صاد بالصيد (ولو قتل صيداً بعض قوائمه في الحرم وبعضها في الحرم فعليه الجزاء) أى من غير نظر إلى الأقل والأكثر من القوائم في الحرم والحرم (ولو كان قائماً في الحرم) أى بجميع قوائمه (ورأسه في الحرم فلا شيء عليه) لأن مدار القيام على القوائم في الصيد القائم يعتبر قوائمه كما في النوادر من محمد (ولو كان مضطجعا في الحرم وجزء منه) أى أى جزء كان (في الحرم فهو من صيد الحرم) قال الكرماني إذا كان مضطجعا في الحرم ورأسه في الحرم يضمن قيمته لأن العبرة برأسه انتهى وهو موهم أن الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس كذلك بل إذا لم يكن مستقراً على قوائمه فيكون بمنزلة شيء ملقى وقد اجتمع فيه الحرم والحرمه فيرجح جانب الحرم احتياطاً في البدائع إنما تعتبر القوائم في الصيد إذا كان قائماً عليها وجبته أن كان جيباً انتهى وهو بظاهره كما قال في القافية يقتضى أن الحرم لا يثبت إلا إذا كان جيبه في الحرم حالة الاضطجاع وليس كذلك في البسوط إذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم والله أعلم (ولو كان) أى الصيد (على أغصان متدلية إلى الحرم وأصل الشجر

وتقنين بها من أهلها
وتجعله بلافا إلى ما هو خير
لأنه لا حول ولا قوة إلا
بك (اللهم) رب الملائكة
للقربين ورب الأنبياء
والمرسلين ورب الحاجين
الأتين من كل فج عيسى
أدخلنا برحمتك في عبادك
الصالحين واجعل لنا وفر
الخط والنصيب في هذا
اليوم يا كرم الأكرمين
ولا تجعلني أشق من حضر
يا رحيم الراحمين (اللهم)
اجعل خير عمري آخره
وخير عملي خواتمه وخير
أيامى يوم لقائك (اللهم)
تبتنى بأمرك وأيدنى
بصرك وارزقنى من

في الحرم ضمن) (إذا اعتبر في الصيد مكانه من الأغصان المتدلية لأصل الشجرة (ولو أخرج غصية) الظاهر أن يقيد بكونها حلالاً (من الحرم فولدت) أى خارجته (ثم ماتت هي والولد فعليه قيمة الجميع) وهل يشترط لضمان الولد مكانه من الرذالي الحرم فقيه تخريجاً من مذكوراً في المحرط فأكثر المشايخ على أنه يشترط التمكن من الإرسال فلو هلك الولد قبل التمكن منه لم يضمن لصدم النع وإن هلك بعده ضمن أو جود المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع وبعضهم على أنه لا يشترط فيضمن مطلقاً لآيات اليد على مستحق الأمن (ولو أدى الجزاء) أى جزاء الظيعة (ثم ولدت فليس عليه جزاء أولادها إذا ذبح) أى أحد (هذا الصيد في الحرم) أى بعد إخراجها من الحرم كما هو مروى عن محمد (قبل التكفير أو بعده كرهاً كله) أى والانتفاع به تنزهاً كما صرح به من محمد (ولو باعه واستعان بثمنه في الجزاء جاز) أى كان له ذلك قال في البدائع لأن الكراهة في حق الأكل خاصة ويجوز به الانتفاع للمشتري كما في قاضيان (وقيل ليس بباطل) قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر أن التكفير أعني أداء الجزاء إن كان حاله القدرة على إعادة أمته بالرد إلى مأمنها لا يقع كفارة ولا يحل بعده التعرض لها وإن كان حال التجز منه بأن هربت في الحرم خرج به عن عهدتها فلا يضمن ما يحدث من أولادها إذا ماتت وله أن يصطادها وإن أدى الجزاء قبل الجزاء ثم ماتت لزمه الجزاء لأنه الآن تعلق خطاب الجزاء وهذا الذي أدب الله به ويكره اصطادها بعد الجزاء بعد الهرب انتهى لمخلصاً (ولو خرج الصيد بنفسه من الحرم) أى إلى الحرم (حل أخذه) لا يتقال وصفه من صيد الحرم إلى صيد الحرم (وإن أخرجه أحد من الحرم لم يحل) وأما أن دخل الصيد في الحرم من الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم سواء كان مملوكاً أم لا وسواء دخل بنفسه أو أدخله غيره حلال أو محرم ولا يدخل منه شيء في الحرم حياً إلا وجب إرساله قال محمد في الأصل ولا خير فيما يبرخص به أهل مكة من الجمل والبغال والبعاقيب وهو كل ذكر أو أنثى من النجس ولو أدخل شاة في صيد الحرم ثم ذبحه فيه ليس للحنفى أكله لما قالوا أنه لو ذبح شاة وترك النجس عمداً أنه ميتة لا يحل للحنفى تناولها فكذلك هذا (ولو رمى حلالاً من الحرم صيد الحرم ضمن) خلافاً لفر (وكذا) أى ضمن (لورمى من الحرم إلى صيد الحرم ولو رمى صيداً في الحرم فهرب فأصابه سهم في الحرم ضمن) وفي البدائع والحاوي قال محمد وهو قول أبى حنيفة فيما أعلم وقال الكرماني كان عليه الجزاء ولا يؤكل أيضاً وهذه المسئلة مستثناة من أصل أبى حنيفة لأن عنده المعتبر في الرمي حالة الرمي دون حالة الإصابة في جميع المسائل إلا في هذه المسئلة احتياطاً وفي وجوب الضمان لأنه اجتمع فيه جهة الموجب والسقط فترجح جانب الموجب احتياطاً انتهى وصرح في المبسوط أنه لا يلزمه جزاءه ولكن لا يحل تناوله وهو على هذا إرسال الكلب (ولو رمى في الحرم وأصابه في الحرم فدخل الحرم فأت فيه لم يكن عليه جزاء ولكن لا يحل أكله) أى احتياطاً وفي الكبير يحل أكله قياساً ويكره استحصاناً (ولو كان الرامي في الحرم والصيد في الحرم إلا أن بينهما قطعة من الحرم) أى فاصلة (فرفيها السهم لشيء عليه) ولا بأس بأكله أيضاً لأن الرمي والإصابة حصص لافي الحرم ومرور السهم في الحرم إذا لم يصب الصيد لا يكون اصطيداً في الحرم كذا في المبسوط والكرماني (ولو أرسل بازي في الحرم) أى قصد الصيد (فدخل) البازي بنفسه من غير قصد إرساله (الحرم فقتل صيداً) أى من صيد

فضلتك ونجنى من هذا بك
(اللهم) أن ذنوبى لا تضرك
وأن عدم رحمتك أياى
لا تنفعك (اللهم) أغفر لى
ذنوبى جميعاً وهب لى حقت
وأرض عني خلقك وأمكنى
الجنة وأعزنى من النار
واجعلنى من القسائرين
برحمتك ألك جميع الدماء
(اللهم) أنى أددعوك فى
مواقف الأنبياء ومنازل
السعداء ومشاهد
الشهداء دماء من أذك
رحمتك راجياً وعن وطنه
نائباً ولنسبكك مؤدياً
ولفرائضك قاضياً ولكتابك
تالياً ولك داهياً ولقلبه
شاكياً ولذنبه خاشعاً ولخطه
مخطأً ولرهنه

الحرم (لاشي عليه) قال ابن الهمام لو ارسله الى صيد في الحل وهو حلال فجاوز الى الحرم وقتل صيدا لاشي عليه وكذا لو طرد الصيد حتى ادخله في الحرم فقتله فلاشي عليه قال ولا يشبه هذا الرمي وصرح في البدائع في هذه المسئلة بأن لا يؤكل الصيد (ولو ارسل كلبا على ذئب في الحرم او نصب له) اي ذئب (شبكة فأصاب الكلب صيدا او وقع في الشبكة صيدا فلا جزاء عليه) لان مقصده قتل الذئب الذي هو حلال له فارسله الكلب على الذئب ونصب الشبكة له مباح الجواز قتله في الحل والحرم فلم يكن متعديا (ولو نصبها) اي الشبكة (لصيد عليه الجزاء) اي اذا صاد صيدا وهو ظاهر (ولو نصب خيعة متعلق به) اي بحباله (صيد) اي فأخذ (او حفر بئر الماء فوقه فيه صيدا لضمان عليه) اي على كل من الناصب والمطافر (ولو اخذ حلال صيدا الحرم فدفعه الى حلال آخر ثم دفعه الثاني الى آخر) اي وهو جازا (فدبحه) الآخر (فعلى كل واحد) اي منهم (قيمة تامة) قياسا على قوم تعاونوا على قتل واحد حيث يقتص من جميعهم لكن يشك كل هذا بما قالوا لو اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليه الجزاء جزء واحد بخلاف ما اذا صاد حلال صيدا الحرم فقتله في بدء حلال آخر فعلى كل واحد منهما جزء كامل ولا اخذان يرجع على القاتل بالضمان (ولو اصابك حلال صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فانا) اي فسات الصيد في يده ومات الفرخ في محله (ضمن الفرخ لا الام واو اطلق) اي يحرم (بابه وفي البيت طيور) اي محبوسة (وخرج الى منى) اي مثلا (فسات الطيور عطشا) اي من جهة العطش او ذات عطش يعني عطشا (فعليه الجزاء) لانه تسبب في موته (ولو اخرج صيدا الحرم فأرسله في الحل لا يبرأ من الضمان الا ان يعلم وصوله الى الحرم آمنا) اي اذا أمن هذا ولو دل حلال حلالا او محرما في صيد الحرم فلاشي على الدال في قول اصحابنا الثلاثة وقد اصابه وانهم قالوا زفر عليه الجزاء وفي الحاوي وهو رواية عن ابي يوسف

فصل في قتل الجراد ولو قتل جرادة في الاحرام او الحرم تصدق بشئ من طعام) اي واو قليلا لقوله (ومرعة خير من جرادة) اي على ما ورد من بعض الصحابة وفي مبسوط المرحسى فيه القيمة (ولو قتلها لم يملك في احرامه ان صام يوما) اي جرادة واحدة (فقد زاد) اي على قدر الجزاء وهو اكل الاداء الا ان الصوم مالم ينجز لا يجوز اقل من يوم (وان شاء جمعها حتى تصير عدة جرادات) تقوم بنصف صاع من بر (فيصوم يوما) اي كافي المحيط فيكون جزاء وقفا (ولو وطئ جرادا حامدا او جالها فعليه الجزاء) اي اذا تلف منه شئ او هلك (الا ان يكون كثير اقدس الطريق فلا يضمن) كذا في البحر الزاخر ولعل العلة فيه دفع الحرج (ولو شوى جرادا) وكذا ايضا (فأكله بعد ما ضمه فلاشي عليه الا شئ) اي اذا ضمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال أو محرر بخلاف الصيد (ويكره بيعه قبل الضمان) اي فان باع جازوا يجعل ثمنه في الفداء ان شاء وكذا شجر الحرم وابن الصيد كذا ذكره بعضهم وذكره قاضيخان في شرح الجامع الصغير يحرم قطع شجرة من الحرم أو شوى بعض صيد في الحرم أو غيره أو جلب صيدا أو شوى جرادا فعليه الجزاء في جميع ذلك يعني القيمة ويكره بيع هذه الاشياء فان باع جازوا يملك عند بخلاف الصيد الذي قتله الحرم لانه ميتة فلا يجوز بيعها واذ املك الثمن ان شاء جعله في القيمة التي يؤدبها وان شاء جعله في غير ما لو المشتري ان ينفق بذلك من حيث التناول لان البعق والجراذ لا يحتاج فيه

مفلقا ونفسه طامعا ويجرمه مالا دما من جث حيويه وصكرت ذنوبه وتصرفت آماله وبقيت آثاره واسبلت دمه واندقت مدته دما من لا يجد لذته خافرا غيرك ولا لما موله من الخيرات معطيا سواك ولا لكسره جابرا الا أنت يا مولاي دعوتك دعوة من لا يجد لنفسه نصيبا الا أنت ولا اضغفه مقويا سواك ولا لما يخوف من نيرانك معتقا الا أنت (اللهم) فتقبل دعائي واجب بحجودك ندائي وقد كان من تقصيري وتوبيخي تسمى ما علمت

الى الذكاة والحلال والمحرر فيما لا يحتاج الى الذكاة سواء وانما لا يباح للاول لانه كان صيداً حقاً وليس بصيد في حق الثاني انتهى وتبين الفرق بين الآخذ والمشتري في اباحة التناول كالايحى (ويحوز) أن يبيعه (بعده) أي بعد الضمان

فصل في قتل القمل (ان قتل حرم قملة) وكذا ان اقاها (تصدق بكسرة وان كانت) أي القملة (اثنين أو ثلاثا فقبصة من طعام وفي الزائد على الثلاث بالتمام نصف صاع) كذا في البدائع والفتح وهو الذي روى الحسن عن أبي حنيفة وفي الجامع الصغير في قملة أطم شياً وهذا يدل على شئ يسير قال في الذخيرة وهو الأصح ومن أبي يوسف في القملة كف من طعام وعن محمد كسرة خبر وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة وفي غيوت المسائل في قملة أطم كسرة خبر وفي اثنين أو ثلاث أطم قبصة من طعام وان أكثر أطم نصف صاع قال في القاية وما في العيون والجامع الصغير يشير الى أنه لا يشترط فيه التلصق وهو الأصح (ولو ألقى) أي الحرم (توبه في الشمس او غسله تصدق بها) ملة لهما (فعليه الجزاء) وهو نصف صاع من حنطة ان كان التمل كثيراً على مافي المحيط (وان فعل) أي كلام من الالتقاء والفصل (غير قصد الهلاك فلاشي عليه) أي ولو هلك القمل (والقاء القملة كقتله ولو قال) أي يحرم (لحلال ادفع عني هذا القمل أو أمره بقتلها أو اشار إليها فقتلها) أي الحلال وكذا اذا دفع توبه ليقول ما فيه ففعل (فعلى الأمر الجزاء والدلالة فيها وجبة كافي الصيد) في التجنيس لان الدلالة موجبة في الصيد فكذا مافي حكمه (ولو قتل حرم قمل غيره فلاشي عليه) كافي البحر من الفتاوى (ولاشي على الحلال بقتلها في الحرم) وكذا لو قتل الحرم قملة في غير بدنه بأن كانت على الأرض أو نحوها فلاشي عليه

فصل فيما لا يجب شئ بقتله في الاحرام والحرم (ولو صال صيد) أي ما كوله (أو سبغ على الحرم) أي مطلقاً (أو على الحلال في الحرم فقتله لاشي عليه) أي عند الاربعة وقال زفر عليه الجزاء وفي المحيط والمتن ان أمكن دفع الصائل بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وأولم يصل ابتداء فقتله فعليه الجزاء بالاتفاق وفي الطرابلسي ان تعرض شئ من صوالي الطير لحرم ان أمكن دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وان لم يمكن الا بسلاح فلاشي عليه كالعقاب والنسر ويضمن بما يؤكل لحمه ولا يعتبر ابتداء بخلاف السبع (ولاشي مطلقاً) أي لا قليلاً ولا كثيراً وسواء في الحل والحرم محرماً أو غيره (بقتل الذئب والكلب الأهلي والوحشي والعقور وغيره) الا انه يأثم في قتل غير العقور على مافي ظاهر الرواية والحدادة (كعنبه) والغراب الذي يأكل الجيف) جمع جيفة وهي النجاسة (وان كان الصيد مأكول اللحم كحمار الوحش لا يعتبر ابتداء ووه يضمن) في أهبة التامك ولو كان الذي ابتداء بالاذى صيداً هو مأكول اللحم كحمار الوحش ونحو ذلك يجب الجزاء بقومه عدلان كذا ذكره الطحاوي (ولو خاص حراماً من سنور) بكسر السين مهملة وتشديد نون مفتوحة أي هر (فان لضمان عليه وكذا كل فعل يراد به اصلاح الصيد ولاشي بقتل هوام الأرض) أي حشرات في الحل والحرم والاحرام ولا جزاء بقتلها ولا تأثم على فعلها (كالحية والعقرب والقارة) أي الاهلية والبرية (والخنفس) جمع خنفساء دويبة سوداء (والجعلان) بكسر الجيم وسكون العين جمع الجعل بضم وفتح دويبة معروفة (وأم حيين وصياح

ومن مظلومي ما قد أحصيت فكلم من كرب نجيتني منه ومن هم فرجته ومن غم جليته عني يا مولاي منك النعماء وحسن القضاء ومنى الجفاء وطول الأمل والرجاء والتقصير من أداء شكرك وشكر نعمتك فلم يمنعك يا محمود من عطائي وقضاء حاجتي ومستلتي وتبليغي سؤالي ما تعرفه من ذنوبي وتعلمه من تقصيري فتم الرب أنت وبئس العبد أنا يا رب خلقتني وأمرتني ونهيتني ورضيتني في ثواب ما أمرتني به ورهبتني من عقاب ما نهيتني عنه وسلطت على عدواني ما سكتته

البل والخل) أي السوداء والصفراء التي تؤذي وأما ما لا تؤذي فلا يحل قتلها لكن لا يجب الجزاء (والسلفات) بكسر السين وفتح اللام دابة معروفة (والتراد) بضم القاف حيلة التدي وحيلة تحليل الفرس ودوية (والقنفذ) بضم القاف والقاف والادل للمهمل وقد تكون معجمة (والسنور) أي الأهل وفي البري روايتان (وابن عرس) بكسر العين ودوية جمعها بنات عرس هكذا يجمع الذكر والأنثى على ما في القاموس (الاهلي) أي خلافاً للوحشي (والبعوض) مفردة بعوضة وهي الناموس سميت به لضعف بنيتها فكأنها بعض حيوان (والبراغيث) جمع البرغوث (والذباب) سمى به لأنه كاذب أب أي كلما دفع رجع (والحلم) بفتحين جمع الحلة وهي الصغيرة من القردان أو الضخمة ضد (والزبور) أي مطلقاً للصل وغيره (والوزغ) بفتحين جمع وزغة وهو سام أربص سميت بها لخفتها وسرعة حركتها (والسرطان) بفتحين دابة نهرية (والبق) في القاموس البقة البعوضة ودوية مفرطة جراء منتنة (والصرصر) قال صاحب القاموس والصرصور دوية كالصرصر كهدهد وفدند والصرصر الديك (ويجوز له) أي للمحرم وكذلك هو في الحرم (ذبح الأبل والبقر والغنم والدجاج والبط الأهل الذي لا يطير) أي لاستئناسه بأهله

فصل في ذبحة الحرم * وكذا ذبحة الحلال في الحرم (إذا ذبح محرم) مطلقاً (أو حلال في الحرم صيدا) ففعله حرام بلا شبهة ومع هذا (فذبحة ميتة) عندنا وكذا عند مالك وأحمد رضي الله عنهما (لا يحل أكلها له) مع أنه يجب عليه ضمانه (ولا غيره من محرم وحلال) أي كما هو حكم الميتة إلا حالة الضرورة (سواء اصطاده) أي تولى صيده بنفسه أو أمر غيره أو أرسل كلبه أو بازيه (هو) أي ذابحه (أو غيره) أي ذابحه مطلقاً كما بينه بقوله (محرم أو حلال ولو في الحل أو أرسل كلبه أو بازيه) ففي الحرم بالأولى (ولو) الأظهر فلو (أكل المحرم الذابح) أي بخلاف غيره في أحد وصفيه (منه) أي من ذلك المذبح (شيئاً) أي قليلاً أو كثيراً (قبل أداء الضمان) وهو ظاهر لحصول التداخل (أو بعده) لعدم تصور تعدد الجناية (فعليه قيمة ما أكل) عند أبي حنيفة وقال لا شيء عليه من جهة أكله بل يكفيه الاستغفار (ولو أكل منه غير الذابح) أي سواء يكون محرماً أو حلالاً (فلا شيء عليه) أي لا كلفه (سوى الاستغفار) وهذا في قولهم جميعاً لكن فيه تفصيل فقال الجلواني والقاضي شارح الطحاوي والتمرتاشي وصاحب المصنف لو أكل الذابح منه قبل أداء الضمان لا يلزمه شيء إلا لكل بالاجتماع والجزاء الواحد يوجب عنهما جميعاً للتداخل بالاتفاق وفي الجوهرة قيل هو على الخلاف أيضاً وقال القدوري لا رواية في هذه المسئلة فيجوز أن يقال يلزمه جزاء آخر ويجوز أن يقال يتداخلان لافرق بين أن يأكل المحرم بنفسه أو يطعم كلبه في لزوم قيمة ما أطعم لأنه اتفق بمحظور إكراهه (ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم بعد الضمان) أي بعد أداء جزائه (لا شيء عليه) أي اتفاقاً كما صرح به في شرح الجمع (لأن كل شيء من الحرم أو اصطاده محرم فذبحه حلال فهو ميتة) أي وكذلك اصطاده حلالاً لا فذبحه محرماً أو بالعكس (ولو شوى محرم يضاً أو جرأداً أو حلب صيدا وأدى جزاءه ثم أكله فلا شيء عليه إلا لكل) أي سوى الاستغفار (ويجوز له) أي للمحرم المذكور (تناول اللبن والبيض

صدرى بحرى بحرى دى
ان اهر باحشة تبصنى
وان اهر بطاعة بطاى لا يفقل
ان غفلت ولا ينسى ان نسيت
بنتصب لى فى الشهوات
وتعرض لى فى الشبهات
والانصرف منى كيدى
يستزلى فاقهر سلطانى على
بسلطانه عليه حتى تحبسه
بكثرة ذكرى لك فافوز مع
المعصومين ولا حول ولا قوة
الا بك (اللهم) لا تقدمنى
لعذابك ولا تؤخرنى لثى
من الفتن مولاى فيها انا
أدهوك واغشا وانصب
الك وجهى طالباً واضع
لك خدى مهيئاً راحبا

والجراد مع الكراهة ويجوز لغيره) أي لغير محرم مثله وكذا الحلال أكله (من غير كراهة) وأهل أنه صرح غير واحد كصاحب الإيضاح والجراد آخر البدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لا يحل أكله وإن أدى جزاءه من غير تعريض لخلاف وذكر قاضيان أنه يكره أكله تزنيها وفي اختلاف المسائل اختلفوا فيما إذا ذبح الحلال صيدا في الحرم فقال مالك والشافعي وأحمد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره هو مباح والله سبحانه أعلم (ولو اضطر المحرم) بصيغة المجهول أي الجأته الضرورة (إلى الصيد) أي أكل الصيد أو إلى الاصطياد للأكلي (والميتة) أي إلى أكل الميتة (يتناول الصيد) لأن حرمة أكل الصيد مما اختلف فيه من أصله بخلاف أكل الميتة فالصيد أحل في الجملة من الميتة لاسيما وهو قابل لتداركه بالكفارة كما أشار إليه بقوله (ويؤدى الجزاء) أي بعد ذلك وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند زفر يتناول الميتة لا الصيد وفي التخييس وقاضيان الميتة أولى على قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد ويكفر ولو كان الصيد مذبوحة بأن ذبحه محرم آخر فالصيد أولى عند الكل على ما ذكره في الفتح ولعل لوجه ما قدمناه وإذا وجد مال مسلم وصيدا يذبح الصيد ويكفر بالاتفاق كذا ذكره بعضهم ولعل وجهه أن الظلم القاصر أولى من التعدي

فصل يجوز للمحرم * أي بالاجتماع (أكل ما اصطاده الحلال لنفسه في الحل أو للحرم وذبحه) أي الحلال لا غيره لكن بشروط بينها بقوله (أن لم يبدل) أي الحلال (عليه) أي على الصيد (محرم) أي مطلقاً (ولأمره بصيده) أي باصطياده وهذا مستفاد مما قبله بالأولى فكان حقه أن يقدمه عليه (ولا أمانه عليه) أي بتناوله آلة للاصطياد أو الذبح (ولا أشار إليه) كان حقه أن يذكره بعد قوله أن لم يبدل عليه (فإن فعل شيئاً من ذلك) أي بما ذكر من المحظورات (لم يبدل) وأما إذا اصطاده حلال لاجل محرم من غير أمره به في جواز أكله خلاف لما لك وأما إذا اصطاد الحلال صيدا بأمر المحرم ففيه خلاف عندنا فذكر الطحاوي تحريمه على المحرم وقال الجرجاني لا يحرم وقال القدوري هذا غلط واعتمد على رواية الطحاوي قال في المحيط وهو الصحيح وهو المذکور في طائفة الكتب وأما ما وقع في بعض نسخ شرح الهداية لابن الهمام أنه إذا اصطاد الحلال لمحرم صيدا لم يأمره اختلف فيه عندنا فهو خطأ والصواب صيدا أمره على ما في بعض النسخ ثم هذا في الأمر وأما الدلالة فهل هي عمرمة في الهداية والكافي أن فيها روايتين وفي شرح الكنز وشرطه أن لا يكون دالاً على الصيد وهو المختار في النوع السابع في أشجار الحرم * أي في حكمه (وبنائه) أي وسائر ما نبت فيه من الشوك وغيره (وهي) أي أشجاره وبنائه (أنواع) أي أربعة في الحكم مختلفة الأول كل شجرة أنبتة الناس أي حقيقة (وهو من جنس ما بينته الناس) أي عادة (كالزروع) أي المزروعات (الثاني ما أنبتة الناس وهو ليس مما بينتونه عادة كالأراك) بفتح الهمزة وهو شجر المسواك (والثالث ما نبت بنفسه وهو من جنس ما بينته الناس فهذا لأنواع) أي الثلاثة (يحل قطعها) وكذا قطعها والاتفاق بها (ولأجزاء فيها) أي بقطعها (وأما النوع الرابع فهو كل شجر نبت بنفسه وهو من جنس ما بينته الناس) أي عادة

فتقبل دماى وأصلح المقاصد
من امرى واقطع من الدنيا
همى وحاجتى واجعل فيما
عندك رغبتي وأقلبني
منقلب المذكر بن يحاجتهم
المقبول دماؤهم القاسمة
جنتهم المغفور ذنبهم المبروز
جهم المخطوط خطاياهم
المحسوسية نهم الراشد
أمرهم منقلب من لا يصحى
لك امرأ ولا بأتى بعده
مأثراً ولا يركب بعده جهلاً
ولا يحمل بعده وزراً
منقلب من عزت بذكره
لسانه وظهرت من الأدناس
بدنه واستودعت الهدى
قلبه وشرحت بالاسلام

(كأن خيلان) بفتح غين معجمة (فهذا محذور القطع) أي قطع كله أو بعضه (والقطع) وفي معناه
أحرقه (على الحرم والحلال مملوكا كان) أي الشجر بأن يكون في أرض مملوك لا أحد (أو غير
مملوك إلا اليابس) لعدم إطلاق الشجر والنبات عليه حيث أنه صار حطباً ينتفع به أو عوداً
يبني عليه (والأذخر) بكسر هـ وسكون ذال معجمة وكسر خاء معجمة ثبت معروف يوضع
على سطح العمارة وفوق بناء القبر ويؤخذ منه القسول وقعا متناوذاً باستدعاء العباس عم النبي
صلى الله عليه وسلم بقوله إلا الأذخر فإنه لقينا وقبرنا فقال إلا الأذخر (فلو قطع شجرة) أي رطباً
(أو خشباً) أي عاثبت بنفسه وهو رطب (فعله قيمته فإن كان مملوكاً) أي بأن ثبت بنفسه
في أرض مملوك قطعته أو قلعه (فعله قيمتان قيمة لحق الشرع وقيمة للمالك) كذا أطلقه بعضهم
ونعهم المصنف وذكر في العناية أنه على قولهما زاد ابن الهمام وأما على قول أبي حنيفة فلا
يتصور لأنه لا يفتق عند تلك أرض الحرم بل هي سواها عند ثم وجوب الجزاء إن أذلم يكن
الشجر مملوكاً للقاطع ولا يباقياته إن كان مملوكاً فعليه قيمة واحدة لحق الشرع وإن كان يابساً
فعليه قيمة للمالك ولا شيء عليه لحق الشرع وإن كان اليابس مملوكاً أو غير مملوك لا شيء
عليه اتفاقاً (ولو انقلعت شجرة) أي يابسة في الحرم (إن كانت مملوكاً لا تسقيها فلا يابس يقطعها)
أي يقطع مملوكها كذا عن محمد (ولو قطع شجرة) وكذا إذا قطع غصناً منها (فقرم قيمته ثم غرسها)
أي مكانها (فتثبت ثم قلها ثانياً فلا شيء عليه) لما سبق من الإشارة إليه (ولو حش الحشيش)
أي حشيش الحرم (فإن خرج مكانه مثله سقط الضمان والا) أي بأن لم يدر مكانه مثله بل أخلف
دون الأول (لا) أي لا يسقط الضمان بل كان عليه ما نقص وإن جف أصله كان عليه قيمته
(شجرة أصلها في الحل وأغصانها في الحرم فهي من شجر الحل ولو كان أصلها في الحرم) أي
وأغصانها في الحل (فهي من شجر الحرم) لأن أصلها بمنزلة قدم الإنسان والأغصان في مرتبة
الأركان فالدار على الأصل عند ذوي الاعتبار (ولو كان بعض أصلها في الحل وبعضه في الحرم
فهي من شجر الحرم) احتياطاً بجانب الحرم (ويحوز قطع الأذخر رطباً ويابساً) كما هو في مقدم
(وأخذ الكفاءة) بفتح فسكون فبمعنى نيات معروف فيه دواء العين في حديث صحيح الكفاءة من
المن وماؤها شفاء العين وزيد في رواية والمن من الجنة (وما جف) بتشديد الفاء أي يبس (من
الشجر والحشيش) كما سبق حكمهما وفي نسخ الأصل وما جنى بضم جيم وكسرتون وقع به أي
ما جنى من الزهر والثر منهما (أو انكسر) أي انقطع أو انقلع منهما بغير فعل أدى مكلف
(ولا ضمان فيه) وبحل الانتفاع به (وبحرم قطع الشوك والموسج) وهو نوع من الشوك (ولا
ضمان فيه) على ما ذكره من جازع من الخنفة (ولو حفر حفرة الخبز) بفتح الخاء بغير فيها
(أو لوضوء) أي ليتوضأ من مائها (أو ضرب) عطف على حفر أي بنى (الفسطاط) وهو الخيمة
(أو أوقد ناراً أو مشى هو ودايته فاقطع به) أي بسبب ما ذكر (شيء من الحشيش) أي وذبح به
تربة أرض الحرم (فلا شيء عليه) أي في الجميع ولعل العلة فيه أن الضرورات تبیح المحظورات
(ولا يجوز اقتصاد المساويك من أراك الحرم وماز أشجاره إذا كان أخضر) لأنه يؤدي إلى
ارتكاب الحرم والسواك بذلك الأراك ما انحصر (ويحوز أخذ الورق ولا ضمان فيه إذا كان
لا يضر بالشجر) على ما صرح به في الصبر الآخر (ولا يجوز زرع الحشيش) أي حشيش الحرم

صدره وأقررت بعفوك
قبل الممسات حينه
واغضضت عن المسأثم
بصره واستعملت في سبيلك
نفسه وقد أصبحت في قيام
من خير الأيام أسألك
أن لا تجعلني أشق خلقك
الذين عندك ولا أخيب
الراغبين لديك ولا حرم
الأميرين رجلك ولا أخس
المقلين من بلادك مولاي
وأنا مع مصيبي راج فلا
تخل بيني وبين مارجوت
وارد يدي ملائي بخير
منك يا سيدي (اللهم) لولا
مأمله من عفوك الذي
يسع كل شيء لا تقبض
بنفسى إلى التهلكة

في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد وقال أبو يوسف ومالك والشافعي لا بأس به (ولو ارتعت دابته
حالة المشي) وكذا حالة الوقوف إذا لم يمكنه منها (لا شيء عليه) لو وقع رجليه من غير اختياره وهذا
ما اتفق عليه كما في شرح الدرر (ويكره الانتفاع بالقطوع) وكذا حكم المقتوع (من نبات الحرم
وإن أدى قيمته) أي سابقاً (وإن باعه) أي بعد القطع والقطع (جازوكره) ويتصدق بثمنه (وقيل
لا بأس بصرفه في حوائجه) (وجاز للمشتري الانتفاع به من غير كراهة) وعن أبي يوسف لا بأس
لغيره من حرم أو حلال بالانتفاع به وفي البدائع ولو اشترى إنسان من القاطع لا يكره له لأن
تناوله بعد انقطاع التملك (وحكم الحلال والحرم) أي من الرجل والمرأة (في أشجار الحرم
واحد وكذا على القارن فيها جزء واحد) لأن السبب وهو حرم حرمة الحرم متحد (والله سبحانه
وتعالى أعلم) وبالاتقان حكم أحكامه أحكم

باب في جزاء الجناسيات وكفاراتها

عطف تفسير للجزء (وكيفية أدائها وما يتعلق بذلك) أي تفصيل أحكامها (أعلم أن الكفارات
كلها واجبة على التراخي) وإنما الفور بالمسارعة إلى الطاعة والمسايرة إلى إسقاط الكفارة
أفضل لأن في تأخير العبادات آفات ولذا قيل عجلوا بأداء الصلاة قبل الفوت وأسرهم بإقتضاها
قبل الموت (فلا تأثم بالتأخير) أي بتأخير أداء الكفارة (عن أول وقت الامكان) أي ابتداء
زمان القدرة عليها (ويكون) أي المكفر (مؤدباً لأضيا في أي وقت أدى) أي من أيام دهره
لما سبق من أن أمره ليس بمجول على فوره (وأما تنصيق عليه الوجوب في آخر عمره) بأن بقي منه
قدر ما ينسره القيام بأمره وهو ليس على إطلاقه إذ لم يعلم أحد آخر عمره ولذا أبدل عن قوله
في آخر عمره بقوله (في وقت يناسب على ظنه أنه لو لم يؤد فلفات) أي وقته وأدائه (فإن لم يؤد فيه)
في ذلك الوقت (فانت) أي عقبه (أثم) أي بتأخير حثثه (ويجب عليه الوصية بالأداء) أي بأداء
الورثة أو غيره ثم تدارك تأخيرهم (ولو لم يوص لم يجب في التركة ولا على الورثة ولو تبرع عنه
الورثة جاز) وبرجى نجاته (ولا يصومون عنه) بل يتبرعون عنه بغير الصيام من ذبح الهدى
أو إعطاء الطعام (والأفضل تجهيل أداء الكفارات) أي مسارعة للخيرات

فصل في شرائط وجوب الكفارة فنها الإسلام فلا تجب على كافر لأنه ليس من أهل
الكفارة الموجبة للقربة والمقتضية نحو السيئة (والعقل والبوغ فلا تجب على صبي ومجنون)
أي لا على أنفسهم (ولا على وليهما) في جميع الأحوال (إذا جاز بعد الإحرام) أي بعد النية
والثلية (ثم أفاق ولو بعد سنين فيجب عليه جزاء ما تركه في الإحرام) أي من المحظورات
لكن بإسقاط الآثم (ولا على كافر) لما سبق وكان الأولى أن يقدم هذا الفرع ليكون مقابلاً
لما في الأصل بحسب القف والنشر المرتب (وأما الحرية فليست بشرط) أي لا فيما يوجب الصيام
ولا فيما يقتضي الإطعام لكن فرق بينهما في وقت الأحكام (فيجب على المملوك الصوم في الحال)
أي قبل العتق ولو بالتراخي (فيما يجوز فيه الصوم وأما الدماء والصدقة فيجب عليه أدائه بعد
العتق) فيكون وجوباً موقوفاً (ومنها القدرة على أداء الواجب) وهي الاستطاعة المالية من
غير اعتبار نصاب ولا حولان حول (وهو أن يكون في ملكه فضل مال على كفايته) أي زيادة
على مقدار كفايته من نفقة وكسوته ولين يجب عليه مؤنته ويكون فاضلاً عن دينه ومالاً له من

ولو أن غبدا استطاع
الهرب من سيده لكانت
أحق بالهرب لا ينفعني
هرب ولا يهزبك مثقال
ذرة وها أنا عبدك ابن عبدك
واقف بين يديك فارحم
هذه النفس الجذوع
والقلب الهلوع الذي
لا يستطيع أن يسمع صوت
رعدك فكيف هذا لك
والذي لا يقوى على حر
شمسك فكيف بحر نارك
(اللهم) إن عذابى لا يزيد
في ملكك مثقال ذرة
(اللهم) نسألك الصبر المالك
لك عظيم وسلطانك أكبر
من أن يزيد فيه طاعة
الطبعين

نحو مسكنه فيستند (يؤخذ به الطعام أو الدم أو لم يكن) الأولى أو لا يكون أي أو هو أن لا يكون (له فضل مال) أي زائد من احتياج حال (ولكن في ملكه) أي موجود (عين الواجب عليه من طعام أو دم صالح للتكفير) أي لتكفير تلك الجناية (فإذا كان في ملكه ذلك وجب عليه أدائه) أي من غير اعتبار مال (سواء كان عليه دين أو لا) وسواء يحتاج إليه في المستقبل أو لا (والمعتبر في القدرة وقت الأداء لا وقت الوجوب) وما يفرع عليهما ظاهر جدا لا يحتاج إلى بيان أبدا (وأما النائم والمغمى عليه فيجب عليهما الجزاء بارتكاب المحظورات) أي ولو كان الائم مرفوعا عنهما في فعلهما المحذور لعدم اختيارهما في تلك الحال (فلو انقلب النائم على صيد فقتله) أو على طيب فتلطخ به أو تغطى ثوب من غير شعوره وامثال ذلك (فعليه الجزاء) أي بحسب ما فعله كذا في المحيط (وكذلك المغمى عليه) أي حكمه حكم النائم لاحكام المجنون والفرق بينهما أن المجنون مسلوب العقل فلا يكون مكلفا والمغمى عليه مغلوب العقل فلا يخرج من دائرة التكليف وما يتعلق به من التشريف والتعنيف (ويستوى في وجوب الجزاء الزجل والمرأة) أي إذا كانت الجناية تعمهما ولا يختص بأحدهما (والعاقد والناسي) إلا أن الفرق بينهما في الائم وعدمه (والناسي والساهي) عطف تفسير لما قبله والفرق بينه وبين الناسي أن الناسي يتذكر أصل المحذور ولا يقصد فعل المحذور لكنه يقع الأمر على خلاف قصده بخلاف الناسي فإنه ينسى النهي عنه ويقصد فعله ويعتمده ويطابق فعله مقصده (والطائع) أي الفاعل بطوعه واختياره (والمكروه) يقع إزاء أي من أجبر على فعله من غير رضاه (والمبتدئ) أي الفاعل ابتداء من غير سبق منه لتلك الجناية (والعائد) الذي يعود ثانية في ارتكاب تلك المعصية حيث يجب عليه كفارة أخرى للجناية الثانية وفي المسئلة خلاف لابن عباس وبعض السلف في قتل الصيد بخصوصه حيث قالوا أن العائد فيه لا يفيد الكفارة بل لا بد له من العقوبة الدنيوية أو الأخروية لظاهر قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه (والحاج والمعتمر) أي مفردا بهما أو مقرا (والمعذور وغيره) والفرق بينهما في الائم وعدمه ونعم الدم وعدمه في بعض الكفارات (والنائم واليقظان) وقد علم حكمهما (والصاحي والسكران) وأما عليه أثم سكره أن نشأته التعدي به (والمفيق والمغمى عليه) وقد سبق حالهما (والمباشرة بالنفس) أي ويستوى فعله بنفسه على إطلاقه (أو بالغير) سواء بطوعه أو كرهه (فلو ألبسه أحد) أي ما يوجب كفارة (أو طيبه أو حلق رأسه) أي قبل حلول إحرامه (وهو نائم أو لا فعلى المفعول الجزاء سواء كان) أي فعل الفاعل (بأمره) أي بأمر المفعول به ورضاه (أولا)

فصل في جزاء اشجار الحرم ونباته وهو أعم من الاشجار لفة وأن كان مغابرا له عرفا فإن الشجر له ما في بخلاف النبات ولذا قال (إذا جنى على نبات الحرم) أي بقطعه أو قلعته أو رعيه (فعليه قيمته) أي تفصيل تأتي صفته (كبيرا كان الشجر أو صغيرا) وكذا يستوى أن يسكن القاطع محرما أو حلالا حتى على القارن فيه جزاء واحد (فيشتري بها) أي قيمته (طعاما) من الجيوب التي يؤكل منها (يتصدق به على الفقراء) أي فقراء الحرم أو غيره (كل فقير نصف صاع من بر) بضم موحدة وتشديد راء أي حنطة ولا يجوز أن يعطى لفقير أقل منه (أن كثر) أي الطعام (وإن كان أقل من نصف صاع) وكذا إذا كان نصف صاع (أعطى لفقير واحد وإن شاء)

(اشترى)

اشترى بالقيمة هديا أو تصدق بلحمه على الفقراء (وقيد بالجمع هنا لبيان الأولى ولذا قال (ولو تصدق به على فقير واحد جاز ويحوز الهدى في جزاء شجر الحرم بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الشجر فينادى الواجب بالاراقة فلو سرق بعد الذبح لاشى عليه) اعلم أن في الهدى روايتين في رواية لا يجوز ولا يتأدى بمجرد الاراقة بل لابد من التصديق بلحمه وفي رواية يجوز بعد أن يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وإن كان دونه لا يجوز به من القيمة وكذا لو سرق المذبح وجب أن يقيم غير مقامه لانه الاراقة على هذه الرواية وفي رواية أخرى يجوز فيه الهدى فتكون الاحكام المذكورة على عكسها كذا في القمع وغيره وقال صاحب المجمع وفي رواية يجوز وهي ظاهر الرواية بشرط أن يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فينادى الواجب لو سرق المذبح كذا في المصنف وعلى هذا يختص ذبحه بالحرم (وإن شاء تصدق بالقيمة) ثم إذا أدى قيمته ملكه وكره الانتفاع به وإن باعه جاز ويكره بخلاف صيد الحرم والحرم فإنه لا يجوز بيعه (ولا يجوز الصوم في جزاء شجر الحرم) أي عندائنا الثلاثة وعن زفر روايتان فصل في جزاء صيد الحرم (إذا قتل صيده) أي يحرم أو حلال (فعليه قيمته) فان بلغت هديا أي أن وصلت قيمة الصيد ما يشتري به هديا بخير بين أشياء كما قال (اشتراه بها) أي اشترى الهدى بقيمة الصيد (إن شاء) أي وذبح وتصدق به (وإن شاء اشترى بها طعاما) أي من بر أو شبر (فتصدق به كما امر) في الفصل السابق (ويجوز فيه الهدى) أي بنفسه من غير تصدقه (بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد) أي على الأصح مما سبق الخلاف فيه (ولا يشترط أن يكون مثلها بعد الذبح) كما ذكره بعضهم (وأما الصوم في صيد الحرم) أي في كفارته (فلا يجوز للحلال) أي لجنايته (ويجوز للمحرم) ففي شرح القدوري أن الاطعام يجزى في صيد الحرم ولا يجوز الصوم عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يجزى وفي المختلف لا يجوز الصوم بالايجاع قال صاحب المجمع فيصير أن يكون في الصوم عن زفر روايتان فنقل كل واحد رواية ثم هذا في الحلال وأما الحرم فظاهر كلامهم أنه يجوز له الصوم والهدى بخلاف لانه لما اجتمع حرمة الاحرام والحرم وتعدى الجمع بينهما وجب اعتبار أقواهما وهو الاحرام فأضيف الحرمة إليه ورتب عليه أحكامه ضرورة وبه صرح في شرح القدوري فقال أما الحرم إذا قتل في الحرم فإنه يتأدى كفارته بالصوم وفي شرح الكزلي أنه جزاء أن على القياس وفي الاستحسان يلزمه جزاء واحد لأن حرمة الاحرام أقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الأقوى ويضاف الحرمة إليه عند تعدد الجمع بينهما انتهى ولا يخفى أن الجمع بينهما يمكن بتعدد جزائهما وكذا في كون حرمة الاحرام أقوى نظر لا يخفى أذ حرمة الحرم أعم حيث يشمل الحلال والحرم بل وجب حرمة الاحرام هي حرمة الحرم اللهم إلا أن يقال كونه أقوى من حيث أنه جمع بين حرمة الحرم والاحرام ولذا كان القياس أن يلزمه جزاء آن

فصل في جزاء الصيد مطلقا في الاحرام والحرم وصفة أدائه وقدره وكيفيته ووجوبه (إذا قتل الحرم صيدا فعليه قيمته) يقومه ذوا عدل (أي على الأصح) لهما بصيرة بقيمة الصيد (الأولى بقيمة الصيد بلفظ الجنس الشامل للقليل والكثير والخاص والعام) في المقتل (أي مكان قتل ذلك الصيد) (أن كان يباع فيه الصيد) أي جنسه أو خصوصه (أو في أقرب مكان من

أو يتصدق به معصية العاصين فأرحمني برحمتك اللهم) وقد دعوتك بالدعاء الذي علمته فلا تفر مني الرجاء الذي مررت به اللهم) ما أعطيتني مما أحب فأجعله لي هونا على ما تحب واجعله لي خيرا اللهم) فحبب إلى طاعتك والعمل بها كما حببتني إلى أوليائك حتى يرون ثوابها اللهم) بنص إلى معصيتك والعمل بها كما بنصتني إلى أهلها حتى يرون عقابها اللهم) أنك هديتني إلى الاسلام فلا تنزعني عنه متى حتى تقبضني إليك وأنا عليه وأصرني من موافقي هذا مقضى الخواص وهب لي ما سألتك وحقق رجاؤي فيما غنيت اللهم)

أهدنا بالهدى وأهملنا بالتقوى وأغفر لنا في الآخرة والاولى ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار يا من لا يشغله سمع من سمع ولا تشبه عليه الاصوات يا من لا تغلظه المسائل ولا تختلف عليه اللغات يا من لا يرمه الخاف المحسين ولا تهزمه مسئلة السائلين أذقنا برد عقوبك يا أرحم الراحمين اللهم) صل على محمد وعلى آل محمد وسلم وبارك على محمد وعلى آل محمد

المر ان اليه) أي الى المقتل وتكون من صفة المكان كما بينه بقوله (الذي يساع فيه الصيد ويعتبر الزمان الذي أصابه) أي الصيد (فيه) على الاصح لاختلاف القيمة باختلاف الزمان كما يختلف باختلاف المكان (ويشترط لتقوم عدلان) أي لظاهر القرآن (غير الجاني) عما نسبته عز بن جاعة الى الخنفة ولعله لعله التهمة (وقبل الواحد يكتفي بقول الواحد من غير أن يكون هو الجاني لكن المثنى أحوط وهو الاظهر) وسواء كان الصيد عماله نظير كالنعامة نظير البعير والحمار الوحشي شبيه البقرة والظبي كالغنم (أو كان عايس له نظير) كالجمجمة وقد ابتعد من جعلها نظير الشاة في شريعتها اذ لا بد من الشبه الضروري في الجملة وفي المسئلة خلاف محمد والشافعي ومن تبعهما حيث قال يجب النظر فيما له نظير من النعم ولا يقوم في النعماء بدنة وفي الحمار الوحشي بقرة وفي الظبي والضبغ شاة وفي الارنب صئاق وفي البربوع جفرة ولا يشترط عند محمد ومن تبعه في النظر القيمة فسواء كانت قيمة نظيره مثل قيمته أو أقل أو أكثر والمذهب المختار أن لا يجوز النظر الا اذا كانت قيمته مساوية لقيمة المقتول وان لم يكن للصيد نظير كالجمام والعصفور وسائر الطيور ففيه القيمة بالاتفاق بيننا) ثم ان بلغت قيمته هديا فالقاتل بالخيار) وقيل الخيار الى الحكمين (بين الطعام) أي اطعماه (والصيام والهدى وان لم تبلغ غن هدي فهو غير بين الطعام والصيام وان اختار الهدى) أي اطعماه (فان بلغت القيمة أي قيمة الصيد) بدنة أو بقرة (وكان حقه ان يقول أو شاة ولعله لم يذكره لظهور أمرها) ان شاء اشتراها) أي بدنة أو بقرة (بقيمة الصيد) اذ بلغت أحدهما ففقر البدنة أو ذبح البقرة (أو اشترى بها) أي بقيمة أحدهما (سبع شياه الا ان شراء البدنة) وهي الابل والبقر كان الاولى ان يقول الا ان البدنة الواحدة (أفضل من الاغنام) أي الشياه المتعددة فان الفضيلة الكيفية أعلى من الزيادة الكمية (وان فضل شيء من القيمة) أي بعد ان اشترى بعضها بدنة أو بقرة أو شاة (ان شاء اشترى به) أي بما فضل من القيمة (هديا آخر ان بلغه) أي هديا (وان شاء صرفه الى الطعام) من انواع الحبوب (وأعطى كل مسكين نصف صاع) أي من بر أو صاعا من شعير ونحو ذلك (وما نبض) أي وأعطى ما نبض من اطعمه كل مسكين (ان كان أقل منه) أي من نصف صاع (لفقير) أي لاسكين آخر وفي التعبير بالفقير وتارة بالمسكين أخرى اشعار بأن لا فرق بينهما في العطاء (وان شاء صام من كل نصف صاع يوما او من الباقي) أي وكذا من الفاضل منه (ان قل) أي وان قل من نصف صاع فيصوم يوما كاملا لعدم تصور تجزئ الصوم في أقل من اليوم (كافي الصيد الصغير الذي لا تبلغ قيمته هديا) فانه غير بين الطعام والصيام (ولا يجوز في الهدى الا ما يجوز في الاضحية) من السن وهذا قول ابي حنيفة خلافا لمحمد حيث جوز صفار الغنم من الضأن وهو الاثنى من اولاد الغنم ماله ستا شهر ومن الجفرة وهي من اولاد الضأن ماله اربعة اشهر وعن ابي يوسف روايتان والاصح من روايته كرواية عن ابي حنيفة من انه يجوز الصفار على وجه الطعام وفي الفسخ حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول الا حنفا أو جلا كفر بالطعام أو الصوم لا بالهدى ثم قال كاذكر المصنف (فلا يتصور التكفير بالهدى الا ان تبلغ قيمته جذعا عظيما من الضأن أو ثيما من غيره ثم قال وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يكفر بالهدى وان لم يبلغ ذلك ومنهم من جعل قول ابي يوسف كقول محمد انتهى) ولا يجوز الصفار كالجفرة بفتح جيم

وشفع اللهم لنا في الدارين
محمد وآل محمد واحسن
هو اقربنا محمد وآل محمد
وأخرجنا من كل سوء
أخرجت منه محمد وآل محمد
بحرمة محمد وآل محمد صلى
الله عليه وسلم (اللهم) لا ترد
الجميع لاجلي ولا لشؤم ذنوبي
بل ارحمني وتجاوز عني بركة
من حضره من اوليائك
وأحبائك (اللهم) لا تجعل
هذا آخر عهدى من هذا
الموقف العظيم وارزقنا
الرجوع اليه مرات كثيرة
بإعطائك العفو واجعلني فيه
مفلحا مرحوما مستجاب
الدعاء قاترا بالقبول والرضوان

وسكون فاه (والعتاق) بفتح عين مهملة (والجل) بفتح جيم مهملة (بفتح الجذع من اولاد الضأن فادونه (الأعلى وجه الطعام) على خلاف ما سبق (بأن يعطى كل فقير من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر ويجوز ان يتصدق بلحم الهدى على مسكين واحد أو مساكين) ويجوز الصدقة في الاكل كما عاهدنا ولا يختص بالحرم خلافا لغيرنا (ويسقط بالذبح فلو ضاع بعده لاشي عليه) لان المقصود هو الازالة (وان اختار الطعام للتكفير اشتراه بالقيمة) أي بقيمة الهدى (وأعطى كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من بر أو شعير) وكذا حكم الدقيق والسويق (ولا يجوز ان يطعم المسكين أقل من نصف صاع) كما هو الاصح في صدقة الفطر (الا أن يفضل) أي من الصبغة الواجبة (أو يكون الواجب أقل منه) أي من نصف الصاع (فيعطيه لمسكين واحد) لان ما لا يدرك كله لا يترك لبعده (وان أعطى أكثر من نصف صاع لفقير) أي واحد (فهو) أي الزائد (تطوع) وعليه ان يكمل بحسابه (وهذا بخلاف الشاة في الهدى) واذ فضل أقل منه (أي من نصف الصاع) ان شاء صام عنه يوما أو اطعمه مسكينا) أي من غير الذين اعطاهم سابقا (ويجوز الاباحة في جزاء الصيد) أي في صدقته بخلاف الحلق كإسائي (وان اختار الصيام بقوم الصيد) أي الصيد المقتول (طعاما بمصوم من كل نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أي مكان طعام مسكين (يوما وان كان الواجب دون طعام مسكين) أي أقل منه (بأن قتل عصفورا) وهو طائر مشهور (أو بر يوما فانما ان يطعم القدر الواجب) أي ولو كان أقل من نصف صاع (واما ان يصوم عنه) أي مع كونه أقل منه (يوما وله ان يختار الصوم مع القدرة على الهدى والطعام) خلافا لغيره (ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم في جزاء صيد واحد بأن بلغت قيمته هديا) أي متعددة (فذبح هديا أو اطعم من هدى وصام عن آخر) وعلى هذا ولو بلغت قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأدى بالآخر أي الكفارات شاء أو جمع بين الثلاث كما صرح به شارح الجمع

فصل في ما لا يخلو الصيد اما أن يكون ما كول اللحم كالفظي وحمار الوحش والجمام أو غيره) أي غير ما كول اللحم كسباع الطير والاسد والذئب ونحو ذلك (فان كان) أي الصيد (الاول) أي ما كولا فوجب قيمته بالقيمة ما بلغت هديين أو أكثر (وان كان) أي الصيد (الثاني) أي غير ما كول (فوجب قيمته أيضا غير انه لا يجوز دما) أي في ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلا لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخي انه لا يباغ دما بل ينقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته بالقيمة ما بلغت كافي ما كول اللحم (ولو كان القاتل) أي قاتل الصيد (قاترا فضله جزآن) أي عندنا (لا يجوز دمين) واما ان قتل محرمان فلي كل واحد منهما الجزاء لا يجوز به الدم

فصل في (ولو قتل) أي محرم (صيدا مملوكا مملعا) بفتح اللام المشددة (كالبازي والشاهين والصقر والحمام الذي يبيع من المواضع البعيدة وغير ذلك) أي ما ذكر (من الاصناف) أي انواع الطيور (التي تتخذ للترفة) أي للتمتع بحسن صوتها وصباحة صورتها (فعليه قيمتان قيمته معلما بالقيمة ما بلغت ماله كغيره فغير معل لحق الشرع ولا تعتبر زيادة القيمة بسبب التعليم لحق الشرع واما زيادتها لحسن في ذات الصيد فمعتبرة) أي في حق الشرع أيضا في رواية (كالحمام المطوقة) بفتح الواو المشددة (والمصوتة بتشديد الواو المكسورة) (والصيد الحسن المبيع) أي

والتجاوز والفقير والرزق
الحلال الواسع وبارك لي
في جميع أموري وما أرجع
اليه من أهلي ومالي
وأولادي (اللهم) صل على
محمد وعلي آل محمد
وأزواجه وذريته وبارك
وعلم (اللهم) علم لي ديني
ومن علي بطاعتك
ومرضاتك وترك ما لا
ينبغي (اللهم) ان العيشة
من مشايخك وأحاديثك
زلفتك فيها تقضي من
الحوائج لمن قصدك لا تترك
في قصده منها شيئا فكل
انسان فيها يدعي وكل خير
فيه من عندك يرجى
أنتك الضوا من القبح

الجامع بين حسن الصورة وملاحاة السيرة (وهل يقوم الصيد حيا أو مذبوحا لما في حق المالك فيقوم حيا وأما في حق الشرع فعبارة بعضهم تفهم أنه يقوم حيا وصرح في المحيط بأنه يقوم لمجا) قال السمرقندي في شرح النقاية إذا كانت قيمة الهدى حيا مساوية لقيمة الصيد حيا يجوز وإن انتقصت عنه قيمة لحم الهدى كما قال الناطقي ومن أبي حنيفة عليه قيمة ما تنقص بالذبح كما في المحيط وفي خزائن الأكل ولا عبرة في الحمام إلى تعالى السقاء في قيمتها لا تقوم على المحرم الأعلى اللحم أو قيمة الفراخ التي تؤكل انتهى فتأمل

فصل في جزاء اللبس والتغطية في أي المخطورين (والتطبيب والخلق وقلم الاغتار) أي على إطلاقها (إذا فعل شيئا من ذلك) أي بما ذكر من الأشياء المخطورة (على وجه الكمال) أي بما يوجب جنابة كاملة بأن لبس يوما أو طيب عضوا كاملا ونحو ذلك (فإن كان) أي فعله (بغير عذر فعليه الدم مينا) أي حتما مينا وجزا مينا (لا يجوز عنه غيره) أي بدلا أصلا (وإن كان) أي صدوره عنه (بعذر) أي معتبر شرعا (فهو غير بين الدم والطعام والصيام) أي تفصيل يأتى فيهما من الأحكام (ولو كان موسرا) أي غنيا (قادر على الدم أو الطعام فإن اختار الطعام) أي أعطاه أو أطعمه أو تليكه (فعليه أن يطم منه ستة مساكين) أي من مساكين الحرم وهو أفضل أو من غيرهم (كل مسكين نصف صاع من بر) كالفطرة (أو دققة أو صاعا من عر أو شعير) وسويقي كل ودققة بحسب أصله وفي الهداية الأولى أن يراعى في الدقيق والسويقي القدر والقيمة معناه أن يؤدى نصف صاع من دقيق البر مثلا يبلغ نصف صاع من بر واختلف في الزبيب فقال نصف صاع وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة هذا وقد ذكر في الكافي أن أداء القيمة أفضل وعليه الفتوى لانه ادفع لحاجة الفقير وقيل المنصوص عليه أفضل لانه أبعد من الخلاف فهو أحوط في العمل فلو وجب عليه أطعام ستة مساكين فأعطاهم ثوبا واحدا عنه فإن أصاب كل مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من رجا أو الاقلا (ويجوز فيه التملك) أي عليك المنصوص عليه بالأعطاء والتسليم بخلاف وكذا تملك قيمة المنصوص عليه عندنا لكن لا يجوز أداء المنصوص عليه بمضنه من بعض باعتبار القيمة سواء كان من جنسه أولا فلا تجزئ الحنطة عن الحنطة بالقيمة وكذا لا يجوز التمر عنها بالقيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة من صاع من حنطة وسط أو أدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي (والأباحة) أي ويجوز فيه الأباحة أيضا بالوضع والتفويض للفقير وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد وعن أبي حنيفة روايتان والأصح أنه مع الأول لكن هذا الخلاف في كفارة الخلق من الأذى وأما كفارة الصيد فيجوز الأطعام على وجه الأباحة بلا خلاف (وإن أراد أن يطم طعام الأباحة يصنع لهم طعاما) على مقدار ما يجب عليه (ويكفهم منه) بأن لا يكون هناك مانع وحاجز عنه (حتى يستوفوا الكائين) أي مرتين من الأكل (مشبعين غداء وعشاء) بدل من الكائين أو عطف بيان لهما إلا أنه يجوز كونهما محجور أو عشاء أو غداء من وعشاء من لكن الأول أولى فإن غداهم لا غير أو عشاءهم قط لا يجزئيه لكن إن غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز والمستحب أن يكون مأدوما وفي الهداية لابد من الإدام في خبر الشعير وفي المصنف غير البر لا يجوز الإدام وفي البدائع يستوى كون الطعام مأدوما وغير

العنبي وهامت المهايع من شعب المضيق أرزت لك وجوهها المصونة ومنك كانت المعونة صابرة على قبح العيباء ورد ليل التهام يرجوك ما لا خلف له من وعدك ولا منزل له من عظيم برك فيامنيلا من شاء نيله ويا مفيثا من شاء فضله ويا ملصكا في عظمته ارحم صوت حزين يخني ما سرت عنه من خلقك لنن مددت يدي داعيا طالبا كفيته ساهيا نعمتك تظاها هاهنا عند الفلاة وكيف آيس منها عند الرجفة لا يزال رجا فيك عند

مأدوم حتى لو غداهم وعشاءهم خبرا بلا إدام أجزاءه وكذا لو أطعم خبر الشعير أو سويقا أو عرا لآن ذلك قد يؤكل وحده ثم المعتبر هو الشبع التام لا المقدار الطعام حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبعوا أجزاءه وإن لم يبلغ ذلك صاعا أو نصف صاع ولو كان أحدهم شعبان قبل لا يجوز وإليه مال شمس الأئمة الحلواني والله سبحانه أعلم (وإن اختار الصيام فعليه صوم ثلاثة أيام) والأولى التوالى للسرعة إلى الكفارة والمسابقة إلى الطاعة والمخالفة للقوت بال فقر أو الموت (ويجوز) أي صومه (ولو متفرقا وإن لم يفعل شيئا منها) أي من الأفعال المحظورة المذكورة (على وجه الكمال) بأن لبس أقل من يوم أو تطيب قليلا ونحو ذلك (فعليه) أي على كل جنابة ناقصة (نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أي حتما (لا يجوز فيه الصوم إن كان) أي فعله ذلك (بغير عذر) أي شرعي (وإن كان) أي صدوره عنه (بعذر فهو غير بين الصدقة) أي المذكورة (وصوم يوم) أي ولا يجب عليه هدى فإن أهدي فيجوز بالأولى إذا قسمه على ستة مساكين وأصاب كل منهم من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره فصل في أحكام الدماء وشرائط جوازها (اعلم أنه حيثما أطلق الدم) أي في عبارات القوم من أصحاب المناسك (فالراد الشاة وهي تجزئ في كل موضع) أي من مواضع الجنائيات (الأي موضعين الأول إذا جامع الحاج بعد الوقوف بعرفة) أي في زمانه إلى أن يحلق في أوامه (فإنه يجب عليه بدنة) وهي بعير أو بقرة (والثاني إذا طاف طواف الزيارة جنبا أو حائضا أو نساء فيجب فيه أيضا بدنة ولا تألت لهما في الحج) وفيه نظر إذ تقدم أنه إذا مات بعد الوقوف وأوصى بإتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجازجهه وكذا عند محمد يجب في النعامة بدنة كسابق ثم قوله في الحج باعتبار مفهومه المعتبر في الرواية احتراز عن العمرة حيث لا يجب البدنة بالجماع قبل أداء ركعتي من طواف العمرة ولا أداء طوافها بالأوصاف الثلاثة وهذا كله أحكام الدماء (أما شرائط جواز الدماء) فخمسة عشر شرطا (فالأول منها) أي من الشرائط (أن يكون الهدى تيا) وهو من الأبل ما طعن في السادسة ومن البقر ما دخل في الثالثة ومن الشياه ما دخل في الثانية (فأفوقه) أي جائز بالأولى (أو جذعا من الضأن) وهو ما أتى عليه أكثر السنة على ما المجمع وقيل الجذع ماله ستة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية (وهذا كله إذا كان عظيما) أي في الأشخاص وتفسيره أنه لو خلط بالثني اشتبه على الناظر أنه منها وأما إذا كان صغيرا الجسم فلا يجوز له إلا أن يتم سنة كاملة وطعن في الثانية كافي المعز (والثاني أن يكون) أي الهدى (سالم من العيوب) أي المعتبرة في الأضحية فلا يجوز مقطوع الأذن كلها أو أكثرها ولا التي في أصل الخلقة لا إذن لها ونقل ابن جماعة عن أصحابنا أنه لا تجزئ التي خلقت لها الأذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي وكذا لا يجوز مقطوعة الذنب والأنف والألية كلها أو أكثرها ولا التي ليس ضرعها ولا الذاهبة ضوا أحدى عينيها ولا العجفاء التي لا خ لها ولا العرجاء التي يمنع عرجها من مشيها ولا المريضة التي لا تعلف ولا التي لا سنان لها إذا كانت تعلف على الأصح ولا التي لا تستطيع أن ترضع فصيلها ولا الجلالة ويجوز التي شقت أذنهما طولا أو من قبل وجهها وهي متدلية أو من خلفها أو كان على أذنهما كذا الجرباء إذا كانت سمينة وكذا الخولا وكذا الجماء التي لا قرن لها وكذا الخصى والمجنونة ويجوز الحامل مع الكراهة هذا

ما اقترفت من آثامك وإن كنت لأصل اليك الألبك فأحالت الصلاح في الولد والامن في البلد وما نفي من الحسد والدر الكبد (اللهم) لك على حقوق فتصدق بها على وخلقك على تبسات قتلها على (اللهم) إن استغفاري أياك مع كثرة ذنوبي لذوم وإن ترك الاستغفار مع معرفتي بعمي مغفرتك ليعجز (اللهم) كم تحسب إلى بنعمتك وأنت غني عني وكم أنقص اليك بعصيتك وأنا في قبضة قدرتك متعثر في كل لحظة إلى رحمتك يافن إذا وعد وفي وإذا وعد عني (اللهم) أرض عني فإن لم ترض عني فاعف عني فقد يصفوا المولى وهو غير راض

وقال ابن جاعة مذهب الاربعية ان يحزى الشراء وهي التي شقت أذنبا والحرقاء وهي التي خرفت أذنبا والحرقاء وهي المسخوطة الاذن من كى أو غيره (والثالث ذبحه في الحرم) بالاتفاق سواء وجب شكرا أو جبر اسوى الهدى الذي عطب في الطريق كما يبيأنى بيانه (والرابع تأخير من الجنابة فلو ذبح ثم جنى لم يحزه) كما حقق في كفارة اليمين قبل الخت خلافا للشافعي (والخامس ان يكون من النحر) المذكورة من الشاة والبقر والبقرة فلا يحوز نحو الدجاجة خلافا لما يتوهمه العامة (والسادس الذبح فلو تصدق به قبل ان يعطى أو كله بذبحه وأكله جاز) (والسابع التصديق به على فقير فلو اعطاه) أى المتصدق لم يهديه (لتنى لم يحز) بخلاف الفقير فإنه اذا اخذته ووجهه لغنى أو باضه اياه جاز لما في حديث بريدة فلو تصدق احد على فقير ما عاود ما عاود اذا الفقير ان يعلم غيره ما اخذته سواء كان ذلك الفقير هو المعطى أو ابنه أو غنيا آخر يحوز على سبيل التملك تبدل الملك فتبدل الملك كتبدل العين ولا يحوز على سبيل الاباحة لعدم تبدل الملك لأنه يأكله على ملك الفقير فلا يحوز ثم الغنى من له ما تادهم فاضلا من مسكنه وما لا بد منه ومن دينه وان كان له أقل منه فهو فقير حل له اخذ الصدقة فلا يحوز اطعام الغنى تملكيا واباحة واما ابن السبيل المنقطع عن ماله وكذا ما كان له وعليه دين يطالب من جهة العباد يحوز اطعامه تملكيا واباحة (والثامن عدم الاستهلاك فلو استهلكه بنفسه بعد الذبح بأن باعه ونحو ذلك) بأن وجهه لغنى أو انلفه أو ضيعه (لم يحز وعليه قيمته) أى ضمان قيمته للفقراء فيتصدق بها عليهم بأن يصحان مما يجب التصديق به بخلاف ما اذا كان مما لا يجب عليه التصديق به فإنه لا يضمن شيئا كايته بقوله (الا فى هدى القران والتمتع) أى التمتع (والتطوع فإنه لا يجب) أى على مستهلكه (فيها شئ) أى من الضمان لا بد له ولا قيمته (ولو هلك) أى المذبح (بعد الذبح بغير اختياره بأن سرق سقط) أى الضمان (ولا شئ عليه) أى في النوعين السابقين اما اذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره بلزمه غيره في النوعين ولا يحوز تصديق القيمة فياوجب شكرا أو جبرا اذا هلك قبل الذبح ولو باع لحمه جاز به في النوعين الا في الجوز له اكله ويجب التصديق به فعليه التصديق بثمنه على ما في البدائع قال ابن الهمام وليس له بيع شئ من لحوم الهدايا فان باع شيئا أو اعطى الجزا راجعه منه فعليه ان يتصدق بقيمته وقال الطرابلسي ولا يعطى اجرة الجزا منها فان اعطى صار الكل لحالائه اذا شرط اعطائه منه بيق شره كاله فيها فلا يحوز الكل لتصدده اللحم وان اعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منها عليه من غير الاجرة جاز ان كان اهلا للتصدق عليه (والتاسع عدم اشتراك من يريده لغير القربة فيما يتصور الاشتراك كالبدنة) من الابل او البقرة بخلاف الشاة ولو اجتمع على جاعة ما يوجب انواما من الصدقة الا اذا كان على وجه القيمة وينوب كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من حنطة أو صاع من غير ها (فلو اشترى تسعة في بدنة) اجاز عند الاثمة الاربعية بشرط قصد القربة من جميع التسعة (فان كانوا) أى الشركاء السبعة (كلهم يريدون القربة) أى التقرب في الجملة ولو كان اختلاف بينهم من جهة نوع القربة (جاز وان كان احدهم يريد اللحم) أى لنفسه او لغيره (لم يسقط عن احدهم) أى ما يجب عليهم وكذا اذا كان احد الشركاء ليس من اهل القربة كالنكافر ثم اعلم ان لكل من وجب عليه دم من المناسك جاز ان يشاركه في تفرق وجوب الدماء

(عليهم)

عليهم وان اختلف اجناسها من دم قران وتتمتع واحصار وجزاء صيد ونحو ذلك واتحاد الجنس افضل وان اشترى جزورا أو بقرة تسعة مثلاثم اشترك فيها تسعة معه بعدما وجبها لنفسه خاصة لا يحوز لأنه لما وجبها صار الكل واجبا عليه وليس له ان يبيع مما وجبها هديا فان فعل فعليه ان يتصدق بثمنه لكن ان نوى عند الشراء ان يشترك فيها تسعة فقرأ جزائه والافضل ان يكون ابتداء الشراء منهم او من احدهم بأمر باقهم وأى الشركاء نحره في مكانه وزمانه اجزا السكك ثم يقسم اللحم بالوزن فلو اقتسما جزا فم يخر الا اذا كان مع شئ من الاكارع والجلد اعتبارا بالبيع على ما في شرح الجمع (والعاشران يكون الذبح) أى وقوعه (يوم النحر) المراد به جنسه (أو بعده) أى مضى يوم النحر (في هدى التمتع والقران) اعلم انه لا يختص ذبح هدى بأيام النحر الا هدى التمتع والقران بالاجماع فلا يسقط لو ذبح قبلها خلافا لما بعد هادى القدورى الى ان هدى التطوع يختص بأيام النحر ايضا والجمهور على خلافه وهو الصحيح فيحوز ذبحه قبل يوم النحر كما صرح به في الاصل الا ان ذبحه في يوم النحر افضل اجامعا واما هدى الاحصار فلا يختص بأيام النحر عند ابى حنيفة خلافا لهما على ما في عامة الكتب ووقع في الفتح ان ابى يوسف مع ابى حنيفة ولعله منه روايتان (والحادى عشر النية) أى بأن يقصد به من الكفارة وان تكون النية مقارنة لفعل التكفير فان لم تقارن الفعل او تأخرت عنه لم يحز (والثاني عشر ان يتصدق به على من يحوز التصديق عليه) أى من الفقراء والمساكين ولو من مساكين غير الحرم اذا كانوا من المصارف (فلا يحوز) أى تصدقه (لو تصدق به على امله) أى من ابيه وجدته واهله وجدته ولو علوا (أو فرعه) أى من ابنه وبنته واولادهما وان سفلوا فلا يحوز اطعامهم تملكيا واباحة فلو اطعم اخاه أو اخته جاز اذا كانا فقيرين ولو اطعم ولده أو غنيا على ظن انه اجنبى او فقير ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز عند ابى حنيفة ومحمد بن عيسى يوسف لا يحوز (او ملوكه) أى من قن او مدبر ونحوه الامكا به (او هاشمى) على الاصح وقيل يحوز في زماننا قال الطحاوى وبه تأخذ (أو زوجته) أى امرأته المتصدق (أو زوجها) أى زوج التصدقة (ويحوز) أى تصدقه (على الذمى) أى اذا كان فقيرا من جميع الكفارات عندهما وقال ابو يوسف لا يحوز الا التذمر والتطوع ودم التمتع (والمسلم احب) وكل من هو اتقى افضل (ولا يحوز لحربي ولو مستأمننا والثالث عشر ان يكون الذبح من المسلم أو الكتابى) والظاهر انه يكون مقبدا بأن لا يكون مشركا لله بعيسى أو هزير وقد سمى الله خاصة (والرابع عشر التسجعة) ولو كان الذابح شافعي المذهب وتركه عدلا يحوز (والخامس عشر الملك) أى الملك السابق على الذبح فلو ذبح شاة لغيره فأجاز له أو ضمنه فذلكه حيث لا يحوز (ولا يشترط في التصديق به) أى بلحمه (عدد المساكين) كما اشتهر عند العامة من اعتبار عدد السبعة (فلو تصدق به على فقير واحد جاز) ولو بدفعة واحدة وهل يشترط عدد المساكين صورة في الاطعام تملكيا واباحة قال أصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع طعام ستة مساكين وهو ثلاثة أصع الى مسكين واحد في شاة أيام كل يوم نصف صاع أو غدي مسكينا واحدا وحشاء شاة أيام اجزاء عندنا اما لو دفع طعام ستة مساكين الى مسكين واحد في يوم دفعة واحدة أو دفعت فلارواية فيه واختلف مشايخنا فقال بعضهم يحوز وقال طائفتهم لا يحوز الا من واحد وعليه الفتوى (ولا قراء الحرم) أى ولا يشترط ان يعطى قراء الحرم

المهلة وادلك ينال الى جنتك طريقا سهلة (اللهم) اجعلنا من آمن بك فهديته وتوكل عليك فكفيسه وسألت فأعطيته وتضرع اليك فرجته نصا لك موجبات رحمتك وهزائم مغفرتك والغنمة من كل بر والسلامة من كل اثم والقوز بالجنة والنجاة من النار (اللهم) يا عالم الخفيات يا سامع الاصوات يا باهت الاموات يا مجيب الدعوات يا قاضى الحاجات يا خالق الارض والسموات أنت الله الذى لا اله الا أنت الواحد

(اللهم) انى اعوذ بك من الفقر الا اليك واعوذ بك من الغنى الا بك اجعلنا من يتصدق بنو فبئك وآتينا على ملة الاسلام واحترنا في زمرة سيد الانام عليه افضل الصلاة والسلام برحمتك يا ارحم الراحمين (اللهم) بنورك اهتدينا وبفضلك استقمنا وفي كنفك اصبحنا وامنينا أنت الاول فلا شئ بعدك نعوذ بك من القلس والكسل ومن عذاب القبر ومن فتنة الغنى والفقر (اللهم) نبهنا لذكرك في أوقات الغفلات واسمنا في طاعتك في أيام

(ولا الحرم) أي ولو أن يتصدق به في أرض الحرم (فلو تصدق به على غيرهم) أي غير فقراء الحرم (أو أخرجه) أي لجمه (من الحرم بعد الذبح) أي بعد ذبحه في الحرم (تصدق به) أي في خارج الحرم سواء على فقراء الحرم أو غيرهم (جاء وقراء الحرم أفضل) أي مطلقا (الأن يكون غيرهم أحوج) أي أكثر حاجة وأظهر فاقة منهم (ولا يجوز من الدم) أي بدلا عنه (إداء القيمة) أي صرف قيمته ولو حيا (الأذا كل أو تلف ما لا يجوز) أي له (الاكل منه فعلية قيمته) أي حينئذ (يتصدق بها) أي على الفقراء ثم اعلم أن الأضحية واجبة على كل مسلم حر مقيم مواسر ويستوى فيه المقيم بالمصارع والقرى والبادي فلا تجب على المسافرين ولا على الحاج إذا كان محرما وإن كان من أهل مكة كذا في الخزائن ولعل وجهه أنه يجب على الحاج دم قران أو تمعة ويستحب لهم دم أفراد فيسقط عنهم دم الأضحية تخفيفا عليهم كما سقط عنهم صلاة العيد أجماعا وكذا صلاة الجمعة عن بعضهم قال السجاري في منسكه ولا تجب الأضحية على المسافر والحاج لأن فيه الحاق المشقة بالمشقة وتجب على أهل مكة لعدم المشقة فيهم ولعله أراد بأهل مكة من لم يخرج منهم ولا يبعدها إذا أراد عومهم فقد قال الحدادي وأما أهل مكة فحبب عليهم وإن كانوا حوا كذا في الكرخي وذكروا في الحنابلة أنها لا تجب على الحاج إذا كان محرما وإن كان من أهل مكة والله سبحانه أعلم

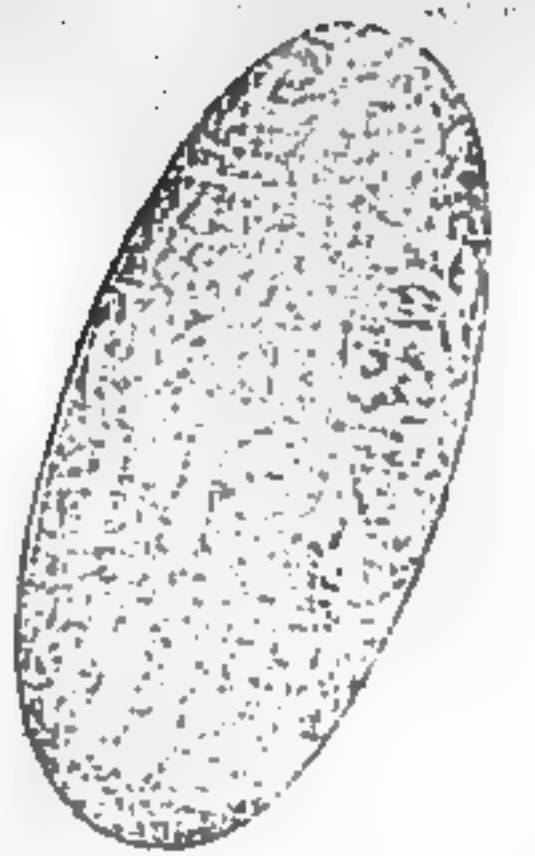
فصل في أحكام الصدقة وهي التي في الجناية الناقصة وهي تارة مقدرة كاستحيى مقبلة وأخرى مطلقة ولذا قال (حيث أطلق الصدقة فالمراد نصف صاع من بر أو صاع من غيره) كالتمر والشعير إلا في جزاء اللبس (أي ليس ما لا يجوز له لبسه وفي معناه التغطية) والطيب والحلق (أي الرأس وغيره من أعضاء البدن وفي معناه القص وسائر إزالة الشعر) والقلم (أي تقليم الاظفار فإنه حينئذ إذا فعل شيئا منها) أي من المظهورات المذكورات (كلا) أي على وجه كمال بأن لبس يوما أو طيب عضوا كاملا ونحو ذلك (بمذر) أي بخلاف ما إذا كان بغير مذر فإنه يفتن فيه الدم (فالمراد فيه) أي في هذا النوع أي من الجناية بعذر (من الصدقة ثلاثة أصوع من بر أو ستة أصوع من غيره) أي مع تحريمه أيضا بين الهدى وصيام ثلاثة أيام (والا) عطف على الاستثناء السابق (في قتل الجراد) أي وإن كثرت (والقمل) أي إذا لم يزد على عدد الثلاث (وسقوط شعرات) أي قليلة بسبب قطعه أو حلقه لا بمجرد السقوط (واللبس) أي والافي اللبس إذا كان (أقل من ساعة فيها) أي في الصور المذكورة ونحوها (يطعم شيئا) أي من الصدقة (ولو يسيرا) أي ولو كانت قليلة لحديث تمره خير من جرادة وهذا الذي ذكره أحكام الصدقة (وأما شرائط جوازها) فتسعة وكان حقه أن يقول سابقا فصل في أحكام الصدقة وشرائط جوازها ثم يقول وأما شرائط جوازها (فالاول القدر) أي المقدار الكامل من أنواع الطعومات (وهو أن يكون نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو شعير) اتفاقا (أو زبيب) أي على الأصح لما فيه من خلاف سبق (فلا يجوز أقل منه) أي من القدر المذكور من أحد النوعين (وأن زاد فهو تطوع) أي يثاب عليه (ويعتبر الصاع وزنا) أي من جهة وزنه (وهو) أي الصاع (أن يسمع ثمانية أرطال) ومعرفة الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع بحله الكتب المبسوطة وقدينه صدر الشريعة في شرح الوفاة وقد ختته فوجدته نصف

صاع تقريبا من الحب المصري إذا لم يكن مغريلا قدر كيل مكى وربع من الكيل المتعارف في زماننا ومن القمى النظيف مقدار كيل واحد منه ثم اعلم أن الطحاوي قال الصاع ثمانية أرطال مما يستوى كيله ووزنه ومعناه أن العدس والماش والزبيب يستوى كيله ووزنه وما سوى هذه الأشياء يكون الوزن فيها أكثر من الكيل كالشعير فتارة يكون الكيل أكثر كالمخ كقدر الكيل بما لا يختلف ككيله ووزنه فإذا كان الكيل يسع ثمانية أرطال من العدس والماش فهو الصاع الذي يكال به الشعير والتمر (الثاني الجنس) أي الجنس الخاص الشامل لأنواع من الطعومات (وهو البر ودقيقه وسويقه والشعير ودقيقه وسويقه والتمر والزبيب فهذه أربعة أنواع لا خمس لها) أي من الأنواع (التي يجوز أداؤها من حيث القدر وأما غيرها من أنواع الحبوب) فتحكمه كأعداد الطعومات من الامتعة (فلا يجوز) أي أداؤه (إلا باعتبار القيمة كالارز) بضمتين فتشديد زاي (والذرة) بتخفيف الزاء (والماش والعدس والحب) يضم تشديد ميم مضمومة (وغير ذلك) من الحبوب الطعومات كالساقلا ونحوه (وكذا الاقط) بفتح فكسر (فلا يجوز) أي وجه القيمة وكذا الخبر ولو من بر يعتبر فيه القيمة) أي قيمة نصف صاع منه (فلا يجوز) أي دفع عين الخبر (وزنا) أي مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح وقيل إذا أدى منون من خبر الحنطة يجوز (ولا يجوز إداؤه المنصوص عليه بعضه) بالجره على البدل عما قبله (من بعض) أي بعض آخر من المنصوص عليه سواء كان من جنسه (الاولى من نوعه) فإن الجنس هو المنصوص عليه (أولا) بأن يكون من نوعه الآخر (فلو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط) أي فيما إذا كان الواجب عليه صاعا وهذا مثال اختلاف قدر التجانسين (أو نصف صاع) أي إداؤه (من تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر) بأن تبلغ قيمته صاعا مثلا (لم يجز) وهذا مثال اختلاف النوعين (ويجوز ذلك) أي الاختلاف (في خلاف الجنس) أي المنصوص عليه بأنواعه إذا أعطى (باعتبار القيمة) أي لا باعتبار الوزن (فلو أدى ثلاثة أماء من الذرة) أي ونحوها من الرز والعدس (تبلغ قيمته منونين من الحنطة جاز) لكن لا مطلقا بل إذا أراد أن يجعل الذرة بدلا عن الحنطة أما إذا أراد أن يجعل الحنطة بدلا عن الذرة) بأن يعطى أقل من منونين الحنطة يبلغ قيمتهما من الذرة ما يبلغ قيمة نصف صاع من الحنطة (فلا يجوز والاولى أن يراعى في الدقيق والسويق القدر والقيمة) أي احتياطا على ما صرح به صاحب الهداية (وهو) أي ومعناه (أن يؤدي من دقيق البر نصف صاع تبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن أبي يوسف أداء نصف صاع من دقيق اولى من البر (ويجوز إداؤه القيمة في الكل دراهم أو دنانير أو فلو ساووه وضأوا ماشاء) أي من الامتعة (والدقيق اولى من البر) وفيه ما تقدم ومن أبي بكر الأعمش تفضيل الحنطة (والدراهم اولى من الدقيق والبر) في الكافي أن إداؤه القيمة أفضل وعليه الفتوى لأنه ادفع لحاجة الفقير (وقيل المنصوص اولى) لأنه أبعد من الخلاف وهو المسحب وطريق الاكل (الثالث أن لا يعطى الفقير أقل من نصف صاع من بر) كما هو الأصح فيما نصوا عليه من صدقة الفطر (فلو تصدق به) أي بالأقل منه (على فقيرين أو أكثر) بالاولى (لم يجز إلا أن يكون الواجب أقل منه) أي من نصف صاع من بر فإنه يجوز أن يدفع لفقير واحد فهو استثناء من الحكم السابق لأن الفرع اللاحق (ولو أعطاه) أي

قوله والحب يضم الخ في الصباح بكسر الحاء وتشديد الميم مكسورة ومفتوحة اه مختصرا

من دماك وأعطفك على من سألك لك الخلق والامر ان أظعنك فبفضلك وإن عصيناك فبعلك لا مهدي إلا من هديت ولا ضال إلا من أضلت ولا غني إلا من أغنيت ولا فقير إلا من أفقرت ولا معصوم إلا من عصمت ولا مستور إلا من سترت نسألك أن تهب لنا جزيل عطائك والسعادة بلقائك والمزيد من نعمك والآثك وأن تجعل لنا نورا في حياتنا ونورا في قبرنا ونورا في حشرنا ونورا تتوصل به اليك

الذي لا يخلو والطم الذي لا يجل لا راد لأمره ولا يعقب حكمك رب كل شيء وبالك كل شيء ومقدر كل شيء أسألك اللهم أن ترزقني علما نافعا ورزقا واسعا وقلبا خاشعا ولسانا ذا كرا وعبدا ذا كيا وإيمانا خالصا وهب لنا إجابة الخالصين وخشوع الخبتين وأعمال الصالحين ويقين الصادقين وسعادة المتقين ودرجات القادرين يا أفضل من قصدوا كرم من سئل وأحلم من عصى ما أحلك على من عصاك وأقربك إلى



الفقر الواحد (أكثر منه) أي من نصف الصاع (فهو) أي الزائد منه (تطوع له) أي لا يحسب من صدقته الواجبة عليه (الرابع أهلية المحل المصروف إليه للصدقة) أي المذكورة وغيرها (وهو أن لا يكون غنيا) أي شريفاً (وهو من له ما ثار درهم) أو عشرون مثقال ذهب أو نصاب آخر من النصب (فاضلاً عن مسكنه) الذي يحتاج إلى سكنه هو أو من يكون في مؤنته (وكسوته وأثاثه) أي متاع بيته من فرش وأدوة من نحاس وغيره (وفرسه) أي المحتاج لركوبه (وخادمه) أي الذي لا يستغنى عنه (ولا يشترط فيه تحويل الحول ولا النماء) أي إمكانه لقلّة زمانه (بخلاف الزكاة) حيث يشترط فيه حولان الحول لا مكان الثوب باعتبار اختلاف الفصول (ويجوز الطعام ابن السبيل) وكذا إعطاؤه والمراد به المسافر (المنقطع عن ماله) ويستوى فيه منقطع الفزاة والجحاج وغيرهم في جواز إعطائهم ولو اختلف الحكم في كثرة الثواب بالنسبة إلى بعضهم لاختلاف حالهم (ولا يملوك) أي ولا يملوك غني رجوع ماله إليه في ماله لأن العبد وما في يده لمولاه (ولا مملوكه) أي الولد الصغير لغني بخلاف ولده الكبير إذا كان فقيراً (ولا هاشمياً ولا يملوكه ولا مولاه) أي معنوه وقيل يجوز دفعه إليهم في زماننا وبه أخذ الطحاوي (ولا حرياً ولو مستأمناً) أي ممن دخل دار الإسلام بأمن (ويجوز لأهل الذمة) على خلاف في بعض الكفارات كما تقدم (وأن لا يكون) أي الآخذ (أصل المكفر) أي بالمتصدق أو أمه أو أحداً من أجداده وجداته (ولا فرعه) من أبنائه وبناته وأولادهما (ولا زوجته ولا زوجها) وكان حقه أن يقول ولا يملوكه (ويجوز للأخ والأخت) وكذا سائر الأقارب ولو من ذى الرحم المحرم الذين يجب عليه نفقتهم كأم والعم والخال والخالة (ولو أطم) أي أحداً (على ظن أنه أهل) للطعام أو الإعطاء بأن أعطى ولده على ظن أنه أجنبي أو غنياً على ظن أنه فقير (فظهر خلافه جاز) على الصحيح (الافق يملوكه) أي فيما إذا ثبت أن الذي أعطاه مملوكه فإنه لا يجوز (الخامس التأخير عن الجنابة) فإن سبب الكفارة فعل المحذور ولو قدمها على الجنابة لا يجوز كالوقوف كفارة اليمين على الخبز فإنه لا يجوز عندنا خلافاً لما في من وافقه (السادس أن يكون الفقير ممن يستوفي الطعام) أي ممن يقدر على استيفاء أكلتين مشبعتين في الجملة (وهذا) الشرط (في طعام الإباحة خاصة) لافي التملك إذ يجوز تملك الصغير بشرطه (فلو كان فيهم) أي في أجيالهم الفقراء والمساكين (نظم) أي صغيراً كل وشرب إلا أن أكله يسير لا يبلغ مبلغ الغ كبير (لا يجوز ولو كان مرافقاً جاز) لأن ما قرب الشيء يعطى حكمه ولأنه قد بدأ كل مالياً كله بالغ (السابع وهو أيضاً مختص بطعام الإباحة) وهو ظاهر من قوله (أن يطعمهم في وقتين) أي مختلفتين (غداً وعشاءً وسحوراً وعشاءً) بأن يطعم في وقتين متعديين بأن يكونا (غداً من أو عشائين) وكذا سحورين (والأول أولى) بناء على أن المتبادر من لفظ الطعام هو الاستغناء التام عن الطعام وتقله عليه الصلاة والسلام أغنوه من السؤال (وإن اقتصر) أي في أطعمهم (على وقت) واحد بأن غداً فقط أو عشاءً لا غير (لم يجز) أي ولو كانوا كثيرين (الثامن أن يكون الطعام) أي الحاضر (مشبعاً) بكسر الباء أي قدر ما يمكن إشباعهم (في الوقتين جميعاً) أي في كل منهما بأنفرادهما (ولو كان فيهم شعبان) اختلف المشايخ فيه (قبل لا يجوز) وأليه مال شمس الأئمة الحلواني وقبل يجوز والأول أصح (والمعتبر هو الشيع) على ما في الذخيرة

(ولو)

ولو قدم طعاماً قليلاً (لا قدر الطعام فلو قدم اليهم طعاماً قليلاً لا يبلغ قدر الواجب وشبهه وامنه جاز) حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبهوا أجزاءه وان لم يبلغ ذلك صاعاً أو نصف صاع (ولا يشترط الإدام في خبر البر) والمستحب أن يكون مأدوماً (واختلف في غيره) أي في غير البر في المصنف غير البر لا يجوز الإدام وفي الهداية لا بد من الإدام في خبر الشيعر وفي البدائع سواء كان الطعام مأدوماً أو غير مأدوم حتى لو غداهم وعشاءهم خبراً بالإدام أجزاء وكذلك لو أطم خبر الشيعر أو صوباً أو غيراً لأن ذلك قد يؤكل وحده انتهى كلامه (ولو جع بين طعام التملك والإباحة) حقه أن يقول بين التملك والإباحة أو بين الإعطاء والإطعام (بأن غداهم وأعطاهم قيمة العشاء) وكذا أن عشاءهم وأعطاهم قيمة الغداء أو السحور (أو نصف المنصوص) أي ربع صاع من بر أو نصف صاع من تمر (جاز) بلا خلاف (وكذلك أن أعطى كل مسكين نصف صاع من شعير أو تمر ومد من بر جاز) على ما ذكره في الأصل وفي البقال إذا غداهم وأعطاهم مدافيه وابتان والله أعلم (التاسع النية المقارنة) بكسر الراء أي المتصلة (لفعل التكفير فإن لم تقارنه) أي الفعل بأن تقدمت عليه وتأخرت عنه (لم يجز) وهذا آخر الشروط الوجودية (ولا يشترط عدد المساكين) أي في الإطعام من جهة التملك والإباحة (صورة) أي بل يعتبر عددهم معني (فلو دفع طعام ستة مساكين مثلاً وهو ثلاثة أصع مثلاً) أي وكذا حكمه في الأقل أو الأكثر (إلى مسكين واحد في ستة أيام) أي مثلاً (كل يوم نصف صاع) من بر أو صاعاً من غيره (أو غدي مسكيناً واحداً وعشاءً) أي واحداً كلاهما (ستة أيام أجزاء) أي بلا خلاف عندنا (أما لو دفعه) أي طعام جمع من المساكين (إليه في يوم واحد) أي إلى مسكين واحد (دفعه أو دفعات) أي في يوم واحد (فلا يجوز إلا من واحد) أي بدلاً من طعام واحد أو من مسكين واحد عند عامة المشايخ وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولا رواية فيه عن أئمتنا وأما لو أطعمه طعام إباحة فلا يجوز بلا خلاف

فصل كل صدقة تجب في الطواف أي بعد أداء ركعتين من أربعة أشواط (فهو لكل شوط نصف صاع) وبترك الثلاثة جميعها يجب دم وكذا بترك شوط من السعي صدقة كما يجب بترك كل أشواط دم (أو في الرمي فلكل حصاة صدقة) وفي ترك كل دم (أو في قلم الأظفار) إذا كان أقل من خمس (فلكل ظفر) أي صدقة (أو في الصيد) أي في نقصائه أو في صيده الحرام إذا لم يكن تبلغ قيمته هدياً (ونبات الحرم فلي قدر القيمة) أي تجب الصدقة ثم أعلم أنه إذا وجب الدم بشيء من اليباس والطيب والخلق والقلم حتماً بأن لم يكن من عذر وكان جنابته كسلاً فلا يجوز عنه غيره وإن وجب على التخيير بأن صدر عنه شيء منها معذوراً فإن اختار الدم اختص بالحرم فلو ذبحه في غير الحرم لا يجزئه من الذبح لكن أن تصدق بطعمه ودفع إلى ستة مساكين كل مسكين قدر قيمة نصف صاع يجزئه على ما صرح به في شرح الطحاوي

فصل في أحكام الصيام في باب الأحكام أي كفارته (وله شرائط) أي خمسة (الأول النية) أي نية الكفارة فلا تبدأ بدون النية (الثاني تبييت النية وهو أن ينوي) أي يقصد الصوم بقلبه (من الليل) أي بعضه من أولها وآخره (فلو نواه نهاراً) بأن أصبح ولم ينو من الليل ثم نوى نهاراً ولو قيل الزوال أو نوى قبل غروب الشمس (لم يجز) أي لا يصح صومه عن الكفارة

وحسن في جميع الأحوال
أعمالنا (اللهم) اغفر لنا
ولا تأتينا كرباً ولا صغاراً
واغفر لنا صغائرنا وصغائرنا
والمسلمين والمسلمات فآل
جواد بالخيرات يا من لا تراه
العيون ولا تخالطه الظنون
ولا تنصفه الواصفون ولا
يحيط بأمره المتفكرون
يا منة الفرق يا منجي الهالكين
يا شاهد كل نجوى يا منتهى
كل شكوى يا حسن العطاء
يا قديم الإحسان يا دائم
المعروف يا من لا غنى لشيء
عنه ولا بد لكل شيء منه
يا من رزق

بالاجماع وهذا حكم ثابت في جميع الكفارات كاليمين وجزاء الصيد والقران والتمتع والخلق وغيرها (الثالث تعين النية وهو أن ينوي الصوم من الكفارة) أي المخصوصة (فلا تأدى بخلق النية ولا بنية النقل ولا بنية واجب آخر) كالنذر وكفارة اليمين ونحوهما (الرابع أن ينوي الصوم والمضاف اليه بأن يقول صوم المتعة) أي مثلا (أو جزاء الخلق) أي مثلا (أو غيرها) أي من أنواع الكفارات (ولو لم يصفه) بأن اقتصر على نية الصوم من غير أن يصفه أو أضافه إلى شيء آخر (لم يجز) أي في جميع الكفارات لقوت شرط التعيين بهذا الشرط مندرج فيما قبله فأحدهما مكر مستغنى عنه (الخامس أن يصوم في غير الأيام المنهية أو رمضان) أما كون صومه في غير رمضان فالشرط ظاهر لأن صومه ينصرف حينئذ إلى فرضه إلا في بعض الصور ففي الفصول العمادية إذا نوى المريض أو المسافر في رمضان عن واجب آخر كان صومه عما نوى عند أبي حنيفة وهكذا ذكر في الهداية وقال في السكافي عند أبي حنيفة إذا صام المسافر نية واجب آخر يقع منه أو المريض فالصحيح أن صومه يقع من رمضان وأما في الأيام المنهية فيها فيصوم الصوم فيها لكن كونه شرطاً أن لا يقع صومه فيها فمحل بحث لأنه لا ينعقد الصوم فيها كالنذر صوم يوم منها فإنه يجب أن لا يصوم فيها فلو صام صح قال المصنف في الكبير ومن اختار الصوم أو وجب عليه الصيام في أي جزء كان صام في أي موضع شاء وأي زمان شاء قال في البحر يوم النحر أو غيره قال وهذا مخالف لما قالوا أنه لا يجوز صوم هذا الأيام المنهية مطلقاً قلت لا مخالفة ولا منافاة فإن كلامهم محمول على الحرمة مع الصحة وما في البحر على الصحة مع الحرمة وكذا على هذا يحمل ما نقل من الطحاوي في شرح الآثار ليس لاحد صومها في متعة ولا قران ولا احصار ولا غير ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أيضاً انتهى وقوله ولا من التطوع صريح في المدي الذي أصبح صوم التطوع فيها بخلاف مع الحرمة اجساماً أغرب المصنف في تفريعه حيث قال ثبت أنه لا يجوز صوم يوم النحر وأيام التشريق عن كفارة الصيد وغيره من كفارات الحج فقوله في البحر يوم النحر غير مأخوذ قلت لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الجواز لكونه حراماً عدم صحته لأنه ليس شرطاً وأما قول الكرماني ويصوم سبعة أيام بعد أيام النحر قال السروي هو وهو انتهى يعني صومه بعد أيام التشريق أقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق أيام النحر تغليبا بحيث تشمل أيام التشريق كعكسه فزاده أن يصوم السبعة بعد الأيام المنهية للاتباع في الحرمة ولا دلالة فيه على أن كون الصيام في غيرهما من شروط الصحة (ولا يشترط في شيء منها) أي من الكفارات (التابع) أي تابع الصيام فإن شاء فرقه وإن شاء تابعه وهو الأفضل بناء على استحباب المسارعة إلى الطاعة لكن يجب عندنا التابع في صوم كفارة اليمين لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه بعد قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات خلافاً لشافعي رحمه الله حيث ما اعتبر القراءة الشاذة (ولا الجرم) أي كون صومه فيه فيجوز صومه في غيره حيث شاء وإن كان في الحرم أو كان في مضاعفة الحسنة (ولا الأحرام) أي ولا كون صومه في حال مباشرة الأحرام (إلا في صوم القران) أي وما يجناه من التمتع (الثلاثة) أي الأيام المتقدمة على السبعة من العشرة وكان حقه أن يقول إلا في صوم الثلاثة للقران والتمتع وتوضيحه أنه لا يجوز صومها قبل أشهر الحج ولا قبل إحرام الحج والعمرة في حق

القارن ولا قبل إحرام العمرة في حق التمتع (وصيام البسر والطيب والخلق وقبل الاظفار بقدر ثلاثة ثلاثة) أي لكل من الأربعة ثلاثة أيام بتقدير التمتع (وصيام جزاء الصيد على حسب الطعام) أي المستفاد من قيمة الصيد (مكان طعام كل مسكين يوم) وهذا في صيد الحل حيث يجوز فيه الصوم ولو بلا عذر ومن غير عجز وأما جزاء صيد الحرم وحليه ونبتة فلا يجوز الصوم عنه سواء كان قادراً أو عاجزاً معذوراً أو لا وكذا لا يجوز للمحصن مطلقاً وكذا لا يجوز للقارن والتمتع الاعتدال من الهدى ولا بارتكاب محظور ولو بعد الاعتدال في السابق من المحظورات الأربعة إذا صدرت بعد أو أضافها فلا يجوز فيها الصيام أصلاً سواء كان قادراً على ما وجب عليه من الدم والصدقة أو كان عاجزاً عنه (ومن عجز عن الصوم لكبر) وكذا المرض لا يرجح برؤيه (لأنجزته القدية عن الصوم كما إذا وجبت عليه كفارة الأذى) أي كفارة دفعه بأن خلق رأسه بعد القمل ونحوه (فل يجوز الهدى) أي عينه أو غنمه (ولا طعام ستة مساكين) مثل ما سبق قبله لكن بشرط عدم القدرة على كله (ولم يقدر على الصوم) أي لكبر ونحوه (وأراد أن يطعم من صيام ثلاثة أيام ثلاثة مساكين لم يجز إلا ستة مساكين أي إلا إطعامهم كلاً لتعين الشارع وتخييره بين الأشياء الثلاثة من هدى أو طعام ستة مساكين بقدر معلوم أو صيام ثلاثة أيام فلا يجوز معارضة النص بالقياس على الإطعام والصوم في باب الصيد ثم الظاهر أنه يجب عليه إطعام الثلاثة بحسب القدرة وإطعام الثلاثة الآخر يكون عليه متأخراً إلى حالة الاستطاعة (وكذا التمتع) وفي معناه القارن (إذا لم يجد الهدى ولم يقدر على الصوم) أي على صوم الثلاثة في وقته أو كان قادراً وقد فاته أو لم يقدر على الصوم مطلقاً (لم يجز أن يطعم من الصيام) أي مكانه على ما في البحر الآخر لأن الشارع أوجب الهدى عليه عند القدرة والصوم المعين عند العجز فلا يجوز المدول عنهما إلى غيرهما أصلاً

فصل إيمان الكفارات أي ما يجب من الجزاء في الأحرام (كلها) أي جميعها (على أربعة أنواع) ووجه الحصر لأنه (أما أن يجب الدم غنياً) أي معناه حتمياً (أو الصدقة غنياً) أي من غير تخيير ولا ترتيب (أو على الترتيب) أي أو يجب أحدهما على وفق الترتيب بين الشئين المذكورين (الدم) أي عند القدرة (والصوم عند العجز عنه) أي من الدم (أو على التخيير) أي أو وجب جميع غيرهما وهو الصوم على التخيير الوارد عن الشارع (بين الدم والصوم والصدقة) كان حقه أن يقول بين الصوم والصدقة والدم موافقة على ترتيب الآية المشعرة بوجوب الأهلون فالأهلون رتبة على الأمة ثم هذه قواعد كلية ويتفرع عليها مسائل جزئية فإذا عرفت هذه الأصول فإن عليها الفروع من النقول (فحيث وجب الدم عينا لا يجوز عنه) أي بدله (غيره من الصدقة والصوم والقيمة) أي لا قيمة الهدى ولا قيمة الصدقة وإنما يسقط الدم بالاراقة في الحرم (وحيث وجبت الصدقة عينا لا يجوز عنها الدم) أي بالاولى لأنه الأعلى إلا أنه يشترط أن يتصدق بالدم على شرائط الإطعام بأن يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لأقل ولا أكثر ولا يسقط عنه بالاراقة كما يسقط الدم بل إن هلك يجب ضمانه ويجوز ذبحه خارج الحرم (والقيمة) أي ويجوز من الصدقة المفروضة من نصف صاع بر أو صاع غيره قيمتها (ولا يجوز عنها) أي بدل الصدقة (الصوم) أي وإن كان عاجزاً عن أدائها من الصدقة وقيمتها (وحيث وجب أحد الشئين على الترتيب الدم أو الصوم)

كل شيء عليه ومصير كل شيء
إليه اليك ارتفعت أيدي
السائلين وامتدت أعتاق
العالمين نسألك (اللهم)
أن تجعلنا في كفك
وجوارك وحزبك وعيادك
وسرك وأمانك (اللهم) أنا
نعوذ بك من جهد البلاء
ودرك الشقاء وسوء القضاء
وشحانة الأعداء (اللهم)
أقيم لنا من فضلك ما تمصنا
به من فتنة الدنيا وأغتنابها
عن أهلها واجعل في قلوبنا
من السلوة عنها والمقت عنها
والتبصر بعيوبها مثل
ما جعلت في قلوب

من قارنها تزهدها ورغبة
عنهما من أولياتك المخلصين
المرحومين بأرحم الراحمين
(اللهم) لا تدع لنا في مقامنا
هذا ذنباً الاغفره ولا عيباً
الاسترته ولاهما الا فرجه
ولا كرباً الا كشفته ولا ديناً
الا قضيته ولا عدواً الا
كفبه ولا فساداً الا أصلحته
ولا مريضاً الا ما فيه ولا
قائماً الا ردته ولا خلة الا
سددها ولا حاجة من
حوائج الدنيا الا آخرة لك
فيها رضواناً فيها صلاحاً لا
تضيئها فانك تهدي

يجوز فيه ما أنواع الأهراب الثلاثة (لا يجوز عنه الصدقة) أي بدلا من الدم ولا من الصوم (والقيمة) أي ولا قيمة الدم (وحيث وجب) أي أحد الأشياء الثلاثة (على التخيير بين الثلاثة) يجوز عنه بدلا أي من الدم (الصدقة) أي المقدرة (والقيمة) أي قيمة الدم على وجه الإطعام وكان حقه أن يقول والصوم أو يجوز له فيه الصوم أيضا لما قال في الكبير فاذا فعل أحدهما خرج من العدة ولا شيء عليه غيره . ولو أدى الأشياء الثلاثة كلها من كفارة واحدة لا يقع إلا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكل يعاقب على ترك واحد منها وهو ما كان أدنى قيمة لأن الفرض يسقط بالأدنى وحيثما يجوز أداء القيمة بدلا من غير هاتين الأفضل عند التأخيرين وعليه الفتوى كما قاله في النخبة

فصل (ولا يجوز للمكفر) أي مكفر الجناية في ذبح الهدى (أن يأكل شيئا من الدماء) أي الواجبة عليه للجزاء (الأدم القران والتنع والتطوع) استثناء منقطع لأن دم القران والتنع وإن كان مما يجب عليه إلا أنه دم شكر ودم التطوع مما لا يجب عليه فله أن يترك دم القران والتنع والتطوع له أن يأكل كل شيء آمنه بل يستحب له أن يأكل بعضه كافي الأضحية (ولا يجوز أداء الجرة الجزار منه) أي من لحم الهدى وغيره (فإن أعطى) للجزار شيئا منه (غرم قيمته) أي ضمنها بصدقتها (في غير الهدايا الثلاثة) من دم القران والتنع والتطوع لكن هذا إذا لم يشترط أداء الجرة منه وأعطى متبرعا أو أخذ الجزار بنفسه من غير مقابلة أجرته (ولو شرط الجرة منه لم يجوز الكل) أي في جميع الدماء الواجبة للجزاء وغيرها (وكذا لا يجوز له أن يأكل من صدقته) وهي أغرم من أن تكون دما أو غيره فإن أكل منها شيئا غرم قيمته (ولو أعطى الفقير الدم أو الصدقة ثم أراد الفقير) أي هو بعبته (أن يطعمه منه) أي المتصدق من صدقته (أو يطعم غيره) عن لم يحل له الصدقة (أي مطلقا كالفني أو لم يحل له تلك الصدقة من أصل المتصدق وفرعه ومملوكه) فإن أطعمه (أي كلامهم) (غلبا) ببيع أو هبة (جاز) أي أطعمه إياهم أو أكلهم (وإن أطعمه) أي كلامهم (إباحة) بطريق الإباحة (لم يجوز) لأنه يكون رجوعا للمتصدق إلى صدقته واكل الفقير المستحق على سبيل خرمته

فصل في جنابة المملوك (فناء وغيره من مدبر أو مكاتب أو مأذون أو مولى) كل ما يفعله المملوك المحرم) أي يحج أو عمرة من أنواع المحظورات سواء كان أحرامه بأذن سيده أم لا فقيسه تفصيل (فإن كان) فعليه المحظور (مما يجوز فيه الصوم) أي في تكفيره ماصالة أو بدلا (بحجبه عليه في الحال) أي قبل العتق وجوبه ما تراخى في الأداء فيجوز له الصيام قبل العتق وبعد (وإن كان) أي فعله المحظور (مما لا يجوز) أي الصوم (فيه) أي في تكفيره (بل الدم عينا أو الصدقة عينا) أي محتمل من غير تخيير ولا ترتيب (فعليه ذلك) أي فيجب عليه أن يفعله (إذا عتق) في المال كإفافي الحال لتعلق جزائه بالمال وهو لا يملكه في الحال (ولا يبدل) أي كل من الدم والصدقة عينا (بالصوم وإن أدى ذلك) الجزاء المألي (في حال الرق لا يجوز) قيل لأنه لا ملك له وفيه أن هذا يصلح أن يكون حلة لنفي الوجوب لأنني الجواز ولذا اختلف في جواز التبرع عنه كما بينه بقوله (وإن تبرع عنه مولا أو غيره لم يجوز) على ما في البدائع وغيره (وقيل يجوز) إذ جوز الكرماني ما إذا تبرع عنه مولا أو غيره ونقل عن الطحاوي أنه لا يجوز انتهى لكن بقي ما إذا استدان

العديل ونجبر العكس
وتفني الفقير اللهم ما كان
من تقصير فاجبره بسعة
هنوك ونجاوز عنه بفضلك
ورحمتك وأقبل منا ما كان
ضالحا وأصلح منا ما كان
فاسدا فإنه لا مانع لما
أعطيت ولا معطى لما منعت
ولا مقدم لما أخرت ولا
مؤخر لما قدمت ولا مضل
لما هديت ولا مذل لمن
واليت ولا ناصر لمن عاديت
ولا ملجأ ولا منجأ منك إلا
إليك قولك حق ووعدك
حق وحكمك عدل
وقضاؤك فضل ذل كل شيء
لغزلك وتواضع كل شيء
لعلظمتك

في ذمته لاسيما وهو مأذون في معاملته أو زمان مكاتبه لم أر من تعرض له مع أنه أولى بالجواز من التبرع عنه إذ لم يعرف في التبرع جواز التبرع المألي من أحد في حياته بعدما استقر وجوبه في ذمته (فأدام الإحصار فيجوز إذا تبرع عنه مولا) أي هديا ليحل به كإسبا في محله ولعل وجهه أن منفعة أحلاله ترجع إلى مالكه

فصل في جنابة القارن ومن بعناه (كالمتنع الذي ساق الهدى وغيره كإسبا في بانه) (كل شيء) أي من المحظورات (بفعله القارن) أي الحقيقي أو الحكمي (بمغافيه جزاء واحد على المفرد) أي بالحج أو العمرة (فعلى القارن جزاآن) أي أحدهما لأحرام حجته والآخر لأحرام عمرته أو جزاآن لأحرام حجته وعمرته وهذه قاعدة كلية من قواعد مذهبننا ينبنى عليها فروع جزئية (الأفي مسائل) استثناءها الاستثناء الحنفية على خلاف في بعضها كإسبينها (الأولى منها إذا جاوز الميقات بغير إحرام ثم قرن) أي أحرم بعمرة ووجه بعد الجأوزة من غير المعاودة (فعليه دم واحد) لأن محظوره هذا قبل تلبسه بأحرامهما مع أنه لا يجب على من وصل الميقات إلا أن يحرم بأحدهما وليس من شرط القارن أن يحرم بهما من الميقات بل الواجب عليه عند إرادة جأوزة الميقات أن يحرم بهما أو بأحدهما بتخيير فيهما ولو تدر بهما فلا وجه لقول زفراته عليه دمان وأما لو جاوز الميقات فأحرم بحج ثم دخل الحرم فأحرم بعمرة يلزمه دمان بالانساق ولعل هذا هو مراد المصنف بقوله (إلا أن أحرم بالحج من الحل وبالعمرة من الحرم) أي في سنة واحدة (أو بهما من الحرم) أي بعد جأوزة من الميقات الآفاق (فعليه دمان) أي لجأوزة الميقاتين بالنسبة إلى النسيكين ولهذا لو أحرم من الميقات بعمرة أو حجة ثم أحرم بعد جأوزة بحجة أو عمرة لا يجب عليه شيء أصلا لعدم محظور (الثانية لوقطع شجر الحرم فعليه جزاء واحد) وفيه أنه لا مدخل له في الأحرام مطلقا حتى يستثنى مما يجب على القارن جزاآن فيما على المفرد جزاء واحد (الثالثة لو تدر جمة أو عمرة ما شيا قرن وركب) أي في زمان لا يجوز له أن يركب (فعليه دم واحد) لأن أو التوجيه لا تفيد معنى الجمعية فضلا عن المعية (الرابعة لو طاف للزيارة جنباً أو على غير وضوء) كان الإحصار والأظهر أن يقول أو عهدنا ولعل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو الحكمية عند جواز التيمم بالشروط الشرعية (أو العمرة كذلك) أي طاف لها جنباً أو عهدنا (فعليه جزاء واحد) إذا لفرق بينه وبين المفرد فإن جنابة طواف الزيارة مخصصة بالحج سواء يكون مفردا أو قارنا وسواء خرج من أحرامه بالحل أو لا وجنابة طواف العمرة خاصة بالمفرد للعمرة كما يدل عليه أو التوجيه بخلاف ما إذا طاف القارن لعمرته جنباً أو عهدنا للزيارة كذلك فإنه لا شك من تعدد الجزاء وهذا مفعلي قوله (وإن طاف لهما كذلك فعليه جزاآن) أي سواء كان مفردا بكل منهما أو قارنا بهما (الخامسة لو طاف قبل الإمام من عرفة) أي من غير عذر ولم يتحقق القروب (فعليه دم واحد) لأنه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلق بأحرام العمرة (السادسة لو ترك الوقوف بمزدلفة) أي بغير عذر (فعليه دم واحد) (السابعة لو حلق قبل الذبح فعليه دم واحد) مع ما فيه من الخلاف في وجوب الترتيب والعلة ما تقدمت (الثامنة لو أخر الحلق عن أيام النحر فعليه دم واحد) (التاسعة لو أخر الذبح عنها فعليه دم واحد) (العاشرة لو ترك الرمي) أي كله أو بعضه مما يجب عليه دم أو صدقة (فعليه دم واحد) (الحادية عشر لو ترك

لا يجوز دونك شيء ولا يجوز
قدرتك شيء البك أشكو
قساوة قلوبنا وجود أهيئنا
وطول آمالنا مع اقتراب
آجالنا وكثرة ذنوبنا فقم
المشكوا بك أنت فارحم
ضعفنا وأعطنا المسكتنا ولا
نحرمنا قلة شكوانا لما لنا
إليك شافع أرحمنا في أنفسنا
منك فارحمنا تضرعنا
واجعل خوفنا كله منك
ورجاءنا كله فيك ونوكلنا
كله عليك وبامن عليه بحيط
وقضاؤه فينا ما بقي أهدنا
من خطئنا ونزول نعمتك
وزوال نعمتك

(أحد السبعين) أي سعى العمرة أو الحج (فعلية دم واحد) لنقصان جده أو عمره (الثانية عشر) لو ترك طواف الصدر (بفتحين أي طواف الواضع) (فعلية دم واحد) لانه متعلق بالحاج الآفاقي دون المعتمر مطلقا واعلم انه قال في الكبير يمكن أن يدخل الرابع وما بعده في اختلاف المشايخ في القارن اذا جئني بعد الوقوف ويمكن أن لا يدخل في الاختلاف بل يبقى على الاتفاق لما اطل بعضهم بأن هذه الأفعال لا تتعلق لها بالعمرة بخلاف الصيد ونحوه انتهى وهذا هو الظاهر الذي لا يتصور خلافه كما لا يخفى ثم قال أما الرابع والخامس فظاهر وأما السادس أي الذي جعل في الصغير هو السابع فعلى نخرج شيخ الإسلام لا يكون جنابة الأهل أحرام الحج وعن نخرج غيره يكون جنابة على الأحرار من قلت لا يظهر وجه تعدد جنابته باعتبار الحلق قبل الذبح اذا وقع بعد الصبح وأما اذا حلق قبل الصبح فلا شك انه جنابة في حقهما فعليه دمان ولا يتصور خلاف حينئذ قلعل على التعريجين باختلاف الوقتين وأما قول المصنف في الكبير ويمكن أن تكون جنابته على أحدهما أيضا فخطأ ظاهر اذا لا يصح كون جنابته حينئذ على العمرة فقط دون الحج ثم قال وأما اختلاف المشايخ فيما اذا جئني بعد الوقوف فقال شيخ الإسلام خواهر زاده ومن تبعه كصاحب النهاية والكفاية وقوام الدين الاتقاني وغيرهم انه يلزمه جزاء واحد ونسب ذلك صاحب النهاية إلى علما ونأحيث قال علما ونا اذا قتل القارن صيدا بعد الوقوف قبل الحلق لزمه فدية واحدة وذكر في الكافي اتفاق علما على ذلك قلت لعل كلامه محمول على ما قبل الحلق بعد اوانه وزمان جوازه وكلام غيره على ما قبله حين يحرم عليه حلقه بالاخلاف ولا يبعد أن نحمل هذه المسئلة على صيد الحرم كما يشير إليه قوله لزمه فدية واحدة لما سبق من أن من قتل صيد الحرم فعليه فتيته محرما كان القاتل أو حلالا فان قوله محرما متناول لما يكون محرما بالنسكين أو بأحدهما وبهذا يتدفع جميع ما أورده علماء الانام على شيخ الإسلام على ما ذكره المصنف فقال واعترض شارح الكنز على صاحب النهاية فقال وهذا بعيد فان القارن اذا جامع بعد الوقوف تجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة وبعد الحلق قبل الطواف شاتان انتهى كلامه لكن لا يتم مراده اذ كلام النهاية صدر في مقام الفرق بين المستثنين فانه حل قوله بعد الحلق على زمانه الذي يصح له حلقه لانه اذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف في وقته فلا شك انه يجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة فوافق تحقيق ما قررناه ونحقق ما حررناه هذا وانصره ابن الهمام فقال انما هو يعني ما في النهاية قول شيخ الإسلام ومن تبعه وأكثر عبارات الاصحاب مطلقة وهي الظاهرة والفرع المتقول يدل على ما قلنا قلت لامنازة بين المطلق والمقيد والفرع المتقول بعد تنقيد المطلق بالوجه المعقول هو المقبول قال المصنف ثم شيخ الإسلام قيد زوم الدم الواحد بغير الجماع وقال في الجماع بعد الوقوف شاتان قلت يحمل هذا على جنابته قبل الحلق قبل وقت صحته ويؤول قوله بعد الوقوف بأن يقال بعد زمان الوقوف وهو طلوع الصبح وبهذا يلتزم الكلام ويتم النظام ثم وجه تخصيص الجماع بالشاتين لعظم الجنابة لتوقف جوازه على طواف الزيارة وحاصله انه يجب عليه شاة واحدة لجماعه قبل الحلق فاندفع بهذا ما اعترض عليه ابن الهمام بقوله فلا يخلو من أن يكون أحرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجنابة عليهم شيأ أولا فان أوجب لم يمتول الوجوب والافتشول عدم انتهى ملخصا قلت التحقيق هو الفرق

فانه لا طاقة لنا بالجهد ولا
 خبر لنا على البلاد (اللهم)
 اني اسألك النجاة يوم الحساب
 والمغفرة والرحمة يوم العذاب
 والرضا يوم الثواب والنور
 يوم الظلمة والرياء العطش
 والفرج يوم الكرب وقرة
 عين لا تغدو ومصاحبة
 نبينا محمد صلى الله
 عليه وسلم (اللهم)
 انه لا بد لنا من لقائك فاجعل
 عندك عذرنا مقبولا وذنبنا
 مغفورا وعلينا موقورا
 وصعبا مشكورا (اللهم)
 اصبح ذلي مستجير بفضلك
 وخوفي مستجير بعلمك
 وجهلي مستجير

في مقام التدقيق بأن يقال احرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجنابة عليهم كما قبله الى أن جواز حلقه وخروجه من الاحرامين اذا جنى قبل الخلق بغير الجماع لم يرد واحد وهو ارتكاب المحذور قبل التحلل وأما اذا كان جامعا فانه يجب عدم التقدم وآخر لان تحلله هذا لو وقع بمحلق أو محظور آخر لم يؤثر الجماع بالايجاب في خروجه من احرام الحج بالنسبة الى الركن والا فيلزم أن يصح وقوعه من غير ثبوت شرطه وبهذا يرتفع اعتداد صاحب الجنابة بقول شيخ الاسلام حيث قال في وجه البعد ان احرام العمرة بعد الفراغ من افعالها لم يبق الا في حق التحلل خاصة فكان قبل الوقوف وبعده سواء انتهى ولا يخفى ان الامر لو كان سواء لما حكموا على القارن بتعدد الدم اذا جنى جنابة من المحظورات المتعلقة بنفس الاحرام وبفسد فراهه من افعال العمرة جميعها الا الخلق هذا وقد اجاب شيخ الاسلام ومن تبعه من الشراح الكرام عن اعتراضهم على الجماع بأنه ليس كغيره من المحظورات لانه أغلظها حتى يفسد الحج بخلاف غيره فلا يقاس عليه انتهى كلامهم وما قدمناه تبين بمجمل مرامهم والله ولي التوفيق قال المصنف رحمه الله (وما ذكرناه من لزوم الجزاء بن علي القارن) اي الجامع بين احرام العمرة والحج بنية واحدة او بيتين (هو حكم كل من جمع بين الاحرامين) أي سواء يكون على وجه السنة (كالمتنع الذي ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يحل من العمرة حتى احرم بالحج) أي وان خالف الافضل أو يكون على وجه الاساءة بأن يكون القارن من أهل مكة ومن في معناهم (وكذا كل من جمع بين الجنتين أو العمرتين) أي بنية واحدة او بيتين أو بإدخال احدهما على الاخرى ولم يرفض الثانية منهما (وعلى هذا لو احرم بمائة نجدة أو عمرة ثم جنى قبل رفضها فعليه مائة جزاء) وسيا في بيان الرضا وما يتعلق به في محله

فصل في جنابة المكره والمكره بكسر الراء في الاول وقصها في الثاني وقدم المكره لان جنابته اعظم لتعلق الاثم به بخلاف المكره وان كانا في الجزاء سواء (اذا اكره محرم محرما على قتل صيد) - واه يكون من صيد الحرم او من غيره (فعلى كل واحد منهما جزاء) اما في حق المباشر فظاهر واما في حق الآخر فلان هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة فكذا هنا بلافراق في الحالة وقوله (كامل) اى لا ناقص بأن ينصف الجزاء بينهما كما يقتضيه القياس العقلي (وان اكره حلال محرما) اى على قتل صيد (فالجزاء على المحرم) اى فقط لنسبة الفعل اليه حقيقة (ولا شئ على الحلال) اى سوى الاستغفار (ولو في صيد الحرم) لان الحلال ولو لم يحمل له صيد الحرم الا ان اكراهه فعل مجازى فلا يرتب عليه الا اثم الاخرى لا الجزاء الديوى ثم هذا في الاختصاص والافق القياس لاشئ عليهما اما الامر فلا نه حلال واما المأثور فلا نه صار آلة المكره بالاجزاء التام فيصدم منه الفعل على وجه النظام كافي اكره قتل أحد من اهل الاسلام (وان اكره محرم حلالا على صيد) ففيه تفصيل (ان كان في صيد الحرم فعلى المحرم جزاء كامل) اى لكمال جنابته بحمله على مباشرته (وعلى الحلال نصفه) لصدوره عنه بغير اختياره وكان القياس ان لا يجب عليه شئ الا انهم اوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور هتك الحرم (وان كان) اى اكره المحرم الحلال (في صيد الحلال فالجزاء على المحرم) لما تقدم من ان اكراهه من حيث الاثم والجنابة فوق مرتبة كل من الاشارة والدلالة (وان كانا) اى المكره

بعك وأصبح وجهي القاني
 مستجير أبوجهك البساق
 الكريم الدائم (اللهم) اني
 أصبحت لايعني منك أحد
 اذ اردتني ولا يعطيني أحد
 اذا حرمني (اللهم) لا تحرمني
 قلة شكرى ولا تحذلني لقلة
 صبرى وان يحسبك الله بضر
 فلا كاشف له الا هو وان
 يردك بخير فلا راد لفضله
 يصيب به من يشاء من عباده
 وهو الغفور الرحيم (اللهم)
 اجعل الموت خيرا ثاب
 تنظره والقبـر خير بيت
 نعيمه واجعل ما بعده خيرا
 لئلا مندوب اغفر لي ولوالدي
 ولانائي ولاخواني

والمكره (خلالين في صيد الحرم ان توعده بقتل كان الجزاء على الامر) أي توعده بالامر المحرم (وان توعده بحبس كانت الكفارة على الأمور القاتلة خاصة) أي حيث باثر المظور المحقق بناء على ما توهم ضرر الحبس المطلق وقال الحسبي في وجه الفرق بينهما ان هذا الجزاء في حكم ضمان المال ولهذا لا يتأدى بالصوم ولا يجب بالدلالة ولا بتعدد الفاعلين فلو توعده بحرم على قتل الصيد فأبى حتى قتل كان مأجورا وان ترخص بالرخصة فله ذلك ويجب عليه الجزاء استحصانا بقى صورة أخرى وهي أن المكره والمكره لو كانا محرمين وقد توعده بالحبس وجب الجزاء على الأمر كما يجب على الأمور لأن تأثير الأكرام بالحبس أكثر من تأثير الدلالة والاشارة ويجب الجزاء بهما قبل الأكرام بالحبس أولى والله سبحانه أعلم

فصل في ارتكاب المحرم المظور بالنصب أي المنوع فعله من المحرم حال كونه محرما (على نذر رفض الاحرام) متعلق بالارتكاب كإتيان من أصل الكتاب (اعلم انه اذا نوى رفض الاحرام) أي قصد ترك الاحرام مباشرة المظور على وفق ظنه (فجعل يصنع ما يصنعه الحلال من لبس الثياب) أي المنوعة من المخطط ونحوه (والطبيب والحلق والجناح وقتل الصيد) أي وامثال ذلك (فانه لا يخرج بذلك من الاحرام) أي بالاجماع (وعليه) أي يجب (ان يعود كما كان محرما) أي ولا يرتكب بعد ذلك محظورا ما (ويجوز دم واحد لجميع ما ارتكب ولو فصل كل المحظورات) أي استحصانا عندنا وبه قال مالك الا في الصيد فانه لا يتداخل عنده وقال الشافعي واحد عليه لكل شيء فعليه دم وعندنا انه اسند ارتكاب المحظورات الى قصد واحد وهو تعجيل الاحلال فيكفيه ذلك دم واحد وسواء نوى الرضا قبل الوقوف أو بعده الا ان احرامه يفسد بالجماع قبل الوقوف ومع هذا يجب عليه ان يعود كما كان حراما لانه بالافساد لم يصير خارجا منه قبل الاعمال فكذلك اذ لم ينو الرضا والاحلال والله أعلم بالاحوال (وانما يتعدد الجزاء بتعدد الجنائيات اذ لم ينو الرضا) أي في أول ارتكابها واستمر عليها (ثم نية الرضا انما تعتبر عن زعم انه يخرج منه) أي الاحرام (بهذا القصد) أي في ارتكاب الجنائية (لجهله مسئلة عدم الخروج) أي يحكم هذه المسئلة وما يترتب عليها (واما من علم انه لا يخرج منه بهذا القصد فانه لا تعتبر منه) وكذا ينبغي ان لا تعتبر منه اذا كان شاكيا في المسئلة أو ناسيها والله سبحانه أعلم قال الكرماني ولو اصاب المحرم صيد واحد كثيرا بنوى بذلك رفض الاحرام متأولا فله جزاء واحد وقال الشافعي لا يعتبر تأويله ويلزمه لكل محظور وكل صيد كفارة على حدة لان الاحرام لا يرتفع بالتأويل الفاسد فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة فتعدد الجنائيات في الاحرام ولتأويل الفاسد معتبر في دفع الضمانات الذنوبية كالبغي اذا تلف مال العادل أو اراق دمه لا يضمن ما ذكرنا واذا ثبت هذا فصار كأنه وجد من جهة واحدة بسبب واحد فلا يتعدد الجزاء فصار كالوطء الواحد انتهى ولا يخفى ان حكم البغي فيما ذكره انه انما لا يجب عليه الضمان اذا اعتقد انه على الحق اما اذا اعتقد انه على الباطل يجب عليه ضمان ما تلف فهذا مثله فيكون في حكمه

باب الاحصار

الاحصار لغة الحبس من السفر ونحوه كالا حصار وشرما كقال (هو المنع من الوقوف) أي بعرفة

(والطواف)

(والطواف) أي جميعهما (بعد الاحرام في الحج) يستوى فيه كقال (الفرض) أي ولو نذرا (والتفعل) أي ابتداء فانه يجب اقامه بعد احرامه أداء أو قضاؤه بعد افساده اجبا لقوله تعالى وأقوا الحج والعمرة لله فالشافعي خالف أصله من أن الشروع في النفل غير ملزم لانتمائه ودليلنا نص هذا الآية خصوصا ودلالة آية ولا تبطلوا أعمالكم عموما مع ان الآية السابقة تكفي في باب المقايضة (وفي العمرة) أي والاحصار فيها هو المنع (عن الطواف) أي بعد الاحرام (بها وبها لا غير) اذ ليس فيها ركن الا الطواف بخلاف الحج فان معظم أركانه الوقوف (فان قدر) أي الحرم بالحج سواء كان قارنا أو مفردا (على الطواف أو الوقوف فليس بمحصر) في ظاهر الرواية لانه ان منع عن الطواف قطع وقف ويؤخر الطواف ويبقى محرما في حق النساء وان منع عن الوقوف قطع يكون في معنى فائت الحج فيتحلل بعد فوات الوقوف من احرامه بأفعال العمرة ولادم عليه ولا عمرة في القضاء قبل وفي هذه المسئلة خلاف بين الامام وأبي يوسف حيث قال سألت عن المحرم يحصر في الحرم فقال لم يكن محصرا قلت لم يحصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالحديبية وهي من الحرم فقال نعم لكن كانت حينئذ دار الحرب واما الآن فهي دار الاسلام والمنع فيه من جميع افعال الحج نادر فلا يفتق الا حصارا وقال ابو يوسف اما عندى فلا حصار بالحرم يفتق اذا غلب العدو على مكة حتى حال بينه وبين البيت يعني اوبينه وبين الوقوف يعرفه وقول ولا يعد من غير العدو وايضا بان حبه حاكم عنهما واما ما ذكره الطبراني من انه اذا دخل مكة واحصر لا يكون محصرا أي شرا فمحمول على ما ذكر في الاصل مطلقا بخلاف ما ذكر محمد في النوادر مفصلا بقوله وان كان يمكنه الوقوف والطواف لم يكن محصرا ولا فهو محصر وقد قالوا الصحيح ان هذا التفصيل المذكور قول الكل على ما ذكر الجصاص وغيره وصححه القدوري وصاحب الهداية والسكاكي والبدائي وغيرهم قال ابن الهمام والذي يظهر من تعليل منع الاحصار في الحرم تخصيصه بالعدو واما ان احصر فيه بغيره فظاهر تحققه على قول الكل وهذا غاية التحقيق والله ولي التوفيق (ويحقق) أي الاحصار عندنا بكل حابس بحبه) أي مانع عنه (وهو) أي الحابس (على وجوه) أي وجعلها ثاعشر وجوها) الاول العدو والمسلم أو الكافر) أي هما سواء في هذا المنع ولو لم يكن كل واحد منهما مسلما لاختلاف الشافعي فان الاحصار عندنا مختص بالكافر لان قضية الحديبية كانت بسبب نزول الآية لكن العبرة بعموم اللفظ ومعناه المستفاد من اللغة لا بخصوص السبب كما قرر في محله (ولو احصر العدو طريقا) أي الى مكة أو عرفة (ووجد) أي المحصر (طريقا آخر) ينظر فيه (ان اضربه سلكا) لطوله أو صعوبة طريقه ضررا معتبرا (فهو محصر) أي شرطا (والافلا) أي وان لم يضر به فلا يكون محصرا في الشريعة وان كان محصرا في اللغة (الثاني السبع) يتقرب من وضع موجدة وجوز مكنونها وقها والمراد به السبع الصائل من الاسد والثمر والفهد وفي معناه السكب العقور اذا كان عاجزا عن دفعه (الثالث الحبس) أي في السجن ونحوه من منع السلطان ولو بنهيه بعد ما تلبس باحرامه (الرابع الكسر) أي حدوث كسر العظم (والعرج) أي المانع من الذهاب (الخامس المرض الذي يزيد بالذهاب) أي بناء على غلبة الظن أو بإخبار طبيب حاذق متدين (السادس موت المحرم أو الزوج للمرأة) أي في الطريق وزاد في نسخة ان كان على مسيرة سفر من مكة ولا بد من هذا القيد على القول الاصح وهذا حكم قضا حدهما بعد وجوده لحبس ونحوه

ونعوذ بك من الفتنة والحننة
(اللهم) ألف بين قلوبنا
وأصلح ذات بيننا واهدنا
سبيل السلام وأخرجنا من
الظلمات الى النور وجنبنا
القواحش ما ظهر منها وما
بطن في أسماعنا وأبصارنا
وأزواجنا وذرياتنا واجعلنا
شاكرين لنعمك مشكرين بها
عليك وأقمنا علينا (اللهم)
اجعلنا سادة مهديين
واجعلنا من أئمة متقين يا ذا
الفضل العظيم (اللهم) اني
أعوذ بك من العكس
والهرم والمغرم والمأثم
(اللهم) اني أعوذ بك من
هذاب النار وفتنة

وأهل بيتي وذريتي وللمؤمنين
والمؤمنات الاحياء منهم
والاموات اللهم من مات
منهم فاخبره ذنبه ونوره قبره
وأنس وحشته وآمن روحه
وابعثه أمنا من عقابك
موقنا بتوابك مع الذين
أنعمت عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء
والصالحين ومن معي ههنا
فاهده فبين هديت وحافه
فبين ما قبلت وتوله فبين توليت
وبارك لنا فيما أعطيت وقنا
بعمك شر ما قضيت فأكف
نقضي ولا يقضي عليك
(اللهم) اننا نسألك العصمة
والرجة والنعمة

في مدة سفره وكذا قبله كما قال (وعدمها ابتداء) أي في الحضر كما بينه بقوله (فلو أحرمت) أي بفرض أو نفل (وليس لها محرم ولا زوج فهي محصورة) شرعا إذا كان بينها وبين مكة مسافة سفر (السابع هلاك النفقة فان سرفت نفقته) وكذا أن ضاقت أو نهبت أو نفدت (أن قدر على المشي فليس بمحصرا ولا محصرا) على ما في التفسير لكن هذه الشريطة ليست في محلها بل موضعها الوجه الثامن وهو هلاك الرحلة فذلك النفقة احصار على الإطلاق الا إذا كان قريبا من عرفه أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة إلى وجود النفقة وأما هلاك الرحلة فلا شك أنه يحتاج إلى قيد ما تقدم وكذا إلى قوله (وأن قدر عليه) أي على المشي (الحال) أي في الوقت الحاضر (الا أنه يخاف العجز) أي بناء على غلبة الظن كما صرح به أبو يوسف على ما في البدائع (في بعض الطريق) أي باعتبار الوقت المستقبل (جازه التحلل) كما ذكر ابن سماعة عن محمد وأما اعتبر قدرته على المشي هنا بخلاف ما قبل تلبس الاحرام حيث جعل الرحلة شرط الوجوب ولو كان قادرا على المشي لأن في الأول حرجا ظاهرا بخلاف ما هنا تقرب المسافة غالبا ولا التزامه باحرامه المزموم له شرعا (الثامن هلاك الرحلة) ولا تلازم بينهما وبين ما قبله ولذا فإن المصنف بينهما بعبارة نعم أن كانت النفقة زائدة كافية لراحلة أخرى توجد هناك فلا محصور وكذا إذا كانت الرحلة موجودة والنفقة موقوفة وهو قادر على المشي وما جرد دون النفقة ويتصور بيعها وانفساق قيمتها فإنه لا يعد محصرا (التاسع العجز عن المشي) أي ابتداء من أول احرامه وله قدرة على النفقة دون الرحلة فإنه محصور حينئذ (العاشر الضلالة عن الطريق) أي طريق مكة أو عرفه (وقيل ليس هذا محصورا لأنه أن وجد من يهتد به إلى يديه فذلك الرجل يهتد به إلى الطريق وإن لم يجد فذلك لا يمكنه التحلل) ففي مبسوط شمس الأئمة المرحوم أن من ضل الطريق عندنا محصور إلا أنه أن وجد من يهتد به إلى يديه فذلك الرجل يهتد به إلى الطريق فلا حاجة إلى التحلل وإن لم يجد من يهتد به إلى يديه فإنه لا يتحلل لمعجزه عن تبلغ الهدى محله قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى قال وهذا إذا ضل في الحل وإن ضل في الحرم فعلى قول من أثبت الاحصار في الحرم إذا لم يجد أحدا من الناس له أن يذبح عنه أن كان معه هدى ويحل انتهى وأما ما ذكره في شرح الجامع الصغير فقا ضيقا والذي ضل الطريق لا يكون محصرا بالاجماع لأنه أن لم يجد من يهتد به إلى يديه لا يمكنه التحلل وإن وجد لا يكون ضالا فبعد بحث لأن من لم يجد من يهتد به إلى يديه فلا شك أن يكون محصرا إلا أنه لا يمكنه التحلل فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى فجازله أن يرجع إلى بلده ويتوقف تحله على بيع هديه من مكانه وأيضا بمجرد تحقق ضلاله الطريق بعد محصره ثم أن وجد بعده من يهتد به زال احصاره ولذا جزم المرحوم بقوله محصرا ثم امتننى وبهذا تبين أنه لا معنى لقوله وقيل لأن مضمونه متفق عليه فكان حقه أن يقول العاشر ضلالة الطريق الا إذا وجد من يدل عليه هذا وفي الغاية أن الضال من غدد الشهر ورؤية الهلال فليس محصرا بل هو قائم الحج (الحادي عشر منع الزوج زرجته في الحج النفل) بخلاف الفرض بحجة الاسلام أو الواجب كالنذر ثم في معنى احرام الحج النفل احرامها بالعمرة (أن أحرمت بغير اذنه) بخلاف ما إذا اذن لها ابتداء فإنه ليس له منعها انتهاء (والمولى مملوك) أي وكذا منع المالك مملوكه ولو في الجملة كالمدبر والمستولدة (عبدا كان أو أمة) أن أحرمها بغير اذن

(سيدهما)

القبر وشرفته النقي وشرفته القبر وشرفته المسبح الدجال (اللهم) اغسل خطايي بالماء والثلج والبرد وثقي قلبي من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وباعد بيني وبين خطاياي كما يبعد بين المشرق والمغرب (اللهم) قلبي الاصباح وما جل الليل سكنا والشمس والقمر حسبنا اناقص من الدين وأغنني من الفقر ومتعني بسمعي وبصري وقوفي في سبيلك (اللهم) يسر لي فعل الخير واترك المنكرات وحب المساكين وإذا أردت بقوم سوء فاقبضني اليك

سيدهما (فلو أحرمت) أي المرأة (بنقل بغير اذن الزوج ولها محرم فتعها زوجها فهي محصورة) لتعلق حقه بها (وأن لم يكن لها زوج فإن كان لها محرم) أي وهو مسافر معها (فليست بمحصرة والا) أي وأن لم يكن لها محرم أيضا (فمحصرة) أي شرعا إذا لا يجوز لها السفر بدون محرم أو زوج الا إذا كانت المسافة دون مدة السفر (وأن أحرمت باذنه ولها محرم) أي كما تقدم (لا تكون محصورة) أي في الجملة (وأن منعها الزوج) أي ولو على تقدير منعها إياها مع أنه لا يجوز له منعها بعد اذنه إياها لأن الزوج أسقط حقه باذنها (ولا يجوز له أن يحللها) أي بفك احرامها بمحذور بكما هما (بعد الاذن وأن لم يكن لها محرم) أي وقد أحرمت باذن زوجها (وخرج الزوج معها) أي ثم امتنع من الذهاب بها (فكذلك) أي لا تكون محصورة (وأن لم يخرج) أي الزوج معها ابتداء (فهي محصورة) لأن خروجها حينئذ معصية وكان القياس أن يكون امتناعه في حكم موته أو حبسه فتصير محصورة وهذا كله في نسك النفل (وأن أحرمت بحجة الاسلام ولها محرم) أي يذهب معها (ومنعهما الزوج) أي سواء كان احرامها باذنه أم لا (لا تكون محصورة) إذ ليس للزوج منعها عن القرينة بعد تحقق الاستطاعة (وأن لم يكن لها محرم فإن خرج الزوج معها فليست بمحصرة) وهذا واضح (وأن لم يخرج) أي الزوج معها (فهي محصورة) فإن الزوج لا يجبر على الخروج ولا يجوز أن يأذن لها زوجها بخروجها (كما لو أحرمت بحجة الاسلام ولا زوج ولا محرم ولا يجوز لها الخروج بنفسها) أي في صورتين إذا كانت المسافة بعيدة (أو أحرمت بالفرض) أي بلا اذن زوجها (قبل أشهر الحج) أي فينظر (أن كان أهل بلدها يخرجون قبل الأشهر) أي حادثة في حصول وصولهم إلى مكة (فليس للزوج منعها والا فلا يمنعها) أي إلى حين دخول أشهر الحج عليها أو وقت خروج أهل بلد ها إذا كان تقدمها في أزمنة كثيرة لقوله (وأن أحرمت قبل خروجهم) ففيه تفصيل (أن كان بأيام بسيرة) أي بأن لم يصل إلى حد الكثرة المقابل لليلة (لا يمنعها) بل يتحمل المضرة اليسيرة لحصول الفوائد الكثيرة (والا فلا ذلك) أي لئلا يتضرر هناك ويذبحي أن يكون تفصيل احرامها قبل الأشهر كذلك لعدم الفرق بينهما (وأن أحرمت في أشهر الحج فليس له أن يحللها) أي ولو كان خروج أهل بلدها متأخرا عن احرامها لانهما عملت بما هو أفضل في حقها وأما المملوك إذا أحرم قنعه المولى فهو محصور سواء أحرم باذنه أولا هذا مخالف لمفهوم ما ذكره في الكبير حيث قال ولو أحرم العبد والامة بغير اذن المولى فهو محصور (الا أنه يكره له المنع بعد الاذن) أي إذا لم يحدث له ضرورة والا فلا كراهة إذ جده لا يكون الا نافلة والضرورات تتبع المحظورات (ولو اذن) أي المالك (لا تمتد المزوجة فليس لزوجها منعها ولا تحللها) ولعله محمول على ما إذا لم يبيو لها مكانا ولا يتوجه عليه نفقة لاجلها (الثاني عشر العدة) أي عدة الطلاق إذ سبق حكم موت الزوج (فلو أهلت بحجة الاسلام أو غيرها) أي فبالأولى (فطلقها زوجها فوجب عليها العدة صارت محصورة وأن كان لها محرم) وذلك لأنها ممنوعة من الخروج عن بيتها ويجب عليها أن يكون في محل طلاقها ميتتها فوقع في بعض النسخ من زيادة قيد إذا كانت على مسيرة سفر من مكة ليس في موقعه فإنها وإن كانت بكعة وطلقها زوجها بعد احرامها ليس لها أن تخرج إلى عرفه الا أنها تتحلل بأفعال العمرة متى شاءت أن تتحلل بها بعد تحقق فوت الوقوف بها (وكل من عرض له) أي من الرجال والنساء (احد هذه الوجوه) أي الحابسة المانعة من إتمام احرام الحج (بعد الاحرام) أي تحققه بالنية والتلبية (قبل الوقوف

غير مفتون ريشا آتيا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (اللهم) اغفر لي خطيئتي وجهلي واسرفي في أمري وما أنت أعلم به مني (اللهم) اغفر لي هزلي وجدي وخطيئتي وعمدي وكل ذلك عندي (اللهم) فارح اللهم كاشف الغم مجيب دعوة المضطرب رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما أنت ربي رجلي فارحني رحمة تغنيني بها عن رحمة من سواك (اللهم) أنك تعلم سرى وعلايتي فأقبل معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم

بعرفة (وهو محصر) أي لغزو شربا (ولو وقف بعرفة) أي في زمان الوقفة (ثم عرض له مانع لا يكون محصرا) أي شربا ولو كان محصرا لغزو عرفة (فيبقى محرما في حق كل شيء) أي من المحظورات أن كان المانع في يوم عرفة أو ليلة المزدلفة أو يوم فري يوم النحر بقيد بينه بقوله (أن لم يحلق) أي بعد دخول وقت صلاته (وأن حلق) أي حينئذ (فهو محرم في حق النساء لا غير) أي من الطبيب وغيره (إلى أن يطوف للزيارة) أي لاجل طوافها الذي هو ركن (فإن منع) أي عن بقية أفعال حجه بعد وقوفه (حتى مضت أيام النحر فعليه أربعة دماء) أي بمجموعة (لترك الوقوف بمزدلفة) وفيه أن تركه بعد لا يوجب الدم نعم لو قدر المنع بعد ما كان له الوقوف بها فعليه دم (والزبي) وفيه أيضا أنه من الواجبات التي يسقط الدم بتركها للعذر لاسيما وهو ممنوع في آخر أيام التشريق فإنه يجب عليه أن يقضي ما فات من الرمي سواء وقع المنع بعد خروجه من منى أو قبله وإن منع من الرمي وهو بها فلا دم عليه لسقوطه بالعذر (وتأخير الطواف) أي من أيام النحر (وتأخير الحلق) أي من أيامه أيضا على مقتضى قول أبي حنيفة وقد صرفت القاعدة الكلية أن ترك الواجب بعدن لا يوجب الدم وأغرب في الكبير بقوله فإن منع حتى مضى أيام النحر والتشريق ثم حلق به عليه سقط عنه الوقوف بمزدلفة وروى الجرات وعليه دم لترك الوقوف بمزدلفة وقدم لترك الرمي إلى آخر ما قاله فإنه مناقضة في عبارته ومعارضة فإنه إذا سقط عنه الوقوف والرمي فكيف يجب عليه دم لاجلها (ودم خامس لو حلق في الحل) أي بناء على القول بكونه واجبا أن يقع في الحرم وفيه ما تقدم ثم اعلم أنه اختلف هل له أن يحلق في الحل في الحال أو يؤخر الحلق إلى ما بعد طواف الزيارة قيل ليس له أن يحلق في غير الحرم لأن تأخيرها عن الزمان أهون منه في غير المكان وقيل له ذلك أذ رجلا أو آخره ليجل في الحرم يتداحصا فيحتاج إلى الحلق في الحل في وقت الزمان والمكان وإلى الأول أشار في الأصل وإلى الثاني وهو الجواز أشار في الجامع الصغير والله سبحانه أعلم (وسادس لو كان قارنا أو متمتعا لقوات الترتيب) أي عنده من يقوله وقد صرفت أنه يسقط دمه بالعذر اتفاقا (وعليه أن يطوف للزيارة) أي ولو إلى آخر عمره لكونه ركنًا ولا يخرج من الحرم في حق النساء بدونه (والصدر) أي أن حلقه وهو بمكة كان آفاقا والأفلا (ويحقق الإحصار) أي بمنعه من الطواف والوقوف (في الحرم) أي بجعله المشتمل على بلد مكة ومسجده (كافي الحل) أي حصارا إذا حصر عنهما في أرض الحل وهو ما عدا أرض الحرم سواء دخل في الميقات أم لا (ومن أفسد حجه بالجماع إذا حصر فهو كالذي لم يفسده) أي في وجوب اتيان باقي الواجبات واجتناب سائر المحظورات (وعليه دم فساد) أي دم جنابة موجبة للفساد (ودم المحصر) أي خلاصه منه بالحل (والقضاء) أي عليه قضاء تلك الجمعة من قابل

فصل في بيع الهدى أي طريق إرساله لاجل إحلاله إذا حصر المحرم بحجة أو عمرة وكذا إذا كان محرما عليها على ما سألني بانه (وإذا التحل) أي الخروج من إحرامه بخلاف من أراد الاستمرار على حاله منتظرا زوال إحصاره (يجب عليه أن يبعث الهدى) لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى (وهو) أي الهدى (شاة وما فوقها) أي في الكمية بأن يزيد على واحدة ما شاء أو في الكيفية بأن يذبح بقرة أو يذبح ناقصة (وتجوز البدنة) أي من الأبل والبقر (عن سبعة) أي سبعة أشخاص (أو يبعث عن الهدى بشرى به) أي المبعوث أو غيره بثمنه (الهدى) أي ما يصح أن يكون هديا وفيه إجماع إلى أنه

لا يجوز أداء الصدقة بتلك القيمة (ويأمر أحد بذلك) أي باشتراء الهدى وهو مستندرك بما فهم مما سبق (فيذبح عنه) أي ويكليه نيابة عنه (في الحرم) خلافا لما في حيث جوز ذبحه حيث أحصر ولو في الحل كما قرر في محله (ويجب أن يواظب عليه يوما معلوما) أي وقاما عينا (يذبح فيه حتى يعلم وقت إحلاله) أي زمان خروجه من إحرامه وهذا في إحرامه للحج على ما عند الإمام من أنه يجوز ذبح هديه ولو قبل يوم النحر وإن كان ذبحه فيه أفضل إجماعا وأما عندنا فما حيث لا يجوز ذبحه قبل يوم النحر فلا حاجة إلى المواءمة لأنهما عينا يوم النحر وقتاله ثم يمكن حله على خلافه عند الكل باعتبار ما بعد أيام النحر فإنه لا بد من تعيين وقته أو في أيامه فيحتاج إلى تعيين زمانه وقد علم بذلك أنه لا يتوقف ذبحه في العمرة بالاتفاق فيحتاج إلى المواءمة فيها بالاختلاف (ثم أنه) أي المحصر (لا يحل بيع الهدى) أي بمجرد (ولا بوضوئه إلى الحرم حتى يذبح في الحرم) أي عنه وليه فيه (ولو ذبح في غير الحرم لم يتحل به من الإحرام) أي بل هو محرم على حاله كغيره فلا يحلق رأسه ولا يفعل شيئا من محظورات إحرامه حتى يكون اليوم الذي واعد به ويحقق ذبح هديه فيه وهذا مشكل جدا حيث لم يعتبروا غلبة ظنه وصرحوا بأنه لو ظن أن الهدى قد ذبح يوم المواءمة ففعل من محظورات الإحرام شيئا ثم تبين عدم الذبح فيه كان عليه موجب الجنابة حتى لو حلق يجب عليه الفدية وكذا لو ظن أنه ذبح في الحرم وقد ذبح في الحل فكأنه لم يذبح ولم يحل من إحرامه وعليه أن يبعث بأخر حتى يذبح في الحرم أو يواظب عليه يوما فذبح قبله جاز استحضارنا بالاتفاق كذا ذكره والظاهر أنه يجوز أيضا في القياس فتأمل لينكشف عنك وجه الالتباس (وإذا ذبح في الحرم) أي في وقته المعين له أو قبله (حل) أي من إحرامه فحل له جميع محظورات (ولو كان المحصر قارنا) أي بعمره وجه (يبيع بهدين) أي بخروجه من الإحرامين والأفضل أن يكونا معينين مبيينين (ولو لم يبين أيهما للحج وأيها للعمرة لم يضره) لأنه لا يشترط تعيين النية (ولو يبعث) أي القارن (بهدي واحد يتحل من الحج أي من إحرامه) ويبقى في إحرام العمرة (أي محرما في حكمها) لم يتحل من واحد منهما (أي لعدم تصور انفكاك أحدهما ففيه دلالة على أنه إن أراد بذلك الهدى أن يتحل من العمرة فقطع بعد هذه الإرادة شربا ومادة فليس له اللهم إلا إذا كان محصرا من الطواف دون الوقوف فإنه يتصور ذلك منه لكن صرحوا بأن القارن إذا وقف بعرفة قبل أن يأتي بأكثر طواف العمرة ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه (ولو يبعث) أي القارن (ثمان هدين فليؤدب بذلك القدر) أي الثمن (بمكة الأهدى واحد قدح) أي ذلك الهدى وحده (لم يتحل من الإحرامين) أي جميعهما (ولا من أحدهما) أي لما تقدم بانهما وقد ذكرنا الجمن في منسكه هذه المسئلة بعينها (ولو أحصر مفرد يبعث بهدين يحل يذبح أولهما ويكون الثاني تطوعا) بخلاف القارن والفرق ظاهر بينهما (ولو أحرم) أي شخص (بشيء واحد) أي بنفسك غير معين (لا ينوي حجة ولا عمرة) أي بقصد معين (ثم أحصر يحل بهدي واحد وعليه عمرة) أي استحضارنا وجه وعمرة قياسا على ما ذكره بقوله (ولو عينه) أي أحرم بشيء سماه وبينه ثم نسبته وأحصر يحل بهدي واحد وعليه حجة وعمرة (وكذلك إن لم يحصر ووصل مكة أو خرفة فعليه حجة وعمرة وعليه ما على القارن في جميع أحكامه) وإن أحرم بشيئين فنسبهما فأحصر ببعث هدين وعليه حجة وعمرة (إن استحضارنا وجه وعمرة قضاء لقوت حجه وعمرة قضاء لعمرته وهذا

ما عندي فأغفر ذنوبي
(اللهم) أي أسألك إياها
ببشر قلبي وبقينا صادقا
حتى أعلم أنه لا يصيبني إلا
ما كتبت لي وورضني بقضائك
(اللهم) أعني على الدنيا
بالقناعة وعلى الدين
بالطاعة (اللهم) اغفرني
بالافتقار إليك ولا تفترني
بالاستغناء عنك (اللهم)
أي لا أم لك لنفسي تمنع
ما أرجوه ولا أستطيع دفع
ما أكره وأصبح الخبير كله
بين يديك وأصبحت فقيرا إلى
رحمتك فلا تجعل مصيبتني
في رزقي ولا تجعل الدنيا
أكبر همي ولا

مبلغ علمي ولا تملأ
علي بذنوبي من لا يرحمني
(اللهم) أنا نسألك بكثرة
الاخلاص في الغضب
والرضا والقصد في
الفقر والغنى وأسألك
الرضا بالقدر وعلم لا
يتدفق من لا تنقطع
ولذة العيش بعد الموت
وشوقا إلى لقاءك ولذة
النظر إلى وجهك الكريم
وأعوذ بك من ضراء
مضرة ومن فتنة مضلة
(اللهم) زينا بزينة
الايان ولباس التقوى
(اللهم) يامن لا يخفى عليه
خافية اغفر لي ما خفى على
الناس من خطيئتي (اللهم)
سرت على ذنوبي

بناء على حسن الظن به وبحمل الحسن به حيث صرف احرامهما المنسبين الى القران دون
الجنين أو العمرتين لكره الجمع بينهما ولما فيه من تفصيل ايضا بينه بقوله (وان جمع بين
الجنين أو العمرتين فأحصر) أي فينظر (فان كان قبل السير الى مكة يلزمه هديان) أي عند أبي
حنيفة خلافا لأبي يوسف (أو بعده) أي بعد سيره الى مكة (فهدى واحد) أي يلزمه أو فعليه
وهذا بالاتفاق وعند محمد هدى واحد في الوجهين سار أو لم يسر أمالوا أحصر وسار فوصل الى مكة
لم يبق محصر على قول الامام فان لم يقدر على الاعمال صبر حتى يقوته الحج فيتحلل بأفعال العمرة
كذا في الفتح وقال يجب أن يكون هذا في الاحصار بالعدو قال المصنف في الكبير ولا يخفى انه
اغتناب في على رواية منع الاحصار بالحرم مطلقا وهو خلاف الصحيح كما مر انتهى ويعني به أن
الصحيح هو التفصيل المذكور فيما سبق مما يفيد انه ان قدر على الطواف دون الوقوف فبأنى
بأفعال العمرة أولا ثم ينتظر فان فاته الوقوف تحلل عن احرام الحج بأفعال العمرة يقول ابن
الهيثم نقلا عن الامام فان لم يقدر على الاعمال محمول على اعمال الحج كالاخفى وتقدم ان
الجمهور على نسوية الاحصار بالعدو وغيره كما اختاروه في تفسير الآية المختصة بالعدو وفي
قضية العمرة اذ العبرة بعدم التلف لا بخصوص السبب مع ان القول بعدم اعتبار الاحصار
اذا وقع من المسلم أهم من أن يكون ظاهرا بحسبه أو حاد لا باستحقاقه يوجب حرجا عظيما في بقاء
احرامه وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم ابراهيم وهي الملة الخفيفة
السمحاء لاسيما مع المسامحة الخفيفة في عوم البلوى ولو كان وقوعه نادرا في القضاء (ولو طاف
الغارن وسعى بجنه وعمرته) أي بأن طاف طواف العمرة وسعى لهما ثم طاف طواف القدوم
وسعى بجنه (ثم أحصر قبل الوقوف بعرفة) أي من الوقوف والطواف جميعا (فانه يبعث بهدى
واحد) أي ويحمل به كافي لخدمة (ويقضى حجة وعمره بجنه ولا عمره عليه لعمرته) أي لانه أي
بكمالها في اول قضيته ولم يبق منها الاحلول وقت حلقه وصحته (ولا يحمل بطواف وسعى بجنه لان
ذلك) أي عليه بعد طواف قدومه (اغتاي) أي وقوعه (بعد القواف) أي بعد فوات حجه فبطل
بقوته لان الاصل في السعي ان يقع بعد طواف الزيارة قبل الوقوف وانما يجوز تقديمه عند ما من
القوات لدفع المضرة الناشئة عن كثرة المزاحمة (واو احصر عبد) أي مملوك (ان احرم بغير اذن
المولى فالمولى يبعث الهدى ندبا) أي ان شاء تخليص عبده من الاحرام الذي يكون محلا له في
الاستخدام وانما قال ندبا لان احرامه اذا لم يكن عن اذنه فيحوز له تحليه بفيدان احلاله يبعث
هديه افضل فتأمل (ولو باذنه) أي ولو كان احرامه بأمره (فقبل يبعثه حتما) أي وجوبا كما
صرح به في خزائنا لا كل انه يجب على المولى بعت الهدى ووجه ما ذكره القاضي في شرح
مختصر الطحاوي ان على المولى أن يذبح هديه في الحرم فيحل لان هذا الدم وجوب بلبية ابتلى
بها العبد باذن المولى فصار بمنزلة النفقة (وقبل ندبا) كان الاولى ان يقول قبل يجب ببعثه على
المولى وقبل لا بل يجب على العبد لما في فتاوى قاضيه ان لو احرم باذن المولى ثم أحصر لا يجب دم
الاحصار على المولى ويجب على العبد بعد العتق ولما في البدائع نقلا عن القندوري في شرحه
مختصر الكرخي ولو احصر العبد بعد ما احرم باذن المولى لا يلزم المولى اتقا هدى لانه لو لم
لزمه خلق العبد ولا يجب للعبد على مولاه حتى فان اعتقه وجب عليه ان يبعث بهدى لانه اذا
اعتق صار بمن له عليه حتى فصار كالحرة اذا أحج غيره فأحصر فانه يجب على المصنوع عنه ان

يبيع الهدى وكذا ذكر الكرماني مثل القندوري وفي الجرائز اخر ولو أمر المولى عبده ان
يحج عنه فأحصر لم يلزم المولى اتقا هدى فان اعتقه لم يلزم المولى ان يبعث بهدى قال المصنف في
الكبير فجعل المسئلة في الأمر وجعلها صاحب البدائع وغيره في الاذن قلت وعلى تقدير فرق
بينهما فاذا كان الامر غير موجب للبعث فبالاولى أن لا يكون الاذن باعنا على بعت المولى كما
لا يخفى فقرر من نقول الاكثر ان عدم الوجوب هو المعتبر بل ويتعين ان يحمل الحلاق نقل
الاكل على ما ذكره في ما اذا اعتق عبده في مقام المفصل وأما تعليل القاضي وهو الباجي
المالكي فظاهره انه مبني على قاعدة المسالكة في ان المملوك يصير مالكاً بملك المالك فيكون
أداءه عنه كذلك وأما القول بكونه ندبا فلم أر من صرح به فيكون في هدية ناقلة (ولو اعتقه) أي
المولى (بعد الاذن) أي اذنه بالاحرام (يجب على المولى بعت الهدى) كما سبق من المنقول
ولو لم يظهر باعتبار المعقول فان المقيس عليه الذي ذكره بقوله كالحر ليس نظير العبد من كل
وجه والقياس مع الفارق ليس من النوع المقبول (واو احصر صبي أو مجنون) أي فحل كل
منهما (فلا شيء عليه) أي لادم ولا قضاء عليهما قياسا على ما اذا فاضلا شيئا من المحظورات أو تركا
عمالا من الواجبات (ثم انه اغتناب على المحصر بعت الهدى اذا أراد التحلل به) أي بسبب ذبح
هديه (أما اذا صبر) أي تحمل مشقة احرامه (حتى يرتفع المانع) أي الباعث على حصره
وحسبه (فيحل بأفعال الحج) أي حقيقة أو حكما بأعمال فأت الحج اذا كان محرما بالحج
(او العمرة فلا يجب عليه الهدى) أي اذا كان محرما بهما كما سبق الى الاشارة (واذا بعت) أي
المحصر (الهدى) أو فاته الى مكة (فليس عليه) أي وجوبا (ان يقيم مكانه) أي المحصور فيه
(حتى يذبح) بل له أن يرجع الى اهله أو حيث شاء (أي وله ان يصبر في مكانه لكن في الصورتين
يكون محرما الى وقت تحقق ذبحه) وان عجز المحصر عن الهدى بأن لم يجد (أي عينه أصلا
(أو لا يجد غنمه) أي ولا يكون عنده عينه (أو من يبعث بيده يبي محرما حتى يجده فيحل به أو
يذهب الى مكة فيحل بأفعال العمرة كالفات) اما ان استمر لا يقدر على وصول مكة ولا على
الهدى بقي محرما أبدا لا يحل بالصوم ولا بالصدقة وإيسا يدل عن هدى المحصر عند أبي حنيفة
ومحمد وهذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر قول أبي يوسف وبني عليه قوله (ولا يجزئ) عن
الهدى بدل للصوم ولا صدقة (وروى عن أبي يوسف في المحصر انه ان لم يجد هديا قوم الهدى
طعاما فيتصدق به على كل مسكين نصف صاع وان لم يكن عنده طعام صام لكل نصف صاع يوما
فيحل به قال في الامالي وهذا أحب الى يعني لان فيه مخلصا عما فيه الحرج العظيم قال في الكبير
قلنا قياس بخالف النص في غير المقيس فلا يقبل قلت لانص في المسئلة من الشارع لا من الكتاب
ولا من السنة والمقيس عليه موجود في الشريعة وهو كفارة صيد الحرم بطريق التخيير وكفارة
الحلق بعد ذبحه على الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتهاد بعض المجتهدين المطلعين على قواعد
أصول الدين كأبي يوسف وقد تبعه الشافعي أيضا مع جلالاته في الرغبة في التخيير عند الشافعي
بصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف آخر أقول ولعلهما قاسا على من لم يجد الهدى ممن كان
قارنا أو متمتعا كما تزل به القرآن أيضا والحاصل ان هذا وجه ما قبل بصوم عشرة أيام ثم يحلل
وقياس كفارة الحلق بعد ذبحه ما قبل بصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قبل بصوم
بازاء كل نصف صاع يوما لكل وجهة وطريقة وجهة غير خارجة عن قواعد الشرع فكن

شيء آخر نهى ولا تنهك
سرى ولا تبعد عورتى
وآمن روعتى واكفنى
شر هدى وافض ديني
وأقم على نفسك رقبتي
من النار (اللهم) ارحم
غريبي في الدنيا ومضري
عند الموت ووحشتي في
قبري ومقامي بين يديك
(اللهم) انى أهو ذك أن
أنتقر في ضناك أو أضل
في هدالك فأذل في عزك
وأضام في سلطنتك أو
أجهد في الأمر اليك
(اللهم) انك عفو تحب
العفو ولا العفو أحب
الاشياء اليك ما ابتليت
بالذنوب أحب الخلق
اليك فارحنا واعف عنا

في الدنيا وأنا الى مآثرها
يوم القيامة أحق (اللهم)
لا تظهر خطيئتي لأحد من
المخلوقين ولا تفضضني
بها على رؤس العالمين
(اللهم) طهر لساني من
الكذب وقلبي من النفاق
وعلى من الرياء وبصري
من الخيانة فاك تعلم
خاتمة الامين ولا تخفى
الصدور اليك هربت
بأوزاري وذنوبي اجعلها
على ظهري علما بأن لا
تخطأ ولا تنجأ منك الا
اليك فأغفر لي فانك أنت
الغفور الرحيم (اللهم)
راضني بفضلك وأمدني
بقدرتك حتى لا أحب
ثأ خيري شيء عجلته ولا
تعجيل

متأدياً حق الاثم ولا تنس الملوك بالصلوك في غيرة السلوك (ولا يفيد اشتراط الاحلال عند
 الاحرام شيئاً) أي لا من سقوط الدم ولا من حصول التحلل بدونه والمعنى ان المحصر لم يحل الا
 بالذبح في الحرم سواء اشترط عند احرامه الاحلال بغير ذبح عند احصاره أم لا وهذا المستور
 المذهب في كتب المذهب وذكري الابيضاح قال أبو حنيفة الشرط يفيد سقوط الدم ولا يفيد
 التحلل ونقل الكرماني والمروسي عن محمد بن ابي حنيفة ان كان قد اشترط الاحلال عند الاحرام اذا
 حصر جازله التحلل بغير هدي (تنبيه) أي العاقل التنبيه (المرأة اذا أحرمت بحج نفل ولو باذن
 الزوج أو المملوك ولو باذن المولى فحللها فحللها فحللها (أي لا تهم احصارها بغيره محصرين
) ولكن لا يتوقف تحللها على ذبح الهدى (أي كما يتوقف تحلل المحصر على ذبحه) بل يحل ان
 في الحال (أي المرأة والمملوك) اذا فعلت شي من المحظورات فكفص ظفر بأمر الزوج
 أو المولى (اعلم ان الذي يحل بغير الهدى فكل محصر منع من المضى في موجب الاحرام شرماً
 لحق العبد كالمرأة والعبد المنوعين بحق الزوج والمولى فان أحرمت المرأة أو الأمة أو العبد
 بغير اذن الزوج والمولى فلهما أن يحللاهما في الحال من غير ذبح الهدى التحلل وعلى المرأة ان
 تبث الهدى او غنمه الى الحرم ليدفع عنها هدى الكفارة وعليها جعة وعمرة ان كان احرامها
 بحجة وعمرة ان كان بعمره بخلاف ما لو مات زوجها او محرماً في الطريق فانها لا تحلل الا بالهدى
 ولعل الفرق بين المستثنين ان احصار الثانية حقيقى واحصار الاولى حكمي ثم على العبد هدى
 الاحصار بعد العتق وجعة وعمرة كما سبق من تفصيل الاحرام ولو أحرم العبد باذن المولى
 كره له تحليله ولو حلله حل وعند أبي يوسف وزفر انه ليس للمولى اذا اذن لعبد في الحج ان يحلله
 وهذا هو الظاهر وان كان الصحيح جواب ظاهر الرواية كافي البداء ولو أحرم العبد أو الأمة
 باذن المولى ثم باعها فبطل البيع وجزا للمشتري ان يحلها بلا كراهة وليس له الرد بالعيب عند
 اثنتا الثلاثة وعند زفر ليس له ذلك وله الرد بالعيب وعلى هذا الخلاف اذا أحرمت الحرة بحج
 نفل ثم تزوجت فلزوج ان يحلها عندنا خلافاً لغيرنا كذا ذكره القاضي الخلاف في شرح
 الطحاوي وذكر القدوري الخلاف بين أبي يوسف وزفر قلت وهذا هو المعتبر (اما اذا أحرمت
 المرأة بحجة الاسلام) أي بغير اذن زوجها (ولا يحرم لها) جعة حالية وكذا قوله (ومنعها زوجها)
 أي لعدم وجود محرماً لها على مقتضى مذهبننا (أو مات زوجها أو محرماً في الطريق) أو في مكانها
 (وهي محرمة) أي بأي احرام كان (ولو بحج تطوع) أي مع انها عليها حج فرض (فانها لا تحل الا
 بذبح الهدى في الحرم) أي لانها في حكم المحصر (وان حلها زوجها) أي بشي من محظورات
 الاحرام (لا تحلل الا بالهدى في حج الفرض) أي في حج يكون عليها فرض بخلاف ما اذا أحرمت
 بغير ولو بالاذن وليس عليها جعة الاسلام فان لم يحلها من ساعته ولا يتأخر تحليله اياها الى
 ذبح الهدى وعليها الهدى وجعة وعمرة فتأمل في المقام ليظهر لك حقيقة المرام ثم اعلم ان المسئلة
 خلافية في الكبير لو أحرمت بحجة الاسلام بغير اذنه ولم يجد محرماً ما ذكر في الاصل ان الزوج ان
 يحلها بغير هدي وذكر الكرخي انه لا يحلها الا بالهدى وكذا في المبسوط في الفرض لا تحلل الا
 بالهدى وعن محمد أحرمت باذن الزوج قبل اشهر الحج فله ان يحلها وان أحرمت في اشهر الحج
 فليس له ان يحلها وان كان في بلاد بعيدة يخرجون منها قبل اشهر الحج فأحرمت في وقت خروج
 اهل بلدها لم يكن له ان يحلها وان أحرمت قبل ذلك بقدر متفاوت كان له ان يحلها الا ان يكون

و ادخلنا الجنة وان لم
 تكن من أهلها وخلصنا
 من النار وان كنا قد
 استوجبناها (اللهم)
 وسع علينا في الدنيا
 وزهدنا فيها ولا تقترها
 علينا مع ما ترى أهيئنا
 فيها (اللهم) أنت السلام
 ومنك السلام فحينا
 ربنا بالسلام وأدخلنا
 دارك دار السلام تباركت
 وتعاليت يا ذا الجلال
 والاكرام (اللهم) اغفر
 لنا وارحنا واطفأنا واف
 عنا وقبل منا وأدخلنا
 الجنة ونجنا من النار وأصلح
 لنا شأننا كله (اللهم) اني
 أسألك بأن لك الحمد أنت
 الله الذي

احرامها قبل ذلك بأيام يسيرة كذا في الحاوي الا ان حق العبارة ان يقول في صدر الجملة
 فان اذن الزوج لها بحجة الاسلام مطلقاً فأحرمت قبل اشهر الحج الى آخره فانه اذا اذن لها ان
 تحرم قبلها فليس له تحليلها على ما لا يخفى ثم الاذن قبل الاحرام ظاهر وأما بعده فمما حصل أيضاً
 بقوله أصبت أو أحسنت أو رضيت فقلت أو أجزت أو أذنت لك في المسير الى مكة ونحو ذلك ولا
 يكفي مجرد رؤية احرامها والسكوت عنها
 فصل في التحلل في أي في آداب (وان اعمل) أي المحصر (انه) أي الشأن (قد نجز هديه) أي
 الذي به (بالحرم) أي في أرض الحرم (وأراد ان يحلل) أي يخرج من احرامه لعدم لزومه
 عليه (بفعل أدنى ما يحظره من الاحرام) أي بمنعه من بقائه والاولى أن يقال أدنى ما يحرم
 بالاحرام من قص شارب أو قلم ظفر أو تطيب عضو (لا يجب عليه الخلق) أي ولا التقصير خلفاً
 عنه (وان فعله فحسن) أي مستحسن وهو يحتمل انه مندوب لو سنة أو مباح كما سيأتي بيانه
 (ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح) أي ولو في الحرم (حتى يحلل بفعل) أي من محظورات
 الاحرام ولو بغير خلق فان الخلق ليس بشرط عندنا على ما في البحر الاخر وعند أبي يوسف عليه
 الخلق وان لم يفعل فلا شيء عليه وهذا يقتضي انه مسنون لأوجب فلا خلاف كذا في
 الطرابلسي وقال الخبازي وهذا يدل على ان الخلق مندوب اليه للمحصر وليس بواجب ولا
 مسنون عنده وأن المراد من قوله عليه استحساناً لا غير لان ترك الواجب بوجوب الدم وترك
 السنة بوجوب الامانة ولم يذكر واحداً من الامرين فعلى هذه الرواية لا يفتق الخلاف في المسئلة
 بخلاف ما روي في النوادر من أبي يوسف انه واجب عليه لابسعة تركه فان ترك فلعنه دم وفي
 مختصر الطحاوي ان لابي يوسف ثلاث روايات في رواية يجب وفي رواية يستحب وفي رواية لا شيء
 عليه انتهى وفي شرح الآثار للطحاوي تكلم الناس في المحصر اذا نحر هديه هل يحلق رأسه أم لا
 فقال قوم ليس عليه ان يحلق وعن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد وقال آخرون بل يحلق فان لم يحلق
 حل ولا شيء عليه وعن قال ذلك أبو يوسف وقال آخرون يحلق ويجب ذلك عليه انتهى والقصر
 على حكم الخلق كما لا يخفى ومال الطحاوي الى هذا القول اقول ولعله لانه مستفاد من ظاهر
 ما ورد في الاحصار من الآية وما صدر عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث من التأكيد والمبالغة
 في امر الخلق من غير الاكتفاء بالتقصير كما يتضح حكمه في علم الحديث والتفسير وهذا وفي النجدة
 اختار قوام الدين شارح الهداية وجوب الهدى مطلقاً سواء كان في الحل أو الحرم ثم اعلم انه
 لا يجوز ذبح المحصر الا في الحرم عندنا وكذا عند مالك فان ذبح فقد حل بمجرد الذبح ويتفرع
 عليه قوله (ولو ذبح) أي الهدى في أرض الحرم (فمروق) أي بعد ذبحه (لا شيء عليه) لانه اذا
 يجب عليه الاقامة لا الاعطاء (وان لم يمرق تصدق به) أي تلقى كما لو اباحه ولو في أرض الحل
 (ولو ذبح قبل الميعاد يوم) أي مثلاً (جاز) أي تحلله به بخلاف ما اذا كان بعده ولو بساعة
 (ولو ظن) أي المحصر (انه) أي الهدى (ذبح) في أرض الحرم (فظهر خلافه) أي بأن لم يذبح
 او ذبح في الحل أو بعد الميعاد والحال انه ارتكب بعض المحظورات بناء على ظن انه خرج من
 الاحرام بذلك الذبح (فعليه ما ارتكبه من المحظورات الجزاء) أي من انواع الكفارات (وان
 أكل من الهدى الوكيل) ولو باذن الموكل (ضمن قيمة ما أكل ان كان غنياً) أي مالك نصاب
 (ويتصدق بها على الفقراء) أي من المحصر (ولو ذبح المأمور) أي هدى المحصر (ثم زال

لا اله الا انت يا امان
 الخاشعين يا بديع السموات
 والارضين يا ذا الجلال
 والاكرام يا حي يا قيوم
 (اللهم) اني أسألك بأنك
 انت الله الواحد الاحد
 الفرد الصمد الذي لم يلد
 ولم يولد ولم يكن له كفوا
 احد اسألت الفعو
 والعافية في الدنيا
 والاخرة (اللهم) انت
 الملك لا اله الا انت وانا
 عبدك ظلمت نفسي
 واعتزفت بذنبي فاغفر لي
 ذنوبي فانه لا يغفر الذنوب
 الا أنت واهدني للاحسن
 الا خلاق ولا يهدي
 لاحسنها الا انت واصرف
 عني سيئها فانه لا يصرف
 سيئها الا انت ليك

احصاره) أي احصار الآمر (فجاء) وكذا إذا لم يحج (لم يضمن) أي الأمور شيئاً
 فصل في زوال الاحصار إذا زال احصار المحرم بالحج فهو (أي زواله) لا يخلو من أحد
 الوجوه الخمسة) ووجه الحصر أنه (أما أن يزول) أي الاحصار (قبل بعث الهدى) أي وهو
 ظاهر ولا يتصور تمده فهو الوجه الأول (أو بعده) يعني وهو لا يخلو أن يكون كما قال (في وقت
 يقدر على ادراك الحج والهدى) أي معاً وهو الوجه الثاني (أو في وقت لا يقدر على ادراكهما
 جميعاً) وهو الوجه الثالث (أو يقدر على ادراك الهدى دون الحج) وهو الرابع (أو بالعكس)
 بأن يقدر على ادراك الحج دون الهدى وهو الخامس فإذا عرفت ذلك (في الوجه الأول وهو أن
 يزول) أي الاحصار (قبل البعث) أي بعث الهدى (والثاني) أي في وجهه أيضاً (وهو أن يزول
 في وقت يقدر على ادراكهما يلزمه) أي في الوجه (التوجه) أي يجب عليه المضي بالاتفاق
 (ولا يجوز له التحلل) أي حينئذ (يفعل بهديه ماشاء) أي من بيع أو هبة أو صدقة ونحو ذلك
 (وفي بقية الوجوه) أي من الوجوه الخمسة وهي الوجوه الثلاثة (لا يلزمه التوجه ويجوز له
 أن يحل بالهدى) أما فيما لا يقدر على ادراكهما جميعاً فلا يلزمه المضي لعدم فائدة ما جازله التحلل
 اتفاقاً وأما فيما يقدر على ادراك الهدى دون الحج فكذلك لا يلزمه المضي اتفاقاً على ما في الروايات
 المشهورة في المذهب إلا ما جاء في رواية خزائننا لا كل حيث قال فلو بعث بالهدى ثم قدر أن يدركه
 قبل ذبحه لم يسهه أن يقيم ويحل بالهدى إذا لم يقدر على ادراكه فإنه بظاهره قد نبهنا من أنه
 أن ضميره راجع إلى الهدى كما توهم المصنف على ما فهم من كلامه في الكبير ولكن الصواب
 أن مرجعه إلى الحج والافيلزم تناقض بين كلاميه حيث يصير التقدير ثم قدر أن يدركه إذا لم
 يقدر على أن يدركه فأدركه وأدرك (أي في الوجه الأخير) وهو أن يقدر على ادراك الحج دون
 الهدى (الافضل له التوجه) الصواب أن يقال جازله التحلل ولا يلزمه المضي استعساناً (وفي رواية
 يجب) أي يلزمه المضي ولا يجوز له التحلل قياساً وهو قول زفر ورؤية الحسن عن أبي حنيفة وهو
 الافضل اتفاقاً قوله (وهو) أي الوجه الأخير (أن يدرك الحج دون الهدى) بأن للجهن المقدم
 وقد تقدم ثم هذا الوجه أغنى عن تصور على مذهب أبي حنيفة لأن دم الاحصار عنه لا يتوقف بأيام
 التحلل بل يجوز قبلها فيتصور ادراك الحج دون الهدى وبه قال الشافعي وأجد في رواية وأما على
 مذهب أبي يوسف ومحمد فلا يتصور هذا الوجه في المحصر لأن دم الاحصار عندهما يتوقف بأيام
 التحلل فمن يدرك الحج يدرك الهدى وأما المحصر بالعمرة فيصور في حقه بالاتفاق لعدم توقف دم
 بأيام التحلل من غير خلاف (وإن زال احصار القارن لكن لا يدرك الحج ولا الهدى لا يلزمه
 التوجه) أي إلى مكة لعدم الفائدة بتدراك أحدهما (بل إن شاء حل بالهدى) أي صبر حتى يحل
 بذبح الهدى (وإن شاء توجه) أي إلى مكة (ليحل بأفعال العمرة) ولا شك أن هذا هو الافضل
 (وله) أي لقارن المحصر (في هذا) أي في ضمن هذا الحكم المذكور من التخيير المستطوع فائدة
 أي عظيمة (هي أنه لا يلزمه عمرة في القضاء) لكن فيه اشكال حيث ورد هنا اعتراض وسؤال
 ويانه إذا كان المحصر قارناً فينبغي أن يجب عليه إتيان العمرة التي وجبت عليه بالشروع
 في القارن حيث قدر عليها وأجيب بأنه لا يقدر على أدائها بالوجه الذي التزمه وهو كونه على
 ما يرتب عليه الحج إذ بقوات الحج فاته بذلك كذا في الجبازي والفتح (وأما المعتبر) أي المحصر
 (إن زال احصاره قبل بعث الهدى أو بعده في وقت يقدر على ادراكه) أي ادراك الهدى ففي

وسعدك والخير كله
 يدرك نباركت وتعاليت
 استغفرك وأتوب إليك
 (اللهم) بعلمك الغيب
 وبقدرتك على الخلق
 أخبني ما هلت الحياة خيراً
 لي وتوفني إذا هلت الوفاة
 خير إلى (اللهم) أتى نزل
 بك حاجتي وإن قصر رأيي
 وضعف على افتقرت إلى
 رحمتك فأسألك بقاضي
 الأمور أن تجيبني من
 هذاب السعير ومن فتنة
 القبر (اللهم) أهدني لأرشد
 أمري واجرنى من شر
 نفسي (اللهم) أتى أهوذ
 بك من منكرات الأخلاق
 والآهواء (اللهم) أتى
 أهوذ بك من الشقاق
 والنفاق وسوء الأخلاق
 بسم الله

الصورتين (يلزمه التوجه) أي اجاباً (وإن لم يقدر على ادراك الهدى) أي بعد بعثه (لم يلزمه
 التوجه) أي بالاتفاق بين الامام وصاحبيه (ولا يتصور في حقه) أي المعتبر المحصر (خدم ادراك
 العمرة) لأن وقتها جميع العمر من غير تعيين شهر وتعيين يوم بخلاف الحج فإنه مختص بزمان
 مخصوص ثم اعلم أنه إذا زال احصاره بعد فوات الحج ولم يبعث الهدى صار حكمه حكم القاتل
 فقد ذكر عز بن جماعة في منسكه ان عند الحنفية إذا صار الاحرام متوقفاً زوال احصر فاته
 الحج والاحصر دائم لتحلل بعمرة ولا يكون محصر أو يجب عليه القضاء ولا يحتاج إلى احرام جديد
 للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد بل يؤديها باحرام الحج وعند أبي يوسف يحتاج إلى احرام جديد
 للعمرة ولو لم يتحلل لا يحج في العام القابل بذلك الاحرام وتعبه المصنف في الكبير بأن قوله عند
 أبي يوسف يحتاج إلى احرام جديد وهم لأن عنده ينقلب احرامه احرام عمرة من غير تجديد كما
 سيأتي بيانه في باب الفوات انتهى وسيمى برهانه ان شاء الله تعالى لكن قول ابن جماعة
 والاحصر دائم لتحلل بعمرة ولا يكون محصر اظهر التناقض ولعل مراده أن حصره عن الوقوف
 مستمر ولا يكون محصر عن الطواف فتأمل ثلاثاً تقع في وحل الخلاف
 فصل في بعض فروع الاحصار (أن بعث) أي المحصر بحجة أو عمرة بالهدى ثم زال
 احصاره وحدث احصار آخر (أي من المحصر الأول والآخر) (فإن حل) أي المحصر (أن يدرك
 الهدى) أي حياً (ونوى به احصاره الثاني) أي بعد تصور ادراكه (جاز وحل به) أي أن صحت
 شروطه (وإن لم ينول بمجز) أصلاً (وأوبعث هدياً جزاء صيد أو قلد بدنة وأوجبها تطوعاً ثم
 احصر) أي الأمر (ونوى) الأولى فنوى (أن يكون) أي الهدى في الصورتين (لاحصاره جاز
 وعليه إقامة غيره مقامه) أي جزاء صيده وإيجاب تطوعه خلافاً لأبي يوسف
 فصل في قضاء ما أحرم به (إذا حل المحصر) أي من اجرامه مطلقاً (بالذبح) أي بذبح الهدى
 في الحرم في قضاء ما أحرم به تفصيل بينه بقوله (فإن كان احرامه) أي الذي حل به منه (للحج)
 أي فقط (فعليه قضاء حجة وعمرة) فيه أنه لا يصح إطلاقه بل يحتاج إلى تقييد مفيد على ما ذكر
 محمد في الاصل عن أبي حنيفة حيث قال فإن بقي وقت الحج عند زوال الاحصار وأراد أن يحج في
 ما به ذلك أحرم وحج وليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وذكر ابن أبي مليك عن أبي يوسف عن أبي
 حنيفة وعليه دم أن قصد الاحرام الأول وأن نحو السنة فعليه قضاء حجة وعمرة ولا تسقط عنه
 تلك الحجة إلا بنية القضاء وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن عليه قضاء حجة وعمرة في
 الوجهين جميعاً وعليه نية القضاء فيهما وهو قول زفر ثم اعلم أنه إذا احصر في حجة الفرض وحل
 منها يلزمه القضاء عند الأربعة كافي التطوع عندنا وأجد في رواية (وإن كان) أي المحصر
 (قارناً فعليه قضاء حجة وعمرة) أي عند ارادة القضاء (إن شاء يقضى بقران) أي بأن يجمع
 بين حجة وعمرة ثم يأتي بعمرة (أو أفراد) أي بكل من الثلاث وهذا إذا لم يقض في سنة الاحصار أما
 إذا زال الاحصار بعد التحلل بالذبح والوقت بسع تجديد الاحرام والاداء فاعلم عليه عمرة
 القارن على ما هو في رواية الاصل كذا ذكره ابن التمام (وإن كان) أي المحصر (معتراً فعليه
 عمرة لا غير) وقضاؤه في أي وقت شاء لأنه ليس لها وقت معين (وتجيب نية القضاء) أي فيما إذا
 كان الاحصار بحج اتفاقاً (إذا قضاء) أي ما أحرم به (بعد نحو السنة في النفل) أي في احرام
 غير الفرض (أما أن قضاء في عامه ذلك أو كان حجه) أي الذي احصر به وتحلل عنه بذبح هديه

ما شاء الله لا يأتي بالخبر الا
 الله بسم الله ما شاء الله
 لا يصرف السوء الا الله
 بسم الله ما شاء وما يكمن من
 نعمة فمن الله بسم الله ما شاء
 الله لا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم (اللهم) صل
 على محمد وعلى آل محمد كما
 صليت على ابراهيم وآل
 ابراهيم انك حديد مجيد
 (اللهم) صل وبارك على
 محمد وعلى آل محمد كما صليت
 وباركت على ابراهيم وآل
 ابراهيم انك حديد مجيد
 (اللهم) وترحم على محمد
 وعلى آل محمد كما ترحم
 على ابراهيم وآل ابراهيم
 انك حديد مجيد (اللهم)
 صل على ملائكتك
 المقربين وعلى انبيائك
 المرسلين وعلى اهل طاعتك
 اجبت

(حجة الاسلام) أي أول فرضه (فلا يحتاج إلى نية القضاء وإن تحولت السنة) أي بأن ينوي حجة الاسلام من قابل قضاء لأنها باقية في ذمته ما لم يؤدها ولم يخرج وقتها ليصير قضاء لأن العمر كله وقت إذا نجا كذا ذكره ابن الهمام وأشار إليه قاضيان (وكذلك وجوب العمرة مع الحج فيما إذا قضى بعد تحويل السنة وإن قضاء في عامه لا يجب عليه عمرة) وأيضا انما يجب العمرة مع الحج فيما إذا احصر بالحج إذا حل بالذبح أما إذا حل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء لأنه صار كالقائت (فإذا زال احصاره) أي المحرم بالحج (بعد التحلل) أي بالهدى (وإراد أن يحج من عامه ذلك الوقت يسع تجديد الاحرام) أي والاداء (فإن أحرم يحج فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وكذا المرأة إذا حلها زوجها) أي بعد ما حرمت بحجة النافلة (ثم اذن لها) أي بالاحرام (فأحرمت وجبت في عامها ذلك) وكذا إذا تحولت السنة فأحرمت على ما ذكره القاضي في شرح مختصر الطحاوي (ولو لم يخل المحصر بالذبح حتى فاته الحج فتحلل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء) يعني أيضا كافي نسخة (ويستوي في وجوب القضاء المحصر بالحج الفرض والنفل والمظنون والمفسد والحاج عن الغير والحرم والعبد إلا أنه) أي وجوب القضاء (على العبد) أي ومن في معناه (يتأخر وجوب اداء القضاء إلى ما بعد العتق) وأما أنه إذا أحرم على طعن أن عليه الحج ثم ظهر عذمه فأحصر فلا قضاء عليه كما صرح به البردوي وصاحب كشف الاسرار لكن ذكر السروجي في الغاية شرح الهداية أن الظان في الحج يلزمه المضى فيه والقضاء لو أفسده واختلفوا في القضاء لو احصر ثم تحلل فيه لا يلزمه القضاء لأنه صح خروجه من الاحرام والأصح لزوم القضاء لأن الاحرام في الاصل لازم والتحلل لدفع الحرج والمشقة وفيما دون ذلك تنبى صفة لزوم معتبرة

باب الفوات

هو بفتح الفاء مصدر كالقوت على ما في القاموس (فائت الحج هو الذي أحرم به ثم فاته الوقوف بعرفة ولم يدرك شيئا منه) أي من زمن الوقوف ومكانه (ولو ساعة لطيفة) أي لغوية لا عرفية (ولو أدرك ساعة من وقته) أي مع مكانه (نهارا) أي بعد زوال عرفة (أوليا) أي ليلة المزدلفة إلى طلوع فجرها (فقدتم حجة) لقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه الطبراني بسند حسن عن ابن عباس فكان الأولى للمصنف أن يقول فقد أدرك حجة لأنه لا يتم الأبركة الثاني وهو طواف الزيارة أجمالا إلا أن يحاول ويؤول بأن مراده بالتمام تصوره واحتماله وبأن قوله (وأمن الفوات والفساد) عطف تفسير لما قبله ولذا قال الشيخ عمر النسفي رحمه الله في تفسيره فقد تم حجه أي أمن الفوات فإنه لم يبق عليه ركن من الألتواف بالبيت وذلك لا يفوت أي لأن جميع العمر وقته والافقد يتحقق الفوات بالموت وقد يقال لا يفوت به أيضا إذ جوزوا تداركه بدنة هذا وقد وقع في عبارتهم ثم حجه أيضا تنبهم ولذا قال ابن الهمام لا شك أنه ليس التمام باعتبار عدم بقاء شيء عليه فهو باعتبار أمن الفساد والفوات (ثم إذا فاته الوقوف بعذر) وهو ظاهر أنه لا حرج عليه (أو بعذر مذر) أي مع أنه أتم (سقط عنه أفعال الحج) أي بقيتها (وعليه أن يحلل بأفعال العمرة صورة) عند أبي حنيفة ومحمد كما سبأني بسانه (فيطوف ويسعى ثم يحلق أو يقصر إن كان) أي القائت (مفردا) أي بالحج (وعليه قضاء الحج من قابل) أي عام آت (ولا عمرة عليه ولا دم) أي بخلاف المحصر وقال الحسن

من أهل السموات والأرضين وعليهم السلام بالرحم الراحمين (اللهم) احسن ما قبلنا في الأمور كلها واجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة (اللهم) امنى على غمرات الموت وعلى سكرات الموت وهو نهارا على حتى لا اجدها كريبا ولا غما ولا المساولقني حجة الايمان عند المات (اللهم) امنى على الموت وسكرته وعلى القبر ووحشته وعلى يوم القيامة ودرعته وعلى الميزان وخفته وعلى الصراط وزكته (اللهم) ارحم غربتي في الدنيا وتضرعي عند الموت ووحدي في القبر ومقامي بين يديك ونوفسي عند منتهى اجلي

ابن زياد عليه الدم وأشار في شرح الكنز إلى استحباب الدم للفائت عندنا (ولا طواف للصدر) أي عليه اتفاقا (وان كان) أي القائت (قارنا) أي فينظر (فانه ان كان قد طاف لعمرته قبل الفوات فهو كالفرد) أي لانه بأداء ركنها خرج من ههنا (وان لم يطفها) أي قبل الفوات (فانه يطوف اول لعمرته ويسعى لها ثم يطوف ما وافي آخر لفوات الحج ويسعى له ويحلق وقد سقط عنه دم القران) أي لانه دم شكر مرتب على توفيق الجمع بين العبادتين (وعليه قضاء حجة لا غير) أي لفراغ ذمته من احرام عمرته (وان كان) أي القائت (متمتة بطلت عنه) أي لان شرطه وجود حجة في سنة عمرته (وسقط عنه دمها) لما سبق وجهه (وان ساقه) أي الهدى (معه يفعل به ما شاء) أي ان كان الهدى لتتمه بخلاف ما اذا كان هديه تطوعا كما لا يخفى (وعليه قضاء حجة فقط) أي لفراغه من عمرته بالكلفة ان لم يسبق وفي الجملة ان ساق (ويقطع القارن) أي القائت (التلبية اذا أخذ في الطواف الذي يحلل به) لانه لما فات وقت قطع تلبيته بأول رمي الحصة صار كأن طوافه هذا مقام بقية أفعال حجه ولا يقطع عند طواف عمرته لانه في حكم اثناء أفعال حجه وكان حقه التقدم الا انه آخر لضرورة الفوات ثم اعلم ان اصحابنا اختلفوا فيما يحلل به فائت الحج انه يلزمه ذلك باحرام الحج أو باحرام العمرة فقال ابو حنيفة ومحمد هو باحرام الحج وقال ابو يوسف باحرام العمرة وينقلب احرامه عمرة وقال لا ينقلب والمؤددي ليس بفعل العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدي باحرام الحجة وهذا معنى قول المصنف صورة فيما سبق فتدبر والدليل على صحة ما ذكرناه قوله (ولو جامع القائت قبل طوافه) أي الذي يحلل به مع السعي بعده (فليس عليه قضاء العمرة التي يحلل بها) أي اتفاقا فهذا دليل على ان المؤددي ليس بفعل العمرة حقيقة فقوله (لانه ليست بعمرة) ليس على ظاهره بل معناه ان أفعالها ليست بأفعال العمرة حقيقة بل صورة كما بينه بقوله (انما هي مثل أفعالها) ومن الدليل ايضا على صحة قولهما ان فائت الحج لو كان من أهل مكة يحلل بالطواف كما يحلل أهل الآفاق ولا يلزمه الخروج إلى الحل ولو انقلب احرامه احرام عمرة وصار معتمرا لزمه الخروج إلى الحل كذا ذكره وفيه بحث ظاهر على ما لا يخفى ثم ثمة الخلاف تظهر فيما اذا فاته الحج فأهل بحجة أخرى حل بأفعال العمرة من الأولى ويرفض الأخرى عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يمضي في الأخرى لانه محرم بالعمرة أضاف إليها حجة وعند محمد لا يصح احرامه بالثاني (ولو اهل القائت بحجة أخرى قبل الفراغ من الأولى فان كان ينوي به) كان الاخصر والظاهر ان يقال فان نوى به (قضاء القائت فهي هي) أي بعينها وتفسيرها قوله (ولا يلزمه بهذا الإحلال شيء) أي سوى التي هو فيها فيحل بالطواف والسعي كالولم يهل به (ونيته) أي بالثانية (لغو) أي لا اعتبار لها (وعليه قضاء الأولى لا غير) أي ليكون الثانية لغوا (وان نوى به) أي باهلاله (حجة أخرى برفضها) أي الحجة (ويحل بأفعال العمرة) لما تقدم مع ما فيه من الخلاف (وعليه قضاء حجتين وعمرة ودم) أي عند أبي حنيفة خلافا لهما لما تقدم عنهما (ولو اهل) أي القائت بحجة (بعمرة رفضها) وهذا بالاتفاق لانه جمع بين العمرتين احراما على قول أبي يوسف وعلى قولهما (وعليه قضاء ما وافيها والدم والحج) أي قضاؤه ايضا بالاتفاق (ومن أهل بحجتين ثم فاته الوقوف يحل بعمرة واحدة) أي لا بعمرتين كما هو ظاهر القياس (وعليه ما مر) أي من قضاها والدم والحج (ولو ان القائت لم يحلل) أي بأفعال العمرة (وبقي محرما إلى قابل فحج بذلك الاحرام لم يصح حجه ومن أهل بحجة فجاءه) أي

على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله واجعله آخر كسلا في الدنيا (اللهم) اني أسألك عيشة نقية وميتة سوية ومردا غير مخزي ولا فاضح (اللهم) اجعل حبك أحب الأشياء إلى واجعل عمل خشيتك أخوف الأشياء عندي واقطع عني حاجات الدنيا بالشوق إلى لقاءك واذا قررت عين أهل الدنيا من دنياهم فأقر عيني بعبادتك (اللهم) اني أسألك الصحة والسلامة والعفة والامانة وحسن الخلق والرضا بالقدر (اللهم) اني أعوذ بك من يوم السوء ومن ساعة السوء ومن

قبل الوقوف كابدل عليه قوله (ثم فانه الحج) اي الوقوف كافي فحصة (فعليه دم لجماعه ويجعل
بأفعال العمرة ولو حج) اي الفات من قابل (قضاء) اي لجنه (فأفسده) اي بالجماع (لم يكن عليه
الاقضاء بحد واحد) اي كمن افسد ضومه بالجماع ثم قضاءه وافسده فانه لا يجب عليه الا قضاء يوم
واحد وليس عليه كفارة اخرى لا فساد يوم القضاء كالا يحنى (واو قدم محرم بحجة فطاف للقدوم
وسعى ثم فانه الحج) اي بفوت الوقوف (فعليه ان يحمل بأفعال العمرة) اي من طواف فرض لها
وسعى آخر بعدها (ولا يكفيه طواف النخبة الاول) بالرفع نعت للمضاف (ولا السعى) اي ولا
يكفيه السعى المتقدم (في التحلل) اي في الخروج عن احرام حجه حتى لو كان قارنا والمسئلة
بمسائلها لا يجب قضاء عمرته التي قرنها لانه قد أداما (ولو ان قارنا لم يطف لعمرته ففاته الحج
وجامع) الاول ان يقول فجامع بيني وهو لم يطف بعد لعمرته القرآن ولا لعمرته التي تحلل بها
(فعليه ان يمضي في العمرتين وعليه دمان للجماع وقضاء عمره القرآن) اي لانه افسدها ولا يجب
عليه قضاء التي تحلل بها (وفات الحج لا يكون محصرا) اي لا حقيقة ولا حكما (ولا يحمل بعث
الهدى) اي بل عليه ان يحمل بأفعال العمرة (والعمرة لا تقوت) اي بالاجماع لانها غير مؤقته
فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج في اربعة (القوات) اي فوت الوقوف (والاحصار)
اي عن الوقوف فانه في حكم القوات ولو كان فرق بينهما في كيفية التحلل عن احرامهما
(والافساد) اي بالجماع ولو كان يلزمه اتيان بقية افعال الحج (والرض) اي رفض احرام الحج
بعد احرامه به سابقا فانه يجب عليه قضاء الثاني بالاتفاق وزاد في الكبير وتحلل الرجل زوجته
او امته او عيده اي اذا احرموا بالحج على تفصيل ما سبق ثم قال ويلحق بهاد دخول مكة بغير احرام
اي فانه يجب عليه احرام احدا للنسكين منهما الحج او العمرة ولعل هذا وجه الالحاق حيث
لا يجب عليه تعيين الحج لكن في اطلاق القضاء عليه مساجحة لان القضاء فرع فوت الاداء هذا
ولا يشترط لسقوط القضاء احرامه من حيث احرامه ولا من الميقات وانما يجب الاحرام من
الميقات مطلقا ثم هذه الاسباب الاربعة موجبة لقضاء العمرة الا القوات لعدم تصوره في حقها
لان جميع العمرة (وخكم فوات الحج من العمر) اي بعد انقضائه قبل تحقق أدائه (انه
اذا مات من عليه الحج) اي فلا يتخلو عن أحد الوجوه الثلاثة (ان اوصى بالا حجاج عنه) اي على
الوجه الذي يأتي تفصيله (يحج عنه) اي بشروطه (ويسقط به عنه الفرض) اي اجابا (وان لم
يوص به) اي مطلقا او ايصاء بغير صحيح (ثم) اي تحقق اتم تركه ويقي في ذمته فهو نحت حكم
الله ومشيتته باعتبار مغفرته وعقوبته وهذا اذا لم يحج عنه أحد من غير وصيته (وان تبرع عنه
الورثة) اي من ماله أو من عندهم فلا جزي في حكمهم (تجزئه) اي هذه الحجة عما في ذمته (ان
شاء الله تعالى) اعلم ان من عليه الحج اذا مات من غير وصية يأثم بلا خلاف اما على القول
بالوجوب على القور فلا اشكال واما على القول بالوجوب على التراخي فان الوجوب يتضيى
عليه آخر العمر في وقت يحتمل الحج وحرم عليه التأخير فيجب عليه أن يفعل ان كان قادرا
وان كان عاجزا عن الفعل بنفسه عجزا مقورا ويمكنه الاداء بماله بانابة غيره مناب نفسه
بالوصية فيجب عليه ان يوصي به فان لم يوص به حتى مات اثم بتفويته الفرض عن وقته مع امكان
الاداء في الجملة فبأثم لكن يسقط عنه في حق احكام الدنيا حتى لا يازم الوارث الحج من تركته
وان احب الوارث ان يحج عنه حج قال الامام الاعظم وأرجو ان يحزنه ذلك ان شاء الله تبارك

(وتعالى)

صاحب السوء ومن جار
السوء (اللهم) اجعلني
شكورا واجعلني صبورا
واجعلني في عيني حفيرا
وفي عين الناس كبيرا
(اللهم) اني أسألك باسمك
الطيب الطاهر المبارك
الاحب اليك الذي اذا
دعيت به أجبته واذا
سئلت به أعطيت واذا
استرحت به رحت واذا
استفرجت به فرجت ان
تعينني من الكفر والفقر
والقلة والذلة والعلة وكافة
الامراض والاعراض
وسائر الاقام والاسلام
ومن فتنة النساء ومن النفس
والشيطان ومن فتنة
الدنيا ومن الفسوق
والشقاق والنفاق وسوء
الاخلاق

وتعالى

باب الحج من الغير

اعلم ان الاصل في هذا ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره من الاموات والاحياء حجا او صلاة
او صوما او صدقة او غيرها كتلاوة القرآن وما اثر الاذكار فاذا فعل شيئا من هذا وجعل ثوابه
لغيره جاز بلا شبهة ويصل اليه عند اهل السنة والجماعة لكن الاستحجار لا يصح عندنا في باب الحج
على ما صرح به في النخبة وكذا صرح بعدم الجواز في الوقاية وجمع البحرين والختار والمصطفى
الزيلي وكره الجعل ان وجد في مراده به ضرب الامام الجعل على الناس الذين يخرجون الى
الجهاد لانه يشبه الاجر على الطاعة فحقيقته حرام فيكره ما شبهه فقد صرح ابن الهمام بأن
حقيقة الاجرة على الطاعة حرام فاشبهها بمكروه وعلاه العيني بأن الجهاد حق الله تعالى فلا
يجوز اخذ الاجرة عليه فاذا تمحض اجرة كان حراما واذا اشبهها كان مكروها وهو الى الحرام
أقرب انتهى وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في
غيرها من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولنا ما روي أن رجلا سأل النبي صلى
الله عليه وسلم فقال كان لي ابوان ابرهما حال حياتهما فكيف ابرهما بعدهما فقال له عليه
الصلاة والسلام ان من البر بعد البر ان تصلي لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك رواه
الدارقطني وعن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا من مر على المقابر وقرأ قل هو الله احد احدى
عشرة مرة ثم وهب اجر هلاله موات اعطى من الاجر بعد الاموات رواه الدارقطني وعن انس
رضي الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا تصدق عن مونا وانا تحج
عنهم وندعو لهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل اليهم ويفرحون به كما يفرح احدكم
بالطريق اذا هدى اليه رواه ابو حفص الكبير العكبري وعنه عليه الصلاة والسلام انه ضحى
بكبشين احدهما من نفسه والاخر عن امته رواه الشيخان اي جعل ثوابه لأمته وهذا
تعلم منه صلى الله عليه وسلم ان الانسان ينفعه عمل غيره والاقداء به هو الاستمسك بالعروة
الوثقى واما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى فيه معان كثيرة ليس هنا محل بسطها قال
المصنف (اعلم ان كل من وجب عليه الحج) اي حجة الاسلام والقضاء او النذر وهو قادر على
الاداء بنفسه وحضر الموت او خافه فيجب عليه الوصية بالا حجاج عنه بعد موته فان قدر عليه
اولا (وعجز عن الاداء بنفسه) اي بعده (يجب عليه الاجاج) اي بأن يحج عنه في حال حياته
او بعد مماته (ان فرط) اي قصر (في التأخير) بأن وجب عليه فلم يخرج اليه في عامه (وفيه الايام
الى ان وجوب الايصاء انما يتعلق بمن لم يحج بعد الوجوب اذا لم يخرج الى الحج حتى مات فأما من
وجب عليه الحج فخرج من مامهات في الطريق لا يجب عليه الايصاء بالحج لانه لم يؤخر بعد
الاجباب ولم يقصر في هذا الباب كذا في التبيين والفتاوى السراجية قال ابن الهمام وهذا
فيه حسن وتفصيل مستحسن ينبغي ان يحفظ (وان مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الحج)
اي وجوب تعلقه في الجملة ولو بحصول شروطه البقية (ولا يجب عليه الوصية به) اي بالا حجاج عنه
بعد موته في كتساب رجة الامة في اختلاف الامة من زمة الحج فلم يحج حتى مات قبل التمكن من
ادائه سقط عنه الفرض بالاتفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عنه الشافعي واجدها ولما
اطلق فيما سبق قوله وعجز بينه بقوله (ويحقق العجز بالموت والحبس والنوع) اي ويحدد بينهما

ومن السمعة والرياء
والشرك (اللهم) اني
أسألك فوائج الخير
وخواتمه وجوامع
وأوله وآخره وظاهره
وباطنه والدرجات العلى
آمين (اللهم) اني أسألك
فرجا قريبا ونصرا عزيزا
وصبرا جبلا وقهما بيننا
وعلمنا كثيرا نافعنا ورزقا
واسعا مباركا في طافية بلا
بلاء ونسألك العافية من
كل بلية ونسألك تمام
العافية ونسألك وجود
العافية في صحة بلا مرض
ونسألك الفسنى عن شرار
الناس ونسألك انقياد
الاجناد لنا ولا حول ولا
قوة الا بالله العلى العظيم

بالاكرام (والمرضى الذي لا يرجى زواله) أي كازمن والفالج وذهاب البصر) أي بأن صار عي (والعرج) بفتحين (والهرم) بفتحين أي الكبر أي الذي لا يقدر على الاستسكان معه (وعدم الحرم) أي بالنسبة إلى المرأة (وعدم أمن الطريق) أي باعتبار القلبية (كل ذلك إذا استمر إلى الموت) والحاصل أن وجوب الإبصار انما يثبت ابتداء إذا كان صحيح البدن عند أبي حنيفة على الصحيح فمن لم يكن صحيح البدن لا يتعلق به وجوب الإبصار فلا يجب عليه الإجماع وعندهما إذا كان له مال يتعلق به وإن كان زمنًا أو مفلوجًا على ما سبق من أن شرائط عندنا صحة الجوارح خلافا لهما وقد تقدم في باب شرائط الحج من أن قولهما رواية الحسن عنه قال ابن الهمام وهي أوجه واختارها الكرماني

فصل في شرائط جواز الإجماع أي مطلقا (والنيابة عن حجة الاسلام) أي خاصة وجعلتها مشروطين (الأول وجوب الحج) أي بالمال (فلو أجمعت أو غيره ممن لم يجب عليه الحج عن الفرض) أي عن فرضه وهو متعلق بأجم (لم يجز حج غيره عنه) أي عن فرضه (وإن وجب بعد ذلك) لأن النيابة السابقة لا تجزئ عن وجوب العبادة اللاحقة ثم ما ذكره أغاهاو شرط وجوب الحج لا شرط جواز الإجماع وكذا قوله في الكبير ومنها أن يكون له مال يجب به الحج فظاهر أن يقال ومنها أو الأول أن يكون له مال يجب عنه ويتفرع عليه حينئذ أن يقال فلو كان فقيرا صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه فرضا بخلاف حجه عنه فلا بد له من الفقر إلى أن يموت لأن المال شرط الوجوب فإن من لا مال له لا وجوب عليه فلا ينوب عنه غيره في أداء الحج الواجب ولا واجب كذا في البداية ونحوها وقيل صاحب المسراج الوهاج في قول من قال ولو حج على الفقر فدام به الفقر إلى أن يموت لم يجزه الحج أراد بذلك من كان له مال ثم افتقر والافتقار لا حج عليه انتهى وهو تقييد كالأنفي (الثاني العجز المستدام من وقت الإجماع إلى وقت الموت) أي فإن زال قبل الموت لم يجز حج غيره عنه فرضا (فلو أجمعت المذخور) أي كالمريض سواء يرجى برؤه أم لا والمحبوس (كان امرؤه) أي امرؤه وقع حج غيره عنه (موقوفاً) أي مستعذره (أي عاصمته من أداء حجه بنفسه) أي بأن مات وهو مريض أو محبوس (جازوا نزال عذره) أي بزوال حبسه أو برئه من مرضه ونحوه قبل الموت في وقت يمكن له أن يؤديه بنفسه (وجب عليه الأداء بنفسه) أي المباشرة بفعله (وظهرت نفقة الأول) وهذا أولى من عبارته في الكبير لم يجز حج غيره فتأمل ثم المرأة إذا لم يجد محرماً ولا زوجاً لا يخرج إلى الحج إلى أن يبلغ الوقت الذي تجزى من الحج (فحينئذ تبعث من يحج عنها) ما قبل ذلك فلا يجوز لتوهم وجود المحرم فإن بعثت رجلاً أن دام عدم المحرم إلى أن ماتت فذلك جائز كالمريض وفي شرح النفاية لسراج جندى قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا لم يجد محرماً تبعث من يحج عنها فإن دام عدم المحرم إلى موتها فذلك جائز وقيل لا يجوز لها ذلك لتوهم وجود المحرم يعني الزوج أو ظهور امرأ آخر والله أعلم وهذا كله مبنى على أن عدم هذه الأعداء ليست من شرائط الوجوب بل من شرائط الأداء وأما قوله في الكبير والإجماع عن الزمن والأعني على أصل أبي حنيفة جائز لأن الزمانة والأعني لا يرجى زوالهما مادة فوجد الشرط وهو العجز المستدام إلى وقت الموت كذا في البدائع فشكل لأن سلامة البدن شرط الوجوب على الصحيح من مذهب أبي حنيفة فلا يجب الإجماع بلا شبهة وأما نقله عما في القمع بقوله ولو أجوا عنهم يعني الزمن والأعني والمقعد والمفلوج ونحوهم وهم

(اللهم) اني أسألك أن تجعل سلمي اليك الذنزل ومراسي اليك التواضع والتذلل وأمنحني من حضراتك رفعة يضمن لي معها علو العالين ويقصر عنها غلو الغالين حتى أرتقى اليك مرتقى تطلبني فيه اللهم العلية وتفسد إلى النفوس الآبية وكفى بفاسية من نورك تكشفني كل مستور وتجبني عن كل حاسد مفرور وهب لي خلقاً أسع به كل خلق وأقضي به كل حق كما وعدت كل شيء رحمة وعلماً سبحانه لا اله الا أنت سجدت لعظمتك الجبارة وتوهمت بذكرك الشفاء يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام (اللهم) اني أسألك أن تسلم ما في بطون

آيسون من الأداء بالبدن ثم صحو واجب عليهم الأداء بأنفسهم وظهرت نفقة الأول فلا اشكال فيه على كل قول فتأمل (الثالث وجود العذر قبل الإجماع) وفيه أن هذا الشرط شمله ما قبله (فلو أجمعت صحيح) أي غيره (ثم عجز لا يجزئ) أي كافي قاضيان والخلاصة قال ابن الهمام وهو صحيح لأنه أدى قبل وجوب سبب الرخصة (الرابع الأمر) أي بالحج فلا يجوز حج غيره عنه بغير أمره أن أوصى به (أي بالحج عنه فإن أوصى بأن يحج عنه فتطوع عنه أجنبي أو وارث لم يجز) وإن لم يوص به (أي بالإجماع) فترجع عنه الوارث وكذا من هم أهل التبرع ونحوه (فصح) أي الوارث ونحوه (بنفسه) أي عنه (أو أجمعت عنه غيره جاز) أي ذلك التبرع أو الحج أو الإجماع أو ما ذكره جبهه والمعنى جاز من حجة الاسلام إن شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وحاصله أن ما سبق يحكم بموازاة البنية وهذا مقيد بالمشيئة في نفسك السروجي لومات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فخرج رجل عنه أوصى عن أبيه أو أمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجوز به إن شاء الله تعالى وبعد الوصية قال يجرى من غير مشيئة أي من غير ذكر المشيئة وقيد الاستثنائية (الخامس عدم اشتراط الاجرة) أي على الصحيح كما سبق إليه التلويح فإن شرط وقع الحج عن الحاج دون الأمر وهذا الشرط أعني عدم جواز الاستنجار عليه مذکور في طائفة الكتب كالهدياية والقنبري والكافي والكنز وغيرهما يصححها صريح في المنهاج فقال ولا يجوز الاستنجار على الحج عنه وصورته كما قال المصنف (فلو استأجر رجلاً بأن قال له استأجرتك على أن تنحني مني بكذا لا يجوز حجه عنه) زاد في الكافي ولا تنقم حجة الاسلام عن المأمور (وإن قال أمرتك أن تنحني مني من غير ذكر الاجرة يجوز) قال ابن الهمام فساق فتاوى قاضيان من قوله إذا استأجر المحبوس رجلاً يحج عنه حجة الاسلام جازت الاجرة من الحبوس إذا مات في الحبس ولا جبر أجر مثله في ظاهر الرواية مشكل لا جرم أن الذي في الكافي للحاكم أبي الفضل في هذه المسئلة ولو أنفق من نفسه هي العبارة المحررة وزاد إيضاحها في المبسوط فقال وهذه النفقة ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفالة انتهى فتعين أنه انما سمى أجره إجماعاً الأمر إذا لكن ما ذكر في كتاب آداب المفتين لا يجوز الاستنجار على الحج فإن فعله لجاز وله نفقة مثله لا قبل هذا التأويل ويمكن أي يقال أنه تفسد التسمية بذكر الاستنجار وبقي الأمر بأداء الحج عنه فصح وقد صرح بهذا التعليق الكرماني فقال لأنه إذا فسدت الاجرة بقي الأمر بأداء الحج عنه فوجب نفقة مثله وفي الكفاية لو استأجر الحج عنه من المقات وفع الحج من المحبوس عنه في رواية الأصل عن أبي حنيفة انتهى وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو المذهب والله أعلم (السادس أن يحج بماله) أي الميت (فإن تبرع الحاج عنه بماله نفسه لم يجز) أي عنه حتى يحج بماله والمعتبر في ذلك أن يكون أكثر النفقة من مال الأمر والقياس ككون الكل من ماله إلا أن في التزام ذلك حرجاً بيناً فاقطع اعتبار القليل استحساناً ولذا قال (وإن أنفق أكثر النفقة من مال الأمر والأقل من ماله لم يجز) وإن أنفق الكل أو الأكثر من مال نفسه إن كان في المال المدفوع إليه وفاة (أي لجه) يرجع به فيه (أي لأنه قد يتلى بالانفاق من مال نفسه بغية الحاجة ولا يكون المال حاضر فيجوز ذلك كما قاله ابن الهمام) ويجزئ وإن لم يكن فيه وفاة بالنفقة فالحكم لا أكثر فإن كان أكثر من مال الميت جاز ولا فلا (في قاضيان إذا لم يكفه مال الميت فأنفق من مال نفسه فإن كان أكثر النفقة من مال الميت فهو

عبادك لنا من ضغن وتززع ما في صدورهم لأنهم خل ونحو ما في قلوبهم لأنهم حقد وإن كان لاحد من عبادك في غش أو غش أو حقد فأنزع ذلك كله من قلوبنا وأبدل ذلك كله بحبة ومودة ورأفة ورحمة واجعلنا في محبتك أخواتنا وعلى التقوى والخير أعواناً واجعلنا من يعفو ويعفى عنه ولا تجعلنا ممن يبادر إلى الانتقام إذا وجد إليه الفرصة ولا ممن ينتهز العقوبة إذا أصاب إليها المقدرة وجنبنا من الشقاق والنفاق وسوء الأخلاق واصفح عنا صفحاً جليلاً وأعننا على الصنيع الجليل الذي أمرت أن

جائز والافه وضمن وفي الكرماني ان انقص المال من نفقة الطريق فاستدان وانفق من مال نفسه ان كان معظم النفقة من مال الميت فهو جائز والافه وضمن وفي خزائن الاكل لوضاحت النفقة في الطريق فخرج المأمور من الميت من مال نفسه فانه تطوع للميت ولا يرجع بالنفقة على احد (ولو حج عنه ابنه) أي مثلاً والافه كذا حكم بقية ورثته (من ماله) أي من مال نفسه (ليرجع في التركة جاز) أي ان أوصى بأن يحج عنه (ولو حج لغيره ليجزوا من أمر الميت) أي بأن يحج عنه من ماله بغير رجوعه ففي خزائن الاكل لو حج الوارث من الميت على ان لا يرجع في التركة لم يقع من الميت من فرضه وان أمره الميت هذا وفي قاضيان اذا أوصى بأن يحج عنه فأحج عنه الوارث من مال نفسه ليرجع به من مال الميت جاز وله ان يرجع به من مال الميت ولو فعل ذلك أجني ليرجع ولو أوصى بأن يحج عنه فأحج الوارث من مال نفسه ليرجع عليه جاز للميت من جهة الاسلام انتهى وفيه بحث لا يخفى (ولو خلط النفقة) أي من مال الميت (بمال نفسه يضمن) أي النفقة المحلوطة (وان حج وانفق) أي من مال نفسه (جاز) أي جده عنه (وبرى من الضمان) أي بانفاقه ولم يتوقف على براءة الورثة قال الطرابلسي لو أخذ مال الميت وخلطه بماله نفسه وحج عنه وانفق خمسمائة درهم قال محمد يجوز الحج عن الميت ولا ضمان عليه بالخلط (ولو انجر بمال الميت) أي من غير خاطب مال نفسه (ورج فيه بجزية الحج) أي ويدفع الزيادة الى الورثة تكن في الكرماني وان أخذ الدرهم ليحج عنه سافشترى بهاماناً لتجارة قال هـ ذارجل خائن لا يجوز ويكون الشراء لنفسه والحج عن نفسه وهو ضمن انتهى وهو مخالف باطلافة لما في منسك الفارسي لو أخذ المال وانجر ورج فيه وحج عن الميت قال ابو حنيفة يجوز به الحج وهو قول أبي يوسف وقال محمد يضمن جميع المال للميت والحج عن نفسه وفي المحيط واو اشترى بها متاعاً لنفسه للتجارة وحج بثمنها عن الميت برد النفقة والحج عن نفسه ذكره في المنتقى وفيه اجام الى الفرق بين من يشتري بها التجارة متاعاً لنفسه أو متاعاً للميت تبرطاً لكن روى هشام عن أبي يوسف قال ينصديق بالرجوع وقد أجزأت الحجعة من الميت في قول أبي حنيفة وهو الاصح كما لو خلطه بالدرهم نفسه حتى صار ضماناً من حج عن الميت وفي قول الربيع له هذا وفي الكرماني ذكر الفقيه أبو الليث في فتاويه وفي التوازل مثل بعضهم عن الرجل يأخذ الدرهم ليحج عن الميت فأنفق من هذه الدرهم قبل الخروج قل أو أكثر صار ضماناً للمال فان حج كان ذلك من نفسه وحج الميت على حاله (السابع ان يحج راكباً ان اتسع المال) أي ثلثه (فلو حج ماشياً ولو بأمره) أي بالحج ماشياً (يضمن النفقة وكذا لو لم يأمره) أي وحج المأمور ماشياً (وأمسك مؤنة الكرام لنفسه) أي فانه يضمن النفقة ويحج عنه راكباً لان نفقة الركوب أكثر فكان الثواب أوفر وكذا قال محمدان حج على حمار كره له والجل أفضل كذا علة المصنف في الكبير والظاهر ان كراهته لكونه غير متمسك لسفر البعيد أو لانه على خلاف السنة بقرينة قوله والجل أفضل لا لكون نفقة ركوبه أكثر فانه قد يكون نفقة ركوب الحمار أو فرث العبرة في الركوب والمشى لا أكثر فلو قطع أكثر الطريق ماشياً فهو كقطع الكل ماشياً وركوب الاكثر كركوب الكل ثم عدم الجواز ماشياً على الاتفاق محمول على ما اذا اتسعت النفقة للركوب كما أشار اليه بقوله (وان ضاقت النفقة من الركوب) أي بأن كان ثلث ماله لا يبلغ الا أن يحج ماشياً (فحج عنه ماشياً جاز) لكن لو قال رجل أنا أحج عنه من بلده ماشياً روى عن محمد لا يجوز به ويحج عنه من حيث يبلغ راكباً وروى الحسن عن أبي حنيفة ان

نصحه والهمنا الادب بين يدك وأزمنة التسليم لأمرك والخضوع اليك والتوكل في كل الاحوال عليك (الاهم) لانه لنا ذنباً الاغفره ولاهما الا فرجه ولا كسراً الا نفسه ولا ضرراً الا كشفته ولا ديناً الا قضيته ولا قسماً الا وفيته ولا وداً الا أصفينه ولا ضعيفاً الا قوته ولا املاً الا ابلغته ولا عللاً الا تقبلته ولا رزقاً الا بسطته ولا خلاً الا سددته ولا عيباً الا سترته ولا مسافراً الا سلمته وزدته ولا كسيراً الا جبرته ولا أوداً الا انقضته ولا صدراً الا شرحته ولا ضيقاً الا فصحته

أجواءه من بلده ماشياً جاز وان أجواءه من حيث يبلغ راكباً جاز وله وجه الاول زيادة كية المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية (ولو أوصى ان يعطى بغيره هذا) أي بعينه وخصوصه (رجلاً) أي ولو غير معين (يحج عنه فأكره الرجل) أي أعطاه بالكره والاجر (وانفق الكراه على نفسه) أي في الطريق (وحج ماشياً جاز) أي عن الميت استحساناً قال الطرابلسي وهو الاصح وقال ابن الهمام وهو المختار ثم يرد البعير الى ورثة الميت قال أبو الليث في التوازل وعندى ان الحج عن نفسه وهو ضمن نقصان البعير الا ان يكون الميت فوض اليه ذلك (الثامن ان يحج عنه من وطنه ان اتسع الثلث) أي ثلث مال الميت (وان لم يتسع) أي الثالث (يحج عنه من حيث يبلغ) أي استحساناً (وان لم يمكن) أي ان يحج عنه ثلث ماله (من مكان بطأت الوصية) واهل المكان مقيد بما قبل المواقيت والافادى شئ يمكن ان يحج عنه من مكة وكذا الحكم اذا أوصى ان يحج عنه بماله وسمى مبلغه فانه ان كان يبلغ ان يحج عنه من بلده حج عنه منه والا فحج عنه من حيث يبلغ (ومن خرج) أي بنفسه (حاجاً) أي مردياً للحج لا قاصداً غيره كالتجارة ونحوها (فأت في الطريق وأوصى ان يحج عنه يحج عنه من وطنه) أي عند أبي حنيفة وعندهما من حيث مات على ما في الجامع الصغير وفي شرح جامع الكبير ولو خرج ومات فان عين مكاناً يعني من الموضعين الموهوبين وهو مكان الموت أو بلده لا غير يحج عنه منه والا فحج موضع الموت استحساناً وفي القياس من بلده وقال شمس الآفـة اذا كان غنيا حين خرج وأطلق ان يحج عنه يحج عنه من وطنه وان صار غنيا في المكان الذي مات فيه يحج عنه من ذلك الموضع وكذا اذا خرج للحج عند أبي حنيفة وقال لا يحج عنه من حيث بلغ ولو خرج للحج ثم أقام في بعض البلاد حتى تحولت السنة ثم أوصى بالحج مطلقاً يحج عنه من بلده اتفاقاً وفي شرح الجامع لقاضيتان لو خرج لغير سفر الحج كالتجارة فأت في الطريق وأوصى بأن يحج عنه يحج عنه من وطنه اتفاقاً (وكذا) أي الخلاف (لو مات الحاج عنه في الطريق يحج عنه من وطنه) أي عنده ومن حيث بلغ الاول عندهما (ولو كان الموصى أوطان) أي متعددة (يحج عنه من أقرب أوطانه الى مكة وان لم يكن له وطن) أي مطلقاً (فن حيث مات) أي لانه صار بمنزلة وطنه واما ما وقع في الكبير من قوله وان لم يكن له أوطان فليس في محله اذ لا يلزم من نفق جده نفق مفرد ثم قال في القنح ولو عين مكاناً جاز منه اتفاقاً (ولو أوصى) أي من له وطن (ان يحج عنه من غير بلده يحج عنه كما أوصى) أي على وفق ما أوصى به (قرب) أي ذلك المكان الموصى به (من مكة أو بعدد ولو أوصى خراساني بمكة أو مكى بالري) بفتح الراء وتشديد الباء بلده بالعراق (يحج عنه من وطنه) أي عند اطلاق وصيته فحق محمد في خراساني أذرك الموت بمكة فأوصى ان يحج عنه يحج عنه من خراسان وعن أبي يوسف في مكى قدم الرى فحضره الموت فأوصى ان يحج عنه من مكة أقول وهذا اذا كان غنياً في بلاده أو أماً اذا صار الى مكى غنياً في الرى والخراساني بمكة وأوصى فينبغي ان يحج عنها من موضع فرض الحج عليهما (ولو أوصى مكى) أي سكن بالري مثلاً ومات فيه فأوصى وكان حقه أن يقول ولو أوصى الى مكى لكون اللام لله وهو المعنى أوصى ذلك المكى (ان يقرن عنه بقرن عنه من الرى) لانه لا قران لاهل مكة (واذا وجب الحج من بلده) أي في المسائل التي مر ذكرها (فأحج الوصى من غير بلده يضمن) أي ويكون الحج له ويحج عن الميت ثانياً لانه خالف (الا ان يكون ذلك المكان) أي الذي أحج عنه (قريباً منه) أي من وطنه

ولا مشكلاً الا اوصيته ولا شأناً الا اصلحته ولا يسراً الا انزلته ولا عصر الا ازلته ولا عطاء الا اجزله ولا يتيماً الا اكفله ولا ميتاً الا راحته ولا ظملاً الا قصته ولا حاصداً الا دفعته ولا أمراً الا توليته ولا ضالة الا رددتها ولا حاجة من حوائج الدنيا الا آخرة يكون لك فيها رضا ولنا فيها صلاح الا قضيتها أو عنت على قضائها بتيسير منك في مافية بلا بلا ومساعدة بلا شقاء يا أرحم الراحمين (فصل) في ذكر فضل حجة الجمعة وما قاله العلماء في ذلك (اعلم) ان

(بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الليل) أي فيحتمل أن يكون مخالفا ولا ضمان ثم إن كان
ثلث ماله لا يبلغ أن يحج عنه من بلده فحج عنه من موضع يبلغ وفضل من الثلث وتبين أنه كان يبلغ
من موضع أبعد منه يضمن الوصي ويحج من البيت من حيث يبلغ إذا كان الفاضل شيئا يسيرا
من زاد أو كسوة فلا يكون مخالفا ولا ضمانا (التاسع النية) أي نية المحجوج عنه عند الأحرام
أو بعده عند الإمام قبل أن يشرع في أفعال الحج (وهي أن يقول) أي بلسانه وهو الأفضل
(أحرمت عن فلان) أي نويت الحج عن فلان (وليكن من فلان) أي ليكن بحجة عن فلان (وان
شاءا كنتي) أي عنه (نية القلب) أي له (أو نفسي اسمه) أي اسم الأمر (ونوى أن يكون الحج)
أو أحرامه (من الأمر) أي وإن لم يعينه (يصح) أي ويقع عنه (ولو أحرمت بهما) أي بجلا
أو مطلقا بأن أحرمت بحجة وأطلق النية وسكت عن ذكر المحجوج عنه معينا أو مبهما (فإن
يعينه) أي إن شاء من نفسه أو غيره (قبل التبرع في الأعمال والأفعال) أي في أفعال حجه
من طواف قدوم أو وقوف بعرفة قال في المكافي لانس فيه وينبغي أن يصح التعيين هنا إجماعا
انتهى ولا يخفى أن محل الإجماع إذا لم يكن عليه حجة الإسلام والأفلا يجوز له أن يعين غيره بل
ولو عين غيره لوقع عنه على ما ذهب إليه الشافعي رضي الله عنه ومن تبعه (العاشقان يحرم من
المقات) أي من ميقات الأمر ليشعل المكي وغيره (فلو اعتمر وقدمه بالحج ثم حج من طامه
من مكة لا يجوز) مفهومه أنه إذا لم يحج من طامه جاز له ذلك مع أنه ليس كذلك حيث يكون
مخالفا إذ صرف سفره المأمور به للحج لقرض إلى العمرة وأعله سبق قومه إذ لم يقبده في
الكبير به (ويضمن) أي في قولهم جميعا ولا يجوز ذلك عن حجة الإسلام لأنه مأمور بحجة
ميقاتية كذا في الكبير وفيه أنه أراد بالميتية المواقيت الآفاقية في الخلافه نظر ظاهر
اذتقدم أن المكي إذا وصى بالرى أن يحج عنه يحج عنه من مكة وكذا سبق أن من وصى
أن يحج عنه من غير بلده يحج كما وصى قرب من مكة أو بعد وأيضاً فيه أشكال آخر حيث إن
الميتات من أصله ليس شرطاً لمطلق الحج وأصله بل أنه من واجباته فكيف يكون شرطاً وقت
نيابته فإن وجد نقل صريح ودليل صحيح فالأمر مسلم والأفلا والله سبحانه أعلم ثم قرئ قوله
فلو اعتمر إلى آخره غير مستقيم الحالة كما بينته في رسالة مستقلة لهذه المسئلة وفي أخرى للعبلة
بدفع هذه القضية المشككة (الحادي عشر) أن يحج المأمور بنفسه فلو مرض المأمور) وكذا إذا
مرض له مانع آخر من حبس ونحوه (فدفع المال إلى غيره) أي بغير إذن الأمر (فحج) أي غيره (عن
الميت لا يقع) أي حج غيره (من الميت) ولا عن وصيه والحاج الأول والثاني ضمانان إذا قال
الأمر اصنع ما شئت فحتمل أن كان له أن يدفع المال إلى غيره مرض أو لم يمرض (وان أذن له)
بصيغة الجاهول أي وان أذن له الأمر (بذلك) أي بدفع المال إلى غيره عند حصول عجزه (جاز)
أي وقوع الحج عنه أو جاز دفع المال إلى غيره ليجز عنه (الثاني عشر) أن لا يفسد حجه فلو أفسده
أي حجه بالجماع قبل الوقوف (لم يقع عنه) أي عن الأمر ويكون ضامنا لما أتفق من مال
الميت لأنه مخالف وعليه المضي في الحجة القادمة والدم في ماله لا في مال الميت ككسائر دماء
الجنائيات ويجب عليه القضاء ولا يسقط حج الميت كما قال (وان قضاه) أي ولو قضى المأمور حجه
الفاقد في السنة الثانية لأن الحج في السنة الثانية يقع عن نفسه لا عن الميت لأنه لا مخالفة
صار كأن الأحرام الأول كان من نفسه وقد أوجب على نفسه بالأحرام الأول فلا بد من قضائه

(والظاهر)

مزية حجة الجمعة على غيرها
بوجودها منها وافقتها لوقفة
النبي صلى الله عليه وسلم
التي اختارها الله تعالى
لرسوله صلى الله عليه وسلم
فإنها كانت يوم الجمعة بلا
خلاف بين المحدثين ومعلوم
أن الله تبارك وتعالى
لا يختار لرسوله صلى الله
عليه وسلم إلا الأفضل ومنها
اتفاق اجتماع المسلمين
في أقطار الأرض في خطبة
الجمعة وصلاتها واجتماع
وفد الله تعالى بعرفة
لوقوف بها فيحصل في
الجمعين العظيمين من
اتفاق المسلمين في الدماء
والنضرة والابتهاال إلى
الله تعالى عز وجل مالم
يتفق

والظاهر أن إبطاله بالردة في حكم إفساده بالجماع ولم أر من تعرض لهذه المسئلة مع أنه ينبغي أن
لا يكون فيه التزام (الثالث عشر) عدم المخالفة فلو أمره بالأفراد أي الحج أو العمرة (فقرن) أي
عن الأمر فهو مخالف ضامن عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ذلك عن الأمر احتصاصاً وأما
لو نوى بأحدهما عن نفسه أو عن غيره والآخر عن الأمر فهو مخالف ضامن إجماعاً كذا
في المحيط وغيره لكن في الطرابلسي هو مخالف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يجوز وتقسم
التفقه على الحج والعمرة وي طرح عن الحج ما أصاب العمرة ويجوز ما أصاب الحج انتهى وهو كذا
في المبسوط وقال شمس الأئمة في قول أبي يوسف أي في شأنه وليس هذا بشيء فإنه مأمور بتجريد
السفر لميت (أو تمتع) أي بأن نوى العمرة عن الميت ثم حج عنه فإنه يصير مخالفاً إجماعاً على ما في
البحر الزاخر ولعل وجهه أنه مأمور بتجريد السفر للحج عن الميت فإنه القرض عليه وينصرف
مطلقاً الأمر إليه إلا أنه يشك كل إذا أمره بأفراد العمرة ثم أتى بالحج بعده أو صرح بالتمتع
في سفره أو بتفويض الأمر إليه ثم قوله (ولو لميت) يفيد مخالفة وهو أنه إذا نوى لغيره فبالأولى
في أنه لم يقع حجه عن الأمر ويضمن التفقة (أي كالمس) ولو أمره رجلان أحدهما بحجة
والآخر بعمرة وأذناه بالجمع (أي القران) (فجميع جاز) أي ولم يصح مخالفاً على ما في البدائع
(والأفلا) أي وإن لم يأذنه بالجمع بالجمع فيجمع لا يجوز على قول أبي حنيفة وصار مخالفاً على ما ذكره
القدوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر الكرخي أنه يجوز وهذا إذا أصبح على ما روى عن
أبي يوسف أن من حج عن غيره واعتمر عن نفسه لم يكن مخالفاً إلا أن التفقة بمقدار مقامه للحج من
ماله وإذا فرغ منه طدت في مال الميت حتى يرجع إلى منزله وان حج أولاً ثم اعتمر صار مخالفاً كذا
في الكبير والظاهر أن الأمر منعكس وبالأولى أن لا يكون مخالفاً لاسيما والحاج يكون بعد
فراغ الحج مدة في مكة يمكن له أن يعتمر لنفسه وعن غيره وتكون التفقة في مال الميت اذتوققه
أصالة لأجل حجه حيث لا يتصور تقدمه على أهل قافلته ولا يصرفه حينئذ صرف وقته إلى تجارته
أو حرقة أو إتيان عمرته نظراً إلى ضرورة أقامته في المحيط أو حج عن الأمر ثم أتى بعمرة لنفسه
فليس بمخالف اتفاقاً قال ابن الهمام فعند العامة لا يكون مخالفاً على قول أبي حنيفة (ولو أمره
بالحج فاعتمر ضمن) أي لأنه مخالف حيث صرف سفر الحج إلى العمرة سواء نوى العمرة للأمر
أو غيره وهذا معنى قوله في الكبير ولو بدأ بالعمرة لنفسه ثم بالحج لميت صار مخالفاً وضمن ولا تقع
الحجة من حجه الإسلام عن نفسه لأنها أقل ما يقع بإطلاق النية وهو قد صرفها عنه في النية قال
ابن الهمام فيه نظر لكن في نظره نظر (ولو أمره) أي غير الوصي على ما هو الظاهر (بالعمرة فاعتمر
ثم حج عن نفسه أو أمره) أي الوصي أو غيره (بالحج فحج) أي عنه (ثم اعتمر لنفسه جاز) أي لما سبق
(الآن تفقة أقامته للحج) أي في الصورة الأولى (أو العمرة) أي الكائنة (لنفسه) أي في
الصورة الثانية (في ماله) أي وإن تأخر عن رفقته (فأذا فرغ منه) أي من الحج وكذا من العمرة
وكان حقه أن يقسول منهما ولا يبعد أن يقال الضمير راجع إلى كل منهما أو ما تد إلى نفسك
(مادت) أي رجعت التفقة (في مال الميت وان عكس) أي بأن أمره بالعمرة فحج عنه ثم اعتمر
لنفسه أو حج عن نفسه ثم اعتمر له أو أمره بالحج فاعتمر له أو لنفسه ثم حج له أو غيره (لم يجز) أي جميع
ذلك (الرابع عشر) أن يحرم بحجة واحدة (الظاهر أن هذا داخل فيما قبله من شرط عدم المخالفة
فلو أهلك بحجتين أحدهما عن نفسه والآخرى عن الأمر) وكذا الأمر بالعكس (لم يجز)

في يوم سواء فكان أكثر
ثواباً وأسرع قبولاً ومنها
اجتماع عيدين لأهل
الإسلام في يوم واحد
فإن الجمعة عيد المؤمنين
وكذلك يوم عرفة عيد
لهم فقد ورد في صحيح مسلم
عن طارق بن شهاب
عن عمر بن الخطاب رضي
الله عنه أن رجلاً من
اليهود قال له يا أمير
المؤمنين آية في كتاب
الله تقرؤها لو علينا
معشر اليهود أترأت
لأنخذنا ذلك اليوم عيداً
قال أي آية قال اليوم
أكلت لكم دينكم
وأعمت عليكم نعمتي
ورضيت لكم الإسلام
ديننا قال عمر رضي الله
عنه

فانه مخالف (فلورفض التي من نفسه جاز) اي انقلب جواز او جازت الاخرى عن الامر به فصار كأنه اهل بها وحدها على ما ذكره غير واحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير وهو كذلك ان احرم بهما على التعاقب ونوى بالاولى منهما عن الامر واما اذا نوى بالاولى من نفسه فينبغي ان لا يجوز عند الكل لان الاول لا يمكن رفضه كالا ينجى انتهى وهو بحث حسن وتقصيل مستحسن عند اولي انتهى ثم قال واما اذا اهل بهما فلا يتصور الجواز عند أبي يوسف ومحمد اما عند أبي يوسف فلا نه ترفض احدهما بالامهالة فلا يمكن على قوله تعين المرفوض قبل الرفض واما عند محمد فلا نه لا يتفقد الاحرام الا لاحدهما واما عند أبي حنيفة فيمكن ان يقال بالجواز لا مكان ان يعين المرفوض لنفسه قبل الرفض لان عنده لا يرفض في الحال كما مر ويمكن ان يقال بعده لانه ليس هنا أول وآخر ليعين انتهى ولا ينجى انه يتصور الاول والاخر بحسب تصور النية المتعلقة بهما اللهم الا اذا أبهمها ايضا في نيتها ثم لا يقال على قول محمد انه يقع المنعقد عن الامر يستوي فيه الاول والاخر اذا جعله له لانه نظير من اهل ينجين من رجلين عنده وقد قالوا فيه انه لا يقع عن احدهما لكن قد يفرق بينهما بأنه لا مرجع في هذه المسئلة بخلاف تلك الحالة (الخامس عشر ان يفرق الامهال لو احد) هذا ايضا نوع من المخالفة فليس بشرط على حدة (فلو أمره رجلان) أي بالحج (فأهل عنهما الهماضن لهما) أي مالهما ويقع الحج له ولا يمكنه أن يجعله بعد ذلك من احدهما فقله (وان عين احدهما) معناه انه احرم عن احدهما عينا (وقع) أي الحج (له) أي الذي عينه ويضمن الآخر بخلاف (وان لم يعين احدهما) أي بأن نوى من احدهما بغير عينه (فله ان يعين أيهما شاء) أي يجعله عن أيهما اراد تعينه (مالم يشرع في الاعمال) ثم ان عين احدهما قبل المضى جاز في قول أبي حنيفة ومحمد استحسانا وقال أبو يوسف وقع من نفسه ويضمن مالهما قياما (وبعد الشروع) أي في الاعمال (لم يميز) أي ان لم يعين احدهما حتى لو طاف شوطا أو وقف بعرفة ثم اراد ان يجعله عن احدهما لم يميز ويقع من نفسه اجاما وصار مخالفا (ولو اهل) أي بحجة او عمرة (عن ابويه) وفي الكبير عن احدا ابويه وهو الصواب (بلا امر) أي منها او احدهما ولا تعين من قبله (فله ان يجعل لهما ثوابه او لاحدهما) فيه نظر ظاهر لانه ان نوى عنهما فلا شك انه جعل ثوابه لهما وان نوى عن احدهما فليس له أن يجعله لهما بل له ان يعين احدهما مع انه لا مدخل لثوابه هنا فان المسئلة اهم من أن تكون حجة الاسلام فرضا عليهما او على احدهما او لا يكون شيئا منهما مع ان جعل الثواب انما يكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل انه عند ابيهما لهما أن يجعله لهما شاء اتفاقا بخلاف ما مر في رواية أبي حنيفة عن أبي يوسف ان ذلك من نفسه قال في المحيط وعلى ظاهر الرواية يحتاج أبو يوسف الى الفرق واما قوله في الكبير ولو احرم عنهما أي الابوين كان له ان يجعل الثواب لاحدهما وكذا في شرح الجامع لقاضي خان فغير ظاهر اللهم الا ان يقال معنى عنهما انه احرم بهما غير معين لاحدهما فله ان يعين احرامه لاحدهما قبل شروع الاعمال او يجعل لثواب نفسه بعد تمام الاحوال واما لو أمره كل من الابوين ان يحج عنه حجة الاسلام فأحرم بهما عنهما فكان كالجواب المذكور في الاجنبين (السادس عشر اسلام الامر) أي الميت دون الوصي كالا ينجى (والمأمور فلا يصح) أي الحج (من المسلم لا الكافر) لانه ليس أهلا لقربة بل ولا عليه قربة (ولا عكسه) أي حج الكافر للمسلم لان الحج

قد مر فذا ذلك اليوم والكان الذي أنزلت فيه نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قائم بعرفة يوم الجمعة (وقد ذكر الحافظ الضحاوي رحمه الله تعالى في كتاب الاجوبة المرضية فيما سئل عنه من الاحاديث النبوية مسئلة في الترغيب في الوقوف بعرفة اذا كان يوم الجمعة ذكر رزبن في جامعه في المسرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم أفضل يوم طلعت فيه الشمس يوم صرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غير ما وهذا شئ انفرديه رزبن ولم يذكر

لا يصح من الكافر لان نفسه ولا غيره فان الاسلام شرط لصحته (السابع عشر عقلا) أي عقل الامر من الوصي أو غيره بأن يكون الميت أدرك الحج في حال عقله وأوصى في حال شعوره ووهة المأمور لان الجنون لا يصح له نية من نفسه ولا عن غيره واما اعتبار نية غيره عنه في حدوث جنون له لضرورة أمره كما سبق في باب الاحرام وشروطه (فلا يصح) أي الحج (من الجنون لغيره) أي سواء يكون الغير عاقلا أو غيره (ولاله من العاقل) أي ولا يصح لاجل الجنون من العاقل لكن لو وجب الحج على الجنون قبل طر وجنونه وأمر وليه العاقل ان يحج عنه صح كالا ينجى (الثامن عشر تغيير المأمور) أي الاعمال المتعلقة بالحج (فلا يصح اجحاج صبي غير مميز) ومعناه انه يصح اجحاج المميز وينافيه قوله (ولا يصح اجحاج المراهق) ثم هذا من زيادته على الكبير والظاهر ان التمييز شرط لصحة حج النفل للصغير والافليس للصغير ولا ية التبرع للغير ولان يجعل ثواب حجه لغيره لاسيما والاجارة في الحج غير صحيحة فلا يتصور اجحاج الصبي ولو باذن وليه اللهم الا ان يقال العبارة الصحيحة ويصح بدون لاسيما في الفتاوى السراجية سواء كان الحاج عن غيره رجلا أو امرأة وسواء كان عبدا أو أمة أو صبيًا مراهقا لكن في البحر الزاخر وان اجحوا صبيًا لم يميز انتهى قال في الكبير ويمكن ان يقيد هذا بغير المراهق ليرتفع الخلاف يعني ويمكن أن لا يقيد فيتحقق الخلاف وحينئذ يصح عدم الجواز للاحتياط ولما تقدم والله أعلم واما قوله في الكبير ويصح اجحاج المريض فهو ظاهر لا مربة فيه (التامع عشر عدم الفوات) أي باختباره وتقصيره عنه (فلو فاته الحج) بأن تشاغل بحوائج نفسه (لم يميز) أي احرامه عنه (ثم ان فاته لتقصيره منه ضمن) أي المال (فان حج من مال نفسه) أي عن الميت من مال قابل (جاز) أي اجزأ عنه (وان فاته) أي الحج (بأففة متأوبة) كرض وسقوط عن بعير ونحو ذلك (لم يضمن) أي النفقة كما صرح به محمد (وبسأ نف الحج من الميت) لكن نفقته في رجوعه من ماله خاصة وعليه من مال نفسه الحج من قابل على ما في البحر الزاخر وغيره وفي الاختيار وان فاته الحج لم يرض او حبس او هرب المكاري او ماتت دابته فله ان ينفق من مال الميت حتى يرجع الى اهله وعن محمد في نوادر ابن سميحة له نفقة ذهابه دون اياه ولو انصرف الحاج الى منزله قبل طواف الزيارة يعود بنفقة من ماله (العشرون أن يحج الذي عينه) أي بخصوصه دون غيره والتعين ما بينه بقوله (بأن قال يحج عن فلان ولا يحج غيره فأت فلان) أي فان مات فلان (لم يميز حج غيره) أي عنه وهذا ان صرح بمنع حج غيره عنه (ولو لم يصرح بالمنع بأن قال يحج عنه فلان فأت فلان واجحوا عنه غيره جاز) أي كافي في البحر الزاخر (ولو اوصى ان يحج عنه ولم يوص الى احد) أي ولم يعين رجلا (فاجتمعت الورثة واجحوا عنه) أي رجلا (جاز) وفي منسك الكرماني ولو اوصى بأن يحج عنه فلان فأبى فدفع الوصي الى غيره جاز وان لم يكن بأبى ودفع الوصي الى غيره جاز ايضا لو كان الوصي حيا فأمر بذلك ثم رجع فله ذلك كذا هذا انتهى وفيه بحث لا ينجى من جهة الفرق حيث للموصى ان يعين فلانا ويقول ولا يحج غيره ثم يأمر غيره أن يحج عنه بخلاف الوصي حيث ليس له ذلك ثم من جملة شرائط الوقت عند زفر فلوا وصى قبل الوقت فمات لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف وقدم سبق تحقيق هذا في باب شرائط وجوب الحج وحاصله ان هذه وصية قبل تحقق سبب الوجوب فلا يصح كما قاله زفر أو قبل تصور سبب وجوب الاداء فيصح كما قاله أبو يوسف أو لا يصح عن فرضه عند

صحابته ولا من أخرجه فان كان له أصل احتمل أن يراد بالسبعين التمسك يد أو المبالغة وعلى كل حال فثبتت له المزية بذلك انتهى لمختصا وقال في كتابه فضائل الاعمال عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله عز وجل خلقني الايام واختر منها يوم الجمعة فكل عمل يعمل الانسان يوم الجمعة يكتب له بسبعين حسنة الحديث وفي ذلك اصناف من الناس لتضاعف حج الجمعة بسبعين حجة والله أعلم (ومن الادعية الخاصة يوم عرفة اذا كان يوم الجمعة) ما حدثني به جماعة

زفرو يصح عن نفعه عند أبي يوسف فلا خلاف (وهذا الشرائط كلها في
الحج الفرض وأما في الحج النفل فلا يشترط فيه شيء من هذه الشرائط قالوا) أي في أكثر المسائل
(إلا الإسلام والعقل والتمييز) وفيه بحث سبق (والنية) أي بشرط النية في النفل أيضا
وتعتبر في حقها (ولو بعد الأداء) أي أداء الاعمال وفراغها ثم ينوبها له ويجعل له ثواب جده
وهذا ظاهر إذا أبهم النية بخلاف ما إذا عين غيره في نية لكن إذا نوى لنفسه هل يجوز أن يجعل
لغيره ثواب فعله نفعلا للظاهر جواز والله أعلم (وينبغي أن يكون منها) أي من الشرائط (عدم
الاستحجار) أي السابق من أنه لا يجوز الاجارة في العبادة (ولم يجده صريحا في النفل) فيه أنه
لا فرق بينهما في النفل ولا صارف عن الخلاف من العقل فالحكم نعم والله أعلم (ولا يشترط لجواز
الاجحاج أن يكون الحاج المأمور قد حج من نفسه) أي عندنا وعند مالك (فيجوز حج الضرورة)
بفتح الصاد المهملة وضم الزاء الأولى وهو الذي لم يحج من نفسه (إلا أن الأفضل) كما قال في
البدائع (أن يكون قد حج من نفسه) أي لخروج من الخلاف الذي هو مستحب بالاجحاج ولأنه
بالحج من غيره بصيرته كالإسقاط القرض عن نفسه فيمكن في هذا الاجحاج ضرب كراهة ولأنه
أصرف بالناسك فكان أفضل ومثله في فتاوى الظهيرية وأما ما في كافى أبي الفضل من أنه إن كان
الحاج من الذي يحج الضرورة فالضرورة أحب إلى قريب وعجيب وله محمول على الضرورة
الذي لم يحج عليه الحج فالحق ما قال ابن المصمّم والذي يقتضيه النظر أن حج الضرورة من غيره
إن كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة نهيية وكذا
لو نفل الضرورة من نفسه ومع ذلك تصح يعني عندنا خلافا لما في المسائلين حيث لا ينقد
أحراره من غيره بل ينقلب عن أحرام نفسه ونفسه أطلق ابن المصمّم في قوله وكذا لو نفل
الضرورة من نفسه لانه بوصوله إلى مكة وجب الحج عليه (ويجوز اجحاج المرأة) بأذن زوجها
ووجود محرّم معها (والعبد والامة بأذن المولى مع الكراهة) فيه أنه لا يظهر وجه الكراهة لاسيما
في اجحاج المرأة من المرأة فان الظاهر أن يكون أولى والنسب وبدل عليه إطلاق الفتاوى
المراجعية حيث قال وسواء كان عبدا أوامة من غير ذكر امرأة (ويكره الحج من الميت على
حجار) أي إذا كانت المسافة بعيدة والمشقة شديدة (والجبل أفضل) أي من الخيل والبغل
لموافقة السنة ولأنه أقوى في تحمل المشقة ولقوله تعالى يأتوك رجالا وعلى كل ضامر أي يعبر
معبّر من كل فج عبق أي طريق بعيد (والأفضل اجحاج الحر العالم بالناسك) أي والعالم بعمله في
تلك المسالك (ولو أحج) أي رجل (رجلا يحج) أي بأن يحج عنه ثم يقيم بمكة أي هو باختياره
أو بأذن من أمره جاز (والأفضل أن يعود إليه) أي إلى بلده أو بلد أمره وهو الاظهر ليكون
أداءه على طبق أداء الميت لو فرض أدائه فان الغالب منه أنه كان يعود إلى بلده (ولو أمره أن
يحج) أي عن الميت (هذه السنة) أي وإعطاه الدراهم (فلم يحج) أي تلك السنة (وحج من قابل
جاز) أي عن الميت ولا يضمن النفقة كما صرح به في منية الناسك وفي النوازل يضمن في قول زفر
وفي قياس قول أبي يوسف (ولو أوصى أن يحج عنه ولم يزد على ذلك) أي بتعيين الحاج عنه (كان
لوصي أن يحج بنفسه) أي عنه (إلا أن يكون) أي الوصي (وارثا أو ذميا) أي المسال (إلى
وارث) أي آخر (يحج عنه فانه لا يجوز) أي حج ذلك الوارث (إلا أن يحج الوارثة) أي بقتنهم
(وهم كبار) جلة حالية ولا بد من قيد حضار أيضا فانه إن كان منهم صغير أو غائب لم يحج (ولو قال)

من مشائخي من والسدي
الشيخ علاء الدين أحمد
بن محمد النهرواني رحمه
الله تعالى قال حدثني
الحافظ الرحلة أبو الخير
عبد العزيز بن محمد ابن
فهد رحمه الله تعالى
عن جده الحافظ التقي
بن فهد قال أبانا أبا امام
المستد أبو الحسن محمد بن أحمد بن
ابراهيم الطبري عن محمد
بن أحمد بن أمين الاقشيري
قال أبانا أبو الفضل عبد
الرحمن ابن أحمد الحلبي
عن الامام العارف بالله
تعالى أبي العباس أحمد
البوني رحمه الله تعالى
أنه قال يوم عرفة يوم
شرفه الله تعالى بمحو
الذنوب ونور القلوب
قد جمع الله فيه من غالب
الاقاسم والالسننة
والمقامات من

أي الميت (لو وصى أدفع المال لمن يحج مني لم يحز له أن يحج بنفسه مطلقا) أي سواء أجازت الورثة
أم لا وسواء يكون الورثة صغارا أو كبارا والمسئلتان صرح بهما ابن المصمّم والفرق بينهما ظاهر
لا يخفى وفي المبسوط فتاوى الولوالجي أو وصى بأن يحج عنه وارثه لم يحز إلا بإجازة الورثة انتهى
وفيه خلاف زفر

فصل ولو أوصى أن يحج عنه أي من ماله (يحج عنه من ثلث ماله) أي سواء قبل الوصية
بالتلث بأن قال ثلث ماله أو أطلق بأن أوصى أن يحج عنه (وإن قال جوا عنى ثلث مالي وثلثه)
أي والحال أن ثلث جميع ماله (يبلغ حجبا) بهكسر قفتح أي جهات متعددة (فان صرح) أي
في وصيته تلك (بحجة واحدة فانه يحج عنه حجة واحدة وما فضل) أي عنها (يراد إلى الورثة والارث)
أي وإن لم يصرح بحجة واحدة بل أوصى أن يحج عنه وسكت عن تقييده (حج عنه حجبا) أي قدر
ما يملكه ثلث ماله كذا روى القدوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر القاضي الأسدي
في شرحه مختصر الطحاوي أنه إن أوصى أن يحج عنه ثلث ماله وثلثه يبلغ حجبا يحج عنه حجة
واحدة من وطنه وهي حجة الاسلام إلا إذا أوصى أن يحج عنه بجميع الثلث قال في البدائع
وما ذكره القدوري أثبت لأن الوصية بالثلث وبجميع الثلث واحد لان الثلث اسم لجميع هذا
السهم انتهى وفيه بحث لا يخفى لأن الباء في قوله بالثلث فتحتل البعوضة بخلاف ما إذا ضمت إلى
لفظ الجميع المفيد لتأنيده فكأنه قال بالثلث جميعه لا بعضه (وكذا) أي الحكم (لو قال جوا
عنى بألف) أي والألف يبلغ حجبا ففيه التفصيل السابق والخلاف اللاحق ويؤيد القدوري أنه
ذكر في المبسوط هذه المسئلة من غير خلاف إلا أنه قد يقول له اذالم يقل حجة (ثم الوصي
بالحج) أي بين أمرين (أن شاء أحج عنه الحج) أي المتعددة (في سنة واحدة وهو الأفضل)
أي للسارعة إلى الطاعة (وإن شاء أحج عنه في كل سنة حجة) أي بعد إيقاع الحجة الأولى في السنة
الأولى لأنها لا كل خلاص الذمة من الفريضة ثم وقوع بقية الحج ناقلة وزيادة فضيلة وأمان
أوصى أن يحج عنه في كل سنة حجة فليذكر في الأصل وروى عن محمدان هذا وذاك سواء أي في
أصل الجواز والافتد سبق أن الحج في سنة واحدة أفضل ولا يبعد أن يقال التفريق في هذه
الصورة أولى ليكون على وفق الوصية وإن كان الاظهر أن الوصية إذا لم يكن فيها مخالفة
لشرعية تعين الموافقة (ولو قاسم الوصي الورثة ووزل قدر نفقة الحج) أي أفرزه وأبرزه (فهلك
المعزول) أي بعد دفع بقية التركة إلى الورثة (في يد الوصي أو في يد الحاج) أي يدفع الوصي إليه
قبل الحج (بطلت القسمة) أي الأولوية (ولا تبطل الوصية) أي السابقة (ويحج) أي له (من ثلث
الباقى) أي وهكذا (هكذا) حتى يحصل الحج (أي ينفق) أي يتولى المال (أي يفتي جميعه وهذا
في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف أن يبقى من ثلث ماله شيء يحج عنه بما بقي من حيث بلغ وإن لم
يلغ من ثلثه شيء بطلت الوصية وقال محمد قسم الوصي جائزة وبطل الوصية بملك المعزول سواء
يقي من الثلث شيء أو لم يقي (مثله كانه) أي للميت (أربعة آلاف) أي درهم أو دينار (دفع
الوصي ألفا) أي إلى الحاج (فلهك) أي جلة الألف (ودفع إليه) أي فدفع إلى الحاج
(ما يكفيه من ثلث الباقي) أي ولو بعضه (أو كله وهو) أي وكله (ألفا ولو هلك الثابتة) أي في
المرأة الثانية (دفع إليه من ثلث الباقي) أن يقي شيء (بعدها) أي وهكذا (مرة بعد أخرى إلى أن
لا يبقى مائه يبلغ الحج قبطل الوصية) وهذا عند أبي حنيفة وأما عند محمد فيحج عنه بما بقي من

سمع النداء الأول في
الوجه ودال الأول فأجاب
من سمع النداء اجابة
اضطرار بخاصية من
النداء والمنادي والزمان
بأن يحدث النفوس فاذا
صادف هذا اليوم يوم
جمعة فليقف الحاج في
الموقف الأعظم وليقل
الحى وسبدي ومولاي
أحالك بالاسم الذي بسطت
به الصراط المستقيم
الذى لا يتصور فيه
انحراف وجعلت فيه
مسالك على عدد أنفاس
الخلق فكل مخلوق
يتحرك بحركة وان طافت
دون ذلك هو آفة ماذنة
فان ذلك غير قادح في
العبور على صراطه
لضرورة اسمه المحرك له
والمحرك به أن تهتدي
فصكري إلى صراطه
المفضل

المدفوع اليه المقرر للحج ان يبقى شيء والابطال الوصية كالوان الموصى حين ملا ودفعه الى رجل
ليحج عنه ومات فذلك المال في يد النائب لا يؤخذ شيء آخر من تركه الموصى فكذا اذا عينه
الموصى وعندنا يوصف بحج عنه بما يقى من الثلث الاول مع ما يقى من المال الموزل وان كان
المدفوع تمام الثلث نقول في اوصاف كقول محمد وان كان بعضه يكمل ان كان مقدار اربعي للحج
هذا اذا وصى بأن يحج عنه او قال من الثلث اما الوصى بأن يحج عنه ثلثه فقول محمد كقول ابي
يوسف حتى يحج عنه من الذي يقى من الثلث الاول عندهما (ولو ان الوصى اذا احج رجلا عن الميت
في محل يحتاج الى مقدار) اي معين (وان احج را كبالا في محل احتاج الى اقل من ذلك) اي من
ذلك المقدار (وصك كل ذلك يخرج من الثلث) جلة حالية (يجب اقلها ولو وصى ان يحج عنه
مائة) او مائة درهم مثلا (وثلثه اقل منه) اي من العدد المذكور (يحج عنه بالثلث) اي لا بمائة
(من حيث يبلغ) اي الثلث ولو كان بلوغ المائة من بلد (ولو وصى لرجل بألف وللمساكين
اي العينة او المحصورة او المطلقة فاقلمها لثلاث) بألف وان يحج عنه) اي الفرض على ما في الكبير
والظاهر اطلاقه (بألف وثلثه) اي والحال ان ثلث جميع ماله (الفان) اي لا ثلاثة آلاف (قسم)
اي الثلث الذي هو الفان (بينهم) اي بين الرجل والمساكين والحاج عنه (اثلاثا ثم تصاف حصة
المساكين الى الحج) اي الى صرفه (فافضل) اي من الحج من حصة المساكين (فهو للمساكين
بعد تكميل الحج) اي بعد تحقق اداء كاله (ولو كان عليه) اي على الميت (فريضة) اي من الحج
(ونذر) اي من حج او غيره (يبدأ بالفريضة ولو كان الكل واجبا او تطوا يبدأ بمقدمه الموصى
ان ضاق الثلث منها) اي من جميعها واما اذا كان نذرا او تطوا فيبدأ بالنذر لتقديم الواجب وفي الاختيار
فان كان الكل فرائض قدم مقدم الموصى ان ضاق الثلث منها وقبل يبدأ بالحج ثم بالزكاة وهو قول
ابي يوسف وقبل بهائم الحج وهو مختار محمد ورواية عن ابي يوسف ثم بالكفارات ثم صدقة الفطر
ثم الاضحية وفي البدائع وان كان الكل متساويا يبدأ بمقدمه الموصى

فصل في النفقة اي حكم اتفاق الحاج المأمور (المراد من النفقة ما يحتاج اليه من طعام
وادام) ومنه اللحم (وشربا وثياب في الطريق ومركوب) اي باجارة او اشتراء (وثوب احرام)
اي ازارورده (واستئجار منزل) اي بأوى اليه (ومحمل وقرية وادوة) اي ظرف ما من نحوه
(وسائر الآلات) اي مما لا يستغنى عنها في الطريق (وكذا دهن السراج والادهان) اي على
اختلاف فيهما فليل يشترى دهن ايدهن به لاحرامه وزيلا للاستصباح والظاهر ان دهن السراج
ضروري مادى ودهن الاحرام لبعض الناس صرفا (وما يغسل به ثيابه) اي من الصابون والاشنان
وكذا ما يغسل به رأسه من نحو الخطمي والسدر (وأجرة الحارس) اي حافظ متاعه وخادم
دائه (والحلاق ودخول الحمام) اي وأجرته (كل ذلك بالمعروف) اي بالتوسط والاقتصاد من
غير تبذير وتقتير وقال الثمني ولا يدخل الحمام ولا يشترى دهن السراج ولا ما يدهن أو يتداوى به
ولا يعطى اجرة الحلاق والحجاب الا ان يأذن له الميت او الوارث وفي قاضيان والمهبطه ان يدخل
الحمام بالتعارف يعني في الزمان وهو المختار على ما ذكره الكرماني وقياس ما في الفتاوى ان يعطى
اجر الحلاق وبه صرح بعضهم وفي النوازل عن ابي القاسم ايسره ان يفعل الاحلق الرأس
بالعروف وهو ان لا يحلق في قليل المدة (وله ان يخلط دراهم النفقة مع الرقة) بالضم اي الرقعة
(وودع المال) اي للمحافظة (ولا يصرف الدنانير الا الحاجة) اي ضرورة تدعو الى ذلك (وان

بصرها عليك يا هادي
المصلين أمالك باسمك
الذي شرفت به بعض
النفس فهي تهلك
اليه طبعها بغير تكلف على
صراطك الذي هو اقرب
الطرق اليك ان تحركني
فيه فيما فيه رضاك حتى دائم
البقاء الى مالا نهاية له في
الوجود (الهي) ان وقف
في القدر على التساوت
في ترتيب طبع فذلك
خارج من طبع كالنفس
فلا تحجب عن صراطك
المستقيم فان خير نقد برك
صراط مستقيم قويم اسم
وجهي وجه بقاى بك
لدوام بقاىك فذكر في
بك بقاؤك فاجعلني من
المستقيمين (الهي) من يوم
وجودي لم ازل ذاهبا
اليك مبهذبا يا منجذاب
خاصية في منك انت
تعلمها

كان له نقد) اي بأن اوصى ان يحج بألف درهم (ولا يروج) اي ذلك النقد (في الحج بصرفه)
اي الوصى او الحاج (بالذي يروج) اي في الحج (ولا يدعو) اي المأمور (الى طعامه) اي احدا
اذ ليس له تبرع ولا تطوع ولذا قال (ولا يتصدق) اي من طعامه او غيره على احد من الفقراء
(ولا يقرض) اي احدا (ولا يشترى ماء للوضوء ولا غسل الجنابة) اي من مال الميت (بل يتيم)
اي اذ لم يكن له مال (ولا يتجه ولا يتداوى) اي من مال الميت (وقيل له ان يفعل) اي المأمور
(كل ما يفعله الحاج) اي جنسه قال الفقيه ابو الويث وعندي ان يفعل ما يفعل الحاج قال في
الذخيرة وهو المختار (وان وسع عليه الأمر) وهو الموصى او الوصى (الأمر) اي امر المصروف
(فله ان يفعل ذلك) اي جميع ما ذكر (بلا خلاف) لانهم قالوا هذا ان لم يوسع عليه فان كان قد
وسع عليه في وصيته للحجامة ودخول الحمام والتداوى فلا بأس به (ولا ينفق) اي المأمور من
مال الميت (على من يخدمه) اي خدمة بقدر عليها بنفسه (الا اذا كان ممن لا يخدم نفسه) اي
لكبره او عظيمة وكبره (وينفق في طريقه مقدار ما لا يفسد) يقتصرين اي لا اسراف (فيه) ولا
تقتير) اي لا تضيق (ذاها وجاها) اي آيبا (الى بلد الميت) اي ان طاله (واوسلك طريقا
ابعد) اي واكثر نفقة (من المعتاد ان كان يسلكه الحاج) اي ولو احيانا (كبدادى ترك طريق
الكوفة الى البصرة) اي مائلا الى ملوك طريقها (نفقته في مال الأمر) ويتفرع عليه قوله (ولا
يضمن لو هلك) والمعنى حتى لو اخذت منه النفقة لا يضمنها (والا في ماله) اي في مال نفسه وفي
فتاوى قاضيان واوضحا النفقة بمكة او يقرب منها او لم يبق يعني فليت فأتفق من مال نفسه
له ان يرجع في مال الميت وان فعل ذلك بغير قضاء ثم ذكر بعده بأسطر اذا قطع الطريق عن المأمور
وقد اتفق بعض المال في الطريق قضى وحج وانفق من مال نفسه يكون متبرعا فلا يسقط الحج
عن الميت لان سقوطه بطريق التسبب باتفاق المال في كل الطريق قال ابن الهمام ولا فرق بين
الصورتين سوى انه قيدا الاولى يكون ذلك الضياع بمكة او قريبا منها ولكن المعنى الذي علل به
بوجوب اتفاق الصورتين في الحكم وهو ان يثبت له الرجوع ولو لم يرجع وتبرع به ان كان
الاقل جازوا لانه وضامن ماله انتهى ولو خرج الحاج المأمور قبل ايام الحج ينبغي ان ينفق من
مال الأمر الى بغداد او الى الكوفة او الى المدينة او الى مكة واذا اقام ببلده ينفق من مال نفسه
حتى يحج او ان الحج ثم يرحل وينفق من مال الميت ليكون المأمور منفقا من مال الأمر
في الطريق فان اتفق من مال الميت في مدة اقامته يكون ضامنا وهذا اذا اقام ببلدة خمسة عشر
يوما لانه مقيم وروي ابن سماعة عن محمد انه اذا اقام ببلدة ثلاثة ايام او اقل وانفق من مال الميت
لا يضمن وان اقام اكثر من ذلك ينفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان اقام اكثر من خمسة
عشر يوما تكون نفقته من مال الميت وهذا معنى قوله (ولو اقام ببلدة) اي في او ان الحج (ان
كان لا انتظار القافلة فنفقته في مال الميت سواء اقام خمسة عشر يوما او اقل او اكثر وان اقام
بعد خروج القافلة في ماله) اي لا تكون نفقته من مال الميت كما في فتاوى قاضيان (وكذا
لو اقام بمكة) وكذا بغيرها (بعد الفراغ) اي فراغ أعمال الحج (القافلة) اي لا انتظار خروجهم
(في مال الميت) اي نفقته ولو كان اكثر من خمسة عشر يوما (والا) اي بأن اقام بعد الفراغ
لحاجة اخرى بعد خروج القافلة (في ماله) اي من مال نفسه (فان بدله ان يرجع) اي ظهر له رأى
بعد المقام في رجوعه (رجعت نفقته في مال الميت وان توطن مكة) اي قصد استيطانها (ثم

قضاى وزعمى وعلنى
وجزى وكلى ساجد
لوجهك مضيع لك
عما سبك به سكان ملكوتك
وملكك أمالك ان تغفرلى
ما أقتنى فيه لنقصى
بكمالك فالك مظهر ما
شئت وتغفبه ومعينه
ومبيد أعذنى بك منك
وأعذنى بك من غيرك
يا ملاذ العاذنين المستجيرين
يا ملجأ المضطربين يا أمل
الأملىن أمالك ان تصلى
على سيدنا محمد سيد
المرسلين وآله الطيبين
وعليانهم وفيهم رحمتك
يا أرحم الراحمين (واذا)
فرغت من هذا الدعاء
الشريف اسأل الله تعالى
ما شئت مما يناسب من الدعا
ومن علقه عليه ومع
الله رزقه وعله وأظهر
بركته عليه حتى يعلم ذلك
في ظاهره وباطنه وقس
عليه

بدله العود) أي الرجوع الى بلده (لا تعود) أي نفقته في مال الميت فقدروى عن أبي يوسف أنه لا تعود نفقته في مال الميت وذكروا القدروى أن على قول محمد تعود وهو ظاهر الرواية قال ابن الهيثم ما وذكروا غير واحد من غير ذلك خلاف أنه ان نوى الإقامة خمسة عشر يوما سقطت فان ما دامت وان توطئها قل أو كثيرا تعود انتهى وقد صرح في البدائع بعد نقل الرواية عن أبي يوسف أنه لا تعود وهذا اذا لم يتخذ مكتدارا اما ان اتخذها دارا ثم عاد لا تعود النفقة بالاخلاف وكذا في شرح الكفر ان توطئ بمكة سقطت قل أو كثيرا ثم عاد لا تعود بالاتفاق (وان اقام بها) أي بمكة (اياما من غير نية الإقامة) أي الشرعية بالبلدة المقيمة (ان كانت) أي اقامته تلك (اقامة معتادة) أي لاهل القابلة (لم تسقط) أي نفقته من مال الميت (والا) أي بأن زاد على المعتاد (سقطت ولو تعجل الى مكة) أي دخلها قبل ذى الحجة (فهي في ماله) أي فالنفقة في مال نفسه (الى أن يدخل عشر ذى الحجة فتصير) أي فترجع نفقته (في مال الميت ولو خرج من مكة) أي بعد دخولها في أو ان الحج (مسيرة سفر) أي مدة ثلاثة أيام ولياليها (لحاجة نفسه سقطت) أي نفقته (في رجوعه) أي حين عودته الى مكة وكذا ما دام مشغولا بحاجة نفسه فنفقته في مال نفسه فاذا فرغ ماتت في مال الميت لما سبق عن محمد (وما فصل من النفقة من الزاد والامتنع) أي الآلات والادوات حتى الثياب (بعد رجوعه يرد على الورثة والوصى الا ان يبرع الورثة أو الوصى له به الميت فيكون له) وفي المحيط وعند بعضهم لا يجوز الوصية والاصح انها تجوز وفي الذخيرة ذكر في الاصل اذا كان الميت قال غايبي من النفقة فهو للأموال وهذا على وجهين ان لم يبين الميت رجلا يحج عنه كانت الوصية بالباقي باطلة والحيلة في ذلك أن يقول الوصى الوصى أعط ما بقي من النفقة من شئت وان عين الوصى رجلا يحج عنه كانت الوصية جائزة (ولو شرط الأمور أن يكون الفاضل له فالشرط باطل ويجب الرد) أي الى الورثة كذا في خزانة الاكل (وينبغي للأمران بفوض الأمر الى المأمور فيقول حج عني) أي بهذا (كيف شئت مفردا أو قارنا أو متمما) فبهان هذا القيد فهو ظاهر اذ التفويض المذكور في كلام المشايخ مقيد بالافراد والقران لا غير ففي الكبير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا أمر غيره أن يحج عنه ينبغي أن يفوض الأمر الى المأمور فيقول حج عني بهذا كيف شئت ان شئت حجة وان شئت قارن والباقي من المال وصية له لكي لا يضيق الأمر على الحاج ولا يجب عليه الرد الى الورثة انتهى كلامه وقد سبق ايضا ان شرط الحج عن الغير أن يكون ميقاتيا آتيا وقران بالعمره ينتهي سفره اليها ويكون حجه مكيا وأما ما في قاضيان من التخيير بحجة أو عمره وحجة أو بالقران فلا دلالة على جواز التمتع اذ الواو لا تفيد الترتيب فيعمل على حج وعمره بأن يحج أولا عنه ثم يأتي بعمره له ايضا فقدر فانه موضع خطر ثم قوله (ووكذلك) ذكره قاضيان وتبعه ابن الهيثم حيث قال اذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور من الثياب والنفقة يقول له وكذلك (ان تهب الفضل من نفسك أو تقبضه لنفسك فبه من نفسه فان كان على موت) أي في صدده (قال والباقي لك وصية) انتهى كلامهما وهذا كله ان كان الأمر من رجلين (وان لم يبين الأمر رجلا يقول) أي بقصد الحيلة (لوصى أعط ما بقي من النفقة من شئت) أي فيعني أنه أن يعطيه الوصى من شاء من عينه لان يحج عنه (وان أطلق) أي الوصى (فقال وما بقي من النفقة فهو للمأمور) أي مأمور الوصى من غير تعيين الوصى له (فالوصية باطلة) أي كما

ما يناسب من الاعمال والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم انتهى ما روينا عن الامام البوني رضي الله تعالى عنه ورحمه

(فصل)

فاذا غربت الشمس افاض مع الامام مع المسكنة والوقار من غير سابقة ولا ازدحام كما فعله العوام ويؤخر صلاة المغرب ليجمعها مع العشاء في مزدلفة ولا يصلي المغرب ولا العشاء بعرفات ولا في الطريق وعند الافاضة يقول (اللهم) اليك افضت وقرجتك رغبته ومن سخطك ذهبت ومن هذا بك اشفقت فاقبل نسكى وأعظم أجرى وقبل توبى وارحم تضرعى واستجب دعائى وأعطينى سؤلئ (اللهم) لا تجعل هذا آخر

قدمناه (فان من رجلا صحيح) لما سبق وقال الفقيه أبو الليث واول جعل الميت الباقي صلة له بعد رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما أوصى

فصل ولو وصى الميت أو ورثته ان يسترد المال من المأمور الظاهر ان المرد مأمور الوصى أو الوارث لا مأمور الوصى لكن قال في الكبير رجل له ألف لآمال له ضيره فدفعه الى رجل ليحج عنه ثم مات فلورثة استردوا ما أودعوا من المأمور المدفوع اليه ويضمن ما أتت منه بعده ونهت انتهى ولا ينبغي أن يحمل على ما اذا استحق استرداده بظهور خيانة أو حصول تهمة وار تكاب جنابة والله أعلم (مالم يحرم) ففي خزانة الاكل ولو استردا ما حرم ماله بعد ما حرم له المجز ليس له ذلك والمحرر يرضى في حرامه وبعد فراغه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع الى اهله وان احرم حين اراد الاخذ فله ان يأخذه ويكون احرمه تطوعا عن الميت وان استرد نفقته الى بلده من مال الميت انتهى وهو باطلا فغير ظاهر بل التفصيل هو الاعتبار كذا ذكره المصنف بقوله (ثم ان رده بخيانة) أي ظهرت (منه) وفي نسخة لجناية بالجهم وهي تشملها وغيرها من انواع المعصية ولذا قال بعضهم ولا تهمه (نفقة الرجوع في ماله) أي في مال نفسه (وان رده بخيانة في مال الوصى) ينفع الوالينقصير وهو مندبيرة (وان رده لضعف) أي حدث له (أو جهل بأموال المالك) أي حين تبين له (ورأى غيره أصح) أي بالدفع اليه بأن يكون اقوى وأصلح وأصلح ورده (في مال الميت) كذا في التبليس وغيره هذا ولو جامع المأمور في احرامه فالوصى ان يسترد النفقة كلها لانه أمر بالانفاق في احرام صحيح ولم يوجد

فصل (ولو قال المأمور) أي بعد رجوعه عن الطريق (منعت من الحج وكذبه الوارث أو الوصى لا يصدق) أي قوله (ويضمن) أي النفقة (الا ان يكون) أي المانع (أمر ظاهره يشهد على صدقه) أي في منعه ورجوعه (ولو قال حجبت) أي عنه (وكذبوه) أي الورثة وكذا اذا كذب الوصى (فالقول للمأمور مع يمينه ولا تقبل بينة الوارث أو الوصى) أي شهودهما عليه (انه كان يوم انصر بالبلد) أي من البلدان غير مكة وما حولها (الا ان يقيم) أي بينة (على اقراره انه لم يحج) أي عنه وهذه السنة واما اذا كان الحاج مدبونا لميت وامره أن يحج بماله والمسئلة بحالها فانه لا يصدق الابينة في خزانة الاكل القول له مع يمينه الا ان يكون للوارث مطالبة بدفن الميت فانه لا يصدق الابينة

فصل (جميع الدماء المتعلقة بالحج) أي بنفسه كدم شكر (والاحرام) أي بارتكاب محظور فيه كجزاء صيد وطيب وحلق شعر وجاع ونحو ذلك (على المأمور) أي اتفاقا لان الشكر له والجبر منحصر عليه (الادم الاحصار خاصة فانه في مال الأمر) على ما ذكره القدروى وغيره من غير خلاف وفي بعض نسخ الجامع الصغير ان دم الاحصار على الحاج المأمور وعند أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد على الأمر وكذا ذكره قاضيان في شرح الجامع (حتى لو أمره بالقران أو التمتع فالدم على المأمور) أي في مال نفسه ولعله أراد بالتمتع معناه الغوى فلا ينافي مانع عدم (فاذا أحصر) أي المأمور (ببعث الوصى الهدى من مال الميت ليجل به) أي ليجز المأمور عن احرامه ثم قبل بعث من ثلث مال الميت وقبل من جميع المال (ورد) أي الحاج (ما بقي من النفقة) أي الى الوصى (ليحج) أي من الميت (من حيث يبلغ) أي ان لم يبلغ ما بقي وفاء للحج من بلدوه هذا اذا أوصى بمال معين ان يحج عنه والافوه على الخلاف الذي مروا لاختلاف عليه

ههنا من هذا الموقف الشريف العظيم وارزقنا العود اليه مرات كثيرة باطقتك العيم (اللهم) اجعلني فيه مفكاحا مرحوما مستجاب الدعاء فائزا بأعظم النوال والعطاء مأطوبا في سائر أمورى مرزوقا رزقا موافقا حللا طيبا واسعا مباركا فيه (اللهم) تجاوز عني واغفر لي ذنوبي ولا ترد أهل الموقف بشؤم خطيائي فانك أنت الكريم الحليم الجواد البرارؤف الرحيم ليك اللهم ليبيك ليك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والتعمنة لك والمالك لا شريك لك ليبيك وسعديك والخيرات كلها بيدك ليبيك ذا المعارج ليبيك ليك اله الخالق ليبيك ليك عدد الزمال والحصى ليبيك

فيما أتفق قبل الإحصاء

فصل (أهل أنه إذا خرج المأمور فأصل الحج يقع عن الأمر) وهو ظاهر المذهب والمذكور في الأصل واختاره شمس الأئمة المرحومين وجمع من المحققين وبطل عليه إلا أن من السنة ومحمده قاضيان ويؤيده بعض الفروع من اشتراط النية من الحجج عنه وأصحاب ذكره الجامع في تليته (وقيل يقع عن المأمور تغلا) لأنه لا يسقط فرضه به اجابا (وللامر ثواب النفقة) كما روى عن محمد ومثله من أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه جمع من المتأخرين منهم صدر الإسلام وشيخ الإسلام وأبو بكر الأسيدي قال قاضيان في شرح الجامع وهو أقرب إلى النجفة ونسبه شيخ الإسلام إلى أصحابنا قال على قول أصحابنا أصل الحج من المأمور وهذا مثل الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل من هذا قال ذلك متعلق بمشقة الله تعالى كما قال محمد فسلم منه أن لمحمد قولين التفويض وجعله من المأمور (ويسقط عن الأمر الفرض) كان الأول أن يقول ويسقط الفرض عن الأمر (بالاجماع) كما صرح به الكافي وغيره لكن إذا أدها على الموافقة سواء قلنا أنه وقع عنه أو عن الأمر (ولا يسقط به) أي بالحج عن الغير (عن المأمور فرض الحج بالاجماع سواء أدها على الموافقة) وهو ظاهر (أو المخالفة) أي قد صار الحج له (وسواء كان عليه الحج) أي فرضا بقا في ذمته بأن حج من غيره وهو ضرورة (أولم يكن) أي الحج فرضا عليه أي ابتداء أو كان قد أدها عن نفسه وكان حقه أن يقول وسواء قلنا أنه وقع عنه أو عن المأمور وكذا لو حج من أبيه ولم يكن عليه حج لا يسقط عن الفاعل حجة الإسلام وإن افتد في شرح ابن وهبان عن فتاوى الظهيرية هذا الاختلاف في الفرض (وفي حج النفل يقع عن المأمور اتفاقا) أي باتفاق مشايخنا لأن الحديث ورد في الفرض دون النفل (وللامر الثواب) أي ثواب النفقة وفي شرح النجاة للشيخ محمد القاسمي في النفل يسكون ثواب النفقة للأمر بالاتفاق وأما ثواب النفل فيجعله المأمور للأمر والله أعلم ثم اعلم أن من مات من غير وصية وعليه الحج لم يلزم الوارث أن يحج عنه خلافا لشافعي رضي الله تعالى عنه قال ابن القيم وإن فعل الولد ذلك مندوب إليه جدا انتهى فلو حج وارث أو اجني يحزبه وتسقط عنه حجة الإسلام إن شاء الله تعالى لأنه إيصاف للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به الكرماني والسروجي ثم مقتضى كلامهم أن الأول أن يحج أو لا يحج يجعل ذلك الثواب للميت لأنهم قالوا في مسئلة الأبوين لأنه لا يفعل ذلك بحكم الأمر وإنما يجعل ثواب فعله له ما جعل ثواب حجه لغيره لا يكون إلا بعد أداء الحج فبطلت نيته بالأحرام لأنه غير مأمور فهو متبرع فقع العمل عنه البتة فيصح جعل الثواب بعد ذلك لأحدهما ولهما قال المصنف هذا حاصل ما أشار إليه قاضيان وغيره فافهم المرام انتهى ولا يخفى أن قوله فبطلت نيته بالأحرام ليس في مقام النظام فإنه لا شك أن نيته أولا يبلغ في تحصيل المرام مع أنها لا تنافي جعل ثوابه له آخره كالا يخفى على أرباب الأفهام

باب العمرة

وهي الحجة الصغرى أي بالنسبة إلى الحج وقد أفردت رسالة سميتها بالخط الأوفى في الحج الأكبر (العمرة سنة مؤكدة) أي على المختار وقيل هي واجبة قال المصنف ومحمده قاضيان وبه جزم صاحب البدائع حيث قال أنها واجبة كصدقة الفطر والاضحية والوتر ومنهم من

(أطلق)

أطلق اسم السنة وهو لا ينافي الوجوب وعن بعض أصحابنا أنها فرض كفاية منهم محمد بن الفضل من مشايخ بخارى لكن لا مطلقا بل قال المصنف (لمن استطاع) أي إليها سبيلا لا بازاد والراحلة كائنت تفسيره بالسنة (وشرائط الاستطاعة) الأولى أن يقال شرائط وجوبها أو وجودها (ما مر في الحج) أي من شرائط وجوبه لأن الواجب للحج بالفرض في حق الأحكام وكذلك السنة تتبع الفرائض في كثير من الأحكام (وأحكام أحرامها كأحكام أحرام الحج من جميع الوجوه) أي بالنظر إلى محظوراتها وأما بالنظر إلى سائر أحكامها فباعتبار أكثرها من سننها وأدائها ووجوبها من ميقاتها ونحو ذلك (وكذا حكم فرائضها) أي في الجملة (وواجباتها) أي في بعضها (وسننها) كذلك (ومحرمانها) أي بأسرها (ومفسدها) أي وإن اختلفا في محلها (ومكروهاتها وأحصادها ووجوبها) أي بين عرتين وأكثر (وأضافتها) أي إلى غيرها في نيتها (ورفضها) أي حال ضم غيرها إليها (كحكمها في الحج) أي في غالب أحكامها وهي كثيرة لقوله (وهي) أي العمرة (لأنها لا في أمور) أي بسيرة كافي نسخة ومجموعها أحد عشر (الأول منها) أي من الأحكام المخالفة (أنها) أي العمرة (ليست بفرض) أي بخلاف الحج وفيها خلاف الشافعي (الثاني أنه) أي الثاني (ليس لها وقت معين) أي بالاتفاق (بل جميع السنة وقت لها) أي لجوازها (إلا أنها تكرر في خمسة أيام) أي في ظاهر الرواية (يوم عرفه ويوم النحر وأيام التشريق مع الصحة) أي صحة وقوعها وعن أبي يوسف أنه لا يكره يوم عرفه قبل الزوال وأطلق قاضيان في التفريقات وقال لأبى بالعمرة غداة عرفه إلى نصف النهار ولم يحل إلى أحد كذا ذكره المصنف في الكبير ولهما إذا أراد أن لا بأس بفعلها حيث شاء لانشاء هالما في البحر الأخير يكره انشاؤها في هذه الأيام فإن أدها بأحرام سابق لا يكره وبهذا يرتفع الإشكال من قاضيان ووقتها جميع السنة إلا خمسة أيام يكره فيها العمرة لغير القارن يعني وفي معناه المتنع ويؤيده ما في المنهاج أنه إذا قصد القرائن أو التمتع فلا بأس بل يكون أفضل في هذه الأيام انتهى ولا يخفى أنه أراد إبقاء أحرامها فيه إلا أنها قد صدبه انشاء هالما صرحوا بأكراهة انشاؤها فيها (الثالث أنها لا نفوت) أي بخلاف الحج (الرابع ليس فيها وقوف بعرفة ولا من دلفة ولا رمي ولا جمع) أي بين صلاتين لاني ليل ولانهار (ولا خطبة) أي بخلاف الحج في جميعها (الخامس ليس لها طواف القدوم) أي سنة ولو كان آقيا بخلاف الحج (السادس لا يجب بعدها طواف الصدر) أي الوداع ولو كان المتمر من أهل الأفاق وأراد السفر وهذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد يجب عليه (السابع لا يجب بدنة بأفسادها) فيه نظر لأن أفساد الحج وهو بالجماع قبل الوقوف لا يوجب بدنة بل شاة وإنما تجب البدنة بالجماع بعد الوقوف فكان الأولى أن يقول بالجماع قبل طوافها (بل تجب شاة) إذا وقع الجماع قبل الطواف كله أو أكثره بل ولا تجب البدنة في العمرة قط أما لو جامع بعد ما طاف أكثره قبل السعي أو بعده قبل الخلق لا تقصد عمرته وعليه شاة ثم إذا أفسد عمرته فعليه المضى في القاصد وقضاؤها بأحرام جديد (الثامن عدم وجوب البدنة بطوافها جني أو حائضا أو نفساء) أي بل تجب شاة (التاسع أن ميقاتها الحلل لجميع الناس) أي من المكي والأفاقي ومن بينهما (بخلاف الحج فان ميقاته لأهل مكة الحرم) أي وجوبا (العاشر أنه يقطع التلبية عند الشروع في طوافها) أي في أصح الروايات بخلاف الحج المفرد أو القارن فإنه لا يقطع التلبية إلا في أول رمي جرة

الخبر كاه (اللهم) رب
الشعر الحرام ورب الركن
والمقام ورب البلد الحرام
ورب المصعد الحرام
أسألك بنور وجهك الكريم
أن تغفر لي ذنوبي وترحمني
ونجمع علي الهدى أمري
ونجعل التقوى زادي
وذخري والآخرة ما لي
وهب لي رضاك عنى في الدنيا
والآخرة يا من يده الخير
كله أعطني الخير كله
وأصرف عني الشر كله
(اللهم) حرم لحي وعظمي
وشحمي وشعري وسائر
جوارحي على النار يا أرحم
الرحمين

فصل

فإذا دخل المزدلفة بدأ
بالصلاة وصلى المغرب
والعشاء جسا قبل حط
رحل بسل ينزع جباله
ويقلها

ليك عدد أوراق الأشجار
وأما وج البصار لبيك
لبيك لبيك عدد ذرات
الهباء وأنفاس الهواء لبيك
مرغوب إليك لبيك (اللهم)
صل على سيدنا محمد وعلى
آل محمد وأصحابه عدد
خلقك ورضائك ووزنك
حزبك ومدادك كما نك كما
صلبت على إبراهيم وعلى
آل إبراهيم في العالمين أنك
جيد مجيد وصل على سائر
رسلك وأتباعك وملائكتك
وأوليائك وأهل طاعتك
كذلك والسلام عليهم
أجمعين كذلك ويكثر من
التلبية والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم إلى أن
يدخل المزدلفة ويقول
جند دخوله المزدلفة (اللهم)
هذا جمع أسألك أن ترزقني
جوامع

العقبة (الحادي عشر) انه لا يدخل للصدقة بالجنابة في طوافها (اي بخلاف طواف الحج والله سبحانه وتعالى اعلم) (وأما فرائضها) أي بجملة (فالطواف والنية) أي ونيته كافي لتخفة (والاحرام) وفيهما فرضان وهما النية والتلبية كما في احرام الحج وأما ركناها فالطواف والاحرام شرط لصحة أداءهما لا ركن وهو الاصح وقيل الاحرام ركن (وواجباتها السعي) أي بين الصفا والمروة (والحلق أو التقصير) أي بعده جوازا او قبله صحة بعد وقوع طوافها وفي التبعة جعل السعي فيها ركنا كالطواف وهو غير مشهور في المذهب وأوله بعضهم فقال كأنه أراد أنه داخل في العمرة بخلاف الاحرام والحلق لخروجهما عنها كالوضوء للصلاة وفيه ان كل داخل في عبادة ليس ركنا لها كواجبات الصلاة ولعله الواجب فرضا على كل يفرق بين الركن والشرط ومطلق الفرض وبؤيده انه جعل في المنهاج الحلق فيها فرضا بضاوذا كز بعضهم ان الحلق أو التقصير شرط الخروج عنها وفيه انه لا يختص بالعمرة اذ في الحج كذلك كما لا يخفى قال المصنف في الكبير وتقديم الطواف على السعي شرط لصحة السعي بالاتفاق انتهى والظاهر ان يقال الترتيب بين طواف العمرة وسعيها فرض وأما تقديم طواف ما شرط لصحة السعي الحج (وأما صفتها) أي كيفية العمرة بجملة (هي ان يحرم به من الحل كاحرام الحج) أي مثل صفة احرامه في آدابه وسننه بالافرق في تعيين النية في فعل عند احرامها ما يفعل في احرام الحج (ويتق فيه) وفي نسخة فيها أي في احرام العمرة أو زمان اتيانها بعد تلبسها الى فراغها (ما يتق في الحج) أي من محظورات الاحرام ومكروهاته ومفسداته (فإذا دخل مكة بدأ بالمحجد) أي بدخوله من باب السلام على ما هو الافضل وقيل بدخل المعتمر المسجد من باب ابراهيم ذكره المصنف ولا وجه له ثم لو دخل من باب العمرة فلا بأس به لانه أقرب وعليه العمل (وطاف برمل) أي في الثلاثة الاول (واضطباع) أي في جميع طوافها (وقطع التلبية عند ادخاله لعمارة الجمر) أي بعد نية طوافها (وطاف سبعة اشواط) أربعة منها فرض والباقي واجب (واكثره وهو أربعة منها) أي لكونه هو الركن (ككله في حق التحلل) أي في حق صحة تحلله وخروجه عن احرامه بحلق أو تقصير الا انه يحرم عليه التحلل قبل اتيان السعي بكامله (وايمن الفساد) أي وفي حق امن فساد العمرة حتى لو جامع بعدا أكثر طوافها لا تفسد عمرته (ثم صلى ركعتيه) أي ركعتي الطواف وجوبا عندنا (وخرج السعي) والافضل من باب الصفا (فسمى بالحج) أي كسعيه (ثم حلق) يعني أو قصر (وحل) أي خرج عن احرامها

فصل في وقتها أي وقت العمرة (السنة) أي أيامها (كلها وقت لها) أي لجوازها (الا انه) أي الشائئ (يكراه تحريما) أي كراهة تحريم كما قاله ابن التمام ويشير اليه كلام صاحب الهداية (انشاء احرامها في الايام الخمسة) أي المذكورة سابقا ثم مع هذه الكراهة لو أدى العمرة في هذه الايام يصح ويبيح محرما في هذه الايام لو أخر أدائها الى ما بعدها قوله (وان أداها باحرام سابق لا بأس) أي ما ذكرنا (ويستحب ان يؤخر) أي أداؤها (حتى يمضي الايام) أي الخمسة (ثم يفعلها) أو أهل فيها بها (أي أحرم بالعمرة في الايام الخمسة) ولو بعد الحلق من الحج يؤمر برفضها (أي لبقاء بعض أفعال الحج عليه) (فان لم يرفضها ومضى فيها صح) أي فعلها (ولادم عليه) أي لادخالها عليه وترك رفضها وفي الفتاوى الظهيرية رجل أهل بعمرة في أيام العتمر ثم قدم في أيام التشريق فأحب الى ان يؤخر الطواف حتى تمضي أيام التشريق ثم يطوف وليس

ويؤذن المؤذن ويقسم
فيصلي المغرب بجماعة
أو وحده ثم يصلي المشاء
متصلا به ولا يبعد الاذان
والاقامة للمشاء بل يكفي
بأذان واحد واقامة واحدة
للمغرب والعشاء ولا يتطوع
بينهما بل يصلي السنن
بعدها ويدعو كما يدعو
خلف كل صلاة (ثم يقرأ
الاستغفارات المنقذة
من النار في هذه الليلة
وهذه ثالث ليلة يقرأ فيها
الاستغفارات المذكورة
كما تقدم ثم يبيت الى أن
يصبح فيصلي التيمم بركعتين
قبل الاسفار والمراد من
الغاس طلوع الفجر الثاني
من غير تأخير قبل أن يزول
الظلام (ثم يقف مع الامام
أو وحده في المشعر
الحرام وهو جميع المزدلفة
على جبل قزح

عليه أن يرفض احرامه يعني (لانه لم يقع له ادخال عمرة على حجة) ولو طاف في تلك الايام اجزا ولا دم عليه يعني ولا كراهة ايضا في حقه لان انشاء عالم يكن في الايام المنهي عنها ثم في كلامه اشارة الى انه لو وقع طواف العمرة قبل الايام وسعيها فيها لا بأس به ثم قال ولو أهل بعمرة في أيام التشريق يؤمر برفضها وان لم يرفضها ولم يطف حتى مضت أيام التشريق ثم طاف لها لادم عليه انتهى (ويكره فعلها في أشهر الحج لأهل مكة ومن عمنهم) أي من المقيمين ومن في داخل الميقات لان الغالب عليهم ان يحجوا في سنتهم فيكونوا متمتعين وهم عن التمتع ممنوعون والا فلا منع للمكي من العمرة المفردة في أشهر الحج اذ لم يحج في تلك السنة ومن خالف فعله البيان وبيان البرهان (وأفضل أوقاتها شهر رمضان) أي نهارا أو ليلا لقضية كل منها (فعمرة فيه تعدل حجة) أي كما ثبت في السنة وبزيادة هي في رواية ولكن هل المراد عمرة آفاقية أو شاملة للمكة فيه بحث طويل في القضية (ولو اعتمر في شعبان أو كلها في رمضان فان طاف أكثره في رمضان فهي رمضان مضافية والاشعبانية) قياسا على المتمتع وغيره (ولا يكره الاكثر منها) أي من العمرة في جميع السنة خلافا لما لك (بل يستحب) أي الاكثر منها على ما عليه الجمهور وقد قبل سبع أسابيع من الاطوفة كعمرة وورد ثلاث عمر كحجبة وورد عمران (وأفضل مواقيتها لمن بمكة التمتع والجمرات والاول أفضل عندنا لان دليله قولي لأمره صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها ان تخرج اليها والثاني أكل عند الشافعي لان دليله فعله صلى الله عليه وسلم اعتمر منها حين رجع من الطائف بعد فتح مكة وكان حق المصنف أن يقول ثم الجمرات ولعله مال الى كلام الطحاوي الموافق لمذهب الشافعي من ان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك لجواز لالافضلية ثم وضع احرام عائشة قيل هو المسجد الحرام الادنى من الحرم وقيل انه المسجد الأقصى الذي على الاكمة قيل وهو الاظهر وقيل بين مسجدها وبين انصاب الحرم خلوة هم والله أعلم

باب النذر بالحج والعمرة

(وهو) أي النذر نومان (صريح وكتابة) اما الاول فبانه أنه (إذا قال الله على حجة أو قال على حجة أي ولم يقل الله) يلزمه الوفاء سواء كان النذر مطلقا أي غير مقيد بشرط كالحق (أو معلقا بشرط بأن قال ان قدم فائي) أي من سفره (أو ان شفى الله مريضى) أو مرضى (فلي حجة مثلا أو عمرة) أي مثلا لان حكم الاكثر من حجة أو عمرة كذلك (لزومه ما عين) أي من الحج أو العمرة واحدة أو متعددة أو منهما بمجموعة (لكن لزومه عند وجود الشرط) أي اذا كان معلقا كما تقدم وكذا اذا قال ان فعلت كذا ففعل على ان أحج حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج عنه بالكفارة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وقيل هذا اذا كان التعليق بشرط براد كونه ووجوده كقوله ان شفى الله مريضى فلي كذا ما اذا كان لا براد كونه كان كذا زيد الله على كذا قبل يجب عليه الايقام بالنذر وقيل يحجزه كفارة اليمين وهو الصحيح وقد رجع اليه أبو حنيفة قبل موته بثلاثة أيام أو سبعة وهو قول محمد ثم اذا زمه الحج وحج جاز ذلك من حجة الاسلام الا ان ينوى غير ما على ما في الخلاصة والظاهر ما في بعض الكتب من الفرق بين قوله فعلي حجة تارمه حجة سوى حجة الاسلام الا ان يقصد بها ما وجب عليه وبين قوله فعلني ان أحج حيث يحجزى عن حجة الاسلام الا ان ينوى غير ما هو قد تقدم ان من لزمه بالنذر حجة وحج حجة الاسلام فانه لا تسقط بها المنذورة بخلاف (واو قال ان دخلت) أي الدار مثلا (فانا أحج يلزمه) أي عند وجود شرطه

وهو يشاء مرتفع موجود
الاكن والعوام يزعمون أن
من طلع الى ضريح هذا البناء
وتزل على راحه من درجة
في وسط هذا البناء الى أن
يخرج من أسفله غفر له
ما كان عليه من قتل نفس
ونحو ذلك وهذا باطل لا
أصل له وبدعة يفعلها العوام
أما الله تعالى من سعى في
ابطالها بل الوارد في هذا
المقام أن الله تعالى يغفر
لعباد حقوق العباد اذا
كان جهه مقبولا فاذا وقف
رفع يديه وجد الله تعالى
وصلى على نبيه صلى الله
عليه وسلم ولبي ودعا
لنفسه وللمسلمين والمسلمات
ثم يقول (اللهم) اغفر
لي خطيئتي وجه لي وامراني
في أمري وما أنت أعلم به
معي (اللهم) اغفر لي جدي
وهزلي وخطي وعدي
وكل ذلك عندي

ولو قال أنا حج (أي من غير شرط (لا حج عليه) في الخلاصة لو قال أنا حج لا حج عليه ولو قال ان دخلت فانا حج يلزمه عند الشرط (ومن نذر مائة حجة أو أكثر أو أقل يلزمه كلها وعليه أن يحج بنفسه قدر ما طاش ويجب الايصاء بالبقية) وهذا على ما في العيون وقاضيجان والسراجية مما نصوا على لزوم الكل وقال في النوازل هذا قولهما وعلى قول محمد بقدر عمره قال الترمذي وأطلق في النجفة لله تعالى على ألف حجة تلزمه وعن أبي يوسف وكذا من نذر مائة حجة يلزمه من السنين واختاره على الرازي والسروجي كقوله على أن أحج عشرين سنة ومات قبلها لا يلزمه شيء قال ابن القيم والحق لزوم الكل للفرق بين الالتزام ابتداء وإضافة (ثم إن شاء) أي الناذر بالمائة (أحج مائة رجل في سنة واحدة وهو الأفضل) أي للمسارة إلى الخيرات والمضافة من الآفات (وان شاء أحج في كل سنة حجة) أي على وفق لزومه (أو أكثر) أي بناء على الأفضل في الجملة (ولكن كلما شاء الناذر بعد ذلك) أي الإحجاج (سنة بطلت منها حجة فليحجها بنفسه) أي لأنه قدر بنفسه فظهر عدم صحته إجماعها (وان لم يحج لزمه الايصاء بقدر ما طاش من بعد الإحجاج ولو قال لله على عشر حجج في هذه السنة لزمه عشر سنين) على ما في التبع وغيره وفي خزائن الأكل لزمه كلها في تلك السنة (ولو قال لله على أن أحج في هذا العام ثلاثين حجة لزمه الكل) أي عند أبي حنيفة (ولو قال على أن أحج في سنة كذا فحج قبلها جاز) أي عند أبي يوسف وهو الأقوى خلافاً لمحمد (ولو لم يحج ومات قبلها لا يلزمه شيء) ولو قال ان كنت فلانا فعلى حجة) أي من غير ذكر اليوم (أو على حجة اليوم) بالنصب والاحسن عبارة الكبير ان كنت فلانا فعلى حجة يوم أكله (لا يصير محرماً ما بها بل يلزمه بفعله ما شاء) كالمو قال على حجة اليوم انما يلزمه وفاء ذمته بحرم بهامتي شاء انتهى وتبين ان اختصاره في المبني هنا محل للمعنى (ولو قال أنا محرم بحجة مهمل) أي محرم (بعمره ان فعلت كذا صح) أي تعليقهما (ويلزمه في فعله) أي ما شرطه كذا ذكره في خزائن الأكل من أبي حنيفة (ولو قال على حجة ان شئت انت) أيها المخاطب أو المخاطبة (فقال شئت لزمته حجة) أي ولم يصير محرماً ما لم يحرم (وكذا لو قال ان شاء فلان) أي سواء كان حاضر أو غائب (فشاء) أي فظهوراً أنه شاء (لزمته حجة ولا تقصر) أي على الأصح (مشيئة فلان) أي الغائب (على مجلس بلوغه الخبر) أي بالتعليق (ولو قال أنا محرم بحجة ان فعلت كذا ففعل لزمته حجة وكذا لو ذكر العمرة ولم يصير محرماً ما لم يحرم ولو قال ان لبست من غزلك فانا حج لزمه) أي ويحج متى شاء (ولو قال على أن أحج على جل فلان) أي مثلاً (أو على فلان) أي بدراهم كذا مثلاً (لزمه) أي الحج (ولفت الزيادة) كافي شرح الكافي (ولو على الحج بشرط ثم علقه بآخر) أي بشرط آخر (ووجد الشرطان يكفيه حجة واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الحج) على ما في قاضيجان (ولو قال على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء) أي زائد على المرة (ولو قال في النذر متصلاً فشاء الله تعالى لا يلزمه شيء في جميع الصور) أي ان قبحها بحسب شئته الله والله أعلم

فصل في الكنايات اذا قال على المشي إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو زيارة البيت أو علقه (أي ما ذكر) بشرط أي كبره مريض وقدم مسافر (أولا) أي أول علقه (بل حلف) مشياً (بحجة أو عمره وهو في الكعبة) أي في مكة وما حوالها من الحرم (أولا) أي وفي غيرهما من أرض الحل أو من الآفاق (أو قال على إحرام فعله حجة أو عمره ماشياً والبيان إليه) أي تعيين أحدهما (ولو قال على المشي أو الذهاب أو الخروج أو السفر أو الاتيان أو الركوب أو الشد)

أي الرجل (أو المرأة) أي السعي (إلى الحرم أو المسجد الحرام) أو الصفا أو المروة أو مقام إبراهيم أو الحجر الأسود أو الركن) أي مطلقاً أو التمام (أو استأثر الكعبة أو بابها أو ممر بابها أو الحجر أو عرفت أو مزدلفة) وكذا إلى معنى (أو أسطوانة البيت أو زمزم أو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بيت المقدس أو مسجد آخر) ولو كان من المساجد المأثورة كمسجد الخيف ونحوه (لا يلزمه شيء في جميع الصور) لكن في بعضها خلاف فانه لو قال على المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام لاشي عليه عند أبي حنيفة وعندهما يلزمه حجة أو عمره ويؤيدهما انه اذا قال على المشي إلى مكة حيث يلزمه حجة أو عمره انفقاً مع ان المسجد الحرام اخص من مكة وانه بطلق على الكعبة وعلى مطلق الحرم ايضاً وقيل في زمن أبي حنيفة لم يحرم العرف بلفظ المشي إلى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمانهما فيكون اختلاف زمان لا اختلاف دليل وبرهان وكذا ذكره في الكبير وفيه ان الكنايات لا تعلق لها بالعرفيات وكان المناسب ان يختلف حكمها باختلاف النيات وان اعتبر منها جانب الايمان فينبغي ان يعتبر كل ما اختلف في الزمان والمكان فلا يدخل الحكم تحت ضابطة كلية في هذا الشأن وأما لو قال إلى الصفا أو المروة أو مقام إبراهيم عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شيء بالاتفاق وقيل إلى الحجر الأسود أو الركن أو مقام إبراهيم يلزمه وصرح في المبسوط في المقام بعدم لزوم وفي الطرابلسي إلى زمزم وأسطوانة الكعبة يلزمه عندهما خلافاً للإمام وعزاه إلى شارح نكرة (ولو قال على المشي إلى بيت الله تعالى ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة أو عمره) هكذا ذكره في المتن وقاضيجان وفي المتن عن محمد هذا على الحج وان قال ثلاثين مرة ان شاء حج وان شاء اعتمر (ولو قال على المشي ثلاثين شهراً أو واحداً وعشرين شهراً أو عشرة اشهر أو عشرة ايام أو واحد عشر يوماً فعليه عمره) أي واحدة (وقيل في ثلاثين شهراً انه عليه الحج) والقولان نقلهما صاحب المتن عن محمد باختلاف روايته (ولو نذر المشي إلى بيت الله تعالى ونوى مسجد المدينة أو بيت المقدس أو مسجداً آخر) كمسجد قباء أو الكوفة (لا يلزمه شيء وان لم تكن له نية) أي معينة (فعلى المسجد الحرام) أي بناء على انه هو الفرد الا كل من بيوت الله (فيلزمه حجة أو عمره) على خلاف تقدم والظاهر ان يقال فعلى الكعبة ليكون عليه الحج أو العمره بخلاف لان حكم بيت الله والكعبة سواء كما سبق وقد قال الله تعالى والله على الناس حج البيت وقال عز وجل جعل الله الكعبة البيت الحرام ويؤيده قوله (ولو حلف بالمشي إلى بيت الله تعالى ثم حنت) بكسر النون أي لم يمر في يمينه (ثم حلف به ثم حنت) يجعل أحدهما حجة والآخر عمره ويمشي لكل واحد من مكان الحلف ولو حلف ان يهتدي بفلان (أي من البدنة أو البقرة أو الشاة) على اشارة حنيفة (أي اهداها أو اطرافها) إلى بيت الله تعالى أو اجده على عنق) أي يحج بفلان من انسان أو حيوان لاشي عليه (ومن جعل على نفسه ان يحج ماشياً فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة) أي في وقته فانه يتم حجه به وينبغي ان يقيد بحلقه قبل الطواف أو بعده للخروج عن إحرامه قياساً على قوله (وفي العمره حتى يحلق) وفي الأصل خير بين الركوب والمشى لكن في الجامع الصغير أشار إلى وجوب المشى وهو الظاهر والصحيح وحلوا رواية الأصل على من شق عليه المشى وفي شرح الجامع قال الشيخ الإمام أبو جعفر الهندواني انما يطلق له الركوب اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ الأمانة عظيمة وأما اذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز له الركوب أصلاً ثم اختلفوا في محل

(اللهم) أي أعوذ بك من الفقر والكفر والعجز والكل والخنز وأعوذ بك من الهم والخرن وأعوذ بك من الجبن والبخل وضلع الدين وغلبة الرجال وأسألك أن تقضي عني القرم وأن تعفو عني مظالم العباد وأن ترضي عني الخصوم والقرما وأصحاب الحقوق (اللهم) آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها أنت وليها ومولاها (اللهم) أي أعوذ بك من غلبة الدين ومن غلبة العدو ومن يوار الأثم ومن فتنة المسيح الدجال (اللهم) اجعلني من الذين اذا أحسنوا استبشروا واذا أساءوا استغفروا (اللهم) اجعلنا من عبادك الصالحين الغفر المحجلين الوفاء المتقبلين

(اللهم) ان هذه مزدلفة وقد جعت فيها السنة مختلفة نسألك حوائج مختلفة اجعلني ممن دعاك فاستجبت له وتوكل عليك فكفيه (اللهم) أي أسألك في هذا المجمع أن تجعل لي جوامع الخير كله وأن تصلح لي شأني كله وأن تصرف عني سوء كله فانه لا يفعل ذلك غيرك ولا يجوده الا أنت (اللهم) أي أعوذ بك من شر الأعين السيل والحريق (اللهم) أي أعوذ بك من امرأة شينى قبل المشيب وأعوذ بك من مكر النساء وأعوذ بك من صاحب خديعة ان رأى حسنة دفنها وان رأى سيئة أظهرها

ابتداء المشي لأن محمد لم يذكره قبل يتدنى من الميقات وقبل من حيث أحرم وعليه الإمام فخر الإسلام والعراقي وغيرهما وقبل كما قال المصنف (ومحل ابتداء المشي من بيته سواء أحرم منه أولا) وعليه شمس الأئمة المرحومي وصاحب الهداية وصحبه قاضيان والزليعي وابن الهمام لأنه المراد حرمة ويؤيده ما روي عن أبي حنيفة أن بغداديا قال إن كلمت فلانا فعلى أن أحج ماشيا فليقيد بالكوفة فعليه أن يحج عشي من بغداد وأما لو أحرم من بيته فلا اتفاق على أنه عشي من بيته (ولو ركب في كل الطريق أو أكثره بعد أو بلا عذر فعليه دم) أي لأنه ترك واجبا يخرج من العهدة (وان ركب في الأقل) أي في أقل الطريق وكذا في المساواة (تصدق بقدره من قيمة الشاة فصل) لو نذر أن يصلي في مكان فصلى في غيره دونه في الفضل أي الأقل منه في الفضيلة (أجزاء) أي عندنا (وأفضل الأماكن المجدد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم الجامع) أي المسجد الذي يصلي فيه الجمعة (ثم مسجد الحلي) وهو الذي يصلي فيه الجمعة والقبيلة المحصورة (ثم البيت) أي أفضل من خارجه كالزقاق والأسواق إذا عرفت هذا الترتيب فلو نذر أن يصلي ركعتين في المسجد الحرام لا يجوز أدائها إلا في ذلك الموضع عند زفر خلافا لاصحابنا وان نذر أن يصلي ركعتين في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أدائها إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو في المسجد الحرام وان نذر أن يصلي في بيت المقدس لا يجوز أدائها إلا في هذه المساجد وان نذر أن يصلي في الجامع لا يجوز أدائها إلا في مسجد الحلة وان نذر أن يصلي في مسجد الحلة يجوز أدائها في الجامع ولا يجوز أدائها في بيته وان نذر أن يصلي في بيته يجوز في الكل ولا يجوز في الزقاق والأسواق كذا في المصنف وهذه المسائل يخالف أصحابنا فيها زفر وقبل أبو يوسف أيضا منه وكذا حكم الاحتكاف إذا نذر في هذه المساجد (ولو نذر أن يلبس) يقع الموعدة أي يكت (في المسجد الحرام ساعة) يجب عليه ذلك (كان الظاهر أن يقال أقل من يوم لأنه مدة أقل ما يجوز فيه الاحتكاف خلافا لمعناه يجوز احتكافه ساعة أيضا في النفل ومن غير شرط صوم خلافا لغيره والله أعلم

باب الهدايا

وهو ما يهدي إلى الحرم لتقرب إلى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا أو أكثر أحكامها كالضحايا (الهدى من الأبل والبقر والغنم) أي لا من غيرها من النعم (وكل دم يجب في الحج والعمرة فأدناه شاة) أي وأحلاه بدنة من الأبل أو البقر وأعظمها أفضلها وفي حكم الأدنى سبع بدنة أو سبع بقرة وهذا التخيير المفهوم من الكلام في كل شيء (الاجتماع في الحج بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيارة جنبا) فإنه لا يجوز فيها إلا البدنة ولا يخلو قصور العبادة ويستفاد منه أنه لا يجب البدنة أصلا في العمرة (وحكم البقر حكم الأبل في هذا الباب) أي باب الهدايا لا يطلق القضايا لكن هذا عندنا خلافا للشافعي تقدمه الله برجته حيث يخص البدنة بالأبل وأما إذا أطلق الجزور فهو من الأبل خاصة اتفاقا (ثم الهدى) أي جنسه منقسم (على نوعين هدى شكر) لتوفيق الطاعة المخصوصة (وهو هدى النعمة والقران) وقدم النعمة لأنها الأصل المستفاد من القرآن وقيس عليه القران في هذا الشأن ببيان البرهان (والتطوع) شكرا مطلقا (وهدى جبر) أي لتقصير في الطاعة أو ارتكاب جنابة (وهو سائر الدماء الواجبة) من احصار أو رفض أو جزاء صيد أو كفارة جنابة أخرى أو تجاوز ميقات (ماعد هذه الثلاثة)

أي المتقدمة من النعمة والقران والتطوع وأما النذر فهو وان كان دم نكح الآن حكمه ان كان واجبا فكبير أو تطوعا فكشكر وكذا الضحية وجوبا أو تطوعا (وكل دم واجب شكرا فلصاحبه أن يأكل منه) أي ماشاء منه ولا يتقيد ببعض منه كما يتوهم من قوله منه (ويؤكل الاغنياء) أي يطعمهم ولو بالاباحة (والفقراء) غليكا أو اباحة والمقام يقتضي تقديم الفقراء والايكون ذكركم كالمستدرك (ولا يجب التصديق به) أي لا بكلمة ولا بعمدة وهذا تصريح بما علم ضمنا مما قبله من التدريج (بل يستحب أن يتصدق بثلثه ويطعم) يفخيتن أي وان يأكل (ثلاثة وهدى ثلثه) أي للاغنياء من الجيران وغيرهم (أو بدخره) أي الثلث الاخير فأول للتوزيع (ولو لم يتصدق بشيء جاز) وهذا قد علم من قوله ويستحب (وكره) أي كراهة تنزيه لأنها مقتضى ترك الاستحباب المعبر عنه بأنه خلاف الأولى ولذا قال في الكبير ولا ينبغي ان يتصدق بأقل من الثلث وهذا أيضا مستدرك كالاول (ويسقط) أي دم الشكر (بمجرد الذبح حتى لو سرق أو استهلكه بنفسه) وكذا بغيره (بعد الذبح) قيد للمستثنين (لم يلزمه شيء) أي من الضمان بخلاف ما لو هلك أو سرق قبل الذبح فإنه يلزمه غيره ولا يجوز له أن يتصدق بقيمته (وكل دم واجب جبرا لا يجوز له الاكل منه) ولو كان فقيرا (ولا للاغنياء) الا اذا اعطاهم الفقراء غليكا لا اباحة وكذا في حكم نفسه (ويجب التصديق بمجمعه حتى لو استهلكه بعد الذبح) أي كله أو بعضه (لزمه قيمته) أي للفقراء فينتصدق بها عليهم (ولو سرق لا يلزمه شيء) واعلم انه يجوز التصديق بكل من دم الشكر والجبر على مساكين الحرم وغيرهم وكذا يجوز على مسكين واحد أو مساكين الا ان مساكين الحرم أفضل الا أن يكون غيرهم أحوج على ما قاله في السراج الواج (وهو) أي دم الجبر (كدم اللبس والطيب والخلق وقلم الاظفار وقتل الصيد والجماع) أي وامثال ذلك من ارتكاب المحظورات ولو بعد نذر (والطواف بلا طهارة وترك شيء منه) أي من الطواف اذا كان موجبا للدم (أو السعي أو الرمي أو امتداد الوقوف) أي يعرفه إلى القرب (أو وقوف مزدلفة) أي ونحوها من ترك الواجبات اذا لم يكن عن عذر (والاحصار والرفض) أي ودمهما (وقطع أشجار الحرم) أي هذا الحكم غير مختص بالحرم (ولا يجوز بيع شيء من لحوم الهدايا) أي وان كان مما يجوز الاكل منه على ما صرح به ابن الهمام (فان فعل) أي باع شيئا منه (ضمن قيمته للفقراء ولو أعطى الجزاء أجرة منه غرمه) أي فعليه أن يتصدق بقيمته (وان شرط) أي أجرة الجزاء (منه لم يحز) أي مذبحه (من الهدى) وتوضيحه ما قاله الطرابلسي ولا يعطى أجرة الجزاء منه فان أعطى صار الكل لحما لأنه اذا شرط اعطاه منه بقي شريكه فيه فلا يجوز الكل لقصد اللحم وان أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصديق بشيء منه عليه غير الأجرة جاز اذا كان أهلا لتصدق عليه (ولو هلك هدى التطوع قبل وصوله الحرم لا يجوز الاكل منه) أي للمتطوع (ولا للاغنياء) أي ولو أكل منه أو من غير مما لا يحل له أكله ضمن ما أكل (وكل واحد من الأبل والبقر يجوز من سبعة دماء) لا خلاف في جوازها عن السبعة عند الأربعة لكن بشرط قصد القرية حتى لو كان أحد الشركاء كافرا أو مسلما يريد اللحم دون الهدى والتقرب لم يحزهم جميعا (فلو شارك فيه سبعة نفر قد وجب الدماء عليهم جاز) أي وغيرهم بالأولى كما لا يخفى (سواء أئجد الجفنين) أي جنس ما وجب من دم متعة واحصار وجزاء صيد ونحو ذلك (أولا) الا أنه ان أئجد الجنس كان أحب وأولى (ولو اشترى بدنة) أي جزورا أو بقرة

(اللهم) اني أعوذ بك من شر من يشي علي بطنه ومن شر من يشي علي رجلين ومن شر من يشي أربع (اللهم) اجعلني أخشاك سكاني أراك أبدا حتى ألقاك وأعدني بقاءك ولا تشقني بمصيبتك وخرلي من فضلك وبارك لي في قدرك حتى لا أحب تعجيل ما أخرت ولا تأخير ما عجلت واجعل غنائي في نفسي ومتعني بسعي وبصري واجعلهما الوارث مني وانصبرني على من ظلمني وأزني فيه تاري واقرب ذلك عني (اللهم) اجعل صلاتك وبركاتك ورجعتك على سيد المرسلين وإمام المؤمنين وخاتم النبيين محمد عبدا ورسولا ورسول الرحمة وعلى آله وأصحابه

وصل عليهم أجمعين كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين انك حديد مجيد عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك كلما ذكرك كفلا من كرونا وكلا غفل من ذكرك الغافلون (اللهم) ابعثه مقام محمودا يبطه فيه الاولون والاخرون واجعله الدرجات العلى والرفق الاعلى وأدخلنا في شفاعة أجمعين يارب العالمين (ثم) يا حي ويكبر التلبية إلى أن يسفر بحيث يبقى إلى طلوع الشمس مقدار صلاة ركعتين تقريرا ثم يدفع إلى مني جاهرا بالتلبية

(فصل)

في الدفع من مزدلفة إلى منى اذا قرب طلوع الشمس أفاض الإمام والناس معه

(لنعة مثلا و اوجبه لنفسه) اي تلك البدنة بعين النية وتخصيصها له (لا يسهل ان يشارك فيها) اي في البدنة (احدا) لانه لما اوجبه لنفسه خاصة صار الكل واجبا عليه (وليس له بيعها بعد ما اوجب) اي وليس له ان يبيع ما اوجبه هديا فان فعل فعله ان يتصدق بالثمن (وان نوى ابتداء الشركة جاز) اي وان نوى ان يشرك فيها سنة نفرا جزاؤه فان لم يكن له نية عند الشراء منهم ولكن لم يوجبها حتى اشتركت السنة جاز والافضل ان يكون ابتداء الشراء منهم او من احدهم بامر الباقيين واي الشراكة نحرها يوم النحر اجزا للكل ثم اذا اشتركت سبعة في جزورا وبقرة اقتسموا اللحم بالوزن ولو اقتسموا جزا قلم يجز الا اذا كان مع شيء من الاكارع والجلد اعتبارا بالبيع كما في شرح الجمع (واذا ولدت بدنة الهدى) اي بعدما شرها لهديه (ذبح ولداهما ولوا باع الولد فعليه قيمته) اي للفقر (وان اشترى بها) اي بقيته (هديا فحسن) اي وان تصدق بها فحسن وهذا في الحسن اظهر فندبر (واذا غلط رجلان فذبح كل) اي كل واحد (هدى صاحبه اجزا هما) اي استحصانا لاقبسا (ويأخذ كل هديه) اي بعد ذبحه (من صاحبه) وعن ابي يوسف كل بالخيار بين ان يأخذ هديه من صاحبه وبين ان يضمه فيشترى بالقيمة هديا آخر يذبحه في يوم النحر وان كان بعدها تصدق بالقيمة وهدى النعمة والقران والتطوع في هذا سواء وامالو كانت البدنة بين اثنين وضياعها اختلف المشايخ فيه والخيار انه يجوز كافي الخلاصة وقال الصدر الشهيد وهذا اختيار الفقيه والامام الوالد وعن احمد بن محمد العسائي انه لا يجوز اما كان الجزور بينهما نصفين وقال ابو الليث لا يأخذ بهذا بل يجوز اذا كان بينهما نصفان وعلى التفاوت وكذا بين ثلاثة وأربعة قال في البحر الاخر هذا هو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الاكل) اي منه (لا يجوز له الانتفاع بجلده ولا بشيء آخر منه) يعني بل يتصدق به بخلاف كل هدى يجوز له اكله فانه يجوز له الانتفاع بجلده ونحوه (ولا يجب التعريف بشيء من الهدايا سواء اراد به) اي بالتعريف (الذهاب الى عرفات أو التشهير) اي الاحلام بكونه منه البقر فهاولم يرضوا لها (بالتقليد) اي بتقليد قلادة في رقبتها فان كلا منهما لا يجب (وبسن تقليد بدن الشكر) كالنمعة والنذر (دون بدن الجبر ولا بسن في النعم مطلقا) كالا حصار والجنابة لانه لو قلده جاز ولا بأس به في الميسر ولا يضره ثم ان يهدى بقلده من بلده وان كان معه فهو من حيث يحرم هو السنة كذا في شرح الكثر (ويكره الاشعار) اي اشعار البدنة وهو اعلامها بشق جلد لها او طمها حتى يظهر الدم منها (ان خيف منه السراية) اي الذي يترتب عليه الضرر (وحسن الذهاب) اي استحسن ذهاب المهدى (بهدي الشكر الى عرفة) وفي البحر الاخر وغيره ان كل ما يقلد فالذهاب به الى عرفات حسن ومالا فلا قال في الكبير ويرد عليه قولهم مطلقا تعريف هدى النعمة حسن وهو ان يذهب بها الى عرفات مع نفسه لان الشاة وان كان لا بسن تقليدها لكن دخلت في هذا الاطلاق انتهى ولا يخفى ان ما من طام الاويخص (والافضل في الابل النحر) اي قياما معقولة اليد اليسرى وان شاء اضجعها وعن ابي حنيفة معقولة باركة (ويكره) اي النحر (في غيرها) من البقر والغنم لانه بسن ذبحهما فلو نحر البقر والغنم وذبح الابل اجزاء اذا استوفى العروق ويكره واستحب الجمهور استقبال القبلة وكان ابن عمر يكره ان يؤكل مما لم يستقبل به القبلة والاولى ان يتولى الانسان ذبحها بنفسه ان كان يحسن ذلك والافضل عند الذبح (ويستحب التصديق بمخطاها وجلالها) كافي المحيط (ولا يبيع جلد لها فان باعه تصدق بثمنه)

من مزدلفة فاذا وصل الى وادي محسر يستحب عند الاثم الاربعة رضى الله عنهم ان يحرك دابته قدر رمية حجر فقدروى احد من جابر رضى الله ان النبي صلى الله عليه وسلم اسرع في وادي محسر وفي الموطأ ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يحرك واحده في محسر قدر رمية حجر واول وادي محسر من القرن المشرق من الجبل الذي على يسار الذهاب ويعنى بذلك لان قيل اصحاب الفيل محسر فيه اي اعى وكل عن السبر وقيل محسى محسرا لانه محسر سالكه ويتبعهم وقيل لان ابله وقف فيه محسرا ويعنى هذا الوادى وادى النار لان رجالا اصطاد فيه صيد افترلت

فان عمل من جلدها شيء ينتفع به كالفراش والجراب جاز ذكره في الكبير لكن الظاهر ان هذا اذا يجوز فيما يبيع له الا تنفع به كدم الشكر والتطوع والاضحية دون غيره والله اعلم
فصل ومن ساق بدنة واجب او تطوع لا يحل له الانتفاع بظهرها (اي ركوبها) وصوفها ووبرها (اي شعر الغنم والابل قطعوا تنقا (ولبها) اي حلبا وشربا الاحال الاضطرار (وان اضطر الى الركوب) اي ركوبها فركبها واذا استغنى عنه تركها او حمل متاعه عليها (ضمن مائة من بر كوبة او حمل متاعه) اي بدنيته وتصدق به اي بما ضمنه (على الفقراء دون الاغنياء) لان جواز الانتفاع بها للاغنياء معلق بدلوغ الحمل على ما قاله في شرح الكثر (وينضح) اي يرش (ضرعها بالماء البارد ليقطع لبها ان قرب ذبحها) اي زمته (والا) بان كان بعيدا (حلبها) وتصدق به (اي على الفقراء) وان صرفه لنفسه (اي لحاجة نفسه وكذا اذا استهلكه او دفعه لغنى (ضمن قيمته) اي يتصدق بمثله او بقيته (واذا عطي) اي تعب (الهدى) اي الذي ساقه (في الطريق) اي قبل وصوله الى محله من الحرم او زمانه المعين له (فان كان) اي الهدى (تطوما نحره وصبيغ قلايتها بدمها وضرب بها صفحة سناسما) وقيل جانب عنقهما ليعلم انها هدى (لا يأكل منه الفقراء دون الاغنياء وليس عليه غيره) اي اقامة غيره بدله (ولم يأكل منه هو ولا غيره من الاغنياء) اي بل يتصدق به على الفقراء وقد قال السروجي انه لا تتوقف الاباحة على القول (فان اكل او اطعم ضياعه) اي تصدق بقيته على الفقراء (فان كانت البدنة واجبة فعليه ان يقيم غير ما قامها) بضم الميم الاولى اي بدلاها (وصنع بالاول ماشاء) اي من بيع وغيره (وكذا اذا اصحابه عيب كبير) بالموحدة او المثلثة بان ذهب اكثر من ثلث الاذن عند ابي حنيفة او اكثر من النصف عندهما (فعليه ان يقيم غيره مقامه ولو ضل هديه فاشترى غيره) اي مكانه (فقلده) اي وجهه (ثم وجد الاول نحر ايهما شاء) اي وباع ايهما شاء (فلوبايع الاول وذبح الثاني او بالعكس اجزاء) كذا ذكره والظاهر ان ذبح الاول افضل فان الثاني بمنزلة البدل ولا اعتبار للبديل بعد حصول البدل فتأمل (والافضل نحرهما) لان النية تعلقت بهما في الجملة (ولو نحر الثاني وكان الاول اكثر قيمة تصدق بالفضل) وهذا يؤيد ما قد ساء من قبل (ومن ساق هديا) اي الى مكة (وقلدها لا ينوى بها الهدى) جملة حاله (فهو هدى) اي استحصانا للعرف العادى (ويستحب لكل من قصد مكة برك) اي حجة أو عمرة (ان يهدى هديا)
فصل اي فيما لا يجوز من الهدايا كالا يجوز في الضحايا فان شرط صحته ان تكون سالمة من العيوب والبلايا (لا يجوز مقطوع الاذن كلها او اكثرها) واما اذا كان الذاهب من الاذن الثلث او اقل اجزاء وهو الظاهر عن ابي حنيفة ومحمد وهو الاصح وعن ابي حنيفة ان كان الثلث فجاز لم يجز وان كان اقل من الثلث جاز قال الكرماني وفي رواية ان ذهاب الربع مانع ثم قال ان كان الذاهب اقل من النصف يجوز وان كان نصفاً فمن ابي يوسف روايتان وعن ابي يوسف ان كان الباقي اكثر اجزاء وان بقي النصف لم يجزه (والذي لا اذن له خلقة) اما اذا كانت اذنه صغيرة جاز (اوله اذن واحدة) اي فانه لا يجوز على ما نقله ابن جاعة عن اصحابنا لانه لا يجرى التي خلقت لها اذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي قلنس سره (ومقطوع الذنب او الانف او الالية) اي اذا ذهب اكثرها كما تقدم في الاذن (والتي يبس ضرعها) وكذا التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها (او ذهب ضو احدى عينيها) وهي العوراء فبالاولى انه لا يجوز

عليه نار فأحرقته كذا ذكره المحب الطبري وقال الازرق انه خمسة ذراع وخسة وأربعون ذراعا ويقول في مروره (اللهم) لا تقتلنا بنضك ولا تهلكنا بعذابك وماننا قبل ذلك أمو ذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم (اللهم) انى أمو ذبك من الشيطان ومن عمله ومن حربه (اللهم) انى أمو ذبك من سيئات الاعمال ما فنى واعف عني ولا تؤاخذني بما أسلفت من الذنوب وقدمت من الخطأ والحبوب وتب على انك أنت التواب الرحيم (اللهم) يا عظيم يا عظيم اغفر لنا ذنوبنا وان عظمته فانه لا يغفر الذنوب العظيم الملك العظيم الرؤف الرحيم الكريم

العمياء (والعمياء التي لا تخ لها) وهي الهزيمة (والعرجاء) التي يمنعها عرجها من المشي إلى المنسك على ما في المختار وقبل التي لا تنصع رجلها على الأرض (والمريضة التي لا تعطف والتي لا أسنان لها) أي سواء تعطف أو لا وفي رواية يجوز إذا كانت تعطف وهو الأصح (والجلالة) بفتح جيم وتشديد اللام أي التي تتبع الجماسات (ويجوز مقطوع الأذن والذنب والأنف والالية إذا بقي أكثرها) وهذا قد علم بالفهم من منطوق ما قبلها (والجلاء) بتشديد الميم (وهي التي لا قرن لها أو كان مكسورا) أي وذهب خلاف قرن لها (والجنونة) قال في المختار ويجوز التولاء وفي الصحاح التول هو بالتحريك جنون يصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتشديد في مرتبها (والخصي والشرقاء وهي التي شقت أذنها والخرقاء وهي مثقوبة الأذن) قال ابن جماعة مذهب الأربعة أن يجزئ الشرقاء والخرقاء وهي المصوتة الأذن من كى أو غيره (والخولاء وهي التي في حينها حول والجربا إذا كانت سمينة والحامل) مع الكراهة (والعرجاء التي لا تتبع عرجها من المشي) كما تقدم (والمريضة التي تعطف وصغيرة الأذن والتي لا أسنان لها إذا كانت تعطف) أي على أن صح ثم هذا كله إذا كانت العيوب بهما قبل الذبح (ولو أصابها العيب عند الذبح بأن انكسرت رجلها أو أصابت عينها بالاضطراب وانقلاب السكين جاز) أي استحسننا

فصل في السن (أدنى السن الذي يجوز في الهدى الثاني) بفتح فكسر فتشديد تحتية (وهو من الأبل ماله خمس سنين ووطن) أي دخل (في السادسة ومن البقر ماله ستان ووطن في الثالثة ومن الغنم ماله سنة ووطن في الثانية ولا يجوز دون الثاني) أي غيره (الأجلع من الضأن وهو مائي عليه أكثر السنة) على ما في شرح الجمع (وأنما يجوز) أي الجذع (إذا كان عظيما) أي في الاستحسان (وتفسيره أنه أو خاط بالثأب الشبه على الناظر أنه منها) أي أو ليس منها وقبل الجذع ماله ستة أشهر وذكرا زعفراني أنه ابن سبعة أشهر وقبل ابن ثمانية أشهر وهذا كله إذا كان عظيما كما مر وأما إذا كان صغيرا الجسم فلا يجوز إلا أن يتم له سنة كاملة كافي المعز (والجوا ميس كالبقرة) أي حكما في السن وغيره (والذكرا من المعز والضأن) الأولى تقديم الضأن (أفضل إذا استويا) أي في الأوصاف الكاملة (والأنثى من الأبل والبقر أفضل إذا استويا)

فصل في أي في إيجاب الهدى وما يتبعه من لزوم الهدى بنذر تحجيرا أو تعليقا (ولو نذر هديا) أي وأطلقه (يلزمه ما يجزئ في الأصحية وأدناه شاة أو إبل أو أبل إلا أن ينوي بالهدى بعيرا أو بقرة فيلزمه ذلك ويختص بزبحه بالحرم) أي فله أن يذبحه حيث شاء من أرض الحرم إلا أنه إن كان في أيام التهرات سنة يذبحه بيني والأفني مكة ولو نذر جزورا أو بقرا أو بدنة ولم يذكرك لفظ الهدى لزمه ما ذكر (أي من الأبل في الجزور ومن البقر والبعر في البدنة) ولا يختص ذبحه في الحرم ولو قال على أن أهدي بدنة خير بين البعير والبقرة ولو قال جزور اثنين الأبل (قال في الكبير ولو قال على أن أهدي جزورا بصيغة متكلم من الأهداء تعين الأبل والحرم ولو قال جزور فقط جاز البقر والبعر حيث شاء ولو خارج الحرم إلا أن ينوي معينان البدن وعن أبي يوسف تعين الحرم وظاهر المذهب خلافه إلا أن يزبد فيقول بدنة من شعائر الله والحاصل كافي التحية أن في نذر الهدى يختص بالحرم اتساقا وفي الجزور والبقر لا يختص به اتفاقا وفي البدين لا يختص به عندهما خلافا لابي يوسف ووزفر انتهى تنبيه (ولو قال هذه الشاة هدى إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو مكة أو بكة) وهي لغة في مكة لأنها بك أعتاق الجبارة (لزمه) أي هدى بالغ

الكعبة المراد بها الحرم (ولو قال إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شيء) أما في الصفا والمروة فلا يصح في قولهم جميعا وأما في إقبالهما فكذلك عند أبي حنيفة وعندهما يصح ويلزمه وهو الاظهر لما سبق قد مر (ولو قال أنا هدى ولا يلقه بلزمه شاة) فيه أن هذا اختصار محل لقوله في الكبير ولو قال على الله تعالى أن أهدي ولا يلقه بلزمه شاة وكذا قال ابن الهمام أنه أو قال إن فعلت فأنا أهدي كذا لزمه إذا فعل انتهى والحاصل أنه لا يلزمه إلا إذا كان النذر تحجيرا أو تعليقا سواء نوى أو لم ينو وفيه ما وأما مجرد قوله أنا هدى فلا وجه أنه يلزمه شيء لاسيما ولا يلقه (ولا يجوز القيمة في هدى النذر كما لا يجوز في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حفص واستحسنه صاحب البدائع وابن الهمام وفي رواية أبي سليمان يجوز أن يهدي قيمتها وقد ذكر الطرابلسي عن ابن سماعة أنه لا يجوز كدم المنعة والقران والاحصار بخلاف جزاء الصيد ولو بيعت بقيمة فاشترى بهامثلة بركة فذبح جاز قال الخاكم ويحتمل أن يكون هذا تأويل قوله في رواية أبي سليمان أجزاء أن يهدي قيمته (ولو نذر شيئا مما سوى النعم) أي مما عدا الأنعام وهي الأبل والبقر والغنم (كالتياب والمبدو والقدر) بكسر القاف (والقدوم) بفتح قاف وضم دال مهملة مخففة أي ونحوها (ما ينقل) أي مما يمكن نقله (جاءه هدايته وعينه إلى مكة) أي وعليه أن يتصدق به أو بقيته ويجوز أن يعطى لخدمة البيت إذا كانوا فقراء (ولو تصدق في غير مكة جاز) أي ولو على غير أهل مكة إلا أن الأفضل أن يتصدق على فقراء مكة بكة أقول الاظهر أن المنذور إذا كان معينا بأن قال هذا الثوب أو هذا الغنم يتعين عليه بخلاف ما إذا كان مبهما بأن قال ثوبا أو غنما فإنه يجوز حيثئذ كل من العين والقيمة وهذا كله إن كان المنذور مما ينقل (وإن كان مما لا ينقل) كالدار والأرض وسائر العقار (تتبع القيمة) إذا أراد الاتصال إلى مكة ولو قال كل مالي أو جميعه هدى فعليه أن يهدي ماله كله في الأصح ويمسك منه قدر قوته ولو نذر ونحوه يلزمه شاة

باب المتفرقات

أي مسائل شتى لا يحدها باب مسألة (أفضل الأعمال بعد الصلاة والزكاة الصوم والحج) يعني ثم الجهاد على ما نقله في البحر الزاخر من أصحابنا وكأنهم نظروا إلى ترتيب الفروض والافتقار قبل الصلاة أفضل الأعمال وهو أقوى الأحوال (وقيل الصوم) ولعل وجهه قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث القدسي الصوم لي (وقيل الحج) ولعل وجهه أنه الجامع بين العبادة البدنية والمالية وهي مع تحمل سائر المشقات النفسية من مفارقة الأهل وترك الوطن واختيار الغربة ومحن البر والبحر في مسيره وللكثرة التكليف المتعاقبة لم يفرض الا في آخر الأمر ولا يجب الا في جميع العمر وقد قال تعالى اليوم أكملت لكم دينكم ونزل عليه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يوم عرفته وروى أنه قال بهودي لعمري رضي الله عنه لو زارت هذه الآية لميتاني كتابنا لجلنا يوم تزولها هيد النافق قد جعلناه عبداً فانه يوم الجمعة وعرفة مسألة (إذا حج من فرضه فالصدقة أفضل من الحج) أي على ما هو المختار كافي التخييس والمزيد ومنية المأفقي وغيره ما ولعل تلك الصدقة محمولة على إعطاء الفقير الموصوف بغاية الفاقة أو في حالة الجماعة والألفا لحج مشتمل على النفقة التي هي من جملة الصدقة بل وردان الدرهم الذي ينفق في الحج بسبعمائة مع زيادة تحملات الكلفة ومن العلوم أن الأجر على قدر المشقة وقد ورد أن أفضل الأعمال أحجزها أي

بعدد آلائك الله أكبر كبيرا
والحمد لله كثير وسبحان
الله بكرة وأصيل لا اله
إلا الله وحده لا شريك له
مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون لا اله إلا الله
وحده صدق وعده ونصر
عبده وأمر جنده لا اله
إلا الله والله أكبر (الله)
اجعله جها مبرورا وسعيا
مشكورا وذنبيا مغفورا
(الله) أهدي بالهدى
وقوى بالتقوى واجعل
الآخرة خيرا لي من الأولى
(ثم) برفع يده وفيها الخصلة
ويقول بسم الله والله أكبر
رغما للشيطان ورضا
لرحمن

(قوله) وقيل الصوم الخ
أي بدون تقييد بالظرف
السابق وقول الشارح
والا فقد قبل لا معنى لهذا
الاستثناء كافي حاشية
الحساب

(فصل) هـ
فإذا وصل إلى منى قال
(الله) أن هذه منى وقد
أنبتك وأنا عبدك ابن عبدك
أما لك أن تمن علي بما
مننت به علي أولياك وأهل
طاعتك وأن تجعلني من
عبادك الصالحين يا أرحم
الراحمين (الله) أي أهوذ
بك من الغرم والمأثم ومن
المصيبة في العقل والدين
أحمد الله الذي بلغني سالما
فانسا معافي سواي إلى هذا
المكان وشرفني بالإسلام
والإيمان وجعلني من أمة
محمد صلى الله عليه وسلم
(ويتقدم) إلى جرة العقبة
ويقف في أسفل الوادي
يصبث تكون مكة عن
شماله ومنى عن يمينه ويقول
(الله) تصديقاً بكتابتك
وإتماماً لسنة نبيك محمد صلى
الله عليه وسلم

أصعب ما كذا ذكر في القنية ان ابا حنيفة كان يقول الصدقة افضل من حج التطوع فليس حج صرف
مشافه فقال الحج افضل (وقيل الحج افضل) وهو رواية عن ابي حنيفة ان الحج تطوعا افضل
من الصدقة والصدقة افضل من العتق والوصية بالصدقة افضل ثم بالحج ثم بالعتق وفي النوازل
ان الحج افضل من الصدقة عند الامام وعند محمد الصدقة افضل منه انتهى وتبين بما ذكرنا ان
ما عبر المصنف عنه بقيل هو الاول كما لا يخفى **مسئلة** (لو قفة الجمعة مزينة على غيرها) أي بسبعين
درجة وقد ألفت في هذه المسئلة رسالة مستقلة سميتها بالحظ الاوفر في الحج الاكبر **مسئلة** (الحج
يهدم ما كان قبله من الصغار) أي قطع اذا كان من حقوق الله تعالى والافقه قال
العلماء لا يكفر شيئا من المظالم المتعلقة بحقوق العباد بل ينقي على ذمته حتى يؤديها الى أصحابها
او يستحل منهم فيها او يكون تحت المشيئة (واختلف في الكبار) أي المتعلقة بحق الله تعالى
دون غيرها ما بقي والعهد ان الكبار مطلقا تحت المشيئة عند جميع اهل السنة كما ذكره الشيخ
النوري شتى وغيره من الاثمة وشي الطيبي على ان الحج يهدم المظالم والكبار ووقع منازعة
غريبة في هذه المسئلة بين أمير باشا من الحنفية حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر
المسي من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور ورايت رسالة للزيد المشار إليه في هذا الباب
وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة من الجواب والله أعلم بالصواب **مسئلة** (من حج بحال حرام
سقط عنه الفرض) أي بحسب الظاهر (ولا يقبل حجه) لانه ليس بحاجم وراي الاول ان يقال
وبعد قبوله لا مكان قبوله حيث وجدت شرائطه وأركانه (ويكون ماصيا) أي باكتساب الحرام
وافاقه في حال الاحرام مع عدم نية من ارتكاب الآثام ثم لا تاتي بين سقوطه وعدم قبوله
فلا يثاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج كما اذا صلى في أرض غصب أو ثوب حرير
ونحو ذلك والصحيح في مذهب الامام أحدان من حج بحال حرام لم يجز حجه أصلا ولم يخرج من
عهدة الحج قطعا لا وردان من حج بحال حرام فقال ليك وسعديك يقال له لا ليك ولا سعديك
وحك مردود عليك ثم الحيلة ان ليس معه الامال حرام أو فيه شبهة ان يستدين للحج من مال
حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضي دينه من ماله ذكره قاضي خان وقال الغزالي من خرج يحج
بحال حرام أو فيه شبهة فليجتهد ان يكون قوته من الطيب فان لم يقدر فغن الاحرام الى التصل فان
لم يقدر فليجتهد يوم مرفة فان لم يقدر فليزم قلبه الخوف لما هو مضطرا له من تناول ما ليس بطيب
فسمى الله ان ينظر اليه بعين رحمة وتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكرهته **مسئلة** (اذا مات
الحرم يصنع به) أي في التجهيز والتكفين (ما يصنع بالحلال من تغطية الرأس والوجه) أي ومن
استعمال السدور والكافور ونحو ذلك خلافا للشافعي **مسئلة** (المجاورة بركة الشرف لا تكرر)
بل تستحب على ما ذهب اليه ابو يوسف ومحمد وعليه عمل الناس قال في المبسوط وعليه الفتوى
وهو مختار بعض الشافعية والحنابلة (وقيل تكره) أي على ما ذهب اليه ابو حنيفة ومالك
وجاعة من المختطين خوفا من الملل والتبرم في ذلك المقام والاخلال بما يجب من حرمة ورمائه
وخوف اجترار المعاصي والآثام لا روى من ان الحسنه فيها تضاعف فيها الى مائة ألف
وان السيئة كذلك وهذا على تقدير صحة هذه الرواية انها تضاعف بالكمية والا فلا شبهة ان
السيئة تضاعف في حرم الله تعالى باعتبار الكيفية وأجاب الاولون بأن ما يخاف من سيئته
فيقابل ما يرجى من حسنته ثم هذا كله باعتبار المختطين لا المخلصين عن تضاعف لهم الحسنات

ويرى الحصة بحيث تقع
الحصة قريبا من الشاخص
الذي يرى ومدون ثلاثة
أذرع قريب فاذا بعده
ذلك لا يجوز (وكيفية
الرى) أن يأخذ الحصة
برأس الإبهام والسبابة
فيرفع يده الى أن يظهر
بساط ابطه لو كان مجردا
ليتممكن من الرمي قال
صاحب النهاية هذا هو
الصحيح وقيل يضع الحصة
على ظهر الإبهام يده اليمنى
ويضع إبهامه اليمنى على
وسط السبابة ويستعين
بالسبابة التي على الإبهام
ويلقيها من أسفل الى فوق
حاجبه الايمن وجزم بهذه

من غير ما يحبطها من السيئات فان الإقامة في حقهم من أفضل العبادات بالاتزاع فالمقام بركة
حينئذ هو الفوز العظيم بالايجاع لكن لا يقدر على حق الإقامة ورعاية الحرمة الا أفراد من عباد
الله المخلصين من مقتضيات الطباع وهذا كما قال تعالى الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل
ما هم فلا يبين حكم الفقه باعتباره ولا يذكر حالهم قيدا في جواز جوار غيرهم اذ لا يقاس
الحدادون بالملوك ونحوهم ولا عبرة بما يقع للنفس من الدعوى الكاذبة والمبادرة الى دعوى
الملكة والقدره على شروط المجاورة فانها لا كذب ما يكون اذا حلت فكيف اذا ادعت وما
أيسر الدعوى وما أصغر المعنى وهذا قول الامام الاعظم بكرهه المجاورة في الحرم المحترم
بالنسبة الى زمانه الا قدم ولو شاهد ما أدركناه من أحوال المجاورين في هذه الايام وما اختاروه من
اكل وظائف الحرام وما ظهر عليهم من هدم القيام بتعظيم هذا المقام لقيل بحرمة المجاورة من
غير شك وشبهة في هذا الكلام وحسبنا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ونحن ممن
المؤمنين الى باب المضطرين الى جنابه المستحقين لعنايه وعقابه الراجين عفوه وكرمه على
بابه القائلين حال دماؤه وخطابه الى بابك الاعلى غديدا رجا ومن جاء هذا الباب لا يخشى الردا
مسئلة (المجاورة بالمدينة الشريفة لا تكره لمن يثق بنفسه) وقد تقدم انه بمنزلة وجوده فحكم
بجواره المدينة المكرمة حكم مكة العظيمة كيف لا والمجاورة بمكة افضل عند جمهور الاثمة
خلافا لما لك في هذه المسئلة ومن تبعه من بعض الشافعية ثم الاجماع على ان الموت بالمدينة
افضل والمجاورة سبب الموت فيها فيكون افضل من هذه الحلية والافن المعلوم ان تضاعف
الحسنة في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة وان نفس المدينة لا تضاعف فيها بخلاف حرم
مكة وأما ما قيل من ان الإقامة بالمدينة في حياته صلى الله عليه وسلم افضل اجاما فيستحب
ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم حتى ثبت اجاع مثله على ما نقله في الكبير عن بعض العلماء
واختصه فدفوع بأن مفهوم قيد حياته في المسئلة دليل على ان ما بعد مماته ليس كذلك اجاما
فهو اجاع مثله بالاتزاع وكيف لا ولا يتصور خلاف الجمهور بما عليه الاجماع وأما قوله (وذهب
جماعة من العلماء الى ان المجاورة بها افضل منها بمكة وان قلنا بمكة ثواب العمل بمكة) فلا وجه له لانه
اذا كان ثواب العمل بالمدينة أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهره فيها فكيف تكون المجاورة
بها افضل فتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته صلاة في مسجدى هذا افضل
من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة ألف
صلاة في مسجدى رواه الامام أحمد باسناده على رسم الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه وصححه
ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة أهل الأثر

فان فصل في حدود الحرم زاد الله شرفا وأمانا وتعظيما اعلم انهم قد اختلفوا في ذلك فقال الهندوا في
مقدار الحرم من المشرق قدر ستة أميال ومن الجانب الثاني عشرة أميال ومن الجانب الثالث
ثمانية عشر ميلا ومن الجانب الرابع أربعون ميلا وهذا في الأثر لا يعرف الا نقل لكن قال الصدر
الشريد فيه نظر فان من الجانب الثاني تسع وهو قريب من ثلاثة أميال كذا في الفتاوى الظهيرية
وفي السراجية من الجانب الثاني قبل ثلاثة أميال وهذا الاصح قلت من رأى التنعيم
فلا يشك في انه ثلاثة أميال وانما الكلام على مرام الهندوا في ان مراده من الجانب الثاني
هو المغرب المقابل للمشرق وهو لا يكون الا نحو الحديبية قرب جدة على طريق جدة وهو على عشرة

الحصانية فاضحان
وصاحب الهداية واختارها
صاحب المحيط معللا
بأن الرى شرع لا تخفاف
الشيطان وترغيبه
على هذا الوجه أبلغ في
الاختلاف والتفسير
وقيل يحلق سببته مع
الايهام ويضع رأس السبابة
على مفصل وسط إبهامه
ويرمى بهذا الخلاف انما
هو في الاووية أما في حق
الجواز فلا يتقيد بصورة
دون صورة فاذا كمل الرى
بسبع حصيات ذبح دم
القران ان كان قارئا ودم
التنعم ان كان متمتعا ثم
الحلق

أما بل خلاف (حده) أي حد الحرم (من طريق المدينة دون التعميم على ثلاثة أميال من مكة) أي بلا شبهة (ومن طريق الجعرانة على سبعة أميال) وهو قريب من قول الهندواقي قدر ستة أميال (ومن طريق جدة) بضئ جيم وتشديد دال مهملة وهي مكان معروف بقرب مكة (على عشرة أميال ومن طريق الطائف على سبعة أميال ومن طريق العراق على سبعة أميال) أي أيضا على ما ذكر جبهة كثيرة كالزرقى والنوى وغيرهما هذه الحدود الآن الأزرقى انشد يقول ان حده من طريق الطائف احد عشر ميلا ويمكن الجمع بأنه أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجمهور غيره

فصل (من جنى في غير الحرم بأن قتل أو ارتد أو زنى أو شرب خرا أو فعل غير ذلك مما يوجب الحد) أي وارتد عليه حق العبد (ثم لاذليه) أي النجاسة ودخل في أدنى حد من حدوده لا يتعرض له) أي بضرب وقتل وحبس (مادام في الحرم) أي ولم يخرج منه (ولكن لا يبيع) الأولى لا يباع له وكذا لا يشارى والظاهر إطلاقهما غير مقيد بالمال كقول والمشرع ونحوهما لأن المقصود الجأؤ إلى الخروج من الحرم المحترم كإبدل عليه قوله (ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى) أي لا يعطى له مأوى ولا ينجى أن يدخل في النوى ويستمر بهذه الأحوال (إلى أن يخرج منه) أي من الحرم (فيقتص منه) أي من الجاني بعد خروجه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد إلا أن رواية عن محمد بنه لا يمنع من مياه العامة ثم قيل إن كانت الجناية فيسأدون النفس بأن كان عليه قصاص في الطرف ثم دخل الحرم اقتص منه ولعل المسئلة مختلف فيها ففي قاضيان عن أبي حنيفة لا يقطع بد السارق في الحرم خلافا لهما (وان فعل شيئا من ذلك في الحرم يقيم عليه الحد فيه) كذا في التيسير وأما ما ذكره في التنف من أنه لو ارتد ثم لجأ إلى الحرم بعرض عليه الإسلام فإن أبي قتل فهو مخالف بظاهره لا إطلاق غيره أنه لا يقتل في الحرم عندنا إلا أن كلام غيره قابل للتخصيص والتقييد ولعله جعل إياه المرد عن الإسلام جناية في الحرم وهو الظاهر والله أعلم وفي البدائع الحربي إذا انجس إلى الحرم لا يباح قتله في الحرم عندنا لكنه لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ثم اختلف أصحابنا فيما بينهم قال أبو حنيفة ومحمد لا يقتل في الحرم ولا يخرج منه أيضا وقال أبو يوسف لا يباح قتله في الحرم لكن يباح إخراجه من الحرم (ومن دخل الحرم مكبرا مقاتلا قتل فيه) أي سواء يكون كافرا أو فاجرا (ولا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام) أي فضلا عن الحرم والله أعلم

فصل ولا بأس بإخراج تراب الحرم وأشباهه البسابة والأذخر مطلقا خلافا للشافعي حيث يحرم إخراج تراب الحرم ويكره إدخال غيره فيه والفرق بينهما بين ما زمرم للتبرك) أي جاز إخراجه إجماعا بل يستحب كيا في زاد في الكبير وتراب البيت للتبرك لكنه داخل في عموم ما سبق ثم قيل هذا إذا أخرج من تراب الحرم قدر يسير التبرك أما إذا فعل ما هو خارج عن العادة وعمق في الحفر فلا يجوز وأطلق في البحر الزاخر عدم جواز إخراج التراب والأجارج ثم قال وقيل لا بأس إذا أخرج منه قدر يسير وأما إخراج ما زمرم فجاز بالاتفاق ولا يدخل من تراب الحبل وإجاره شيئا في الحرم كذا أطلقه في الكبير ولعله مذهب الشافعي وأنه اشتبه عليه والأقوال إجماعا إخراج مع احتمال تصور نوع من الضرر فبالأولى جواز إدخال شيء

فيه ما ينتفع به ومنه ادخال الأسطوانات في المسجد الشريف من الأسطوانات كندرية وغير ذلك (ويكره إجارة بيوت مكة) أي وأولم يكن وقفاما (في الموسم) أي أيامه لا في غيره أي عند أبي حنيفة وكان يقول للحاج أن ينزلوا دورهم إذا كان لهم فضل والأفلا (ويكره بيع أراضي مكة) وكذا إجارتها (لأبنائها وقيل يجوز بيعها) أي بيع أراضيها (وعليه الفتوى) وأرض الحرم كلها في حكم مكة فيدخل جميع ما حولها من مئى وغيرها فليس لهم اتخاذ البيوت مئى ويؤيده حديث منى مناخ من سبق ولا يجوز بيع شيء من أرض الحرم عند أبي حنيفة في رواية أبي يوسف ومحمد عنده وهو ظاهر الرواية لأنه ليس بمملوك لأحد عنده لأنها موقوفة ويؤيده قوله تعالى والمجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد أي المقيم والمساقر وعندهما يجوز بيعها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال الصدر الشهيد في الوقفات وعليه الفتوى وأعله لاحظ عموم البلوى وجعل صاحب الباب قول محمد مع أبي حنيفة في عدم الجواز وجعل غيره مع أبي سف في الجواز فينبغي على نقل صاحب الباب أن يكون الفتوى على قول أبي حنيفة ومحمد في هذا الباب والله أعلم بالصواب وأما بيع بناء مكة فلا بأس بالإجماع لأن من أخذ من طين وقصم فمعه آية أولنا ملكه وصار كسائر أملاكه كذا قاله وفيه مناقشة لا تخفى إذ قد يقال إنما ملكه لسبق تصرفه ولا يلزم منه جواز بيعه وعليه غيره (وتكره الصلاة بمكة في الأوقات المكروهة كغيرها ولقطة الحرم كلقطة الحبل) أي في تفاصيل أحوالها (ولا يحرم صيد وادى وج) بضم واو وتشديد جيم

فصل ويستحب الأكل من شرب ماء زمزم فإنه لما شرب له كإرواء الأحياء وإن كثاره من علامة الأيمان وأنه من الأشربة المفرحة المزيلة للأحزان وقد ورد أنه طعام طم وشفاء سقم (والنظر في زمزم عبادة) أي إذا قصد به القربة لا بطريق العادة كما ورد أن النظر إلى الكعبة عبادة وقيل النظر إليها ساعة كعبادة سنة في تضاعف الحسنة (ويجوز الاقتسال والتوضاء زمزم) ولا يكره عند الثلاثة خلافا لأحمد (علي وجه التبرك) أي لا بأس بما ذكر إلا أنه ينبغي أن يستعمله على قصد التبرك بالمشح أو الفسل أو التجديد في الوضوء (ولا يستعمل إلا على شيء طاهر) فلا ينبغي أن يغسل به ثوب نجس ولا أن يغسل به جنب ولا يحدث ولا في مكان نجس (ويكره الاستنجاء به) وكذا إزالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويقال أنه استنجى به بعض الناس فحدث به الباسور (ويستحب جله إلى البلاد) أي تبرك بالعباد فقد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحمله وتجر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي أنه كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويسقيهم وأنه حدث به الحسن والحسين رضي الله عنهما

فصل (أمر كسوة الكعبة زادها الله شرفا وكرما إلى السلطان) إذا صارت خلقا (إن شاء باعها وصرف ثمنها في مصالح البيت) كما اقتصر عليه في الفتاوى المراجعة (وان شاملكها لاحد) أي وأولوا أحد من المسلمين إذا كان من المساكين (وان شاء فرفها على الفقراء) أي جمع منهم سواء من أهل مكة وغيرهم ويستوى بنوشية وخدمهم فيهم (ولا بأس بالشرائهم) أي من الفقراء بعد أخذهم وقبضهم على ما في النسخة لكن في البحر الزاخر أنه لا يجوز قطع شيء من كسوة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه في أوراق الصحف ومن جعل شيئا من ذلك

شرط مسلم ثم يجلس خلق رأسه مستقبل القبلة ويبدأ باليمين (ويقول) بسم الله الرحمن الرحيم الله أكبر الله أكبر الحمد لله على ما هدانا الحمد لله على ما أنعم به علينا (اللهم) هذه ناصيتي يدك ونوبت الظلال فتقبل مني واغفر لي ذنوبي (اللهم) اغفر لي خلقين والمقصرين يا واسع المغفرة يا أرحم الراحمين ويحلق جميع رأسه قال النكح بن الهمام يقتضى الدليل في الحلق وجوب الاستيعاب وهو الذي أدين الله به انتهى فإذا حلق حل له كل شيء كان حرم عليه بالأحرام ما عدا النساء ما لم يخلل له الأبعد الطوائف

واجب على القارئ والمتعم فيختار كبشا سمينا كاملا غير ناقص ولا أعرج ويضجعه مستقبل القبلة (ويقول) وجهه ووجهي للذي فطر السموات والأرض حنيقا وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين بسم الله والله أكبر ويمر السكين على أوداج النكش فيذبحه هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على

فعلية رده ولا عبرة بما ينوهم الناس أنهم يشترونه من بني شيعة فأنهم لا يملكونه انتهى وهو محمول على غير الخلق أو على ما إذا كانوا أغنياء أو على ما إذا لم يملكهم السلطان أو على أن أصل الكسوة من الأوقاف فيعمل على وفق شرط الواقف وليس فيه التصرف للسلطان ولا غيره وفي خزائن الأكل أنه لا يؤخذ من استأجر الكعبة وإن ما ساقط منها للفقراء وأنه لا بأس أن يشتري منهم وفي قبة القنأوى من محمد في صرة الكعبة يعطى منه إنسان قال إن كان شيء له عن لا يأخذه وإن لم يكن له عن فلا بأس به وفي النجبة أيضا رجل اشترى من بعض الخدم صرة الكعبة لا يجوز ولو نقله المشتري إلى بلدة أخرى يتصدق به على الفقراء وهذا إذا لم ينقله الإمام أما إذا نقله الإمام للخدم أو لآخر من المسلمين فيبائر كما تقدم أن الأمر فيه إلى الإمام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من أن هذا إذا كانت الكسوة من عند الإمام بخلاف ما إذا كانت من وقف فانه راعى شرط واقفه في جميع الأحكام وفي منسك أبي النجاء ومن اشترى منهم من حائض أو نساء أو جنب فلبسها لا بأس به انتهى ولا بد من قيد ما إذا كان اللابس فيمن يجوز له لبس الحرير كالمرأة والأفوه وحرام على الرجال وكذا على أولياء الصبيان أن يلبسوه وقد ادر كنا من كان يدعى المشجعة وكان يلبس قلنسوة من الكسوة وبزعم التبرك ثوب الكعبة وأنه يقبس على خرفة الصوفية وهذا من قلة عقله وكثرة جهله (ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولو للتبرك) أي سواء يكون من الوقف عليها أو لا وسواء التصق بها أم لا فلا يجوز أخذ شاش ماء الورد الذي أتى به للكعبة الشريفة كما يتبادر إليه العامة (وعليه رده) أي رد الطبيب إن كان بقي عنه (إليها) أي الكعبة أو خدامها إن كانوا من أهلها (وإن أراد التبرك أي بطيب من عنده فبعضه بها ثم أخذه) ولا يحل لخدام الكعبة أن ينعوا أحدا من ذلك ويدعوا أنه إذا أتى به للكعبة ليس له أن يرجع بقيته وكذا حكم التمتع له أن يأني بشمع ويمسح على باب الكعبة ونحوه ثم يأخذ الباقي تبركاً به وأما شراء شمع الكعبة من الخدم وشح الفراشين وكذا أخذ زيت الحرم منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقاً

فصل يستحب دخول البيت (اى المكرم) اذاروى آدابہ) بأن يقدم رجله اليمنى عند دخوله واليسرى عند خروجه ويدعو بالادعية المأثورة فيهما (والصلاة فيه) اى نافلة ولوركتين (والدعاء) لاسما فى اركانہ (ويدخله خاضعا خاشعا) اى خافيا (معظما) اى موقرا (مستحييا) اى عافله سابقا بأن يكون تائبامستغفرا وعتا دبا حال كونه داخلا (لا يرفع رأسه الى السقف) اى جهة السماء بقصد مطالعة ما فيه من النقوش ونحوها أو الاشياء المعلقة من القناديل وغيرها (وبقصد مصلى النبي صلى الله عليه وسلم) اى فى داخل البيت كما بينه بقوله (وكان ابن عمر رضى الله عنهما اذا دخلها مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريب من ثلاثة اذرع ثم يصلى يقصد مصلى النبي صلى الله عليه وسلم) هذا وليست البلاطة الخضراء بين العمودين مصلا عليه الصلاة والسلام كما يتوهم العوام (واذا صلى) اى وتوجه الى الجدار الذى يقابله (وضع خده على الجدار وحمد الله واستغفره) اى ودعا بما شاء (ثم بأتى الاركان) اى الاربعة (فحمد ويستغفر ويسبح ويهلل ويكبر ويصلى على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعو بما شاء) فيدعوا والديه ولحمؤ منين والمؤمنات ويقول رب ادخلنى مدخل صدق واخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك

سلطاناً نصير أو يقول اللهم كما أدخلتني بيتك فأدخلني جنتك اللهم يارب البيت العتيق اغتق رقابنا ورقاب آبائنا وامهاتنا من النار يا عزيز يا جبار اللهم يا غني لا تطاف آمناً مما تحطاف اللهم اني اسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم واعوذ بك من شر ما استعاذ منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ربنا تقبل مننا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب الرحيم (ومن اهم الادعية طلب الجنة بلا حساب) اي بلا سبق عذاب وهو المعنى به حسن الخاتمة من الموت على التوبة (ويجنب البدع والابناء) اي مما يفعله من لا عقل له فيه (فان أدى دخوله الى الابناء) اي حال دخوله او حال وصوله (لم يدخل) فان الدخول مستحب والاذى حرام ثم اعلم انه ربما يتعلق الجاهل المعكوس اللهم بقوله صلى الله عليه وسلم كلوا بالمعروف فيستبج احدا لاجرة على دخول البيت الحرام أو زيارة مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام فانه لا خلاف بين علماء الاسلام وائمة الانام في تحريم ذلك كما صرح به في البحر الزاخر وغيره

فصل في اماكن الاجابة (الطواف) اى مكانه وكان الاولى ان يقول الطواف واللام للعهد وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مسجدا والاقام مسجد الحرام كله مطاف بمعنى انه يجوز فيه الطواف (والمتزم) وهو ما بين الحجر الاسود والباب على ما عليه الجمهور وعن بعض السلف منهم عمر بن عبد العزيز ان المتزم بين الركن اليماني والباب المسدود في ظهر البيت وهو الذى يسمى الآن بالمسبح (وتحت الميزاب) اى فانه مصلى الابرار (وفي البيت) اى داخله (وعند زمزم) اى بئر (وخلف المقام وعلى الصفا والمروة وفي المسعى) وما بينهما لاسيما فيما بين المبلين (وعرفة) اى عرفات اطلق عليه مجازا (ومن دلفة) لاسيما المشعر الحرام (ومنى والحجرات) وهو لا يتانى انه لا يقف لاداء عند جرة العقبة (ورؤيته البيت) اى في كل مكان يراه (والحجر) بكسر الحاء اى داخل الحطيم بكماله (والحجر الاسود والركن اليماني) اى وما بينهما والظاهر ان هذه الاماكن الشريفة مواضع اجابة الدعوات المنيفة في الازمنة والاحوال المخصوصة ويمكن جعلها على عمومها والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام خلف المقام
قال في البحر والذي رجحه العلماء أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ملصقا بالبيت
قال ابن جماعة هو الصحيح وروى الأزرقي أن موضع المقام هو الذي به اليوم في الجاهلية
وعهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما انتهى والظاهر أنه كان
ملصقا بالبيت ثم أخرج من مقامه الحكمة هناك تقتضي ذلك وأيا كان فلاية توجب أنه أين
يوجد فهو المصلي وهو المدعى كما قال تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى (وتلقوا الحجر
الأسود على جاشية المطاف) أي مطلقا ومختصا بمن يفرغ من حجي العمرة (وقرب الركن
العراقي) أي من أحد طرفيه والظاهر أن هذا هو قلم من السكاك في الكبير قريب الركن
الشامي الذي يلي الحجر ممالي الباب والله أعلم بالصواب (وعند باب الكعبة) أي حيث أم به
جبريل عليه السلام ذكره في الكبير وهو غير معروف (ولحفرة) أي التي تسمى مقام جبريل
حيث أم النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس صلوات في أوائل أوقاتها وأواخرها وهذا هو المشهور
عند أهل مكة ويكاد أن يعد متواترا عندهم على ما قاله في العمدة وتسمى معجنة إبراهيم عليه

يسمع بعده ثم يعود الى منى
ويبيت بها والبيتون بمعنى
لبالى الرعى سنة ان تركها
أساء ولادم عليه ويقم بها
بعد يوم الثربو من أولانا
يرمى فيه الجمار الثلاث كل
يوم بعد الزوال فان رماها
قبل الزوال لم يجز عـلى
الصحيح ويجب أن يبدأ بالى
تلى معجدا الخيف ويرمىها
ب سبع رميات بدء البنى
ب سبع رميات لاربعة
واحدة بسبع حصيات
ويرمى بها كان من جنس
الارض كالجـو والمدر
والطين وكسرة آجر
وخزف ولا يجوز بالخشب
والذهب والفضة والحديد
والرصاص والصفـر
والنحاس والعنبر واللؤلؤ
ويرمىها بنفسه الا

وهو فضل في طواف الزيارة
وما بعده في إذا فرغ من
الحلق أقاضى إلى مكة لإداء
طواف الإفاضة وهو
ركن للحج فإن كان ماقدم
السعي رمل في الأشواط
الثلاثة الأولى من طوافه ثم
سعى بعده وقال عندئذ
الطواف نويت أن أطوف
بهذا البيت العتيق سبعة
أشواط طواف الحج وإنى
بقيّة الدعوات المأثورة في
الطواف كما تقدم ثم يصلى
ركعتين صلاة الطواف
ويحمله بهذا الطواف
أو أكثره النساء أيضا
ويسمى الحلق التحلل الأول
ويسمى هذا الطواف
التحلل الثانى وإن كان قدم
سعى الحج طواف بالرمل ولم

السلام وروى انه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة مرة ولم يخرج منها صلى عند باب الكعبة وهو يحتل موضع الحفرة اما قوله في الكبير ان الحفرة ملاصقة بالكعبة بين الباب والجرفان كان يريد به الجرف الاسود فغير صحيح وان اراد به الجرف العظيم فهو من معنى البنية بعيد (ووجه البيت) أي جميع سمته من الجوانب الذي فيه الباب وقد ورد تفضيل وجه الكعبة على غير من الجهات في حق الصلاة وبشير اليه قوله سبحانه ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات ثم طرف الميراث لانه قبله صلى الله عليه وسلم (والجرف) أي العظيم كله أو بعضه وهو قد رسته اذرع أو سبعة أو نحو من تحت ميزابه (وداخل البيت) أي داخل الكعبة وكان الاولى تقديمه (وبين الركنين اليسارين) تغليب اليساري والجرف الاسود (وعند الركن الشامي) أي من الجرف أو خارجه (بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره ومصلى آدم على يمينه والصلاة والسلام وهو جانب الركن اليساري) أي أحيد طرفه والظاهر انه في المستبحر وهو ما بين الركن اليساري والباب المسدود والله سبحانه أعلم بالصواب فينبغي لمن قصد الآثار أن يعلم الاماكن التي ورد فيها الاخبار رجاء أن يظهر بمصلي سيد الاخيار

فصل في (يستحب زيارة بيت سيدنا خديجة) أي الكبرى (رضي الله عنها) وهو الذي ولدت فيه فاطمة الزهراء رضي الله عنها وهو مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل صلى الله عليه وسلم مقبلا عليه حتى هاجر منه وهو أفضل مواضع مكة بعد المسجد الحرام على ما قاله الطبراني وغيره من الاعلام فتعبر به بقوله (وقيل هو أفضل موضع بمكة بعد المسجد) ليس في محله اذ لم يعلم خلاف في حكمه (ومولد النبي صلى الله عليه وسلم) وهو في الشعب المعروف بمكة على خلاف في كونه مولده صلى الله عليه وسلم على ما بينته في المورد الروي في مولد النبي (ودار أبي بكر رضي الله عنه) وهو المعروف بدار أبي بكر في زقاق الجرف حيث فيه حجر ان أحدهما المعروف بالكلم والثاني بالتكا (ومولد علي رضي الله عنه) وهو موضع مشهور وروقييل ولد في جوف الكعبة (ودار الارم) وهو مسجد عند الصفا وفيه اهل عمر رضي الله عنه وكل الاربعين وحصل به عز الدين ونزل باليهما النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين (وغار جبل نور) وهو الذي في القرآن ذكره ثاني اثنين اذ هما في الغار (وغار جبل حرا) وكان صلى الله عليه وسلم بتعبه معترلا قبل الرسالة واول ما نزل عليه فيه اقرار باسم ربك الذي خلق الآيات وقد روى ابو نعيم ان جبريل وميكائيل شقاصدرة وخسلا ثم قالوا يا مريم ربك الذي خلق وكذا روى شق صدره الشريف هنا ايضا الطيالسي والحرث في مسندهما على ما ذكره القسطلاني في المواهب اللدنية (ومجد الزاينة) وهو بأعلى مكة يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه (ومجد الجن) أي موضع اجتماعه صلى الله عليه وسلم بهم واستجابه القرآن او موضع ترك ابن مسعود رضي الله عنه وخط حوله وقال له لا تخرج منه حتى ارجع والله أعلم (ومجد الشجرة مقابله) أي مقابل مجد الجن (ومجد الغنم) لعله نسب الى موضع كان يباع الغنم فيما حوله (ومجد بأجباد) بفتح الهزة أرض بمكة او جبل بها لكونه موضع خيل تبع كذا في القاموس والآن محلة بمكة يسمى الجباد بكسر الجيم وهو المناسب لقوله تعالى اذ عرض عليه بالعشي الصافيات الجياد (ومجد على جبل أبي قيس) وهو اصل الجبال واولها على ما قيل واماما ما اشتهر من اكل رأس الغنم يوم السبت فيعظم لاصل فيه بل اكل الرأس على ما يطعنونه في هذا الزمان حرام لكونها

أن يكون مريضاً فيجوز له أن يأذن لأخيه رعى عنه (ويقول) عند رعى كل خصاء بسم الله والله أكبر رغبا للشيطان ورضا للرحن ويقف بعد الفراغ امام الجرة مستقبل القبلة ويرفع يديه للدعاء ويدعو بما شاء (ويقول) الحمد لله خذا كثير اطباء مبارك فيه (اللهم) لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك (اللهم) صل وسلم وبارك على نبي الرحمة وشفيع الامم وكاشف الغمة سيدنا محمد النبي الامي الابطحي السري المسكي المدي وصلى آله هداة الوري وصحبه مصابيح الهدى كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم

نحسة لسمطهم اياها بدمائها (ومجد بنى طوى) بضم الطاء وبكسر هاو بنون ويمنع وهو موضع معروف قريب الجوخى نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعتمر وحين حج (ومجد العقبة يقرب منى ومجد الجمرات) بكسر الجيم وسكون العين وبكسر هاو تشديد الزاء أحد حدود الحرم احرم منه صلى الله عليه وسلم بعمره لارجع من فتح الطائف بعد فتح مكة (ومجد مائشة رضى الله عنها بالنعيم) سبق الكلام عليه (ومجد الكباش عني ومجد من عين الموقف بعرفات) وهو غير مجدرة الذي يصلى فيه الامام هناك يوم عرفة (ومجد الخيف) وهو مسجد مأثور مشهور وفضله في الكتب مسطور (وغار المرسلات) بقربه أي لزوله فيه عليه الصلاة والسلام **فصل** تستحب زيارة أهل المعلى في بفتح الميم واللام ضد المسئلة واشتهر بين العامة بضم الميم وتشديد اللام المفتوحة وله وجه في القواعد العربية وهو أفضل مقابر المسلمين بعد البقيع بالمدينة وقد ورد في فضلها احاديث كثيرة (وينوي في زيارته من دفن به من الصحابة والتابعين والاولياء والصالحين) أي بجملة اكثر منهم وعدم معرفتهم (ولا يعرف) أي معرفة معينة (بمكة قبر صحابي) أي ولا صحابة (الا انه رأى بعض الصالحين في المنام قبر خديجة الكبرى رضي الله عنها يقرب قبر فضيل بن عياض) فبنى قبة هناك وفيه ايساء الى ان هذه الرؤيا حدثت بعد موت الفضيل بن عياض رضي الله عنه ونحوه من التابعين نعم لاشك ان خديجة رضي الله تعالى عنها مانت بمكة الا انه كما قال (ولا ينبغي تعيينه) أي تعيين قبرها (على الامر المجهول) كما قال المرجاني (والقبر المنسوب لابن عمر غير صحيح) أي لا يعرف موضع قبره به ايضا مع الاتفاق على موته بمكة الآن بعض الصالحين أشار الى انه بالجبل المعلى على عين الخاريج من مكة المشرفة والصحيح انه ليس به وكذا قبر عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما لا يصح كونه في موضع المعروف عند قبور السادة الصوفية ولعله كان موضع صلبه (ومن مات بهما من التابعين عطاء وسفيان بن عيينة وفضل رضي الله عنهم) والمشهور انهم في موضع واحد معروف قريب قبة خديجة الكبرى رضي الله عنها وكثير من الاكار كالا امام الباقعي وغيره دفن عندهم فينبغي أن يزورهم ويترك بهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الذكر والدعاء والاصفار لهم وغيرهم من المسلمين ويقول ما ورد في آداب القبور ومن مات بأحد الحرم من الشريفيين رجليه فضل جبل وأجر جزيل جعلنا الله منهم ثم من آداب زيارة القبور مطلقا ما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل رجل المتوفى لامن قبل رأسه فانه أنعب لبصر الميت بخلاف الاول لانه يكون مقابله بصره ناظر الى جهة قدمه اذا كان على جنبه لكن هذا اذا أمكنه والافتد ثبت انه صلى الله عليه وسلم قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخرها عند رجليه ومن آدابه أن يسلم بلفظ السلام عليكم على الصحيح دون قوله عليكم السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وان شاء الله بكم لاحقون ونسأل الله لنا ولكم العافية ثم يدعو قائما طويلا وان جلس يجلس بعيدا منه وقريبا بحسب مراتبه في حال حياته وبقراء القرآن ما يسمره من الفائدة وأول البقرة الى الفخون وآية الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتبارك الملك وسورة النكار والاخلاص اثنتي عشرة مرة أو احدى عشرة أو سبعا أو ثلثا ثم يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأنا الى فلان أو اليهم وقد قال ابن الهمام ويكره الجلوس على القبر ووطؤه فباي صفة بعض الناس من دفن آثارهم وقد دفن حوالهم خلق فبطأ تلقى القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكروه انتهى

انك حديد مجيد عدد خلقك ورضاه نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كما ذكرك اذا كرون وغفل من ذكرك الغافلون صلاة ترضيك وترضيه وترضى بها عنا صلاة دائمة بدوامك باقية بقاءك لا غاية لها ولا انتهاء ولا أمل لها ولا انقضاء صلاة تهيئنا بها من عذاب النار وتدخلنا بها الجنة مع الخلفاء الابرار وزينا بها وجهك الكريم وتغنينا بها يوم لا ينفع مال ولا بنون (اللهم) اجعله جابرورا ومعامشة كور او ذبا مغفورا ونجاة لن نبور (اللهم) اليك انضت ومن عذابك اشفقت واليك

فينبغي ان يحتجب ما أمكنه وقد احتجب بعض المشايخ أن يمشي في المقابر حافيا وإن كان لم ترد به السنة بل حديث وإن الميث للسمع خفي نعالهم دل على أن هذا مكان أكثر أحوالهم والله أعلم

باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم

(أعلم أن زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أي وعليهم أجمعين (باجتماع المسلمين) أي من غير حبرة ساذكره بعض المخالفين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأجبح المساعي) أي أرجى الوسائل والدواعي (لنيل الدرجات قريبة من درجة الواجبات) بل قيل إنها من الواجبات كأيته في الدرة المضية في الزيارة المصطفوية (لن له سعة) أي وسعة واستطاعة (وتركها خلة عظيمة وجفوة كبيرة) أي غلظة جسيمة وفيه إشارة إلى حديث استدله على وجوب الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزيه فقد جفاني رواه ابن عدي بسند حسن (وصرح بعض المالكية بأن المثلث إلى المدينة) أي للمجاورة بها (أفضل من الكعبة وبيت المقدس) أي من المثلث إلى مكة للمجاورة فيها بناء على مذهبهم من أن المدينة أفضل من مكة باعتبار المجاورة وهذا انما يكون بعد أداء الحج والا فلا يصح إطلاق هذا الكلام والله أعلم بالمرام وأما زيارة بيت المقدس وإن كانت مسخبة فلا شبهة أنها دون مرتبة الزيارة المصطفوية بخلاف في هذه المسئلة بني الكلام على أنه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم لنفسه أو يكرهها الصحيح أنه يستحب بل كراهة إذا كانت بشروطها على ما صرح به بعض العلماء أما على الأصح من مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من أن الرخصة في زيارة القبور ثابتة للرجال والنساء جميعا فلا إشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستصحاب لاطلاق الأصحاب والله أعلم بالصواب (وأذا عزم على الزيارة) أي قصدتها (فعليه أن يخلص نيته ويجرد عزمه) أي طويته من ارادة الرياء والسعنة وقصد المباهاة والفرجة ومن علاماتها الدالة عليها أن لا يترشأ بما يازمه من الفرائض والسنن والأفلا يحصل له من الزيارة الاتعيب والخسارة بل يوجب التوبة والكفارة ثم إن كان الحج فرضا أي عليه (فيبدأ بالحج ثم بالزيارة) أي ابتداء بالاهم فالاهم ولأن الحج حق الله تبارك وتعالى وهو مقدم على حق رسوله كما نبى تقديم النية على الزيارة وبشهاد له لا اله الا الله محمد رسول الله لكنه مقيد بما قاله (أن لم يمر بالمدينة في طريقه) أي كأهل الشام (وإن مر بها بدأ بالزيارة لا محالة) لأن تركها مع قربها يعد من المساواة والشقاوة وتكون الزيارة حينئذ بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة القلبية للصلاة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابغوا إليه الوسيلة أي الذريعة بالتوصل إلى صاحب الشريعة ولا شبهة أن من قال أولا محمد رسول الله ثم قال لا اله الا الله يكون مؤمنا لأن الإيمان هو التصديق بالتوحيد والنبوة على وجه المعية لا بشرط الترتيب في الحالة الجمعية وقد روى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا كان الحج فرضا فلا حسن للحاج أن يبدأ بالحج ثم يمشي بالزيارة وإن بدأ بالزيارة جاز انتهى وهو الظاهر إذ يجوز تقديم النفل على الفرض إذا لم يحش الفوت بالاجتماع فعلى هذا من كان حجه فرضا وجاء مكة قبل أو أن الحج فهل له أن يزور قبل الحج أم لا والظاهر أنه أن يزور قبل دخول أشهر الحج وأما بعده فلا (وإن كان الحج) أي عليه (تفلا فهو بالخيار) أي إذا كان آفاقا (بين البداية والخيار) أي بزيارته (صلى الله عليه وسلم بالأصالة والابكار) أي في جميع الليل والنهار

(وبين أن يحج أولا ليطهر من الأوزار) أي الآثام (فيزور الطاهر طاهرا) أي في مقام المرام ولا يعد أن يكون الأمر كذلك في قضية الانعكاس أيضا لأنه بالزيارة يرتجى الكفارة فيحج طاهرا فيقع حجه مبرورا والحاصل أن لكل وجهة وجهة تقديم الحج من كل وجه مقدمة الا لضرورة محوجة إلى مخالفة

فصل في (وإذا توجه إلى الزيارة) أي مع كل النظافة والطهارة (أكثر في المسير) أي زمان سيره ومكانه (من الصلاة والتسليم) أي وما في معناه من انشاد المدح وإنشاء التعت ومذاكرة السيرة (مدة الطريق) أي إن وجد رفيق التوفيق (بل يستغرق أوقات فراغه) أي من أداء فرائضه وضروريات معاشه (في ذلك) أي فيأخذ كرم الصلاة والسلام فانه المناسب للمقام فإن كثرة الثواب مرتبة على قدر التوجه في المرام (ويتبع ما في طريقه من المساجد المنصوبة إليه صلى الله عليه وسلم) وكذا المشاهد الماثورة المتعلقة بآلديه كما بينها في الدرة المضية ومن أهمها الذي أهلها الخاص والعام قبر ميمون في مؤمنين رضي الله عنها الثابت زفافها وعماها بسرف وهو موضع بين التعميم والوادي للمتوجه من مكة العظيمة إلى المدينة المكرمة وحول قبرها مسجد خراب فينبغي أن يزار ويترك بذلك المزار (وكذا ازداد دنوا) بضمتين وتشديد الدال أي قربا (ازداد غرما) بضم غين معجزة وسكون راء وهو ما يلزم إذا زعم من الغرام وهو اللوع على ما في القاموس ومنه مواع بكذا أي حريص عليه فاعلم أن ازداد لزوما بالشوق وولوا بالذوق وأما ما ضبط من فتح عين مهملة وسكون زاي فليس في محله إذ لا معنى لزيادة العزم ومباغتته لأنه لا يتصور تردد للزار في توجهه وبشير إلى ما اخترنا فيما حررنا عطف تفسيره بقوله (وحنوا) بضمتين وتشديد الواو أي ميلا ومحبة كما يقتضيه قرب المسافة وشهود الساحة كما قبل

وأبرح ما يكون الشوق يوما * إذا دنت الخيام إلى الخيام

وبدل عليه ما ورد من الأفاضة شوقا إلى مشاهدة الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم إذا رأى المدينة حرك الدابة وقال سيروا سبق المفردون الحديث وهذا معنى قوله (وإذا دنا من حرم المدينة المشرفة) أي حوالها من الأماكن المحترمة إذ لا حرم للمدينة عندنا يكرم مكة في أحكامها (فليردد خشوما) أي في الباطن (وخضوما) أي في الظاهر (وشوقا وتوقا) التوق بمباعدة في الشوق (وإن كان على دابة حركها أو يبرأ وضعه) أي أمره وهو تخصيص بعد نعمم وبقي أنه إذا كان ماشيا يسرع في مشيه كما قال قائل

ولو قيل للحجنون أرض أصابها * غبار ثرى لبلى بلى وأسرما

(ويمنه حينئذ في مزيد الصلاة والسلام) أي كيفة وكيفية وإذا وصل إليه قال اللهم هذا حرم رسولك صلى الله عليه وسلم الذي عظمته وذاك أن يجعل فيه من الخير والبركة مثل ما هو في حرم البيت الحرام فخرمني على النار وآمن من عذابك يوم تبعث عبادك وأرزقني فيه حسن الأدب وفعل الخير وترك المنكرات (وإذا وقع بصره على طيبة) بفتح الطاء اسم من أسماء المدينة كتابا (الطيبة) أي الطيبة الطاهرة المطهرة (واشجارها المعطرة) أي جميعها من المثمرة وغير المثمرة (دما بخير الدارين) أي الدنيا والآخرة (وصلى وسلم) أي واكثر منهما (على النبي صلى الله عليه وسلم والاحسن أن ينزل عن راحلته بقربا) أي أن تدنو وتادبا (ويمشي) أي في طريقها إن

تجعلنا من المحرومين
وإدخلنا في عبادك الصالحين
يا أرحم الراحمين (اللهم)
صل على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا
(ثم توجه إلى الجزيرة)
الوسطى وبرمها بسبع
حصيات ويدعو بعد
الفراغ مستقبل القبلة كما
تقدم شرحه (ثم توجه إلى
جدة العقبة وبرمها بسبع
حصيات كما تقدم ولا يقف
بعد الفراغ عندها بل
يتوجه إلى رحله ثم يفعل
كذلك في اليوم الثالث
فإذا أراد أن ينفر إلى مكة
فعل ولا شيء عليه ولا يفضل
أن يتأخر إلى اليوم الرابع
فيرى الجمار الثلاث وينفر
ويجوز له في اليوم الرابع

رغبت ومنك رهبت فأقبل
نسكي وأعظم أجرى
وارحم تضرعى وأقبل
توبتي وأقل عثرتي واستجب
دعوتي وأعطني سؤلي
(اللهم) اليك وفدود
قري فأجعل قرأى منك
رضاك عني يا أرحم الراحمين
لا اله الا الله والله أكبر
عدد كل شيء لا اله الا الله
والله أكبر عدد خلقه
ورضاء نفسه لا اله الا الله
والله أكبر زنة عرشه
ومداد كتابه والحمد لله كذلك
وصلى الله على سيدنا
ونبينا محمد كذلك وعلى آله
وأصحابه كذلك الحمد لله
الذي هدانا لهذا وما كنا
لنهدى لولا أن هدانا
الله (اللهم) تقبل منا ولا

قد نواضعا وتقربا (يا كيا حافيا ان أطلق) أي الخفاء أو ما ذكر من النزول والمشي والبكاء والخفاء (نواضعا لله ورسوله صلى الله عليه وسلم) أي واجلالا له (وكما كان ادخل) أي أكثر دخلا (في الأدب والجلال كان حسنا) أي مستحسنا في رماية الأحوال (بل لو مشى هناك على أحداقه وبذل المجهود من تداؤه ونواضعه كان بعض الواجب) أي من جميع استحقاقه (بل لم يفت بمشارعته) أي من حقوق أمره وقيام شكره كاقبل

لو جئتكم قاصدا أسعى على بصري * لم أقض حقا وأى الحق أدبت

(واذا وصل إلى المدينة اغتسل بظاها) أي في خارجها (قبل الدخول) أي بها (واذا لم يتيسر) أي قبل الدخول (فبعده) أي ولو في داخل المدينة قبل دخول المسجد (والا) أي وإن لم يغتسل (نوضا) أي لأنه لا بد من طهارته في دخول المسجد وتجنبه ليكون على أكل الأحوال في زيارته (والغسل أفضل) لأنه التطهير الأكمل (ثم لبس انظف ثيابه والجديد أفضل) أي كافي العيد واللباس أول كافي الجمعة (ويتطيب) واستعمال المسك أفضل (واذا وقع نظره على القبة المقدسة) أي المنيفة (والجرة المشرفة) مبالغة الشريفة (فليس يضر عظمها) أي عظمتها (وتفضيلها) أي على غيرها (وشرفها فانها حوت أفضل البقاع بالاجماع وسيد القبور بالاتزام وأحكرم الخلق) أي ومحل أكرمهم (على الخلق بالاطلاق) أي من غير تقييد وإضافة في الاستحقاق وقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيل ماضم الأعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيفة وإن الخلاف الواقع بين الأئمة الثلاثة وبين المالكية فيما عداها وما وراء الكعبة ونقل عن أبي عقيل الخنيلي أن تلك البقعة من الفرش أفضل من العرش وبه كان يقول شيخنا محمد البكري قدس الله سره الساري (فإذا دخل باب البلد) أي أراد دخوله (قال بسم الله ماشاء الله) تعجباً من صنيعه لعبده وأثر كرمه وجوده (لا قوة الا بالله) أي لا قوة على طاعة الله وعبادته الا بتوفيق الله ومعونته (رب ادخلي مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) أي ادخلي صدق واخرج صدق في المدينة ومنها أودخولاً مريضاً وخروجاً مقبولاً مريضاً حسبي الله آمناً بالله فوكت على الله لا حول ولا قوة الا بالله (اللهم افتح لي أبواب رحمتك) أي وانزل علي أصناف نعمتك (وارزقني من زيارة رسولك صلى الله عليه وسلم) أي من أجلها وفي تحصيها (مارزقت أوليائك واهل طاعتك وأنقذتني من النار) أي خلصني من دخولها (واغفر لي) أي ذنوبي وخطاياي وعمدي (وارحني) أي بترك المعاصي أبداً ما أبقيتني (يا خير مستول) أي لا سيما وسيلة الرسول (وليكن) أي الزائر حال دخوله إلى أو ان وصوله (متواضعا) بظاها (متخضعا) بباطنه (معظما لحرمتها) لاحترام تلك البقعة (متمثلان في هيئة الحال بها) أي من عظمة النازل فيها (مستشعرا لعظمتها) أي لرفعة قدر ذاته وصفاته (صلى الله عليه وسلم) كأنه يراه (أي في مقام المراقبة ومربية الشاهدة حال كونه حزينا) أي على أشواقه (متأسفا على فراقه) أي عدم ادراكه أو على ما فات وصاله في الماضي من حمرة (وفوات رؤيته صلى الله عليه وسلم في الدنيا وأنه) أي الزائر (من ذلك) أي من حصول ما كرم من ملاقاته ورؤيته (في الآخرة على عظيم الخطر) في أنه هل يتصور له رؤيته في العقب أم لا ومع هذا يكون (شاكر العظيم) ما من به عليه من الحضور بين يديه والمثل (أي الوقوف حال كونه وجلا) بفتح فكسر أي خائفا (من الرد مع رجاء القبول مكثرا من الصلاة والتسليم على هذا الرسول متوسلا به لوصول المأمول

واذا دخل البلد العظيم) أي وحصل له المقام الأفخم (بدأ بالمسجد المكرم) أي كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم حين قدومه بالمدينة يبدأ بالمسجد المحترم (ولا يخرج من على ما سواه) أي غير دخول المسجد (الا لضرورة كخوف على محترم) أي مال أو حرم (واما النساء) أي من الزائرات (فتأخير الزيارة لهن إلى المساء أولى) أي لأن حالهن في الليل استروا خفي (فيدخله) أي المسجد مقدما رجلاه اليمنى مع غاية الخضوع والانقياد أي الظاهري (ونهاية الخشوع والانكسار) أي الباطني (تأثما لافترقه) أي اكتسبه (من الأوزار) أي انقال المعصية (قالا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي) أي اعصمني من معصيتك (وافتح لي أبواب رحمتك) أي بتمام نعمتك ودوامها (ويدخل من باب جبريل أو غيره) كباب السلام كما عليه العمل (والأول أفضل) لعل وجهه دخول جبريل عليه من ذلك الباب أولا لأنه كان إلى الجرات من أقرب الأبواب (فإذا دخله) أي من السلام ونحوه (فصد الروضة المقدسة) وهو ما بين المنبر والقبر المنور (فإن دخل من باب جبريل فصددها من خلف الحجر الشريفة) أي لا من امامها المانع من العبور إلى الروضة النخبة من غير سلام الزيارة (مع ملازمة الهيئة) أي الخشبة وهو الخوف مع العظمة دون النفرة (والخضوع والذلة) أي المذلة والمسكنة (على وجه يليق بالمقام) أي بحال الزائر والا لا يقدر أحد على أن يخرج من عهدة ما يليق بالزور الطاهر (غير مشغل بالنظر إلى ما هناك) أي من الظواهر وما وراء الستار (ثم يبدأ بخيبة المسجد ركعتين) تعظيما له وتقديرا لحقه على حق رسوله كما يقتضي ترتيب حقوق الربوبية والعبودية (والأفضل أن تكون) أي تلك الصلاة (بصلاة صلى الله عليه وسلم) أي في مقامه بمجراها (وهو بطرف المحراب مما يلي المنبر يقرأ في الأولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص) كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه اختارهما في كثير من الصلوات لما فيهما من الثمرة من الشك والشرك واثبات الذات والصفات (واذا سلم منهما شكر الله تعالى وحده وأثنى عليه) تأكيذا لما قبله وقال الكرماني وصاحب الاختيار من اصحابنا وكثير من العلماء من غير مذهبنا انه يسجد لله شكرا على هذه النعمة العظيمة والمنة الجسيمة وبسأله اتمامها (أي تمامها ودوامها) (والقبول وان ين عين عليه في الدارين بتهابة المستول) الأولى بحصول المستول ووصول المأمول (وان لم يتيسر له) أي ما ذكر من المحراب الأكبر (فأقرب منه ومن المنبر والا فحيث يتيسر) أي من الروضة وغيرها من المسجد الشريف ولا سيما ما كان موجودا في زمنه صلى الله عليه وسلم فإنه أفضل ونوابها كثر (وان أقيمت المكتوبة أو خيف فوثقها بدأ بها وحصلت النخبة بها) أي في ضمنها فإذا فرغ من ذلك قصد التوجه إلى القبر المقدس (أي الموضع المستأنس) وفرغ القلب من كل شيء (من أمور الدنيا) أي ونظفه من الوسخ والدنس (واقبل بكتيته لاهو يصده ليصلح قلبه للاستعداد منه صلى الله عليه وسلم وحرام) أي تمتنع (على قلب شغل) بصيغة المجهول أي اشتغل (بقاذورات الدنيا من الشهوات) أي الشهوة (والارادات) أي الرذية (أن يصل إليه) أي إلى قلبه (من ذلك شيء) أي ما ذكر من الحالات الرضية والمقامات العلية شائبة أو شمة (بل وبما يخشى عليه) أي على صاحب هذا القلب المقبل على الدنيا والمعرض عن العقب (من نوع مقت) أي ولو في وقت (واعراض) أي موجب اعتراض لما اختاره من اغراض فاسدة واهواض كاسدة (والعباد بالله تعالى) أي من غصبه وعقابه وابعاده عن ملازمة بانه وجنابه

المقام المحمود والحوض
المورود والشفاعة العظمى
يوم الورد وعلى آله
أئمة الدين وعلى اصحابه
هداة المسلمين كما صليت
صلى ابراهيم وعلى آل
ابراهيم انك حبيب مجيد
عدد خلقك ورضاء نفسك
وزنة عرشك ومداد كلماتك
كلما ذكرك السذاكرون
وغفل عن ذكرك الغافلون
والسنة أن ينزل بالحب
على الاصم عندما ذكره
شمس الأئمة المرتضى
في البسوط ويقم به ولو
ضاعة وان تركه بلا عذر
أساء ولا شيء عليه وقد
روى أنس بن مالك رضي
الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم صلى الظهر

ان يرى الجمار بعد طلوع
القمر قبل الزوال عند أبي
حنيفة رضي الله عنه
فصل في النفر من منى
إلى مكة
إذا أراد النفر في اليوم
الرابع انصرف بعد رمي
العقبة وقال الحمد لله جدا
كثيرا طيبا مباركا فيه
والشكر لله على أداء المناكح
والتوفيق لأداء الحج إلى
بيت الله تعالى وتيسير ذلك
بمنه وكرمه واطفقه
(اللهم) فتقبل منا
الحج واثنا على العج والتج
واجعله لنا خالصا لوجهك
الكريم واقنعنا به يوم
لا ينفع مال ولا بنون الا من
أتى الله بقلب سليم (اللهم)
صل على سيدنا محمد صاحب

(فلجته في ذلك التفرغ ما أمكنه) أي تسهل له حيث من جملة الهبة والافتقار في القلب في ساعة واحدة مع صرف العمر جميعه بالعوائق والملائي والتعليق بأموال ثلاثي من المحال كالإحني على أرباب الكمال وأصحاب الأحوال ونظيره مركب ما تمهده في جبع سفره ووصل إلى عقبة شديدة لضرورة فيطعمه حيث من العلف والشعر رجاء أن يتقوى بذلك على السير ولكن لا بأس من روح الله ويسأل من فضله ويتوسل بروح رسوله صلى الله عليه وسلم في تحصل مسئوله وتحقيق أموله (وليلا يحطم ذلك الاستعداد من سعة عقوه صلى الله عليه وسلم وعطفه ورأفته) أي شدة رحته على سائر العباد (إن يسأله) أي ما صدر عنه في حضرته من قلة أدبه (فيما حيز عن أزالته من قلبه) كاقيل

عصيت فقالوا كيف تلقى محمدا * ووجهك اثواب المعاصي مبرقع

عسى الله من أجل الجيب وقره * يداركني بالغو والغو اوسع

(ثم توجه) أي بالقلب والقلب (مع رغبة غاية الأدب فقام تجاه الوجه الشريف) بضم التاء أي قبالة مواجهة قبره المنيف (متواضعا خاضعا خاشعا مع الذلة والانكسار والخشية والوقار) أي السكينة (والهبة والافتقار غاض الطرف) بتشديد الصاد المعجمة أي خاض العين إلى قدمه غير ملتفت إلى غير امامه وامامه (مكفوف الجوارح) أي مكفوف الاعضاء من الحركات التي هي غير مناسبة لمقامه (فارغ القلب) أي عن سوى مقصوده ومرامه (واضعا عينه على شماله) أي تأدب في حال اجلاله (مستقبلا للوجه الكريم) أي واولي لم استقباله كونه (مستدبرا للقبلة) لأن المقام يقتضي هذه الحالة (نجاه سمار الفضة) أي المركبة على جدران تلك البقعة (على نحو أربعة أذرع) أي يقف بعيدا على هذا المقدار (لا الأذل) أي لانه ليس من شعار آداب الأبرار (من السارية) أي الاسطوانة (التي عند رأسه الكريم ناظرا إلى الأرض أوالى أسفل ما يستقبله من الجرة الشريفة) أي من جدرانها (محترزا عن اشتغال النظر بها هناك من الزينة) أي الظاهرة المانعة من شهود الزينة الباطنة الباهرة التي ظهورها في الآخرة (متمثلا صورته الكريمة في خيالك) بفتح الخاء أي في تخيلات بالك لتعجب حاله) مستشعرا بأنه عليه الصلاة والسلام عالم بحضوره وقيامه وسلامه) أي بل بجميع أفعاله وأحواله وأرتحالته ومقامه وكأنه حاضر جالس بازائه (مستحضر اعظمته وجلالته) أي هيئته (وشرفه وقدره) أي رفعة مرتبته (صلى الله عليه وسلم ثم قال) فيه التفات بالعطف على ثم توجه والمقول سبأ في حال كونه (مسلم) أي مريدا السلام (مقتصدا) أي متونطا في رفع كلامه كما بينه بقوله (من غير رفع صوت) لقوله تعالى ان الذين يفضون أصواتهم عند رسول الله الآية (ولا إخفاء) أي بالمرء لقوت الاسماع الذي هو السنة وإن كان لا يخفى شيء على الحضرة (بمحضور وحياء) أي بحضور قلب واستحياء عن كثرة ذنب (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) وهذا القدر مما ثبت في الآثار وقد اقتصر عليه بعض الأكارب كابن عمر واختار بعضهم الإطالة من غير الملالة وعليه الأكثر ويؤيده ما ورد في الأخبار والآثار من فضيلة الاكثار من الصلاة والسلام على النبي المختار فيستزيد المبدء من أفاضة الأنوار قائلا (السلام عليك يا رسول الله) أي إلى جميع خلق الله (السلام عليك يا حبيب الله) أي الجامع بين مرتبتى المحبة والمحبة (السلام عليك يا خليل الله) الموصوف بوصف الخلقة وهي المحبة المختلطة من كمال المودة المقتضية بشهود الوحدة

(السلام عليك يا خير خلق الله) أي من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا صفوة الله) بتثنية الصاد والفتح أفصح أي من اصطفاؤه الله برسالته (السلام عليك يا خير الله) بكسر الخاء أي من اختاره الله من بين برته (السلام عليك يا سيد المرسلين) كما يدل عليه قوله لو كان موسى حيا لما وسعه الاتباعي (السلام عليك يا امام المتقين) أي لما اقتدى به جميع الانبياء في ليلة الاسراء (السلام عليك يا من ارسله الله رحمة للعالمين) كما قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين (السلام عليك يا شفيع المذنبين) أي من الأولين والآخرين (السلام عليك يا بشر المحسنين) لقوله تعالى وبشر المحسنين (السلام عليك يا خاتم النبيين) بكسر التاء وفتحها (السلام عليك وعلى جميع الانبياء والمرسلين) فيدخل في عموم سلامهم ايضا (والملائكة المقربين) وكلامهم مقربون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (السلام عليك وعلى آلك) أي اقاربك (واهل بيتك) يشمل امهات المؤمنين ومواليه وخدمه (واصحابك اجمعين) وسائر عباد الله الصالحين (أي من التابعين وتابعيهم إلى يوم الدين) (جزاك الله عنا) أي وعن قبلنا العجزنا عن القيام بما يجب علينا من الشكر لما احسن الينا (افضل واكمل ماجزى به رسولا عن امته ونبيها عن قومه) أي لكونه كرم الرسل المبعوث إلى خير الامم (وصلى الله وسلم عليك ازكى) أي اطهر (واعلى) أي اغلى (وانغى) أي ازيد (صلاة صلاها على أحد من خلقه) أي من أنبيائه وملائكته وأصفياه (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) أي شهادة عندك مستودعة تشهد لي بها يوم القيامة (وأشهد أنك عبده ورسوله وخيرته) أي مختاره (من خلقه) وأشهد أنك بلغت الرسالة (أي إلى الامة) (وأدبت الامانة) أي من غير الخيانة (ونفخت الامة) أي وكشفت الغمة (وأقت الحجة) أي وأظهرت الحججة (وجاهدت في الله حتى جهاده) أي من الجهاد الأكبر والاصغر فيما بين عباده (وعبدت ربك حتى أتاك اليقين) أي إلى أن حضرته الموت المبين وأنت جامع بين مراتب تحقيق الدين من علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين (وصلاة الله) أي وصلواته (وملائكته وجميع خلقه من أهل سمواته وأرضه) أي علوياته وسفلياته (عليك يا رسول الله اللهم آتاه الوسيطة) وهي المنزلة العلية المخصصة (والفضيلة) أي زيادة المنزلة (والدرجة العالية الرفيعة) أي الغالبة المنيعة (وابعته مقاما محمودا الذي وعدته) وهي الشفاعة العظمى في القيامة الكبرى (وأعطه المنزل المقدم المقرب عندك) أي في مقعد صدق (ونهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون ربنا آمنا بما أنزلت) أي من القرآن أو بجميع الكتب المنزلة (واتبعنا الرسول) أي في جميع ما يجب اتباعه اعتقادا وانقيادا (فأكتبنا مع الشاهدين) أي من أمم محمد صلى الله عليه وسلم (آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره) وهذا هو الايمان الاجمالي المندرج فيه ما يجب من الايمان التفصيلي الاكثالي (اللهم ثبتنا على ذلك) أي مدة حياتنا وعمارتنا (ولا تردنا على أعقابنا) أي بعد هدايتنا (ربنا لا تزغ قلوبنا) أي لا تقلها عن محبتك (بعد اذهبتنا) أي طريقتك (وهب لنا من لدنك رحمة) أي تغنينا من رحمة من سواك (انك أنت الوهاب) وهي لنا من أمرنا رشدا (الاولى أن يقول ربنا آتانا من لدنك رحمة وهي لنا من أمرنا رشدا أي عمل لنا الهداية اليك والاعتقاد عليك والتسليم بين يديك) ربنا اغفر لنا (وهذا بعمومه يشمل ما زاد المصنف على ما في الآية بقوله) (ولا يأتنا ولا مهاتنا وذرياتنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان) أي من الصحابة

الله أكبر يا في بأدعية الطواف كأن تقدم فاذا فرغ صلى ركعتين خلف المقام أو حيث تيسر (ثم) يأتي إلى زمزم وينزع منها دلوا بيده ويشرب منها ثلاثا وهو قائم ويدعو بما يريد فان ماء زمزم لما شرب له وقد شربه كثير من العلماء لا تمور نوره عند شربهم فحصلت لهم مرادهم وأنا من جرب ذلك والله الحمد وبقول (اللهم) انه بلغنا أن نبيك صلى الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شرب له (اللهم) اني اشربه لخير الدنيا والآخرة ويستحب أن يستقبل البيت عند الشرب وينفس ثلث مرات ويرفع بصره كل مرة إلى

والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رعدة بالحصب ثم ركب إلى البيت فطاف أخرجه البخاري في صحيحه فصل في طواف الصدر

ويسمى طواف الوداع وطواف آخر عهد بالبيت وهو واجب على الحاج الأكافي لا المكي ومن قوى من الجحاح أهل الآفاق أن يستوطن مكة ويتخذها بلدا سقط عنه طواف الصدر وقال أبو يوسف رحمه الله أحب إلى أن يطوف المكي طواف الصدر لانه وقع ختام أعمال الحج (ويقول) نويت أن أطوف بهذا البيت اصبونا كاملا طواف الصدر لله تعالى

والتابعين أو من المؤمنين الأولين من اتباع الأنبياء والمرسلين (ولا تجمع في قلوبنا غلا) أي
 حقد أو حسدا وعداوة وكره (الذين آمنوا) أي جميعهم سابقهم ولاحقهم ولذا وضع الظاهر
 موضع الضمير حيث لم يقل لهم (ربنا انك رؤوف رحيم ذو الفضل العظيم ثم) أي في تلك الساعة
 (يطلب الشفاعة) أي في الدنيا بتوفيق الطاعة وفي الآخرة بغير ان المعصية (فيقول يا رسول
 الله سألت الشفاعة ثلاثا) لأنه أقل مراتب الإلحاح لحصول المنال في مقام الهداء والسؤال
 ولا يبعد ان يكون إشارة الى طلبها في المقامات الثلاثة من الدنيا والبرزخ والآخرة والراتب
 المرتبة من الشريعة والطريقة والحقيقة (ثم تأخر) أي بعد فراغه من سلامه واستقباله (الى
 صوب بيته) الصواب يساره أو من صوب بيته أي متوجها الى جانب يساره (قدر ذراع فيسلم
 على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي تلويحا وتصريحا واجالا ونوضحا (أبي بكر
 الصديق رضي الله عنه فيقول السلام عليك يا خليفة رسول الله) أي بالواسطة (السلام عليك
 يا صفي رسول الله) أي ملازمة الخاص ومختاره على وجه الاختصاص (السلام عليك يا صاحب
 رسول الله) أي الثابت صحبته بنص الكتاب فن انكره كافر أبدي العقاب حيث قال من
 وجل اذ يقول لصاحبه مع الإجماع على انه المراد به السلام عليك يا وزير رسول الله (وقد ورد
 به الخبر أي مشيره ومعينه) السلام عليك يا ثاني رسول الله في الغار (كما قال تعالى ثاني اثنين
 اذ هما في الغار وهو غار ثور جبل مكة حين دخل فيه سنة الهجرة) ورفقه في الاسفار وأمينه على
 الاسرار السلام عليك يا علم المهاجرين والانصار (أي رئيسهم) السلام عليك يا من أعتقه الله من
 النار) أي كما ورد في بعض الاخبار (السلام عليك يا أب بكر الصديق) أي كثير الصدق والتصديق
 على وجه التحقيق (السلام عليك ورحمة الله وبركاته جزاك الله من رسوله) أي في تقوية دينه
 (وعن الاسلام وأهله) أي في القيام بأمره وتبليغه خير الجزاء ورضي الله عنك أحسن الرضائم
 يتأخر الى بيته) وفيه ما سبق (قدر ذراع) لأن رأسه من الصديق كراس الصديق من النبي
 صلى الله عليه وسلم (فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين) وهو أول من سمي به (عمر الفاروق) أي
 المباليغ في الفرق بين الحق والباطل (السلام عليك يا من كل به) بتشديد الميم أي اكل بآيمانه
 (الأربعين) أي عدد المؤمنين السابقين (السلام عليك يا من استجاب الله فيه دعوة خاتم النبيين)
 حيث قال اللهم اعز الاسلام بعمر بن الخطاب أو بعمر بن هشام (السلام عليك يا من أظهر الله
 به الدين) أي فانه كان مخفيا قبل اسلامه وظهور مراده (السلام عليك يا من أعز الله به الدين)
 أي في حياته صلى الله عليه وسلم وبعده بماتة بفتحوات بلاد المسلمين وتقوية أمور المؤمنين
 (السلام عليك يا من نطق بالصواب ووافق قوله بحكم الكتاب) كما ورد به أحاديث في هذا الباب
 (السلام عليك يا من عاش جيادا وخرج من الدنيا شهيدا) أي وهو امام اهل التقوى حال
 كونه سعيدا (جزاك الله عن نبيه وخليفته) أي الصديق (وأتمه خيرا السلام عليك ورحمة
 الله وبركاته فيل يرجع قدر نصف ذراع) فان العود اجد (فيقف بين الصديق والفاروق
 ويقول السلام عليك يا صاحبي رسول الله السلام عليكما يا خليفتي رسول الله) بالتغليب أو بالمعنى
 الاعم الشامل للواسطة (السلام عليكما يا وزيري رسول الله) أي مشيريه السلام عليكما يا ضجيجي
 رسول الله) أي رفيقيه في مدنفه (السلام عليكما يا معيني رسول الله في الدين) أي في امر دينه
 وشريعته (والقائمين بسنته في أمته حتى أنا كما يليقين) أي الموت على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

البيت ويقول في كل مرة
 بسم الله والحمد لله والصلاة
 السلام على رسول الله
 اللهم اني أسألك رزقا
 واسعا وعلما نافعا وعملا
 متقبلا وشفاء من كل سقم
 يا أرحم الراحمين (وبقول)
 الحمد لله الذي سباني من
 غير حول مني ولا قوة ثم
 يصحبه وجهه ورأسه
 ويصعبه على رأسه قليلا
 منه ان يمسره ذلك والتوضا
 بقاء زمزم والاغتسال
 به جائز (ثم) يأتي الى
 المنبر ويلصق وجهه
 و صدره بالبيت ويدعو بما
 احب باسطا ذراعيه وكفيه
 (ويقول) ان هذا بيتك
 الذي جعلته مبارك للعالمين
 فيه آيات بينات مقام

الله عن ذلك) أي عما ذكر من متابعتهم (مرافقتهم في جنته ويا أبا معكم برحمتك انه ارحم الراحمين)
 أي وأكرم الأكرمين (وجزاك الله عن الاسلام وأهله خير الجزاء جنتا يا صاحبي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم زائرين لنبينا وصديقنا وفارقنا ونحن نتوسل بكما الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ليشفع لنا الى ربنا) أي في مغفرة ذنوبنا (وان يتقبل منينا) أي في عبادتنا المصنوعة بعبودنا
 (وان يحيننا على ملته ويميتنا غلبها) أي على متابعتهم (ويحشرنا في زمرة من رجعته وكرمه انه كريم
 رؤوف رحيم آمين ثم يرجع الى حبال وجه النبي) بكسر الحاء أي قبالة وجهه (صلى الله عليه وسلم
 ويقف عند القبر الاقدس) أي والمقام الانفس (على قدر روح أو أقل) أي أو أكثر بحسب ما يكون
 في حاله آنس (فيحمد الله تعالى) أي يشكره (وينشئ عليه وبجده) أي يعظمه وبوحده (ويصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويستشفع به الى ربه ويدعو رافع يديه) أي الى كتفيه (لنفسه
 ولوالديه ولمن شاء من اقاربه واشياخه) أي وأحبابه (واخوانه) أي واصحابه (ولبن أو صاه) أي
 ولمن استوصاه (وسائر المسلمين) أي من الاحياء والاموات ويختم بآمين (ومن أراد الاكمال)
 أي عن بسمة اقبال والحال (فيقل السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا شفيع المذنبين
 السلام عليك يا امام المتقين السلام عليك يا قائد الغر المحجلين) أي هذه الامة المرحومة المقيمة من
 خيرهم بياض الجبهة والابدي والارجل زيادة الانوار من اثر الوضوء في اسبغ الطهارة
 (السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا نعمة الله سبحانه وتعالى على المؤمنين) أي بقوله
 سبحانه وتعالى لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم (السلام عليك يا طه) أي
 البدر المنور بايماء الحساب المعبر (السلام عليك يا يس) أي أيها المنادي يا حسين في الكتاب المبين
 والمعنى يا حيد (السلام عليك وعلى اهل بيتك) أي اقرارك وذريتك (الطيبين) أي المؤمنين
 المتقين (السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات المبرآت ايهات المؤمنين السلام عليك وعلى
 أصحابك اجمعين) أي وعلى التابعين وتابعهم الى يوم الدين (اللهم آه) أي اعطه نهاية ما ينبغي
 أن يسأله السائلون) أي الداهون والطالبون والراغبون (وغاية ما ينبغي ان يؤمله الآملون)
 أي يرجوه الراجون ويعظمه الطامعون (وحسن) أي بصيغة الوصف أو المضي أي ويستحسن
 (ان يقول) أي كما قال امرأتي مقبول (اللهم لك قلت وانت اصدق القائلين ولوانهم اذ ظلموا
 انفسهم جاؤك) أي تابين (فاستغفروا الله) أي عن ظلمة المعصية (واستغفروا لهم الرسول) أي
 بالشفاعة لردم الى الطاعة (لوجدوا الله توابا) أي قابلا لتوبتهم (رحما) بعصمتهم (جنتك)
 أي فقد اتيناك ظالمين لانفسنا مستغفرين من ذنوبنا) أي ومستشفعين بك الى ربنا (فاشفع
 لنا) أي الى ربك (واسأله أن يمن علينا بسائر طلباتنا) بكسر فسكون أي مطلوباتنا ومسؤولاتنا
 (ويحشرنا في زمرة عباده الصالحين) أي من مشايخنا وعلماؤنا وساداتنا ويقول كما قال ايضا
 يا خير من دفنت في التراب اعظمه * وطاب من طيبن القاع والاکم
 تقى القداء لقبر انت ساكنه * فيه العفاف وفي الجود والكرم
 اللهم ان هذا حبيبك وأنا عبدك والشيطان عدوك فان غفرت لي سر) بصيغة الجهول أي
 فرح (حبيبك) بوجوده (وقازعبدك) أي ظفرت بقصوده (وغضب عدوك) أي بناء على عدم
 سجوده (وان لم تغفر لي غضب حبيبك) هذا خطأ فاحش والصواب حزن حبيبك (ورضي عدوك
 وهلك عبدك وانت اكرم من ان تغضب) صوابه ان تحزن (حبيبك) ورضي عدوك وهلك عبدك

ابراهيم ومن دخله كان آمنا
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 وما كنا لنهتدي لولا ان
 هدانا الله (اللهم) فكما
 هديتنا لذلك فتقبله منا
 ولا تجعل هذا آخر العهد
 من بيتك الحرام وارزقني
 العود اليه حتى ترضى
 برحمتك يا أرحم الراحمين
 والحمد لله رب العالمين وصلى
 الله على سيدنا محمد وآله
 وصحبه اجمعين كما ذكر
 المذكرون وكما فضل عن
 ذكر كذا الغافلون (ثم) يقبل
 الحجر الاسود ويقول يا معيني
 الله في أرضه اني أشهدك

أي المؤمن بك (اللهم ان العرب الكرام) احتراز من القوم اللثام (اذا مات فيهم سيد اعتقوا على قبره) أي من العبيد (وان هذا سيد العالمين) أي وأنت أكرم الأكرمين (اعتقني على قبره) أي من جملة المعتقين (ويقول اللهم اني أشهدك) بضم الهاء أي اجعلك شاهدا وكذا قوله (وأشهد رسولك وأبا بكر وعمر) أي ضجعي نيك (وأشهد الملائكة النازلين على هذه الروضة الكريمة العالمة كفين عليها) أي القائمين والمعتكفين في هذه البقعة العظيمة (أني) أي يأتي (أشهد ان لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وان محمد عبدك ورسولك وأشهد ان كل ما جاء) أي رسولك (به من امر) أي في طاعة (ونهي) أي في معصية (وخبر عما كان) أي من الامور الماضية (ويكون) أي من الاحوال الآتية (فهو حق) أي ثابت وصدق (لا كذب فيه ولا امتراء) أي ولا شبهة بلا مرأى (وانى مترك بجنابتي) أي معترف بخطيئتي (ومعصيتي) أي من الكبار والصغار (فافترلي) أي جيعها (وامن علي بالذي مننت به علي أو ليسالك) ان توفيقي الطاعة وتحبتي العصمة (فانك المنان) أي كثير العطاء والاحسان (الغفور الرحيم) أي بأهل الايمان (ربنا آتانا في الدنيا حسنة) أي متابعة الاولى (وفي الآخرة حسنة) أي الرفيق الاعلى (وقنا عذاب النار) أي جاب المولى (سبحانه ربك رب العزة عما يصفون) أي بعبته المحدثون وغيرهم من الضالين (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) أي اولوا وآخرنا الى يوم الدين وقد قيل ثم يتقدم الى حيال رأسه الكريم فيقف بين القبر العظيم والاسطوانات التي هناك علامة لذلك ويستقبل القبلة ويحمده ويمجده ويدعو لنفسه ولمن شاء من احبابه وهذا قبل اولى مما تقدم وعليه العمل عند اهل العلم والله اعلم هذا مع ان ما ذكر من العود الى قبالة الوجه الشريف ومن التقدم الى محل رأس القبر المنيف للدعوة مستقبل القبلة عقيب الزيارة لم ينقل عن فعل احد من الصحابة والتابعين وكان موقف السلف عند الزيارة هو المقصورة وقد حرم الناس منها الآن فتصور لهم هذه الصورة المسطورة (ومن ضاق وقته مما ذكرنا وعجز عن حفظه) أي من حفظ ما قررنا (اقتصر على ما تيسر) وقله السلام عليك يا رسول الله (مع امكان ان يتكرر) وان اوصاه احد بتبليغ ملامه فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان او فلان يسلم عليك يا رسول الله) واما ما اعتاده الناس من الاتيان خلف الجرة الزوراء لزيارة فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها فلا بأس به لانه قد قيل ان هناك قبرها وهو الاظهر ثم اعلم انه ذكر بعض مشايخنا كأبي البيت ومن تبعه كالكرماني والسروجي انه يقف الزائر مستقبل القبلة كذا رواه الحسن بن أبي حنيفة وقال ابن الهمام وما عن أبي البيت من ان الزائر يقف مستقبل القبلة مردود بما روى ابو حنيفة عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال من السنة ان تأتي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فتستقبل القبر بوجهك ثم تقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته انتهى ويؤيده ما قاله الجدل القوي روي عن الامام ابن المبارك قال سمعت ابا حنيفة يقول قدم أبو ايوب النخعياني وأنا بالمدينة فقلت لانظر فما يصنع فجعل ظهره مما يلي القبلة ووجهه مما يلي وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى غير متباك مقام مقام قبته انتهى وفيه تبيينه على ان هذا هو مختار الامام بعدما كان مترددا في مقام المرام ولعل وجه السائلين من اصحابنا للزيارة من قبل الرأس الكريم ماروي ان الناس قبل ادخال الجرة الشريفة في المسجد كانوا يفتنون على بابها ويسلمون بادائها ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنبها على ان الجمع بين الروايتين ممكن كما قال عز ابن جماعة من ان مذهب الحنفية أي يقف الزائر لسلام عند رأس القبر المقدس بحيث يكون

وكفى بالله شهيدا اني أشهد
أن لا اله الا الله وأشهد أن
محمد رسول الله وأنا أودعك
هذه الشهادة لتشهد لي بها
عند الله تعالى في يوم
القيامة يوم الفرع الا كبر
(اللهم) اني أشهدك على
ذلك وأشهد ملائكتك
الكرام وأودع هذه
الشهادة عندك لتنفذني
بها يوم لا ينفع مال ولا
بنون الا من أتى الله بقلب
 سليم وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه أجمعين
(ثم) يأتي الى المنبر ويلصق
صدره ووجهه بالبيت
ويحمد الله تعالى ويثني

من يساره ثم يدور الى ان يقف قبالة الوجه الشريف مستند بالقبلة انتهى ولا بد في ما رواه الطبرزي وغيره ان موقف علي بن الحسين لسلام عند الاسطوانة التي تلي الروضة قال وهو موقف السلف قبل ادخال الجرة في المسجد كانوا يستقبلون السارية التي فيها الصندوق مستدبرين الروضة انتهى ولا يصح ما قول المصنف في الكبير ان في هذا الاستقبال الى القبر لا الى القبلة فانا نقول يمكن الجمع بأنهم كانوا يستقبلون القبر للزيارة ويدورون الى جهة السكبة عند الدعوة وعذرهم عن المواجهة عدم الامكان لحجاب الامكنة والله سبحانه وتعالى أعلم (واذ فرغ من الزيارة يأتي المنبر) أي قربه فيدعو عنده لحديث ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة واما ما ذكره من اخذ رماقه فلا اثر لها اليوم ولا خير لكانها لانه فات في الحريق الثاني للمدينة وما حولها (ويأتي الروضة) أي من موضع المحراب وغيره (فيكثر فيها من الصلاة) أي بنوعها (والدعاء) أي المقرون بالحمد والثناء (وعند الاساطين الفاضلة) كما يأتي بيان محالها منفصلة فصل وليغتنم أيام مقامه بالمدينة المشرفة) فانها المستدركة من الايام السالفة (فيحرص على ملازمة المسجد) أي باجتهاده في العبادة والجدي في الطلب الجد لاسيما في حضور الصلوات الخمس للجماعة (والاعتكاف) أي الشروع والعرق (والختم) أي القرآني (ولو مرة منه) فانه لا يستغنى عنه في ذلك المحل الذي هو مهبط الوحي (واحياء ليله) أي احياها كثيرا ليلته بعبادته في أيام زيارته (وادامة النظر الى الجرة الشريفة) أي ان تيسر (أو القبعة المنيفة) ان تعسر فأول التوبيع (مع المهابة والخضوع) أي ومع الخشعة والخشوع ظاهر او باطنا (فانه) أي النظر المذكور (عبادة كالنظر الى الكعبة الشريفة) أي قياسا عليها حيث ورد كبارواه الشيخ عن عائشة رضي الله تعالى عنها رويها النظر الى الكعبة عبادة وروي الطبراني والحاكم النظر الى على عبادة فقول معنى ان عليا رضي الله عنه كان اذا برز قال الناس لا اله الا الله ما أشرف هذا الفتى لا اله الا الله ما أكرم هذا الفتى لا اله الا الله ما أشجع هذا الفتى فكانت رؤيته تحملهم على كلمة التوحيد كذا في النهاية والاصل ان كل ما يكون النظر اليه بدل من علي الحق ويشير اليه فهو عبادة كما روي ان أولياء الله هم الذين اذروا ذكرا لله (وليكثر من الزيارة) أي بلا كراهة (عند الاثنية الثلاثة خلافا لسانك) وامله رأي ان كثار الزيارة بسبب الملازمة او نظر الى ظاهر ما ورد من قوله اللهم لا تجعل قبري عبدا وفي رواية ثانيا بعدد لعن الله اليهود وانخذ واقبور أنبيائهم مساجد وامثال ذلك مما سجل بعض العلماء على نهى الزيارة مطلقا لهذه العلة ودليل الجمهور على السلف وحنه صلى الله عليه وسلم على مطلق زيارة القبور بعد نهيه عنها وما ذكره المصنف بقوله (لان الاكثار من الخير خير) والذي يظهر هو قول مالك كابدل عليه حديث زرغبنا نردحبا فان القبر أن تردا لابل الماء يوما ونده يوما ثم تعود ولانه أبعد من المشاهدة المنهى عنها ثم لا نسب أن يقال يجوز الزيارة في أوقات الصلوات الخمس قياسا على ملازمة الصحابة له في حال الحياة (ولا يمس عند الزيارة الجدار) أي لانه خلاف الادب في مقام الوقار وكذا لا يقبله لان الاستلام والقبلة من خواص بعض أركان الكعبة والقبلة (ولا ينصق به) أي بالتزامه واصدق بطنه لعدم وروده (ولا يطوف) أي ولا يدور حول البقعة الشريفة لان الطواف من مختصات الكعبة المنيفة فبحرم حول قبور الانبياء والاولياء لا عبرة بما يفعله العامة الجهلة ولو كانوا في صورة المشايخ والعلماء (ولا ينحني ولا يقبل الارض فانه) أي كل واحد (بدعة) أي غير مستحسنة

عليه ويصلي على نبيه
محمد صلى الله عليه وسلم
ويقول اللهم اني عبدك
جئتني كما شئت وسيرتني في
بلادك حتى أحلتني حرمك
وأمنك ورجوت بحسن
ظني بك ان تكون قد غفرت
ذنبي فأسألك ان تزدادني
رضا وتقربني اليك زلفي
(اللهم) اني اعوذ بنور
وجهك وسعة رحمتك ان
اصيب بعد هذا المقام خطيئة
او ذنبا لا يغفر (اللهم) هذا
مقام العائد المستجير بك
من عذابك الراجي او عذرك
الخائف المشفق الخذر من
وعيدك (اللهم) احفظني

تكون مكروهة وأما السجدة فلا شك أنها حرام فلا يغتر الزائر بما يرى من فعل الجاهل بل يتبع العلماء العاملين (ولا يستدبر القبر المقدس) أي في صلاة ولا غيرها الضرورة ملحقة إليه (ولا يصلي إليه) أي إلى جانب قبره صلى الله عليه وسلم فإنه حرام بل يفتي بكفره أن أراد به عبادته أو تعظيم قبره وهذا على تقدير إمكان تصويره بأن لا يكون بينه وبينه حجاب من جدره والافلاتكرك الصلاة خاف الحجر الشريفة إذا قصد التوجه إلى قبره صلى الله عليه وسلم ثم هذه الآداب كلها مستفادة من حكمه فلا ينبغي مخالفة أمره خصوصا في حضوره فانظر إلى الامام الشافعي قدس الله سره ورضي عنه حين زار قبر الامام الاعظم ترك سنة من سنن مذهبه معللا بأني استحيي أن أخالف مذهب الامام في حضوره وهذا يدل على غاية تأدبه ونهاية شعوره (ولا يمر) أي بمحاذاة قبره من جميع جوانبه (حتى يقف ويسلم) أي بتطويله أو اقتصاره (ولو من خارج) أي من المسجد وجداره فقد روى عن أبي حازم أن رجلا أتاه فحدثه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقول قل لا إله إلا أنت الماربي مرضا لا تقف تسلم على فلان يدع ذلك أبو حازم مذبذبا في الروايات وأما ما يفعله الجاهل من التقرب بأكل التمر الصبحاني في المسجد والقاء النوى فيه ونحو ذلك من المنكرات الشنيعة والبذع الفظيعة فيجب أن يجنبه ويذكر إذا رأى من يرتكبه (ويكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) أي على الدوام (والصيام) أي مدة إقامة الأيام (والصدقة) أي على المساكين خصوصا للجارين والمواطنين من أهل المدينة إذا كانوا مستحقين فانهم أولى من غيرهم إذ يجب حبس سكان المدينة على حسب مراتبهم بل ينبغي أن لا يفيض مسيئتهم ويكرم محسنهم ولا يؤذي أحدا منهم (عند الأساطين الفاضلة) ولعل هنا سقطا من الكاتب إذ لا معنى لكونه ظرفا سابقا للصيام والصدقة بل ينبغي أن يقال ويكثر الصلاة من السن والنوافل عند الأسطوانات الفاضلة (وغيرها) أي وغير الأسطوانات من المشاهد الكعكة من قرب محرابه ومنبره وقرب قبره وسائر أماكن الروضة الشريفة وسبأني بيان الأساطين وتفاصيلها فيما عداها (مع نهرى المسجد الاول) أي الكائن في زمته صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه قوله تعالى إلى المسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه على خلاف أنه تزل فيه أو في مسجد قباء مع إمكان الجمع بينهما وكذا الوارد في فضله أحاديث فذلك محل أولى من غيره ولو كان الفضل حاصل في غيره مما لحق به على الصحيح فإذا عرفت ذلك فلا بد من معرفة حدود المسجد الاول بناء على العمل بالفضل كما حققه بعض أهل التواريخ على المعول وهو قوله (وحده) أي حدود المسجد الاول (من المشرق) أي جانبه الأسطوانة الملاصقة بجدار الحجر المقدسة من جهة الرأس الشريف ومن القبلة) أي جانبها (من وراء المنبر نحو ذراع) قيل أو أكثر وما زاد على ذلك اغاها عرض الجدار والافه ومن الدرابزينات اللاصقة بمحرابه صلى الله عليه وسلم وما بينهما وبين المنبر اليوم ثلاثة أذرع ونصف فلا يتم هذا إلا مع ادخال عرض جدر المسجد (ومن المغرب) أي جانبه الأسطوانة الخامسة من المنبر) وأما ذكر بعض المؤرخين المتأخرين أن حده من المغرب الأسطوانة الثانية من المنبر فيحتمل على البناء الاول فتأمل (ومن الشام) أي جانبه (حيث يتهيأ مائة ذراع من محرابه صلى الله عليه وسلم) وهو معلوم لأهل المدينة بالعلامة الموضوعة وهذا على رواية أن المسجد كان في زمته صلى الله عليه وسلم مائة ذراع حيث تتهيأ المائة من الدرابزينات وأما رواية أنه

من يميني وعن شمالي ومن قدامي ومن خلفي ومن فوق ومن تحتي حتى تبلغني إلى وطني واهلي واحفظني بعد الممات من أنواع العذاب وأرسلني إلى وطني سالما فأغما من سائر الآفات فإذا وصلني إلى وطني ومقصدي فاستعملني في طاعتك ما بقيتني ولا تجعل للشيطان على سبيل ما دمت في هذه الحياة الدنيا فإذا توفيتني فأختم لي بخير والحقني بعبادك الصالحين يا أرحم الراحمين اللهم صل وسلم على أشرف عبادك واكمل عبادك سيدنا محمد

كان سبعين في ستمين ذراعا فهي أيضا على البناء الاول لأنه صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثانيا فجعله مائة في مائة ذراع وكان مربعا وقيل كان أقل من مائة وكان للمسجد ثلاثة أبواب من خلفه وباب عن يمين المصلي وباب عن يسار المصلي (وأما أحد الروضة الشريفة فهي ما بين القبر المقدس والمنبر) أي الانقش (طولا) أي من جهة طولها (وأما عرضها فقليل) أي من جانب الشام وعليه الاكثرون (إلى اسطوانة على رضى الله عنه) وسبأني بيانها (وقيل إلى صف اسطوانة الوفود) أي على ما سبأني مكانها قيل وهو الصواب (وقيل غير ذلك) أي حيث قيل المسجد الاول كله روضة وقيل بل مع ما زيد فيه وقيل ما بين الحجر ومصلي العبد وقيل مصلي المجدد وهو محرابه صلى الله عليه وسلم أو مسجده ولعله كان فاصلة قليلة بين المسجد والحجرة وقد أدخلت الآن في المسجد ما كان غير معلوما (وأما الأساطين الفاضلة فيها اسطوانان) الاظهر اسطوانة لقوله (هي علم المصلي الشريف) وكان سلمه من الاكوع رضى الله عنه نهرى الصلاة عندها (وكان الجذع امامها) أي قدامها في موضع كرسي الشئمة عن يمين محرابه صلى الله عليه وسلم ولا اعتد على قول من جعل الاسطوانة في موضع الجذع (واسطوانان مائشة رضى الله عنها) أي ومنها (وهي الثالثة من المنبر إلى المشرق) أي إلى صوبه وهي الخامسة من الرحبة متوسطة للروضة (في الصف الذي خلف امام المصلي) أي الذي يصلي في محرابه صلى الله عليه وسلم (روى صلواته صلى الله عليه وسلم إليها) أي بضعة عشر يوما بعد تحويل القبلة ثم تقدم إلى مصلاه اليوم وكان يستند إليها وأفاضل الصحابة كانوا يصلون إليها وفي الاوسط لطبراني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان في مسجدى لبقعة لو يعلم الناس ما صلوا فيها الا ان يطير لهم قرعة فمن مائشة رضى الله عنها انها اشارت إليها (وانه) أي وروى انه (يستجاب عندها الدعاء) أي فينبغي ان يصلي اليها ويستند عليها (واسطوانان التوبة وهي بين اسطوان مائشة والاسطوان اللاصقة بشباك الحجر) أي لا يأتونهم انها هي اللاصقة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم إليها واستنداده عليها إلى القبلة) أي مستقبلا لاستندابها خلف ما تقدم (واعتكافه) أي وروى (عندها) فانه كان اذا اعتكف طرح له فراش ووضع له سرير عندها مما يلي القبلة يستند اليها وقد يصلي عندها ولعل وجه تسميتها بالتوبة انه ربط بعض المخلفين من غزوة تبوك نفسه بها بعد ندامته حال فانه لا يحمله عنها الا هو صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر في محلها (واسطوان السرير هذه هي اللاصقة بالشباك) أي التي تقدمت على ما نوهي (شرقي اسطوان التوبة وروى اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها) لانه قيل كان السرير بوضع مرة عندها ومرة عندها تلك (واسطوانان على رضى الله عنه) وكان يسمى اسطوان المحرض (وهي خلف اسطوانة التوبة من جهة الشمال وكان على كرم الله وجهه يصلي) أي عندها (ويجلس عندها) أي على صفحتها (عما يلي القبر) أي فانها مقابلة للخوخة التي كان صلى الله عليه وسلم يخرج من الحجر المنيعة إلى الروضة الشريفة (واسطوان الوفود وهي خلف اسطوانان على من الشمال بينهما وبين اسطوان التوبة اسطوانان على وكان صلى الله عليه وسلم وسراة الصحابة) يفتح السبيل المهمة اسم جمع سرى أي أفاضلهم وأشرفهم (يجلسون عندها) ولعل اضافتها إلى الوفود لانه صلى الله عليه وسلم كان يقعد عندها للملاقاة وقضاء مقصوداتهم هذا ومنها اسطوان التهجيد وهي وراء بيت فاطمة رضى الله عنها وفيها محراب اذا توجه إليه المصلي كان يساره إلى باب جبريل وأما اسطوانان مربعة

سيد الاوابين والاخرين وعلى آله واصحابه هداة الدين وعلى سائر الانبياء والمرسلين ومن اتبعهم باحسان إلى يوم الدين عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كذا ذكر كرك الكرون وكما غفل عن ذكر كرك الغافلون صلاوة صلا ما دائما بين بدوامك باقيين بسلامك صلاة ترضيك وترضيه وترضى بها عبايا اكرم الاكرم من (ثم) يمشي التهقرى ناظرا إلى البيت الشريف متأسفا على فراق الكعبة باكيا او متباكيا

القبور ويقال لها مقام جبريل على نبينا وعليه السلام فهي في حائر الجرة في صفحته الغربية الى الشمال بينها وبين اسطوان الوفود الاسطوان الاصفى بالشباك وقد حرم الناس التبرك بها الا من تشرف بعد دخول الجرة بالوصول اليها فهذه هي الاساطين الخاصة التي ذكرها أهل التواريخ وغيرها والافكها قال المصنف (وجميع سوارى المجد) أي المصطفوى في أصل بانها (يستحب الصلاة عندها لانها لا تخلو عن النظر النبوي اليها) أي الى ما كان في موضعها والافى ليست منها بل غيرها (وصلاة الصحابة عندها) أي في أماكنها وقربها (ويستحب زيارة أهل البقيع كل يوم) أي لزارين وان كان اختصاصه بيوم الجمعة للمجاورين (وايتيان المساجد) أي الاربعة وغيرها وقبائمه أفضاها وهو مخصوص بيوم السبت وسبأى بيانها (والمشاهد) أي بمومها (واحد) أي بخصوص المخصص بيوم الخميس (والأبار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم) ذكر المصنف مجملها ثم فصلها بفصول مع ما ورد في فضلها فقال

فان فصل في زيارة أهل البقيع (يستحب ان يخرج كل يوم الى البقيع بعد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضي الله عنهما) وكذلك فاطمة رضي الله عنها (في زيارة القبور) أي قبور الصحابة (التي به) أي بالبقيع جميعها (خصوصا يوم الجمعة) أي المخصص بهذه الزيارة في العرف والعادة والزيارة القبور مستحبة في كل أسبوع يوما الا ان الفضل يوم الجمعة والسبت والاثنين والخميس وقد قال محمد بن واسع الموفى يعلمون بزوارهم يوم الجمعة وبما قبله وبما بعده فحصل ان يوم الجمعة افضل وان عمل الموفى بالزارين أكل (وقد قيل انه مات بالمدينة من الصحابة نحو عشرة آلاف خير ان قالهم لا يعرف) أي بأعيانهم وخصوصا مكانهم فاذا انتهى اليه بنوهم وغيرهم عن دفن من المسلمين عندهم بالزيارة اجالا وبقلا أولا كما ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لاهل البقيع بقيع الغرقدهم اغفر لنا ولهم وان أراد الزيادة فيقول السلام عليكم يا أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المتقدمين منكم والمتأخرين من أنس الله وحشنتكم ورحم الله غريبتكم وضاعف حسنتكم وكفرت سيئاتكم ربنا اغفر لنا ولوالدينا ولائنا ولاخواننا ولاخواننا ولاولادنا ولاحفادنا ولاقربنا ولاصحابنا ولاحبابنا ولا من له حق علينا ولا من أوصانا والمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات وربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم اللهم صل على روح محمد في الارواح وصل على جسد محمد في الاجساد وصل على قبر محمد في القبور وربنا توفا مسلمين وألحقنا بالصالحين وأدخلنا الجنة آمنين برحمتك يا أرحم الراحمين آمين وصل على جميع الانبياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين وعلى عبادك الصالحين وعلى أهل طاعتك أجسين وارحنا معهم وارزقنا شفاعتهم واحشرنا معهم والحمد لله رب العالمين ثم يزور قبور الأتباع المدفونين به خصوصا (ومن يعرف عينا) أي ذاتا مسمى معينا مبينا (أوجهة) أي حدا ومكانا (بالبقيع) أي في شرقي ذلك الحقل الرقيق (مشهد عثمان بن عفان رضي الله عنه) وهو افضل من به من الصحابة فينبغي أن لا يخرج على غيره بعد سلام الاجال لجميع أهله بل يتندى بالتوجه اليه والسلام عليه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا امام المسلمين السلام عليك يا ثالث الخلفاء الراشدين السلام عليك يا ذا النورين النيرين السلام عليك يا مجهز جيش العسرة بالنقد والعين

السلام عليك يا صاحب المبعدين السلام عليك يا من ججع القرآن بين الدفتين السلام عليك يا صبور اعلى الاكدار السلام عليك يا شهيد الدار السلام عليك يا من بشره النبي المختار بدخول الجنة مع الابرار السلام عليك ورجة الله وبركاته (ومشهد سيدنا ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أي في مشهده (رقية) بالتصغير (ابنته صلى الله عليه وسلم وعثمان بن مظعون) وهو الاخ الرضاوى قنبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص) كلاهما من العشرة المبشرة (وعبد الله بن مسعود) من اجلاء الصحابة وأتقاهم بعد الاربعة (وخنيس) بضم خاء مججمة وقحنون وسكون ونحتبة فهملة (ابن حذافة) بضم الحاء المهملة صحابي سمي (ومعد بن زرارة) بضم الزاي صحابي حليل (فينبغي أن يسلم هناك) أي عند مشهد سيدنا ابراهيم (على هؤلاء كلهم رضي الله عنهم) لكونهم معه في محله (ومشهد عباس بن عبد المطلب وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أي في مشهده وعند مرقده (حسن بن علي) أي ابن أبي طالب (عند رجلى العباس) أي لانه بمنزلة والده في عرف الناس (قبل وفاطمة الزهراء) أي عند حجره (وقيل في مسجد هابا بالبقيع بدار الاحزان) قيل ورأس الحسين (أي كذلك) قيل وعلى أيضا نقل اليهم رضي الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وان كان خلاف في كون بعضهم هناك (وفيه أيضا زين العابدين) وهو علي بن الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهم وابنه محمد الباقر وابن محمد جعفر الصادق رضي الله عنهم ومشهد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله (أى ذريته الطيبين) (وأزواجه) أمهات المؤمنين (ماعد اخذت بمكة) فانه بمكة (وميمونة) فانها بسرف قرب مكة (وقيل لا يعلم تحقيق من فيه منهم) أي بخصوصهم ماعدا عائشة رضي الله عنهم (ومشهد عقيل) بن قح فاكسر (ابن أبي طالب) أخى علي رضي الله عنه (وفيه صفيان بن الحرث) أي ابن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الله بن جعفر الطيار) أي ابن أبي طالب رضي الله عنهم (وقيل قبر عقيل في داره) أي بمكة أو بالمدينة وقيل بالشام (ومشهد قرب مشهد أمهات المؤمنين) أي وقرب مشهد عقيل (قيل فيه ثلاثة من أولاد النبي صلى الله عليه وسلم ومشهده قبل فاطمة بنت أسد رضي الله عنها أم علي كرم الله وجهه) وقيل في دار عقيل عند قبر عباس وقيل بقرب قبر ابراهيم رضي الله عنهم (وقيل الظاهر انه مشهد سعد بن مساذ) أي من أكابر الانصار (ومشهد صفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنها ومشهد الامام مالك) رضي الله عنه أي صاحب المذهب (ومشهد يقال ان به نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما) وهو من اجلاء التابعين وليس هو الامام نافع من القراء السبعة كما يؤولهم به بعض العامة (ومشهد اسماعيل بن جعفر الصادق رضي الله عنهما داخل السور) أي سور المدينة المعطرة (وبقي ثلاثة مشاهد ليست بالبقيع) أي بل هي داخل المدينة (أحدها مشهد مالك بن سنان رضي الله عنه) أي والد أبي سعيد الخدري (من شهداء احد غربي المدينة داخل السور) أي لمصقابه (وثانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي رضي الله عنهم) وهو المقتول أيام أبي جعفر المنصور (ثالثها مشهد سيد الشهداء) أي بعد الانبياء وشهداء اخذوه هو افضل شهداء هذه الامة (جزرة رضي الله عنه) أي عم النبي صلى الله عليه وسلم (يأتي ذكره في فصله) أي على عدة ثم اعلم انه اختلف في اولي البداة من مشاهد البقيع فذكر بعض العلماء ان الاولى بالبداة زيارة عثمان بن عفان رضي الله عنه

(اللهم) ان هذا البيت بيتك وأنا عبدك وابن أمك جلتني على ما صغرت لي من خلقك حتى أعنتني على قضاء مناسكك ذلك الحمد على نعمتك ولك الشكر على احسانك وكرمك فان كنت رضية عني فازدد عني رضا والا فتن الآن علي بالرضا عني قبل ان أفارق بينك يا أرحم الراحمين (اللهم) ارض عني وان لم ترض عني فاعف عني فقد يعفو السيد عن عبده وهو غير راض ثم رضى عنه بعد العفو فلا يحرم من رضاك

ويقول الوداع يا كعبة الله الوداع يا بيت الله الوداع يا قبلة المسلمين الوداع يا أنس الطائفين والعاكفين الوداع يا حجر أمما حبل الوداع يا مقام ابراهيم الوداع يا حطيم زمزم الوداع ياها الحجر الاحم الوداع ايها المنجس والمترنم الوداع يا بئر زمزم الوداع يا أرض الحرم الوداع ايها المسجد الحرام الاعظم ويكرر ذلك الى ان يصل الى الباب المعروف الآن بباب الخزوة (ويقف على الباب) ويقول الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا

لانه افضل من هناك كما قدمنا واختار بعضهم البداءة بأبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه لو عاش ابراهيم لكان نبيا ولكونه قطعة منه صلى الله عليه وسلم افضل من غيره فينبغي الاشتداد به وذكر العلامة فضل الله بن القوري من اصحابنا ان البداءة بقبة العباس وانظم بصفية رضي الله عنهما أولى لان مشهد العباس اول ما يلي الخارج من البلد عن عينه فحساب وزنه من غير سلام عليه جفوة فاذا سلم عليه وسلم على من يريه اولاً فنجتم بصفية رضي الله تعالى عنها في رجوعه كما صرح به ايضا كثير من مشايخنا وهذا سهل لزار وارفق قلت وكذا باعتبار التعظيم في الجملة اوفق لان العباس رضي الله عنه من حيث انه عم النبي صلى الله عليه وسلم وانضم اليه الحسن بن علي وزين العابدين وغيرهم من اهل البيت باعتبار مجموعهم وعمومهم افضل من عثمان رضي الله عنهم وتفعنا يركائهم وحشرنا في زمرة ثم اذا دخل البلد راجعا من الزيارة فليقصد زيارة الثلاثة الذين هم داخل السور

فصل في المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم (منها مسجد قبا) بضم القاف ممدودا ومنصورا (هو افضل المساجد) اي المأثورة (بعد المساجد الثلاثة) اي مسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى لكن يرد عليه ما روى عن سعيد بن أبي وقاص انه قال لان اصلي في مسجد قبا ركعتين احب الي ان آتي بيت المقدس مرتين اخرجه ابن ابي شيبة بسند صحيح ورواه الحاكم ولم يذكر مرتين وقال استاده صحيح على شرطهما انتهى والظاهر ترك ذكره مرتين لما سبق من مضاعفة الصلاة في المسجد الأقصى والحديث لا يرحل الا الى ثلاثة مساجد منها الأقصى ثم لا يلزم من كون الصلاة احب في مسجد قبا الى سعد ان يكون افضل مطلقا لاحتمال ان يكون وجه الاحبة غير جهة الافضية لعله كانت موجهة لتلك القضية ويحمل على هذا آياته صلى الله عليه وسلم اليه وكذا اتيان عمر رضي الله عنه مع ان الصلاة بمسجد المدينة افضل من مسجد قبا اجاما (يسحب زيارته) اي مطلقا وقوله (يوم السبت) انما هو بيان زمان الافضل لما روى آياته صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين ايضا وصبيحة عشرة من رمضان وكان عمر رضي الله عنه يأتي قبا يوم الاثنين والخميس وما ذكره بقوله (وصح) اي في الحديث (عنه صلى الله عليه وسلم ان صلاة ركعتين فيه) اي سواء يكون يوم السبت او غيره لمعومه (كعمرة) اي كثواب عمرة وفيه اشارة الى ان العمرة سنة ثم عدد الركعات التي تقوم مقام العمرة ركعتان وفي رواية اربع ركعات ولعله محمول على ان الركعتين للعبادة واخرى لثبوت العمرة والرواية الاولى على اندراج الاولى في الاخرى وفي الكبير صح عنه صلى الله عليه وسلم ان الصلاة فيه كعمرة رواه الترمذي وغيره وصح عنه انه كان يأتيه كل سبت راكبا وما شيا كما رواه البخاري ومسلم (واما موضع صلاته صلى الله عليه وسلم منه) اي من مسجد قبا (قبل تحويل القبلة للحراب) اي الاول وهو (الذي عند الامطوانة التي في الرحبة) بفتح الراء والحاء المهملة وتسكن اي الساحف ومحل السعة (محاذي محراب المسجد) وقد نقل انه اول موضع صلى فيه صلى الله عليه وسلم بقبا (وبعد التحويل) اي وبعد تحويل القبلة مصلاة (هو المحراب الذي عند جدار القبلة) وهو المحراب الثاني (واما الخفيرة) تصغير الخفيرة (التي في صحن المسجد) اي مسجد قبا (قبل ان يبرك ناقته صلى الله عليه وسلم) حين نزل بها حبة الهجرة (ومما يثير لك به بقبادار سعد في قبلة المسجد) فقد روى انه صلى الله عليه وسلم اضطجع فيه (وفي قبلة ركن المسجد الغربي) موضع لعله مسجد دار

لشامة ذنوبي وادخاني في رحمتك وارحمني واعف عني وارض عني يا ارحم الراحمين (اللهم) هذا او ان انصرفني ان اذنت لي غير مستبدل بك ولا بيتك ولا ارضا فضلك ولا من حرملك (اللهم) اصحبني العافية في بدني والعصمة في ديني يا رب العالمين (اللهم) احسن منجلي والطب في وارزقي طاعتك وتقبلها مني واجعل لي بين خيري الدنيا والاخرة نك على كل شي قد يربا كرم الاكرمين (اللهم) ان هذا وداع من

(سعد) اي وان كانت العامة يسمونه مسجد علي والجمع ممكن (وفي قبلة المسجد ايضا دار ام كلثوم نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم واهله) اي ثم اهله (واهل ابي بكر) اي معه (ويزور بزار اريس) اي التي بقرب مسجد قبا (التي ياتي ذكرها) اي عند ذكر آبارها (مسجد الجمعة شامي قبا) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى به الجمعة (مسجد القضيح) بالفاء والصاد المعجمة ولعله يعني الوضيح في القاموس فضع الصبح بداي ظهر وابتدا (شرقيه) اي في شرقي قبا (ويعرف بمسجد الشمس ولا وجه له) لا يبعد ان يقال لكونه في مشرق الشمس او في ضيائها وصفاتها واما ما روى من رد الشمس بدعوتيه صلى الله عليه وسلم لملي فلا يصح عند المحققين مع انه كان بالصهبا في خير ملي ما ورد في ضعف من الاثر (مسجد بني قريظة) بالتصغير قبلة من اليهود روى صلاته صلى الله عليه وسلم فيه موضع المنارة التي خدمت (مسجد ابراهيم) وهي مارية القبطية جاريته صلى الله عليه وسلم (ابنه صلى عليه وسلم بالعالية) اي قري بظاهر المدينة وهي العوالي روى انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه واد ابراهيم ابنه عليه السلام به (مسجد بني ظفر) بفتح الظاء المعجمة والفاء وهم بطن في الانصار (شرقي البقيع ويعرف بمسجد البغلة) اي لما سبأ في روى صلاته صلى الله عليه وسلم فيه وجلسه على الحجر الذي به قال في الكبير وقد ادر كناهذا الجرم فقد لما جدد المسجد (وهناك) اي عنده هذا المسجد على ما قاله الطرزي (آثار حفر بغلة ومرفق وأصابع ينسبونه) اي كل واحد منها (اليه صلى الله عليه وسلم) بمعنى انهم ينسبونها الى بغلته ومرفقه وأصابعه والناس يتركون بها والله سبحانه أعلم بحقيقتها وحقيقتها (مسجد الاجابة شامي البقيع) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا به طويلا قائما وهو على عيني الحراب نحو ذراعين فلينحر ذلك (مسجد القضيح على قطعة من جبل سلح) بكسر السين مهملة وسكون لام وهو جبل خارج المدينة روى صلاته صلى الله عليه وسلم فيه ودعاؤه بين الصلاتين يوم الاربعاء قبل ومحل ذلك ما يقابل محراب المسجد من الرحبة (وعنده) اي عند مسجد القضيح (مساجد) اي ثلاثة روى صلاته صلى الله عليه وسلم بها (يعرف الاول بمسجد سلمان الفارسي والثاني بمسجد علي والثالث بأبي بكر الصديق رضي الله عنهم) قال صاحب التارخ ولم أقف على شيء في نسبة هذه المساجد اليهم (مسجد بني حرام) ضد حلال وهو اسم شائع بالمدينة كافي القاموس (وينبغي ان يترك بكهف سلح) اي غار (عند مسجد بني حرام) ويسمى كهف بني حرام فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحي به وكان بيته به ليسالي الخندق وهو على عيني المتوجه من المدينة الى مساجد القضيح من طريق القبلة (مسجد القبلتين) اي فيه محرابان أحدهما الى الكعبة والاخر الى بيت المقدس وكان بعض الصحابة يصعدون الى بيت المقدس فأخبروا في أثناء صلاتهم بنحويل القبلة الى الكعبة فأداروا منه اليها وأقبلوا بصدورهم عليه انصلي تلك الصلاة الى القبلتين في ذلك المحل فسمى بمسجد القبلتين (الاربع) اي الاصح من الاقوال (ان نحويل القبلة) اي الى الكعبة (كان به) اي على ما قدمناه ولا يبعد ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى به مرة الى جهة القدس وأخرى الى شطر الكعبة ولا منافاة بين الروايتين والله أعلم (مسجد السقيا) بضم السين وسكون القاف موضع بالمدينة كما ذكر في القاموس (شامي بئر السقيا) اي التي ذكرها قريش روى صلاته صلى الله عليه وسلم ودعاؤه فيه (مسجد ذباب) بضم ذال معجمة وموحدين بينهما ألف جبل بالمدينة على ما في القاموس

يخشى ان لا يعود الى بيتك الحرام فحرمني واهلي على النار (اللهم) انك قلت وقولك الحق لتبيك صلى الله عليه وسلم عند فراقه لبيتك الحرام ان الذي فرض عليه القرآن لادك الى معاد وقد اعدته الى بيتك الحرام كما وعدته فأعدني الى بيتك بنك ولطفك وكرمك (اللهم) ارزقني العود بعد العود المرة بعد المرة الى بيتك الحرام واجعلني من المقبولين عندك يا ذا الجلال والاكرام (اللهم) لا تجعله آخر العهد من بيتك الحرام

(ويعرف بمجد الراية) أي العلم أو العلامة (شامى المدينة على قطعة جبل) روى صلواته صلى الله عليه وسلم وضرب قبته به (مجد صغير بطريق السافلة) أي طريق اليمن بشرق مشهد حزة رضى الله عنه (إلى أحد) أي مائلا إلى شق جبله وهو صغير جدا طوله ثمانية أذرع (يقال أنه مجدي أبي ذر رضى الله عنه) لكن قيل له الموضع الذي روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين فمجد رصيدة أطال فيها ونزل عليه الوحي فيه (مجد البقيع) بوحدة فقف (من عين الخارج من درب البقيع) أي غربي مشهد عقيل رضى الله عنه (قبل الظاهر أنه) أي هذا المجد (مجد أبي) ابن كعب (رضى الله عنه) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يخلف إلى مجدي أبي فيصلي فيه غير مرة ولا مرتين (مجد فاطمة الزهراء رضى الله عنها بالبقيع) وهو المشهور بيت الأحزان وقد قيل إن قبرها فيه (مجد مصلى العبد معروف) أي وهو الذي يصلي صلاة العبد فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصلي فيه حتى توفاه الله تعالى وكان إذا قدم من سفره ومريه استقبل القبلة ودعا (مجد شمالى مسجد المصلى) أي في شمال مسجد مصلى العبد (جائعا) بالجيم والنون المكسورة أي مائلا (إلى الغرب) أي وسط المدينة (يعرف بمجد أبي بكر رضى الله عنه) له صلى فيه أيام خلافته أو قبلها بعض نافلة (مجد شامى المصلى يعرف بمجد على رضى الله عنه) قال المصنف ولعله صلى به العبد حين كان عثمان رضى الله عنه محصورا (قبل) أي على ما يفهم من كلام بعضهم (أنه صلى الله عليه وسلم صلى العبد بهذين المجدين أولا) له قلة الناس (ثم في المصلى المعروف) أي لكثرة نعم الله سبحانه وتعالى أعلم

فوصل في زيارة جبل أحد وأهله (يستحب أن يزور شهداء جبل أحد) لما روى ابن أبي شيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم يا صبرتم ثم عتي الدار (ومساجده) أي على ما يأتي بانها (والجبل نفسه) أي لما ورد في صحيح البخاري وغيره من طرق أحد جبل يحبنا ونحبه زاد الطيب السلي من أنس فاذا اجتمعوا فكلوا من ثمره ولو من عضاهه أي من أشجار شوكه تبركاه وفي حديث أحد ركن من أركان الجنة وفي رواية أحد هذا جبل يحبنا ونحبه على باب من أبواب الجنة وهذا غير يغضنا ونغضه وأنه على باب من أبواب النار (والأفضل) وفي نسخة ويستحب (أن يكون ذلك) أي وقت زيارتهم (يوم الخميس متطهرا) أي من الأقذار والأوزار (مبكرا) بكسر الكاف المشددة أي في أول النهار (ثلاثا) يفوته الظهر بالمجد النبوي) أي مع جماعة الأبرار لما ورد من فضائله في الأخبار والآثار (وبدا) أي حين وصوله إلى قرب أحد ومساجده (بمجد حزة سيد الشهداء) لما روى الحاكم أن فاطمة رضى الله عنها كانت تزور قبرها حزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده وروى يحيى أنها كانت تختلف بين اليومين والثلاثة إلى قبور شهداء أحد تبكي بمشهد سيد الشهداء (ثم سيد الأنبياء رضى الله عنه) وقد ورد خير أعمام حزة رواء الحافظ الدمشقي وروى ابن جرير من رفقا سيد الشهداء يوم القيامة حزة بن عبد المطلب وفي مجمع البحوى أنه صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده أنه مكتوب عند الله عز وجل في السماء السابعة حزة أحد الله وأحد رسوله (فيسلم عليه بخشوع) أي في الباطن (وخضوع) أي في الظاهر (مع مراعاة غاية الأدب والجلال التام) أي بالتواضع والسكينة والوقار في ذلك المقام الذي هو محل الكرام ومنزله

الأكرام فمن ابن مسعود رضى الله عنه ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كيف أشد من بكائه على حزة بن عبد المطلب ووضعه في القبلة ثم وقف على جنازه وانصب حتى نشخ من البكاء أي شفق حتى كاد أن ينشئ يقول يا حزة يا عم رسول الله وأصدره له يا حزة يا فاعل الخير يا حزة يا كاشف الكريات يا حزة يا ذاب من وجه رسول الله (وينبغي أن يسلم بمشهد) أي فيه (على عبد الله بن جحش) بفتح الجيم وحاء مهملة وهو أخو زينب إحدى أمهات المؤمنين وابن عمته صلى الله عليه وسلم وابن أخت حزة (ومصعب) بصيغة المجهول (ابن عمر) بالتصغير وهو من أكابر الصحابة (لأنه قيل) أي روى (أنهما دفنهما رضى الله عنهم ومن الشهداء) أي شهداء أحد (سهل بن قيس رضى الله عنهم قبل قبره بدر قبر حزة شاميا) أي حال كونه شاميا مكانه كما بينه بقوله (بينه وبين الجبل ومنهم عبد الله وعمر وعبد الله بن الحصاص) مضاعف رباي (وأبو أيمن وخالد وخارجة وعبد و النعمان رضى الله عنهم وقبورهم) أي هؤلاء المذكورين (بما يلي المغرب من قبر حزة نحو خمسة ذراع قال السيد) أي السهموي (في تأريخه) أي للمدينة وتوابعها (تأملته) أي تتبعته وتصفحته (فوجدت ذلك) أي محل قبورهم (بالربوة) بضم الراء وقصها أي قطعة من الأرض مرتفعة (التي غربي السيل الذي هناك) أي ويجري العين بقرهم من القبلة (فيسلم على هؤلاء الثمانية) أي المذكورين أخيرا سوى سهل (هناك) ظرف ليسلم (وأما بقية الشهداء من شهداء أحد فلا يعرف قبورهم والذي يظهر أنها بقرب الموضع المذكور في الرواية شاميا والمشهور أن الذين أكرموا بالشهادة يوم أحد) أي الذين قال الله تعالى فيهم ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله وأبنا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآيات (سبعون رجلا) أي كما هو ظاهر قوله تعالى أولئك أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها إلا آية فأنهم قتلوا يوم بدر سبعين وأمرؤا سبعين (وأما القبر الذي عند رجل سيدنا حزة فغير متولى العمارة) أي عمارة تربة حزة (والقبر الذي يحسن المشهد بقبر بعض أمراء المدينة من الأشراف) أي فلا يظن أنه من قبور الشهداء (والقبور التي بالخطارة) أي فيها بالأجار (بين المشهد) أي قبر حزة (وبين الجبل قبور أعراب فلا يظن أنها من قبور الشهداء) وهذا كله غير ملائم لما اختصره من البناء (وأما مساجد أحد) أي المنسوبة إليها الواقعة حوالها (فها هو مسجد القصب) بفتح فسكون بمعنى الوسع والتوسيع (فلا يصح بأحد على عينك وأنت ذاهب إلى الشعب) بكسر أوله وهو الوادي بين الجبلين (المهراس) بكسر الميم ما بأحد (معى) أي المسجد (به) أي بالقصب (لأنه قيل نزل به آية القصب) أي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا ففسحوا الله لكم (ويقال أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه الظهر والعصر بعد القتال) أي بعد فراغه يوم أحد (مسجد ركن جبل عيين) بصيغة تشبيه العين وقيل بفتح العين وكسر الذون الأولى وأما كسر أوله فليس ثابت (الشرقي) أي على قطعة من الجبل (وهذا الجبل في قبلة مشهد حزة) ويقال أنه هو الموضع الذي طعن فيه حزة رضى الله عنه وأنه صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم مسجد الوادي على شفير شامى المسجد المذكور قريابته يقال أنه رضى الله عنه مشى من الموضع الأول إلى هذا فصرع به وقيل أنه لما قتل أقام في موضعه (أي تحت جبل الزمارة) ثم أمر به النبي صلى الله عليه وسلم فحمل (أي من بطن الوادي) (إلى هذا الموضع) وقد قال في التاريخ أن المسن المثبت

وان جعلته آخر العهد به فخر رضى الله عنه الجنة يا أرحم الراحمين صلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين ثم ينصرف راشدا مهنيا (خاتمة) رأيت أن أختتم هذه الأدعية المباركة بصلاة التسبيح لعظم فضلها وكثرة ثوابها أخرج ابوداود عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس ابن عبد المطلب يا عباس يا عم الأعمى لا أعطيك إلا أمرك إلا أحبك ألا أجعل لك عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك ففر الله لك ذنبك أوله

وأخذه قديمه وحديثه خطأ وعمده صغيره وكبيره سره وعلايته عشر خصال أن تصلي أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فاذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ثم تركعت فتقولها وأنت راكع عشر ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرا ثم تهوى ساجدا فتقولها وأنت ساجد عشر ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشر ثم تعبد فتقولها

اليوم على قبر حزة رضي الله عنه انما هو من هذا المسجد مكتوب بعد البسملة والاية هذا
 مصرع حزة بن عبد المطلب ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فصل في الاثار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم في الاثار بهمة ممدودة وبهمة مفتوحة
 وسكون موحدة فهمة ممدودة جع بثر الهمة ويبدل (وهي) اثنى وهي (كثيرة قيل انها سبع
 عشرة بثر اول يعرف منها الائمة) اي باياتها (فن المعروف) اي المعروف منها المشهور (بثر
 اريس) بفتح همزة وكسر راء فحجة ما كنة فهمة (بقر مجد قبا وهي) اي البثر (التي
 جلس عليها النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر رضي الله عنهما وفيها سقط خاتمه صلى الله عليه
 وسلم في زمن عثمان رضي الله عنه) اي من يده او يدنايه عند تناوله (وبالغ) اي عثمان مع
 اصحابه واحبابه (في طلبة فلم يخرج) اي الحكمة في باب فقهه (ويبقى ان يتوضأ) او يقتل
 (بماؤها ويشرب منه قيل) اي في حق شرب مائه (انه لما شرب له كاه زمزم) اي كما صح من طرق
 في حق ماء زمزم انه لما شرب له من يده دفع عطش او شفاء مقيم او طعام طعم وغير ذلك (بثر غرس)
 بفتح غين معجمة وسكون راء همة (من جهة قبا وهي وضوءه وشربه صلى الله عليه وسلم منها)
 اي من مائه (وبزقه) بفتح ووحدة وسكون زاي قفاي اي القاء بزاؤه (وصب بقية وضوءه) بفتح
 الواو اي ما وضوءه (واوراق العسل) اي صبه (فيها وصح انه صلى الله عليه وسلم اوصى ان
 يفسل منها سبع قرب ففسل منها وعنه صلى الله عليه وسلم انها عين من عيون الجنة بثر العن
 بكسر عين همة وسكون هاء فنون وهي منقورة في جبل (بالمالية) اي في حوالى المدينة (قيل
 هي بثر اليسيرة وقدر روى وضوءه صلى الله عليه وسلم من بثر اليسيرة وانه يصق) اي بثر (وبرك)
 بفتح بيد الراي (اي دبا بالبركة فيها) اي في حقها (بثر البصة) بضم موحدة وتشديد صاد همة وقيل
 بضمها (قريبة من البقيع على طريق قبا بين نخل) اي نخل او وسط بستان نخل (وهناك
 بثران) اي احدهما اصغر من الاخرى (قيل انها الكبرى منها قبل الصغرى التي لها درج)
 بفتح تين اي درجات او مدرج (ورجح الاول) اي صحح فهو القول المعول ولا بأس بأن يجمع
 بينهما وان يترك لهما (روى انه صلى الله عليه وسلم غسل رأسه) اي بئناها او بئناها او بئناها او بئناها
 هو الاظهر (وصب غسله رأسه) بضم الفين المعجمة اي ما فضل من غسله (ومرافقة شعره) بضم
 الميم وتخفيف الزاء اي ما انتفخ من شعره (في البصة) اي صبهما في هذه البثر فقها خير كثير
 ولو منهما شيء يسير (بثر بضاعة) بضم الموحدة وتكسر فحمة فطر رأسها ستة اذرع على ما في
 القاموس (روى انه صلى الله عليه وسلم توضأ منها وصبق فيها وادخلها) اي بالبركة في مائها وفيه
 شرب منها (وكانوا يفسلون الرضى) جمع المريض (في زممه صلى الله عليه وسلم من مائها) اي
 استشفاء بها (في عافون) بصيغة المجهول اي في عافيم الله ببركتها الحاصلة من بركته صلى الله عليه
 وسلم (بئر حاء بفتح الباء وكسرها وفتح الراء وضما والمد فيها وفتحها والقصر موضع المدينة
 على ما في التباية ولعل في ذلك الموضع بثر اولذا قال المصنف (قريبة من صور المدينة وبضاعة) اي
 ومن بثر بضاعة (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها بثر اهاب) بكسر الهمزة موضع قرب المدينة
 على ما ذكره شراح الحديث واما قول صاحب القاموس كصاحب فوهم (قيل هي التي تعرف
 اليوم بزمزم) اي في المدينة لقوله (وهي بالحرة) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء ارض ذات

عشر اثم ترفع راحك
 فتقولها عشر اثم فذلك خمس
 وسبعون في كل ركعة تفعل
 ذلك في اربع ركعات اذا
 استطعت ان تصليها كل يوم
 مرة فافعل فان لم تفعل في
 كل جمعة فان لم تفعل في
 كل شهر فان لم تفعل في كل
 سنة فان لم تفعل في عرك
 مرة قال الحافظ بن حجر
 هذا حديث حسن وقد اساه
 ابن الجبوزي بذكره
 آياه في الموضوعات وقال
 الدارقطني اصح شيء ورد
 في فضائل السور فضل قل
 هو الله أحد واصح شيء في
 فضائل الصلوات فضل

حجارة نخرة سوداء (الغرية) اي الواقعة في غربي المدينة (روى انه صلى الله عليه وسلم بصق
 فيها) اي روى بصاقه اي زاقه بها (قيل وكان يحمل ماؤها الى الاقطار) اي اقطار الارض
 وجوانبها (كاه زمزم) اي مثل جل مائه الى اطراف البلاد وكنافها (بثر ابي حنيفة) بكسر
 مهملة ففتح نون فوحدة واحدة الغناب (لعلها المعروفة اليوم ببثودي) بفتح واو وسكون دال
 مهملة والاظهر انه بذال معجمة لان من معانيه الماء القليل واما الودى بالمهملة فهو ما يخرج
 بعد البول والرجل القصير فان ثبت روايته فيحصل على الاضافة الى رجل قصير بأدنى الملايسة
 (روى انه صلى الله عليه وسلم ضرب عسكره عليها في غزوة بدر) العسكر جمع الكثير من كل شيء
 فارسي والعسكران عرفة ومعنى والموضع معسكر بفتح الكاف (بثر انس بن مالك الراحم انها
 المعروفة اليوم بالزناطية) لعلها بكسر الزاي فنون فان الزناط الزحام وقد تزاظوا ولا يبعد ان
 تكون بالوحدة بدل النون منسوبة الى معنى من معاني الزياط او بالتحية بدل النون بمعنى
 المنازعة واختلاف الاصوات (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها بثره فيها) والحاصل انها
 شامخة الحديثة المعروفة بالرومية بقرب دار نخل (بثر رومة) بضم الراء وسكون الواو (روى عنه
 صلى الله عليه وسلم من حفر رومة فله الجنة فخرها عثمان رضي الله عنه وعنه صلى الله عليه
 وسلم ثم الصدقة صدقة عثمان بريد رومة وعنه صلى الله عليه وسلم ثم الحفيرة حفيرة المربي) لعله
 بالوحدة المكسورة رومة (بثر السقيا) بضم السين وسكون قاف (على يسار السالك الى بثر على)
 وفيه انه لم يسبق ذكر لبثر على ولعله اراد بثره ما نسب اليه من آبار على في ذي الحليفة وقد سبق انه
 لا يصح اضافتها الى على كرم الله وجهه (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها والتي اشتهرت اليوم
 من الآبار بسبعة نظما بعضهم) اي وهي هذه (اذا رمت آبار النبي بطيبة) هي اسم من اسماء
 المدينة صرفت للضرورة وروى بضم الراء بمعنى قصدت (فد بها سبع مقالا بلاو هن) بضم هين
 وتشديد دال مثلكه وفتح اخف وافصح (اريس وغرس رومة وبضاعة كذا بصة قل بئر حاء مع
 العن) وقد تقدم ضبط هذه الاسماء واختير ههنا مديري حاء لاجل ضرورة البناء والله سبحانه
 وتعالى اعلم بالصواب

فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم اي تسب وتسمى (صلى الله عليه وسلم عليه في طريق مكة) الى
 المدينة وعكسها وهي طريق الانبياء عليهم الصلاة والسلام تفارق طريق الناس اليوم بعد
 الروحاء ومسجد الغزالة فلا تمر بالخيف ولا بالصغراء (وهي) اي تلك المساجد (كثيرة الا انما تذكر
 هنا الاما اشتهر منها ويكون) اي وما يوجد (بالطريق التي يسلكها الحاج في زماننا فها مسجد
 ذي الحليفة) وهو ميقات أهل المدينة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم ونزوله) كان ينبغي تقديمه
 (واحرامه فيه) اي الحج وغيره (مسجد العرس) بتشديد الراء المفتوحة اي مكان التعريس
 وهو النزول آخر الليل للاستراحة (ايضا) اي من المساجد الماثورة والشاهد المسطورة (بها)
 اي في ذي الحليفة (قريب من الاول) اي من المسجد الاول وهو مكان الاحرام (مسجد
 شرف الروحاء) بفتح الراء موضع بين الحرمين على ثلاثين او اربعين ميلا من المدينة (وهناك
 مسجدان صغير وكبير روى انه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى) صوابه بالصغير كافي الكبير
 كابدل عليه قوله (الذي على حافة الطريق اليمنى) صفة الحافة وهي تخفيف الفاء بمعنى الجانب

صلاة التسبيح وقد نص
 جماعة من العلماء على استحباب
 صلاة التسبيح (وقال عبد
 الله بن المبارك صلاة التسبيح
 مرغوب فيها يستحب ان
 يتأد بها في كل حين ولا يتأفل
 منها قل ويبدأ في الركوع
 بسبحان رب العظيم وفي
 المجدود بسبحان رب
 الاعلى ثلاثا ثم يسبح
 التسبيحات المذكورة وقيل له
 ان سها في هذه الصلاة هل
 يسبح في مسجد في السهو
 عشر اثم قال لا تقاها
 ثلثا تسبحة وقال السبكي
 صلاة التسبيح من مهمات
 المسائل في الدين وحدثها

(وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ) جَلَّةٌ حَالِيَةٌ وَكَذَا قَوْلُهُ (وَيَنْتَهِي بِمَكَّةَ جَبْرٌ) أَيُوبَيْنِ الْمَجْدَيْنِ الصَّغِيرِ
وَالْكَبِيرِ قَدْرَ مَرَّةٍ مِنْ رَجَى جَبْرٍ (أَوْ نَحْوَهُ) أَيُ كَسْدَرٍ (وَعِنْدَهُ قُبُورٌ تُعْرَفُ بِقُبُورِ الشَّهَدَاءِ) قَالَ
فِي الْكَبِيرِ وَلَهُمْ مِنْ قَتْلِ ظُلَمَانٍ أَهْلُ الْبَيْتِ الَّذِينَ كَانُوا بِسُوقَةِ (مَسْجِدِ عِرْقِ الظُّبَيْةِ) بِقَعِ
عَيْنِ مَهْمَلَةٍ وَرَأَى قَقَافَ وَالظُّبَيْةَ بِقَعِ مَعْجَمَةٍ وَسُكُونٍ مُوَحَّدَةٍ فَخَصَّ أَهْلَ الظُّبَيْةِ وَمَنْعَرَجَ الْوَادِي
وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهَا الشَّيْءَ الْمَسْجُودَ مِنْ مَسْجِدِ الْفَزَالَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْقَامُوسِ عِرْقَ الظُّبَيْةِ بِالضَّمِّ
مَوْضِعَ (دُونِ الرُّوحَاءِ) يَمْلِكُنِ رَوَى التِّرْمِذِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي وَادِي رُوحَاءٍ وَقَالَ
لَقَدْ صَلَّى فِي هَذَا الْمَسْجِدِ سَبْعُونَ نَبِيًّا مَسْجِدَ الْفَزَالَةِ (بِقَعِ غَيْرِ مَعْجَمَةٍ وَزَايَ وَاحِدَةُ الْفَزَالِ وَهُوَ
الْوَادِي الَّذِي حِينَ يَهْرُكُ وَيَسْتَقْبِلُ أَوْ مِنْ حِينَ يُولَدُ إِلَى أَنْ يَشْتَدَّ امْرَأَهُ) (أَخْرَجَ وَادِي الرُّوحَاءِ عِنْدَ
طَرَفِ الْجَبَلِ عَلَى بَسَارِ السَّالِكِ إِلَى مَكَّةَ) فَيَكُونُ فِي بَيْنِ الذَّاهِبِ إِلَى الْمَدِينَةِ (رَوَى صَلَاتُهُ وَزَوَلُهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ) وَلَعَلَّ هُنَا رَوَى عَنْ أَمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِطَرِيقٍ ضَعِيفَةٍ لِيَكُنَّ
تَقْوَى يَجْمَعُوهُمَا قَالَتْ لَمَّا رَأَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَهْرَاءٍ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا هُنَّ تَهْتَفُ
بِرَسُولِ اللَّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَتْ فَذَا ظِلُّهُ مَشْدُودَةٌ فِي وَثَاقٍ وَأَعْرَابِيٌّ مُجْدَلٌ فِي شِمْلَةٍ نَأْتُمُ
فِي الشَّمْسِ فَقَالَ مَا حَاجَتُكَ قَالَتْ صَادَقَنِي هَذَا الْأَعْرَابِيُّ وَلِي خَشْفَانِ فِي ذَلِكَ الْجَبَلِ فَأُطْلِقْنِي حَتَّى
أَذْهَبَ لِيَهْمَا فَأَرْضَعُهُمَا وَأَرْجِعَ قَالَ وَتَقْلَعِينَ فَقَالَتْ عَذَّبَنِي اللَّهُ هَذَابَ الْمَشَارِقِ لَمْ أَهْدِ فَأُطْلِقْهَا
فَذَهَبَتْ وَرَجَعَتْ فَأَوْثَقَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاتِلَهُ الْأَعْرَابِيَّ وَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ الْكَافَّةُ حَاجَةٌ
كَأَنَّ تَطْلُقُ هَذِهِ الظُّبَيْةَ فَأُطْلِقْهَا فَخَرَجَتْ تَعْدُو فِي الصَّحْرَاءِ فَرَحَاوِي تَضْرِبُ بِرَجْلَيْهَا الْأَرْضَ
وَتَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّكَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ (مَسْجِدُ الصَّغْرَاءِ) بِقَعِ الصَّادِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ
الْخَضْرَاءَ لِكَثْرَةِ أَشْجَارِهَا (النَّاسُ يَتَبَرَّكُونَ بِهِ) أَيُ بِمَسْجِدِهَا (وَقَدَّمَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْحُرَثِ)
أَيُ مِنَ الصَّحَابَةِ (بِالصَّغْرَاءِ) مِنْ جَرَّاحَتِهِ يَدْرُ وَمَاتَ بِالصَّغْرَاءِ أَيُ وَدَفِنَ بِهَا فَيُرَارُ وَيَتَبَرَّكُ بِمَسْجِدِهَا
فِيهَا (مَسْجِدُ بَدْرٍ) فِي الْقَاءِ مَوْضِعٌ بَدْرُ مَوْضِعِ بَيْنِ الْخُرَمِيِّينَ وَيَذْكُرُ أَوَّاسُ بْنُ خَفْرَةَ هَادِرُ بْنُ قُرَيْشٍ
(كَأَنَّ الْغُرَيْشَ الَّذِي بَنَى لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهُ وَهُوَ) أَيُ مَوْضِعُهُ (مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْخَيْلِ
وَبِقُرْبِهِ عَيْنٌ) أَيُ مَنَعِ مَاءٍ (وَبِقُرْبِهِ مَسْجِدٌ آخَرٌ لَا يَعْرِفُ أَصْلَهُ وَيَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى بِدَرٍّ عَلَى مَنْ بَهَا
مِنْ شُهَدَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) أَيُ بِطَرِيقِ الْأَجَالِ (وَالشَّقِ الَّذِي فِي جَبَلِ بَدْرٍ) أَيُ عَلَى
بَيْنِ الذَّاهِبِ إِلَى مَكَّةَ (بِصَعْدَةِ النَّاسِ) أَيُ وَزَعُونَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِ (لَا أَصْلَ لَهُ)
هَكَذَا الْمَكَانَ الَّذِي يَدْعَى الْقَصَامَةَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَضْرِبُونَ فِيهِ الْقَارَةَ بِأُطْلُكَ بِنَيْتِهِ فِي مَحَلِّهِ
وَلَا يَتْرُكُ مَا ذَكَرَهُ الْقَسَطَلَانِي فِي مَوَاهِبِهِ (مَسَاجِدُ الْجَعْفَةِ) بِضَمِّ جِيمٍ فَسُكُونٌ مَهْمَلَةٌ قَقَامُوهِي
مَا جُتِفَتْ مِنْ مَاءِ الْبَرِّ وَمِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ وَكَانَتْ بِقُرْبَةِ جَامِعَةِ صَلَى اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ مِيلًا مِنْ
مَكَّةَ وَكَانَتْ قَصِيَّةً مَهْمَلَةً فَزَلَّ بِهَا نَوْحُ بَيْتِلٍ وَهِيَ أُخُوَّةُ قَادٍ وَكَانَ أَخْرَجَهُمُ الْعَمَالِيقُ مِنْ بَيْتِ رَبِّ
فَجَاءَ هُمْ سَبِيلٌ فَاجْتَفَقَهُمُ الْجَحَافُ فَمِيتَ بِالْجَعْفَةِ (الْأُولَى فِي أَوَّلِهَا) أَيُ مَبْدُئُهَا مِنْ صَوْبِ الْمَدِينَةِ
(وَالثَّانِي فِي آخِرِهَا عِنْدَ الْعَلَمِينَ) أَيُ لِيَانِ حَدِّ الْمِيقَاتِ (وَالثَّلَاثُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنْهَا بَسْرَةٌ)
بِقَعِ أَوَّلُهُ أَيُ فِي بَسَارِهِ (عَنِ الطَّرِيقِ) أَيُ إِلَى مَكَّةَ أَوْ إِلَى الْمَدِينَةِ لَمْ يَبْيُنْهَا وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْكَبِيرِ
هَذَا الْمَسْجِدَ لِثَلَاثِ أَصْلَافٍ زَادَ فِيهِ أَنَّهُ مَسْجِدَانِ أَحَدُهُمَا عِنْدَ عَقِبَةِ خَلِيسٍ وَمَسْجِدُ خَلِيسٍ
بِالتَّصْغِيرِ (مَسْجِدُ الظُّهْرَانِ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَقَعِ الظَّاهُ الْمَجْمُوعَةُ وَهُوَ وَادٍ قَرِيبٌ مَكَّةَ يُصَافُ إِلَيْهِ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَابْنُ مَاجَهٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
وَيُسَمَّى ابْنُ بَسَادِهَا
وَلَا يَتَفَافَلُ عَنْهَا وَقَدْ ذَكَرَ
التِّرْمِذِيُّ عَنْ بَنِي الْمُبَارَكِ
أَنَّهُ قَالَ إِنَّ صَلَاتَهُ لَيْلًا
فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُسَمَّى مِنْ كُلِّ
رَكْعَتَيْنِ وَأَنْ صَلَاتَهُ نَارًا
فَأَنْ شَاءَ سَلَّمَ وَأَنْ شَاءَ لَمْ يَسَلِّمْ
خَيْرٌ أَنْ التَّسْبِيحِ الَّذِي يَقُولُهُ
بَعْدَ الرُّفْعِ مِنَ الْمَسْجِدِ
الَّتِي تَأْتِي بِرُؤُوسِ الْجُلُوسِ
الْأَسْرَاحَةِ وَكَانَ عِبَادَتُهُ
بِالْمُبَارَكِ يُسَبِّحُ قَبْلَ
الْقِرَاءَةِ خَمْسَ مِائَةِ مَرَّةٍ
ثُمَّ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ مِائَتًا عَشْرًا
وَالْبَاقِي كَأَنَّهُ الْحَدِيثُ

مَرَّ وَيُقَالُ لَهُ بَطْنُ مَكَّةَ مَرَّ وَهُوَ عَلَى مَرِّ حِلَّةٍ مِنْ مَكَّةَ عَنْ بَسَارِ الطَّرِيقِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ
(وَيُسَمَّى مَسْجِدَ الْقَفْعِ) وَلَعَلَّ هُنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ سَنَةَ الْقَفْعِ (وَمَسْجِدُ بَسْرِفٍ) بِقَعِ مَهْمَلَةٍ
وَكَسْرٍ رَاءٍ قَقَاءٍ بِصَرْفٍ وَيَنْعَمُ (وَبِهِ قَبْرٌ مَيِّمٌ وَتَرْضَى اللَّهُ عَنْهَا مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَبِهِ بَنِي عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيُ دَخَلَ عَلَيْهَا حَالُ زَقَافِهَا فِيهِ (وَبِهِ تَوَفِّيَتْ وَدَفِنَتْ)
وَهُوَ مِنْ غَرَائِبِ التَّوَارِيخِ حَيْثُ اجْتَمَعَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ حَالَةُ الْهَنَاءِ وَالضَّرَامِ وَمَقَامُ الْوَصَالِ
وَالْفَرَاقِ (مَسْجِدُ التَّنْعِيمِ يُقَالُ لَهُ مَسْجِدُ حَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) لِأَنَّهَا أَحْرَمَتْ لِلْعُمَرَاءِ مِنْهُ بِأَذْنِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَعَةِ الْوَدَاعِ (بَعْدَ قَبْرِ مَيِّمَةٍ) أَيُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الرَّاجِعِ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ
(بِثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ) تَوْهَمُ عِبَارَتُهُ أَنَّ بَيْنَ قَبْرِ هَاوٍ وَمَسْجِدِ حَائِشَةَ قَدْرَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَرَادَهُ
أَنَّ التَّنْعِيمَ مَوْضِعٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ وَقِيلَ أَرْبَعَةٌ وَهُوَ أَقْرَبُ أَطْرَافِ الْحِلَّةِ إِلَى الْبَيْتِ
وَأَفْضَلُ مَوَاضِعِ الْأَعْمَارِ عِنْدَ نَاحِيَةِ الْجَرَانَةِ وَسَمِيَ بِهِ لِأَنَّ عَلَى بَيْنِهِ جَبَلٌ نَعِيمٌ وَعَلَى بَسَارِهِ
جَبَلٌ نَاعِمٌ وَالْوَادِي اسْمُهُ نَعْمَانُ (وَأَهْلُائِهِ يُسَمُّونَ زِيَارَةَ الْحَاجِدِ وَالْآبَارِ وَالْآثَارِ) أَيُ
الْمَشَاهِدِ (الْمُنْسُوبَةِ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوَاءٌ عَلِمْتَ عَيْنَهَا) أَيُ تَعْيِينُهَا بِتَبْيِينِ الْأَشْئَةِ (أَوْجُوهَهَا)
أَيُ اشْتَهَرَ تَعْيِينُهَا عِنْدَ الْعَامَّةِ وَالْأَخْبَرُ جِهَتُهَا لَا يَكْفِي لِاسْتِخْبَابِ زِيَارَتِهَا (صَرَخَ بِهِ) أَيُ بِهَذَا
الْأَجَالِ وَبِهَذَا الْاسْتِخْبَابِ (جَاعَتْنَا) أَيُ مِنْ أَحْبَابِنَا الْخَفِيَّةِ (وَمِنْ الشَّافِعِيَّةِ) أَيُ وَطَائِفَةُ
مَنْهُمْ (وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ) أَيُ مِنَ الْخُنَابَةِ أَوْ مِنْ أَرْبَابِ الْحَدِيثِ (وَقَدْ كَانَ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا يُضْرَى الصَّلَاةَ وَالزُّكُوفَ وَالْمَزُورَ) أَيُ يَحْتَدِثُ فِي تَحْصِيلِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ عَلَى وَفْقِ الْمَتَابَعَةِ
حَيْثُ حَلَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَزَلَ (عَطَفَ تَفْسِيرًا لِمَقَالِهِ وَلَعَلَّ حَلَّ صَحْفٍ وَأَصْلُهُ صَلَى وَلَعَلَّ تَرَكَ
ذَكَرَ مَرَّاسًا كَتَفَاءً بِسَامِرٍ وَلَانَ الصَّلَاةَ وَالزُّكُوفَ بِحَسَبِ الْمَوَافِقَةِ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا بِالْمُرُورِ عَلَى وَجْهِ
الطَّابِقَةِ (قَالَ) أَيُ الْقَاضِي عِيَاذُ (فِي الشَّفَاءِ) أَيُ فِي شَمَائِلِ الْمُسْطَفَى (وَمِنْ اعْظَمَ أَمْرُهُ
وَأَكْرَمُهُ) أَيُ تَعْظِيمُهُ وَتَكْرِيمُهُ (اعْظَمَ سَامِعُ جَمِيعِ أَشْيَائِهِ) أَيُ مِنْ أَسْبَابِهِ وَأَجْزَائِهِ وَلَوْ مِنْ فَعْلَةٍ
مِنْ أَعْضَائِهِ (وَأَكْرَمَ جَمِيعَ مَشَاهِدِهِ) أَيُ الَّتِي حَضَرَهَا (وَأَمَكَّتُهُ) أَيُ الَّتِي سَكَنَهَا (وَمَعَاهِدُهُ) أَيُ
الَّتِي تَعْمَدُهَا وَتَقْدِرُهَا وَلَا زَمَّهَا لِأَسْمَاءِهَا صَلَى بِهَا (وَمَالَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدُهُ) وَكَذَا بِرَجْلِهِ
أَوْ جَنْبِهِ عَلَى تَقْدِيرِ صَحَّةِ نَقْلِهِ (أَوْ عَرَفَ بِهِ) أَيُ وَلَوْ كَانَ عَلَى وَجْهِ اشْتِهَارِهِ مِنْ خَيْرِ ثَبُوتِ أَخْبَارِ
فِي آثَارِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

فَوَقَّعَ (أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ أَفْضَلَ الْبِلَادِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ زَادَ اللَّهُ شَرْفًا وَتَعْظِيمًا اخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمَا)
أَيُ فِي الْأَفْضَلِ مِنْهُمَا وَفِي تَفَاوُتِ مَا بَيْنَهُمَا وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ اخْتَلَفُوا أَجْمَعُوا أَفْضَلَ
تَقِيلُ مَكَّةَ أَفْضَلَ مِنَ الْمَدِينَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَشْعَرِيَّةِ وَهُوَ الْمُرُودُ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ (وَقِيلَ
الْمَدِينَةُ أَفْضَلُ مِنْ مَكَّةَ) وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ وَمِنْ تَعْيِينِهِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ قِيلَ وَهُوَ الْمُرُودُ مِنْ
بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَلَعَلَّ هَذَا مَخْصُوصٌ بِحَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمُهَاجِرِينَ مِنْ مَكَّةَ
(وَقِيلَ بِالنَّسْبَةِ بَيْنَهُمَا) هَذَا قَوْلٌ مَجْهُولٌ لَا مَقُولَ وَلَا مَعْقُولَ وَكَأَنَّ قَائِلَهُ نَظَرَ إِلَى جَرِّ الْمَعَارِضَةِ
بِإِصْطِلَاحِ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمُنَاقِضَةِ فِي ظَوَاهِرِ الْأَدَلَةِ فَتَوَقَّفَ فِي الْمَسْئَلَةِ (وَالْخِلَافُ) أَيُ الْإِخْتِلَافُ
الْمَذْكُورُ مَحْصُورٌ (فِي مَعَادَا مَوْضِعِ الْقَبْرِ الْقُدْسِيِّ) وَكَذَا فِي غَيْرِ الْبَيْتِ الْمُسْتَأْنَسِ فَإِنَّ الْكِبَرِيَّةَ
أَفْضَلُ مِنَ الْمَدِينَةِ مَعَادَا الضَّرِيحِ الْأَقْدَسِ بِالْإِتِّفَاقِ وَكَذَا الضَّرِيحُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

لَا يُسَبِّحُ بَعْدَ الرُّفْعِ مِنْ
الْمَسْجِدِ تَيْنِ قَالَ التِّرْمِذِيُّ
عَنِ السَّبْكِ وَجَلَالَةِ ابْنِ
الْمُبَارَكِ تَنْعَمُ مِنْ مَخَالَفَتِهِ
وَأَنَا أَحَبُّ الْعَمَلِ بِمَا
تَضَعُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ
وَلَا يَنْعَنِي مِنَ التَّسْبِيحِ بَعْدَ
الْمَسْجِدِ تَيْنِ الْفَصْلُ بَيْنَ الرُّفْعِ
وَالْقِيَامِ فَإِنَّ جُلُوسَ
الْأَسْرَاحَةِ حَيْثُ تَذْكَرُوهَا
فِي هَذَا الْمَحَلِّ وَيَنْبَغِي
لِلْمُعْتَبِدِ أَنْ يَعْمَلَ بِحَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ نَارَةً وَجَاعِلِ ابْنِ الْمُبَارَكِ
أُخْرَى وَأَنْ يَفْعَلَهَا بَعْدَ الزُّكُوفِ
قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَأَنْ يَقْرَأَ
فِيهَا نَارَةً بِالزُّكُوفِ وَالْعَادِيَّاتِ
وَالْقَفْعِ وَالْإِخْلَاصِ

بلا خلاف بل قال الجمهور (فخاصم أعضائه الشريفة فهو أفضل بقاء الأرض بالاجماع) أى
 بالاتفاق النقلي أو بالاجماع السكوتي (حتى من الكعبة) أى عند بعضهم (ومن العرش) أى
 أيضا (على ما صرح به بعضهم) فقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيل ماضم
 الاعضاء الشريفة حتى على الكعبة الثنية وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الخنبلي
 ان تلك البقعة افضل من العرش وقد وافقه السادة البكريون على ذلك وقد صرخ التاج
 الفا كهي بتفضيل الأرض على السموات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكام بعضهم عن
 الاكثرين خلق الانبياء منها ودفنهم فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السماء على الأرض
 فينبغي ان يستثنى منها مواضع ضم اعضاء الانبياء للجمع بين اقوال العلماء (واما المجاورة بها)
 أى في الحرمين (قبل على الخلاف المتقدم) أى بين أبي حنيفة والمالكية وغيرهم في الكراهة
 ونفيها (وقبل تكراه) أى المجاورة (بها الا ان يثق من نفسه) أى يعتمد عليها القيام بحقوقها
 وآدابها واما من يجاور بها ويتعلق برضاها وما فيها من الوجوه المحرمة او يدعى التوكل
 ويحط نظره الطمع من التجار المجاورين والاغنياء الواردين واظهار الرياء والسجدة فيحرم عليه
 هذه المجاورة ولو كانت الاثمة في زماننا وتحقق لهم شأننا الصريح بالحكمة فان مدار الطاعة
 وأساس المعرفة على نظافة العقيدة ولطافة التوبة قال تعالى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا
 صالحا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان كنتم
 اياه تعبدون والاحاديث في ذلك كثيرة والاعمال والآثار شهيرة (وقبل تكراه بمكة ولا تكراه بالمدينة)
 ولعل وجهه ان مضاعفة السيئة وردت مطلقا في مكة دون المدينة والصحيح ان السبب لا يزيد
 بالكعبة لا فائدة حصر قوله تعالى ومن جاء بالحسنة فليجزيها امثلا واما باعتبار الكيفية فلا
 مزية في انها تضاعف في جميع الامكنة الشريفة والازمنة الطيبة بل بالاشخاص والاحوال
 واختلاف اجناس السيئة من الكبيرة والصغيرة والقليلة والكثيرة (وقبل بشرط التوثيق)
 أى في كل منها وهو الصحيح وبه يحصل الجمع بين اقوال اصحاب التحقيق والله ولي التوفيق
 (وقبل المجاورة بالمدينة افضل من المجاورة بمكة) أى مطلقا لا بالاضافة (وان قلنا يجزى المضاعفة
 بمكة) أى في حرم مكة عوما والمجد الحرام خصوصا (وذلك لوجوه) أى ثلاثة ثلاثة (الاول
 انفة الاجماع على ان المجاورة بالمدينة في عصره) أى في زمان حياته (صلى الله عليه وسلم) افضل
 من غيرها فلا يترك هذا الاجماع مالم يثبت آخر) أى اجماع آخر مثله وقد يقال ان التقيد
 بعصره يفيد ان الامر في عكسه لا يكون مثله بالاجماع أى من غير النزاع فأفضلية المدينة حينئذ
 باعتبار هذه الخفية والكلام في مطلق الافضلية مع قطع النظر عن حجية المعية بل اجابهم هذا
 بقيد ان لو وجد امام عالم كامل او شيخ مرشد كامل في الكوفة او البصرة تكون المجاورة بها
 افضل من مجاورة الحرمين اذ لم يوجد فيها احد مثلها (الثاني لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك
 ولم يكن يختار الا الافضل) وهذا مدفوع بأنه صلى الله عليه وسلم لم يترك مكة وتزل المدينة
 باختياره بل وقع ذلك باضطراره وان كان باختياره له في قراره ولذا قال صلى الله عليه وسلم عند
 هجرته وخاله مواعده اني لاعلم الله الا بالادلة الى الله ولو لاني اخرجت لما خرجت وايضا
 مدار الافضلية على نسبة الاجر بالاكثرية والاجماع على ان ثواب العبادة في المجد الحرام

وتارة بأهلها كم والعصر
 والكافرون والاخلاص
 وان يكون دماؤه بعد
 التشهد قبل السلام ثم يسلم
 ويدعو بحاجته في كل شيء
 ذكره وردت نه سنة انتهى
 واما كونها بعد الزوال فقد
 أخرج ابو داود عن ابي
 الجوزاء عن رجل له صحبة
 يرون انه عبد الله بن عمر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اتينى خدا احبوك
 واتينى خدا احبوك حتى
 ظننت انه يعطينى عطية
 قال اذ اذالت الشمس فقم
 فصل اربع ركعات فذكر
 نحوه وقال ثم رفع راسك

افضل من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنة في حرم مكة وعدم
 المضاعفة في نفس المدينة فلامعنى لا فضيلة مجاورة المدينة على مجاورة مكة ثم الافضلية ثابتة
 بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم لانه معذور في ذلك بل مأمور لما هنالك ولذا قيل كان اذا نهى
 عن شيء نهى تنزيهه يجب عليه بانه بقوله وفضله حينئذ اذ فضل ذلك المكروه لم يكن مكروها
 بالاضافة اليه بل له فضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذي لا مرد له) أى لا مدفع بزعمه
 (حقه صلى الله عليه وسلم على السكينة والموت بها) أى بالمدينة (في احاديث كثيرة) أى بروايات
 شهيرة لكن الاستدلال بها مردود من وجوه منها ان هذا كان في حال وجوده وشهود جلال
 كرمه وجوده ومنها ان حقه على السكينة بها وعدم الخروج عنها بقوله والمدينة خير لهم لو كانوا
 يعلمون انما كان الى اليمن والعراق والهم ونحوها لا الى مكة كما هو مبين في محلها ومنها ان قوله
 صلى الله عليه وسلم لاجرة بعد الفتح يدل على ان حقه على الهجرة الى المدينة لما كانت من شرط
 الايمان او من كان لا يقان فلا يكون الامر كذلك بعد حصول الفتح والنصرة فلا يحتاج حينئذ
 الى الهجرة ومنها انه لم يقع في حديث انه حث احدا بعد الهجرة من الدول الى مكة والنزول
 الى المدينة فمع تحقق وجوه الاحتمال كيف يصح الاستدلال وكيف يدعى انه لا مرد له في جميع
 الاحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أى حقه في مجاورة مكة لا يصح من أصله لان الاحاديث
 الواردة في فضله كلها حث في بابه وفضله (بل كرهه جماعة من السلف) قلت وكذا ذكر مجاورة
 المدينة ايضا طائفة من السلف والخلف والتحقيق ان عملة الكراهة مشتركة بينهما ولو خصصناها
 بمكة فهو اذك على فضيلة مكة وان مجاورتها افضل الا انها تكراه اذ لم تكن على وجه الاكل
 فتأمل ثم قوله (والجواب عن مزيد مضاعفة الاعمال بمكة) يعنى من حيث انها دالة على زيادة
 فضيلة المجاورة بها اذ هي سبب اثبات الاعمال بها (انه يقابلها تضعيف السيئات) فجوابه ما تقدم
 من ان تضعيف السيئات كية لا يصح وانما تصور كيفية باعتبار تعظيم البقعة فن غلبت حسنة
 فالمجاورة فيها فضيلة بالنسبة اليه واما من كثرت سيئاته فمجاورة مكروهة وضررها صاعدة عليه
 فهذه كلها أمور اضافية والكلام المنازع فيه انما هو في المجاورة مطلقا او بالنسبة الى من
 لم يوجد في حقه الكراهة (وبالمدينة ورد تضعيف الحسنات لا السيئات) أى وان كان فعلها بها
 اقبح واقطع منها في غيرها وفيه انه ان اراد بالمدينة نفسها فلم يرد المضاعفة في حقها مطلقا وان
 اراد بالمدينة مجدها فكما انه تضاعف الحسنات فيه لاشك انه تضاعف السيئات ايضا به
 نظر الى اربعة كتاب الحرم في المكان المحترم والله سبحانه أعلم

فصل (ويستحب ان يصوم ما أمكنه أيام مقامه بالحرمين) أى تضاعف الحسنة في حرم مكة
 وكذا في حرم المدينة وان لم يرد بها المضاعفة الكمية لكن لا يخلو من المضاعفة الكيفية (وان
 يتصدق على أهلها) أى من الفقراء والمساكين القاطنين والمجاورين والواردين والوافدين
 (ويستكثر من أعمال الخير كلها) أى من غير الصوم والصدقة من صلاة التافلة والتلاوة
 وملازمة الذكر ومداممة الفكر وشهود الوجوه ووجود الشهود (وينبغي ان ينظر الى
 أهلها بعين التعظيم) أى وبرايا التكرام (ولا يهت عن ثوابهم) أى ولا عن ظواهرهم لقوله
 تعالى ولا تحسبوا (ويكل سرارهم) أى ويدع ويترك سرارهم وكذا ظواهرهم (الى الله تعالى)

ابن عباس نارة وبما جعل ابن
 المبارك أخرى وأن يفعلها
 بعد الزوال قبل الصلاة الظاهر
 وأن يقرأ فيها نارة بالزلة
 والعبادات والفتح والاخلاص
 ونارة بأهلها كم والعصر
 والكافرون والاخلاص
 وأن يكون دماؤه بعد
 التشهد قبل السلام ثم يسلم
 ويدعو بحاجته في كل شيء
 ذكره وردت نه سنة انتهى
 واما كونها بعد الزوال فقد
 أخرج ابو داود عن ابي
 الجوزاء عن رجل له صحبة
 يرون انه عبد الله بن عمر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اتينى خدا احبوك
 واتينى خدا احبوك حتى
 ظننت انه يعطينى عطية
 قال اذ اذالت الشمس فقم
 فصل اربع ركعات فذكر
 نحوه وقال ثم رفع راسك
 فاستو جالسا ولا تقم حتى
 تسبح عشرا وتسبح عشرا
 وتسبح عشرا وتسبح عشرا
 ثم تصنع ذلك في الاربع ركعات
 فانك لو كنت اعظم أهل
 الأرض ذنبا غفر لك
 قلت فافهم ان اصلها
 في تلك الساعة قال صلها من
 الليل والنهار وقال في
 الاحياء انه يقول في أول
 الصلاة سبحانك اللهم
 ويحمدك وتبارك اسمك

لأن الذنوب ما عدا الشرك تحت مشيئة يعذب من يشاء ويرحم من يشاء ولا أحد يطلع على حقيقة تعلقي إرادته (ويحبهم لجوارهم كيفما كانوا) أي من ارتكاب ذنوب الصغار والكبار (أذ عظم الإساءة) أي وأوفى الدار (لا تسلب حرمة الجوار) بكسر الجيم وما أحسن قول القائل وأحبها وأحب منزلها الذي * نزات به وأحب أهل المنزل (ويستحب ختم القرآن بالمساجد الثلاثة) أي بأن يختم في كل منها ولو مرة لأن الحرمين الشريفين مهبط الوحي ونزول الفرقان والمجد الأقصى مذكور في الفرقان بأنه يورك حوله فكيف أصله ومشهور بكونه محل الأنبياء ونزول الوحي إليهم (والأكثر من الاعتماد) أي عند الجمهور (والطواف) أي بلا خلاف (بمكة المشرفة والنظر إلى البيت الشريف عبادة) كما قدمنا من الرواية قيل إن النظر إلى الكعبة ساعة أفضل من عبادة سنة وقد سبق أن النظر إلى جدران القبة المعطرة كذلك بالمقاييس (ويستحب الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة المعظمة) أي خصوصا (وملازمة المسجد النبوي) أي الزيارة وغيرهما من أنواع العبادة (والعكوف فيه) أي بالاعتكاف وأقله يوم بصوم ويجوز عند محمد نقله بغير قيد فيه فكلما دخل المسجد يقول ذويت الاعتكاف ما دمت فيه (والصلاة مع الجماعة) أي لزيادة المضاعفة (وأحياء) أي في لياليها باعتبار أكثر أوقاتها وساعاتها (وليلة فيه مع مراعاة غاية الأدب والاحلال) أي الأكرام والتعظيم التام أي لذلك المقام الذي هو من أعلى المرام

فصل في آداب الرجوع أي من الزيارة بعد تحصيل أسباب الخشوع (إذا فرغ من زيارة سيد الأنام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة المساجد) أي الأكرام (والشاهد العظيم وحزم على الرجوع إلى الأوطان) أي وإقامة المقام (يستحب أن يودع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة) أي بدل طواف الوداع من مكة (ودعاء أحب والأولى أن يكون) أي كل من الصلاة والدعاء (بصلاة صلى الله عليه وسلم) أي بحجابه في الروضة (ثم يقارب منه) أي إلى ما يلي المنبر أو في سائر أماكن الروضة أو قرب الضريح الأنور (وإن يأتي التبر المقدس فيزوره كما مر) وهذا إذا دخل من خارج وإن كان في داخل فيقدم الزيارة ثم يصلي على الأظهر (ثم يدعو بما أحب من دين) أي زيادة ديانة (أوديا) أي من ضرورياتها أو مما ينفعه في العقبى أو مما يقربه إلى المولى (ويسأل الله تعالى القبول والوصول إلى الأهل سالمين بليات الدارين) أي ومن آفات الكونين (ثم يقول اللهم لا تجعل هذا) أي الزمان (آخر العهد بينك ومجده وحرمة) أي مكان محترمه (ويسرل العود إليه والعكوف لديه) أي والوقوف بين يديه (وارزقني العفو) أي عن الذنوب (والعافية) أي عن العيوب (في الدنيا والآخرة) أي في الأمور المتعلقة بها (وردنا إلى أهلنا سالمين ظمئنا آمنين) أي آمنين من البليات والأسقام (رحمتك يا أرحم الراحمين ويحتمد في إخراج الدعاء) أي من العين مع السيوك (فانه من علامات القبول) أي إمارات حصول الوصول (ثم ينصرف متباكيا) أي إن لم يقدر على أن يكون باكيا (متحصرا) أي متأسفا (على مفارقة الحضرة الشريفة والآثار المنفية وينبغي أن يتصدق بما يسره) أي فانه حق السلامة من كل آفة وملازمة (ويأتي في رجوعه بالانكار الواردة) أي في الأحاديث المسطورة والأدعية المسأورة أي في الكتب المشهورة ومنها قوله (فاذا قرب من بلده قال

آيون) بهزمة معدودة (تأبون) والفرق بينهما مع اتفاقهما في اللفظ أن الأوبة رجوع من الغفلة والتوبة من المعصية ولذا جاء في وصف الأنبياء أنه أواب (ربنا حامدون) أي شاكرون له لا تغير لأن النعم كلها من فضله وكرمه ويحتمل أن يكون الجار متعلقا بما قبله (وبرسل إمامه) بفتح الهمزة أي قدامه (من يخبر أهله به) أي ينشرهم بوصوله لأن يستقبلوه ويقبلوه على وجه حصوله مستعدين لوقت دخوله (والأولى أن يدخل نهارا) أي بأن يظهر شعار رجوعه من المشاعر جهارا (وإذا دخل البلد بدأ بالمسجد) أي كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم (وصلى فيه ركعتين) أي تحية المسجد (إن لم يكن وقت كراهة) أي عندنا خلافا لما في رضى الله عنه فأن عنده لا كراهة في صلاة لها سبب يتقدمها (وإذا دخل على أهله قال توبانويا) أي رجوعا والمراد بالثنية التكرير والتكثير (ربنا أوبا) أي لاغيره (لا يفسد علينا حوبا) أي لا يترك علينا ذنبا بل يغفره جميعه كما ورد * أن تغفر الله لهم فاعف رجعا * وأي عبد لك ما لمسا (ثم يدخل بيته) أي الخاص به (ويصلي فيه ركعتين أيضا) يعني تحية المنزل أولان يكون ختم زيارته أفضل طاعته وليصير المسك ختامه ويعود العود ختامه (ويشكره على ما أولا من إتمام العبادة والرجوع بالسلامة) ثم يستحب أن يدخل على أحب أهله إليه إن كان موجودا لديه لأنه صلى الله عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه وخروجه منه يسد بالدخول على فاطمة الزهراء رضى الله عنها قبل دخوله على طوهرات النساء (وينبغي أن يجتهد في محاسنه) أي في زيادة تحسين مكارم أخلاقه (في باقي عمره) أي يحسن ختام أمره (وإن زداد خيره بعد العود) كما قيل والعود أحسن (فعلامة الحج المبرور وقبول زيارة خير من زوار يعود خيرا عما كان في جميع الأمور) اختلف في الحج المبرور فقال النووي رحمه الله الأصح أن المبرور هو الذي لا يخاطبه ثم وقيل هو المقبول وقيل هو الذي لا معصية بعده وقال الحسن البصري هو أن يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في العقبى (فإن رأى في نفسه) أي باطنه (تروما) بضم التون والزاى أي تباهدا (عن الأباطيل) أي من الخوض في الضلال والتضليل (وتجافيا عن دار القرور وأتابة إلى دار الخلود) أي وجوار المعبود (فليستز أن يدنس ذلك) أي يخلط عمله ويوسخ أمه (بطلب الفضول) أي الزيادة من الدنيا وترك القناعة بما يكفي ويصينه على الطاعة من زاد العقبى (ويستشير بحصول خلعة القبول وهو غاية المطاوب والمسؤل ونهاية المقصود والمأمول به) أي وبإذ كرم من النصيحة في هذا المقام (ثم لباب المرام) أي خلاصة المقصود من ظهور الوجود (والحمد لله على التمام وصلى الله وسلم على سيد الأنام محمد وعلى آله وصحبه الغر الكرام) بضم الفين العجمة وتشديد الراء جمع الأغر وهو أبيض الجبهة من الوجه الأنور والكرام بكسر الكاف جمع الكريم والوصفان مرئيان على آله وصحبه أو مشتركان بوجودان في كل من أقاربه وأصحابه وعلى أشياخهم وأبناءهم من أحزابه وأحبائه والمسلمين كلهم أجمعين اليوم الدين آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين آمين

حتى أخافك (اللهم) أي أسألك بخافة تحجزني من معاصيك حتى أعل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى أناصحك في التوبة حقا فأمنك وحتى أخلص لك النصيحة حبا لك وحتى أتوكل عليك في الأمور كلها حسن الظن بك سبحانه خالق النور ربنا أقم لنا نورا واغفر لنا لك على كل شيء تقدر برحمتك يا أرحم الراحمين ثم يسلم والأقرب من الاعتدال للمؤمن أن يصلحها من الجمعة إلى الجمعة وهذا الذي كان عليه خير لامة وترجى القرآن عبد الله ابن عباس رضى الله عنهما فانه كان يصلحها عند الزوال يوم الجمعة ويقرا فيها ما تقدم انتهى (أقول) انما اطنبت في هذه الصلاة لعظم فضلها فأحييت أن أجمع بعض ما ورد فيها وما يطلب منها أمانة لمن رغب في ذلك من أخواني المسلمين رجاء أن يشركوني في دعائهم لي بخاتمة الخير بالموت على الإسلام لعل ذلك يصادف ساعة القبول فأبلغ بكرم الله ذي الجلال والإكرام حسن الختام وصلى الله على سيدنا محمد وآله الكرام

وتسأل جسدك ولا الله غيرك ثم تسبح خمس عشرة مرة قبل القراءة عشرًا وعشرًا بعدها والباقي عشرًا عشرًا كافي الحديث ولا يسبح بعد السجدة الأخيرة فأعدها قال وهذا هو الأحسن وهو اختيار عبد الله ابن المبارك ثم قال وإن زاد بعد التسبيح ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فحسن وقد ورد ذلك في بعض الروايات وأما الدعاء فقال الدميري في كتاب الهمزة في رغائب يوم الجمعة لابن أبي الصيف البني تزيل مكة المشرفة تسحب صلاة التسبيح عند الزوال يوم الجمعة بقراءة الأولى بعد الفاتحة التكاثر وفي الثانية العصر وفي الثالثة الكافرون وفي الرابعة الاخلاص فاذا كملت الثلاثمائة تسبحة قال بعد فراغه من التشهد قبل أن يسلم (اللهم) أي أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناصحة أهل التوبة وحزم أهل الصبر وحذر أهل الخسبة وطلب أهل الرضا وتعب أهل الورع وصرقان أهل الإلم

خاتمة الطبع

بعد جد الله الذي بين لنا المسالك * وعين لمن أم بته الحرام المناسك * وأفضل الصلاة والسلام
على خير من حج وصلى وصام * وعلى آله وأصحابه الكرام * وأتباعه البررة القوام * فيقول
راجي عفوره والخير * عبد الله بن عبد الحى الزبير * صحيح الطبع والتفصيل * أقال الله عزه
في كل فعل وقيل * قد تم طبع شرح المسالك المنقسط * على المنك المتوسط * للبحر الآخر ذى
الذهن الجارى * العلامة على بن سلطان القارى * والمقنن الامام الذى لنفائس العلوم يسدى *
العلامة الشيخ رجة الله السندى * مطرزا بهوامش لا يعيون مسره * فى الادعية الماثورة للشيخ
والعمرة * العلامة قطب الدين الحنفى * أنا الله وياه الثواب الوفى * وكان هذا الطبع الجميل
الفائق * والتبيل الصحيح المدقق الرائق * بالمطبعة العامرة الجليلة المبرية * الكائنة فى اشرف
البلاد مكة المحمية * فى ظل خليفة الله * على عبادته فى أرضه * الواجب طاعته فى طول ملكه
وعرضه * سلطان البرين والبحرين والمسالك التى لا تحصى * وخادم الحرمين الشريفين
والمجيد الاقصى * الملك المؤيد المظفر المعان * مولانا السلطان الغازى عبد الجيد خان * بن
المرحوم السلطان عبد الجيد خان * وقلت داعياه

لا زال سلطاننا تسبح مفاخره * ويحتمد نداء الحبل والحرم
ويحتجبه اله العرش خالقنا * بالز والنصر حتى نحشر الانام
عبد الحميد الذى عت فضائله * عبد الحميد أبوه العادل الحكيم
وجعل التوفيق فى وزرائه * وعلمائه * وعاله نصرة هذا الدين واحماله * لاسما
صاحب الدولة والسيادة * حامى حى الحرمين الشريفين ورب السعادة * سيدنا وسيد الجميع
الشفيق * ذروة الامراء الكرام عون الرقيق * لا زال محفوظا معانا بالتوفيق * ولا سيما المشير
المفعم * والوزير المعظم * ذى الراى الثاقب * الحائز اهل المراتب * والى ولاية الجواز اجد
راتب * وكان كمال طبعه والختم * فى سبعة وعشرين من رجب الحرام * سنة ١٣١٩ من
هجرة من هو سيد البشر * صلى الله عليه وسلم * وآله وصحبه وكرم

صواب	خطأ	صحيفة	سطر
صاحب البدائع	صاحب البدائع	١٣	٠٠٩
الزاد فى شرائط الحج	الزاد	٢٩	٠١٤
وجد	وجدا	٣١	٠١٦
من فرضه	من فرضا	٣٠	٠٢١
فى فعل شئ فى مكروهات الحج	فى ترك شئ	٣١	٠٢٧
فترل بها بتوعيل	فترل بتوعيد	١٢	٠٢٩
الى الجحفة	الى الجحفة	٢١	٠٣٠
ماخرج اليه	ماخرج منه	٢٤	١٣١
الصواب ان هذا زائد	او من غير حج او قبل وقته	١٠	١٣٧
اي كالا يعتد تلك التلبية	اي تلك التلبية	٢٨	١٤١
فيتنقل احرامه اليه فيصير عنه محرما	فيتنقل احرامه عنه محرما	٢٥	١٤٧
الاثنان	الاثنان	١٢	١٦٣

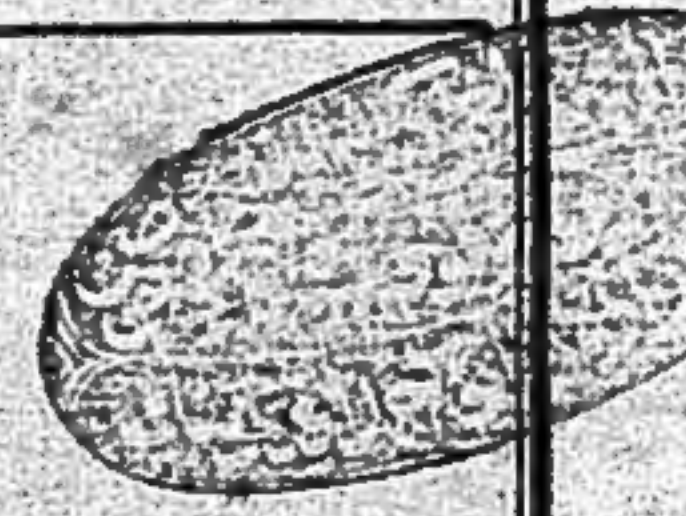
فهرسة شرح المسالك المنقسط على المنك المتوسط

صحيفة	صحيفة
٦٠	باب شرائط الحج
٥١	فصل فى موانع وجوب الحج الخ
٥٣	فصل فى من يجب عليه الوصية بالحج
٥٥	فصل واذا وجدت الشروط الخ
٥٧	باب فرائض الحج
٥٩	فصل فى واجباته
٦٠	فصل فى سنه
٦٦	فصل فى مستحباته
٦٩	فصل فى مكروهاته
٧٠	باب المواقيت
٧١	فصل فى مواقيت الصنف الاول
٧٣	فصل فى الصنف الثانى
٧٣	فصل فى الصنف الثالث
٧٦	فصل وقد يتغير الميقات بتغير الحال
٧٨	فصل فى تجاوز الميقات بغير احرام
٧٩	باب الاحرام
٨٠	فصل فى محرماته
٨١	فصل وحكم الاحرام لزوم المضى الخ
٨١	فصل الاحرام فى حق الاماكن الخ
٨٢	فصل فى وجوه الاحرام
٨٦	فصل فى صفة الاحرام
٨٨	فصل ثم يتجرد عن اللبوس المحرم الخ
٩٢	فصل ثم يصلى ركعتين بعد اللبس الخ
٩٢	فصل بشرط التلبية ان تكون بالقلب
٩٣	فصل بشرط التلبية ان تكون باللسان
٩٣	فصل فى ايهام التلبية واطلاقها
٩٣	فصل ولو احرم بالحج ولم ينو فرضا الخ
٩٤	فصل فى نسيان ما احرم به
٩٦	فصل فى احرام المغمى عليه
٩٦	فصل فى احرام الصبي
٩٧	فصل فى احرام المرأة
٥٠	فصل فى احرام العبد والامة
٥١	فصل فى محرمات الاحرام
٥٣	فصل فى مكروهاته
٥٥	فصل فى مباحاته
٥٧	باب دخول مكة
٥٩	فصل يستحب ان يدخل المسجد الخ
٦٠	فصل فى صفة الشروع فى الطواف
٦٦	باب انواع الاطوفة
٦٩	فصل فى شرائط صحة الطواف
٧٠	فصل فى تحقيق النية
٧١	فصل فى طواف المغمى عليه والثام
٧٣	فصل فى مكان الطواف
٧٣	فصل فى واجبات الطواف
٧٦	فصل فى ركعتى الطواف
٧٨	فصل فى سنن الطواف
٧٩	فصل فى مستحباته
٨٠	فصل فى مباحاته
٨١	فصل فى محرماته
٨١	فصل فى مكروهاته
٨٢	فصل فى مسائل شتى
٨٦	باب السعى بين الصفا والمروة
٨٨	فصل فى شرائط صحة السعى
٩٢	فصل فى واجباته
٩٢	فصل فى سنه
٩٣	فصل فى مستحباته
٩٣	فصل فى مباحاته
٩٣	فصل فى مكروهاته
٩٤	فصل فاذا فرغ من السعى الخ
٩٦	باب الخطبة
٩٦	فصل فى احرام الحاج من مكة المشرفة
٩٧	فصل فى الرواح

صفحة	صفحة
٩٨ فصل في الرواح من منى الى عرفات	٢٣٠ فصل ثم اذا فرغ من الرمي الخ
٩٩ باب الوقوف بعرفات واحكامه	١٣٠ فصل في رمي اليوم الرابع
١٠٠ فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة	١٣١ فصل في احكام رمي الخ
١٠٢ فصل في شرائط جواز الجمع	١٣٥ فصل في مكروهاته
١٠٤ فصل في صفة الوقوف	١٣٥ فصل في النحر
١٠٧ فصل في شرائط صحة الوقوف	١٣٥ باب طواف الصدر
١١١ فصل في حدود عرفة	١٣٧ فصل ومن خرج ولم يطقه الخ
١١١ فصل في الدفع قبل الغروب	١٣٧ فصل في صفة طواف الوداع
١١١ فصل في اشتباه يوم عرفة	١٣٩ باب القران
١١٢ فصل في الافاضة من عرفة	١٣٩ فصل في شرائط صحة القران
١١٣ باب احكام المزدلفة	١٤١ فصل ولا يشترط لصحة القران عدم الامام
١١٣ فصل في الجمع بين الصلاتين بها	١٤٢ فصل في بيان اداء القران
١١٦ فصل في البيتوتة بمزدلفة	١٤٧ فصل في قران المكي
١١٦ فصل في الوقوف بها	١٤٨ باب التمتع
١١٧ فصل في آداب الوقوف بمزدلفة	١٤٨ فصل في شرائطه
١١٨ فصل في آداب التوجه الى منى	١٥١ فصل في تمتع المكي
١١٨ فصل في رفع الحصى	١٥٤ فصل ولا يشترط لصحة التمتع الخ
١١٩ باب مناسك منى	١٥٤ فصل التمتع على نوعين الخ
١٢٠ فصل في قطع التلبية	١٥٧ باب الجمع بين النسكين المحدثين
١٢٠ فصل في الذبح	١٥٧ فصل في الجمع بين الجنتين أو أكثر
١٢١ فصل في الحلق والتقصير	١٥٩ فصل في الجمع بين الممرتين
١٢٣ فصل في زمان الحلق الخ	١٦٠ باب اضافة أحد النسكين
١٢٤ فصل في حكم الحلق	١٦١ فصل كل من لزمه رفض الحجة الخ
١٢٤ باب طواف الزيارة	١٦٢ باب في فتح احرام الحج والعمرة
١٢٥ فصل في أول وقت طواف الزيارة الخ	١٦٢ باب الجنائيات
١٢٥ فصل في شرائط صحة الطواف	١٦٨ فصل في تغطية الرأس والوجه
١٢٦ فصل فاذا فرغ من الطواف	١٦٩ فصل في لبس الخفين
١٢٧ باب رمي الجمار واحكامه	١٧١ فصل في الكحل المطيب
١٢٧ فصل في وقت رمي جرة العقبة يوم النحر	١٧١ فصل في أكل الطيب وشربه
١٢٧ فصل في وقت الرمي في اليومين	١٧٢ فصل في التداوى بالطيب
١٢٨ فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع الخ	١٧٣ فصل لا يشترط بقائه الطيب في البدن
١٢٨ فصل في صفة الرمي في هذه الايام	١٧٣ فصل في تطيب الثوب

صفحة	صفحة
١٩٦ فصل في الجنابة في رمي الجمرات	١٧٤ فصل في ربط الطيب
١٩٦ فصل في ترك الواجبات بعذر	١٧٤ فصل في الخناء
١٩٨ فصل اذا قتل المحرم صيدا الخ	١٧٤ فصل في الوصية
١٩٩ فصل ولو نقر صيدا الخ	١٧٥ فصل في الخطمي
٢٠٠ فصل في صيد يحنى عليه رجلا	١٧٥ فصل في الدهن
٢٠١ فصل في تغير الصيد بعد الجرح	١٧٦ فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة الخ
٢٠١ فصل في حكم البيض	١٧٧ فصل في الشارب والرقبة الخ
٢٠٢ فصل في أخذ الصيد وارساله	١٧٨ فصل في حكم التقصير
٢٠٣ فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك	١٧٨ فصل في سقوط الشعر
٢٠٥ فصل في البيع والشراء والهبة والغصب	١٧٨ فصل في حلق المحرم رأسه غيره الخ
٢٠٦ فصل في صيد الحرم	١٧٩ فصل في قلم الاظفار
٢٠٨ فصل في قتل الجراد	١٨٠ فصل وما ذكر من لزوم الدم الخ
٢٠٩ فصل في قتل القمل	١٨١ فصل واذا لبس المحرم محرما الخ
٢٠٩ فصل فيما لا يجب شي بقتله في الاحرام الخ	١٨٢ فصل فاذا جامع في أحد السيلين الخ
٢١٠ فصل في ذبحة المحرم	١٨٣ فصل وان كان المفسد قارنا
٢١١ فصل يجوز للمحرم الخ	١٨٣ فصل ولو جامع مرارا قبل الوقوف الخ
٢١٣ باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها	١٨٤ فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة
٢١٣ فصل في شرائط وجوب الكفارة	١٨٤ فصل ولو جامع أول مرة بعد الحلق
٢١٤ فصل في جزاء اشجار الحرم ونباته	١٨٥ فصل وشرائط وجوب البدنة بالجماع الخ
٢١٥ فصل في جزاء صيد الحرم	١٨٥ فصل ولو طاف للزيارة جنبا الخ
٢١٥ فصل في جزاء الصيد مطلقا	١٨٦ فصل في حكم دواحي الجماع
٢١٧ فصل ثم لا يخلو الصيد الخ	١٨٧ فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة
٢١٧ فصل ولو قتل صيدا لملاو كالح	١٨٩ فصل ولو طاف للزيارة جنبا الخ
٢١٨ فصل في جزاء اللبس والتغطية	١٩٠ فصل حائض طهرت في آخر ايام النحر الخ
٢١٩ فصل في احكام الدماء الخ	١٩١ فصل في الجنابة في طواف الصدر
٢٢٢ فصل في احكام الصدقة	١٩١ فصل في الجنابة في طواف القدوم
٢٢٥ فصل كل صدقة تجب في الطواف الخ	١٩٢ فصل في الجنابة في طواف العمرة
٢٢٥ فصل في احكام الصيام في باب الاحرام	١٩٣ فصل ولو طاف فرضا أو واجبا أو قفلا الخ
٢٢٧ فصل اعلم ان الكفارات الخ	١٩٣ فصل ولو ترك ركعتي الطواف
٢٢٨ فصل ولا يجوز للمكفر الخ	١٩٤ فصل في الجنابة في السجدة
٢٢٨ فصل في جنابة المملوك	١٩٤ فصل اما جنائيات الوقوف بعرفة الخ
٢٢٩ فصل في جنابة القارن ومن معناه	١٩٤ فصل في الجنائيات في الوقوف بالمزدلفة
٢٣١ فصل في جنابة المكروه والمكروه	١٩٥ فصل في الذبح والحلق
٢٣٢ فصل في ارتكاب المحرم المحظور	١٩٥ فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج

صفحة	صفحة
٢٣٢ باب الاحصار	٢٧٥ فصل في حدود الحرم
٢٣٦ فصل في بحث الهدى	٢٧٦ فصل من جنى في غير الحرم الخ
٢٤١ فصل في الخلل	٢٧٦ فصل ولا بأس باخراج زباج الحرم الخ
٢٤٢ فصل في زوال الاحصار	٢٧٧ فصل ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم
٢٤٣ فصل في بعض فروع الاحصار	٢٧٧ فصل امر كسوة الكعبة الخ
٢٤٣ فصل في قضاء ما أحرم به	٢٧٨ فصل يستحب دخول البيت الخ
٢٤٤ باب القوات	٢٧٩ فصل في أماكن الإجابة
٢٤٦ فصل الامباب الموجبة لقضاء الحج الخ	٢٧٩ فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢٤٧ باب الحج عن الغير	٢٨٠ فصل يستحب زيارة بيت سيدنا خديجة رضي الله عنها
٢٤٨ فصل في شرائط جواز الاجاج الخ	٢٨٢ باب زيارة سيد المرسلين الخ
٢٥٧ فصل ولو اوصى ان يحج عنه الخ	٢٨٣ فصل واذا توجه الى الزيارة الخ
٢٥٨ فصل في النفقة	٢٩١ فصل وليفتن أيام مقامه بالمدينة الخ
٢٦١ فصل ولو وصى الميت أو وارثه الخ	٢٩٤ فصل في زيارة أهل البقيع
٢٦١ فصل ولو قال المأمور تمتع من الحج الخ	٢٩٦ فصل في المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم
٢٦١ فصل جبع الدماء المتعلقة بالحج	٢٩٨ فصل في زيارة جبل أحد وأهله
٢٦٢ فصل اعلم انه اذا حج المأمور الخ	٣٠٠ فصل في الآبار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم
٢٦٢ باب العرة	٣٠١ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم
٢٦٤ فصل في وقتها	٣٠٣ فصل أجمعوا على أن افضل البلاد مكة والمدينة
٢٦٥ باب النذر بالحج والعمرة	٣٠٥ فصل ويستحب أن يصوم الخ
٢٦٦ فصل اذا قل على المنى الى بيت الله الخ	٣٠٦ فصل في آداب الرجوع
٢٦٨ باب الهدايا	
٢٧١ فصل ومن ساق بدنة واجب الخ	
٢٧١ فصل لا يجوز مقطوع الاذن الخ	
٢٧٢ فصل في اله	
٢٧٢ فصل ولو تدرهيا الخ	
٢٧٣ باب التفرقات	



5487

Stileymanlye Kütüphanesi
Kısm
Yeni
Eski Kayıt No: 899/1-2